
مُتعة الطَّرْف



تأليف الشيخ
أحمد بن محمد الحملاوي
ت: ١٣٥١ هـ

وضعه
نسيم بلعيد

أيا مَن رامَ عِلمَ الصَّر ... فِ أبشِر، أنتَ مَحظوظُ
فقد أودعتُ هذا السِّفـ ... ـرَ حُسْناً، وهو مَلحوظُ
بَذَلتُ الوُسْعَ فيه فقُلـ ... ـتُ: حقُّ الطَّبع مَحفوظُ

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ

رقم الموافقة ٩٨١٨٩

دار الأصالة والتراث الإسلامية

الشارقة





وبه نستعين

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه، والصلاةُ والسلام على النبيِّ الأميِّ محمد وعلى آله وصَحبه وتابعيه.

أمَّا بعدُ:

فيقولُ أفقرُ الورى والعبيد إلى ربِّه الغنيِّ الحميد، أبو أسامة نَسيم بن رابح بلعيد: لَمَّا كان علمُ التصريف مما تتشوَّف إليه الهِمم العَليَّة؛ لكونه مفتاحاً لغيره مِن علوم العربيَّة، وكان مما اشتغلتُ به قبل غيره من الفُنون، وتطفَّلتُ على أكثر دَواوينه وأسهرتُ فيها العُيون، حتى قضيتُ منه الأَرَب، وحَصَّلْتُ منه النافلةَ بعد الذي وَجَب، عَنَّ لي أن أضربَ بسهم في هذا المجال، وأُدْلِيَ بِدلوي قبل المسير والارتحال، لعلِّي أحظى بالذِّكر الجميل في الحال، والأجرِ الجزيل في المآل.

وازدادتْ رغبتي في ذلك حين نظرتُ عن اليمين وعن الشمال، وفَتَّشْتُ عمن يُسعف بأجوبته أسئلة السُّؤَّال، فإذا الذي كَتَبَه القومُ في هذا الفَنِّ قد اكتنفه الإهمال، في هذه الأزمان، فَقَلَّ أنْ يَطَّلِعَ عليه الرِّجال، بَلْهَ أنْ يَسمعَ به الصِّبْيَان، إلا كتاباً طار ذِكرُه في أكثر الأمْصار، وسارَ مَسيرَ الشمس عند انتصاف النهار، وهو كتابُ مَن للشِّعْرِ والأدَبِ وغيرهما حَاوِي، الشيخ الأستاذ: أحمد بن محمد الحَمَلاوِي، تَغَمَّدَه الله بِواسع رحمته، وأسكنه وإيَّانا فَسِيحَ جَنَّتِه، فطالعتُ كتابَه هذا المسمَّى: «**شذا العرف في فن الصرف**»، وعكفتُ عليه أُقَلِّبُ بين مِصراعَيه الطَّرْف، فألفيتُه على اشتهاره غيرَ خالٍ مِن إجمال يفتقرُ إلى تفصيل، وأقوالٍ تحتاج إلى تعليل، ووجدتُه مع انتشاره غيرَ سالِمٍ مِن أوهامٍ يَنْبَغِي تصحيحُها، وأَحكامٍ يَجِبُ تَنْقِيحُها، فاستخرتُ الله ربي، واستشرتُ إخواني وصحبي، في وضعِ شرحٍ له يُذَلِّلُ صِعابَه، ويَكْشِفُ نِقابَه، ويَحُلُّ مَبانِيَه، ويُبْرِزُ مَعانِيَه، مع الحِرص على ذِكْرِ قواعدَ شريفة، وفَوائدَ لطيفة، قَلَّ أنْ تجتمعَ في

وأحسَبُ أن هذا الإطار التاريخيَّ العامَّ لحياة أستاذنا الكبير لا يَحوي بداخله الصورةَ التي تمثِّل ملامحَ شخصيَّته العلمية والخلقية ـ وإن كان هو النمطَ الذي جرى عليه المترجمون للعلماء من أصحاب المعاجم وكتبِ الطبقات ـ ولذلك أعود إلى ذكرياتي الخاصَّة، فأستوحِيها بعضَ ما ارتسم في نفسي من آثاره الباقية التي لم تخلق جدتها على طول السنين ومرِّ الأعوام، والتي يُشاركني في الإحساس بها أولئك الذين أَلَمُّوا بمعرفة هذا الحبر الجليل من تلاميذه وعارفي فضله.

امتاز أستاذُنا العلَّامة بخلال كثيرة تعاونتْ كلُّها على التأثير الشَّديد فيمَن أخذوا عنه العلم، وفيمَن خالطوه وعاشَروه من الأساتذة والعلماء، فجعلتْ تلاميذه يعجبون به ويحرصون على الأخذ عنه والتعلُّقِ بأسبابه وآدابه، وجعلتْه بين العلماء والأدباء ورجال القضاء والمحاماة موضِعَ الثقة وحسنِ التقدير، ومفزِعَ الرأي والمشورة، ومحلَّ السرِّ والنجوى.

أُوتي الشيخ بسطة في الجسم، ووجاهة ووسامة في الهيئة والوجه، مع حسن ذوق واعتناء بالزي، فكانتْ رؤيته تملأ العين جلالة والنفس مهابة، ومنح قوة في الصوت واللسان، فكان حسن الإعراب والبيان، يحرص على العربية دائماً، لا يَشوب كلامَه شائبةٌ من عاميَّة أو لكنة أو عيٍّ أو حصر، وإنما يَنساب حديثه في النفس انسيابَ النهر المتدفِّق في رزانة ووقار. وكان حسن العرض للكلام، جيِّد الإنشاد للشعر، لا يمل حديثه وإن طال، ولا يسأم إنشاده وإن بلغتْ قصائده المئين من الأبيات في بعض الأحيان.

وكانت فصاحة الشيخ ونصاعة بيانه وجودة إلقائه وحسن أدائه وتمام شرحه للفكرة تعرض له يجعلها نقشاً ثابتاً في نفوس سامعيه، فلا يحتاج الطالب إلى استذكار أو معاودة درس، وحسبه أن يتخيل الشيخ وهو يلقي بيانه، فتمر عليه صور الكلام التي تجدد الموضوع وتحييه في ذاكرته وتغنيه عن معاودة درسه أو معاناة حفظه، ولهذه المزية البارعة في بيان الشيخ وتجويد إلقائه أثمر تعليمه ثمراً طيباً في نفوس من أخذوا عنه، فحصلوا في الزمن اليسير ما يحتاج أمثالهم في تحصيله إلى طوال السنين.

وقد كسب الشيخ معارفه العلمية في بيئتين: الأولى الأزهر، درس فيه علوم الدين من تفسير وحديث وعقائد وفقه على مذهب الشافعي الذي خالط حبه شغاف قلبه، وتمكن من نفسه، ودرس العلوم اللسانية من نحو وصرف وعروض وبلاغة ووضع ... إلخ على شيوخ

عصره، وأحرز من كل ذلك قسطاً موفوراً دل عليه تمكنه منها في كتبه ودروسه، وإحرازه درجة العالمية بعد تركه خدمة الحكومة.

والبيئة الثانية دار العلوم التي أنشأها علي مبارك باشا وزير المعارف المصرية، لتخريج معلمين يحسنون تعليم اللغة العربية والدين لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية، وكان طلابها حينئذ ينتخبون بامتحان مسابقة من صفوة الطلاب الأزهريين الذين أنهوا دراساتهم أو كادوا ينتهون منها، وكانوا يدرسون فيها العلوم الدينية والعربية لزيادة التمكن، إلى جانب العلوم التي لم تكن في الأزهر من بيداغوجيا وأدب ولغة وكتابة وخطابة ورياضيات وطبيعيات وتاريخ وجغرافيا وخط ورسم ... إلخ، وكانت عناية المدرسين بها تجمع بين المحاضرة والتطبيق العملي، وكان بين أساتذتها نخبة من علماء الأزهر أمثال الشيخ حسين المرصفي، والشيخ حسن الطويل، والشيخ محمد عبده، والشيخ سليمان العبد، وأضرابهم من الفحول.

وكان الجمع في دار العلوم بين العلوم الإسلامية والعربية القديمة وبين العلوم المدرسية الحديثة ـ كما كانوا يسمونها ـ ثم بين المنهجين النظري والتطبيقي خليقاً أن يطبع خريجي دار العلوم وتتنذ بطابع وسط بين القديم المتمثل في الدراسات الأزهرية، والحديث المتمثل فيما يدرس بالمدارس المصرية الحديثة والجامعات الأوربية، وقد جنتْ مدارس وزارة المعارف ثمرات هذه المدرسة القديمة الحديثة التي وصلتْ ماضي الأمة العربية بحاضرها، فكانت من العوامل في النهضة الأدبية والعلمية التي ظهرتْ بواكيرها في وادي النيل منذ بدء القرن التاسع عشر.

لذلك أقبل كثيرٌ من أذكياء الطُّلاب الأزهريِّين على دار العلوم ينهلون من ثقافتها المختلطة، وكان المؤلف من الرَّعِيل الأوَّل الذي استبق إليها، فنهَل وعَلَّ من معارفها وآدابها، ونال جائزةَ التدريس منها سنة ١٨٨٨ م كما أشرنا إليه في صدر هذه الكلمة.

كان الشيخ رحمه الله ضليعاً في علوم العربية: نحوِها وصرفِها ولُغتها وعَروضِها وبلاغتِها وأدبِها، وكان يروي من ذلك كُلِّه ويحفظُ الشيءَ الكثير، مع حُسن اعتناءٍ بفهمِ ما يَحفظ، وجودةِ نقدٍ لِما يَروي، وبراعةِ استخراجٍ للعبرة والفائدة.

وكان النحو والصرف واللغة والشِّعر الميدانَ المحبَّبَ إليه، يَجول فيها فَيُمتع، ويتتبَّعُ أقوال الأوائل والأواخر فلا يكتفي ولا يَشبع. ويظهر لي أنه كان معجَباً بابن هشام الأنصاريِّ

من النحاة المصريين (٧٠٨ ـ ٧٦١ هـ)، وبما جمع شرحُه لألفية ابن مالك الموسومُ بـ«**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**» من مادَّة غَزيرة، فحفِظ مسائله وجعله أساسَ دراساته النحويَّة والصرفيَّة، وتحقيقاتِه اللغويَّة التي كان ينثرها بين يديْ تلاميذه في دروسه ومحاضراته، ومنه التقط أغلَى دُرَرِه التي ألَّف منها كتابه هذا: «**شذا العرف في فن الصرف**»، مع ما أضاف إليها من شذَرات أخرى من «**مفصل**» الزمخشري، ومن «**شافية**» ابن الحاجب وشرحِها لرضيِّ الدين الأستراباذيِّ، وغيرِه من محقِّقي الأعاجم المتأخِّرين الذين عُنُوا بالدراسات الصرفيَّة، وأشبعوها تأليفاً وتوضيحاً وتصنيفاً.

وقد أسبغ الشيخُ على هذه المادَّة التي أحسن اختيارَها من كُتب العلماء كثيراً من ذَوْقِه وخِبرته بأساليب التعليم والتصنيف، فتصرَّف فيها توضيحاً وتهذيباً، وتنسيقاً وتبويباً، حتى جاء هذا الكتابُ محكَمَ الطريقة واضحَ الأسلوب، جامعاً للعناصر الضروريَّة التي لا بُدَّ منها لدارسي اللغة وفنونِها، ممثلاً ما وصلتْ إليه الثقافةُ اللغويَّةُ في مدارس البَصرة والكوفة وبغدادَ والفسطاط والأندلس، ثم ما انتهتْ إليه أخيراً على يَدِ ابن مالك وأبي حيَّان وتلاميذِهما من رجال المدرسة النحويَّة الأخيرة التي لا تزال آثارُها قويَّةً باقيةً.

وإجمالُ القول: إنَّ كتابَ «**شذا العرف**» مِن أنفع الكُتب لطلَّاب الدراسات الصرفيَّة في المدارس والمعاهد والكُلِّيَّات، وهذه الطبعةُ دليلٌ على استمرار النَّفع به، وعلى قِيمة ما أودع فيه من مادَّةٍ صحيحةٍ مهذَّبة ملائمة لِعُقول الطُّلَّاب.

وكان من سَعادة الجد واكتمالِ الحظِّ أنني سمعتُ من أستاذنا الحملاويِّ جمهورَ مادَّة هذا الكتاب، وكنتُ أنا وزملائي إذا عرَضنا ما يُذاكرنا به الشيخُ مِن مسائلِ التصريف والنحوِ على «شذا العرف» وعلى «أوضح المسالك» لم نجد بينهما وبين عبارتِه فرقاً إلا ما يكون بين الحسناءِ وخيالِها في المرآة، فكُنَّا نعجب من قُوَّةِ حِفظه، وامتزاجِ مادَّةِ الدرس بعقلِه ونفسِه امتزاجاً قويًّا.

على أنَّ الشيخ كان ممتازاً فوق ذلك بمزِيَّة بارزةٍ؛ كان تعليمُه نظريًّا وعمليًّا معاً، يَشرح الموضوعَ بعبارته القويَّة، فإذا أحسَّ أنَّ المقام دقيقٌ لا تكفي فيه الإشارةُ ولا طويلُ العبارةِ أسرع إلى سَبُورة المعلِّم، فوضَّح الدقائقَ بخطِّه، ورسَم المشكلاتِ بقلمِه، وأشبعها إيضاحاً وتفصيلاً

في تدرُّج عقليٍّ حتى يبين الصبح لذي عينَين، وذلك مِمَّا أفاده من تدريسه للرياضيَّات، ومن خِبرته الواسعة بأساليبِ التعليم، ومِن طبيعة ذِهنه الرياضيِّ. ذلك كان شأنه في التصريف والإعراب واللُّغة.

وكذلك كان شأنُه في التاريخ، لا يَكاد يَمُرُّ به عَلَمٌ أو بلدٌ أو أرضٌ حتى يُسرِع إلى ضَبطه أو تبيينِ موضعِه على المصوَّرات المرسومةِ، أو على مصوَّرٍ يَرسمه بيَدِه، كما كان يُتبِع دروسَه النظريَّةَ دائماً تطبيقاتٍ عمليةً يُعنى بتصحيحها، ويُوقِفُ الطلَّابَ على مواضع أخطائهم منها.

أمَّا سائرُ معارف الشيخ من اللُّغة والعروض والأدب العربيِّ ـ شعرِه ونثرِه ـ والتاريخِ والجغرافيا والرِّياضيات فقد كان محيطاً بها إحاطةً قلَّما اتفقتْ لرجالِ المدرسة القديمة التي عاصرَتْه في الأزهر، وقد كسَب الكثيرَ منها في دار العُلوم، وفي قراءاتِه الخاصَّة، فقد كان ﷺ معنيًّا بتتبُّع ما يُطبع من الكتب الحديثة التي يُؤلِّفها رجالُ عصرِه، كحفني بك ناصف، ومحمد بك دِياب، ونُظَرائِهما من رجال المعارف، وكان يَنقدها ويُساجل أصحابَها في بعض مآخذها.

كما كان مشغوفاً بقراءة ما يُنشر من الكتب القديمة، ويَستفيد منها فوائدَ لا تلبَث أن تُصبحَ موضوعَ حديثه مع تلاميذه. أذكُرُ مرَّةً أنه علِم بنشر كتاب «الهمع» للسيوطيِّ لأوَّل مرَّةٍ سنةَ ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م، فبعث في شِراء نُسخة منه، ثم جاء في ثاني يومٍ يَقول لطلَّابه: قرأتُ أمسِ في كتاب «الهمع» للسيوطيِّ أنَّ من اللغات في لفظة اللائي من الأسماء الموصولة «اللَّا» بالقصر التي شاعت بين العامَّة، فينطِقها بعضُهم باللام المشدَّدة مفتوحةً، وبعضُهم بكسرها وقلبِ الألف ياءً «اللِّي»، وكُنَّا نظنُّها عاميَّةً، فإذا هي مِن صَميم اللغة في بعضِ أحوالها.

هكذا كان الشيخ مولعاً بالجديد، وهكذا كان شديدَ الحرص على إفادة تلاميذه كلَّ نفيس من قديم أو حَديث.

وكان أستاذُنا الشيخ الحملاويُّ شاعراً مُكثراً من الشِّعر، يَقوله في المناسبات العامَّة والخاصَّة، ويَقوله فيما يَعرض لحياته الخاصَّة مِن شؤونٍ، وما يتطلَّع إليه من آمال، وما يضطرم في نفسِه من آلام. وأشعارُه تُنبِئ عن صفاءِ رُوحه وقُوَّةِ نفسِه، واستمساكِه بآدابِ الدِّين وفضائلِه، حتَّى لقَّبه بعضُهم الشاعرَ الصوفيَّ.

له أشعارٌ في الالتجاء إلى الله وطلبِ المغفرة، وملك عليه نفسَه وحِسَّه حُبُّ النبي ﷺ، فقال في مدحِه قصائدَ كثيرةً مُطوَّلةً تبلُغ المئينَ، عارض في أكثرِها القدماءَ مِن أمثال كعبِ بن

زُهير والبُوصيري، وله في آل بيتِ النبيِّ ـ وخاصَّةً أبناء فاطمةَ الذين يتَّصل نسبُه بنسبِهم ـ شعرٌ كثير. أمَّا علماء الإسلام فقد خَصَّ الشافعيَّ منهم بنَصِيب موفورٍ من مدائحه، وكان يحضُر مولدَه في كُلِّ عام، يَبتدئ الاحتفالَ بقصيدة ويختمه بأخرى. ومدح أبا البركات الدردير مِن علماء المالكية المتأخِّرين بقصائدَ كثيرة في مولده، ومدَح ورثى كثيراً من رجال عصرِه، كالمرحوم زعيم الوطنيَّة مصطفى كامل باشا، وكصديقه فقيدِ المعارف الأستاذ حسن توفيق العدل، ومرثيَّتاه فيهما من محاسن شِعره.

وليس هذا مقامَ التفصيل في دراسة شعره وشاعريَّتِه، وبيانِ مزاياه وخصائصِه، وإنما موضعُه صدرُ ديوانه، وقد أعدَّه أستاذٌ فاضلٌ من عُلماء الجامعة الأزهريَّة لِنشره، ولعلَّه يَصدر قريباً فيتمكَّن الدارسون من تتبُّعِه وتفصيلِ القول فيه، وحسبُنا أن نُورِدَ هنا مثالَين منه.

قال يمدَح العلمَ ويُوازن بينه وبين الجاه والمال، في مطلعِ قصيدة يمدَح بها الإمامَ الشافعيَّ عند بدء الاحتفال بمولده سنة ١٣٣١ هـ = ١٩١٢ م:

الفخرُ بالعِلم لا بالجاهِ والمالِ ... والمجدُ بالجِدِّ لا بالجَدِّ والخالِ
كم مِن مليءٍ وضيءِ الوجه تحسَبُه ... لِلعلم خلًّا ولكنْ فِكرُه خالي
في المال والجاهِ أسبابُ الغُرور ومَن ... يغترُّ بالأهل كالمغترِّ بالآل
تلكَ الأمورُ سحاباتٌ تُغيِّرُها ... حوادثُ الدَّهر من حالٍ إلى حال
ولَكنِ العلمُ لا ينفكُّ صاحبُه ... معظَّمَ القَدْر في حلٍّ وترحالِ
أُفْقُ السِّماكَين ـ بل أعلاه ـ مقعدُه ... في كُلِّ حالٍ تَراه ناعمَ البال
إنْ عاشَ عاشَ أجلَّ الناس منزلةً ... أو ماتَ ماتَ بإعظامٍ وإجلالِ

وقال في رِثاء الزعيم مصطفى كامل باشا، وقد نُشرت بصحيفة «اللِّواء» في ٢٢ صفر سنة ١٣٢٦ = ٢٥ مارس سنة ١٩٠٨:

تَبكيك أعوادُ المنابِر خُشَّعاً ... وعليكَ ذابتْ حسرةً وتأسُّفَا
يا أيُّها المِنطيقُ ما لكَ ساكتاً ... حتَّى متى هذا السكوتُ أما كفَى؟
قُمْ وارقَ منبرَك الذي عوَّدتَه ... حُسْنَ الخطابة فالنُّفوسُ على شَفا
واصدعْ بأمرِك يا هُمامُ فكلُّنا ... مرضَى وأنتَ لنا مِن المرَضِ الشِّفا

ومنها على لِسان الزَّعيم ناصحاً بني وَطَنِه:

قد كنتُ فرداً واحداً فحجَجتُ مَن ... في الحُكم جارَ على البلاد وأجْحَفا
واليومَ كلُّكمُ رجالٌ فاقْتَفُوا ... أثرِي وجِدُّوا فالهُمامُ مَن اقتفَى
إنْ مات منكمْ مُصطفى فجميعُكُمْ ... مِن بعد مَوتي ـ يا أفاضلُ ـ مُصطفى
فثِقُوا بمولاكُمْ ولا تتفرَّقوا ... إنَّ التفرُّقَ كم أذلَّ وأضعَفا

ومِن رِثائه لصديقه المرحوم الأستاذِ حسن توفيق العدل:

ما كلُّ رُزْءٍ مثلُ رُزئك يا حَسَنْ ... رزءٌ جسيمٌ للمعارف والوطنْ
كُنَّا على ثقةٍ بعَوْدِك سالماً ... عالِي الذُّرا متزوِّداً مِن كُلِّ فَنْ

ومنها:

ماذا جرَى حتَّى تركتَ أحِبَّةً ... حفِظوك في سِرِّ الفؤادِ وفي العَلَنْ؟
كانتْ لمنعاكَ البيوتُ مآتماً ... والناسُ قد ضَجُّوا ومدمعُهُمْ هَتِنْ
نبكي شمائلَكَ التي فاقتْ على ... مَن في الحواضرِ والبوادِي قد قَطَنْ

أما تلاميذُ الشيخ الذين أخذُوا عنه في دار العُلوم فكثيرونَ، مِن أشهرهم الأساتذةُ:

الشيخُ عبد العزيز شاويش بك، ومحمد عاطف بركات باشا، والشيوخُ: محمد الخضري بك، ومهدي زيكو، وأحمد الإسكندري، وحسن منصور، ومحمد مهدي خليل.

وممن تلقَّوا العلم عليه في مدرسة المرحوم عثمان ماهر باشا الأساتذة:

حسن مأمون رئيس المحكمة الشرعية العليا، وعبد الله عفيفي، وأمين الخولي، وأحمد زكي صفوت، وحسن محمد زهران (المحامي)، وطه أبو بكر، ومهدي علام، ومصطفى السقا.

وصَفوةُ القول: إنَّ أستاذنا العلَّامةَ الشيخَ أحمد الحملاويَّ هو أحدُ أركان النَّهضة اللغويَّة في العصر الحديث، بِما ألَّف من كُتب، وبِما تخرَّج على يَدَيه مِن رجال القضاء الشرعيِّ والمُحاماة وأساتذةِ اللُّغة العربيَّة، وكُلُّهم ممن شغلوا مكاناً فسيحاً في حياة مصرَ العِلميَّة والأدبيَّة، في معاهدِها الكُبرى وجامعاتِها القديمة والحديثة.

وللشيخ مؤلَّفاتٌ هي:

★ «شذا العرف في فن الصرف»، (طُبع أول مرة سنة ١٣١٢ هـ = ١٨٩٤ م).

★ «زهر الرَّبيع في المعاني والبَيان والبديع»، (طُبع أول مرة سنة ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م) بالمطبعة الأميرية.

★ «مورد الصفا في سيرة المصطفى»، (طُبع أول مرة سنة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولادِه بالقاهرة.

★ «قواعد التأييد في عقائد التوحيد»، (رسالة صغيرة طُبعت بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولادِه بالقاهرة سنةَ ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م).

★ «ديوان شعره»، تم طبعُ الجزء الأوَّل منه في أوَّل يونيه سنة ١٩٥٧ م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولادِه بالقاهرة.

ومؤلَّفاتُ أستاذنا الحملاويِّ وآثارُه واسعةُ الجوانب، يحتاج كلٌّ منها إلى درس خاصٍّ، ولا سِيَّما ديوان شِعره، وحسبي هذه الكلمةُ في تصدير الطبعة العاشرة من كتابه النافع «شذا العرف»، وأنا أُهديها إلى نجله الكريم، صديقي السيد فرج صابر الحملاويّ، الذي اضطلع بأعباء التربية والتعليم في وزارة المعارف حقبةً تزيد على ثُلث قرن، فوصل مجدَ الأبناء والأحفاد بمجد الآباء والأجداد.

متَّعه الله بالصحة، وضاعف عليه ثوبَ النعمة، ولا زال عاملاً بفضله وحسن مَساعيه، على إحياء الطيِّب من مآثر أبيه. وعليه مني السلام ورحمةُ الله وبركاته.

محرم سنة ١٣٧٣
٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣

مصطفى السقا
كلية الآداب بجامعة القاهرة

فصلٌ في تقاريظ كتاب «شذا العرف» كما وردتْ في طبعته الثالثة

قرَّظ هذا الكتاب لدَى الاطِّلاع عليه بعضُ العُلماء الأفاضل، فأحبَبْنا إثباتَ تقاريظهم اعترافاً بفضلِهم وشكراً لِعملهم.

□ قال حضرةُ الأستاذ الجليل والشاعر الناثر النبيل، رئيسُ التَّصحيح بالمطبعة الأميريَّة سابقاً، المرحومُ الشيخ طه قطريَّة مقرظاً ومؤرِّخاً عامَ طبعه الأوَّل:

هذا ما كتبه حضرات الفُضلاء الأعلام، وأتحف به الأُدباء أربابُ الأقلام، تقريظاً لهذا الكتاب الجليل، الغنيّ بشهرة فضلِه عن التَّفضيل، حين طُبع أوَّلَ طَبعة، وكنتُ يومئذٍ قد نظمتُ نفسِي في سلكهم، وتشبَّهْتُ بهم، وركبتُ معهم في فلكهم، فكتبتُ إذ ذاك مقرظاً ومؤرخاً لعام طبعه الأوَّل ما صورتُه:

العلمُ أحسنُ ما به ظفِرتْ يَدُ	عظُمت عليَّ به لأستاذي يَدُ
رُوحي فداً لمعلِّم تَحيَا به	رُوحي ويحسن مصدري والمورِدُ
ويطبنِي مِن داء جهلي بالذي	يَعيا بِصنعته الطَّبيب الأوحدُ
العلمُ بيتٌ والمعلِّم سُلَّمٌ	مِن أين تَرقى البيتَ لولا المصعدُ؟
فاعرِف له حقًّا فأنتَ به عرفـ	ـتَ الحق إذ غُصن الشبيبة أملدُ
والعلمُ إن أنصفتَ لا تَعدِلْ به	عَرَضاً مِن الدنيا يَزول وينفدُ
واعذر بَنِي الدنيا فإنَّ زُيوفها	جادتْ بأعينهم وزاف الجَيِّدُ
لا تطلبِ الشهواتِ تقليداً لهم	فَمِن البهائم ما تراه يُقلِّدُ
يا جامعاً للمال يُدعى سَيِّداً	مِن غير بذلٍ أين منك السُّؤددُ؟
المجدُ موقوفٌ على كفٍّ ندٍ	مَن كان يجمد كفُّه لا يمجُدُ
فانهضْ إلى كسبِ العُلوم منزِّهاً	للنفس عن خُلقٍ يَشين ويُفسدُ
فإذا فعلتَ فأنت شهمٌ سَيِّدٌ	تسعى لخدمته الملوكُ وتحفدُ
نَمَّتْ به أوصافُه الغَرَّا كما	نَمَّ الشَّذا فينا بفضلك أحمدُ
هذا الكتاب غنيمةُ الصرفيِّ من	زمنٍ به دارُ العلوم تُشَيَّدُ

لم ألقَ أطيب مِن «شذا العرف» الذي أهدى إلينا ذا الهمامُ الأمجدُ

يا قومُ دونكمُ الشذا فتمسَّكوا بمِداده وبه إلى الصَّرف اهتَدُوا

وبه افرقوا بين الصَّحيح وما بَدا فيه اعتلالٌ وهْوَ منه مجرَّدُ

وبه ثِقُوا وله اسمعوا قولاً وعُوا وإذا قضى أمراً فلا تتردَّدُوا

فمباحثُ التصريف قد أضحتْ به كالشَّمس ضاحيةً عليها فاشهَدُوا

لا تعجَبُوا للصرف مجتمعاً به شملاً فأصلُ الجمع هذا المفرَدُ

فارغَبْ إليه وقِفْ على أبوابه تصدرْ أخي عنها وأنتَ مُزوَّدُ

وكأنَّني بفتًى تعرَّضَ سائلاً: مَن ذا الذي تُثني عليه وتَحمَدُ؟

بالله خَبِّرني، فقلتُ مؤرِّخاً: مَن فاحَ طِيبُ شَذاه أحمدُ أحمدُ

سنة ١٣١٢ هـ ٩٠ ٨٩ ٢١ ١٠٠٦ ٥٣ ٥٣

❁ ❁ ❁

❑ وقال التقيُّ النقيُّ، الورع الذكي، محتد الكمال، الأستاذ الفاضل الشيخ: علي غزال، المدرس بالأزهر المعمور رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده، وعلى آله وأصحابه، وجميع أحبابه.

وبعدُ، فقد اطَّلعتُ على الكتاب الموسوم بـ«شذا العرف في فن الصرف»، الذي ألَّفه العالم الفاضل والهمام الكامل الشيخ: أحمد الحملاوي، فوجدتُه كتاباً بديعاً لكثرة فوائده، وتحريرِ مقاصده، مع سهولة عباراتِه، ولُطف إشاراتِه، وقد احتوى على مُهمَّات هذا الفن، مع تحرير حسنٍ متقَن، فجزى الله مؤلِّفَه أحسن الجزاء، ونفع بالمؤلِّف والتأليف إنه سميعُ الدُّعاء، آمين.

وصلى الله على سيِّدنا محمد النبيِّ الأميِّ، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

❁ ❁ ❁

□ وقال العلَّامة الفاضل، العالم العامل، مظهر المجد، الأستاذ الشيخ: سليمان العبد، المدرِّس بالأزهر المعمور ومدرسة دار العلوم الخديوية سابقاً رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا مصدر الأسماء والأفعال، سُبحانك صحَّحتَ إيماننا وخلَّصتَه من شوائب الاعتلال، ونُثني عليك، صرَّفت قلوبنا إلى التحلِّي بحِلية المعارف، وأسبغتَ علينا ظِلَّ إنعامك الوارِف، ونُصلِّي ونسلِّم على سيِّد العربِ والعَجم، أفصح مَن نطق بالضاد مِن حروف المعجَم، سيدنا ومولانا محمد المشهور في الصُّحُف الأُولى بأحمد، والداعي إلى الصراط المستقيم والمنهج الأحمد، وعلى آله وصحبِه ما تحلَّى جِيدُ الزمان العاطل، بوجود العُلماء الأفاضل.

وبعد، فإنه لَمَّا زالتْ عن قلبي الغُصَص، ونالت بغيتي أجلَّ الفُرَص، بمطالعة الكتاب المسمَّى: «شذا العرف في فن الصرف»، فوجدتُه سِفراً كالعَروس، تشتاق إليه جميع النُّفوس، ويُخجل قسَّ الفصاحة بفصاحتِه، ويُرينا نهجَ البلاغة ببلاغته، فصرتُ أستخرج من بحاره الدُّرَر، وأشكر فضلَ جامعه حيثُ انتقى فيه أحسن الغُرَر، فما زال يُبدي من بُرج سعود قِرطاسه بُدوراً وشموساً، ويُدير علينا من خمر لذَّةِ معانيه كؤوساً، فاز مَن كان جليساً له، فإنه لم يرَ في فَنِّه مجموعاً عادَلَه، فلذلك أرَّختُه، ولِحسنه قرَّظتُه، فقلتُ:

كتابٌ كبدر التَّمِّ حسناً فإنه ... يُضيء بأنوارٍ عجاب غرائبِ
ففاقَ سِواه في المحاسن والبَها ... وسُرَّتْ به الطلاب مِن كل جانبِ
وقلَّد جِيدَ الدَّهر جامعُه به ... قلائدَ فخرٍ من أجلِّ المناقبِ
ومِن طِيب مبناه أقول مؤرِّخاً: ... «شذا العرف» نِبراسٌ بديعُ المطالبِ

سنة ١٨٩٤م ١٣٨٢ ٣١٣ ٨٦ ١١٣

فلِلَّه دَرُّ مؤلِّفه الذي رُفعت له بين العُلماء الأعلام، وسجدت له طوعاً الأقلام، العالم العامل، واللوذعيُّ الكامل، الذي هو في الشعر والنثر وأعمال القلم، أشهرُ من نار على عَلَم، مَن هو لكل فضل وكمال راوِي، حضرة الشيخ أحمد الحملاوي، حفظه الله.

☐ وقال العَلَم المفرد، والهُمام الأوحد، مَن هو للأدب مصباح وأيُّ مصباح، الأستاذ الفاضل الشيخ محمد مفتاح، مدرِّس الإنشاء بمدرسة دار العلوم الخديوية حفِظه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرِّد بتصريف الأفعال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل.

أمَّا بعد: فإن العلوم العربيَّة هي الذَّريعة إلى معرفة كلام الله ورسوله معرفةً صحيحةً، وإن الأول منها في نظر المعلم والمتعلم هو علم الصرف، المبين لجوهر الكَلِم إفراداً وتركيباً، وقد دَوَّن فيه العُلماء كتباً عديدةً، سوى أنه لا يستغني الطالب ببعضها عن الآخَر، إمَّا لقصورها أو إيجازها، ولله الكمال وحدَه، فما كان أحوجَنا إلى كتاب يُسفر عن مخدرات هذا الفنّ، ويجمع من شتاتها، ونعم، قد أتاح اللهُ لأخينا الفاضل والأستاذ العالم الشيخ أحمد الحملاوي أن وضع فيه كتاباً دَعاه: «شذا العرف في فن الصرف»، أتى فيه بما يَعزُّ على سِواه، ويعصى على مناويه، ويذكر لنا عهد المتقدِّمين، ولولا الأدبُ لقلتُ: إنه أربى عليهم:

فيا رُبَّما أخلى مِن السَّبْق أول ... وبَـزَّ الجياد السابقات أخيرُ

رصانة معنًى في سلاسة ألفاظ، ورِقَّة مبنًى في سلامة إيجاز، سهر فيه الليالي الطوال ما بين تنقيب وتهذيب، وإحكام وتقريب، وحكمة تشهد له بالبراعة، واختيارٍ يُنبئنا عمَّا له في هذه الصِّناعة، همز فيه جواد الفِكر فسبق إلى المدى، وخلا عن الإعلال وعذُب فما أشبهه بقطر النَّدى، فقل للذي قد رام شأوه: أطرق كرا إن النعامة في القرى، فأين حذام من لكاع؟ وأين الرؤية من السماع؟ وأين الثريا من الثرى، والنوم من السرى؟ أم أين البديهة من الرويَّة؟ والأمنيَّة من المنيَّة؟ أدامه الله نافعاً بين عطاء ورباح، ما أسدف الليل وأضاء الصَّباح.

❊ ❊ ❊

☐ وقال بهجة الشعراء، وأوحد الفضلاء، الكوكب المتلالي، حضرة الفاضل الشيخ حسين والي الأزهري الشافعي، أحد علماء الأزهر الشريف، مقرِّظاً له بعشرة أبيات كلها عشرون تاريخاً، فالشطرات الأُوليات عشرة تواريخ لسنة ١٨٩٤ افرنكية، والشطرات الأُخريات عشرة تواريخ أيضاً لسنة ١٣١٢ هجرية، حفِظه الله وبلَّغه مُناه:

شذا العَرْفِ بالطَّبْعِ مَبْناه رَقْ ... وبرق اصطفا الصرف لُطْفاً بَرَقْ

كِتابٌ نَقِيٌّ أغارَ الحَسُودَ ... وَأَخْمَلَ كُلَّ كتابٍ سَبَقْ

كتابٌ كريمٌ عظيمُ مَقامٍ ... صَفا مِثْلَما رَقَّ لُطْفاً وَدَقْ

كتابٌ تَباهى بِأَقْعَدِ وَضْعٍ ... وَأَضْحَى حَلِيفاً لِحُسْنٍ نَسَقْ

بِهِ الصرفُ وافاه أَسْمَى افْتِخار ... فَأَبْدَى زُهاءَ عَظيمِ الأنق

غوى الصرف زلفاً فأرجعه ... فصار برَجعته كالفَلَقْ

صَنيع أخي الفضلِ دانِي الأيادِيْ ... وأرقى جليل شريف الأرقْ

أغرُّ البرايا النَّبيلُ الفريدُ ... مَن البدرُ دونَ ذكاه انمحقْ

غياثُ العُلا الحملاوِيْ العزيزْ ... مَناط النُّهى مَن به الفخرُ حقْ

لعمرك هذا الذي عزَّ جاهاً ... بِبَثِّ ثناه المديحُ نطقْ

سنة ١٨٩٤ ... سنة ١٣١٢

❊ ❊ ❊

☐ وقال حضرة الأستاذ الفاضل والهمام الكامل، من هو بالثناء الجميل حري، الشيخ طنطاوي جوهري، أحد مدرسي العلوم العربية بمدرسة دار العلوم الخديوية:

إلى ذروة العَلياء يا سائقَ الحرفِ ... فإنِي شممتُ اليومَ منها «شذا العَرف»

وأيقنتُ أني لا محالةَ مدركٌ ... نهايةَ آمالي وبُشِّرت باللُّطف

فسافِرْ لنيل العِزِّ في كُلِّ مَهْمَهٍ ... ولو كانتِ الأسفار تُسفِر بالحَتف

وكُنْ في طِلاب المجد أصدقَ عابدٍ ... ولا تكُ مِمَّن يَعبدون على حرفِ

هي النفس فلتصرفْ عنانَ جَوادها ... إلى المجدِ حتَّى لا تشذَّ عن الصرف

ولا تقتصرْ إنْ رمتَ عزًّا ورفعةً ... على الرُّتبة الدُّنيا وتشمخ بالأنف

بل انهجْ سبيلَ العالِم الأوحدِ الذي	توشَّح بالآداب واللُّطف والظَّرف
هو الحملاوِيُّ مصدرُ الفضل أحمدٌ	مناقِبُه الغرَّاء تَرْبُو على الوَصف
فكم أسهرَ الأجفانَ والليلُ شاهد	لِحَلِّ عويصٍ ليس يُدرك في الصُّحُفِ
وأبدعَ فنَّ الصَّرف بعد دُروسه	وهذَّبه فلتحْيَ يا مُبدع الصَّرف
فما كُلُّ تأليفٍ يَرُوقك وضعُه	ولا كُلُّ برق شِمْتَ آنس بالوَكْفِ
لِذا الناس لَمَّا رقَّ طبعاً ورُصِّعَتْ	حَواشِيه من حُسن الجواهر بالرَّصْف
يقولون: بُشرى للمؤلِّف أحمدٍ	فقلتُ ـ وفي التاريخ ـ: بُشرى «شذا العَرف»
سنة ١٨٩٤	١٣٨٢ ٥١٢

• **فائدة:** قال الشهاب نقلاً عن بعضهم: وضعُ الحروف لأعداد مخصوصة مستعمَلٌ قديماً في غير لغة العرب، حتى قال القاضي: إنَّ استعمال العرب كالتَّعريب، وتردَّد صاحبُ «المِلَل والنِّحَل» في واضعه وسببِه. اهـ، وترتيبُ الحروف على اصطلاح المشارقة في حساب الجُمَّل هو: «أ ـ ب ـ ج ـ د ـ هـ ـ و ـ ز ـ ح ـ ط ـ ي ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ س ـ ع ـ ف ـ ص ـ ق ـ ر ـ ش ـ ت ـ ث ـ خ ـ ذ ـ ض ـ ظ ـ غ».

فـ«الألِفُ» بواحد، و«الباء» باثنين، و«الجيم» بثلاثة، ... وهكذا إلى «الياء» بعشرة، ثم «الكاف» بعشرين، و«اللام» بثلاثين، ... وهكذا إلى «القاف» بمئة، ثم «الراء» بمئتين، و«الشين» بثلاث مئة، ... وهكذا إلى «الغين» بألف.

فصلٌ في بيانِ أهمِّ الكتبِ التي اعتمد عليها الأستاذ الحملاوي رحمه الله عند تأليف كتابه هذا

رجع المؤلِّف رحمه الله إلى كُتب كثيرة منها:

❑ «**عُنْوان الظرف في علم الصرف**» من تأليف الشيخ هارون عبد الرزاق، وقد طُبع سنة ١٣٠٦ هـ، وأهمُّ ما أخذ منه تقسيمُ الكتاب؛ إذ رتَّب صاحبُ «عنوان الظرف» كتابَه على مقدمة وثلاثة أبواب؛ أوَّلُها في تقسيمات الفعل، وثانيها في تقسيمات الاسم، وثالثها في أحكام تعمُّهما، وهذا هو نفسُه ترتيب «شذا العرف». وأصلُ هذا التقسيم للزمخشريِّ في «المفصَّل»، غيرَ أنهما يفترقان في باب واحد وهو باب الحروف؛ لأنَّ كتاب الزمخشريِّ شاملٌ للنَّحو والصَّرف، بخلاف الكتابين الآخَرين فإنهما قد اختصَّا بالصرف الذي لا تعلُّقَ له بالحروف.

وممَّا أخذه أيضاً من «عنوان الظرف»: أكثرُ الكلام على حكم المهموز، والكلامُ على حكم المضاعف، والتنبيه الأخير في كتاب تصريف الفعل، وبناءُ الصفة المشبَّهة من الثلاثي، وباب اسم المفعول، وشيء من باب اسم الفاعل، والتنبيه الثاني في باب اسم التفضيل.

❑ ومنها شرحُ ابن هشام المسمَّى بـ«**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**»، وهو أكثرُ الكُتب التي اعتمد عليها؛ إذ نقل منه أكثرَ بابَي الفِعل المبنيِّ للمفعول والفِعل المؤكَّد، وأبواب المصدر وما بعده مما يُشتقُّ منه، إلا ما قدَّمنا أنه من «عنوان الظرف»، وإلا أسماء الزَّمان والمكان والآلة، ونقل منه أبوابَ التأنيث والمقصور والممدود والمثنَّى والجمع وما بعد ذلك إلى باب الإدغام، ثم نقل منه أيضاً بابَي الإمالة والوقف. وكان ينقل في أثناء هذه الأبواب المذكورة من كُتب أُخَرَ أهمُّها كتابان هما شرح الأشموني على الألفية وشرح خالد الأزهري على «أوضح المسالك» المسمَّى «**التصريح بمضمون التوضيح**»، كما كان يستأنس في بعض المواضع بأقوالِ الصبان في حاشيته على شرح الأشمونيِّ المذكور.

❑ ومنها كتاب «**الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية**» من تأليف: حفني ناصف ومحمد دياب ومصطفى طموم ومحمود عمر، وهو كتابٌ قرَّرتْ نظارةُ المعارف العموميَّة في سنة ١٣٠٩ هـ ـ أي: قبل ثلاث سنوات من طبعِ «شذا العرف» ـ تدريسَه بالمدارس الثانوية.

وممَّا نقله المصنِّف ﷺ من هذا الكتاب: الكلامُ على تعريف الاسم والفعل والحرف وما يختصُّ به كلُّ قسم منها، والكلامُ على الميزان الصرفيِّ، غيرَ مسألةِ التعبير عن الزائد المبدَل من تاء الافتعال ومسألتيْ وزن المحذوف ووزنِ المقلوب فإنَّهما من شرح الشافية، ثم الكلامُ على التقسيم الأول للفعل إلى ماض ومضارع وأمر وما في أثنائه من المباحث، ثم التنبيه الثاني والتنبيه السادس من التنبيهات التي تلتْ أبوابَ الثلاثيِّ الستة، ثم التنبيه الثاني الذي قبل الفصل المعقود لمعاني الصيغ المزيدة، ثم الكلامُ على كيفيَّة تصريفِ بعض الأفعال من بعضٍ وهو الفصلُ الذي في التقسيم الرابع للفعل.

❏ ومنها «الشافية» لابن الحاجب، بشرح رضيِّ الدين الأستراباذي وشرح نُقره كار الفارسيِّ، وقد نقل عن الأوَّل في مواضع، منها عند كلامه على الميزان الصرفيِّ وحُكم المثال واسمِ التفضيل. ونقل عن الثاني في هامش الكتاب عند الكلام على تعريف الصرف.

وقد نقل من «الشافية» إجمالاً ثلاثةَ أبواب في آخِر الكتاب، وهي: إدغام المتقاربَين، والتقاء الساكنين، ومسائل التمرين، بالإضافة إلى نقله لتعريف الصرف في أوَّل الكتاب، ولمسألة القلب المكانيِّ والأدلَّةِ التي يُعرف بها.

❏ ومنها «نزهةُ الطرف في علم الصرف» للميداني صاحبِ «مجمع الأمثال»، وقد نقل منه أشياءَ عند الكلام على المَفْعَل والمَفْعِل، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعول.

❏ ومنها شرحُ الكَفَويِّ على «البناء»، وقد صَرَّحَ بالنقل منه مرةً في الهامش حين تكلَّم في باب المجرد والمزيد على قولهم: «ثُلاثيّ»، ونقَل منه أخرى في أثناء كلامِه على أبواب الثلاثيِّ المجرَّد.

❏ ومنها «مراح الأرواح في الصرف» لأحمد بن علي بن مسعود، وقد نقل منه في أثناء كلامه على أبواب الثلاثيِّ المجرَّد أيضاً.

❏ ومنها كتابُ شيخِه حسين المرصفيِّ المسمَّى «الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية»، وهذا الكتاب كان يُدرَّسُ في المعاهد والمدارس المصريَّة في ذلك الوقت، وقد نقل منه المؤلِّف كثيراً عند الكلام على الأفعال، ومما نقَله منه: الفصلُ المعقود لمعاني صِيغ الزيادة، والكلامُ على أبواب الثلاثيِّ المجرَّد الستَّة، وما في أثناء ذلك من زيادات، وما بعد ذلك من تنبيهات، وكذلك باب المَفْعَل والمَفْعِل، وشيءٌ من باب الجامد والمشتقّ، والكلامُ على المصدر

الميميّ، والتَّنبيهان اللَّذان عقَدهما في آخِر باب الصِّفة المشبهة، وتقسيمُ اسم التفضيل باعتبار معناه، وغيرُ ذلك مِمَّا سأبيِّن لك أكثرَه في الشرح.

• **تنبيه:** أخذُ المؤلِّف ﷺ من هذه الكتب وإن كان حرفيًّا في مواضعَ كثيرة لا يضرُّ، بل يقال في ذلك كما جاء في مقدمة «كشف الظنون»: إنَّا لا نَعرف كتاباً ليس فيه ذلك؛ فإنَّ تصانيفَ المتأخِّرين ـ بل والمتقدِّمين ـ لا تخلو عن مثل ذلك، لا لِعدم الاقتدار على التَّغيير، بل حذراً عن تَضييع الزَّمان فيه. اهـ

نعم، ينبغي أن يُستثنى ما لو عمَد أحدٌ إلى مؤلَّف تقدَّمه فغيَّر فيه يسيراً ببعضٍ تقديم وتأخير واختصار ونحوِ ذلك، ثم ادَّعى أنه انفرد بهذا التأليف؛ فهذا مذمومٌ، ولا سيَّما إذا فُقد المؤلَّف الأصل؛ إذ لا يُعرف حينئذٍ أخذُ الثاني عن الأوَّل. ومِما يُوسف له أنَّ «شذا العرف» من هذه الكُتب التي غيَّرها بعضُهم بنحو ما ذكَرنا ثم زعم أنه صنَّف كتاباً في التصريف.



فصلٌ في بيانِ أهمِّ الكتبِ التي رجعتُ إليها ونقلتُ منها في هذا الشَّرح

☐ فمنها كتب النحو والصرف، وأول ذلك شروح «**الألفية**»، وعلى رأسها شرح نور الدين الأشموني ومعه حاشية أبي العرفان محمد بن علي الصبان، وشرح ابن هشام الأنصاري، ومعه شرح الشيخ خالد الأزهري بحاشية ياسين الحمصي، ودون هذه الكتب: شرح المرادي، وشرح السيوطي المسمى: «البهجة المرضية» وعليه حاشيةٌ لبعضهم، وشرح القاضي بهاء الدين ابن عقيل بحاشيتي: السجاعي، والخضري، وشرح المكودي بحاشية الطالب بن حمدون الفاسي.

☐ ثم شروح «**الشافية**»، وعلى رأسها شرحا الشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي، والسيد عبد الله جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار، فشرح العلامة رضي الدين الأستراباذي، فشرح فخر الدين الجاربردي، بحاشيتي: الحسين الرومي، وعز الدين بن جماعة، فشرح كمال الدين الفسوي، فشرح النظام، فشرح عصام الدين.

☐ ثم شروح: سعد الدين التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني، وأبي الحسن علي بن هشام الكيلاني على «**تصريف الزنجاني**»، ومع الأول كتابان: أحدهما: شرحه المسمَّى: «**تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني**» لمؤلفه سبط النووي الثاني؛ وثانيهما: حاشيته المسماة: «**التطريف على شرح التصريف**» لابن هلال النحويِّ.

☐ ثم شرحا: موفق الدين ابن يعيش، وأبي عمرو ابن الحاجب على «**المفصل**» للزمخشري، واسم الثاني: «**الإيضاح**»، ودونهما: شرح أبي القاسم الأندلسي على الكتاب نفسه.

☐ ثم شروح: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، وشمس الدين أحمد المشهور بابن كمال باشا، وبدرِ الدين العينيِّ على «**مراح الأرواح**»، واسم الكتاب الثاني «**الفلاح**»، واسم الثالث «**مِلاح الألواح**». وإذا قلتُ: «قال الشارحان» أو نحوَ ذلك فإنما أعني الأحمدَين.

☐ ثم شروح «**لامية الأفعال**»، وعلى رأسها الشرح الصغير للشيخ بحرق اليمني، وعليه

حاشيتا: الرفاعي، وابن حمدون، وكذا الشرح الكبير له واسمه: «فتح الأقفال على لامية الأفعال»، ودون هذَين: شرح أطفيش، وشرح الهرري المسمَّى: «مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال».

❏ ثم شرح ابن عقيل على «التسهيل»، المسمَّى: «المُساعد على تسهيل الفوائد»، ومتى قلتُ: «قال ابن عقيل» فإنما أريدُ في كتابه هذا.

❏ ثم كتاب «فتح اللطيف في التصريف»، للشيخ عمر بن أبي حفص الزموري الجزائري، وهو شرح للمنظومة المسمَّاة «البَسْط والتعريف»، للإمام المكودي شارح «الألفية».

❏ ثم شرحا: الكفوي، وعلي بن عثمان على «متن البناء» للدنقزي.

❏ ثم شرحا: الرضي، ومُلا جامي على «كافية ابن الحاجب» في النحو.

❏ ثم كتاب ابن عصفور «الممتع»، و«كتاب سيبويه»، و«المقتضب» للمبرِّد، ثم كتب ابن هشام عامَّة، كشروح «القطر»، و«الشذور»، و«بانت سعاد»، وكـ«نزهة الطرف»، و«المغني»، ومعه حاشية الدسوقي؛ وكُتب ابن مالك كـ«شرح الكافية»، و«إيجاز التعريف في ضروري التصريف»؛ وكتب أبي حيان كـ«ارتشاف الضَّرَب»، و«المبدِع»، و«البحر المحيط»، و«النُّكَت الحسان في شرح غاية الإحسان»؛ وكتب السيوطي كـ«همع الهوامع»، و«الأشباه والنظائر»، و«المزهر»، و«النُّكَت النحويَّة»، و«المطالع السعيدة في شرح الفريدة»، و«شرح القصيدة الكافيَّة في التصريف»؛ وكتب ابن جني كـ«المنصف»، و«الخصائص»، و«سر صناعة الإعراب»؛ وكتاب «الحِلْيَة فيما لكلِّ فعلٍ من تصريف وبنية» لابن عنترة، وكتب الصرف لمتأخِّري الأزهريِّين والأعاجم كـ«فتح الخبير اللطيف بشرح نظم الترصيف» للبيجوريِّ، و«حل المعقود من نظم المقصود» لمحمد عُلَيْش المالكيِّ، وكـ«كفاية المنتهي» لسليمان سري الرومي، وغير ذلك مما يَطُول ذِكره من كُتب النحو والصرف.

❏ ومنها دواوينُ اللُّغة، وعلى رأسها: «القاموس» للمَجد، ومعه «تاج العروس من جواهر القاموس» للزَّبيدي، و«الجاسوس» لأحمد فارس الشدياق. ثم «لسان العرب» لابن منظور و«المصباح المنير» للفيومي، ثم «الصحاح» للجوهري و«المحكم» لابن سيده و«التهذيب» للأزهري، و«العباب» و«التكملة» كلاهما للصاغاني، و«كتاب الأفعال» لابن القطاع و«كتاب الأفعال» للسرقسطي، وغير ذلك.

❑ ومنها كتب الشواهد وشروحها، وأهمها: «**خزانة الأدب**» لعبد القادر البغدادي، ثم «**شرح شواهد الشافية**» له أيضاً، ثم «**شرح الشواهد**» لبدر الدين العيني، ثم «**تخليص الشواهد**» لابن هشام.

❑ ومنها كتب الحدود، كـ«**الكليات**» للكفوي، و«**التعريفات**» للجرجاني، و«**شرح الحدود النحوية**» للفاكهي.

❑ ومنها كتب اللَّحْن، كـ«**دُرَّة الغواص**» للحريريِّ، مع شرحي الشهابين: الخفاجي والآلوسي عليها، و«**تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**» للصفديِّ، و«**معجم الأخطاء الشائعة**» و«**معجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة**» كِلاهما للدكتور محمد العدنانيِّ، وهما أوسعُ ما أعلمه صُنِّف في هذا المجال، ولي رأيٌ فيهما أبسُطه في باب النسب مِن الجزء الثاني إن شاء الله تعالى.

❑ ومِن كُتب العَصريين ومَن قاربهم: «**المغني في تصريف الأفعال**» للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، و«**التبيان في تصريف الأسماء**» لأحمد حسن كحيل، و«**دروس التصريف**» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، و«**مُنجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنَين**» لأحمد إبراهيم عمارة، و«**تصريف الأفعال ومقدمة الصرف**» للشيخ عبد الحميد عنتر، و«**تصريف الأسماء**» لمحمد الطنطاوي.

● **فائدة:** اسم صاحب «الخصائص» ابنُ جِنِّيْ، بياء ساكنة على ما نقله جماعةٌ منهم المحلي في «شرح جمع الجوامع»، وليست للنسب؛ لأنه معرَّب «كني» بكاف عجمية تُقرأ بين الكاف والجيم. هذا هو المعتمَد، وأمَّا قول ابن مالك في «الكافية»:

عَنِ ابْنِ جِنِّيٍّ لَدَى عَدالَة

فلعلَّه ضرورة.



فصلٌ في ذكر طبعات «شذا العرف» المتقدّمة والكلامِ على أهمّها

اعلم أني قد اطّلعتُ في أثناء عملِ هذا الكتاب على خمسٍ وعشرين طبعةً للشّذا، منها خمسَ عشرة طبعةً محقَّقة، وأقدمُ هذه النُّسَخ هي طبعة المطبعة الأميريَّة، وقد كُتب على غلافِها:

كتاب

شذا العرف في فنِ الصرف

تأليف

حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ أحمد الحملاوي

مدرس العلوم العربية بمدرسة دار العلوم الخديوية سابقاً

وناظر مدرسة المرحوم عثمان ماهر باشا

ومدرس رياضة بالأزهر

الشريف الآن

صرَّحتْ نظارة الداخلية الجليلة بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٤، نمرة ١١٥، بجواز طبع هذا الكتاب، بناءً على ما كُتب لها مِن حضرة مولانا الأستاذ الأكبر صاحب الفضيلة الشيخ: الأنبابي، شيخ الجامع الأزهر، وإقرارِه ـ ﷺ ـ بصِحَّته وخُلُوِّه مِن الخطأ، وبجواز طبعه، بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣١٢، نمرة ١١٢.

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

الطبعة الثالثة

بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٣ هجرية

(تمتاز هذه الطبعة عن سابقتيها بزيادة التنقيح وبعض القواعد مع كثرة الأمثلة والشواهد)

قال الشارح عفا الله عنه: شهادة الأنبابي ﷺ ـ وإن كان شيخَ الأزهر ـ ناشئةٌ مِن أحد أمرَين: عدمِ تصفُّح جميع الكتاب على النحو الذي يَنبغي، أو عدمِ إتقانه لهذا الفنِّ؛ لأنَّ في الكتاب المذكور أخطاءً كثيرةً تَرُدُّ قولَه، ونحن نذكُرها لك في محالِّها، ولأجل أن لا ندفعَ بأحد إلى مثل هذه الشهادة التي سَنُسأل عنها جَنَّبْنا كتابَنا هذا أقلامَ أهل التقريظ والتقديم.

وهذه قائمة بالطبعات السابقة التي رجعتُ إليها:

★ طبعة الأميرية ـ ط ٣ (١٩٠٤).

★ طبعة البابي الحلبي ـ ط ١٥ (١٩٦٤).

★ طبعة البابي الحلبي ـ ط ١٦ (١٩٦٥).

★ طبعة المكتبة الثقافية (١٩٨٥).

★ طبعة دار القلم (١٩٨٥).

★ طبعة دار ابن كثير (١٩٩١) تعليق وضبط: يوسف علي بديوي.

★ طبعة دار اليقين ـ المنصورة (١٩٩٦).

★ طبعة عالم الكتب (١٩٩٧) مراجعة وتعليق: سعيد محمد اللحام.

★ طبعة دار الكتب العلمية (١٩٩٨) شرحه وفهرسه واعتنى به الدكتور عبد الحميد هنداوي.

★ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية (١٩٩٩).

★ طبعة دار الفكر (١٩٩٩) مراجعة وشرح: حجر عاصي.

★ طبعة مكتبة الصفا ـ القاهرة (١٩٩٩) حقَّقه وكتب مقدماته وعلق عليه ووضع فهارسه: الشيخ طه عبد الرؤوف سعد من علماء الأزهر الشريف، سعد حسن محمد علي المدرس بالأزهر الشريف.

★ طبعة دار الفكر ـ عمان (٢٠٠٠) راجعه: غالب المطلبي.

★ طبعة المكتبة العصرية (٢٠٠٠) ضبطه وشرحه ووضع فهارسه: د. محمد أحمد قاسم.

★ طبعة مكتبة المعارف ـ الرياض (٢٠٠١) دققه وعلق عليه: د. مصطفى عبد العليم.

★ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية (٢٠٠١) شرح وتحقيق وضبط نصه وعلق عليه: الأستاذ عرفان مطرجي. وهي سوى هذه الطبعات.

★ طبعة مكتبة الرشد ـ الرياض (٢٠٠٢) تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله.

★ طبعة دار البيروتي ـ ط ٥ (٢٠٠٢) ضبطه وعلق عليه علاء الدين عطية.

★ طبعة دار الفكر (٢٠٠٣).

★ طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون (٢٠٠٣).

★ طبعة دار الغد الجديد (٢٠٠٣) علق عليه ووضع فهارسه الدكتور أحمد أحمد شتيوي.

★ طبعة دار الكيان (٢٠٠٥) قدم له وعلق عليه الدكتور محمد بن عبد المعطي. خرج شواهده ووضع فهارسه أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري.

★ طبعة دار السلام (٢٠٠٦).

★ طبعة دار ابن حزم (٢٠٠٦).

★ طبعة دار الإيمان (دون تاريخ) وهي مُصوَّرة عن طبعة البابي الحلبي.

واعلم أنه قد وقع في بعض تلك الطبعات التنصيصُ على أن هذه النُّسخةَ أو تلك أصحُّ الطبعات أو أكثرُها شمولاً أو نحو ذلك، وهذه دعاوى يُكذِّبها الواقع؛ إذ بعضُ تلك الطبعات ـ مع كونها محقَّقةً في الظاهر ـ تجاريٌّ محضٌ، وبعضُها الآخرُ ـ وإن حوى تعليقاتٍ من «التصريح» و«شرح الرضي على الشافية» و«الممتع» وغير ذلك ـ ليس فيه فائدة كبيرة؛ لِما غلب عليه من تقصير في كثير من أبواب الصرف، سببُه عدمُ التمكُّن من ناصية هذا العِلم.

ومِمَّا يندرج تحت التقصير في خدمة هذا الكتاب عدمُ رجوع أحدٍ ممن علَّق عليه قبلي إلى الطبعة الأميريَّة، مع أنها موجودةٌ في «مكتبة الأسد»، كما لا أعلم منهم مَن اجتمعَ له مثلُ ما اجتمع عندي من الطبعات السابقة، إنما اعتمد بعضُهم على طبعة البابي الحلبي، وبعضُهم على طبعة أقدمَ منها بقليل، في حين اعتمد أكثرهم على طبعة سبقَتْهُ بسنة أو سنتين، ويظهر هذا الاعتمادُ جليًّا بتتبُّع كلامهم، فلفظُ «التاء» ـ مثلاً ـ في قول المؤلِّف: «والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج».تصحَّف إلى «الفتاء» في إحدى الطبعات، فتبعتْهُ طبعتان أُخريان. وزعم بعضهم أنَّ لفظ «عضب» جاء في الأصل «غضب» بالغين المعجمة، ولم أرَه كذلك إلَّا في طبعة واحدة. وتصحَّف لفظ «السَّنا» إلى «السَّفا» في إحدى الطبعات، فاغترتْ به طبعة أخرى ثم ثالثة ثم رابعة.

وعلى كلٍّ فالذي يُهمُّنا من هذه الطبعات اثنتان:

□ أُولاهما: الطبعة الأميرية؛ فإنها طُبعت في حياة المؤلِّف، وقد احتوت على زيادات على الطبعتين: الأُولى والثانية، فقد جاء في الصفحة الرابعة عشرة منها ما نصُّه:

استدراك:

في صحيفة ٣٥ سطر ١٨: لا تهين الفقير ... إلخ، هو للأضبط بن قريع السعدي من قصيدة كلُّها حِكَم مطلعها:

لِكُلِّ ضيقٍ مِن الأمورِ سَعَهْ ... والمُسيُ والصبحُ لا فلاحَ معهْ

ومنها:

قد يَجمعُ المالَ غيرُ آكِلِهِ ... ويأكلُ المالَ غيرُ من جمَعهْ

فَصِلْ حبالَ البعيدِ إنْ وصَل الـ ... ـحبلَ وأقصِ القريبَ إنْ قطَعهْ

ولا تهين .... إلخ

فالقصيدة من بحر المنسرح، وبيت الشاهد (ولا تهين الفقير ... إلخ) بالواو كما هي الرواية ومقتضى الوزن العروضي، خلافاً لما في كثير من كتب العربية من الاستشهاد به بغير واو. ورواه أبو علي القالي في «أماليه» (ولا تُعادِ الفقير) وعليه فلا شاهد فيه. انتهى. مؤلف.

قلتُ: وكنتُ قد كتبتُ على البيت قبل أن أطّلع على هذا الاستدراك ما نصُّه: بقيَ أنَّ المؤلِّف ليس من عادتِه إنشادُ بيتَين اثنَين إذا كان الشاهد في أحدهما فقط، فلعلَّه استلطف معناهما، أو لعلَّه قصد بيان البحر الذي نُظم عليه الشاهد، وهذا هو الأقربُ لزيادته الواوَ في أوَّله، وذلك أنهم أنشدوه في كُتبهم مُفرداً هكذا: «لا تهين الفقيْر ...» البيت دون حرف العطف أوَّلَه، فتوهَّم بعضُهم ـ كالعيني في «شرح الشواهد» ـ أنه من الخفيف، والصوابُ أنه من المنسرح كما قال الدَّمامينيُّ وغيرُه، بدليل بقيَّة أبيات القصيدة، إلا أنه دخل في «مُستفعلن» أوَّله الخرم بعد خبنه فصار «فاعلن»، ومثلُ هذا ممتنعٌ عند الخليل، جائزٌ عند بعضهم، فافهمْه إن كنتَ عَروضيًّا. اهـ

وجاء في الصفحة التي بعدها:

صحيفة ٨٦ سطر ١: قوله: وما قبل ألف فعلان ... إلخ تحقيق هذا المبحث أن يقال: ..... وسلطان سكيران وسليطين. اهـ رضي ملخَّصاً. ثم أُثبتت هذه الزيادةُ الطويلة في هامش الطبعات اللاحقة بعد شيء من التعديل.

صحيفة ٩٨ بعد سطر ٢: وإذا نُسب إلى محذوف العين وهو قليل في كلامهم ...... أو عدم إبقائها. اهـ مؤلف.

فهذا ما أثبتَه المؤلِّف من زياداتٍ مستدرَكة على الطبعتين: الأولى والثانية، ومع ذلك لم يكتمل الكتاب على النحو الذي هو عليه اليوم، بل أضاف فيما بعد أشياءَ أخرى بَدَتْ له في أثناء تدريسه للكتاب، أو من خلال مُطالعاته اللاحقة.

ثم إنَّ هذه النسخةَ مع كونها مطبوعةً في حياة المؤلِّف وسبقتْها طبعتان أُخريان لم تَخْلُ من بعض التَّصحيفات ونحوِها، ومثال ذلك قوله في المسألة الخامسة من خاتمة التكسير: «وعبدان لله»، والصواب: و«عبدان الله»، وقولُه في أول فصل الإعلال في الهمزة: «بخلاف نحو: قال وباع»، والصواب: «بخلاف نحو: قاول وبايع». وسيأتي في أثناء الشرح التنبيهُ على أشياءَ من هذا القَبِيل.

□ وأمَّا الطبعة الثانية التي تهمُّنا مما سبق ذِكرُه فهي طبعة البابي الحلبي، فإنها قد احتوت على تصحيفات وأخطاء ليست في الطبعات التي سبقتْها، ووُجدت بعد ذلك في أغلب الطبعات التي تلتْها.

ومن عبارات تلك الطبعة المجانبة للصواب:

عبارةُ: «كاختصم زيد وعمرو: اختلفا». والصواب: «واختلفا».

عبارةُ: «فالجامدُ: ما لم يُؤخذ من غيره ودلَّ على حدث». والصواب: «ودلَّ على ذات».

عبارة: «أو معتل العين كجور». والصواب: «كجوزة».

عبارة: «وذلكَ كمفاعل وفواعل وفياعل وأفاعلة» والصواب: «وأفاعل» بلا تاء.

عبارة: «إذ أصلهما: ميقن ونَيْب». والصواب: «ميقن ونيب» بغير سكون على العين.

عبارة: «لا نحو: بابب لعدم التطرف». والصواب: «لا نحو: نابب» بالنون.

عبارة: «قلت: مستآة لا مسآة». والصواب: «مستآء لا مسآء» بالهمزة فيهما لا بالتاء.

عبارة: «قلت: مضربي لا مضربي». والصواب: «لا مضري».

وأُحبُّ أن أنبّه في هذا الموضع إلى أنَّه يجب الاعتناء بإخراج الكتب ـ ولا سيَّما العلمية التخصُّصيَّة منها ـ اعتناءً كبيراً حتى يسهُلَ على الطلاب الاستفادةُ منها. والتقصيرُ في ذلك مع القدرةِ عليه تضييعٌ للأمانة، لا ينبغي أن يصدُر ممن يعلم أنَّ الله مُطَّلع على عمله.

ولنختمْ هذا الفصل بالكلام على أحد أخطاء طبعة البابي تلك، مع ذكر شيء من تصحيحات المعلِّقين على «شذا العرف» ـ لا الطَّلَبة ـ له، وذلك قولُه: «فيقال: جاء بوزن»؛ فإنَّ الصواب: «فيقال: جاء بوزن فال». ومع وضوح وقوع هذا السقط في العبارة المذكورة فقد جاءتْ كذلك في بضع طبعات، وتنبَّه بعضهُم لذلك، إلا أنه اضطربت أقوال المعلِّقين على هذا الموضع، فأثبتتْ جماعة العبارةَ الصحيحة المتقدِّمةَ، وقال بعضُهم: «فيقال: جاء بوزن [فاع]». اهـ، فأخطأ في استدراك الكلمة الساقطة لتقليده طبعةً قبلَه جاء في هامشها بعد قوله: «فيقال: جاء بوزن (فاع)»: «ساقطة من الأصل ... ولعل الخطأ من الراقم أو المنضد». اهـ، وقال آخَرُ: «فيقال: جاء بوزن فاعل». اهـ، فلم يُحسن تصحيح العبارة كسابقَيه، وقال رابعٌ في الهامش بعد أن جاءت العبارة في المتن ناقصةً هكذا: «جاء بوزن»: «الأفضل القول: فيقال: جاء بوزن فاعٍ». اهـ، فلم يُحسن تصحيحَها كأصحابه، على أنه لا معنى لأفضليَّته المذكورة ولو جاء بالعبارة الصحيحة، لأنَّ الكلام غيرُ مستقيم مع ذلك النقص أصلاً، والأفضليَّةُ إنما تكون للأصحّ في مُقابلة الصحيح لا في مقابلة الفاسد.

● **تنبيهان:**

الأوَّل: لم يُشرح كتاب «شذا العرف» ـ على حسَب عِلمي ـ قبلَ هذا اليوم، وما وقع في بعض طبعاته السابقة مِن مثل قولهم: «شرحه فلان» إنما هو مما ابتُلينا به في هذه العصور مِن التساهل في العبارات وخلط الاصطلاحات؛ إذ التَّعليق على كتاب ما إنما هو مِن باب التَّحشية لا الشرح؛ لأنَّ المحشِّين لا يتتبَّعون كلام المصنِّفين جملةً جملةً خلافاً للشُّرَّاح، وهذا هو الفرق بين الفريقَين.

الثاني: أثبت المؤلِّف بعضَ الهوامش في كتابه، وزاد عليها تلميذه السقا شيئاً يسيراً، وقد تصرَّف في تلك الهوامش بعضُ مَن علَّق على الكتاب حين أدرجها ضمن تعليقاته دون أدنى تمييز لها، وقد رأيتُ أن أتجاوز تلك الهوامش لأنَّ ما ذُكر في الشرح يُغني عن غالبها.

فصلٌ في الكلام على اعتراضاتٍ وُجِّهتْ إلى المؤلِّف في الطبعات السابقة، وبيانُ أنَّ أكثرها مجانبٌ للصواب

اعلم رحمك الله أنه ليس القصد من وضع هذا الكتاب تتبُّعَ أغلاط أهل العلم وأوهامِهم، إلا أنه ربما اشتهر كتاب من الكتب ـ سواءٌ كان لمتقدِّم أم لمتأخِّر ـ فأخذ الناسُ ما فيه على أنه من المسلَّمات، فإذا وقع فيه شيء مِمَّا جانب الصواب وَجَب بيانه نُصحاً وأداءً للأمانة. وهكذا ما وقع هنا في «شذا العرف» من ذاك القَبيل، فإنِّي نبَّهتُ إلى ما لا مَناصَ من التَّنبيه إليه، وقد ـ والله ـ استحييتُ من كثرة ما خالفتُ المؤلِّف فيه لكونه من الزَّلَل، غيرَ أنه ما أراني إلا في موضع مَن قال: «مُكرهٌ أخاكَ لا بطل».

ثم إنَّ «شذا العرف» قد طُبع طبعات كثيرة، ذكرنا أكثرَها في الفصل الذي قبل هذا، وكان ينبغي لمَن اعتنى بإخراجه والتعليق عليه تصحيحُ تلك الأخطاء التي أشرنا إليها، إلا أنَّ ذلك لم يحدُث، بل بقيتْ أخطاء الكتاب على ما كانت عليه، وأضاف أكثرُ أولئك المعلِّقين على الكتاب أخطاء أُخرى حين أرادوا الاعتراضَ على بعض المسائل دونَ أن يُمعن بعضُهم النظرَ فيها، ودونَ أن يكونَ بعضُهم الآخَرُ أهلاً لذلك النظر أصلاً.

هذا، ورأيتُ بعد الاطلاع على ما ذَكرتُه من الطبعات أن أضعَ هذا الفصلَ لأمور، منها: الدِّفاع عن المؤلِّف بالتخفيف من الاعتراضات التي وُجِّهت إليه، عن طريق إسقاطِ ما لا أساسَ له من الصِّحَّة. ومنها: إزالةُ تلك الأخطاء التي كتبها بعض مَن حقَّق هذا الكتابَ فانتشرتْ بين الطُّلاب بانتشار الأصل. ومنها: إظهار البَون الشاسع بين طريقتي في هذا الشرح وطريقة أصحاب تلك الاعتراضات. ويكفي من جميع ذلك أنَّ الطالب إذا اطَّلع على هذا الفصل عَلِم أنَّ بعضَ ما يقرؤه في تلك الطبعات وأغفلتُ ذِكرَه هنا لم يكن عن قُصور أو تقصير.

والحاصلُ أنِّي قد وضعتُ هذا الفصلَ على مَضَض أداءً للأمانة، وحتى لا أكونَ من هؤلاء الخَلَف الذين قال القائلُ فيهم:

ذَهَبَ الرِّجالُ المُقْتَدَى بِفَعالِهِمْ ... وَالـمُـنْـكِـرُونَ لِـكُـلِّ أَمْـرٍ مُـنْـكَـرِ

وَبَقِيتُ في خَلَفٍ يُزَيِّنُ بَعْضُهُمْ ... بَـعْـضـاً لِـيَـدْفَـعَ مُـعْـوِرٌ عَـنْ مُـعْـوِرِ

□ فأوَّلُ هذه الاعتراضات قول بعضِهم: فوجئت أن كثيراً من مواضيع الصرف غير موجودة. . . وهي في الاسم: اسم الجنس واسم العلم، الضمائر، اسم الموصول وصلته، الكناية، العدد الأصلي. . . وفي الحروف: حروف المعاني وملحقات الصرف. فمن هذا المنظور كان أحرى أن يكون عنوان الكتاب «شذا العرف في بعض فنون الصرف». اهـ باختصار. وليس كل خلاف. . .

وصاحبُ هذا الاعتراض هو صاحبُ أسوء طبعة مِن طبعات هذا الكتاب، فهي مليئةٌ بالتصحيفات والأسقاط، وفيها تصرُّفات كثيرة في المتن بالتقديم والتأخير والحذفِ والزيادة، حتَّى بلغتِ الزيادة في موضع واحد عند الكلام على مصادر غير الثلاثيِّ صفحةً كاملةً، دون أدنى إشارةٍ إلى ذلك. وزعَمَ صاحبُ هذه الطبعة أنه شكَّل جميعَ الكتاب لأنَّ الصرف علمٌ لا يُقرأ إلا مشكولاً، ولو أقسم أحدٌ على أنه يعُدُّ له ألفَ خطأً في شَكله هذا في جلسة واحدة لبرَّ في يمينه ولَمَّا حنث، ويكفي أن تعلمَ مثلاً أنه يضبط ياء المثنى المضاف بالكسرة مشدَّدةً، فيقول: «كاسميِّ الفاعل والمفعول»، ونحو ذلك. وعلى ذِكر أخطاء الشكل فإني أرجو مِن الله عزَّ وجلَّ ألا يجتمع في كتابي هذا ـ على كِبر حجمه ـ ثلاثةٌ منها ومِمَّا شابهها من الأخطاء المطبعية.

□ واعترض بعضُهم على قولِ المؤلِّف: «وقَلَى يَقْلَى غيرُ فَصيح»، ومِمَّا قاله في ذلك: فإذا كان يقلى لغة طيء أيجوز بعد ذلك القول: غير فصيح كما قال المؤلف، وبعد أن قال ابن جني خاصَّةً: لغاتُ العرب كلُّها حُجَّة؟

قلتُ: تبع المؤلِّف في قوله المذكور الكفويَّ في شرح «البناء»، وسبقهما إلى ذلك جماعةٌ منهم السعدُ في شرح «العزي»، وشُرَّاح «الشافية» كالرضيِّ والنظام. والمرادُ بعدم فصاحة الكلمة قِلَّةُ دورانها في كلامهم، قال السيوطيُّ في «المزهر»: والمفهومُ من كلام ثعلب أن مَدار الفصاحةِ في الكلمة على كثرة استعمالِ العرب لها؛ فإنه قال في أول «فصيحه»: هذا كتابُ اختيار الفصيح مما يَجري في كلام الناس وكُتبهم؛ فمنه ما فيه لغةٌ واحدة والناس على خِلافها، فأخبَرْنا بصواب ذلك؛ ومنه ما فيه لُغتان وثلاث وأكثر من ذلك؛ فاخترنا أفصحهنَّ؛ ومنه ما فيه لُغتان كثُرتا واستُعْمِلتا، فلم تكن إحداهما أكثرَ من الأخرى فأخبرنا بهما. انتهى. ولا شك في أن ذلك هو مَدارُ الفصاحة. اهـ ثم نقل قولَ الجاربرديِّ: فإن قلتَ: ما يُقْصَدُ بالفصيح؟ وبأيِّ شيء يُعلم أنه غيرُ فصيح وغيره فصيح؟ قلت: أن يكونَ اللفظُ على ألسنة الفصحاءِ الموثوق بعربيَّتهم

أَذْوَرَ، واستعمالهم له أكثر. اهـ. وهذا المعنى هو ما دندن حولَه ابنُ الأثير في «المثل السائر»، فحجِّيَّةُ الحرف شيءٌ وفصاحتُه شيءٌ آخرُ، وأمَّا ما نقله عن ابن جني فلا يُعارِض ما ذكَرناه، ويُبيِّنُه قوله في «الخصائص»: باب اختلاف اللغات وكلُّها حجَّة: اعلم أنَّ سعة القياس تُبيح لهم ذلك، ولا تَحظره عليهم؛ ألا ترى أنَّ لغة التميميِّين في ترك إعمال «ما» يَقبلها القياس، ولغة الحجازيِّين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكلِّ واحد من القومَين ضرباً من القياس يُؤخذ به، ويُخلَد إلى مثله. وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللُّغتَين بصاحبتِها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك مِن رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما ... هذا حكمُ اللُّغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس مُتدانِيَتَين مُتراسلَتَين، أو كالمتراسلَتَين. فأمَّا أن تَقِلَّ إحداهما جدًّا وتكثرَ الأخرى جِدًّا فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً، وأقواهما قياساً ... فإذا كان الأمرُ في اللُّغة المعوَّلِ عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يَقِلَّ استعمالُها، وأن يُتخيَّرَ ما هو أقوى وأشيَعُ منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مُخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتَين. فأمَّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سَجع فإنه مقبولٌ منه، غيرُ منعيٍّ عليه ... وكيف تصرَّفتِ الحالُ فالناطقُ على قياسِ لُغة من لغات العرب مُصيبٌ غيرُ مخطئ، وإن كان غيرُ ما جاء به خيراً منه. اهـ

□ وكتب بعضُهم على قول المؤلِّف: «وأهَب يأهَب» ما نَصُّه: لم أجد أهَبَ ثلاثيًّا في المعاجم كـ«القاموس» و«اللسان» و«التاج» وغيرِها، وإنما الذي فيها: أهَّب للأمر تأهيباً، وتأهَّب: استعدَّ. اهـ

قلتُ: وكذلك لم أجده أنا، وستعلم في الشَّرح عمَّن أخذه المؤلِّف.

□ واعتُرض عليه في تمثيله بـ«شَرْيَفَ الزرعَ»، ومِمَّا قاله بعضُهم في ذلك: أكبر الظنِّ أنَّ الخطأ هنا طباعيٌّ؛ ففي «اللسان» (شرنف): شرنفتُ الزرعَ: إذا قطعتُ شرنافه ... إلخ.

قلتُ: «شَرْيَفَ» مثالٌ مشهورٌ متداوَلٌ في كتب التصريف، فليس ذِكر المؤلِّف له بدعاً، وفي المادة (ش ر ف) من «تاج العروس»: والشِّرْيافُ كجِرْيال: ورق الزَّرع إذا طال وكَثُرَ حتى يخاف فسادُه فَيُقطع، نقله الجوهريُّ، وقد شَرْيَفَهُ، والنون بدل الياء لغةٌ فيه، وهما زائدتان كما سيأتي. اهـ ومِن العجيب أنه قد وقع في نسخة بعض مَن كان يتبجَّح بتخطئة المؤلِّف مِراراً: «فَعْيَلَ نحو: شَرنف الزرعَ أي: قطع شِرنافَه». ثم لم يكتُب على ذلك حرفاً واحداً.

❑ وذكَر المؤلِّف أنَّ وزن تَمَسْكَنَ «تَمَفْعَلَ»، فقال بعضُهم: يدَّعي المؤلف أنَّ تَمسكن على وزن تَمفعل وهذا خطأٌ واضحٌ، فهي على زِنة تدحرج، ووزنها تَفَعْلَلَ، ذلك أنَّ الميمَ فيها أصليَّة بالتوهُّم؛ لأنها مأخوذة من مِسكين، كما أن الإلحاق لا يكون في أوَّل الكلمة بل في وسطها أو في آخِرها، وهذا هو الحقُّ الذي عليه المحقِّقون من العلماء. اهـ

قلتُ: هذا كلام مَن تطفَّل على كتب المحقِّقين مِن غير أن يتأمَّل لذلك، فإنَّ وزن مِسْكين «مِفْعِيل»، وهو يَشهدُ لكلام المصنف لا لكلام المعترِض، وكونُ الإلحاق لا يقع أوَّلاً مختلَفٌ فيه، وغايةُ الأمر أنَّ «تمسكن» شاذٌّ عند مَن يقول بالمنع. وانظر إن شئتَ شروح «الشافية» مثلاً، وعلى رأسها شرح الرضيِّ الذي جاء فيه: وأما قولُه: «تَمَفْعَلَ» لم يثبتْ، فممنوعٌ؛ لقولهم: تَمَسْكَنَ وتَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ وتَمَغْفَرَ، وهي «تَمَفْعَلَ» بلا خلاف. اهـ

❑ واعترض بعضُهم على جعل المؤلِّف اقْعَنْسَسَ ملحَقاً بما زِيد فيه حرفان أي: باحْرَنْجَمَ، ونصُّ عبارة هذا المعترِض: اقْعَنْسَسَ: رجع وتأخَّر إلى الخلف، والصواب أن يقال: افْعَنْلَلَ كاحْرَنْجَمَ. اهـ

قلتُ: أي: فيصير احرنجمَ ملحَقاً باحرنجمَ، فما رأيُك أيُّها القارئ؟

❑ واعترض بعضُهم على قول المؤلِّف عند الكلام على معاني أَفْعَلَ: وندر مجيء الفِعل متعدياً بلا همزة ولازماً بها، كنَسَلْتُ ريشَ الطائر وأَنْسَلَ الريشُ ... إلخ، فقال: وصَنيع المؤلِّف في أَقْشَعَ وأَنْسَلَ وأخواتِهما أنه من باب المطاوَعة، وقد صار بها الفعل لازماً وهذا من النادر، والحقُّ أن مطاوع قشع وكَبَّ انقَشع وانْكَبَّ، لا أَقْشَعَ وأَكَبَّ. قال في «اللسان»: كَبَّ اللهُ عدوَّ المسلمين، ولا يُقال: أَكَبَّ. اهـ

قلتُ: أمَّا ما فهِمه هذا المعترِضُ مِن قول المؤلِّف بالمطاوعة في هذا الموضع فليس بصحيح كما سأوقفك عليه في محلِّه، وأمَّا ما نقَله عن «اللسان» فإن كان المراد منه تأكيدَ قول المؤلِّف فذاك، وإلا فإنه لا يصلُح للاعتراض عليه؛ لأنه مطابِقٌ لِما قالَه، ولا مخالفةَ بين كلامَيهما.

❑ وأنشد المؤلِّف عند كلامه على معاني فاعَلَ بيتَين أسندهما للحريريِّ، فقال بعضُهم: هذا الشِّعر ليس للحريريِّ، وإنما هو لرجل من سَروج وهو بلد قُرب حران، واسم الرجل أبو زيد، نقل ذلك الحريريُّ في «مقاماته». اهـ

قلتُ: هذا كلامُ من لا يعرف الحريريَّ ولا «مقاماتِه» ولا الأدبَ العربيَّ أصلاً؛ لأنَّ المقامات الخمسين من إنشاء الحريريِّ الذي قال في مقدِّمتها: وأنشأتُ على ما أُعانيه من قريحة جامدة وفِطنةٍ خامدة ... خمسين مقامةً.. مِمَّا أمليتُ جميعَه على لسان أبي زيد السروجيِّ ... ولم أُودعه من الأشعار الأجنبيَّة إلا بيتَين فَذَّين أسَّسْتُ عليهما بنية المقامة الحلوانية، وآخَرَين توأمين ضمَّنْتُهما خواتم المقامة الكرجيَّة، وما عدا ذلك فخاطِري أبو عُذْرِه ... إلخ، وهذا مِمَّا لا يخفى على صِغار الطَّلَبة، فينبغي لِمن أخذ في تحقيق كتابٍ واعترضه في أثناء ذلك شيءٌ من غير فَنِّه الذي يُحسنه أن يسأل عنه أصحابَه، لا أن يَرجمَ فيه بالغيب فإنه مسؤول عن ذلك، والله المستعان.

● **تنبيه**: مَن ألقى نظرةً على شيء من الكمِّ الهائل الذي يُطبَع في أيامنا هذه من الكُتب رأى نظائرَ كثيرةً لما وقع فيه صاحبُ هذا الاعتراض، وسببُ ذلك بدعةُ العزو بالجزء والصفحة التي جعلت الطالب أو المحقِّق أو المعدَّ لرسالة لينالَ بها شهادةً ما، يفتحُ الكتابَ الذي يُريد نقل نصٍّ منه أو نحوَ ذلك على تلك الصفحة المُشار إليها دون أن ينظر في باقي الصفحات، وعلى رأسها مقدمة الكتاب وخاتمته وفهرسُه، وبهذا يبقى جاهلاً بأغلب ما في الكتاب. ولأجل هذا الخلل الخطير في الدراسة الأكاديميَّة اليومَ جرَّدتُ هذا الكتابَ من العزو المذكور، واكتفيتُ بالعزو المجمَل أحياناً عن طريق ذِكر الباب أو الفصل أو المادَّة أو نحوِ ذلك، مما يحثُّ الطالب على بذل أدنى الجهد المطلوب في الوصول إلى حاجته من النص، هذا إن كان يُهمُّه ذلك.

❏ وجاء في أثناء كلامٍ للمصنِّف عن الأسماء المجرَّدة: «ثم إنَّ بعض هذه الأوزان قد يُخفَّف، فنحو كَتِف يُخفَّف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء، وإذا كان ثانيه حرفَ حلق خُفِّفَ أيضاً مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أربعُ لُغات كفخذ». اهـ، فقال بعضُهم: لقد وهِم المؤلِّف في هذا المثال؛ لأنَّ لفظة فخذ ليس لها أربعُ لغات، قال سيبويه: لم يُجاوزوا بها هذا البناءَ. وقال غيرُه: فَخِذ وفَخْذ بكسر الخاء وتسكينها، وكان الأجدر بالمؤلف أن يقول: فيكون فيه أربع لغات ككَبِد ... إلخ.

قلتُ: في كلام هذا الرجل ثلاثةُ أمور: أوَّلُها: أنَّ اللغاتِ الأربعةَ مسموعةٌ في لفظ فخذ كما في «التاج»، ولو سلَّمنا أنه لم تُسمع فيه لكان قول المؤلِّف: «كفَخِذ» تمثيلاً لِما يَجوز فيه

اللغاتُ الأربع قياساً على ما سُمعت فيه حقيقةً، فكيف يُحكم على المؤلِّف بالوهم في ذلك؟ ثانيها: أنَّ سيبويه حكى أكثرَ من لغة في هذا الحرف، كفِخِذ في (٤/ ١٠٨)، وفَخْذ في (٤/ ١٦٧)، وأمَّا قولُه: «لم يُجاوزوا بها هذا البناء» فإنما هو راجع على جمع فخذ وهو أفخاذ، لا على ما توهَّمه المتوهِّم. ثالثها: أنَّ لغات كَبِد الأربعة هي على ما ذكَرها المعترِض: كَبْد وكِبْد وكِبِد وكَبَد، وهذه الأخيرة لا علاقةَ لها بكلام المؤلِّف واللُّغات التي يُقرِّرها.

❑ وكتب بعضُهم على قول المؤلِّف في التقسيم الأوَّل للاسم: «.. وأنَّ أوزانَ المجرَّد منه عشرون أو أحد وعشرون كما تقدَّم»، ما نَصُّه: عشرةٌ للثلاثيِّ، وخمسةٌ للرباعيِّ متفقٌ عليها، واثنان مختلَفٌ فيهما، وأربعةٌ للخماسيِّ متفقٌ عليها، وواحدٌ مختلَفٌ فيه، فتصير ثِنتين وعشرينَ وزناً. اهـ.

قلتُ: لم يَذكُر المؤلِّف الخماسيَّ الذي اختلفوا فيه أصلاً، كما أنه ذكَر من الرباعيِّ المختلَف فيه وزناً واحداً فقط، وحينئذٍ فمخالفتُه في عدد الأوزان إن لم يكن الباعثُ عليها ذِكرَ المُجمَعِ عليه من أوزان المجرَّد دون غيرِه، أو ذكرَ الصَّحيح منها دون ما سواه، أو استقصاءَ الجميع دون البعض لا وجهَ لها.

❑ واعترض بعضُهم على حكاية المؤلِّف لقولٍ في عجميَّة سَلْسَبِيل، فقال: حَقَّق العلَّامة أحمد شاكر في حواشيه على «المعرَّب» للجواليقيِّ أنَّ أحداً من المتقدمين لم ينقل أنَّ السَّلسبيل اسم أعجميٌّ إلا الجواليقي وتبعه الشهاب ... إلخ.

قلتُ: اعتراضُ أحمد شاكر ﷺ مبنيٌّ على مذهبه في إنكار المُعَرَّب في القرآن الكريم، وهو قولٌ غيرُ مُلزِم للمؤلِّف ﷺ، ولا سيَّما أنَّ الجمهورَ على خلافه، وجوابُه ما في مقدمة «الشفاء» للخفاجيِّ، ونَصُّه: قال أبو منصور الجواليقيُّ: اعلم أنَّ العرب تكلَّمت بشيء مِن الأعجميِّ، والصحيحُ منه ما وقع في القرآن أو الحديث أو الشِّعر القديم أو كلامِ مَن يُوثَق بعربيَّته .. وهو سماعيٌّ. فما عَرَّبه المتأخِّرون يُعَدُّ مولَّداً، وكثيراً ما يقع مثلُه في كتب الحِكمة والطِّبِّ، وصاحبُ «القاموس» يتبعهم مِن غير تنبيه على هذا. واعلم أنَّ أبا عبيدةَ قال: ليس في القرآن لسانٌ سوى العربية، ومَن زعم خلافَه فقد أعظم على الله حجته، قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، ورُوِي عن ابن عباس ومجاهد وعِكرمة في أحرف كثيرة أنها غيرُ عربية كسِجِّيل ومِشْكاة وأباريقَ وإِسْتَبْرَق ويَمّ وطُور، وهم أعلم بالتَّأويل مِن أبي عبيدةَ. وجمع أبو منصور بين

القولَين بأنَّ الألفاظ أعجميَّةٌ بحسَب الأصل، ولكنها لَمَّا عُرِّبت صارت مِن اللِّسان العربيِّ، فهي أعجميَّةٌ أصلاً عربيَّةٌ حالاً، فمنهم مَن نظر إلى الأصل، ومنهم مَن نظر إلى الحال. اهـ

❑ واعترض بعضُهم على قوله: «يُشتقُّ من المصدر عشرة أشياء»، فقال: الصواب أنه يُشتقُّ من المصدر أحد عشر شيئاً؛ فقد أغفل المؤلف أوزانَ المبالغة، وهي تسع صفات بمعنى اسم الفاعل ... إلخ.

قلتُ: أدرج المؤلِّف ـ كغيره ـ أوزان المبالغة ضمن باب اسم الفاعل، وما دام هذا المعترِض مقرًّا بأنها بمعنى اسم الفاعل فلا داعيَ لاعتراضه هذا.

❑ واعترض بعضُهم على قوله آخِرَ باب اسم الفاعل: «أي: المطعوم المكسيّ»، فقال: والقياس في مكسي أن يقال: مَكْسُوّ كما نقله في «اللسان» عن الفَرَّاء؛ لأنه واويُّ اللام والأصل: مَكْسُوٌّ ... إلخ.

قلتُ: ما علَّل به لا يَصلح لإيجاب أن يُقال: مَكْسُوّ بدل مَكْسِيّ، بدليل أنك تقول: رَضِيتُه فهو مَرْضِيٌّ مع أنه واويٌّ من الرِّضوان، على أنَّ المؤلِّف أخطأ في التعبير بلفظ المكسيِّ، بل وفي التعبير بلفظ المَطعوم أيضاً، كما ستقف عليه في محلِّه.

❑ وكتب بعضُهم على قول المؤلِّف: «هو أزهى من دِيك» ما نصُّه: الذي وجدتُّه: أزهى من غُراب. اهـ

قلتُ: المثل على ما أورده المؤلِّف مشهورٌ في كتب النحو، وهو مذكور أيضاً في كلٍّ من: «المستقصى في الأمثال» للزمخشريِّ، و«زهر الأكم في الأمثال والحكم» لليوسيِّ، و«مجمع الأمثال» للميداني. والعجيبُ أن المثلَين المذكورين مُثبَتان معاً في كلٍّ من هذه الكتب الثلاثة في فقرة واحدة، فأين كان يبحث هذا المحقِّق؟

❑ واعترض بعضُهم على قوله: «وقال سيبويه: وأمَّا موضع السجود فالمسجَد بالفتح لا غير. اهـ فكأنه أوجب الفتح فيه»، وعبارتُه: لا يُوجب سيبويه الفتحَ في المسجد ... إلخ.

قلتُ: مَن اعترض على هذا الموضع فهو مصيبٌ؛ لأنَّ كلام المؤلِّف فيه مضطرب جدًّا، كما ستعرفه إن شاء الله مِمَّا كتبناه هناك.

□ واعترض بعضُهم على قوله في باب التأنيث: «ويُستثنى من دخولها [أي: التاء] في الوصف المشترك خمسةُ ألفاظ» فقال: الصواب ستة، فقد أغفل المؤلِّف فُعلة نحو: رجل ضُحكة أي: مضحوك عليه. اهـ

قلتُ: مَن يمثل لِما سقطتْ منه التاء بما فيه التاء، ثم يكون أكثرُ ما كتبه من الاعتراضات مِن هذا القبيل فهو عُرضة لأنْ يُضحك عليه، فليحذرْ.

□ واعترض بعضُهم على قول المؤلِّف في باب التأنيث أيضاً: «وقد تُزاد التاء لتمييز الواحد من جِنسه .. فلا دليلَ في الآية الكريمة على تأنيث النَّملة» فقال: بل في الآية دليل على تأنيث النملة، قال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾، فتأنيث الفعل ظاهر ولم نجد فاصلاً بين الفعل والفاعل، فالنملة مؤنثة حتماً. اهـ، وقال معترضٌ آخر: قوله: لا دليلَ في الآية الكريمة على تأنيث النملة مجرَّدُ سهو، فتأنيث النملة في الآية واضحٌ ... إلخ.

قلتُ: كلامُهما هذا سببُه إطلاق الأحكام جُزافاً دون الرجوع إلى كلام الأئمة الذين أفنَوا حياتهم في خدمة كتاب الله تعالى، وانظر في هذه المسألة مثلاً ما سطَّره صاحبُ «روح المعاني» لترى متى يكون الكلام علماً صِرْفاً، ومتى يكون مجرَّد كلام يُطلق جَزْفاً؟

□ وكتب بعضُهم في باب المقصور والممدود: لقد عدَّ المؤلِّف تسعة أوزان يأتي الاسم فيها مقصوراً، ونسي ـ والله أعلم ـ سهواً الحالةَ العاشرة، وهي ما كان على وزن مِفْعَل ... نحو: مِكْوى ومِهْدى. اهـ

قلتُ: ما ذكَره لا يلزم المؤلِّف لأنه لم يدَّعِ الحصرَ ولم يُرِدْه، وتصديرُه الأوزان التي ذكَرها بكاف التمثيل يدلُّك على ذلك، وقد جاء في «الهمع» عند الكلام على هذه المسألة: وأشرتُ بالكاف إلى أنه بقيتْ أمثلة كثيرة اطَّرد فيها القصر والمدُّ؛ لاندراجها تحت القاعدة المتقدِّمة. ثم إنَّ آخِرَ كلام المؤلِّف في ذلك الموضع هو قوله: وكذا المفعل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان نحو: مَلْهًى ومَسْعًى، فإنَّ نظيرهما من الصحيح مذهَب ومسرَح. اهـ وهي عبارة الأشموني، وبعدها: وكذلك المَفْعَلُ مدلولاً به على آلة نحو: مَرْمًى ... إلخ، فلا مجالَ للحُكم بسهو المؤلِّف بعد اطِّلاعه على كلام الأشموني.

□ ووقع في نسخة بعضِهم: «فمن المقصور سماعاً الفتى ... والسفا أي: الضوء»، فقال في الهامش: هو وهم وخطأ؛ إذ ليس السفا ولا مشتقَّاتُه تحمل معنى الضوء، وكتب فصلاً

طويلاً أنشد فيه سبعةَ شواهد لمعاني السفا المختلفة، ولا أدري كيف عثر على كلِّ هذه المعاني والشواهد ولم يعثُرْ على الكلمة الصحيحة التي أرادها المؤلِّف وهي السنا، مع أنها واقعة في أغلب نُسخ «شذا العرف»، وواقعة في «التوضيح» و«شرح الأشموني» وغير ذلك؟

☐ واعترض بعضُهم على قوله عند الكلام على التَّثنية: «فلا يقال العُمَران ... ولا العَمْران في عَمرو وعُمر لعدم الاتفاق في الوزن»، فقال: الصواب خلافُ ذلك؛ فقد قيل لعُمر بن الخطاب وعَمرو بن هشام (وهو المعروف بأبي جهل): العُمَرَين من باب التغليب ... إلخ.

قلتُ: كتب المؤلِّف على عبارته المذكورة في هامش الصفحة: قوله: فلا يُقال العمران: أي: على وجه كونه مثنًّى حقيقةً. اهـ أي: بل على وجه كونه ملحَقاً بالمثنَّى، وهو الذي يُسمَّى اصطلاحاً بالتغليب، فلا جَرَمَ أنَّ الاعتراضَ ساقط، وأنَّ المغلِّطَ غالِط.

☐ واعترض بعضُهم على قوله في شروط الاسم الذي يُثنى: «وأن يكون منكَّراً، فلا يثنى العَلَمُ باقياً على عَلميَّته»، فقال: لا يخلو هذا الشرط من تعسُّف؛ لأنَّ الواقع اللغويَّ يُؤيِّد تثنية العَلم وكذلك الاستعمال، نقول: محمدان، هندان، كما نثني المعرَّف بأل فنقول: الشَّعبان، الأمَّتان، ولهذا من الأفضل إسقاطُ هذا الشرط لمخالفته طبيعةَ الاستعمال. اهـ

قلتُ: لا يخفى أنَّ المؤلِّف لم يمنع تثنية العَلَم مطلقاً، وإنما منعها حالَ كونه باقياً على عَلَمِيَّته، وهي مسألةٌ مبسوطةٌ في كُتب النحو، فليس في صنيع المؤلِّف أيُّ تعسُّف، ونحو: محمدان وهندان ليسا مثنَّيين لمحمد وهند علَمين، وإنما هما بمعنى رجلين اسمُهما محمد وامرأتين اسمهما هند، فهما نكرتان ومثنَّيا نكرَتين؛ لأن العَلَم يجوز خلعُ التعريف عنه كما قال:

علا زَيْدُنا يومَ النقا رأسَ زَيْدِكُمْ

قال أبو الفتح: فإضافة الاسم تدلُّ على أنه قد كان خلع عنه ما كان فيه من تعرفة، وكسَاه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير.

☐ وغيَّر بعضُهم لفظةَ «الجبل» في قول المؤلِّف: «وقرناس وهو أنف الجبل». فجعل العبارةَ في المتن: «وهو أنف الجمل»، ثم قال في الهامش: في الأصل: (الجبل). اهـ

قلتُ: لو فتح أيَّ مُعجم أمامه لَعلِم أنَّ الصواب: أنف الجبل، ولاستغنى عمَّا قال.

☐ ونقل بعضُهم عند قول المؤلِّف: «وإنما تُعتبر القِلَّة في نكرات الجموع، أمَّا معارفُها بأل

أو الإضافة فصالحةٌ للقِلَّة والكثرة باعتبار الجنس أو الاستغراق» عبارةٌ للأشمونيّ نصُّها: إذا قُرن جمعُ القلة بأل التي للاستغراق أو أُضيف إلى ما يدلُّ على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ ... إلخ، ثم قال: يُفهم من هذا أن جموع القلة إذا عُرِّفت أو أضيفت دلَّت على الكثرة فقط دون القلة، لا كما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى. اهـ

قلتُ: لا أدري كيف فهم هذا المعنى من كلام الأشموني؟ فإنَّ كلامه صريحٌ في اعتبار قيد الاستغراق في «أل» والدَّلالةِ على الكثرة في الإضافة لانصراف الجمع إلى الكثرة. هذا منطوقه، وهو واضحٌ، وأمَّا مفهومه فهو أنَّ الجمع ينصرف إلى ما يُقابل الكثرة ـ وهو القلة ـ إذا فُقد القيدان، وهذا هو عينُ ما أراده المؤلِّف رحمه الله تعالى.

□ واعتُرض عليه حين منع جمع «فَعْل» الصحيح العين على «أفعال»، ومما قيل في ذلك: منع اللغويُّون جمع الاسم الثلاثيِّ الذي وزنه فَعْل جمعاً قياسيًّا على أفْعال ... والاستعمال بيِّن أن هذا المنع تعنُّت لأنهم جمعوا بحث [كذا بالأصل] على أبحاث وسمع على أسماع ... إلخ.

قلتُ: سيأتي في الشرح أنَّ اختيار المؤلِّف في هذه المسألة ضعيف، إلا أنَّ في كلام هذا المعترِض أمرَين: أحدُهما: أنَّ المانعِين لذلك إنما هم النُّحاة لا اللُّغويون، والثاني: أنه صدَّر ردَّه بلفظ لا نعلم ثبوتَه عن العرب وهو: أبحاث.

□ واعترض بعضُهم على قول المؤلِّف: «كما شذَّ أحمالٌ جمع حَمْل في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾» فقال: ما دامت القراءة صحيحةً فلا شذوذَ؛ إذ تكون لغةً، فالقرآن أنزل على سبعة أحرف. اهـ

قلتُ: الشذوذ المذكور في كلام المؤلِّف المقصودُ به خروج الكلمة عن قياسِ بابها، والشذوذ المنفيُّ في كلام هذا المعترِض هو شذوذ الاستعمال، فعلى مَن لا يعرف الفرق بينهما أن ينظرَ في «حاشية الصبان» و«الاقتراح» و«الأشباه والنظائر النحوية» و«شرح الرضي على الشافية» و«الإتقان»، وجميعُها من تحقيق المعترِض المذكور نفسِه.

□ وجاء في نسخة بعضِهم: «والدال في الثاني تشبه الفتاء في المخرج»، وقال في هامشها: في الأصل: الغتاء، وما أثبتناه هو الصحيح. اهـ

قلت: الذي نعرفه في غير نُسخته وفي جميع كتب التصريف التي تعرَّضت لهذه المسألة: «التاء»، فلا يصحُّ ما ذكره، كيف ولا علاقة بين الدال والفتاء حتى تُشبَّه به في المخرج؟!

❑ واعترض بعضُهم على قوله: «وشرطُ المصغَّر أن يكون اسماً» فقال: الصوابُ أن يقول: اسماً معرباً؛ لأنَّ الاسم المبنيَّ لا يُصغر ...

قلتُ: ذكَر المؤلِّف من شروط المصغر أربعةً؛ أوَّلُها: ما تقدَّم، وثانيها: ألا يكون متوغِّلاً في شبه الحرف، فلا تُصغَّر المضمرات .. إلخ كلامه، فهذا الاعتراض مبنيٌّ على العَجلة، ولا معنى له كما ترى.

❑ وذكَر المؤلِّف في أثناء باب التصغير أنَّ تصغير بَرْدَرايا: «بُرَيْدِرٌ»، فقال بعضُهم: لعل الصواب في تصغيرها بُرَيْديّ على وزن فُعَيْعل. التصريح ٢/ ٣٢١ وانظر ما كتبه العليمي تعليقاً على قول الشارح: بريدري. اهـ

قلتُ: سيأتي في الشرح أنَّ الصواب في تصغير بَردرايا هو «بُرَيْدِر» كما قال المؤلِّف، وهو قولُ سيبويه، والقولان اللَّذان في «التصريح» و«حاشيته» مردودان.

❑ واعترض عليه بعضهم حين عدَّ ستة أشياء فقط مما يُحذف لياء النسب فقال: أهمل المؤلف باباً سابعاً مما يحذف لياء النسب وهو ألف المقصور إذا كانت ثالثةً نحو: هُدًى وحَصًى ورَحًى وفَتًى، فإن الألف تقلب واواً فقط، وحيث قُلبتِ الياء واواً لا بد من فتح ما قبلها ... إلخ.

قلتُ: مما قاله المؤلِّف عند الكلام على رابع ما يُحذف للياء المذكورة وهو ياء المنقوص: وأمَّا الثالثة كشَجٍ وشَذٍ فيجب قلبها واواً كألف نحو: فَتًى وعصاً، تقول: شَجَوِيّ وشَذَوِيّ كما تقول: فَتَوِيّ وعَصَوِيّ. اهـ على أنَّ هذا المعترض مقرٌّ في كلامه بأنَّ الألف الثالثة تُقلب واواً، فيا ليتَ شعري هل يستقيم تسمية المقلوب محذوفاً؟

❑ ونسَب المؤلِّف في باب الإعلال أحدَ الأبيات إلى ذي الرمَّة، وهو قولُه:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر ... فما أرَّق النيام إلا سلامُها

فقال بعضُهم: ذكر الشيخ خالد أنه لأبي النجم الكلابي، وفي «معجم شواهد العربية» أنَّ البيت لأبي الغمر الكلابي، وفي «ديوان ذي الرمة» بيتٌ شبيه بهذا البيت، وهذا الشَّبَه ضلَّل المؤلف على ما يَبدو. اهـ

قلتُ: لا أظنُّ هذا الشبه ضلَّل أيضاً البغداديَّ الذي رجَّح في «شرح الشواهد» ـ كما سيأتي ـ أنَّ البيت لذي الرمة، مخطِّئاً العينيَّ في نسبته إلى أبي الغمر، وغيرَ متعرِّض لقول مَن قال: إنه لأبي النجم؛ لِشذوذه.

❑ وكتب بعضُهم على كلمة «مغيون» من البيت الذي أنشده المؤلِّف في باب الإعلال بالنقل: تُراجع، ولعلَّها مديون لموافقته للاستدلال. اهـ

قلتُ: هلَّا راجعها بنفسه في كتب النحو أو اللغة أو الشواهد قبل أن يكتب ما كتبه.

هذا شيءٌ مِن الاعتراضات التي وُجِّهت إلى المؤلِّف رحمه الله تعالى، وبعضُها يدلُّ على أنَّ صاحبه في عالم التحقيق من الدَّخيل، وأنَّ الأمرَ كما قد قيل:

تَـصَـدَّرَ لِـلـتَّـدْرِيـسِ كُـلُّ مُـهَـوَّسٍ ... بَـلِـيـدٍ تَـسَـمَّـى بِـالـفَـقِـيـهِ الـمُـدَرِّسِ

فَـحُـقَّ لِأَهْـلِ الـعِـلْـمِ أَنْ يَـتَـمَـثَّـلُـوا ... بِـبَـيْـتٍ قَـدِيـمٍ شـاعَ فـي كُـلِّ مَـجْـلِـسِ

«لَـقَـدْ هَـزُلَـتْ حَـتَّـى بَـدَا مِـنْ هُـزالِـهـا ... كُـلاهـا وَحَـتَّـى سـامَـهـا كُـلُّ مُـفْـلِـسِ»

وقد رأى القُدامى لُزومَ أن يُفرد ذاك الدَّخيل بالجمعِ والتَّصنيف، وأرى الآن وجوبَ أن يُقصدَ هذا الدخيل بالرَّدع والتَّعنيف. والله تعالى أعلم.

❋ ❋ ❋

بسم الله الرحمن الرحيم

....

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الكلامُ على البسملة مستفيضٌ في الكتُب شَهِير، ولا أظنه مما يحتاج إلى تسطير، غيرَ أنه ينبغي التكلُّم على طرَف مما في البسملة من موضوعِ هذا الفن أداءً لحقَّين: حقِّ البسملة وحقِّ الفن، وتركُ الكلام عليها قصورٌ إن كان لجهلٍ، وتقصيرٌ إن كان مع عِلم.

فنقول: «الباء» ليستْ من موضوع هذا الفنِّ كما سيأتي.

و«اسم»: من الأسماء الثلاثية في الأصل، حُذف منه أحد أُصوله ثم جيء بهمزة الوصل، واختُلف في المحذوف منه؛ فقال الكوفيون: يُقدَّر واواً لأنه مشتقٌّ من «وَسَم»، وقال البصريُّون: إنه مشتقٌّ من «السُّمُوّ» وهو العلوُّ، فكأنه علا مُسمَّاه وظهر عليه فصار معناه تحتَه. وهذا القولُ أصحُّ؛ لقولهم في التصغير: «سُمَيٌّ» وفي التكسير: «أسْماء». وسيأتي بسطٌ للكلام على هذا الحرف في فصل الإعلال بالحذف.

و«الله»: لفظ الجلالة، وهو الاسم الأعظم عند بعضِهم، والأصحُّ أنه عربيٌّ، وتكلُّم غير العرب به مِن توافق اللُّغات. واختُلف في أصله؛ فقال جماعةٌ: هو مرتجَلٌ، وقال جماعةٌ: مشتقٌّ، ثم اختلفوا في المشتقِّ منه على أقوال؛ قيل: مِن «لاهَ يَلِيهُ» أي: احتجب، وقيل: مِن «لاهَ يَلِيهُ» أي: ارتفع. وقيل: مِن «وَلِهَ» أي: تحيَّر؛ لأن العقولَ تتحير في عظمته. أو طَرِب؛ لأن نفوسَ أوليائه تَطرب بمعرفته. وقيل: مِن «أَلِهَ» أي: فزِع ولاذ؛ لأنه سبحانه المفزع الذي يُلجأ إليه في كل أمر. أو سكن؛ لأن النفوس تسكن إليه. أو احتاج؛ لاحتياج جميع الخلائق إليه. وقيل غيرُ ذلكِ، والأصحُّ أنه مِن «أَلَهَ» أي: عبَد. وعلى أنه مشتقٌّ فأصلُه «إلاه»، «فِعال» بمعنى «مَفعول»، ككِتاب بمعنى مَكتوب، وفِراش بمعنى مَفروش، دخلتْ عليه «أل» وحُذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة بعد نقل حركتها إلى اللام أو دون نقلِها، وأدغمت اللام الأولى في اللام الثانية، ثم فُخِّمتْ للتعظيم فقيل: «الله».

خطبة الكتاب

اللَّهُمَّ إِنَّا نَحْمَدُكَ يا مُصَرِّفَ القُلُوبِ على مَزِيدِ نِعَمِك، ومُتَرادِفِ جُودِكَ وكَرَمِك،

و«الرحمن» و«الرحيم»: المشهور أنهما صفتان مشبهتان بُنيتا لإفادة المبالغة، وأنهما من «رَحُمَ» المنقول من «رَحِمَ» بعد جعله لازماً. والأصحُّ أنهما من أبنية المبالغة الملحَقة باسم الفاعل، وأخذُهما مِن «رَحِمَ» المتعدِّي؛ والكلامُ على المذهبين يطول ذِكرُه، فليُطلبْ من «حواشي الشهاب» وغيرها.

ثم إنَّ الرحمن دالٌّ على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دالٌّ على تعلقها بالمرحوم.

(خُطبة الكِتاب)

«الخُطْبَة»: اسم الكلام الذي يَتكلَّم به الخطيب، سواءٌ أكان على المنبر أم لم يكن عليه، وقيل: هي الكلام المنثور المسجَّع ونحوه.

و«الكِتاب»: بمعنى المكتوب، فهو فِعال بمعنى مَفعول، كفِراش بمعنى مفروش، وبِساط بمعنى مبسوط، قال:

بَشَّرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً ... أَتَتْكَ مِنَ الحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

وقيل: هو مصدر «كَتَبَ»، يقال: «كتَب يَكْتُب كَتْباً وكِتاباً وكِتابةً»، فيكون استعماله بمعنى المكتوب من باب إطلاق المصدر على المفعول، كالخَلْق بمعنى المخلوق، والصَّيْد بمعنى المَصِيد.

وصدَّر المصنف رحمه الله تعالى الكلامَ بالحمد ـ بعد أن قدَّم البسملةَ ـ اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بموجب الأحاديث الواردةِ في الابتداء بهما فقال:

(اللَّهُمَّ إِنَّا نَحْمَدُكَ يا مُصَرِّفَ القُلُوبِ على مَزِيدِ نِعَمِك، ومُتَرادِفِ جُودِكَ وكَرَمِك).

أصلُ «اللهمَّ» «يا ألله»، حُذفتْ «يا» وعُوِّضَ منها الميم، ولِذا لا يُجمع بينهما؛ لِما فيه من الجمع بين العِوَض والمُعوَّض منه، وشذَّ قولُه:

. . . .

إنّــي إذا مــا حَــدَثٌ أَلَــمّــا أَقُــولُ: يــا الـلّٰـهُـمَّ يــا الـلّٰـهُـمّـا

وشُدِّدتِ الميم لتكونَ على حرفين كالمعوَّض منه، وقد يُقال فيه: «لاهُمَّ» بحذف «أَلْ». هذا مذهبُ سيبويه والبصريين؛ وقال الكوفيون: الميمُ عوضٌ من جملة محذوفة، والتقديرُ: «يا أللهُ أُمَّنا بخير»، أي: اقصِدْنا، ثمَّ حُذف للاختصار وكثرة الاستعمالِ. وهناك مذهبٌ ثالث: وهو أنَّ الميم زائدة للتفخيم والتعظيم؛ لِدلالتها على معنى الجمع كما زِيدتْ في «زُرْقُمٍ» لشديد الزُّرقة، قال السيد: وهو غير خارج عن مذهب سيبويه؛ لأنَّه لا يمنع أن تكونَ للتَّعظيم وإن كانت عوضاً من حرف النِّداء؛ فإنَّ التاء في قولنا: «تَاللَّهِ» بدلٌ من الباء وفيها معنى التعجب.

إذا فهمتَ هذا فاعلمْ أنَّ المؤلف أتى بلفظ الجلالة وبالميم النائبة عن حرف النداء للتلذُّذ بخطاب الله تعالى وندائه، ولذا قدَّم لفظ الجلالة -وبالنون هضماً لنفسه، وتنبيهاً على أنَّ الحمد لعَظمته مِمَّا يقصر الواحد عن القيام به.

وإيثارُ التعبير بالفعل في قوله: «نحمدك» لأن الفعل المضارع يدلُّ على الاستمرار التجدديِّ، فهو أولى بالاعتبار في هذا المقام؛ لدلالته على المقابلة بين الحمد والمحمود عليه، أي: كما أنَّ آلاءه تعالى لا تَزال تتجدَّد في حقِّنا دائماً، كذلك نحمده بمحامدَ لا تزال تتجدَّدُ.

و«الحمد» لغةً: الثناء باللِّسان على الجميل الاختياريِّ - سواءٌ كان نعمةً أم لا - على جهة التبجيل، يقال: حَمِدتُه على إنعامه وحَمِدته على شجاعته؛ وعُرْفاً: فِعْلٌ يُنبِئ عن تعظيم المنعِم لكونه مُنْعِماً، فيتناول القولَ والفعلَ. والمدحُ أعمُّ منه؛ لأنه الثناء باللسان على الجميل مُطلقاً. وأمَّا الشكر فهو مقابلة النعمة بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، فهو أعمُّ منهما بحسَب المورِد، أخصُّ بحسَب المتعلَّق.

وقوله: «مصرف القلوب» أي: مُقلِّبها، وفي حديث مسلم: «إنَّ قلوبَ بني آدم كلَّها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يُصرِّفه حيث يشاء».

و«النِّعَم»: جمع نِعْمَة، وهي مُلائِم للنفس تُحمَد عاقبته، وإضافة المزيد إليها مِن إضافة

غَمَرْتَنا بِإِحْسانِك الذي مَصْدَرُه مُجَرَّدُ فَضْلِك، وشَمِلْتَنَا بِمُضاعَفِ نِعَمِك وطَوْلِك، فَسُبْحانَك تَعالَتْ صِفاتُك عَن الشَّبِيهِ وَالمِثالِ، وتَنَزَّهَتْ أَفْعالُك عَن النَّقْصِ والإِعْلالِ،

الصِّفة إلى الموصوف، أي: نِعمك المزيدة، أي: الزائدة، ومثلُ ذلك جائز عند الكوفيين، ممنوع عند البصريِّين، ونحو: «جَرْد قَطِيفة» و«سَحْق عِمامة» متأوَّلٌ عندهم.

واستعمل المؤلِّف رحمه الله في مقدمته هذه بعضَ الألفاظ الدائرة في هذا الفنِّ، كـ«المصرِّف» و«المزيد» فيما مضى، و«المصدر» و«المضاعف» فيما يأتي، وهذا ما يُسمَّى عند البيانيِّين بـ«براعة الاستهلال»، ويقالُ لها أيضاً: «الإلماع»، وهي: أن يَذكُرَ المتكلِّمُ في أوَّل كلامِه ما يُشعر بمقصوده، وهو أحسنُ الابتداء الذي هو أحد المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلِّم أن يتأنَّق فيها، كما هو مسطورٌ في «التلخيص» وغيرِه.

(غَمَرْتَنا بِإِحْسانِك الذي مَصْدَرُه مُجَرَّدُ فَضْلِك، وشَمِلْتَنَا بِمُضاعَفِ نِعَمِك وطَوْلِك).

يقال: «غمَر الماءُ الشيءَ»: إذا غطَّاه وستره، ومنه سمي الماءُ الكثير: غَمْراً؛ لأنه يغمُر مَن دخله ويُغَطِّيه.

و«الإحسانُ»: ضد الإساءة.

و«المصدر»: موضع الصُّدور.

و«المجرَّد»: اسم مفعول جَرَّده مِن ثوبه: إذا عرَّاه منه، والمراد هنا: العاري من الشَّوائب.

و«الفضل»: ضد النقص، وفي «التوقيف» للمناوي: الفضل: ابتداء إحسان بلا عِلَّة.

و«الشُّمول»: العموم، وفِعْلُه كفرِح ونصَر.

و«الطَّوْل»: مصدر طال على القوم يَطُول ـ مِن باب قال ـ: إذا أفضلَ عليهم.

(فَسُبْحانَك تَعالَتْ صِفاتُك عَن الشَّبِيهِ وَالمِثالِ، وتَنَزَّهَتْ أَفْعالُك عَن النَّقْصِ والإِعْلالِ).

قوله: «سُبحانك» معناه: أنزِّهك يا ربِّ عن كلِّ ما لا ينبغي لك أن توصَف به من سوء أو عيب، و«سُبحان» اسمٌ وُضع موضعَ المصدر، وهو مما يَنتصب بإضمار فعلٍ من معناه لا يَجوز

لا رَادَّ لِماضِي أَمْرِك، ولا وُصُولَ لِقَدْرِك حَقَّ قَدْرِك.

ونَسْتَمْطِرُكَ غَيْثَ صَلَواتِك الهامِيَةِ، وتَسْلِيماتِك الباهِرَةِ الباهِيَةِ، على نَبِيِّك إِنْسانِ عَيْنِ الوُجُود، المُشْتَقِّ مِن ساطِعِ نُورِه كُلُّ مَوْجُود، ....

إظهاره، وهو من الأسماء التي لَزِمت النصبَ على المصدريّة، وفِعلُه «سبَح» مخفَّفاً كشكَر شُكراناً، وقيل: «سبَّح» مشدَّداً.

«التَّنَزُّه عن الشيء»: التباعُد عنه، قال في «القاموس»: واستعمال التنزُّه في الخروج إلى البساتين والخضر والرِّياض غلطٌ قبيح. اهـ

و«الإعلال»: الإمراض، وهو وصفٌ للفاعل لا للفعل، فكان حَقُّه أن يقولَ: والاعتلال، إلا أن يُدَّعى أنَّ الإعلال مصدرٌ مِن المبنيِّ للمفعول على حَدِّ ما ذكَره السعدُ عند قول «التلخيص»: «والتعقيد»، أي: تنزهتْ عن كونها مُعَلَّة.

(**لا رَادَّ لِماضِي أَمْرِك، ولا وُصُولَ لِقَدْرِك حَقَّ قَدْرِك**).

«الأمر الماضي»: النافِذ، أي: لا صارفَ ومُرجعَ لأمرك النافِذ.

و«القَدْرُ»: التعظيم، وبه فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] أي: ما عظَّموا الله حقَّ تعظيمه.

ولمَّا كان أجلُّ النِّعَم الواصلة إلى العباد هو دين الإسلام؛ لكونه سبباً لنيل النعيم الدائم بل لِسعادة الدارَين، وكان الدعاء للوسائط في إيصال الخيرات مأموراً به شرعاً، ثلَّث المؤلِّف ـ بعد البسملة والحمدلة ـ بالصلاة والسلام على أكبر الوسائط بين العباد ومعبودهم في إيصال كلِّ خير ودفع كل ضَيْر، وهو الرسول ﷺ، ثم آله وأصحابُه الذين نقلوا الدين إلى هذه الأمة فقال:

(**ونَسْتَمْطِرُكَ غَيْثَ صَلَواتِك الهامِيَةِ، وتَسْلِيماتِك الباهِرَةِ الباهِيَةِ، على نَبِيِّك إِنْسانِ عَيْنِ الوُجُود، المُشْتَقِّ مِن ساطِعِ نُورِه كُلُّ مَوْجُود**).

«الاستمطار»: الاستسقاء أي: طلب المطر والسُّقيا.

و«الغيث»: المطر، أو الخاصُّ بالخير الكثير النافع؛ لأنه يُغاث به الناس.

. . . .

و«الصلوات»: جمع صلاة، قيل: هو اسمٌ وُضع موضعَ المصدر، يقال: صَلَّى صَلاةً، ولا يُقال: تَصْلِيَةً؛ لِهجرهم استعمالَه وإن كان هو القياسَ، وبالغ بعضُهم فزعم أنَّ استعمالَه يكون كُفراً، وأُجيب بمنع دعوى عدمِ السَّماع، فقد ذكَر التَّصليةَ الزوزنيُّ، وأنشد ثعلبٌ من الشِّعر القديم:

تَـرَكْـتُ الـقِـدَاحَ وَعَـزْفَ الـقِـيَـا ... نِ وَالـخَـمْـرَ تَـصْـلِـيَـةً وَابْـتِـهـالا

وكأنَّه إنما ترَكه أكثرُ أهل اللُّغة لأنَّه مصدر قياسيٌّ، وأهلُ اللُّغة عنايتُهم بالمصادر السَّماعيَّة دونَ القياسيَّة، فتركُهم له ـ وإنْ سُمع ـ اتِّكالاً على القياس. وعلى هذا فتركُ استعمال التَّصلية في الخُطب إنما هو لإيهام اللَّفظ ما ليس مُراداً، وهو التَّصلية بمعنى التَّعذيب بالنار؛ فإنَّه مصدرٌ مُشترَك بينهما؛ فإنه يُقال: صَلَّاه تَصْلِيَةً كما يُقال: صَلَّى تَصْلِيَةً، لا لِعدم السَّماع. اهـ

هذا حاصلُ ما قيل في لفظ الصلاة، وأمَّا ما قيل في معناها فأصحُّه ما في «صحيح البخاري» عن أبي العالية: صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاةُ الملائكة الدعاء. اهـ

و«الهامية»: من همَى المطرُ وغيره يَهمي ـ وقيل: يَهمو أيضاً ـ: إذا سال.

و«التسليمات»: جمع تسليمة، وهي المرَّة من التسليم.

و«الباهرة»: من بهَر فلانٌ: برع وفاقَ نُظراءه. ويقال: قمرٌ باهرٌ: إذا غلب ضوؤُه ضوءَ الكواكب.

و«الباهي من الأشياء»: الذي يَعْلُو العينَ حُسنُه وروعته.

و«النبيُّ» هو مَن أُوحي إليه بشرعٍ وإن لم يُؤمر بتبليغه، والرسول أخصُّ منه؛ لأنه يُشترط فيه الأمر بالتبليغ. وقيل في تعريفهما والفرق بينهما غيرُ ذلك.

و«النبيُّ» بلا همز مأخوذٌ من «النَّبْوَة» وهي المكان المرتفع؛ «فَعِيلٌ» بمعنى «فاعِلٍ» لرَفعِه أتباعَه، أو بمعنى «مَفعولٍ» لرِفعة رُتبته على غيره من الخلق؛ وبالهمز مِن «النَّبَأ» وهو الخبر؛ «فَعِيل» بمعنى «مُفْعِل» لأنه مخبِر عن الله تعالى، أو بمعنى «مُفْعَل» لأنه مخبَر منه. وقال بعضُ المحقِّقين: لفظ «النبيء» من «النَّبَأ»، وأصلُه الهمزة وقد قُرئ به، لكن لَمَّا كثُر استعماله لُيِّنتْ

مُحَمَّدٌ المُصْطَفَى مِن خَيْرِ العالَمِينَ نَسَباً، وأَرْفَعِهِم قَدْراً وأَشْرَفِهِم حَسَباً، الذي صَغَّرَ بِصَحِيحِ عَزْمِهِ جَيْشَ الجَهالَة، ومَزَّقَ بِسالِمِ حَزْمِهِ شَمْلَ الضَّلالَة، ....

همزتُه كما فُعل في «الذُّرِّيَّة» وفي «البَرِيَّة»، وقد قيل: هو من النَّبوة وهي العُلُوّ، والتحقيق أنَّ هذا المعنى داخلٌ في الأول؛ فمَن أنبأه الله وجعله مُنبِئاً عنه لا يكون إلا رفيعَ القدر عَلِيًّا، وأمَّا لفظُ العُلُوِّ والرِّفعة فلا يدلُّ على خُصوص النُّبُوَّة؛ إذ كان هذا يُوصف به مَن ليس بنبيٍّ. وقراءةُ الهمزة قاطعةٌ بأنه مهموز، وأيضاً فإنَّ تصريفَه: «أَنبَأَ ونَبَّأَ يُنْبِئُ ويُنَبِّئُ» بالهمزة، ولم يُستعمل فيه «نَبَا يَنْبُو»، فيجب القطعُ بأنَّ النبيَّ مأخوذٌ من الإنباء لا من النُّبْوَة. اهـ باختصار.

وقرَن المؤلِّف الصلاة بالسلام لأنه يُكرَه إفرادُ أحدهما عن الآخَر كما هو مذهب المتأخِّرين، أو لأنَّ الجمع بينهما هو الأولى وإن لم يُكره الإفرادُ كما هو مذهب المتقدِّمين.

و«إنسانُ العين»: المثال الذي يُرى في سَوادها، وناظرُها الذي به يُبصرُ الإنسان، وهو المقصود هنا، شبَّه النبيَّ ﷺ بناظر العين الذي هو أشرف ما فيها كما قال أبو الطيِّب في مدح كافور:

قَــواصِــدَ كــافُــورٍ تَــوارِكَ غَــيْــرِهِ	وَمَنْ قَصَدَ البَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّواقِيَا
فَجاءَتْ بِنا إِنْسانَ عَيْنِ زَمانِهِ	وَخَلَّتْ بَياضاً خَلْفَها وَمَآقِيَا

(مُحَمَّدٌ المُصْطَفَى مِن خَيْرِ العالَمِينَ نَسَباً، وأَرْفَعِهِم قَدْراً وأَشْرَفِهِم حَسَباً، الذي صَغَّرَ بِصَحِيحِ عَزْمِهِ جَيْشَ الجَهالَة، ومَزَّقَ بِسالِمِ حَزْمِهِ شَمْلَ الضَّلالَة).

«مُحَمَّدٌ»: «مُفَعَّلٌ» مِن الحمد، والتكرير فيه للتكثير والمبالغة، وهو منقولٌ مِن اسم المفعول للتفاؤل، وفي السِّيَرِ أنه قيل لِجَدِّه: لِمَ سميتَ ابنَك محمداً وليس مِن أسماء آبائك؟ فقال: رجوتُ أن يُحمد في السماء والأرض. اهـ وإنما آثر المؤلِّف ذِكر محمد لأنه أعظمُ أسمائه ﷺ، ولتكرُّره في القرآن العظيم.

و«المصطفى»: اسم مفعول اصطفاه: إذا أخذ صَفْوَه أي: ما صفا منه، روى مسلم عن واثلة بن الأسقع أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ الله اصطفى كِنانةَ من ولد إسماعيلَ، واصطفى قُريشاً من كنانةَ، واصطفى من قريشٍ بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».

وعلى آلِهِ مَظَاهِرِ الحِكَم، وصَحْبِهِ مَصَادِرِ الهِمَم، الذين مَهدُوا بِلَفِيفِ جَمْعِهِم المَقْرُونِ بِالسَّدادِ، سَبِيلَ الهُدَى ومَعالِمَ الرَّشادِ .

و«العالَمون»: جمع عالَم بالفتح، وهو اسمٌ لِما سوى الله عزَّ وجلَّ، وقال ابن مالك وغيرُه من المحقِّقين: العالمون اسمُ جمع محمولٌ على الجمع في إعرابه، وليس جمعاً لعالَم لاختصاصه بالعُقلاء.

و«النَّسب»: القرابة.

و«الحسَب»: ما يَعُدُّه الإنسان من مفاخِرِ آبائه.

و«العَزْم»: عقدُ القلب على إمضاء الأمر.

و«الجهالة»: الجهل، وهو ضد العلم.

و«التَّمزيق»: مبالغة من المَزْق وهو التَّخريق والتَّقطيع. وقولُه تعالى في أهل سبأ: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩] بمعنى فرَّقناهم كلَّ تفريق.

و«السَّالم»: البريء من العُيوب.

و«الحَزْم»: ضبطُ الأمر والأخذ فيه بالثِّقة.

و«شَمْلُ القوم»: مجتمَع أمرهم وعددهم.

و«الضَّلالةُ والضلالُ»: العُدول عن الطريق المستقيم، وتُضادُّه الهداية.

(وعلى آلِهِ مَظَاهِرِ الحِكَم، وصَحْبِهِ مَصَادِرِ الهِمَم، الذين مَهدُوا بِلَفِيفِ جَمْعِهِم المَقْرُونِ بِالسَّدادِ سَبِيلَ الهُدَى ومَعَالِمَ الرَّشادِ).

أعاد الجارَّ مع «آله» لِطول الفصل، وآلُ الرجل: أقاربُه وأتباعه، أصلُه: «أَهْل» قُلبتِ الهاء همزةً، ثم قُلبتِ الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها، والقلبُ الأوَّلُ شاذٌّ سهَّله الثاني، ولا يُضاف غالباً إلا إلى عَلَم مَن يعقل مِمَّن له شرفٌ، ومِن غير الغالب إضافته إلى المضمَر كما فعل المؤلِّف. ومنع بعضُهم إضافتَه إلى المضمر أصلاً، وعُلِّل ذلك بكون الإضمار يردُّ الكَلِم إلى

. . . .

أصولهنَّ كثيراً، وأصلُ آلٍ: «أَهْل»، فالوجهُ أن يقالَ: «وعلى أهله»، إلا أن تُظهرَ فتقولَ: «وعلى آل محمد». والصوابُ جواز ذلك لورود السماع به، وما ذُكر من التعليل غيرُ مطَّرد؛ ألا ترى أنَّك تقول: «يَدُهُ ودَمُهُ وهَنُهُ» بغير ردٍّ؟

و«المظاهِرُ»: جمع مَظهر، وهو محلُّ الظهور ومكانُه.

و«صَحْبه»: اسمُ جمع لصاحبه، وهو مَن لَقِيَه مؤمناً ومات على إيمانه. وبين الآل والصَّحْب عمومٌ وخصوص مِن وجه؛ فيجتمعان فِيمَن كان مِن أقاربه ﷺ واجتمع به كسيِّدنا عليٍّ ﷺ، ويَنفرد الأوَّلُ فيمَن كان مِن أقاربه ﷺ ولم يجتمع به، ويَنفرد الثاني فِيمَن اجتمع به ﷺ ولم يكن مِن أقاربه.

و«الهِمَم»: جمع هِمَّة، وهي حالةٌ للنفس يَتبعها غلبةُ انبعاثٍ إلى مقصودٍ ما، لكن إن تعلَّقَتْ بمعالي الأمور كانت عَلِيَّةً، وإن تعلَّقتْ بِسَفاسِفها كانت دَنِيَّةً.

و«المهد والتَّمهيد»: البَسط والتَّسوية.

و«اللَّفيفُ»: القَوْم المجتمعون مِن قبائلَ شتّى، ومنه: ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾ [الإسراء: ١٠٤] أي: مجتمعين مختلِطين من كُلِّ قبيلة.

و«المقرونُ»: المجموع.

و«السَّداد» بفتح السين: القصد في الأمر والعدل فيه.

و«السَّبيل»: الطريقُ، كِلاهما يذكَّر ويؤنَّث.

و«الهدى والهدايةُ»: الدَّلالةُ بِلُطف، ولذا تُستعمل في الخير دونَ الشرِّ، وقولُه تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] من باب التهكُّم.

و«المعالم»: جمعُ مَعْلَم وهو مظنة الشيء وما يُستدلُّ به.

و«الرَّشاد» ـ ويقال فيه: «الرُّشْد والرَّشَد» ـ: ضدُّ الغيِّ.

وبَعْدُ:

فَما انْتَظَمَ عِقْدُ عِلْمٍ إِلَّا والصَّرْفُ واسِطَتُه، ولا ارْتَفَعَ مَنارُه إِلَّا وهُوَ قاعِدَتُه؛ إذ هُوَ إِحْدَى دَعائِمِ الأَدَب، وبِهِ تُعْرَفُ سَعَةُ كَلامِ العَرَب، ....

(وبَعْدُ، فَما انْتَظَمَ عِقْدُ عِلْمٍ إِلَّا والصَّرْفُ واسِطَتُه، ولا ارْتَفَعَ مَنارُه إِلَّا وهُوَ قاعِدَتُه؛ إذ هُوَ إِحْدَى دَعائِمِ الأَدَب، وبِهِ تُعْرَفُ سَعَةُ كَلامِ العَرَب).

«بعدُ» هنا من الظُّروف المبنيَّة على الضمِّ عند قطعِها عن الإضافة لفظاً، والتقديرُ: وبعدَ ما تقدَّم ... إلخ. والفاءُ التي بعدها إنما دخلتْ على توهُّم «أمَّا»، أو على تقديرها في الكلام؛ لأنَّ «أمَّا» بمعنى مهما يكن من شيء، ولتضمُّنها معنى الشرط لزمتْها الفاء اللازمة للشرط غالباً. ويقال لـ«أما بعد»: فصل الخطاب؛ لأنه يُتخلَّص بها من الافتتاح بالحمد ونحوه إلى الموضوع، كما قال سحبانُ وائل:

لَقَدْ عَلِمَ الحَيُّ اليَمانُونَ أَنَّنِي ... إِذَا قُلْتُ: «أَمَّا بَعْدُ» أَنِّي خَطِيبُها

فلا تقع بين كلامَين متَّحدَين، ولا أوَّلَ الكلام ولا آخِرَه.

واختُلف في أوَّل مَن نطق بها على أقوال، نظَمها بعضُهم فقال:

جَرَى الخُلْفُ «أَمَّا بَعْدُ» مَنْ كانَ بادِئاً ... بِها سَبْعُ أَقْوَالٍ وَداوُدُ أَقْرَبُ

لِفَصْلِ الخِطابِ ثُمَّ يَعْقُوبُ قُسُّهُمْ ... فَسَحْبانُ أَيُّوبٌ فَكَعْبٌ فَيَعْرُبُ

والقولُ الذي جعله الأقربَ بعيدٌ كما يُعلم من «روح المعاني» وغيره.

ويُستحبُّ الإتيان بهذه العبارة في الخُطب والمكاتبات اقتداءً به ﷺ، إلا أنَّ الوارد في السنة عن نحو أربعين صحابيًّا هو لفظ «أمَّا بعد»، حتى قال الزرقانيُّ: لا أدري كيف يعدلون عن «أمَّا» إلى «الواو» مع أنَّ «أمَّا» هي الواردةُ في السُّنَّة؟!

و«انتظامُ العقد»: اجتماعُ حبَّاته في سلك واحد. والصَّرْفُ سيأتي معناه.

و«واسطةُ العِقد والقلادة»: الجوهرة الفاخِرة التي تُجعل وَسطه، وهي أجودُها.

و«المنار» كـ«المنارة»: موضع النُّور.

. . . .

و«القاعدة» لغةً: الأساس، واصطلاحاً: حكمٌ كُلِّيٌّ ينطبق على جزئيّاته لِيستفاد أحكامُها منه، كقول النُّحاة: «الفاعلُ مرفوعٌ».

و«الدعائمُ»: جمع دِعامة بالكسر، وهي عماد البيت.

و«الأدب»: اسمٌ لِمَا يشملُ اثني عشر عِلْماً يُطلق عليها أيضاً: علم العربية، وهي: اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والخط، وإنشاء الخطب والرسائل، والمحاضرات، ومنه التواريخ، وجعلوا البديعَ ذيلاً لا قِسماً برأسه. قاله الصبان، وفي «فيض نشر الانشراح»: قال في «منهاج البلغاء» وغيره مِن كُتب الفَنِّ: علمُ الأدب في الاصطلاح هو العلم الذي يُحترز به عن الخطأ في كلام العرب .. قال: والفرقُ بين علم العروض وعلم قرض الشعر خَفِيٌّ فليُتأمَّلْ. قلتُ: لا خفاءَ فيه؛ فإنَّ العروض متعلِّقٌ بالوزن والنظر في البُحور الشعريَّة سالمِها مِن فاسدها، وقرضَ الشعر هو قولُه والاقتدارُ على إنشائه على أكمل أوجُهِ البلاغة، أو هو نقدُه ومعرفةُ جيِّده من رديئه وكَدِره مِن صَفِيِّه، والفرقُ بينهما واضحٌ لا خفاءَ فيه، والله أعلم. اهـ

و«السَّعَةُ»: ضد الضِّيق، وهي مصدرٌ محذوفُ الفاء كالعِدَة والزِّنَة، إلا أنه فُتحتْ عينُه لِحرف الحلق بعدها، وسُمع فيه الكسر على الأصل، وقرأ به بعضُهم قولَه تعالى: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧].

واعلم أنَّ الواو الداخلة بعد «إلا» في الموضعَين السابقَين مِن كلام المؤلِّف هي واو الحال، كالتي في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، والمسوِّغ لمجيء الحال مِن النكرة في مثل ذلك تقدُّمُ النَّفي. هذا هو المشهور، وقال الزمخشريُّ: الجملة في الآية المذكورة ـ وفي نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] ـ صفةٌ، والواو لتأكيد لُصوق الصفة بالموصوف؛ لأنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفةً. ورُدَّ بما هو مبسوطٌ في المطوَّلات.

.... وتَنْجَلِي فَرائِدُ مُفْرَداتِ الآياتِ القُرْآنِيَّة، والأحادِيثِ النَّبوِيَّة، وهُما الواسِطَةُ في الوُصُولِ إلى السَّعادَةِ الدِّينِيَّة والدُّنْيَوِيَّة.

وكانَ مِمَّنْ تَطَلَّعَ لِرَشْفِ أفاوِيقِه، وتَطَلَّبَ جَمْعَ تَفارِيقِه، طَلَبَةُ مَدْرَسَةِ دارِ العُلُومِ، فَإنَّهُم أَحْدَقُوا بي مِنْ كُلِّ جانِب، وكان المِطْلابُ فِيهِم أَكْثَرَ مِن الطَّالِب، ....

(وتَنْجَلِي فَرائِدُ مُفْرَداتِ الآياتِ القُرْآنِيَّة والأحادِيثِ النَّبوِيَّة، وهُما الواسِطَةُ في الوُصُولِ إلى السَّعادَةِ الدِّينِيَّة والدُّنْيَوِيَّة).

«الانجلاءُ»: الانكشاف والظُّهور.

و«الفرائدُ»: الجواهر النَّفيسة، واحدتُها: فَرِيدة.

و«المفرَدات» وصف لمحذوف أي: الكلمات أو الألفاظ المفردات.

و«الآياتُ»: جمعُ آية، وهي: العلامة الظاهرة، وقيل: الثابتةُ؛ والآيةُ القرآنية: طائفةٌ من القرآن يتَّصل بعضُها ببعض إلى انقطاعها، طويلةً كانت أو قصيرةً.

و«الأحاديث»: جمعُ حديث على غيرِ قياس، كأباطيل في جمع باطل، ومِمَّن صرَّح بأنَّه جمعٌ الزمخشريُّ في «المفصَّل»، وهو مرادُه من اسم الجمع في «الكشاف»؛ فإنه كغيره كثيراً ما يُطلق اسمَ الجمع على الجمع المخالِف للقياس، فلا مخالفةَ بين كلامَيه. وقال الفرَّاء وغيرُه: الأحاديثُ جمعُ أحدوثة، قال ابنُ بري: ليس الأمرُ كما زعم الفراءُ؛ لأنَّ الأُحْدُوثةَ بمعنى الأُغجوبة، يقال: قد صار فلانٌ أُحْدُوثةً، فأمَّا أحاديث النبيِّ ﷺ فلا يكون واحدُها إلا حَديثاً، ولا يكون أُحْدوثةً. اهـ

و«الواسطة»: اسمُ فاعلٍ من وسط الشيءَ: إذا صار بأوسطه، ومنه واسِطةُ القِلادة.

(وكانَ مِمَّنْ تَطَلَّعَ لِرَشْفِ أفاوِيقِه وتَطَلَّبَ جَمْعَ تَفارِيقِه طَلَبَةُ مَدْرَسَةِ دارِ العُلُوم، فَإنَّهُم أَحْدَقُوا بي مِنْ كُلِّ جانِب، وكان المِطْلابُ فِيهِم أَكْثَرَ مِن الطَّالِب).

«التطلُّع إلى الشيء»: استشرافُه.

فَما وَسِعَنِي إِلَّا أَنْ أَحْفَظَ العِلْمَ بِبَذْلِه، وأَلّا أَضِنَّ بِهِ على أَهْلِه، فَسَرَّحْتُ نَواظِرَ البَحْثِ في فِجاجِ الكَواغِد، وبَعَثْتُها في طَلَبِ الشَّوارِد، ....

و«رشفُ الماء وغيرِه»: مَصُّه.

و«الأفاويق»: جمع أفواقٍ، وهو جمع فِيقَة بالكسر، وهو اللَّبَن يجتمع في الضَّرْع بين الحَلْبَتين.

و«التَّطلُّب»: طلبٌ في مُهلةٍ من مواضع، وقيل: الطلبُ مرةً بعد أخرى.

و«تفاريقُ الشيء»: ما تفرَّق منه، وفي المَثَل: «أبقى مِن تفاريقِ العصا».

و«الإحداق بالشيء والاحدوداق به»: الإحاطة به.

و«المِطلاب»: صيغة مبالغة مِن الطالب، إلا أنَّ الظاهر أنه غير مسموع، فلو استعمل الطَّلَّاب أو الطَّلُوب أو الطَّلِيب لأحسن بخروجه إلى ما هو غير ممنوع.

(فَما وَسِعَنِي إِلَّا أَنْ أَحْفَظَ العِلْمَ بِبَذْلِه، وأَلّا أَضِنَّ بِهِ على أَهْلِه).

«بذلُ الشيء»: إعطاؤه عن طِيب نفس.

و«الضَّنُّ به»: إمساكُه والبخلُ به، وفعلُه من بابَيْ: ضرَب وفَرِح، ومنه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: ببخيل. وقد قيل قديماً: ما صِين العلم بمثل بذلِه لأهله.

(فَسَرَّحْتُ نَواظِرَ البَحْثِ في فِجاجِ الكَواغِد، وبَعَثْتُها في طَلَبِ الشَّوارِد).

«التَّسريح»: الإرسال. والسَّراح: اسمٌ منه، وقولُهم: «أطلق سَراحَه» خطأ.

و«النَّواظر»: جمع ناظِر، ككَواهل جمع كاهِل، والنَّاظر هو العين، أو النُّقطة السوداء في العين، أو البصر، وهو الأنسب في هذا الموضع.

و«البحث عن الشيء»: التَّفتيش عنه، وأصلُه: طلبُ الشيء في التُّراب.

و«الفِجاج» بالكسر: جمع فَجٍّ بالفتح، وهو الطريق الواسع.

فَاقْتَفَت الأَثَر، حَتَّى أَتَتْ بِالمُبْتَدَأ والخَبَر، ثُمَّ جَعَلْتُ أُمَيِّزُ الصَّحِيحَ مِن العَلِيل، وأُودِعُ ما أَقْتَطِفُهُ مِن ثِمارِ الكَثِيرِ في السَّهْلِ القَلِيل، ....

و«الكواغِد»: جمع كاغِد بفتح الغين وكسرها، فارسيٌّ معرَّب، ومعناه القِرْطاس، ويقال فيه: الكاغذ بالذال المُعْجَمة، والكاغط بالطاء المُهْمَلة، والكاغظ بالظاء المُعْجَمة، وبهذين الأخيرَين نُسمِّيه في الجزائر.

و«الشَّوارد»: جمع شاردة، وهي النَّوافر.

(فَاقْتَفَت الأَثَر حَتَّى أَتَتْ بِالمُبْتَدَإ والخَبَر، ثُمَّ جَعَلْتُ أُمَيِّزُ الصَّحِيحَ مِن العَلِيل، وأُودِعُ ما أَقْتَطِفُهُ مِن ثِمارِ الكَثِيرِ في السَّهْلِ القَلِيل).

«اقتفاء الأثر وقَفْوُه»: تتبُّعه، مأخوذ من القَفا وهو وراء العنق.

و«الأثرُ»: بقية الشيء، وفي المثل: «لا أطلبُ أثراً بعد عين»، أي: لستُ مِمَّن يترُك الشيءَ وهو يُعاينه، ثم يتبع أثرَه حين يَفُوتُه. وقولُه: «جعلتُ» بمعنى: شَرَعْتُ.

و«التَّمييز»: الفَرْز، يقال: مازَه، ومَيَّزه: إذا فرزه وعزله، فامتاز وتميَّز. ولا يختصُّ الامتياز بالشيء الحسن خلافاً لِما يظنُّه أكثر الناس، بدليل قوله تعالى: ﴿وَامْتَٰزُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩].

و«العَليل»: ضد الصحيح، مأخوذ من العِلَّة وهي المرض.

و«أودعتُ الكلامَ معنًى حسناً»: ضمَّنته إيَّاه، وكذلك أودعتُ كتابي كذا، وعدَّاه المؤلف إلى المفعول الثاني بـ«في» تساهلاً، أو لتضمينه معنى فعل آخَر متعدٍّ بذلك الحرف.

و«اقتطافُ الثمرة»: اجتناؤها، ولستُ مِن هذا اللفظ على ثقة وإنْ كان قد وقع لكثير مِن الأدباء، كالحريريِّ في المقامة الساسانيَّة.

وفي كلام الشيخ في هذا الموضع إشارةٌ إلى بعض ما حواه مصنَّفه مِن المسائل التي عُدَّت من أغراض التأليف، وقد أشار إليها جماعةٌ منهم العَلَّامة أبو العباس المَقَّرِيُّ التلمسانيُّ في «أزهار الريّاض» وعبارتُه: رأيتُ بخطِّ بعض الأكابر ما نَصُّه: المقصود بالتأليف سبعةٌ: شيءٌ لم

فَجاءَ بِحَمْدِ اللهِ كِتاباً تَرُوقُ مَعانِيهِ، وتَطِيبُ مَجانِيهِ، عِباراتُهُ شافِيَة، وشَواهِدُهُ كافِيَة، فَأَمْعِنْ نَظَرَكَ فِيه، وقُلْ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ﴾.

يُسبق إليه فيؤلَّف، أو شيءٌ أُلِّفَ ناقصاً فيُكمل، أو خطأً فيُصحَّح، أو مُشكِلاً فيُشرح، أو مُطوَّلاً فيُختصَر، أو مفترِقاً فيُجمَع، أو منثوراً فيُرتَّب. وقد نظمها بعضُهم فقال:

أَلَا فَاعْلَمَنْ أَنَّ التَّآلِيفَ سَبْعَةٌ ... لِكُلِّ لَبِيبٍ في النَّصِيحَةِ خالِصِ
فَشَرْحٌ لإغْلاقٍ وَتَصْحِيحُ مُخْطِئٍ ... وَإِبْدَاعُ حَبْرٍ مُقْدِمٍ غَيْرِ ناكِصِ
وَتَرْتِيبُ مَنْثُورٍ وَجَمْعُ مُفَرَّقٍ ... وَتَقْصِيرُ تَطْوِيلٍ وَتَتْمِيمُ ناقِصِ

انتهى كلامُه، وزِيد على هذه السبعة ثامنٌ وهو: تعيينُ ما هو مبهَم.

(فَجاءَ بِحَمْدِ اللهِ كِتاباً تَرُوقُ مَعانِيهِ وتَطِيبُ مَجانِيهِ، عِباراتُهُ شافِيَة وشَواهِدُهُ كافِيَة، فَأَمْعِنْ نَظَرَكَ فِيه، وقُلْ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ﴾).

قولُه: «فجاء بحمد الله ... إلخ» يدلُّ على أنَّ هذه الخطبةَ إنما كُتبت بعد سائر الكتاب، قال الشهاب الخفاجيُّ في بعض كُتبه: والخطبةُ قد يتأخَّر وضعُها عن الكتاب؛ لأنَّ خطبةَ الكتاب كالعُنوان الذي يتأخَّر كتابةً كما قال الغزي في قصيدة له:

وَافَى زَمَانُكَ آخِراً وَتَقَدَّمَتْ ... بِكَ هِمَّةٌ في كَفِّهَا قَصَبُ النَّدَى
فَغَدَوْتَ كَالعُنْوَانِ يُكْتَبُ خاتِماً ... وَبِذَاكَ فِي حَالِ القِرَاءَةِ يُبْتَدَا

انتهى كلامه ﷺ.

و«الرَّوْق»: الإعجاب بالشيء.

و«المعنى»: ما يُعنى ـ أي: يُقصد ـ من اللفظ، فهو مَفْعَلٌ بمعنى مَفعول.

و«المجاني»: جمع مجنًى، وهو مصدرٌ ميميٌّ أطلقه المؤلِّف على ما يُجنى، كإطلاقهم لفظَ المَبْنَى على الشيء المبنيّ، وسيأتي في الشرح أنَّ هذا الاستعمال جائزٌ وإن لم يُسمع. ولا يصحُّ أن يُضبط «المجاني» بتشديد الياء على أنه جمع مَجْنِيٍّ لما سيأتي في المتن.

و«العبارات»: جمع عِبارة، وهي: الكلام العابر من لسان المتكلِّم إلى سمع السامع.

وَإِنْ رَأَيْتَ هَفْوَةً فَقُلْ: طَغَى القَلَم؛ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِن دَواعِي الكَرَم، وحاشاكَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِم:

فَإِنْ رَأَوْا هَفْوَةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً ... مِنِّي وَمَا عَلِمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

و«إمعانُ النَّظر في الشيء وإنعامُه»: إطالة الفكرة فيه.

و«النظر»: تقليبُ البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورُؤيته؛ والفرقُ بينه وبين التأمُّل أنَّ الأخيرَ هو النَّظر المؤمَّل به معرفةُ ما يُطلب، ولا يكون إلا في طُول مُدَّة، فكلُّ تأمل نظرٌ وليس كلُّ نظر تأمُّلاً. قيل: واستعمالُ النظر في البصر أكثرُ عند العامَّة، وفي البَصيرة أكثرُ عند الخاصَّة.

وفي قوله: «قل: ذلك فضل الله يؤتيه» اقتباسٌ؛ فإنه أراد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٥٤]، فحذَف للسَّجع، ولظهور المعنى.

ثم إنَّ في كلامه ﷺ مدحٌ لتآليفه لِيُقْبَلَ عليه فيحصلَ به النَّفع، وهذه عادة المصنِّفين، وهو ضربٌ من التحدُّث بالنعمة، ومِن النُّصح لِمَن تعاطى الكتابَ، ولا بأسَ بذلك إن شاء الله لِصحَّة الغرض.

(وَإِنْ رَأَيْتَ هَفْوَةً فَقُلْ: طَغَى القَلَم؛ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِن دَواعِي الكَرَم).

«الهفوة»: الزَّلَّة، من هفا الشيء يَهفو: إذا طار.

و«الطُّغيان»: تجاوز القدر، والواو لغةٌ فيه.

و«دَواعي الشيء»: ما يدعو إليه.

(وحاشاكَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِم):

(فَإِنْ رَأَوْا هَفْوَةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً ... مِنِّي وَمَا عَلِمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا)

قوله: «وحاشاك» معناه: تنزيهاً لك وبراءةً.

وقوله: «فإنْ رأوا هفوةً ... إلخ» البيت لقَعْنَب بن ضَمْرَة ابن أم صاحب مِن شعراء الدولة الأمويَّة، إلا أنَّ الرواية التي رأيتُها في بضعة عشر كتاباً ـ ومنها «شرح الحماسة» و«اللسان» ـ:

. . . .

إنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بها فرحاً ... مِنِّي وَما سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فالظاهرُ أنَّ الرواية المذكورة مغيَّرة عن الأصل لتوافق غرضَ المؤلِّف. ورواه بعضُهم: «إنْ يسمعوا هَيْعةً»، وبعضُهم: «سُبَّةً»، وهي متقاربة المعنى. وبعد هذا البيت قولُه:

صُمٌّ إذَا سَمِعُوا خَيْراً ذُكِرْتُ بِهِ ... وَإنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا

ثم إنَّ كلامَه هذا خرج مَخرَج الاعتذار عمَّا وقع له في هذا المضمار، وقد قيل: مَن صنَّف فقد استهْدَف. وكانَ الخطيب يقول: من صنَّفَ فقد جعل عَقْلَه على طَبَقٍ يَعْرِضُه على الناس. وكان يُقال: لا يَزال الرجل في فُسحة من عَقله ما لم يَقُلْ شعراً أو يضع كتاباً. وقال الشاعر في ذلك:

لا تَعْرِضَنْ لِلشِّعْرِ ما لَمْ يَكُنْ ... عِلْمُكَ فِي أَبْحُرِهِ جِسْرَا

فَلَنْ يَزالَ المَرْءُ في فُسْحَةٍ ... مِنْ عَقْلِهِ ما لَمْ يَقُلْ شِعْرَا

● **فائدة:** قال ابن هشام في «شرح الشواهد»: كانت العربُ يُنشد بعضُهم شِعْرَ بعض، وكلٌّ يتكلَّم على مقتضى سَجِيَّته التي فُطر عليها، ومِن ههنا كثُرت الروايات في بعض الأبيات. اهـ

● **تنبيه:** وُجد في هذا الموضع مِن طبعات الكتاب الأُولى كلمةٌ أُسقطت مِن الطبعات المتأخِّرة، وهي قولُه:

وكانَ مِن يُمْنِ طالِعِه لِمُطالعه أنْ قد سَطَعَتْ أنوارُ بُدُورِه، واستضاءتْ شمسُ ظُهورِه، في عصرِ مَلِيكِنا الأعظم، وخديوينا الأَفْخَم، مَن تحقَّقتْ به لِرَعِيَّته الأماني، أَفَنْدِينَا: عبَّاس باشا حِلمي الثاني، الساهِرِ على تَرَقِّي الوطنِ وبَنِيه، الجَدِيرِ بما قِيل فيه:

أَحْيَا المَآثِرَ حتَّى قالَ مادِحُهُ: ... هذا الذِي أَلِفَ الخَيْرَاتِ وَاسْتَبَقَا

سادَ الأُلَى أَثْبَتَ التَّارِيخُ ما لَهُمُ ... مِنَ الفَخَارِ وَأَنْسَى ذِكْرَ مَنْ سَبَقَا

سارَتْ بِسِيرَتِهِ الرُّكْبَانُ فَامْتَلأَتْ ... قُلُوبُ حُسَّادِهِ مِنْ بَأْسِهِ فَرَقَا

لَكِنَّهُ لَمْ يَزَلْ بِالحَقِّ مُعْتَصِماً ... وَاللهُ يَحْفَظُهُ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَا

وَقَدْ سَمَّيْتُهُ: «شَذَا العَرْف في فَنِّ الصَّرْف».

أدامَ اللهُ بَدْرَ عِزِّهِ ساطعاً، وسَعْدَ حَظِّه طالعاً، وحَفِظَ أَنجالَه الكِرام، ووُزَراءَه الفِخام، وكَلأَهُ بعينِ عِنايته التي لا تَنام. اهـ

(**وَقَدْ سَمَّيْتُهُ: «شَذَا العَرْف في فَنِّ الصَّرْف»**).

يقال: سمَّيت فلاناً زيداً، وسمَّيتُه بزيد، ونظيرُه: لقَّبته زيداً، ولقَّبته بزيد، وكثيرٌ مِن المصنِّفين يُؤْثِر التعبير بالثاني في هذا الموضع لِما فيه مِن الإشعار بالمدح كاللقب.

و«الشَّذا»: يُطلق على أمور، منها: شِدَّة ذكاء الرِّيح الطيِّبة، والمسك، والأذى، ونوع من الشجَر. والمقصود به هنا المعنى الأول.

و«العَرف» بالفتح: الريح طيبةً كانت أو منتنة، وأكثر استعماله في الطيبة وكذلك هو هنا. وضُبط في بعض النسخ بضمِّ العين، وخطأً كهذا على ظاهر الكتاب يُغني عن تَصَفُّحِ باطنِه، والله المستعان.

و«الفَنُّ»: واحدُ الفُنُون، وهي الأنواع والضُّروب، ومنه الفَنَّانُ، وهو الحمار الوحشيُّ الذي يأتي بفنونٍ مِن العَدْوِ.

هذا، وقد سبق المؤلِّفَ في التسمية بـ«شذا العرف» السيوطيُّ الذي سمى بعضَ كتبه «شذا العَرف في إثبات المعنى للحرف»؛ ولمحمد الغماريِّ المتوفَّى بعد سنة ١٣٥٥ هـ «شذا العرف النديّ في ذكر تراجم بني عدي»، ووقعتْ هذه العبارة نظماً ونثراً في كلام كثيرين، ومن ذلك قولُ أحمد فارس الشدياق:

مـا كُـنْـتُ أَدْرِي رَسْـمَـهُ لَـوْلَا شَـذَا ... عَـرْفٍ إِلَـيْـهِ كـانَ مِـنْـهُ دَلِـيـلَا

وقولُ أحمد بن محمد، المعروفِ بابن المنلا الحلبي:

وَشَـذَا عَـرْفِ نَـسِـيـمٍ هَـيْـنَـمَـا ... وَكَـذَا يَـفْـعَـلُ ذَاكِـي الـنَّـفَـسِ

والله أَسْأَلُ أَنْ يُلْبِسَهُ ثَوْبَ القَبُول، وأَنْ يَنْفَعَ بِهِ إِنَّهُ أَكْرَمُ مَسْؤُول. وقَدْ جَعَلْتُهُ مُرَتَّباً علـى مُقَـدِّمَـةٍ وثَـلاثَـةِ أَبْـوابٍ، ....

(والله أَسْأَلُ أَنْ يُلْبِسَهُ ثَوْبَ القَبُول، وأَنْ يَنْفَعَ بِهِ إِنَّهُ أَكْرَمُ مَسْؤُول).

تقديم لفظ الجلالة لإفادة الحصر.

و«الثَّوبُ»: اللباس من كتان وقُطن وغير ذلك.

و«القَبول»: بفتح القاف ـ وتُضمُّ ـ مصدرُ قَبِلَ الشيءَ: إذا رضِيَه، ومجيءُ المصدر على «فَعول» بالفتح شاذٌّ، والفاشي في المصادر الفُعُول بالضمِّ كالجُلوس والقُعود. ويَطَّرد الفرقُ بين الاسم بالفتح والمصدر بالضم، كالسَّحور والسُّحور، والوَضوء والوُضوء، والفَطور والفُطور.

و«المسؤول»: اسم مفعول من سألتُه الشيء: إذا استعطيتُه إيَّاه. والله عزَّ وجلَّ أكرمُ مسؤول وأعظمُ مأمول؛ لتفضُّله بالنَّوال قبل السؤال.

(وقَدْ جَعَلْتُهُ مُرَتَّباً على مُقَدِّمَةٍ وثَلاثَةِ أَبْوابٍ).

«الجعلُ»: لفظٌ عامٌّ في الأفعال كلِّها، وهو أعمُّ من «فعَل وصنَع» وسائرِ أخواتِها، ويتصرَّف على أوجهٍ، منها: تصييرُ الشيء على حالةٍ دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وعلى هذا المعنى «جعَل» الواقعُ في كلام المؤلِّف.

و«الترتيبُ» لغةً: جعلُ كلِّ شيء في مرتبته، أي: منزلتِه التي يَستحقُّها. و«المقدِّمةُ» يأتي معناها قريباً.

و«بابُ الشيء»: ما يُدخل منه إليه، واصطلاحاً: اسمٌ لطائفة من المسائل مشتركة في حُكم.

واعلم أنه قد جرَتْ عادةُ المصنِّفين أن يفصلوا تآليفَهم بالأبواب لأمور، منها: أن تتبَعَ كلُّ مسألة نظائرَها في باب مستقلٍّ، حتى إذا أراد الطالبُ مراجعةَ مسألة طالع بابَها فقط، فيسهلُ عليه الأمرُ، وقال الزمخشريُّ في «الكشاف»: ويبوِّب المصنِّفون في كل فَنٍّ كتبَهم أبواباً موشَّحة

فَالمُقَدِّمَةُ: فِيما لا بُدَّ مِنْهُ فِيه، والبابُ الأَوَّلُ: في الفِعْلِ، والثاني: في الاسْمِ، والثَّالِثُ: في أَحْكامٍ تَعُمُّهُما.

الصُّدور بالتراجم، ومِن فوائده: أنَّ الجنس إذا انطوتْ تحته أنواع واشتمل على أصناف كان أحسنَ وأنبلَ وأفخمَ مِن أن يكون بياناً واحداً. ومنها: أنَّ القارئ إذا ختم سورةً أو باباً من الكتاب، ثم أخذ في آخَرَ، كان أنشط له وأهزَّ لعطفه وأبعثَ على الدرس والتحصيل منه لو استمرَّ على الكتاب بطوله، ومثلُه المسافر، إذا علم أنه قطع ميلاً أو طوى فرسخاً أو انتهى إلى رأسِ بريد نفَّس ذلك عنه ونشَّطه للسَّير. ومِن ثَمَّ جزَّء القُرَّاءُ القرآنَ أسباعاً وأجزاءً وعشوراً وأخماساً .. ومنها أنَّ التفصيل سبب تلاحق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض، وبذلك تتلاحظ المعاني ويتجاوب النظم، إلى غير ذلك مِن الفوائد والمنافع. اهـ

(**فَالمُقَدِّمَةُ: فِيما لا بُدَّ مِنْهُ فِيه**) أي: في هذا العلم (**والبابُ الأَوَّلُ: في الفِعْلِ، والثاني: في الاسْمِ، والثَّالِثُ: في أَحْكامٍ تَعُمُّهُما**).

الفاء في قوله: «فالمقدمة» فصيحة، وهي الواقعة في جواب شرط مقدَّر، كالتي في قول الشاعر:

قالُوا: خُراسانُ أَقْصَىَ ما يُرادُ بِنَا ... ثُمَّ القُفُولُ، فَقَدْ جِئْنَا خُراسانَا

أي: إن كان الأمر كذلك فقد جئنا خُراسانَ، والتقدير في كلام المؤلِّف: إذا أردتَ تفصيلَ ذلك فالمقدِّمةُ ... إلخ. وسُمِّيَتْ فصيحةً لأنها تُفصح عن الشَّرط المقدَّر قبلها، ففَعِيلة بمعنى: فاعلة، وقيل: الفاء الفَصيحة هي العاطفة على مقدَّر مطلقاً، شرطاً كان أو خبراً أو نهياً أو غيرَ ذلك، فتدخل الفاء الثانية مِن نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضَرَبَ فانفجرتْ. وقيل: سُميتْ فصيحةً أخذاً من الفصاحة لا الإفصاح؛ لإنبائها عن ذلك المحذوف، بحيثُ إنه لو ذُكر لم يكن في الكلام حسن موقع ذوقي.

. . . .

ووقع في كلام بعض المحشِّين تسميةُ هذه الفاء ـ أعني الفاء الفصيحة ـ بفاء الفضيحة، قال: لأنها فضحت وأظهرت ما كان مخفيًّا في الكلام. ولا حاجةَ إلى هذا الإغراب، وخاصَّةً إذا علمتَ أنَّ معنى الفَضح هو كشفُ المساوئ.

و«البُدُّ»: العِوَض، ووقع في «القاموس»: البعوضُ، وهو خطأٌ نبَّه عليه شارحُه الذي قال: قولُهم: لا بُدَّ اليومَ من قضاء حاجَتي أي: لا فِراقَ منه عن أبي عمرٍو. وقيل: لا بُدَّ منه: لا مَحالةَ منه. وقال الزمخشريُّ: أي: لا عِوَضَ، ومعناه: أمرٌ لازمٌ لا تمكن مُفارقتُه ولا يُوجَد بَدلٌ منه ولا عِوَضٌ يقوم مَقامَه. قال شيخُنا: قالوا: ولا يُستعمَل إلَّا في النفي، واستعمالُه في الإثبات مولَّد. اهـ

واعلم أنَّه لو عبَّر المؤلِّف عن الأبواب الثلاثة بالكُتب لكان أحسنَ؛ لأنَّ الاسم مثلاً جنس يدخُل تحتَه أنواعُهُ من المفرد والمثنى والمجموع والمصغَّر والمنسوب ونحو ذلك، قال بعضُ أهل العلم: إنَّ المسائل إنِ اعتُبرت بجنسها تُصدَّر بالكتاب، لأنَّ الكتاب في اللغة الجمعُ، والجنسُ يَشمل الأنواعَ غالباً، فيكونُ معنى الجمع مُناسباً لمعنى الجنس، وإنِ اعتُبرتْ بنَوعها تُصدَّر بالباب؛ لأنَّ البابَ في اللغة النوعُ، فيكون ذِكرُه مُناسباً لنوع المسائل، وإنِ اعتُبرتْ بفصلِها وفرقِها عمَّا قبلها تُصدَّر بالفصل؛ لأن الفصل في اللغة الفرقُ والقطعُ، فيكون ذِكرُه مُناسباً للمسائل المنقطعة عمَّا قبلها. قال: وأكثرُ المصنِّفين مِن الفُقهاء والمحدِّثين مَشَوْا على هذه الطَّريقة. اهـ

● **فائدة:** قال بعضُهم: يجب مِن جهة الصِّناعة على كُلِّ شارعٍ في تصنيفٍ أربعةُ أمور: البسملة، والحمدلة، والصلاة والسَّلام على رسول الله ﷺ، والتشهُّد. ويُسَنُّ له ثلاثة أمور: تسميةُ نفسه، وتسميةُ الكتاب، والإتيان بما يدلُّ على مقصوده، وهو المعروف عندهم ببراعة الاستهلال، وزاد بعضُهم رابعاً وهو لفظ «أمَّا بعد». اهـ وقد نقص منها المؤلِّف هنا التشهُّدَ وتسميةَ نفسه.

. . . .

● **تنبيه:** جعلتُ شرحي للكتاب ممزوجاً بعبارة المؤلِّف؛ إظهاراً لخباياه التي استترت في زواياه، وإعانةً لقارئه على فهم دقائقه. واعلم أنهم قد اختلفوا في جواز تغيير إعراب المتن للشرح: فقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يَجوز مطلقاً، وقيل: يَجوز للشارح المازج دون غيره، وعلى هذا الأخير مشيتُ في هذا الكتاب، على أني قليلاً ما ألجأ إلى مثل ذلك.

هذا، وجاء في الطبعة الثالثة بعد قوله: «والثالث في أحكام تعمُّهما» ما نصُّه: وقد شرعتُ في الأوَّل، بعَون مَن عليه المُعوَّل، فقلتُ:



مُقَدِّمَةُ المُؤَلِّفِ

....

(مُقَدِّمَةُ المُؤَلِّفِ)

«المقدِّمةُ» بكسر الدَّالِ: مأخوذةٌ مِن قَدَّمَ اللازمِ، بمعنى تَقَدَّمَ، كما يُقال: مُقَدِّمَةُ الجيش للجماعة المتقدِّمة منه، وقيل: مِن قَدَّمَ المتعدِّي؛ لأنَّ معرفة الأمور المشتملة عليها تَجعل الشارعَ ذا بصيرة، فكأنها تُقَدِّمُه على أقرانه، وقيل: هي بفتح الدال اسم مفعول مِن قَدَّمَه؛ لأنَّ هذه المباحث مُقَدَّمَةٌ على غيرها. وتُطلق في اصطلاح العُلوم على أمرين: الأوَّل: ألفاظ قُدِّمَتْ أمام المقصود بالذات، لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه، سواءٌ توقَّف على معرفتها الشروعُ في العِلم أم لا، وهذا النوع يُسمَّى: مقدمة الكتاب، وسَمَّاها المصنفُ هنا: خطبة الكتاب. والثاني: ما يتوقَّف عليه الشروعُ في العِلم، كالحَدِّ والموضوعِ والغاية، وتُسَمَّى: مقدِّمة العِلم، وهي المقصودة هنا.

و«المؤلِّف»: اسم فاعلِ «أَلَّفَ بين الشيئين»: إذا ضَمَّ أحدَهما إلى الآخَر مع حصول الألفة بينهما، فالتأليف أخصُّ مِن الجمع والتركيب، والألفةُ حاصلةٌ في هذا الكتاب بين ألفاظه ومعانيه.

ولَمَّا كان مِن الواجب على كُلِّ طالبٍ لشيء أن يتصوَّر ذلك الشيءَ أوَّلاً لِيكونَ على بصيرة في طلبه، وأن يتصوَّر غايتَه لأنه هو السببُ الحامل على الشروع في الطلب، وجَب على طالب فَنِّ الصرف أن يتصوَّره ويَعْرِفَه حتى لا يكون كمَنْ رَكِب متنَ عمياءَ وخبَط خَبْطَ عشواءَ، ويَحصل التصوُّرُ بمعرفة المبادئ العشرة المنظومةِ في قول الخضريِّ:

مَبَادِئُ أيِّ عِلْمٍ كانَ حَدٌّ ... وَمَوْضُوعٌ وَغايَةٌ مُسْتَمَدُّ

مَسائِلُ نِسْبَةٌ وَاسْمٌ وَحُكْمٌ ... وَفَضْلٌ واضِعٌ عَشْرٌ تُعَدُّ

وذكَر المصنِّفُ بعضها في هذه المقدِّمة، مُبتدئاً كغيره مِن المصنِّفين بتعريف التَّصريف على وجهٍ يتضمَّن فائدته، متعرِّضاً لمعناه اللغويِّ إشعاراً بالمناسبة بين المعنيَين، فقال:

الصَّرْفُ ـ ويُقال لَه: التَّصْرِيفُ ـ هو لغةً: التغييرُ، ومنه: تصريفُ الرِّياحِ أي: تغييرُها.

واصطلاحاً بالمعنى العَمَلِيِّ: تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلِفَةٍ، لمعانٍ مقصودةٍ لا تَحصُل إلا بها، كاسمي الفاعلِ والمفعولِ واسمِ التَّفضيل والتَّثنيةِ والجمعِ، إلى غير ذلك.

[تعريف الصرف ومبادئه]

(**الصَّرْفُ**) مصدر: صَرَفَ، مِن باب: ضَرَب، (**ويُقال لَه**) أيضاً: (**التَّصْرِيفُ**)، فمن عَبَّرَ بالأوَّل نظر إلى كونه أخَفَّ مِن الثاني، وأصلاً لأنه ثلاثيٌّ، وموافقاً للفظِ النَّحو، ومَن عَبَّرَ بالثاني نظر إلى ما في هذا العلم مِن التصرُّفات الكثيرة، فاختار لفظاً يدلُّ على المبالغة والتكثير، (**هو لغةً التغييرُ**)، يقال: صرفتُ الشيءَ أي: غيَّرتُه، (**ومنه تصريفُ الرِّياحِ أي: تغييرُها**) مِن حال إلى حال، في هُبوبها قَبولاً ودَبوراً وجنوباً وشمالاً، وفي أوصافها: حارَّةً وباردةً ولينةً وعاصفةً وعقيماً ولواقحَ ونصراً وهلاكاً وغيرَ ذلك.

(**واصطلاحاً**) الاصطلاحُ في اللُّغة: مطلَقُ الاتِّفاق، وفي الاصطلاح: اتفاقُ طائفة مخصوصة على أمر معهودٍ بينهم متى أُطلق انصرف إليه. أي: إنَّ الصرف في عُرف أهلِ هذا الفنِّ (**بالمعنى العَمَلِيِّ**) الذي هو فعلُ المصرِّف يُطلق على شيئين:

الأوَّل: (**تحويلُ الأصلِ الواحدِ**) أي: تغييرُه، والأصل: ما يَبتني عليه غيرُهُ، وسيأتي المراد منه، (**إلى أمثلةٍ**) أي: أبنية وصِيَغ (**مختلِفَةٍ**) باختلاف الهيئات كـ«ضَرَب» و«يَضرب» ونحوِهما من المشتقَّات (**لمعانٍ مقصودةٍ لا تَحصُل**) تلك المعاني (**إلا بها**) أي: بهذه الأمثلة، (**كاسمي الفاعلِ والمفعولِ واسمِ التَّفضيل والتَّثنيةِ والجمعِ**) أي: المثنَّى والمجموعِ، (**إلى غير ذلك**) مِن الأمثلة المختلِفة.

فعلى سبيل المثال: «الضَّرْبُ» هو الأصل الواحد، وتحويلُه إلى «ضَرَب» و«يَضْرِبُ»

. . . .

وغيرِهما لِيحصلَ المعنى المقصود من الضرب الحادثِ في الزَّمان الماضي أو الحالِ أو غيرِهما هو التَّصريف في الاصطلاح.

واختار التعبير بالتَّحويل على التغيير لأنَّ التَّحويلَ هو تغييرُ الحالِ، كالنقل من موضعٍ إلى موضع آخَرَ، ومنه: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] أي: انتقالاً، فهو أخصُّ مِن التغيير، ولا يخفى أنك تنقل حروف «الضرب» إلى «ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ» وغيرهما، فيكونُ التَّحويل أوْلى مِن التغيير. ولا يَجوز أن يُفَسَّرَ التَّصريفُ لغةً بالتحويل لأنه أخصُّ مِن التَّغيير كما علمتَ.

فإنْ قلتَ: المُحوِّل للأمثلة آلواضعُ هو أم غيرُه؟

فالجواب أنه في الظاهر كُلُّ مَن يَصلح لذلك، كما يقال في العُرف: صرَّفتُ الكلمة، لكنه في التَّحقيق هو الواضع للُّغة لأنه الذي حوَّل الأصلَ الواحد إلى الأمثلة.

وإنما قالوا بالأصل الواحد ولم يَجعلوا كُلًّا من الأمثلة أصلاً برأسه؛ لأنَّ هذا أدخلُ في المناسبة بين الألفاظ وأقربُ إلى الضَّبط. واختار الأصلَ الواحد على المصدر ليصحَّ على المذهبَين في أصل المشتقَّات، وإنْ كان مذهبُ البصريِّين القائلُ بأصالة المصدر هو الصَّحيحَ كما سيأتي. وقد يقال: إنه اختار الأصل الواحد ليكونَ أعمَّ من المصدر وغيرِه، فيشملُ تحويلَ الاسم إلى المثنَّى والمجموعِ والمصغَّرِ والمنسوبِ ونحو ذلك، وهذا أقربُ.

والثاني الذي يُطلق عليه التَّصريف: تغيير الكلمة لغير معنًى طارئٍ عليها ولكنْ لِغرض آخَرَ، كالزِّيادة والحذف والإبدال والقلب، وهذا القِسم هو المُترجَم له في كتب النحو بقولهم: باب التَّصريف، وأمَّا الأوَّل فقد جَرَتْ عادة النَّحويين بذِكره قبل التَّصريف كما فعل صاحبُ «التسهيل» وغيرُه، وإنْ كان عَدُّهُ مِن التَّصريف أوْلى لِما علمتَ.

والحاصلُ: إنَّ التَّصريف بالمعنى العمليِّ يُطلق على شيئين يجمعهما قولُ الموضِّح في حَدِّه: هو تغييرٌ في بنية الكلمة لغرض معنويٍّ أو لفظيٍّ.

وبالمعنى العِلْمِيِّ: علمٌ بأصولٍ يُعرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ التي ليستْ بإعرابٍ ولا بناءٍ.

فإنْ قلتَ: أفيَسَعُني الاقتصارُ على التَّعريف العمليِّ الذي ذكَره المؤلِّف، أعني: «تحويل الأصل الواحد .. إلخ»؟

قلتُ: كَلَّا؛ لأنَّ مباحث الإبدال والإعلال والإدغام ونحوِها لا يصدُق عليها التعريف المذكور مع أنها مِن التصريف، بل إنها هي المقصودة مِن لفظ التصريف عند المتأخِّرين كما علمتَ، فكان ينبغي للمصنف ﷺ أن يأتي بالتعريفين جميعاً. نعم، تبع في صنيعه الزنجانيَّ، إلَّا أنه لم يتنبَّه إلى أنَّ مختصَرَ الزنجانيِّ إنما هو موضوعٌ لِبيان الأصلِ الذي هو المصدرُ، والفرعِ الذي هو المشتقَّات كالفعل واسم الفاعل واسم الآلة، وهذان داخلانِ في التعريف المذكور، وما ليس داخلاً فيه ـ كمسائل الإدغام وقلب تاء الافتعال ونحوِها ـ فإنما ذَكَره لتوقُّف تغيير المعنى على ذلك التغيير في اللفظ، أو لمجرَّد الاستطراد تكثيراً للفائدة، وبهذا يَسْلَمُ من الاعتراض بخلاف المؤلِّف.

(و) اصطلاحاً (**بالمعنى العِلْمِيِّ: علمٌ بأصولٍ**) أي: قواعدَ وقوانينَ (**يُعرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ**)، كالقَلب والإمالة وتخفيفِ الهمزة، فخرج بذلك ما عدا علمي النحو والصرف، حتى اللغة فإنها علم يُعرف به أبنيةُ الكَلِم لا أحوالُها؛ إذ أبنيتها ـ كما يأتي ـ حروفُها وحركاتها وسكناتها باعتبار الوضع، وأمَّا أحوالها فهي العوارضُ التي تلحقها، وبقوله: (**التي ليستْ بإعرابٍ ولا بناءٍ**) علمُ النحو. واكتفى صاحب «الشافية» بقوله: «التي ليست بإعراب»، وعليه فالمرادُ عِلم الإعراب الشامل للبناء تغليباً كما قال شارِحُو كلامه.

واعلم أنَّ إخراجَنا لعلم النحو بما مَرَّ مبنيٌّ على أنَّ النحو وعلم التَّصريف متقابلان، وهو اصطلاح المتأخِّرين، وأمَّا المتقدِّمُون فقد صرَّحوا بأنَّ علم النحو مشتملٌ على نوعين: أحدُهما علمُ الإعراب، والآخَرُ علم التَّصريف، قالوا: وذلك أنَّ علمَ النحو مشتمل على أحكام الكَلِم العربيَّة، وتلك الأحكام نوعان: إفراديَّةٌ وتركيبيَّةٌ، فالإفراديَّة هي علم التَّصريف، والتركيبيَّة هي علم الإعراب، ولذلك يقال في حَدِّ النحو: «علمٌ يُعرف به أحكام الكَلِم العربيَّة إفراداً وتركيباً»،

وموضوعُه: الألفاظُ العربيةُ مِن حيثُ تلك الأحوالُ، كالصِّحَّةِ، والإعلالِ، والأصالةِ، والزيادةِ، ونحوِها.

قالوا: وأطلق على الأحكام التَّركيبيَّة علمُ الإعراب ـ ومنها ما هو غيرُ إعرابيٍّ ـ تغليباً. اهـ

ثم إنه اعتُرض على التَّعريف الذي نقله المؤلِّف بأنه غيرُ جامع؛ لخروج بحث التَّصريفيِّ عن أصول تُعرف بها نفس الأبنية كالماضي والمضارع والمصدر، أو أحكامٍ لا تتعلَّق بالأبنية ولا بأحوالها كالوقف والقلب والتخفيف إذا كانت في الحرف الأخير؛ إذ لا تُعتبر حالاته في بناء الكلمة. وأجيب عن الأوَّل بأنَّ المذكوراتِ فيه أحوالٌ للأبنية، مثلاً إذا قُلتَ: «طَلَبَ ماضٍ»؛ فـ«طلب» بناءٌ و«الماضويَّةُ» عارضةٌ له كالقلب العارضِ لِـ«قَالَ»؛ وعن الثاني بأنَّا سلَّمنا أنه لا تُعتبر في الأبنية حالاتُ الحرف الأخير، ولكنْ لا نُسلِّم أنه لا يقال لأحواله: إنها أحوال الأبنية، وذلك لأنه يُطلق على أحوال بعض الشيء أنها أحوالُ ذلك الشيء.

وعَبَّرَ أوَّلاً بـ«العِلم» وثانياً بـ«المعرفة»؛ لأنَّ المراد بالأصول الأمورُ الكلية التي تنطبق على ما تحتها مِن الجزئيَّات، كقولهم: إذا اجتمعتِ الواو والياء وسبقتْ إحداهما بالسُّكون قُلبتِ الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء، والمرادُ بالأحوال هنا العوارضُ اللاحقةُ بالأبنية ـ وهي الموادُّ الجزئيَّة التي تُستعمل فيها تلك الأصول كـ«سَيِّدٍ» مثلاً ـ، ومِن عادتهم استعمالُ العِلم في الكُلِّيَّات والمعرفةِ في الجزئيَّات.

وأتى بالباء في قوله: «بأصول» لأنه يُقال: عَلِمه وعَلِم به، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، أو ضمَّنه معنًى آخَرَ كالإحاطة فأتى بِصِلتها. قاله الجاربرديُّ وغيرُه.

(وموضوعُه: الألفاظُ) أي: الكلماتُ (العربيةُ مِن حيثُ تلك الأحوالُ كالصِّحَّةِ)، وهي: إقرارُ الحرف على وَضعه الأصليِّ، كالياء في «بَيَاضٍ وأَبْيَضَ»، والواوِ في «سَوَادٍ وأَسْوَدَ»، (والإعلالِ)، وهو: تغييرُ الحرف عن وضعه الأصليِّ، كقلب الياء في «بَاعَ وبَائِعٍ»، وقلب الواو في «قَامَ وقِيَامٍ»، (والأصالةِ)، وهي: كون الحرف لازماً الكلمة في جميع تصاريفها، (والزيادةِ)، وهي: أن يُضاف إلى أصول الكلمة ما يَسقط في بعض تصاريفها لغير عِلَّة، (ونحوِها) كالإدغام.

ويختصُّ بالأسماء المتمكِّنة والأفعالِ المتصرِّفة، وما ورَد مِن تثنية بعض الأسماء الموصُولة وأسماءِ الإشارة وجمعِها وتصغيرِها فَصُورِيٌّ، لا حقيقيٌّ.

وخرج بقوله: «العربيَّة» الألفاظُ الأعجميَّة، قال ابن عقيل في «شرح التسهيل»: فلا يَرِدُ نحو: «إبراهيم» فيقال: هو مِن الأسماء المتمكِّنة ولا يَدخله التَّصريف؛ لأنها منقولة مِن لغة لها حكمٌ يَخُصُّها فلا مشارَكةَ بينها وبين لغة العرب في أحكامِ هذا الباب، والقولُ بزيادة بعض حروف الأعجميِّ وأصالتِها ليس معناه إلا المقايسة، بمعنى أنَّ العربيَّ في مثله حَقُّه كذا، كما قال سيبويه في همزةِ «إبراهيمَ وإسماعيلَ»: إنها زائدةٌ لِشبهها بهمزة الوصل، وكما قال المبرِّد: إنَّ الهمزةَ المذكورة أصليَّةٌ؛ لأنَّ الهمزة لا تكون زائدةً أوَّلاً وبعدها أربعةُ أحرف أصول. والوجهُ تركُ مثلِ هذا، وإنما شاع ـ وهو أمرٌ تقديريٌّ واعتباريٌّ غيرُ مبنيٍّ على مُحقَّق ـ لأنه كمسائل التَّمرين. اهـ باختصار.

وقال في موضع آخر بعد أن نَصَّ على أنَّ «يَحْيَى» «يَفْعَلُ» عند سيبويه: و«يحيى» أعجميٌّ، إلا أنَّ النَّحويين يتكلَّمون في التَّصريف على أحكامِ كُلِّ أعجميٍّ استعملتْه العربُ على حَدِّ كلامهم في العربيِّ. قاله أبو الحسن بنُ الباذش. اهـ. اهـ، وأصلُ هذا النقل في «البحر»، في أثناء تفسير قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ...﴾ الآية [البقرة: ٨٧].

(**ويختصُّ**) مِن الألفاظ العربيَّة (**بالأسماء المتمكِّنة**) وهي غيرُ المبنيَّة، (**والأفعالِ المتصرِّفة**) وهي غيرُ الجامدة، فلا تَعَلُّقَ للتَّصريف بالحروف وشبهها مِن الأسماء المبنيَّة؛ كالضَّمائر، وأسماء الاستفهام والشَّرط والإشارة، والموصولات، ومِن الأفعال الجامدة كـ«عَسَى ولَيْسَ ونِعْمَ وبِئْسَ»؛ فإنها تُشبه الحرفَ في الجمود.

وإنما اختصَّ بما ذُكِر لأنَّ الحروف وشبهَها تلزم حالةً واحدةً ولا تتقلَّب البنية فيها مِن حال إلى حال، (**وما**) ظاهرُه مخالفةُ ما سبق تقريرُه ـ كالذي (**ورَد**) عن العرب (**مِن تثنية بعض الأسماء الموصُولة**) كـ«اللَّذَيْنِ»، (**وأسماءِ الإشارة**) كـ«تَيْنِ»، (**وجمعِها**) كـ«الذِينَ»، (**وتصغيرِها**) كـ«اللَّذَيَّا» ـ (**فَصُورِيٌّ**) أي: ظاهريٌّ فقط (**لا حقيقيٌّ**) على التَّحقيق. ومعنى كونِ التثنية في «ذَيْنِ وتَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ» ظاهريَّةً أنها صيغٌ مستأنَفةٌ للدَّلالة على اثنين وليس وضعُها

. . . .

مبنيًا على واحدها؛ لأنه لا يجوز أن يُثنَّى مِن الأسماء إلا المُعرَبُ، ولا مِن المعارف إلا ما يقبلُ التنكيرَ كـ«زيدٍ وعَمْرٍو»، قال في «شرح الشذور»: ألا ترى أنهما لَمَّا اعتُقد فيهما الشَّياعُ والتنكيرُ جازت تثنيتُهما، ولهذا قلتَ: «الزَّيْدانِ والعَمْرانِ» فأدخلتَ عليهما حرفَ التَّعريف، ولو كانا باقِيَين على تعريف العَلَمِيَّة لم يَجُزْ دخولُ حرف التعريف عليهما، و«ذا» و«الذي» لا يَقبلان التنكيرَ؛ لأنَّ تعريف «ذا» بالإشارة وتعريفَ «الذي» بالصِّلة، وهما مُلازِمان لِـ«ذا» و«الذي»، فدلَّ ذلك على أنَّ «ذَيْنِ» و«اللَّذَيْنِ» ونحوَهما أسماءُ تثنية، بمنزلة قولك: «هُما وأنتُما»، وليسا بتثنية حقيقيَّة، ولهذا لم يصحَّ في «ذَيْنِ» أن تدخُلَ عليها «أل» كما لا يصحُّ ذلك في «هُما وأنتُما». اهـ، قال الصبان: والأصحُّ أنَّ الأربعة مبنيَّةٌ، والظاهرُ أنَّ بناءها على الألف والياء كما في: «يا رجُلانِ»، و«لا رجُلَينِ».

وكذلك يقال في «الذين واللَّذون»؛ فإنه ليس جمعاً حقيقيًا للذي، بل هو صيغةٌ مستأنَفة للجمع مبنيَّةٌ جيء بها على صورة المعرَب؛ لأنَّ «الذي» ليس علَماً ولا صفةً، وشرطُ هذا الجمع العَلَمِيَّة أو الوصفيَّة كما سيأتي في محلِّه.

إذا فهمتَ هذا فاعلمْ أنَّ جعلَ المؤلِّف ﷺ التصغيرَ المسموعَ في بعض الأسماء الموصولة وأسماءِ الإشارة صوريًا لا حقيقيًا غيرُ سَديد، بل الصوابُ أنَّ تصغيرَها ذاك حقيقيٌّ، وبه سيصرِّح في التنبيه الأخير مِن باب التصغير، غايةُ ما في الأمر أنَّ هذا التصغيرَ ـ كالحذفِ والإبدالِ في «لَعَلَّ»، والحذفِ في «سَوْفَ» و«إنَّ» ونحوِ ذلك ـ شاذٌّ يُوقَف عند ما سُمع منه، ولو تأمَّل المؤلِّف قولَ الصبان في هذا الموضع جيِّداً لَمَا وقع في هذا التناقُض، وعبارتُه ﷺ: ... فلا ينافي أنَّ بعضَ الأسماء المبنيَّة يُثنَّى ويُجمع ويُصغَّر كأسماء الإشارة والموصولات، على أنَّ تصغيرَها شاذٌّ، وتثنيتَها وجمعَها صوريَّان لا حقيقيَّان على التَّحقيق. اهـ

وفي «الإيضاح» لابن الحاجب: وأمَّا الأسماء الجامدة فإنهم حَكَموا فيها بالزائد والأصليِّ على معنًى أنها لو تُصُرِّف فيها لكان قياسُها أن يكون كذلك؛ حملاً على نظائرها. اهـ

وواضعُه: معاذُ بنُ مُسلمٍ الهَرَّاءُ بتشديد الرَّاء. وقِيل: سَيِّدُنا عليٌّ كَرَّم اللهُ وجهَه.

● **تنبيه:** قوله: «صوريٌّ» خبرُ «ما» الموصولة الواقعةِ مبتدأً كما هو ظاهر، وإنما اقترن بالفاء ـ وإنْ كان حقُّ الخبر أن لا تدخلَ عليه فاء لكون نسبته من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل ونسبةِ الصفة من الموصوف ـ لشبه الموصول بأداة الشَّرط في العُموم، إلا أنَّ جواز الاقتران بالفاء مشروطٌ بشروطٍ أخشى أن يكونَ المؤلِّف قد غفل عنها، ومنها استقبالُ معنَى الصِّلَة؛ فلا يجوزُ نحو: «الذي زارني أمسِ فلَهُ كذا»، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] فقد أُوِّل على معنًى: وما يتبيَّنُ إصابتُه إيَّاكم.

(وواضعُه) أبو مُسلم (معاذُ بنُ مُسلمٍ الهَرَّاءُ بتشديد الرَّاء) نسبةً إلى بيع الثِّياب الهرويَّة، أي: المنسوبةِ إلى هَراة وهي بلد، وضبط لقبَه ابنُ خِلِّكان في «وفيات الأعيان» بالقصر، فقال: و«الهَرَّا»: بفتح الهاء وتشديدِ الرَّاء وبعدها ألف مقصورة. اهـ، وتبعه عليه الزِّرِكْلِيُّ في «الأعلام»، وهو خلافُ المشهور، ولا يَخلو مِن إشكال.

وأمَّا كونُه واضعَ هذا العِلم فقد أشار إليه السيوطيُّ في «بغية الوعاة» تبعاً لِما كان يُقال قبله، وإنْ كانت عبارته تُوهِم أنه أوَّل مَن اهتدى إلى ذلك، ثم نقل الاتِّفاقَ على هذا غيرُ واحد مِمَّن جاء بعده كالصبان وخالد الأزهريِّ، ولم يرتضِ هذا القولَ جماعةٌ مِمَّن صنَّف في زماننا هذا ـ كالأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله ـ لوجوهٍ، منها: أنَّ كتب التَّراجم القديمة لم تذكر أنه واضعُ هذا العلم، بل لم تُشِرْ إلى ذلك أصلاً، ومنها: أنه لا تُعلم قاعدةٌ واحدة منسوبة إليه مع أنه مِن متقدِّمِي الكوفيِّين وشيخُ الكسائيِّ، قالوا: وإنما اشتهر معاذٌ هذا بصوغ الأبنية المختَرَعة للتَّمرين، ومثلُ هذا لا يكفي لأن يُنسب إليه السَّبق إلى هذا العِلم، فالظاهر ـ بناءً على ما ذكَرنا من أنَّ النحو والصرف متداخلان عند المتقدِّمين ـ أنَّ واضع علم التَّصريف هو واضع علم النحو نفسُه، سواءٌ قلنا: إنه أبو الأسودِ الدُّؤَلِيُّ أم غيرُه، وإلى بعض هذا الغير أشار المؤلِّف بقوله:

(وقِيل) ـ كما في كتاب «القانون» لليوسيِّ وغيرِه من الكُتب ـ: واضِعُه (سَيِّدُنا عليٌّ) بنُ أبي طالبٍ (كَرَّم اللهُ وجهَه)، وهذا كما قيل: إنه واضعُ عِلم النَّحو، وأوَّلُ مَن تكلَّم في التَّصحيف،

ومسائله: قضاياه ....

عن أبي الأسود نَقْط الحروف وإعجامها وغيرُ ذلك، وتصديرُ المؤلِّف الرِّواية بصيغة التمريض لا يخلو مِن رمزٍ إلى عدم ثبوتها عنده.

فائدة: وقد ذكر السيوطيُّ رحمه الله أنَّ أوَّلَ مَن أفرد التَّصريف وميَّزه عن النحو بالتصنيف أبو عثمان المازنيُّ، وكتابُه في ذلك مشهورٌ، شرَحه الإمام ابنُ جني بِسِفْرٍ لا مَزِيدَ عليه، وهو [illegible].

● **تنبيه:** ممن أنكر كونَ معاذ واضعَ علم التصريف الشيخ عبد الحميد عنتر في كتابه «تصريف الأفعال ومقدمة الصرف»، ومما قاله في ذلك بعد أن نقل عبارة السيوطي في «بغية الوعاة» التي يقول فيها: «ومِن هنا لمحتُ أنَّ أول مَن وضع علم التصريف معاذ»: وقد أظهر لي البحث أنَّ السيوطيَّ مخطئ في هذه النسبة، وأنه ورَّط غيره ممن نقلوا عنه كالعلَّامة الصبان على الأشموني، وصاحبِ «التصريح»، والخضريِّ على ابن عقيل، وصاحبِ «شذا العرف»، فوقعوا فيما وقع فيه من الخطأ اغتراراً بظاهر عبارته التي ذكرتُها لك آنفاً، على أنه احتاط لنفسه بقوله: «ومِن هنا لمحتُ ...» دونَهم؛ فقد نقلوا الخبر على سبيل القطع بصحَّته من غير تحرٍّ ولا تدقيق، فكان خطؤهم أفحش، وتبعتهم أثقل؛ إذ ترتَّب على ما صنعوا تركيزُ هذا الخبر الخاطئ في نفوس أهل العلم زهاءَ خمسة قرون. اهـ. وقضية التوريط التي ذكرها مبنيَّةٌ على ما يُفهم من كلام السيوطيِّ وهو أنه أول مَن نسب وضعَ علم التصريف لمعاذ الهراء، وهذا غيرُ صحيح، فقد قال بعض أهل العلم المتقدِّمين على السيوطي بذلك، ففي حاشية الجاربرديِّ لعز الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ ما نصُّه: وقد قيل: إنَّ أول من وضعه معاذ الهراء، وأنَّ رجلاً جلس إليه فسمعه يقول لرجل: كيف تقول مِن ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ يا فاعِلُ افْعَلْ؟ ولُقِّب بالهراء لبيعه الثياب الهرويَّة. اهـ بل قال السيوطيُّ نفسُه في كتابه «الاقتراح» ما نصُّه: قال الفخر الرازيُّ في كتابه «المحرر في النحو»: ... وتطابقتِ الرواياتُ على أنَّ أول مَن وضع النحو أبو الأسود، وأنه أخذه أولاً عن عليٍّ. واتَّفقوا على أنَّ معاذاً الهراءَ أوَّلُ مَن وضع التصريف، وكان تخرَّج بأبي الأسود. اهـ

(ومسائله) جمع مسألة ـ مَفْعَلَةٌ مِن السُّؤال ـ وهي ما يُبرهَن عليه في العلم: (قضاياه)

. . . . التي تُذكَر فيه صريحاً أو ضِمْناً، نحو: كُلُّ واوٍ أو ياءٍ تحرَّكتْ وانفتح ما قبلَها قُلبتْ أَلِفاً، ونحوُ: إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسَبقتْ إحداهُما بالسكون، قُلبتِ الواوُ ياءً، وأُدغِمَت في الياءِ، وهكذا.

وثمرتُه: صَونُ اللسانِ عن الخطأِ في المفرَداتِ، ومراعاةُ قانونِ اللُّغة في الكِتابة.

واستمدادُه: مِن كلامِ الله تعالى، وكلامِ رسولِه ﷺ، وكلامِ العرب.

جمع قَضِيَّة، وهي: ما احتَمل الصِّدق والكذبَ لذاته، فهي مُرادِفة للخبر، أي: مسائلُ هذا العلم أخبارُه (التي تُذكَر فيه صريحاً أو ضِمْناً، نحو) قولهم في باب الإعلال الآتي: (كُلُّ واوٍ أو ياءٍ تحرَّكتْ وانفتح ما قبلَها قُلبتْ أَلِفاً، ونحوُ) قولهم فيه أيضاً: (إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ) في كلمة واحدة (وسَبقتْ إحداهُما بالسكون قُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَت) الياء الأُولى الساكنة (في الياءِ) الثانية المتحرِّكة (وهكذا).

(وثمرتُه) أي: فائدته وغايته أمران: الأوَّل: (صَونُ اللسانِ) أي: حِفظه (عن الخطأِ في المفرَداتِ) عند النطق، (و) الثاني: (مراعاةُ قانونِ اللُّغة في الكِتابة). أمَّا الثمرة الأُولى فظاهرة، وأمَّا الثانية فقد يُنازَع فيها بأنَّ العلم الذي يتعلَّق بمسائل الكتابة فيعصم عن الخطأ فيها إنما هو علمُ الخطِّ لا الصَّرف، ويمكن أن يجاب بأنَّ المؤلِّف نظر إلى توقُّف بعض مسائل الخطِّ على عِلم الصرف، نحو كتابة: «أنا زيدا»، و«رَه زيداً» بالألف في الأوَّل والهاء في الثاني؛ لأنَّ الوقف عليهما كذلك، ونحو كتابة الهمزة المتوسِّطة على نحو ما تُخفَّف ساكنةً أو متحرِّكةً، ونحو كتابة: «بلى ومتى» بالياء لإمالتهما، ولا شكَّ أنَّ الوقف وتخفيفَ الهمزة والإمالةَ مِن مباحث الصرف، على أنَّ المؤلِّف لو اقتصر على الفائدة الأُولى ـ كما فعل غيرُه ـ لكفَى.

(واستمدادُه) أي: مأخذُه ـ كأكثرِ علوم العربيَّة ـ مِمَّا ثبت (مِن) الكلام الموثوقِ بفصاحته، وذلك إنما يُوجَد في ثلاثة أقسام: (كلامِ الله تعالى) عن كُلِّ ما لا يَليق بشأنه، (وكلامِ رسولِه ﷺ، وكلامِ العرب) نظماً ونثراً عن مسلم أو غيرِه، قبل بعثته ﷺ، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرةِ المولَّدين؛ إلا أنَّ تحتَ كُلٍّ مِن الثلاثة تفصيلاً أذكُرُه لك للفائدة فأقول:

....

أمّا القرآنُ الكريم فلا خلافَ بين أهل العِلم في كونه أفصحَ كلام وأبلغَه، قال في مقدمة «الخزانة»: ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذِّه، كما بيَّنه ابنُ جني في أوّل كتابه «المحتسب» وأجادَ القولَ فيه. اهـ، وقال السيوطيُّ في «الاقتراح»: وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُزِ القياس عليه .. وما ذكَرتُه من الاحتجاج بالقراءة الشاذَّة لا أعلم فيه خلافاً بين النُّحاة، وإن اختُلف في الاحتجاج بها في الفِقه. اهـ، فزاد في أوّل كلامه شرطاً وهو عدمُ مخالفة القياس المعروف، وهذا الشرطُ راعاه الكثير مِن العلماء وخاصَّةً من البصريين، ليس في القراءات الشاذَّة فقط بل وفي المتواترة أيضاً، فهذا ابنُ جني يقول في «الخصائص»: فأمَّا قراءة عاصم: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] ببيان النون مِن ﴿مَنْ﴾ فمعيبٌ في الإعراب، معيفٌ في الأسماع. اهـ، وقال فيه أيضاً: وأما قراءةُ أهل الكوفة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥] فقبيحٌ عندنا. اهـ، وقد قال قبل ذلك في الكتاب نفسِه: ولم يُؤتَ القومُ في ذلك مِن ضعفِ أمانة، بل أُتوا من ضعفِ دراية. اهـ، وهذا أبو الطيِّب اللغويُّ يقول في أحد القراء السبعة ـ وهو حمزةُ القائلُ: ما قرأتُ حرفاً مِن كتاب الله إلَّا بأثر ـ: أهل الكوفة يتَّخذونه إماماً معظَّماً مقدَّماً، وليس يُحكى عنه شيءٌ من العربية ولا النَّحو، وإنما هو صاحبُ قراءة ... ولم يكن يعرف كلامَ العرب ولا النَّحوَ، ولا كان يدَّعي ذلك، وكان يلحَن في القرآن ولا يعقلُه. اهـ، وهذا المبرِّد يقول في قراءة ابن عامر وحمزة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]: هذا لحن؛ لا تقول العرب: إنَّ زيداً لَمَّا خارج. اهـ، وهذا الزَّجَّاج يقول في قراءة نافع: ﴿مَعائِشَ﴾ [الأعراف: ١٠] بالهمز: جميع نحاة البصرة تزعم أنَّ همزَها خطأ، ولا أعلمُ لها وجهاً إلا التَّشبيهَ بـ«صَحِيفة وصحائفَ»، ولا ينبغي التَّعويلُ على هذه القراءة. اهـ، وقال فيها المازنيُّ: أصلُ أخذِ هذه القراءة عن نافعٍ، ولم يكن يدري ما العربيَّة. اهـ، وتبعه على هذا المبرِّدُ.

والمقصودُ: أنَّ إطلاقَ القول بحجية القرآن الكريم عند أئمة العربيَّة يدفعُه الواقع، بل الصحيح ما ذكَره صاحب كتاب «أصول النحو العربي» من أنَّ: خلاصة الرأي في استشهاد نحاة البصرة على وجه العموم بالقراءات أنهم كانوا يَقبلونها إذا لم تُعارض قاعدةً وضَعوها، أو

. . . .

أرادوا أن يُخرجوا بها شاهداً من الشعر أو كلام العرب، فإذا اصطدمتْ بما وضعوه من قواعدَ فإحدى ثلاث: إمَّا التأويل والتخريج، وإمَّا تضعيفُها والطعن فيها أو في مَن قرأ بها، وإمَّا إغفالُها والإغضاءُ عنها. اهـ، وكان سيبويه يتجنَّب الثانية، فإنِ اضطُرَّ إلى معارضة قراءةٍ ما ـ ولو متواترةً ـ اكتفى بالمعارضةِ غيرِ الصريحة.

على أنَّ من أهل العلم مَن أخذ بالقراءات القرآنية على اختلافها، وجعلها حجَّةً في بناء قواعد العربية، ومِن هؤلاء ابن مالك وأبو حيان رحمهما الله تعالى، وهذا الأخيرُ كثير الرَّدِّ في تفسيرِه على الزمخشريِّ وغيرِه مِمَّن يطعنون في أصحاب القراءات، ومِن رُدُودِه تلك قولُه عند الكلام على قراءةِ حمزةَ: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ [النساء: ١] بجرِّ الأرحام: وما ذهب إليه أهلُ البصرة وتبعهم فيه الزمخشريُّ وابنُ عطيَّةَ مِن امتناعِ العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجارِّ، ومِن اعتلالهم لذلك غيرُ صحيح، بل الصَّحيح مذهبُ الكوفيين في ذلك وأنه يجوز ... وأمَّا قولُ ابن عطيَّة: ويَرُدُّ عندي هذه القراءةَ مِن المعنى وجهانِ، فجسارةٌ قبيحةٌ منه لا تَلِيقُ بحاله ولا بطهارةِ لسانه؛ إذ عمد إلى قراءةٍ متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سَلَفُ الأُمَّة، واتَّصلت بأكابر قُرَّاء الصحابة الذين تَلَقَّوُا القرآنَ مِن فِي رسول الله ﷺ بغير واسطة: عثمانَ وعليٍّ وابنِ مسعود وزيدِ بن ثابت، وأقرأ الصحابة أُبيِّ بن كعب، عمدَ إلى رَدِّها بشيء خطر له في ذِهنه، وجسارتُه هذه لا تَلِيقُ إلَّا بالمعتزلة كالزمخشريِّ؛ فإنه كثيراً ما يَطعن في نقل القُرَّاء. اهـ، وقال فيه عند الكلام على قولِه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]: وأعجبُ لعجميٍّ ضعيفٍ في النَّحو يَرُدُّ على عربيٍّ صريحٍ محضٍ قراءة متواترة موجودٍ نظيرُها في لسانِ العرب في غيرِ ما بيتٍ، وأعجبُ لِسوء ظَنِّ هذا الرجل بالقُرَّاء الأئمَّة الذين تخيَّرتْهم هذه الأُمَّةُ لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتِهم وديانتِهم. اهـ

والذي نَراه في هذا هو ما رآه ابنُ مالك ﷺ وغيرُه مِن أعلام المتأخِّرين؛ لأنَّ القراءة توقيفيَّةٌ لا اختياريَّةٌ تَدُور مع اختيار الفُصحاء واجتهاد البُلغاء كما ظَنَّ الزمخشريُّ وغيرُه، ولله درُّ

. . . .

الإمام الداني الذي قال: وأئمَّةُ القُرَّاء لا تعمل في شيء مِن حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيسِ في العربيَّة، بل على الأثبت في الأثَر والأصحِّ في النقل، وإذا ثبتتِ الروايةُ لم يَرُدَّها قياسُ عربيَّةٍ ولا فُشُوُّ لغة؛ لأنَّ القراءة سُنَّةٌ متَّبَعة يلزم قَبولُها والمصيرُ إليها. وقال القاضي المعافى في «الجليس»: علم العربية حاكمٌ على الكلام، والقرآنُ حاكمٌ عليه، فإذا خالفه رجع إليه، ولم يتمكَّن من الحكم بخطئه لأنه حاكم.

وأمَّا الحديث الشريف فقد جوَّز الاستدلالَ به ابنُ مالك وتبعه عليه ابنُ هشام وجماعةٌ مِن المتأخِّرين، وقد منعه ابنُ الضائع وأبو حيان، قال الأوَّلُ في «شرح الجمل»: تجويزُ الرِّواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيرِه ـ الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، واعتمَدوا في ذلك على القرآن وصريحِ النَّقل عن العرب، ولولا تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلى في إثبات فصيح اللغة كلامَ النبي ﷺ؛ لأنه أفصحُ العرب. قال: وابنُ خروف يَستشهد بالحديث كثيراً؛ فإنْ كان على وجه الاستظهار والتَّبرُّك بالمَرْوِيِّ فحسنٌ، وإنْ كان يرى أنَّ مَن قبله أغفلَ شيئاً وجب عليه استدراكُه فليس كما رأى. اهـ، وقال الثاني في «شرح التسهيل»: قد أكثر هذا المصنف مِن الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكُلِّيَّة في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً مِن المتقدِّمين والمتأخِّرين سلك هذه الطريقةَ غيرَه، على أنَّ الواضِعِين الأوَّلِين لِعِلم النَّحو المستقرئين للأحكام مِن لِسان العرب ـ كأبي عمرِو بنِ العلاء وعيسى بنِ عمرَ والخليلِ وسيبويه مِن أئمَّة البصريِّين، والكسائيِّ والفَرَّاء وعليِّ بنِ المبارك الأحمر وهشامِ الضَّريرِ مِن أئمَّة الكوفيين ـ لم يفعلوا ذلك، وتَبِعَهم على ذلك المَسْلَك المتأخِّرون مِن الفريقين، وغيرُهم مِن نُحاة الأقاليم، كنُحاة بغدادَ وأهلِ الأندلس.

وقد جرى الكلامُ في ذلك مع بعض المتأخِّرين الأذكياءِ فقال: إنما ترَكَ العلماءُ ذلك لِعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظُ الرسول ﷺ؛ إذ لو وَثِقُوا بذلك لجرى مَجرَى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكُلِّيَّة. وإنما كان ذلك لأمرين:

. . . .

أحدُهما: أنَّ الرُّواة جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى، فتجدُ قِصَّةً واحدةً قد جرَتْ في زمانه ﷺ لم تُقَلْ بتلك الألفاظ جميعِها، نحو ما رُوي مِن قوله: «زوجتُكها بما معك مِن القرآن»، «ملكتُكها بما معك من القرآن»، «خُذْها بما معك مِن القرآن»، وغيرِ ذلك مِن الألفاظ الواردةِ، فنعلَمُ يقيناً أنه ﷺ لم يلفِظْ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزِم بأنه قال بعضَها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً مُرادفاً لهذه الألفاظ غيرَها، فأتَتِ الرُّواة بالمرادِف ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوبُ، ولا سِيَّما مع تقادُم السَّماع، وعدمِ ضبطه بالكتابة، والاتِّكالِ على الحِفظ. والضابطُ منهم مَن ضبط المعنى، وأمَّا مَن ضبط اللفظَ فبعيدٌ جِدًّا لا سِيَّما في الأحاديث الطِّوال، وقد قال سفيانُ الثَّوريُّ: إنْ قلتُ لكم: إنِّي أُحدِّثُكم كما سمعتُ فلا تُصدِّقوني، إنما هو المعنى. ومَن نظر في الحديث أدنى نَظَرٍ عَلِم العِلمَ اليقين أنهم إنما يَرْوُون بالمعنى.

الأمرُ الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوي مِن الحديث؛ لأنَّ كثيراً مِن الرُّواة كانوا غيرَ عرب بالطَّبع، ولا يَعلمون لِسان العرب بصناعة النَّحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يَعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غيرُ الفَصيح مِن لسان العرب ... إلى أنْ قال: وإنما أمعنتُ الكلامَ في هذه المسألة لِئَلَّا يقول المبتدئ: ما بال النَّحويِّين يستدلُّون بقول العرب ـ وفيهم المُسلم والكافر ـ ولا يستدلُّون بما رُوي في الحديث بنقل العدول، كالبخاريِّ ومسلم وأضرابهما؟! فمَن طالع ما ذكَرناه أدركَ السَّبب الذي لأجله لم يستدلَّ النُّحاة بالحديث. اهـ

والحاصلُ أنَّ سنَد المانعين ـ كما في «الخزانة» ـ أمران:

أحدهما: أنَّ الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت مِن النبي ﷺ، وإنما رُويت بالمعنى.

وثانيهما: أنَّ أئمة النَّحو المتقدِّمين من المِصرَين لم يحتجُّوا بشيء منه.

قال: وردُّ الأوَّل ـ على تقدير تسليمه ـ بأنَّ النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأوَّل قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايتُه تبديلُ لفظ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرقَ. على أنَّ اليقينَ غيرُ شرط، بل الظَّنُّ كافٍ.

. . . .

وردَّ الثاني بأنه لا يلزم مِن عدم استدلالهم بالحديث عدمُ صِحَّة الاستدلال به.

ثم قال بعد حكاية مذهبَيِ ابنِ مالك وأبي حيان: وتوسَّط الشاطبي فجوَّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها. قال في «شرح الألفية»: لم نجد أحداً مِن النحويين استَشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يَستشهدُون بكلام أجلاف العرب وسُفهائهم، الذين يَبُولون على أعقابهم، وأشعارِهم التي فيها الفُحشُ والخَنى، ويتركون الأحاديث الصَّحيحةَ؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتُها وألفاظُها، بخلاف كلام العرب وشعرِهم؛ فإنَّ رواته اعتَنَوا بألفاظها، لِما ينبني عليه مِن النحو، ولو وقفتَ على اجتهادهم قضيتَ منه العجبَ، وكذا القرآنُ ووجوهُ القراءات.

وأمَّا الحديثُ فعلى قِسمين: قسمٍ يعتني ناقلُه بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسمٍ عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاصٍّ؛ كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثالِ النبويَّة، فهذا يصحُّ الاستشهادُ به في العربية. وابنُ مالك لم يُفصِّل هذا التفصيل الضروريَّ الذي لا بُدَّ منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً؛ ولا أعرف له سَلَفاً إلا ابنَ خَرُوف؛ فإنه أتى بأحاديثَ في بعض المسائل حتى قال ابنُ الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدِلًا بها، أم هي لمجرَّد التمثيل؟ والحقُّ أنَّ ابن مالك غيرُ مُصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قولٌ ضعيف. انتهى ما أردنا نقلَه مِن كلام البغداديِّ.

قلتُ: اعتمد هذا القولَ الوسَطَ مجمعُ اللغة العربية القاهريُّ، مستنِداً إلى بحث الشيخ محمد الخضر حسين ﷺ، وكان نصُّ قراره: اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتِها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمعُ الاحتجاجَ ببعضِها في أحوال خاصَّة مبيَّنة فيما يأتي:

- لا يُحتجُّ بحديث لا يوجد في الكتب المدوَّنة في الصَّدر الأوَّل كالكُتب الصِّحاح السِّتَّة فما قبلها.

. . . .

يُحتجُّ بالحديث المدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذِّكر على الوجه الآتي:

ـ الأحاديث المتواترة المشهورة.

ـ الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.

ـ الأحاديث التي تُعدُّ من جوامع الكَلِم.

ـ كُتب النبي ﷺ.

ـ الأحاديث التي عُرف مِن حال رواتِها أنهم لا يُجيزون روايةَ الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ـ الأحاديث المرويَّة من طُرق متعدِّدة وألفاظُها واحدة. اهـ

قال البغداديُّ بعد نقلِه كلامَ الشاطبيِّ السابقَ: وقد رَدَّ هذا المذهبَ الذي ذهبوا إليه البدرُ الدماميني في «شرح التسهيل»، ولله دَرُّه! فإنه قد أجاد في الردِّ، قال:

وقد أكثر المصنف مِن الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنَّع أبو حيان عليه وقال: إنَّ ما استند إليه مِن ذلك لا يتمُّ له، لتطرُّق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يُوثق بأنَّ ذلك المحتجَّ به لفظُه عليه الصلاة والسلام حتى تقومَ به الحجة. وقد أجريتُ ذلك لبعض مشايخنا فصوَّب رأيَ ابن مالك فيما فعله، بناءً على أنَّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوبُ غَلَبَةُ الظن الذي هو مناطُ الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقَّف عليه مِن نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كلِّه كافٍ. ولا يخفى أنه يغلب على الظنِّ أنَّ ذلك المنقول المحتجَّ به لم يُبَدَّل؛ لأنَّ الأصل عدم التبديل، لا سِيَّما والتشديد في الضبط والتحرِّي في نقل الأحاديث شائعٌ بين النَّقَلة والمحدِّثين، ومَن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويزِ العقليِّ الذي لا ينافي وقوعَ نقيضه، فلذلك تراهم يتحرَّون في الضبط ويتشدَّدون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى؛ فيغلب على الظنِّ من هذا كلِّه أنها لم تبدَّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فَيُلغى ولا يَقدح في صحة الاستدلال بها.

. . . .

ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدوَّن ولا كُتب، وأمَّا ما دُوِّنَ وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه مِن غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمَّنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغيِّر لفظَ شيء مِن كتاب مصنَّف ويُثبت فيه لفظاً آخَرَ. اهـ، وتدوينُ الأحاديث والأخبار ـ بل وكثير من المرويات ـ وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدِّلين ـ على تقدير تبديلهم ـ يَسوغ الاحتجاجُ به، وغايتُه يومئذٍ تبديلُ لفظٍ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرقَ بين الجميع في صِحَّة الاستدلال؛ ثم دُوِّنَ ذلك المبدل ـ على تقدير التبديل ـ ومُنع من تغييره ونقلِه بالمعنى، كما قال ابن الصلاح، فبقي حجَّةً في بابه. ولا يَضُرُّ توهُّمُ ذلك السابق في شيء مِن استدلالهم المتأخِّر، والله أعلم بالصواب. انتهى كلامُ الدماميني رحمه الله تعالى.

وأمَّا كلامُ العرب فهو إمَّا شِعر وإمَّا نثرٌ، قال البغداديُّ: فقائل الأوَّل قد قسَّمه العلماءُ على طبقاتٍ أربع:

الطبقة الأولى: الشُّعراء الجاهليُّون، وهم الذين قبل الإسلام كامرِئ القَيس والأعشى.

الثانية: المُخَضْرَمُونَ، وهم الذين أدرَكُوا الجاهلية والإسلامَ، كلَبِيد وحَسَّان.

الثالثة: المتقدِّمُون، ويقال لهم: الإسلاميُّون، وهم الذين كانُوا في صدر الإسلام، كجَرِيرٍ والفَرَزْدَق.

الرابعة: المُوَلَّدُونَ، ويقال لهم: المُحْدَثُونَ، وهم مَن بعدَهم إلى زماننا، كَبَشَّارِ ابنِ بُرْدٍ وأبي نواس.

قلتُ: قال ابنُ منظور في «اللسان»: المولَّد: المحدَث مِن كل شيء، ومنه المولَّدون من الشعراء، إنما سُمُّوا بذلك لحدوثهم. اهـ، وقال ابنُ بري في كلامه على لفظِ «مخضرم»: أكثرُ أهل اللغة على أنه «مُخَضْرِمٌ» بكسر الراء؛ لأنَّ الجاهليَّةَ لَمَّا دخلوا في الإسلام خَضْرَمُوا آذانَ

. . . .

إبلهم ليكونَ علامةً لإسلامهم إنْ أُغِيرَ عليها أو حُورِبوا. ويقال لِمَن أدْرَكَ الجاهلية والإسلام: «مُخضرِمٌ»، وأمَّا مَن قال: «مُخَضْرَمٌ» بفتح الراء فتأويلُه عنده أنه قُطِعَ عن الكفر إلى الإسلام. اهـ، وقال ابن فارس في «الصاحبي»: ويُمكنُ أن يكونَ ذلك لأنَّ رُتبتَهم في الشِّعر نقصتْ؛ لأنَّ حالَ الشِّعر تطامَنَتْ في الإسلام لِما أنزل الله جلَّ ثناؤه مِن الكتاب العربيِّ العزيز. وهذا عندنا هو الوجهُ؛ لأنه لو كان مِن القَطع لكان كلُّ مَن قُطع إلى الإسلام مِن الجاهلية مخضرَماً، والأمرُ بخلاف هذا. اهـ

ثم إنَّ في تعريفهم الشاعرَ المخضرم بأنه الذي أدرك الجاهلية والإسلام مسألةً، وهي أنَّه يحتمل هذا الاسم أن يكون صادقاً على مَن أدرك الإسلامَ سواءٌ أسلم أم لا، أو على مَن أدركه بشرط أن يُسلِمَ، والذي يُفهم مِن كلامهم الثاني وإن لم أره صريحاً، وَعَدُّ البغداديِّ الأعشى في الجاهليين يدلُّ على هذا؛ فإنَّ الظاهرَ أنه أراد بالأعشى أشهرَ مَن يُسمَّى بهذا الاسم مِن الشعراء وهو الأعشى الكبير أبو بصير ميمونُ بنُ قَيس، وقد تُوُفِّيَ بعد بِعثة النبي ﷺ بِسِنينَ غيرَ مُسلِم. رجعنا إلى كلام صاحب «الخزانة»، قال:

فالطبقتان الأولَيان يُستشهد بشعرهما إجماعاً. وأمَّا الثالثة فالصَّحيحُ صِحَّة الاستشهاد بكلامها. وقد كان أبو عمرو بنُ العَلاء، وعبدُ الله بنُ أبي إسحاقَ، والحسنُ البصريُّ، وعبدُ الله ابن شبرمة، يُلَحِّنُون الفرزدقَ والكُمَيْتَ وذا الرُّمَّة وأضرابَهم ... في عِدَّة أبيات أُخذت عليهم ظاهراً، وكانوا يَعُدُّونهم مِن المولَّدين لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصَرة حجابٌ. وأمَّا الرابعة فالصَّحيحُ أنه لا يُستشهد بكلامها مُطلقاً؛ وقيل: يُستشهد بكلامِ مَن يُوثَق به منهم، واختاره الزمخشريُّ، وتَبِعه الشارحُ المحقِّقُ؛ فإنه استشهد بشعر أبي تَمَّام في عِدَّة مواضعَ مِن هذا الشَّرح ... وفي «الاقتراح» للجلال السيوطيِّ: أجمعوا على أنه لا يُحتجُّ بكلامِ المولَّدين والمحدَثين في اللُّغة والعربيَّة، وفي «الكشاف» ما يقتضي تخصيصَ ذلك بغير أئمة اللغة ورواتِها؛ فإنه استشهد على مسألة بقولِ أبي تَمَّام الطائيِّ. وأوَّلُ الشُّعراء المحدَثين بَشَّارُ بن بُرد، وقد احتجَّ سيبويه ببعض شِعره تقرُّباً إليه؛ لأنه كان هجاه لِتركه الاحتجاجَ بِشِعره، ذكَره

. . . .

المرزبانيُّ وغيرُه. ونقل ثعلبٌ عن الأصمعيِّ أنه قال: خُتم الشِّعْرُ بإبراهيمَ بنِ هَرْمةَ وهو آخِرُ الحُجَج.

وكذا عَدَّ ابنُ رشيق في «العُمدة» طبقاتِ الشعراء أربعاً، قال: هم جاهليٌّ قديم، ومخضرم، وإسلاميٌّ، ومحدَث. قال: ثم صار المحدَثون طبقاتٍ: أُولى وثانيةً على التدرُّج هكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا. اهـ

وجعل الطبقاتِ بعضُهم ستًّا، وقال: الرابعة ـ المولَّدون، وهم مَن بعد المتقدِّمين كمَن ذُكر، والخامسة: المحدَثون، وهم مَن بعدهم كأبي تَمَّام والبُحتريِّ، والسادسة: المتأخِّرون، وهم مَن بعدَهم كأبي الطيِّب المتنبِّي. والجيِّدُ هو الأوَّلُ؛ إذ ما بعد المتقدِّمين لا يَجوز الاستدلال بكلامهم، فهم طبقةٌ واحدةٌ، ولا فائدةَ في تقسيمهم. انتهى كلام صاحب «الخزانة».

ثم إنه أشار بعد ذلك إلى أنَّ مَن يُستشهد بِنَثره مِن العرب هو: بعضُ إحدى الطبقات الثلاث الأُوَل مِن طبقات الشُّعراء التي قدَّمناها. اهـ، ووسَّع السيوطيُّ القولَ في ذلك أكثرَ مِن البغداديِّ في كتابَيه «المزهر» و«الاقتراح»، ومِن عبارته في الثاني: وأمَّا كلامُ العرب فَيُحتجُّ منه بما ثبت عن الفُصحاء الموثوقِ بعربيَّتهم، قال أبو نصر الفارابيُّ فيْ أوَّل كتابه المسمَّى بـ«الألفاظ والحروف»: كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاداً للأفصح مِن الألفاظ، وأسهلِها على اللسان عند النُّطق، وأحسنِها مسموعاً وإبانةً عمَّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربيَّة وبهم اقتُدِيَ وعنهم أُخذ اللسانُ العربيُّ مِن بين قبائل العرب هم: قَيس وتَميمٌ وأَسَدٌ؛ فإنَّ هؤلاء همُ الذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومُعظَمُه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْلٌ وبعضُ كِنانةَ وبعضُ الطائيِّين، ولم يُؤخذْ عن غيرهم مِن سائر قبائلهم.

وبالجملة: فإنه لم يُؤخذْ عن حضري قَطُّ، ولا عن سُكَّان البراري مِمَّن كان يَسكن أطرافَ بلادهم التي تُجاوِرُ سائر الأُمم الذين حولَهم. فإنه لم يُؤخذ لا مِن لخم ولا مِن جذام؛ فإنهم كانوا مجاوِرين لأهل مِصر والقبط، ولا مِن قُضاعةَ ولا مِن غَسَّان ولا مِن إِيَاد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرُهم نَصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربيَّة، ولا مِن تَغْلِب ولا

. . . .

مِن النَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا مِن بَكْرٍ لأنهم كانوا مجاورين للنَّبَط والفُرس، ولا مِن عبد القَيس لأنهم كانوا سُكَّانَ البَحْرَيْنِ مخالِطين للهند والفُرس، ولا مِن أَزْدِ عُمَانَ لمخالطتهم للهند والفُرس، ولا مِن أهل اليَمن أصلاً لمخالطتهم الهندَ والحَبَشَة، ولِولادة الحَبَشَة فيهم، ولا مِن بني حَنيفَةَ وسُكَّان اليَمامة ولا مِن ثَقِيفٍ وسُكَّان الطائف لمخالطتهم تُجَّارَ الأمم المقيمين عندهم، ولا مِن حاضرة الحِجاز لأنَّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقُلون لغةَ العرب خالطوا غيرَهم مِن الأمم وفَسدتْ ألسنتُهم .. اهـ، قال السيوطيُّ: ونَقَلَ ذلك أبو حيَّان في «شرح التسهيل» مُعترِضاً به على ابن مالك حيث عُنِيَ في كُتبه بنقل لغةِ لَخْمٍ وخُزاعةَ وقُضاعةَ وغيرِهم، وقال: ليس ذلك مِن عادَة أئمَّة هذا الشأن. اهـ

والمقصودُ: أنَّ العلماء الأوائلَ المستقرئين للكلام قد حدَّدوا للأخذ عن العرب زماناً ومكاناً معيَّنَين، ونعني بالعلماء الأوائل البصريِّين خاصَّةً، وأمَّا الكوفيون فقد ذكَروا أنهم يحتجُّون بأشعار الطبقات الأربع، وبشعرٍ لا يُعرف قائلُه، قال أبو الطيب اللغويُّ في «مراتب النحويين»: الشِّعر بالكوفة أكثرُ وأجمعُ منه بالبصرةِ، ولكنْ أكثرُه مصنوعٌ، أو منسوبٌ إلى مَن لم يَقُلْه، وذلك بَيِّنٌ في دواوينهم. اهـ، وقال الأندلسيُّ في «شرح المفصل»: الكوفيُّون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوازُ شيء مخالِفٍ للأصول جعلوه أصلاً وبَوَّبوا عليه بخلاف البصريِّين، قال: ومِمَّا افتخر به البصريُّون على الكوفيين أنْ قالوا: «نحن نأخُذُ اللغة مِن حَرَشَة الضِّبَاب وأَكَلَةِ اليَرابِيعِ، وأنتُم تأخذونها عن أَكَلَة الشَّوارِيزِ وباعَةِ الكَوامِيخ». اهـ

● **تنبيه:** ليس في «كتاب سيبويه» ذِكرٌ لبشار بن برد، وإنما أنشد سيبويه الشطرَ الثاني من قول الشاعر:

وَما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... وَما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

وأصحابُ بشار يَرْوُونه له، ويزعمون أنه قائله، والبيتُ عزاه غيرُ واحد لأبي الأسود الدؤلي، وهو في «ديوانه» من مجموعة أبيات، فما ذكَروه عن سيبويه لا يخلو من نظر، ولا سِيَّما أنه لا فائدةَ في أن يتقرَّب سيبويه إلى بشار بإنشاد بيت من أبياته دون التصريح باسمه.

وحُكْمُ الشارعِ فيه: الوجوبُ الكِفائيُّ.

وإذ قد تكلَّمنا على طريقتي البصريِّين والكوفيين في الأخذ، فَلْنَخْتِمْ هذا المبحَثَ بمسألةٍ ذكَرها السيوطيُّ ﷺ في آخِرِ «الاقتراح»، قال: لابن مالك في النحو طريقةٌ سلَكها بين طريقتي البصريِّين والكوفيين؛ فإنَّ مذهب الكوفيين القياسُ على الشاذِّ، ومذهبَ البصريين اتِّباعُ التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهرُ، وابنُ مالك يُعلِمُ بوقوع ذلك مِن غير حُكْمٍ عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذٌّ أو ضرورةٌ، كقوله في التَّمييز:

وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

وقولِه في مَدِّ المقصور:

...... وَالعَكْسُ فِي شِعْرٍ يَقَعْ

[الذي في «الكافية» و«الخلاصة»:

.... والعكسُ بِخُلْفٍ يقعُ]

قال ابنُ هشام: وهذه الطريقةُ طريقةُ المحقِّقين، وهي أحسنُ الطريقتَين. اهـ والله تعالى أعلم.

(وحُكْمُ الشارعِ فيه: الوجوبُ الكِفائيُّ)، والواجب الكفائيُّ عرَّفه بعضُهم بقوله: «مُهِمٌّ محتَّمٌ حصولُه من غير نظر إلى فاعله»، ثم قال: وقد اتَّفقوا على أنَّ الواجب الكفائيَّ يتحقَّق المقصود منه بفِعل بعض المكلَّفين له، فمتى فعله بعضُهم فلا يُطالَبُ بفعله البعضُ الآخَرُ؛ واتَّفقوا أيضاً على أنَّ ترك الواجب الكفائيِّ مِن جميع المكلَّفين يُوجب تأثيمَ الجميع؛ لأنهم فَوَّتُوا ما قُصد مِن الفعل. اهـ، ومرادُه بالبعض الذين يسقطُ بهم الطلبُ مَن يكفي لذلك الفِعل كما نصَّ عليه المحقِّقون. وفي مقدمة «كشف الظُّنون»: ثم إنه تختلف فروضُ الكفاية في التَّأكُّد وعدمه بحسَب خُلُوِّ الأعصار والأمصار مِن العلماء، فَرُبَّ مِصر لا يوجد فيهم مَن يقسم الفريضةَ إلا واحدٌ أو اثنان، ويوجد فيه عشرون فقيهاً، فيكون تعلُّمُ الحساب فيه آكَدَ مِن أصول الفقه. اهـ

وأمَّا نِسبتُه إلى غيره مِن العلوم فهو التَّبايُنُ كما تقدَّمت الإشارة إليه.

والأبنيةُ: جمعُ بِنَاء، وهي: هيئةُ الكلمةِ الملحوظةُ مِن حركةٍ وسكونٍ وعددِ حروفٍ وترتيب. والكلمةُ: لفظٌ مفردٌ وضَعه الواضعُ ليدلَّ على معنًى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظُ فُهم منه ذلك المعنى الموضوعُ هو له.

وأمَّا فضلُه فهو مِن أشرف العلوم؛ إذ فائدة النحو ـ وهي الاستعانةُ على فَهْمِ كلام الله تعالى وكلامِ رسوله ﷺ ـ تنبني عليه؛ إذ هو متقدِّمٌ بالذات على النحو؛ لأنَّ موضوعَه جزءٌ لموضوع النحو، فإذا وقع الخطأ في الكلمة زادها التَّركيبُ بُعداً. وقال فيه ابنُ عصفور: التَّصريف أشرفُ شطرَيِ العربية وأغمضُهما، فالذي يُبيِّنُ شرفَه احتياجُ جميع المشتغلين باللغة العربية ـ مِن نحويٍّ ولغويٍّ ـ إليه أيَّما حاجة. اهـ، وقال السيوطيُّ في «المزهر»: وأمَّا التَّصريف فإنَّ مَن فاته عِلمه فاته المُعْظَم. اهـ، وقال ابن مسعود في «المراح»: اعلم أنَّ الصرف أمُّ العلوم والنَّحو أبوها. اهـ، وقيل في شرحه: شَبَّه الصرف بالأمِّ مِن حيث الولادة، فكما أنَّ الأم تَلِدُ الأولاد كذلك هذا العلم يَلِدُ الكلمات التي هي دَوالُّ العلوم، وشَبَّه النحو بالأب مِن حيث الإصلاح، فكما أنَّ الأب يُصلح الأولادَ كذلك هذا العلم يُصلح الألفاظَ.

(**والأبنيةُ**) المتقدِّم ذِكرُها في حَدِّ الصرف: (**جمعُ بِنَاء**)، كالأحذية في جمع حذاء، ويقال للبناء: «بِنْيَة» بالضم والكسر، (**وهي**) ـ كـ«الصِّيغة والوَزن والزِّنَة» ـ (**هيئةُ الكلمةِ الملحوظةُ مِن حركةٍ وسكونٍ وعددِ حروفٍ وترتيب**) للحروف الأصليَّة والزائدة، فنحو: «كَرَّمَ» بالتضعيف على وزن «فَعَّلَ»، لا «فاعَل» أو «فَعْلَلَ» أو «أَفْعَلَ» مع توافق الجميع في الحركات المعيَّنة والسكون؛ لِعدم موافقة الثلاثة الأخيرة له مِن جهة أصالة حروفها وزيادتِها.

ومِمَّا ينبغي أنْ تَعلمَه أنَّ الحرف الأخير لا تُعتبر حركتُه وصلاً وسكونُه وقفاً في البنية، فـ«رَجُلٌ» و«رَجُلاً» و«رَجُلٍ» على بناء واحد، و«جَعْفَرٌ» على هيئة «دَحْرَجَ»، ولا دخلَ لحركة الآخِرِ في بناء الكلمة؛ لأنَّ هذا الحرف مُقيَّدٌ بحركة الإعراب وسكونِه، وحركةِ البناء وسكونِه.

(**والكلمةُ**) لغةً: الجملة أو الجملُ المفيدة، ومنه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، واصطلاحاً: (**لفظٌ مفردٌ وضَعه الواضعُ ليدلَّ على معنًى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظُ فُهم منه ذلك المعنى الموضوعُ هو**) أي: ذلك اللفظُ (**له**)،

تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمةُ إلى اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ.

فـ«اللفظ» جنس ينطلق على كُلِّ صوت اشتمل على بعض الحروف، سواءٌ دلَّ على معنًى أم لا، والمراد بـ«المفرَد» ما لا يدلُّ جزؤه على جزءِ معناه، نحو: الزاي والياء والدال مِن زَيد؛ فإنها إذا أُفردتْ لا تدلُّ على شيء مِمَّا يدلُّ هو عليه، فخرج بهذا القيد المركَّبُ نحو: غلام زيد؛ فإنَّ كُلًّا مِن جزءيه ـ وهما الغلام وزيد ـ دالٌّ على جزءِ معناه، وخرج بقيدِ «الوضع» اللفظُ المفرَد المُهمَل كـ «دَيْزٍ» مقلوب «زَيْدٍ»؛ ومثلُه اللَّفظُ الدالُّ على معنًى مفرد بالطَّبع لا بالوضع، كـ«أَحْ» الدالِّ على السُّعال، ونحو ذلك.

ثم إنَّ قول المؤلِّف: «وضَعه الواضعُ ليدلَّ على معنًى ... إلخ» هو بمعنى قول غيرِه: «دال على معنًى»؛ فإنَّ اللفظ نوعان: مستعملٌ دالٌّ على معنًى، ومهمَل غيرُ دالٍّ على شيء، واللفظُ المستعملُ هو المسمَّى عندهم بـ«القَول»، فلو شئتَ الاختصارَ في تعريف الكلمة لقلتَ كما يقول كثيرون: «الكلمة هي قولٌ مفرَدٌ»، وهذا الحدُّ أخصرُ كما هو واضحٌ، قالوا: وهو أحسنُ؛ لأنَّ فيه استعمالَ الجنس القريب لا البعيد. إلا أنَّ تعريفَ المؤلِّف أنفعُ للطالب لِوضوحه.

وزاد بعضُهم في تعريف الكلمة قيدَ «الاستقلال» فقال: «الكلمةُ: قولٌ مفرَدٌ مستقلٌّ»، قال الفاكهيُّ: وخرج به بعضُ أبعاض الكلمات الدالَّة على معنًى، كحروف المضارعة وياء النسبة وألف المفاعلة؛ فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها، أي: لا يُنطق بكل منها وحدَه. ومَن أسقطه جنَح إلى ما قاله الرضيُّ من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتًا كالكلمة الواحدة لشدَّة الامتزاج، فجُعل الإعراب على آخرها كالمركب المزجيِّ.

ولَمَّا كان التصريف مختصًّا بالأسماء والأفعال دونَ الحروف بدأ المصنف ببيان أقسام الكلمة وعلامَاتِ كُلِّ قسم؛ لِيتميَّزَ ما يدخُله التَّصريفُ عَمَّا لا يدخُله فقال:

(تقسيم الكلمة)

(تنقسم الكلمةُ إلى) ثلاثة أنواع: (اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ)، والدَّليلُ على انحصار أنواعها

فالاسمُ: ما وُضع لِيدلَّ على معنًى مستقِلٍّ بالفهم، ليس الزَّمن جزءاً منه، مثل: «رَجُل وكِتاب»، والفعل: ما وُضع لِيدلَّ على معنًى مستقِلٍّ بالفهم، والزَّمَنُ جزءٌ منه، مثل: «كتَب ويَقرأُ واحْفَظْ». والحرفُ: ما وُضع لِيدلَّ على معنًى غير مستقِلٍّ بالفَهم،

في هذه الثلاثة الاستقراءُ، والنَّحويُّون مُجمعون على هذا إلَّا مَن لا يُعتَدُّ بخلافه وهو أبو جَعْفَر ابن صابر؛ فإنه زاد اسمَ الفِعل مطلقاً وسمَّاه «خالِفَةً»، والحَقُّ أنه مِن أفراد الاسم.

والتقسيم المذكور هو مِن تقسيم الكُلِّيِّ إلى جُزئيَّاته؛ لأنَّ المُقَسَّمَ ـ وهو الكلمة ـ صادقٌ على كُلِّ واحد من الأقسام الثلاثة، أعني: الاسمَ والفعل والحرف.

[حدُّ الاسم والفعل والحرف]

(فالاسمُ) لغةً: العلامة، واصطلاحاً: (ما وُضع لِيدلَّ على معنًى مستقِلٍّ بالفهم) أي: بكونه مفهوماً و(ليس الزَّمن جزءاً منه، مثل: «رَجُل وكِتاب»)، والمراد بـ«الوضع» جعلُ اللفظ دالًا على المعنى، و«الاستقلالُ بالمفهوميَّة» عبارةٌ عن كون اللفظ يُفهَمُ معناه دونَ انضمام أمرٍ آخَرَ إليه، وهذا المعنى هو المراد بقولهم: «يدلُّ على معنًى في نفسه»، كما عَبَّرَ به كثيرٌ مِن النُّحاة، فمؤدَّى العبارتين واحدٌ، وهو عدمُ الاحتياج في فهم معنى اللفظ إلى انضمام غيره إليه. (والفعل) لغةً: الحَدَثُ الذي يُحدثه الفاعل مِن قيام وقعود وغيرِ ذلك، واصطلاحاً: (ما وُضع لِيدلَّ على معنًى مستقِلٍّ بالفهم، والزَّمَنُ جزءٌ منه، مثل: «كتَب ويَقرأُ واحْفَظْ»)، فخرج بقوله: «ما وُضع» اسمُ الفاعل كـ«ضارب» واسمُ المفعول كـ«مَضروب»، وبقوله: «ليدل على معنًى مستقلّ بالفهم» الحرفُ، وبقوله: «والزمن جزء منه» الاسم، ودخل في الحَدِّ نحو: «عَسَى ولَيْسَ ونِعْمَ وبِئْسَ» مِمَّا هو فعلٌ ويدلُّ على الزمان في الأصل، وعدمُ دلالته عليه الآنَ عارضٌ؛ لكونه أشبه الحرفَ في الجمود وعدم التَّصرف.

والمرادُ بالزَّمن هنا أحدُ الأزمنة الثلاثة التي هي: الماضي والحال والاستقبال، ولم يُفسِّرْها لشهرتها، فلا يَرِدُ على التَّعريف نحو: «الصَّبُوحِ» و«القَيْلُولَة» لِشُرب الصباح ونومِ الظهيرة. (والحرفُ) لغةً: الطَّرَفُ، واصطلاحاً: (ما وُضع لِيدلَّ على معنًى غير مستقِلٍّ بالفَهم)، فإذا قلتَ: «سِرْتُ مِن البَصرة» مثلاً، فمعنى مِن ـ وهو الابتداء ـ لا يُستفاد إلا بذكر البصرة، ألا ترى

. . . . . مثل: «هَلْ»، و«فِي»، و«لَمْ». ولا دخلَ له هُنا كما مَرَّ.

أنك إذا وقفتَ على الحرف دون ما بعده لا يُفهم معناه حتى يُؤتى بما بعده؟ وبذلك يَخرج الاسم والفعل، فإنهما يَدُلَّانِ ـ كما مَرَّ ـ على معنًى مستقلٍّ بالفهم؛ فإنه يُفهم مِن «زَيْدٍ» الشخصُ المعروف، ومِن «قَامَ» وحدَه قِيامٌ ماضٍ، فالقيام مِن الحروف والمُضِيُّ مِن الصيغة.

ثم إنَّ الحرف ثلاثةُ أصناف: مشترَكٌ (مثل: «هَلْ»)؛ فإنك تقول: «هل قام زيدٌ؟» و«هل زيدٌ قائمٌ؟» على أنَّ محلَّ كونها مشترَكةً أن لا يكون الفِعلُ في حَيِّزِها، فإنْ كان في حَيِّزِها فِعلٌ اختصَّتْ به، فلا يَجوز: «هل زيدٌ قامَ؟» ولبعضهم في هذا المعنى:

مَلِيحَةٌ عَشِقَتْ ظَبْياً حَوَى حَوَراً ... فَمُذْ رَأَتْهُ سَعَتْ فَوْراً لِخِدْمَتِهِ

كـ«هَلْ» إِذَا مَا رَأَتْ فِعْلاً بِحَيِّزِهَا ... حَنَّتْ إِلَيْهِ وَلا تَرْضَى بِفُرْقَتِهِ

(و) مختصٌّ بالأسماء مثل: («فِي»، و) مختصٌّ بالأفعال مثل: («لَمْ». و) الحرفُ بأقسامه (لا دخلَ له هُنا) في التَّصريف (كما مَرَّ)، وفسَّر بعضُهم هذا الموضع بقوله: أي: لا دخلَ له بالزمن ولا بالفهم. اهـ، وهذا كلامُ مَن لا دخلَ له في هذا العلم. قال الشيخُ خالدٌ في «الأزهرية»: وسُمِّيَ الاسم اسماً لِسُمُوِّه على قَسِيميه بالإخبار به وعنه، وسُمِّيَ الفعل فعلاً باسم أصله وهو المصدر؛ لأنَّ المصدر هو فِعلُ الفاعل حقيقةً، وسُمِّيَ الحرف حرفاً لوقوعه في الكلام حرفاً ـ أي: طَرَفاً ـ ليس مقصوداً بالذات. اهـ وبهذا يتبيَّن سبب تقديم بعضها على بعضٍ في الذِّكر.

- **تنبيهان:**

الأوَّل: قد يُطلَق الاسم ويُراد به ما يُقابل الفعلَ والحرف كما في هذا الموضع، وقد يُطلق ويُراد به ما يقابل الكُنيةَ واللقب، وقد يُطلق ويُراد به ما يُقابل الصِّفةَ كما في جمع التكسير الآتي.

الثاني: مذهب الرضيِّ وجماعةٍ أنَّ جميعَ أسماء الأفعال منقولةٌ عن مصادر أو أصوات أو ظروف، وخروجُها عن حدِّ الفعل على هذا القول ظاهرٌ؛ لأنَّ دلالتَها على المعيَّن من الأزمنة الثلاثة ليست بالوضع الأوَّل بل بالوضع الثاني. وأمَّا خروجها عن حدِّ الفعل على القول بأنَّ منها المرتجلَ فلأنَّ «صَهْ» مثلاً إنما يدلُّ أوَّلاً على «اسْكُتْ»، وبواسطته دلَّ على السُّكوت المقترِن بالاستقبال.

ويَختصُّ الاسمُ بقَبول حرف الجرِّ، و«أل»، ....

[علامات الاسم]

(ويَختصُّ الاسمُ) أي: يتميَّز عن قَسِيمَيه (بقَبول حرف الجرِّ)، والجَرُّ - ويعبِّرُ عنه الكوفيُّون بـ«الخفض» - تغييرٌ مخصوصٌ علامتُه الكسرة وما ناب عنها، وعلى أنَّ الإعراب لفظيٌّ: هو الكسرةُ وما ناب عنها أنفسُهما. وعدَّ بعضُهم بدلَ قبول حرف الجرِّ قبولَ الجرِّ نفسِه، قال ابن مالك في «شرح الكافية»: وهو أولى مِن التعبير بحرف الجرِّ؛ لتناوله الجرَّ بالحرف والإضافةِ. اهـ، ورجَّح ابنُ هشام التَّعبيرَ بالأوَّل مِن جهة أنَّ «عن» و«على» و«الكاف» الاسميَّات ونحوَها يُستدلُّ على اسميَّتها بحرف الجرِّ لعدم ظهور الجرِّ فيها؛ والأحسنُ أن يُعَدَّ الاثنان في علامات الاسم، ولا معنًى للأولويَّة المذكورة لأنهما علامتان مختلفتانِ. (و«أل») معرفةً كانت أو زائدةً أو موصولةً، وبعضُهم يستثني الموصولةَ لدخولها على المضارع في نحو قولِه:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

وقولِه:

إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

والصَّحيحُ عدمُ اعتبار ذلك؛ لِكونه مِن أقبح الضَّرورات كما صَرَّح به غيرُ واحد.

واعلم أنَّ التَّعبير بـ«أل» أَوْلى من التَّعبير بـ«حرف التَّعريف»؛ لشموله لِما تقدَّم، ولا يُعترض بعدم شموله لـ«أمْ»؛ لأنَّ التَّعريف بـ«أمْ» غيرُ مشهور، فلا يُفيد التَّعرُّضُ له كبيرَ فائدة.

ثم إنَّ المصنف آثرَ التَّعبير بـ«أل» على التَّعبير بـ«الألف واللام» لأنَّ القاعدة أنَّ الكلمة إنْ كان وضعُها على حرف واحد - كالباء - يُعَبَّرُ عنها باسمِها، فيقال: «الباء»، وإنْ كان وضعُها على حرفين فإنه يُعَبَّر عنها بلفظها، كـ«أَلْ وهَلْ وبَلْ وقَدْ»، فلا يقال في أل: «الألف واللام» كما لا يُقال في هَلْ: «الهاء واللام»، هذا مقتضى القاعدة إلا أنَّ التَّعبير بالألف واللام في كُتب القوم مستفيضٌ، فيمكن أن يقال: إنهم عَبَّرُوا بذلك مراعاةً للأقرب للمبتدئ، أو على القول بأنَّ حرف التَّعريف هو اللامُ فقط، وأُتي بالهمزة لأجل النُّطق باللام.

وبِلُحوقِ التَّنوينِ له، وبالإضافة، وبالإسنادِ إليه، وبالنِّداء، نحو:

الحَمْدُ لِلَّهِ مُنْشِي الخَلْقِ مِنْ عَدَمِ

ونحو: ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥].

بقي شيءٌ، وهو أنَّ المراد بـ«أل» لفظُها، فهي حينئذٍ اسمٌ همزتُها همزةُ قطع كهمزات الأسماء غيرِ المستثناة.

(و) يتميَّز الاسم أيضاً (بِلُحوقِ التَّنوينِ) بأنواعه الأربعة المشهورة (له)، والتَّنوينُ: «نونٌ تَلحَق الآخِرَ لفظاً لا خطًّا لغير توكيد»، (وبالإضافة)، أي: كونِ الشيء مضافاً، ومعنى الإضافة: «إسنادُ اسم إلى غيره على تنزيل الثاني مِن الأوَّل منزلةَ تنوينه، أو ما يَقومُ مَقامَ تنوينه»، (وبالإسنادِ إليه)، وهو: «أن تَنسب إليه ما يحصُل به الفائدة التَّامَّة»، ولا فرقَ بين الإسناد المعنويِّ كالأمثلة الآتية، والإسناد اللفظيِّ في نحو: «زيدٌ: ثلاثيٌّ»، و«ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ»، و«مِنْ: حرفُ جرٍّ»؛ إذ لا يُسند إلى الفعل والحرف إلا محكوماً باسميَّتِهما، (وبالنِّداء)، وهو: «الدعاء بـ«يا» أو إحدى أخواتها»، (نحو) قول الشاعر:

(الحَمْدُ لِلَّهِ مُنْشِي الخَلْقِ مِنْ عَدَمِ) ثُمَّ الصَّلاةُ عَلى المُخْتَارِ في القِدَمِ

الشاهد فيه في مواضعَ، منها: دخولُ «أل» في لفظي «الحمد» و«الخلق»، ودخولُ حرف الجرِّ على لفظ الجلالة ولفظِ «عدم»، وإضافةُ منشي ـ وأصله: منشئ فَسُهِّلت الهمزة للوزن ـ إلى الخلق، والثلاثةُ من علامات الاسم، وأمَّا تنوينُ «عدم» فلا يصحُّ؛ لأنَّ البيت مقفًّى. وهو بيتٌ اشتهر ابتداءُ بُردة البوصيريِّ به، ولا يثبُت، قال البيجوريُّ: لأنه وإن كان ثناءً حسناً في ذاته إلا أنَّ ابتداء القصائد به غيرُ مستحسَن عند الأدباء، لِما جرَت به عادتُهم من افتتاح قصائدهم بذكر لوازم العشق، مِن ذِكر الأحِبَّة وديارهم ومُقاساةِ الأحزان والأشواق ... إلخ، (ونحو) قوله تعالى: (﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾).

ويَختصُّ الفعل بقَبول «قَدْ»، و«السينِ»، و«سوفَ»، والنَّواصبِ، والجوازمِ، وبلحوق تاء الفاعِل، وتاءِ التَّأنيث الساكنة، ونونِ التَّوكيد، وياءِ المخاطَبة له، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤]، ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ

[علامات الفعل]

(**ويَختصُّ الفعل بقَبول «قَد»**) الحرفيَّة، وتدخل على الماضي وعلى المضارع، (**و«السينِ» و«سوفَ»**)، ويختصَّان بالمضارع، و«أل» في الأوَّل للعهد الذهنيِّ، أي: السينِ المعهودة عند النُّحاة التي معناها التَّنفيس، فخرجت الهجائيَّةُ وغيرُها، كالسين التي للصيرورة. وإنما لم يُعرِّفِ المؤلِّف «سَوْفَ» بـ«أل» كما عرَّف «السينَ» لأنَّ «سَوْفَ» أُريد بها لفظُها، والكلمةُ إذا أُريد بها لفظُها صارت عَلَمَ جِنس، والأعلامُ لا تدخل عليها «أل» إلا سماعاً؛ إذ يمتنع اجتماعُ أداتَيْ تعريفٍ على معرَّف واحد. (**والنَّواصبِ**) كـ«أنْ ولَنْ»، (**والجوازمِ**) كـ«لَمْ»، (**وبلحوق تاء الفاعِل**) المتحرِّكة، (**وتاءِ التَّأنيث الساكنة**) ـ أي: أصالةً كما يأتي ـ (**ونونِ التَّوكيد**) الخفيفة أو الثقيلة، (**وياءِ المخاطَبة له**)؛ وقد ذكروا في مطوَّلات النحو علَّة اختصاص ما ذُكر بالفعل، فارجعْ إليها إن شئتَ.

مثال «قد» (**نحو**) قوله تعالى: (﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾)، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ومثال حرفي التنفيس قوله جلَّ وعلا: (﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾) وقوله: (﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾)، ومثال الناصب: (﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾)، ومثال الجازم: (﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾) ومثال تاء الفاعل: (﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾)، ومثال تاء التأنيث: (﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ

لَنَآ﴾ [القصص: ٢٥]، ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧ ـ ٢٨].

ويختصُّ الحرفُ بِعَدَمِ قَبول شيءٍ مِن خصائص الاسم والفِعل.

لَنَآ﴾)، ومثال نوني التوكيد: (﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾)، ومثال ياء المخاطبة: (﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾).

[علامة الحرف]

(ويختصُّ الحرفُ بِعَدَمِ قَبول شيءٍ مِن خصائص) أي: علامات **(الاسم و)** لا **(الفِعل)** المتقدِّمة، فتركُ العلامة له علامة، ونظيرُ ذلك كما قال ابنُ مالك: «ج ح خ» فعلامةُ الجيم نقطةٌ من أسفل، وعلامة الخاء نقطة من فوق، وعلامة الحاء عدمُ النقطة. فإذا عرضتُ عليك مثلاً كلمةً وسُئلتَ عنها أسم هي أم فعل أم حرف؟ فاعرض عليها علاماتِ الأسماء أولاً؛ فإنْ قبلتْ شيئاً منها فاسمٌ، وإلّا فاعرض عليها علاماتِ الأفعال، فإنْ قبلت شيئاً منها ففعلٌ، وإلّا فاحكُمْ بحرفيتها؛ إذ لا مخرجَ عن ذلك كما دلَّ عليه الاستقراء.

وإنما قيَّدنا العلاماتِ بالمتقدِّمة لأنه لو عمَّمنا في العلامات وجعلناها شاملةً للتي لم تُذكَر هنا لكان في الكلام إحالةٌ على مجهول. وإنما جعلوا علامةَ الاسم والفعل وُجودِيَّةً وعلامةَ الحرف عَدَمِيَّةً دونَ العكس لأنهما أشرفُ منه، والوجوديُّ أشرف مِن العدميِّ، فَأُعطي الأشرف للأشرف، والأخسُّ للأخس.

- **تنبيهات:**

الأوَّل: قولُ المؤلِّف في علامات الاسم والفعل: «يختصُّ بكذا وكذا» هو مِن باب الحُكم بالجميع لا بالمجموع، أي: كُلُّ واحد علامةٌ بمفرَده لا جزءُ علامة.

الثاني: يُشترط في العلامة الاطِّرادُ دون الانعكاسِ، ومعنى اطِّراد الشيء: استلزامُ وجوده وجودَ شيء آخَرَ، ومعنى انعكاسه: استلزامُ عدمه عدمَ شيء آخَرَ، فالأوَّلُ نحو قولك: كُلُّ ما

....

دخل عليه «الألفُ واللام» فهو اسم، فهذا مطّردٌ في كُلِّ ما تدخُله هذه الأداة، والثاني: نحو قولك: كُلُّ ما لم تدخله «الألف واللام» فليس باسم، فهذا لا يصحُّ لأنَّ المضمراتِ أسماءٌ ولا تدخلها «الألف واللام»، وكذلك غالبُ الأعلام والمبهَمات وكثيرٌ مِن الأسماء نحو: «أيْنَ وكَيْفَ ومَنْ»، لا تدخُلُ «الألف واللام» على شيءٍ مِن ذلك وهي مع ذلك أسماءٌ.

الثالث: أطلق المؤلِّف في علامات الفعل الجوازمَ كما أطلقها جماعةٌ منهم صاحب «المفصل»، والذي يظهر أنَّ الصالح لِعَدِّه في هذا الموضع إنما هو ما يجزم فعلاً واحداً، وهو: «لَمْ»، و«لَمَّا»، و«لامُ الأمر»، و«لا النهي»، وأما ما يجزم فِعلين فقد يدخل ظاهراً على الاسم كما في قولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦]، وحينئذٍ فجعلُ مثل ذلك علامةً مميِّزةً للفعل لا يخلو مِن نظر، وإن لم أر مَن تعرَّض له.



الميزان الصرفي

لَمَّا كان أكثرُ كلمات اللغة العربية ثُلَاثِيًّا، اعتبر علماءُ الصرف أنَّ أصول الكلمات ثلاثةُ أحرف، وقابَلُوها عند الوزن بـ«الفاء والعينِ واللامِ»، مُصَوَّرَةً بِصُورَةِ الموزونِ. فيقولون في وزن «قَمَر» مثلاً: «فَعَل» بالتحريك، وفي «حِمْل»: «فِعْل»، بكسر الفاء وسكون العين،

(الميزان الصرفي)

[وزن الثلاثي]

اعلم أنَّ العارف بأبنية الكَلِمِ إذا أراد إعلامَ ذلك لِمَنْ لا يَعرف لو تعرَّضَ للتفصيل في كلِّ لفظ لأدَّى إلى التَّطويل، فوضعُوا لذلك ميزاناً يُوصِل باختصار إلى الإعلام بأحوال أبنية الكَلِم: مِن حركات وسكنات، وأصولٍ وزوائدَ، وتقديمٍ وتأخيرٍ، ونحوِ ذلك، ألا ترى أنك إذا سُئلتَ عن وزن «آيِس» فقلتَ: «عافِل» عُلِم مِن ذلك زيادةُ الألف وتقدُّمُ الهمزة على الياء؟ فهذه فائدةُ الوزن المُسَمَّى أيضاً بـ«التَّمثيل». و(**لَمَّا كان أكثرُ كلمات اللغة العربية ثُلَاثِيًّا**) ـ نسبةً إلى ثلاثة على غير قياس، وكذلك القول في نظائره، كالرباعيِّ والخماسيِّ ـ (**اعتبر علماءُ الصرف أنَّ أصول الكلمات ثلاثةُ أحرف**)، أي: ذهبوا إلى أنَّ الأصل في كُلِّ كلمة أن تكونَ على ثلاثة أحرف: حرفٍ يُبتدأ به، وحرفٍ يُوقَفُ عليه، وحرفٍ يكون واسطةً بين المبتدأ به والموقوف عليه، وقالوا في تعليل ذلك: إنه يجب أن يكون الحرف المبتدَأُ به متحرِّكاً، والموقوفُ عليه ساكناً، فَلَمَّا تنافيَا في الصِّفة كَرِهوا مقارنتَهما، ففصلوا بينهما بفاصِلٍ يَجوز فيه الأمران، (**وقابَلُوها**) أي: الأصولَ الثلاثة (**عند الوزن بالفاء**) لأوَّلِها وضعاً، (**والعينِ**) لِثانيها، (**واللامِ**) لِثالثها، (**مُصَوَّرَةً بِصُورَةِ**) حروف (**الموزونِ**) في الحركات والسكنات، وإنما قلنا: «وضعاً» ليدخلَ المقلوبُ نحو: «جاه»؛ إذ وزنُه: «عَفْل» ـ كما يأتي ـ لأنَّ المعتلَّ فيه أوَّلٌ وضعاً، (**فيقولون في وزن «قَمَر» مثلاً: «فَعَل»، بالتحريك**) أي: بفتحتين، وهو اصطلاحُ للمتأخِّرين وكثيرٍ مِن المتقدِّمين، (**وفي**) وزن (**«حِمْل»: «فِعْل»، بكسر الفاء وسكون العين،**

وفي «كَرُمَ»: «فَعُلَ»، بفتح الفاء وضمِّ العين، وهَلُمَّ جرًّا. ويُسَمُّون الحرفَ الأوَّل: «فاءَ الكلمة»، والثانِيَ: «عينَ الكلمة»، والثالثَ: «لامَ الكلمة».

فإذا زادتِ الكلمةُ عن ثلاثة أحرف؛ فإنْ كانت زيادتُها ناشئةً مِن أصلِ وضع الكلمة على أربعةِ أحرف، أو خمسةٍ، زِدْتَ في الميزان لاماً أو لامَيْنِ على أحرف: «ف ع ل»، فتقول في وزن «دَحْرَجَ» مثلاً: «فَعْلَلَ»، وفي وزن «جَحْمَرِش»: «فَعْلَلِل».

وفي) وزن (**«كَرُمَ»: «فَعُلَ»، بفتح الفاء وضمِّ العين، وهَلُمَّ جرًّا**) أي: وهكذا، وسوف يأتي الكلام على معنى هذه العبارة في باب اسم الآلة إن شاء الله تعالى. (**ويُسَمُّون الحرفَ الأوَّل**) مِن الموزون: (**«فاءَ الكلمة»، والثانِيَ: «عينَ الكلمة»، والثالثَ: «لامَ الكلمة»**). وإنما اصطلحوا على الوزن بالفاء والعين واللام؛ لأنَّ مجموعها ـ وهو «فَعَلَ» ـ أعمُّ الأفعال معنًى؛ لأنه يُستعمل في معنَى كُلٍّ منها، نحو: فِعْل الضرب، والنصر، والأكل، والشرب، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] أي: مُزَكُّون، وحُمل ما لا يدلُّ على الحدث مِن الأسماء كـ«رَجُل وأَسَد» على ما يدلُّ عليه.

[وزن ما زاد على الثلاثي]

(**فإذا زادتِ الكلمةُ عن ثلاثة أحرف**) بحرفٍ أو أكثرَ تنظر: (**فإنْ كانت زيادتُها**) المذكورة (**ناشئةً**) أي: حاصلةً (**مِن أصلِ وضع الكلمة**)، بأنْ كانت موضوعةً (**على أربعةِ أحرف، أو خمسةٍ**) أحرف، (**زِدْتَ في الميزان لاماً**) واحدةً إنْ كانت رباعيَّةً، (**أو لامَيْنِ**) إن كانت خماسيَّةً (**على أحرف: «ف ع ل»**)؛ لأنه لَمَّا حصلت الحاجة إلى حرف آخَرَ أو أكثرَ عند اللام كُرِّرَتِ اللامُ نفسُها. وجاء بالأحرف الثلاثة مقطَّعةً إشارةً إلى أنَّ القصد المادَّةُ بأيِّ صيغة كانت وعلى أيِّ حالة من أحوالها التي تتصرَّف إليها، وهكذا يجب أن يُحال على موادِّ المعاجم، فيقال مثلاً: قال في المادة (أ ب أ) من «القاموس»: الأباءة كعباءة: القصبة ... إلخ، لا: قال في المادة (أبا) أو (أَبَأ) كما يفعلُ كثيرون اليومَ. (**فتقول في وزن «دَحْرَجَ» مثلاً: «فَعْلَلَ»، وفي وزن «جَحْمَرِش»**) وهي: العظيمة من الأفاعي، وقال السيرافيُّ: هي العجوز المُسِنَّة: (**«فَعْلَلِل»**). وطريقة الوزن هذه هي طريقة البصريين؛ لأنهم يَرَوْنَ انتهاءَ بناء الكلمة إلى خمسة

وإنْ كانت ناشئةً مِن تكرير حرفٍ مِن أصول الكلمة كرِّرتَ ما يُقابله في الميزان، فتقول في وزن «قَدَّمَ» مثلاً بتشديد العين: «فَعَّلَ»، وفي وزن «جَلْبَبَ»: «فَعْلَلَ»، ويُقال لَه: «مضعَّفُ العين»، أو«اللام».

أصول، وأمَّا الكوفيون فَيَرَوْنَ نهايةَ الكلمة ثلاثةً، وما زاد حكموا بزيادته، فما كان ثلاثيًّا وزَنوه كما سبق، وما زاد: قيل: لا يُوزَن، فإذا قيل: ما وزن «سَفَرْجَل»؟ قيل: لا أدري؛ وقيل: يُنطق بلفظ ما زاد على الثلاثة، فيقال: وزن «جَعْفَر»: «فَعْلَر»، ووزن «سَفَرْجَل»: «فَعَلْجَل»؛ وقيل: تُكرر اللام مع اعتقاد زيادةِ ما زاد على الثلاثة. كذا في «المساعد»، وفي «التصريح» بعضُ مخالفة له، وترك الأشموني وغيرُه حكايةَ هذا الخلاف لضعفه، حتى قال المراديُّ: وللكوفيين في ذلك خلافٌ واضطرابٌ لا حاجةَ إلى التَّطويل به. اهـ

وإنما كان الميزان ثلاثيًّا لكثرته، ولأنه لو كان رباعيًّا أو خماسيًّا لم يُمكن وزن الثلاثيّ إلا بحذف حرف أو أكثرَ، وإذا كان ثلاثيًّا لم يُمكن وزن الرباعيّ والخماسيّ إلا بزيادة اللام كما رأيتَ، والزيادةُ عندهم أسهل مِن الحذف، ولهذا قيل: ادِّعاءُ زيادة الهاء في: «أُمَّهات» أحسنُ مِن ادِّعاءِ حذفِها في: «أُمَّات». **(وإنْ كانت)** زيادتها **(ناشئةً مِن تكرير حرفٍ مِن أصول الكلمة)** لإلحاقٍ أو غيره **(كرِّرتَ ما يُقابله في المِيزان)** مِن الفاء أو العين أو اللام، **(فتقول في وزن)** الفِعل **(«قَدَّمَ» مثلاً بتشديد العين: «فَعَّلَ»)** بتشديدها أيضاً، ولو قال في قَدَّم: «بتشديد الدال» بدلَ قوله: «بتشديد العين» لكان أَوْلى؛ لأنَّ الفرض أنه في مقامِ تعليم مَن لا يُحسن الوزنَ. **(و)** تقول **(في وزن «جَلْبَبَ»: «فَعْلَلَ»)** بتكرير اللام، **(ويُقال لَه)** أي: لهذا القِسم الذي كُرِّرَ فيه أصلٌ: **(«مضعَّفُ العين»)** إنْ كان كـ«قَدَّمَ»، **(أو)**: مضعَّفُ **(«اللام»)** إنْ كان كـ«جَلْبَبَ»، ولم يذكُرْ تحت هذا القِسم ما كُرِّرت فاؤه لِما سيأتي في أوَّل الباب الثالث.

وإنما عبَّروا عن المكرَّر بما يقابله في الميزان لأنهم لو عبَّروا بمثله للزم تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو: «صَبَّرَ وقَتَّرَ وكَثَّرَ»؛ فإنَّ وزنَ هذه وما شاكلها: «فَعَّلَ»، ولو وُزنت بالطريقة الأخرى لكانت: «فَعْبَلَ» و«فَعْتَلَ» و«فَعْثَلَ» وكذا إلى آخِرِ الحروف، وكفى بهذا

وإن كانت الزيادة ناشئةً مِن زيادة حرفٍ أو أكثرَ مِن حروف «سألتُمونيها» التي هي حُروف الزِّيادة، قابلتَ الأصول بالأصول، وعَبَّرْتَ عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن «قائِم» مثلاً: «فاعِل»، وفي وزن «تَقَدَّمَ»: «تَفَعَّلَ»، وفي وزن «اسْتَخْرَجَ»: «اسْتَفْعَلَ»، وفي وزن «مُجْتَهِد»: «مُفْتَعِل»، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مُبْدَلاً مِن تاء الافتعال يُنطق بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن «اضْطَرَبَ»: «افْتَعَلَ» لا «افْطَعَلَ»، وقد أجازه الرَّضِيُّ.

الاستثقال مُنفِّراً. (وإن كانت الزيادة) التي في الكلمة (ناشئةً مِن زيادة حرفٍ أو أكثرَ مِن حروف) كلمة («سألتُمونيها» التي هي حُروف الزِّيادة) العشرة، (قابلتَ) الحروف (الأصول بالأصول)، وهي: الفاء والعين واللامات، (وعَبَّرْتَ عن) الحرف (الزائد بلفظه)، على الأصل في التَّعبير عن الحروف، وللفرق بين الزائد والأصل، (فتقول في وزن «قائِم» مثلاً: «فاعِل»، وفي وزن «تَقَدَّمَ»: «تَفَعَّلَ»، وفي وزن «اسْتَخْرَجَ»: «اسْتَفْعَلَ»، وفي وزن «مُجْتَهِد»: «مُفْتَعِل»)، بالتعبير عن الألف والتاء والسين والميم بألفاظها كما رأيتَ، (وهكذا) يكون القياس، سواءٌ زيد الحرف تعويضاً، أم تكثيراً لحروف الكلمة، أم إلحاقاً بغيرها، أم إفادةً لمعنًى زائدٍ فيها، أم غير ذلك.

ويَدخل فيما ذُكر ما لو غُيِّرَ أحد حروف «سألتمونيها» إلى غيره؛ فإنه يُعبر عنه بلفظ الأصل، وإليه الإشارة بقوله: (وفيما إذا كان) الحرف (الزائد مُبْدَلاً مِن تاء الافتعال)، فإنه (يُنطق بها) أي: بالتاء (نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن «اضْطَرَبَ») و«ازْدَجَرَ»: («افْتَعَلَ») بالتاء على الأصل، (لا «افْطَعَلَ») و«افْدَعَلَ» على البدل، وذلك لأنَّ المقتضيَ لإبدال تاء الافتعال طاءً ـ وهو وقوعها بعد حرف من حروف الإطباق، أو حرف من حروف الجهر ـ مفقودٌ في الميزان، فلزم التَّعبير بالتاء لأجل ذلك، وقيل: بياناً للأصل، وقيل: دفعاً للثقل. وتعبيرُ المؤلِّف بـ«تاء الافتعال» مأخوذٌ من «الشافية»، قال الأنصاريُّ: ولو قال: مِن تاء نحو: الافتعال كان أولى، ليشمل تاء: «تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ»، نحو: «اطَّيَّرَ وادَّارَكَ»، أصلهما: «تَطَيَّرَ وتَدَارَكَ»، قُلبتِ التَّاء طاءً ودالاً وأُدغمتا، فلمَّا تعذَّر الابتداء بالمدغَم جيء بهمزة الوصل. اهـ (وقد أجازه) أي: التَّعبير بـ«افْطَعَلَ وافْدَعَلَ» ونحوِه (الرَّضِيُّ) الأسترابادِيُّ في شرحه لـ«شافية ابن الحاجب».

وإنْ حصل حذفٌ في الموزونِ حُذف ما يُقابله في المِيزان، فتقول في وزن «قُلْ» مثلاً: «فُلْ»، وفي وزن «قاضٍ»: «فاعٍ»، وفي وزن «عِدَةٍ»: «عِلَة».

وحاصلُ المقام: أنك تُعَبِّرُ عن الأصول بالفاء والعين واللام، وتُعَبِّرُ عن الزائد بلفظه، إلا المبدلَ مِن تاء نحو الافتعال، فإنه بالتاء، وإلا المكرَّرَ للإلحاق أو لِغيره، فإنه بما تقدَّمه مِن الحرف الأصليّ.

واعلم أنَّ المعتبَرَ في الوزن ما استحقَّه الموزون مِن الشَّكل قبل التَّغيير، أو نقول بعبارة أخرى: لا يُراعى في الوزن الإعلالُ بالقلب، ولا الإعلالُ بالنقل، ولا التَّغييرُ الذي للإدغام، فيقال في وزن قال: «فَعَلَ»، وفي وزن يَقُولُ: «يَفْعُلُ»، وفي وزن مَرَدَّ: «مَفْعَلٌ».

● **تنبيهان:**

الأول: قال في «شرح التسهيل»: والقصدُ بالوزن على هذا الوجه تعريفُ الأصليّ من الزائد في الأكثر باختصار، وبيانُ محلِّ الأصل ... ثم قال: وقولي: «في الأكثر» للاحتراز عن وزن قَرْدَد على فَعْلَل؛ فإنَّ أحد الدالَين زائدٌ، ولم يُبيَّن ذلك في الوزن اتِّكالاً على معرفته من الموزون؛ لأنَّ كلَّ مضاعف زائد على ثلاثة يُحكم بزيادته، إلا إنْ قام دليلٌ على زيادة غيرِه نحو: مِكَرّ وأَلَنْدَد. اهـ وهو واضحٌ.

الثاني: يُراعى في المبدل من أصل الأصلُ؛ لأنَّ القائم مقامَ الأصل يأخذ حكمَه، وقال بعضُهم: يَجوز رعايةُ المبدَل؛ لأنه غيرُ أصليّ، فيقال في وزن قالَ وكِساء: «فَعَلَ وفِعالٌ» على الأول، و«فالَ وفِعاءٌ» على الثاني.

[وزن ما دخله الحذفُ]

(**وإنْ حصل حذفٌ**) لحرف أو أكثرَ (في) اللفظ (**الموزونِ حُذف ما يُقابله**) من الحروف (في **المِيزان**) سواءٌ كان الحذفُ في الموزون إعلاليًا أم غيرَه، (**فتقول في وزن «قُلْ» مثلاً: «فُلْ»**)، بحذف العين في الزِّنَة، كما حُذفتْ في الموزون لالتقاء الساكنَين، (**وفي وزن «قاضٍ»: «فاعٍ»**)، بحذف اللام في الزِّنة، كما حُذفتْ في الموزون بعد الاستثقال، (**وفي وزن «عِدَةٍ»: «عِلَة»**)،

وإنْ حَصَلَ قلبٌ في الموزون حَصَلَ أيضاً في المِيزان، فَيُقال مثلاً في وزن «جَاءٍ»: «عَفَلٍ»، بتقديم العين على الفاء.

ويُعرف القلبُ بأمورٍ خمسة:

الأوّلُ: الاشتقاقُ كـ«نَاءَ» بالمدِّ؛ فإنَّ المصدر - وهو النَّأيُ - . . . .

بحذف الواو في الزِّنة، كما حُذفتْ في الموزون حملاً على مضارعه، وهو: «يَعِدُ». وهذه الثلاثةُ مِن أمثلة الحذف الإعلاليِّ، ومِثالُ غيره قولُك في وزن سَهٍ: «فَلٌ»، بحذف العين في الزِّنة كما حُذفت في الموزون لأنَّ أصلَه: «سَتَهٌ» كما يأتي في محلِّه. وعلى هذا الذي ذُكِر يكون القياس، إلا إذا أُريد بيان الأصل، فيقال مثلاً: وزنُ قاضٍ في الأصل: «فاعِل»، ثم أُعِلَّ.

[وزنُ المقلوب]

(وإنْ حَصَلَ قلبٌ) مكانِيٌّ (في) اللفظ (الموزون)، بتقديم بعض حروف الكلمة على بعض، كأنْ قُدِّمت العين على الفاء، أو اللامُ على الفاء والعين - وهو سماعيٌّ، وأكثرُ ما يَتَّفِقُ في المعتلِّ والمهموز - (حَصَلَ) القلبُ (أيضاً في المِيزان)؛ لأنَّ الغرض من الوزن التَّنبيهُ على الأصول والزوائد على ترتيبها في الموزون، (فَيُقال مثلاً في وزن «جَاءٍ»: «عَفَلٍ»، بتقديم العين على الفاء)؛ لأنه مقلوب «وَجْهٍ» كما يأتي قريباً، ولا يُعْدَلُ عن هذه الطريقة إلا لبيان الأصل كما في المحذوف.

[أمارات القلب المكاني]

(ويُعرف القلبُ) المكانيُّ في الموزون (بأمورٍ خمسة)، وجعلَها ابنُ الحاجب في «الشافية» ستَّةً، وخالفه المؤلِّف لِمَا سنذكُره في التنبيه الآتي.

(الأوّلُ: الاشتقاقُ)، ونعني به هنا: الاستدلالَ على القلب في الكلمة بأصلها الذي اشْتُقَّتْ منه كالمصدر والواحد، أو بنظائرها من الكلمات التي تَعود جميعُها إلى أصل واحد، (كـ«نَاءَ» بالمَدِّ)، ومعناه: بَعُدَ؛ (فإنَّ المصدر - وهو النَّأيُ) - لموافقته «نَأى يَنْأى» في أنه مهموزُ العين،

. . . . دليلٌ على أنَّ نَاءَ الممدود مقلوبُ نَأَى، فيقال: نَاءَ على وزن: «فَلَعَ».

وكما في «جَاهٍ»؛ فإنَّ وُرودَ وَجْهٍ، ووِجْهَة دليلٌ على أنَّ جَاهٌ مقلوبُ وَجْهٍ، فيقال: جَاهٌ على وزن: «عَفْلٍ».

وكما في «قِسِيٍّ»؛ فإنَّ ورودَ مُفرده وهو قَوْسٌ دليلٌ على أنه مقلوبُ قُوُوس، فَقُدِّمَتِ اللَّام في موضع العَين فصار: قُسُوٌّ على «فُلُوع»، فَقُلبتِ الواو الثانية ياءً لوقوعها طرفاً، والواو الأُولى لاجتماعها مع الياء وسبقِ إحداهما بالسكون، وكُسرتِ السينُ لِمناسبة الياء، والقافُ لِعسر الانتقال مِن ضَمٍّ إلى كسرٍ.

وكما في . . . .

دون «نَاءَ يَنَاءُ» لكونه مهموزَ اللام (دليلٌ على أنَّ نَاءَ الممدود) أي: بالمعنى اللغويِّ لا الاصطلاحيِّ (مقلوبُ نَأَى) كـ«سَعَى»، قُدِّمَتِ اللام على العين فصار: «نَيَأَ» على وزن: «فَلَعَ»، فَقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: «نَاءَ». ويَجوز كون قلب الياء ألفاً قبل تقديمها على الهمزة، (فيقال: نَاءَ على وزن: «فَلَعَ». وكما في «جَاهٍ») وهو القدر والمنزلة، (فإنَّ وُرودَ وَجْهٍ، ووِجْهَة)، وتَوَجَّهَ، ومُواجَهَة، (دليلٌ على أنَّ جَاهٌ) بالحكاية (مقلوبُ وَجْهٍ، فيقال: جَاهٌ على وزن: «عَفْلٍ») بسكون العين، وكان القياس أن يُقال: «جَوْهٌ» بواو ساكنة، لكنها لَمَّا تحركتْ في الأصل وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفاً، أو لَمَّا غُيِّرَتْ بالتأخير غُيِّرَتْ بالتحريك، وانقلبتْ ألفاً؛ فوزنه: «عَفَلٌ» بفتح الفاء. (وكما في «قِسِيٍّ») بكسر القاف وضمها، (فإنَّ ورودَ مُفرده وهو قَوْسٌ) وورودَ نظائره، كقولهم: قَوَّسَ الشيخُ واسْتَقْوَسَ أي: انحنى، ورجلٌ مُتَقَوِّسٌ أي: معه قَوْسُه، (دليلٌ على أنه مقلوبُ) الجمعِ (قُوُوس) وإنْ كان غير مستعمَل، (فَقُدِّمَتِ اللَّام في موضع العَين) لكراهتهم اجتماعَ ضَمَّتَيْنِ وواوَيْنِ (فصار: قُسُوٌّ على) زنة («فُلُوع»، فَقُلبتِ الواو الثانية ياءً لوقوعها طرفاً)، أي: لشبهها لامَ فُعُول جمعاً (و) قُلبت (الواو الأُولى) ياءً أيضاً (لاجتماعها مع الياء وسبقِ إحداهما بالسكون)، وأُدغمت فيها، (وكُسرتِ السينُ لِمناسبة الياء)، فصار: قُسِيًّا على زنة: «فُلِيع»، (و) كُسرت (القافُ) في إحدى اللغتين للإتباع، و(لِعسرَ الانتقال مِن ضَمٍّ إلى كسرٍ)، فصار: قِسِيًّا على زنة: «فِلِيع». (وكما) هو الشأن (في)

. . . «حادي» أيضاً؛ فإنَّ وُرودَ وَحدة دليلٌ على أنه مقلوبُ واحد، فوزن حادي: «عالِف».

الـ(«حادي» أيضاً، فإنَّ وُرودَ) نظائره نحو: تَوَحُّدَ ووُحْدان و(وَحدة) بالفتح والعامَّة تكسره (دليلٌ على أنه مقلوبُ) اللفظِ (واحد)، قُلبتِ الفاء في موضع اللام، ولا يُمكن الابتداء بالألف فَقُدِّمَتَ الحاء عليها فصار: حادِواً، فَقُلبت الواو ياءً لوقوعها بعد كسرة في الطرف فصار: حادِياً، (فوزن) الـ(حادي: «عالِف»). ولا يخفى على اللبيب سببُ زيادتنا «أل» في هذا المثال دون غيره.

- **تنبيهان:**

الأوَّل: فصَّل ابنُ الحاجب هذا الدليل الأوَّل إلى دليلَين اثنين فقال: ويُعرَف القلبُ بأصلِه كـ«ناءَ يَناءُ» مع «النَّأيِ»، وبأمثلةِ اشتقاقه كـ«الجاهِ والحادِي والقِسِيِّ». اهـ، قال الرضيُّ بعد كلامِه على الثاني: وهذا منه عجيبٌ، لِمَ جعله قسماً آخرَ وهو مِن الأوَّل، أي: مِمَّا يُعرف بأصله؟ بل الكلمات المشتقَّة من ذلك الأصل تؤكِّد كونَ الكلمات المذكورةَ مقلوبةً. اهـ، أي: إنَّ هذه الكلمات ليستْ هي الدليلَ وإنما هي مؤيِّدةٌ فقط للدليل الذي هو الأصلُ. وتعبيرُ المؤلِّف عن دليلَي ابن الحاجب بالاشتقاق المرادِ منه ما ذكَرتُه لك هناك أحسنُ كما يُعلم بالتَّأمُّل.

الثاني: جعل أبو حيان الفعلَ «ناء» مِن باب: «نصر»، قال في «شرح غاية الإحسان»: ... نحو: ناء ينوء، فإنه مشتقٌّ من النأي وهو المصدر، فوزنه: «فَلَعَ». اهـ وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «نَأى» يائيٌّ مِن النأي فلا يصحُّ أن يكون مضارعُ مقلوبه واويًّا، وأما «تَنُوء» الذي في قوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ [القصص: ٧٦] فمضارعُ «ناء بالشيء نَوْءاً»: إذا نهض به بجَهد ومشقَّة.

وما ذكرتُه مِن أنَّ مضارع ناء: «يَنَاءُ» هو قول صاحب «الشافية»، ولا أعلم عليه اعتراضاً، إلا أنَّ فيه نظراً أيضاً؛ لأنَّ كتب اللغة لم تذكُرْ مضارعَ «ناءَ»، ومُقتضى القواعد أن يكونَ: «يَنِيءُ»؛ لأنَّ اللام المعتلَّة في «نأى» حين قُدِّمت إلى موضع العين تأخذ حكمَها، والأجوف اليائيُّ وإن كان لامُه حرفَ حلق إنما يأتي مِن باب: «ضرب»، نحو: «باعَ يَبِيعُ»، و«جاءَ يَجِيءُ»، و«ساحَ يَسِيحُ»، وغير ذلك. ويَشهد لمسألتنا هذه أنَّ العرب قالت: «قَعا الفحلُ الناقةَ

الثاني: التَّصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في «أَيِسَ»؛ فإنَّ تصحيحَه مع وجود المُوجِب ـ وهو تحرُّك الياء وانفتاحُ ما قبلها ـ دليلٌ على أنه مقلوب: «يَئِسَ»، فَيُقال: أَيِسَ على وزن: «عَفِلَ». ويُعرف القلبُ هُنا أيضاً بأصلِه، وهو اليَأْسُ.

يَقْعَاها» مِن باب: «فتح»، فَلَمَّا قلبوه قالوا: «قاعَها يَقُوعُها» مِن باب: «نصَر»، كما هي القاعدة في الأجوف الواويِّ. هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

ثم إني بعد أن كتبتُ هذا رأيتُ محمد بن يوسف الإباضيَّ الجزائريَّ المعروف بأَطَّفَيِّش قائلاً: تنبيهات: ... الثالث: ذكَر صاحبُ «التحقيق» أنَّ «راءَ» الذي بوزنِ «باعَ» الذي هو مقلوبُ «رَأَى» بوزنِ «أَتَى» لم يُسمع له مضارع. قلتُ: ذكَر الدمامينيُّ عن ابن السِّيد الأندلسيِّ البطليوسيِّ أنَّ مضارعَه «يَراءُ» كـ«خاف يَخاف»، وأنه خرَّج عليه قولَه:

كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمانِيَا

الأصلُ: «تَراء» بهمزة بعد ألفٍ، سُكنت للجازم فَحُذف الساكنُ قبلها وهو الألف، فقُلبتْ ألفاً لسكونها بعد فتحة. وقال الدمامينيُّ: مضارِعُه «يَرِيءُ» كـ«باعَ يَبِيعُ» و«ضاءَ يَضِيءُ»، فاغتَنِمْ ذلك واحفظْه. اهـ ومرادُه بصاحب «التحقيق» صاحبُ كتاب «تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال»، وهو أبو عبد الله محمد بن عباس التلمسانيُّ الجزائريُّ. فاغتَنِمْ هذه الفائدةَ الجزائريَّةَ واحفظْها كما أوصاكَ.

(**الثاني**) من أدلَّة القلب: (**التَّصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في**) الفعل («**أَيِسَ**»، **فإنَّ تصحيحَه**) أي: عدمَ قلب يائه ألفاً (**مع وجود**) السبب (**المُوجِب**) لذلك (**وهو تحرُّك الياء وانفتاحُ ما قبلها دليلٌ على أنه مقلوب: «يَئِسَ»، فَيُقال**) في وزنه: (**أَيِسَ على وزن: «عَفِلَ»**)، بتقديم العين على الفاء.

واعتُرِض بأنَّ القلب المكانيَّ إمَّا أن يَمنع الانقلابَ أو لا، وأيًّا ما كان فإنه يستوي «ناءَ» و«أَيِسَ» في الانقلاب وعدمِه، وأُجِيبَ بأنَّ عدم الانقلاب دليلُ القلب، ولا يلزم العكس. هذا، وإنما حكموا في «أَيِسَ» بالقلب دون الشُّذوذ؛ لأنَّ باب القلب ـ وإنْ كان لا يُقاس ـ أوسعُ وأكثرُ مِن باب الشُّذوذ. (**ويُعرف القلبُ هُنا أيضاً بأصلِه**) أي: بأصل المقلوب، (**وهو**) المصدر أي: (**اليَأْسُ**)، وذلك لأنَّ المقلوب في مثل ذلك لا مصدرَ له وإنما المصدر للأصل؛ إذ إنَّ التَّصرُّف في الكلمة

الثالث: نُدرة الاستعمال، كـ«آرام» جمع رِئْم وهو الظَّبي؛ فإنَّ نُدرتَه وكثرةَ أَرْآم دليلٌ على أنه مقلوبُ أَرْآم، ووزن أَرْآمٍ: «أَفْعال»، فَقُدِّمَتِ العين التي هي الهمزةُ الثانية في موضع الفاء وسُهِّلَتْ، فصارت آرامٌ، فوزنُه: «أَعْفال».

المشتقَّة إنما يحدُث بعد اشتقاقها مِن المصدر، وفي النوع الثالث والثلاثين من «المزهر»: قال السخاويُّ في «شرح المفصل»: إذا قَلَبُوا لم يَجعلوا للفرع مصدراً لئلَّا يلتبسَ بالأصل، بل يُقتصَرُ على مصدر الأصل ليكونَ شاهداً للأصالة، نحو: «يَئِسَ يَأْساً»، و«أَيِسَ» مقلوبٌ منه ولا مصدرَ له. فإذا وُجد المصدران حَكَمَ النُّحاةُ بأنَّ كُلَّ واحد مِن الفِعلَين أصلٌ وليس بمقلوب مِن الآخرِ، نحو: «جَبَذَ» و«جَذَبَ»، وأهلُ اللغة يقولون: إنَّ ذلك كُلَّه مقلوبٌ. اهـ

هذا، ولا يَضُرُّ هنا معرفةُ القلب بالوجهين المذكورين ـ أعني بالتَّصحيح وبالمفرد ـ لجواز اجتماع دلائلَ كثيرةٍ على مدلول واحد.

فإنْ قلتَ: حكَى ابنُ السِّكِّيت «أَيِسَ الرَّجلُ إِيَاساً»: إذا قنط، وقد اشتهر استعمالُ أهل العلم للإياس بهذا المعنى فما جوابُك؟

قلتُ: أجاب عن ذلك ابنُ سِيده ﷺ في خُطبة «المحكَم» بقوله: ولا يُحتجُّ بإياس اسم رجل؛ فإنه «فِعَالٌ» مِن الأَوْسِ وهو العَطاء، كما يُسمَّى الرجلُ: عَطِيَّة الله وهِبَةَ الله والفَضْلَ. وسبقه إلى هذا المعنى ابنُ جني وشيخُه الفارسيُّ.

(**الثالث: نُدرة الاستعمال**)، وعبَّر عنه في «الشافية» بقِلَّة الاستعمال، وبينَ القِلَّة والنُّدرة فرقٌ نذكُره فيما يأتي إن شاء الله، ولعلَّ المؤلِّف أراد ما أراده ابنُ الحاجب فتجوَّز في العبارة، أو ظهر له في هذا الموضع شيءٌ، فانظُره. والمرادُ بهذا الدليل أنه إذا كان لفظان متَّفقان في اللفظ والمعنى إلا في التَّقديم والتأخير وكَثُر استعمالُ أحدِهما دون الآخر، حُكم على الأقلِّ استعمالاً بكونه مقلوباً عن صاحبه، (**كـ«آرام» جمع رِئْم وهو الظَّبي**) الأبيض؛ (**فإنَّ نُدرتَه وكثرةَ أَرْآم دليلٌ على أنه مقلوبُ أَرْآم**)؛ لأنَّ جعل الأكثر استعمالاً أصلاً أَوْلى مِن جعل الأقلِّ. (**ووزن أَرْآمٍ: «أَفْعال»، فَقُدِّمَتِ العين التي هي الهمزةُ الثانية في موضع الفاء**) التي هي الراء، (**وسُهِّلَتْ**) لكونها وقعت ساكنةً بعد همزة مفتوحة، (**فصارت**) أي: الكلمة (**آرامٌ**) الأحسنُ: آراماً، (**فوزنُه: «أَعْفال»**).

وكذا «آراء»؛ فإنه على وزن: «أَعْفال»، بدليل مُفرده وهو: الرأي. وقال بعضُهم: إنَّ علامةَ القلب هنا وُرُودُ الأصل وهو: رِئْمٌ، ورَأْيٌ.

الرابع: أن يترتَّب على عدم القَلْبِ وجودُ همزتَين في الطَّرَف، وذلك في كُلِّ اسم فاعِلٍ مِن الفِعل الأجوف المهموزِ اللَّام، كـ«جَاءَ، وشَاءَ»؛ فإنَّ اسم الفاعِل منه على وزن: «فاعِل»، والقاعدةُ أنه: متى أُعِلَّ الفعلُ ....

(وكذا «آراء»، فإنه على وزن: «أَعْفال») بتقديم العين على الفاء، (بدليل مُفرده، وهو: الرأي). مرادُ الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «وكذا آراء» التَّشبيه في نُدرة الاستعمال؛ لأنها الوجه المتحدَّث عنه، ولقوله: (وقال بعضُهم: إنَّ علامةَ القلب هنا وُرُودُ الأصل) في اللفظتين السابقتين، (وهو: رِئْمٌ، ورَأْيٌ)، وفي هذا نظر؛ لأنَّ لفظ آراء غيرُ نادر حتى يُعرَفَ فيه القلب مِن هذا الوجه، بل إنه أشهرُ جموع لفظةِ رأي، قال الزَّبيديُّ في «التاج»: والرأي: الاعتقاد، ج: آراء، لم يُكَسَّرْ على غير ذلك، وحكى الجوهريُّ في جمعه: أرآء. اهـ، ولعلَّ عدم إمكان ادِّعاء نُدرة الاستعمال في آراء هو الذي دعا المؤلِّف إلى الاستدلال على القلب فيه بمفرده وهو الرأي، ثم أراد أن يَنْقُلَ استدلالَ بعضهم عليه مِن وجه آخَرَ، إلا أنه لم يَزِدْ على أنْ أعاد ذِكر الوجه السابق، وهو وُرودُ المفرَد، أعني الرأيَ.

فإنْ قلتَ: إذا كان الأمر على ما ذكرتَ فإنه لا يصحُّ أن يقالَ: إنَّ ندرة الاستعمال تكون دليلاً على القلب، لجواز أن يكونَ المقلوب أكثرَ استعمالاً مِن المقلوب عنه.

قلتُ: بل قد لا يُنطق بالمقلوب عنه أصلاً كما في «قُوُوسٍ» الذي هو أصل «قِسِيٍّ»، ولذا أشار الرضيُّ وغيرُه إلى ضعف الاستدلال بقِلَّة الاستعمال على القلب، بل الصحيح أنَّ القلب في نحو: «آرام» إنما عُلم مِن المفرَد، لا مِن القِلَّة المذكورة.

(الرابع: أن يترتَّب) الأحسنُ: أن ينبنيَ (على عدم القَلْبِ وجودُ همزتَين) متتاليتَين (في الطَّرَف، وذلك في كُلِّ اسم فاعِلٍ مِن الفِعل) الثلاثيِّ (الأجوف المهموزِ اللَّام، كـ«جَاءَ، وشَاءَ»؛ فإنَّ اسم الفاعِل منه) يأتي (على وزن: «فاعِل») كما يأتي مِن السالم نحو: خَرَجَ فهو «خارِج»، وعَلِمَه فهو «عالِم»، (والقاعدةُ أنه) أي الشأنُ: (متى أُعِلَّ الفعلُ) الماضي

. . . . بقلب عينِه ألفاً أُعِلَّ اسمُ الفاعل بقلب عينِه همزةً، فلو لم تَقُلْ بتقديم اللام في موضع العَين لَزِم أنْ نَنطق باسم الفاعل مِن جاءَ «جَائِئ» بهمزتين، ولِذا لَزِم القولُ بتقديم اللام على العين، بدون أن تُقلَبَ همزةً، فتقول: جائي بوزن: «فالِع»، ثم يُعَلُّ إعلالَ قاضٍ، فيقال: جاءٍ بوزن: «فالٍ».

(بقلب عينِه) المعتلَّة (ألفاً) لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، (أُعِلَّ اسمُ الفاعل) منه (بقلب عينِه همزةً)، بعد قلبها ألفاً كما هو قول الأكثرين، أو ابتداءً كما هو قول الباقِين، (فلو لم نَقُلْ بتقديم اللام في موضع العَين) في مهموزِ اللام المذكور (لَزِم أنْ نَنطق باسم الفاعل مِن جاءَ) بلفظ: («جَائِئ» بهمزتين): الأولى هي المنقلبة عن العين المعتلَّة، والثانية هي لام الكلمة، (ولِذا) أي: ولأجل أنهم لم يَنطقوا بذلك، (لَزِم القولُ بتقديم اللام على العين، بدون أن تُقلَبَ) تلك العينُ (همزةً)، بل تبقى ياءً كما هي، (فتقول): الـ(جائي بوزن: «فالِع»، ثم يُعَلُّ إعلالَ قاضٍ») أي: بحذف ضمَّة يائه للثِّقَل، ثم حذفِ الياء لالتقاء الساكنين، (فيقال: جاءٍ بوزن: «فالٍ»)، ومثلُ اليائيِّ في ذلك الواويُّ، نحو: «ناءٍ»، فإنه يُصبح بالتقديم: «نائِواً»، ثم تُقلب الواو المتطرفة إثر كسرة ياءً فيصير: «نائِياً»، ثم يُعَلُّ إعلالَ «قاضٍ» فيصير: «ناءٍ» بوزن: «فالٍ». وقد تقدَّم الكلام على اضطراب النسخ في إثبات كلمة «فال» التي في كلام المؤلِّف في هذا الموضع.

هذا حاصل مذهب الخليل ﷺ في هذا النوع، والذي دفَعه إلى القول بالقلب فيه كثرةُ القلب في اسم الفاعل مِن الأجوف الصحيح، نحو: «شاكٍ»، و«هارٍ»، و«لاثٍ»، و«هاعٍ»، و«لاعٍ»، وأنهم يَفِرُّون مما يؤدِّي إلى همزة واحدة في بعض المواضع، فالفرار مما يؤدي إلى اجتماع همزتين أولى، وأنَّ في سلوك طريق القلب دفعاً لاجتماع إعلالين في الكلمة الواحدة. ونُقل عن أبي عليٍّ أنه كان يُقوِّي مذهب الخليل لهذا السبب، وقال ابن يعيش: ومذهب الخليل متين.

وأمَّا سيبويه فلا يقول في مثل ذلك بالقلب؛ لأنَّ اجتماع الهمزتين إنما يُستكره لو بقيَ في الاستعمال، وأمَّا إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيفَ إحداهما فلا بأسَ بالاجتماع، وههنا كذلك؛ فإنه إذا قُلبتْ ياءُ «جايِئ» همزةً اجتمع همزتان، فقلبت الثانية ياءً وجوباً لاجتماع الهمزتين

. . . .

والأولى منهما مكسورة، ثم يُعَلُّ إعلالَ «قاضٍ»، فيصير: «جاءٍ»، على وزن: «فاعٍ». واعتُرض عليه بأنَّ الياء المنقلبة عن همزة قياسُها أنْ تَصِحَّ على الأفصح، فلو كانت الياء في «الجائِي» منقلبةً عن همزة لكان الأفصحُ إيقاءَها كما في نحو: «قارئ ومستهزؤون» إذا خُففت همزتُهما، فلا يُعَلُّ إعلالَ «قاضٍ»، وأُجيب بأنّا لا نُسَلِّمُ أنَّ قياسها أنْ تصحَّ مطلقاً، بل إنَّ في ذلك تفصيلاً، وهو أنه: إنْ وجب إبدالها مِن الهمزة وجب الإعلال، وإلا فلا، ولَمَّا وجب الإبدال في «جائِئ» بهمزتين وجب الإعلال، بخلاف نحو: قارِئ، وتفضيلُهم مذهبَ الخليل على مذهب سيبويه ـ لكونه يَلزم منه الجمع بين الإعلالين ـ معارَضٌ بأنَّ إعلالين على القياس أَوْلى مِن إعلال واحد على خلاف القياس، قال ابن الحاجب: قولُ سيبويه أقيسُ، وما قاله الخليلُ لا يَقوم عليه دليلٌ، وليس بقياس. اهـ، قيل: وقد نُقل عن الخليل أنه رجع عن رأيه إلى رأيِ سيبويه وجمهورِ البصريِّين. وينبغي التثبت من هذا؛ فإنَّ سيبويه لم يذكُر ذلك عنه، بل قال بعد حكاية المذهبين في نحو «جاء»: وكِلا القولَين حسنٌ جميلٌ. اهـ، وكذلك قال المبرِّد في «المقتضب».

● **تنبيهان:**

الأوَّل: مثلُ «جاءٍ وشاءٍ» في جريان الخلاف فيه الجمعُ الذي على: «فَواعِلَ»، كـ«جَواءٍ» جمع جائِيَة، والجمعُ الذي على: «فَعائِلَ»، كـ«خَطَايا» جمع خَطِيئَة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ نحو: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وهَيِّنٍ أصله: «سَوِيد ومَوِيت وهَوِين» على وزن «فَعِيلٍ»؛ لأنَّ له نظيراً في كلام العرب، ولَمَّا كان هذا هو الأصلَ وأرادوا أن يُعِلُّوا عين الوصف كما أُعِلَّتْ في «سادَ يَسُودُ» و«ماتَ يَمُوتُ» و«هانَ يَهُونُ»، قُدِّمت الياء الساكنة على الواو، فانقلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء، وقالوا في «طَوِيل»: إنه شاذ، فإن لم يكن «فَعِيلٌ» صفةً لم يُعَلَّ هذا الإعلال كـ«عَوِيلٍ وسَوِيقٍ». ورُدَّ بأنَّ هذا التَّقديم والتأخير لا نظيرَ له في الصحيح؛ لأنَّ ياء «فَعِيلٍ» لا تتقدَّم على عينه في شيء مِن الصَّحيح، وبأنَّ فيه مخالفةً للظاهر الذي يَشهد لمذهب البصريين بأنه «فَيْعِل»، وهو بناء مختصٌّ بالمعتلِّ ولا غرابةَ في ذلك؛ فللمعتلِّ أبنيةٌ مختصَّةٌ به لا يَشرَكه فيها الصحيح.

الخامس: أن يَتَرَتَّبَ على عدم القلب منعُ الصرف بدون مقتضٍ، كـ«أَشْيَاءَ»؛ فإنَّنا لو لم نَقُلْ بقلبِها لَزِم منعُ «أَفْعالٍ» مِن الصرف بدون مقتضٍ، وقد ورد مصروفاً، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم: ٢٣]، فنقول: أصل أَشْيَاءَ: شَيْآءُ، على وزن: «فَعْلاءَ»، قُدِّمتِ الهمزة التي هي اللام في موضع الفاء، فصار: أَشْيَاءَ، على وزن: «لَفْعَاءَ»، فمنعُها مِن الصرف نظراً إلى الأصل الذي هو «فَعْلاء»، ولا شَكَّ أنَّ «فَعْلاءَ» مِن موازين ألف التَّأنيث الممدودَة، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرف لذلك، وهو المختار.

هذا ما ذكَره صاحب «المغني في تصريف الأفعال» تبعاً للرضيِّ في «شرح الشافية» ولم يتعقَّبه بشيء، وفيه عندي نظر؛ لأنَّ القلب المكانيَّ إنما يكون في الحروف دون الحركات والسكنات، بمعنى أنك إذا قلبتَ صيغة «فَعِيل» مثلاً بتقديم العين على الفاء قلتَ: «عَفِيل»، بإبقاء أول الكلمة مفتوحاً وثانيها مكسوراً، لا أنك تنقل مع العين كسرتها ومع الفاء فتحتَها، ألا ترى أنهم يقولون: «ما أَطْيَبَهُ» و«ما أَيْطَبَهُ»، و«لَعَمْرِي» و«رَعَمْلِي»، و«سَحابٌ مُكْفَهِرٌّ» و«مُكْرَهِفٌّ»، و«غُلامٌ مُبْعَنْقٍ» و«مُعْبَنْقٍ»، و«شَبْرَقْتُ الثوبَ» و«شَرْبَقْتُهُ»، ونحو ذلك؟ فالتغييرُ بالتقديم والتأخير إنما يكون في الحروف فقط، وأمَّا الحركات والسكنات فتبقى على ما كانت عليه.

(الخامس) من الأدلَّة: (أن يَتَرَتَّبَ على عدم القلب منعُ الصرف) في الكلمة (بدون) أي: بغيرِ (مقتضٍ) له، (كـ«أَشْيَاءَ»): اسم جمع لشيء، (فإنَّنا لو لم نَقُلْ بقلبِها) لكان وزنها: أَفْعَالاً، ولَـ(لَزِم) حينئذٍ (منعُ) صيغة (أَفْعالٍ مِن الصرف بدونِ مقتضٍ، و) ذلك لأنه (قد ورد) هذا البناء (مصروفاً، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾، فنقول) بناءً على ما تقدَّم: (أصل أَشْيَاءَ: شَيْآءُ، على وزن: «فَعْلاءَ») استُثقل اجتماع همزتين ليس بينهما حاجزٌ حَصين فـ(قُدِّمتِ الهمزة) الأولى (التي هي اللام في موضع الفاء، فصار: أَشْيَاءَ، على وزن: «لَفْعَاءَ»، فمنعُها مِن الصرف) إنما هو (نظراً إلى الأصل الذي هو «فَعْلاء»، ولا شَكَّ) في (أنَّ «فَعْلاءَ» مِن موازين ألف التَّأنيث الممدودَة) والألف الممدودة مانعةٌ مِن الصرف كما تقرَّر في مَحلِّه، (فهو) أي: لفظُ أشياء (ممنوعٌ مِن الصَّرف لذلك)، هذا مذهبُ جمهور البصريين (وهو المختار) كما يأتي.

. . . .

وههنا نكتةٌ، وهي أنَّ المؤلِّف ﷺ زعم أنَّ «أشياء» إنما مُنعتْ مِن الصَّرف نظراً إلى أصلها الذي هو «شَيْئَاءُ» على زِنة: «فَعْلاءُ»، وتَبِعه على هذا جماعةٌ، ومقتضى هذا القول أنَّ عِلَّةَ منع الصرف ليست موجودةً في لفظ أشياءَ نفسِه، ولم أظفِر بمَن أشار إلى ذلك، بل هذه كُتُبُ القوم تقول: إنَّ منع صرفِ «أشياءَ» إنما هو لألف التأنيث التي في آخِرِها، ولا يخفى عليك أنَّ قلبَ «فَعْلاءَ» ـ التي هي مِن موازين ألف التأنيث ـ إلى «لَفْعاءَ» لا يُغَيِّرُ في آخِرِها شيئاً، بل تبقى الألف المانعة من الصرف على حالِها، وعليه فإنه لا حاجةَ إلى مسلَك المؤلِّف، فتأمَّل.

وقال أبو الحسن الأخفش: «أشياء» جمع «شَيْءٍ»، وأصله: «أَشْيِئَاء» على وزن: «أَفْعِلَاء»، حُذفت اللام للتخفيف فصار: «أَشْيَاء» على وزن: «أَفْعَاء». ويُضَعِّفُ هذا القولَ أمورٌ، منها: أنَّ «فَعْلاً» لا يُجمع على «أَفْعِلاء»، وأنهم جمعوا «أشياءَ» على «أَشَايَا»، و«أَفْعِلاء» لا يُجمع على «فَعالَى»، وأنهم صَغَّرُوا «أَشْيَاءَ» على لفظها فقالوا: «أُشَيَّاء»، و«أَفْعِلاء» مِن صيغ جمع الكثرة، وهي لا تُصغَّر على لفظها، وإنما يُصغَّر مفردها ثم يُجمع، كما في «دُرَيْهِمات» تصغير «دَراهِمَ».

وقال يحيى الفَرَّاء مِن الكوفيين: «أَشْيَاء» جمعٌ لـ«شَيِّءٍ» بالتشديد، والأصل: «أَشْيِئَاء» على: «أَفْعِلاء»، ويَرُدُّ قولَه أمورٌ، منها: الثاني والثالث الواردان على قول الأخفش السابق، ومنها أنَّ دعوى كون «أَشْيَاءَ» جمعاً لـ«شَيِّءٍ» لا يَقوم عليها دليلٌ، فإنَّ «شَيِّئاً» لم يجئ في كلامهم لا اختياراً ولا اضطراراً، ولو كان الأصل كذلك لجاء في كلامهم، كما جاء الأصل كثيراً في نحو: «سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وهَيِّنٍ» المخفَّفة.

وقال الكسائيُّ مِن الكوفيين أيضاً: إنَّ «أَشْيَاءَ» جمعُ «شَيْءٍ»، وهي على وزن: «أَفْعَالٍ»، كما يُجمع «سَيْفٌ» على «أَسْيَافٍ»، وإنما مُنعت الصرف شذوذاً؛ لأنها أشبه آخِرُها آخِرَ «حَمْراءَ» وكَثُرَ استعمالُها في الكلام، فعاملوها معاملةَ «فَعْلاءَ» في منع الصرف، وفي جمعها على «أَشَايَا وأَشَاوٍ وأَشْيَاوَات»، كـ«صَحَارَى وصَحَارٍ وصَحْرَاوَات». قال الزجاج: أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أنَّ قول الكسائيِّ خطأٌ في هذا، وألزموه ألَّا يصرفَ «أَنْبَاءَ وأَسْمَاءَ». وقال الرضيُّ: والحملُ على التَّوهُّم ما وُجد محملٌ صحيحٌ بعيدٌ مِن الحكمة. اهـ

. . . .

والمقصود أنَّ أصحَّ هذه المذاهب مذهبُ الخليل وسيبويه لعدم وُرود شيء عليه؛ إذ منعُ صرف «أشياء» لألف التَّأنيث، وتصغيرُها على «أُشَيَّاء» لأنها اسمُ جمع لا جمعٌ كما مَرَّ، وجمعُها على «أشَاوَى» لأنها اسمٌ على «فَعْلاء» فتجمع على «فَعَالَى» كـ«صَحْراء وصَحَارَى»، فلا يَلزم أصحابَ هذا القول إلا القلبُ، وهو كثيرٌ.

ونظم بعضُهم حاصلَ هذه الأقوال فقال:

فِي وَزْنِ «أَشْيَاءَ» عِنْدَ القَوْمِ أَقْوَالُ ... قَالَ الكِسَائِيُّ: إنَّ الوَزْنَ «أَفْعَالُ»

وَقَالَ يَحْيَى بِحَذْفِ اللَّامِ فَهْيَ إذاً ... «أَفْعَاءُ» وَزْناً وَفي القَوْلَيْنِ إشْكَالُ

وَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ: القَلْبُ صَيَّرَهَا ... «لَفْعَاءُ» وَزْناً فَذَا تَحْصِيلُ مَا قَالُوا

● **تذييل:** كلمة «أشياء» وردتْ في القرآن مفردةً في موضع واحد، وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، وسمعتُ منذ بضع سنين بعضَ الأعيان يوجِّه منع الصرف فيها في الآية الكريمة بما حاصلُه أنَّ في الآية لفظ «عن» ولفظ «إن» الساكنَي النون، وهما يكتنفان لفظَ «أشياء»، فلو صُرفت لقيل فيها: «عنْ أشياءٍ إنْ»، وفيه تكرارٌ لا يخفى قبحُه في الأسماع، فمِن ثَمَّ امتنع صرفُ «أشياء». قلتُ: وهذا التعليل ساقطٌ؛ لأنَّ أشياء ممنوعة من الصرف في كلام العرب قبل نزول القرآن، ومن ذلك قولُ أُحيحة ابن الجلاح:

وَأُعْرِضُ عَنْ أَشْيَاءَ لَوْ شِئْتُ نِلْتُهَا ... حَيَاءً إذا ما كانَ فِيهَا مَقَاذِعُ

وقولُ زهير:

قُلْتُ لَهَا: يا ارْبَعِي أَقُلْ لَكِ فِي ... أَشْياءَ عِنْدِي مِنْ عِلْمِهَا خَبَرُ

ونظيرُ هذا الوهم ما ذكَره لي بعض أهل العلم ـ وقد جرى ذكرُ السيوطيِّ عليه رحمة الله في مجلِسنا ـ من أنَّ قولهم: «الأسيوطيُّ» مبنيٌّ على ثبوت «أسيوط» لغة في سيوط، قال: وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ لفظ أسيوط إنما جاء من الفرنسيِّين حين دخول نابليون إلى مصر وقولهم: à سيوط،

. . . .

أي: إلى سيوط. فهذا القولُ إن كان صاحبُه مازحاً فذاك، وإلا فلفظُ «أسيوط» ثابت في معاجمَ ظهرتْ قبل أن يُخلق الجدُّ العاشر لنابليون.

واستخرج بعضُهم نكتةً من ذِكر لفظ «الظل» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ﴾ [القصص: ٢٤]، فقال ما معناه: في ذِكر الظل إشارةٌ إلى أدَب المرأتين حين خرجتا نهاراً لا ليلاً كما يفعل النساء في هذا الزمان؛ إذ يخرجن وحدَهنَّ إلى الأسواق التجارية ليلاً وخاصةً في الصيف. وما رأينا ـ بل ولا سمِعنا ـ بأمَّةٍ يسقي رجالُها دوابَّهم ليلاً بَلْهَ نسائها حتى يكونَ لهذه النكتة التي ذكَرها حظٌّ من الصحَّة.

والمقصود أنَّه ينبغي للمدرِّسين والمصنِّفين ونحوِهم الاحتراز من مثل هذه التعليلات العَليلة، ولا سيَّما أنَّ كثيراً من الطلاب يأخذونها على أنَّها صحيحة لحسن ظنِّهم بهم.

وإذ جرى ذِكرُ المرأتين، فاعلم أنَّ موسى ﷺ وجدهما معاً على الماء لأنَّ رعيَ الدوابِّ وسقيَها من وظائف الرجال، فلمَّا كان أبوهما شيخاً كبيراً اضطرَّتا للخروج معاً لِتُساعد إحداهما الأخرى في هذا العمل الذي يشقُّ عليهما، فلمَّا دعا أبوهما موسى ﷺ جاءته إحداهما فقط؛ لأنَّ هذا العمل يكفي للقيام به واحدة، فكان خروج الثانية معها لو خرجتْ حينئذٍ يصير لغواً. وهذا هو عينُ الأدب. هذا ما كان قد ظهر لي قديماً من تدبُّر هذه الآية قبل أن أسمع بكلام صاحب «الظل». والله أعلم.

● **تنبيهات:**

الأوَّل: يتوسَّع اللُّغويُّون والكوفيُّون في إطلاق القلب على كُلِّ فعلَين اتَّحد معناهما ووُجد بينهما خلافٌ في تقديم بعض الحروف على بعض، وإنْ وُجد المصدر لكلٍّ مِن الفعلَين، نحو: «جَبَذَ جَبْذاً» و«جَذَبَ جَذْباً»، وأمَّا البصريون فلا يقولون بالقلب في مثل ذلك، وقد أفصح ابنُ جني عن مذهبهم بقوله في «الخصائص»: إعلم أنَّ كُلَّ لفظين وُجد فيهما تقديمٌ وتأخيرٌ فأمكن أن يكونَا جميعاً أصلين ليس أحدُهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياسُ الذي لا يَجوز غيره، وإنْ

....

لم يُمكن ذلك حكمتَ بأنَّ أحدَهما مقلوبٌ عن صاحبه ... فَمِمَّا تركيباه أصلانِ لا قلبَ فيهما قولُهم: «جَذَبَ» و«جَبَذَ»، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرَّفان تصرُّفاً واحداً، نحو: «جَذَبَ يَجْذِبُ جَذْباً»، فهو «جاذِبٌ»، والمفعول «مَجْذُوب»، و«جَبَذَ يَجْبِذ جَبْذاً»، فهو «جابِذ»، والمفعول «مَجْبُوذ»، فإنْ جعلتَ مع هذا أحدَهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلتَه لم يكن أحدُهما أسعدَ بهذه الحال مِن الآخَرِ ... فإنْ قصَّر أحدُهما عن تصرُّف صاحبه ولم يُساوِه فيه كان أوسعُهما تصرُّفاً أصلاً لصاحبه. اهـ باختصار.

الثاني: قال الأستاذ عضيمة أيضاً: لا يُقال بالقلب أيضاً إذا كانت الكلمتان المختلِفتان في ترتيب الحروف لِلُغتين مِن لغات العرب، ومثالُه: قول الحجازيين: «صاعِقَة وصَواعِق»، وقولُ التَّميميين: «صاقِعَة وصَواقِع». . . وفي «القاموس»: «يُوامِرُ فلاناً» و«يُوائِمُه»: لغتان، أو مقلوبة. اهـ والصواب أن تردُّدَ صاحب «القاموس» وغيرِه إنما هو بين جعلِها لغةً مستقلَّةً وجعلِها مقلوبةً، من غير نظر إلى كون اللغتين لقبيلة واحدة أو لقبيلتين؛ فالعبرةُ في القلب إنما هي بما مرَّ في التنبيه السابق لا غير.

الثالث: ما ذكَره المصنف مِن أدِلَّة القلب هو ما ذكَره ابنُ الحاجب، وسلَك ابن مالك في هذا المقام طريقاً أخرى فقال: علامةُ صِحَّة القلب كونُ أحد التَّأليفين فائقاً للآخَرِ ببعض وُجوه التَّصريف، كما فاق «يَئِسَ» «أَيِسَ» بقولهم للكثير اليأس: «يَؤُوس» دونَ «أَيُوس»، وكما فاق «الوَجْهُ» «الجاهَ» بقولهم: «وَجُهَ وَجاهةً فهو وَجِيهٌ»، ولم يَبْنُوا مِن لفظ «الجاه» فِعلاً ولا وصفاً، وكما فاق «نَأَى» «ناءَ» بقولهم في المصدر: «نَأْيٌ» دونَ «نَيْءٍ»، وفاق «شوائِعُ» «شَواعِيَ» بقولهم: «شاعَ يَشِيعُ فهو شائعٌ»، ولم يَقولوا: «شَعَى يَشْعَى فهو شاعٍ»، قال: فإنْ تساوى المثالان في الاستعمال والتَّصريف فهما لغتان، وليس أحدُهما مقلوباً من الآخَرِ، نحو: «جَذَبَ» و«جَبَذَ»؛ فإنَّ جميع تصاريفهما جاء عليهما. اهـ، قيل: وما ذكَره ابنُ الحاجب أوضحُ.

● **خاتمة**: لم يتعرَّض المصنف رحمه الله تعالى لِما يُعرف به الحذفُ في الموزون، وفي بعضِ الكُتُب أنه: إذا ورد عليك كلمةٌ فيها حذفٌ فلَكَ في معرفة ذلك وُجوهٌ أيضاً:

الباب الأول في الفِعل

وفِيه عِدَّةُ تقاسيمَ.

الوجه الأوَّل: الاشتقاق، فإنك إذا علمتَ ما اشتُقَّت منه حكمتَ بأنَّ فيها حذفاً، مثل: «قُلْ» مع «قالَ يَقُول»؛ فوزنُه: «فُلْ».

الوجه الثاني: أصلُها الذي غُيِّرتْ منه بالحذف؛ فإنك إذا علمتَ أنه أصلٌ لها حكمتَ بأنَّ فيها حذفاً، مثل: «غَدٍ» مع العِلم بأنَّ أصلَه: «غَدْوٌ».

الوجه الثالث: لُزوم الإخلال بالقاعدة المقرَّرة عندهم ـ أي: مخالفتِها ـ على تقدير عدم الحذف، كأنْ يلزمَ كونُ المِثال على أقلَّ مِن ثلاثة أحرف، إمَّا دونَ تأمُّل مثل: «قُلْ» و«قِهْ» و«لم يَكُ»، أو بأدنى تأمُّل مثل: «رَمَتَا» و«رَمَوْا» و«قُمْتُ» و«يَعِدُ»؛ فإنَّ الضمائر كلماتٌ على حِدَة وليست مِن أصول الأفعال، وكذا حروفُ المضارعة. والله تعالى أعلم.

(الباب الأول في الفِعل)

قَدَّمَهُ على الاسم ـ وإنْ كان التَّصريفُ يَدخل الأسماءَ والأفعالَ ـ لِكون التَّصريف للأفعال بطريق الأصالة، وذلك لِكثرة تغيُّرها، ولِظهور الاشتقاق فيها.

(وفِيه) أي: الباب أو الفِعل (عِدَّةُ تقاسيمَ)، جمع تقسيم: مصدرِ قَسَّم؛ وجاز جمعُه لاختلاف أنواعه، وإلَّا فإنه لا يُثنَّى ولا يُجمع على ما سيأتي بيانُه في بابه إن شاء الله تعالى.

ومجموعُ ما ذكَره المصنِّف رحمه الله من تقاسيم الفعل سبعةٌ، وأصلُ ذلك تسعة ذكَرها أصحاب «قواعد اللغة العربية»، فأسقط منها المصنِّف اثنَين هما: بابُ التامِّ والناقص، وبابُ المبنيِّ والمعرَب؛ لتعلُّق مباحثهما بعلم النحو لا الصرف. على أنَّ بحثَ المتعدِّي واللازم ـ وهو التقسيم الخامس للمؤلِّف ـ أقربُ إلى عِلم النحو منه إلى الصرف، ومِن ثمَّ أغفله بعضُ المصنِّفين في تصريف الأفعال، وذكَره آخرون باختصار شديد على سبيل الاستطراد لا غيرُ.

التقسيم الأوَّل
إلى ماضٍ ومضـارعٍ وأمرٍ

يَنقسم الفعلُ إلى: ماضٍ، ومُضارِعٍ، وأَمْرٍ.

فـ«الماضي»: ما دلَّ على حدوث شيءٍ قبل زمن التَّكلُّم، نحو: «قامَ وقَعَدَ وأكَلَ وشَرِبَ».

وعلامتُه: أنْ يقبلَ تاءَ الفاعِلِ نحو: «قَرَأْتُ»، وتاءَ التَّأنيثِ الساكنةَ نحو: «قَرَأَتْ هِنْدُ».

(التقسيم الأوَّل)

مِن هذه التَّقاسيم باعتبار زمان وقوع حدثه:

(إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ)

(يَنقسم الفعلُ إلى) ثلاثة أقسام: (ماضٍ، ومُضارِعٍ، وأَمْرٍ)، ولا رابعَ لها، وقَدَّمَ في ذِكرها الماضيَ ثم المضارع ليوافق ترتيبُها بالوضع ترتيبَها بالطَّبع، ومَن خالَف فلنكتةٍ ما.

[حدُّ الماضي وعلامته]

(فـ«الماضي») ويقال له: الغابِرُ: (ما) أي: لفظٌ (دلَّ على حدوث شيءٍ قبل زمن التَّكلُّم، نحو: «قامَ وقَعَدَ») مِن اللازم، (و«أكَلَ وشَرِبَ») مِن المتعدِّي. فإنْ قيل: هذا الحدُّ غير مانع؛ إذ يصدق على المضارع المجزوم بـ«لم» نحو: «لم يضرب»؛ فإنَّ «لم» قد نقلتْ معناه إلى الزمن الماضي، قلنا: الدَّلالة على المُضِيِّ في مثل هذا عارضةٌ نشأتْ مِن «لَمْ»، والاعتبارُ لأصل الوضع. (وعلامتُه) التي يتميَّز بها عن قَسيميه: (أنْ يقبلَ تاءَ الفاعِلِ): لمتكلِّم كانت (نحو: «قَرَأْتُ») بضمِّ التَّاء، أو لمخاطَب نحو: «تَبَارَكْتَ يا ربَّنا» بفتحها، أو لمخاطَبة نحو: «قُمْتِ يا هِندُ» بكسرها، (وتاءَ التَّأنيثِ الساكنةَ) أصالةً، (نحو: «قَرَأَتْ هِنْدُ»)، وقولُنا: «أصالةً» لإدخال

و«المضارع»: ما دلَّ على حدوث شيءٍ في زمن التَّكلُّم أو بعده، نحو: «يَقْرَأُ ويَكْتُبُ»، فهو صالِحٌ للحال والاستقبال.

ذاتِ الحركة العارضة نحو: ﴿قَالَتُ امَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦٤] بنقل ضمة الهمزة إلى التَّاء، و﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] بكسر التَّاء للتخلُّص مِن التقاء الساكنين، و﴿قَالَتَا﴾ [القصص: ٢٣] بفتحها لذلك. أمَّا تاء التَّأنيث المتحرِّكة أصالةً فلا تَختصُّ بالفعل، بل تكون فيه نحو: «هند تَقومُ»، وفي الاسم نحو: «فاطمةٌ وقائمةٌ»، وفي الحرف نحو: «رُبَّتَ وثُمَّتَ».

وإنما سَكنتْ تاءُ الفعل للفرق بين تائه وتاءِ الاسم، ولم يُعكس لئلَّا ينضمَّ ثقلُ الحركة إلى ثقل الفعل.

[حدُّ المضارع وعلامته]

(و«المضارع») ويقال له: المستقبل، والغابِر أيضاً؛ إذ الغابر ضدٌّ بمعنى الباقي والماضي، وإن كان إطلاقُه على المضارع أكثر، وهو: (**ما دلَّ على حدوث شيءٍ في زمن التَّكلُّم أو بعده، نحو: «يَقْرَأُ ويَكْتُبُ»، فهو صالِحٌ**) في نفسه بحسَب الاشتراك اللفظيِّ (**للحال**)، وهو الزمان الذي أنت فيه، (**والاستقبال**) بمعنى: المستقبَل، وهو الزمان الذي يُتَرَقَّبُ وجودُه بعد زمانك الذي أنتَ فيه. فإذا قلتَ: «يَضربُ زيدٌ» مثلاً، احتمل أن يكون زيدٌ ضارباً في زمان تكلُّمك بهذا الكلام، وهو الحال، وأن لا يكونَ ضارباً فيه، بل في زمانٍ بعد زمان هذا التَّكلُّم، وهو الاستقبال. هذا إذا كان مجرَّداً عن القرائن المخصِّصة لأحد الزمانَين، فإنْ وُجدت معه قرينةُ الحال صار مخصوصاً بزمان الحال، نحو: «يَقوم الآنَ»، ويُسمَّى الفعل حينئذٍ «حالاً وحاضراً»، وإن وُجدت معه قرينةُ الاستقبال صار مخصوصاً بزمان الاستقبال، نحو: «يَفعل غداً»، ويُسمَّى المضارع حينئذٍ «مستقبَلاً».

واعلم أنهم اختلفوا في زمان المضارع على خمسة أقوال: أحدُها: أنه موضوع للحال والاستقبال معاً؛ لأنه يُطلق عليهما إطلاقَ كُلِّ مشترَك على أفراده، قال ابن مالك: إلا أنَّ الحال يترجَّح عند التَّجرُّد. اهـ وهذا أشهرُ المذاهب، وهو قول سيبويه والجمهور. الثاني: أنه حقيقةٌ

ويُعَيِّنُهُ للحال «لامُ الابتداء»، و«لا» و«ما» النافيتان، نحو: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]، ....

في الحال مجازٌ في الاستقبال. واعتمده جماعةٌ منهم الدماميني، قال في «الهمع»: وهو المختارُ عندي، بدليل حملِه على الحال عند التَّجرُّد مِن القرائن، وهذا شأنُ الحقيقة، ودخولِ السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخُلُ العلامة إلا على الفروع، كعلامات التَّثنية، والجمع، والتأنيث. اهـ الثالث: أنه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال. الرابع: أنه حقيقةٌ في الحال، ولا يُستعمل في الاستقبال أصلاً، لا حقيقةً ولا مجازاً. وعليه ابنُ الطَّراوة. الخامس: أنه حقيقةٌ في الاستقبال، ولا يُستعمَل في الحال أصلاً، لا حقيقةً ولا مجازاً. وعليه الزَّجَّاج.

وسُمِّيَ هذا القسم مُضارعاً لأنَّ المضارعة في اللغة المشابَهة، مأخوذةٌ مِن الضَّرْع، يُقال: تضارَع السَّخْلانِ: إذا أخذ كلٌّ واحد منهما بحَلَمة من الضرع وتقابَلَا في الرضاع، فهما شبيهان لكونهما أخوَين ارتضعَا ضرعاً واحداً، وقد شابه اسمَ الفاعل لفظاً ومعنًى: أمَّا لفظاً فَلِموافقته له في السَّكنات والحركات وعددِ الحروف، بقطع النَّظَر عن خُصوص الحركة والحرف؛ وأمَّا معنًى فلأنَّ كُلًّا منهما دالٌّ على الحال والاستقبال كما قال المصنف. وقيل: سُمِّيَ مضارعاً لمشاكلته الأسماءَ فيما يَلحقُه من الإعراب. (**ويُعَيِّنُهُ للحال «لامُ الابتداء»، و«لا» و«ما» النافيتان**)، ومذهبُ الجمهور أنه إنما يُخلِّصه للحال مِن هذه الثلاثة «اللام» و«ما» النافية، دونَ «لا» فإنها تخلِّصه للاستقبال، وعكَسَ ابنُ مالك القولَين جميعاً، فالأوَّل: (**نحو**) قوله تعالى حكايةً عن يعقوبَ ﷺ: (﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾)، والأصل: لَإني يَحزُنني؛ لأنَّ حقَّ هذه اللام أن تَدخلَ على صدر الكلام، لكن لَمَّا كانت للتأكيد كَرِهوا الجمع بين حرفين لمعنًى واحد، فزحلقوا اللام إلى الخبر، ولذا تُسمَّى: اللامَ المُزَحْلَقَة والمُزَحْلَفَة أي: المؤخَّرَة. وقال ابن مالك: إنَّ «يحزُن» في الآية مستقبَلٌ؛ لأنَّ فاعله ـ وهو الذهاب ـ لم يوجد عند نُطق يعقوب بـ«يحزُن»، ولا يَسبق الفعلُ فاعلَه، وأجيب بأنَّ التَّقدير: قَصْدُ أن تذهبوا، والقصدُ حالٌ. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] فمنزَّلٌ منزلةَ الحال؛ إذ لا شكَّ في وُقوعه، وأمثالُ ذلك كثيرة في كلام الله تعالى.

واعلم أنه لا يَرِدُ على قول الجمهور اللامُ في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]. **ويُعَيِّنُهُ للاستقبال «السينُ» و«سوف» و«لنْ» و«أنْ» و«إنْ»، نحو:** ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، وقوله: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]؛ لأنها إنما تُفيد ذلك إذا دخلتْ على المضارع المحتمِل لهما لا المستقبَلِ الصِّرْفِ، فهي في مثل ذلك متمحِّضةٌ للتَّوكيد مُضْمَحِلًا عنها معنَى الحاليَّة.

والثاني: نحو قوله تعالى: (﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾)، ومذهب الأكثرين ـ كما تقدَّم ـ أنَّ «لا» النافية تُخلِّص المضارع للاستقبال، وخالفهم ابن مالك لِصِحَّة قولك: «جاء زيدٌ لا يتكلَّمُ» بالاتِّفاق، مع الاتِّفاق على أنَّ الجملة الحاليَّة لا تُصدَّرُ بدليلِ استقبال، ولدخولها على الحال في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٣١]. وكأنَّ المصنف خالف الجمهورَ في هذا الموضع لِقُوَّة هذا الإيراد. والثالث: نحو قوله تعالى: (﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾)، فإنَّ المعنى: ليست تدري الآنَ ما تكسب غداً، ولو كان «تدري» للاستقبال لفسد المعنى؛ لأنَّ النفس بعد كسبها للشيء تَدريه قطعاً؛ وردَّ ابن مالك على الجمهور بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥]، وأُجيب بأنَّ شرط كونه للحال انتفاءُ قرينةٍ خلافه، وأُجيب أيضاً بأنَّ في الكلام حذفَ مضاف، أي: ما يكون لي قصدُ أن أُبَدِّلَه، والقصد حاليٌّ. (**ويُعَيِّنُهُ للاستقبال «السينُ» و«سوف»**)، ويُسمَّيان: حرفي تنفيس، ومعناه: تأخيرُ الفعل في الزَّمان المستقبَل وعدمُ التَّضييق في الحال، و«سوف» أكثرُ تنفيساً على ما قاله البصريُّون؛ لأنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، (و«لنْ» و«أن») المخفَّفة المصدريَّة، (و«إنْ») الشَّرطيَّة: فالأوَّل (نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾)، والثاني نحو: (﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾)، والثالث نحو: (﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾)، والرابع نحو: (﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)، والخامس نحو: (﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾).

وعلامتُه أنْ يَصِحَّ وقوعُه بعد «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].
ولا بُدَّ أنْ يكونَ مبدوءاً بحرفٍ مِن حروف: «أَنَيتُ»، وتُسمَّى: «أحرفَ المضارعة».

فالهمزةُ للمتكلِّم وَحْدَهُ، نحو: «أنا أقرأُ». والنونُ له مع غيره أو للمعظِّمِ نفسَه، نحو: «نحن نَقرأ»، والياءُ للغائب المذكَّرِ وجمع الغائبة، نحو: «محمَّدٌ يَقرأ»، و«النسوةُ يَقْرَأْنَ». والتاءُ للمُخاطَب مطلقاً، ومفردِ الغائبة، ومُثَنَّاها، نحو: «أنتَ تَقرأ يا محمدُ»، و«أنتما

(وعلامتُه أنْ يَصِحَّ وقوعُه بعد «لم») النافية، (نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾)، وهذه العلامة أنفعُ علامات المضارع، فلذلك اقتصروا عليها. (ولا بُدَّ) أي: يجب (أنْ يكونَ مبدوءاً بحرفٍ مِن حروف: «أَنَيتُ») بمعنى: أبطأتُ، أو: «نَأَيتُ»، أو: «أتَينَ»، أو: «نَأتِي»؛ للفرق بينه وبين الماضي، (وتُسمَّى) هذه الأحرفُ الأربعة: («أحرفَ المضارعة»)، وزادوا هذه الأحرف دون غيرها؛ لأنَّ الزيادة سببٌ يستلزم الثقلَ، وهذه الأحرف أخفُّ من غيرها. وخَصُّوا الزيادة بالمضارع لأنه مؤخَّرُ الزمان عن الماضي، والأصلُ عدم الزيادة، فأخذه المُقَدَّمُ. ونعني بتأخُّر زمن المضارع تأخُّرَه باعتبار الذات، لا باعتبار الاتِّصاف، وإلا فالأمر بالعكس، كما يأتي عند الكلام على الاشتقاق.

ولَمَّا كان المضارع يتصرَّف إلى بضعةَ عشر وجهاً كما سيأتي، وكانت أحرف المضارعة أربعةً فقط، كان لا بُدَّ مِن التَّوزيع، فلهذا قال:

(فالهمزةُ) موضوعةٌ (للمتكلِّم وَحْدَهُ، نحو: «أنا أقرأُ». والنونُ) تُستعمل (له) أي: للمتكلِّم (مع غيره) استعمالاً حقيقيًّا، (أو للمعظِّمِ نفسَه) استعمالاً مجازيًّا، (نحو: «نحن نَقرأ»)، وتوجيهه أنَّ العظيم يتكلَّم عن نفسه وغيرِه غالباً؛ لأنَّ أتباعه يُشاركونه في أغلب أموره. (والياءُ) موضوعةٌ (للغائب المذكَّرِ)، مفرداً كان أو مثنًّى أو مجموعاً، (و) لـ(جمع الغائبة، نحو: «محمَّدٌ يَقرأ»)، و«الزيدانِ يَقرآنِ»، و«الزيدونَ يَقرؤونَ»، (و) نحو: («النسوةُ يَقْرَأْنَ». والتاءُ) موضوعة (للمُخاطَب مطلقاً)، أي: مفرداً كان أو مثنًّى أو مجموعاً، مذكَّراً كان في هذه الثلاثة أم مؤنثاً، (و) لـ(مفردِ الغائبة) مِن إضافة الصفة للموصوف، أي: الغائبةِ المفردةِ، (و) لـ(مُثَنَّاها، نحو: «أنتَ تَقرأ يا محمدُ»، و«أنتما

تَقرآنِ»، و«أنتم تَقرؤونَ »، و«أنتِ يا هندُ تَقْرَئِينَ»، و«فاطمةُ تَقرأ»، و«الهندانِ تَقْرَآنِ».

و«الأمرُ»: ما يُطلب به حصولُ شيءٍ بعد زمن التكلُّم، نحو: «اجْتَهِدْ».

وعلامتُه: أنْ يَقبل نونَ التَّوكيد وياءَ المخاطَبة، مع دِلالته على الطَّلَبِ.

تَقرآنِ) يا محمَّدانِ»، (و«أنتم تَقرؤونَ) يا محمَّدونَ»، (و«أنتِ يا هندُ تَقْرَئِينَ»)، و«أنتما يا هندانِ تَقْرَآنِ»، و«أنتنَّ يا هنداتُ تَقْرَأْنَ»، (و) نحو: («فاطمةُ تَقرأ»، و) نحو: («الهندانِ تَقْرَآنِ»).

● لطيفة: حكى الشاطبيُّ في كتاب «الإفادات والإنشادات» عن بعض شُيوخه، قال: جلس بعض الطَّلَبَة إلى بعض الشيوخ المقرئين، فأتى المقرئ بمسألةِ الزوائد الأربع في أوَّل الفعل المضارع، وقال: يجمعها قولُك: «نأيت»، فقال له الطالب: لو جمعتَها بقولك: «أنيت» لكان أملحَ؛ ليكونَ كُلُّ حرف تضعيفَ ما قبله؛ فـ«الهمزة» لواحد وهو المتكلِّم، و«النون» للاثنين، وهما: الواحد ومعه غيره، والواحد المعظم نفسه، و«الياء» للأربعة: للغائب الواحد، وللغائِبَيْنِ، وللغائِبِينَ، وللغائباتِ، و«التاء» للثمانية: للمخاطَب، وللمخاطَبَيْنِ، وللمخاطَبِينَ، وللمخاطَبة، وللمخاطَبَتَيْنِ، وللمخاطَباتِ، وللغائبة، وللغائبَتَيْنِ. فاستحسن الشيخُ ذلك منه. اهـ

[حدُّ الأمر وعلامته]

(و«الأمرُ»: ما يُطلب به حصولُ شيءٍ بعد زمن التكلُّم، نحو: «اجْتَهِدْ) يا زيدُ»، ولصيغته أسماءٌ بحسَب إضافاته، فإنْ كان مِن الأعلى إلى مَن دونه قيل له: «أمر»، وإنْ كان مِن النظير إلى النظير قيل له: «طَلَب» أو «التماس»، وإنْ كان مِن الأدنى إلى الأعلى قيل له: «دُعاء»، وأمَّا قول عمرِو بن العاص لمعاوية:

أَمَرْتُكَ أَمْراً حَازِماً فَعَصَيْتَنِي

فيحتمل أنْ يكونَ عمرٌو رأى نفسه فوق معاوية مِن جهة الرأي والإصابة في المشورة، مع أن الشعرَ موضعُ ضرورة، فجاز أن يَستعير فيه لفظَ الأمر في موضع الطلب والدعاء. قاله ابن يعيش. (وعلامتُه: أنْ يَقبل نونَ التَّوكيد) الخفيفةَ أو الثقيلةَ، (وياءَ المخاطَبة)، واشتراطُ إحداهما يُغني عن اشتراط الأخرى، (مع دِلالته) وضعاً (على الطَّلَبِ) بصيغته، فعلامةُ الأمر

وأمَّا ما يدلُّ على معاني الأفعال ولا يَقبل علاماتِها فيُقال له: «اسمُ فعلٍ»، وهو على ثلاثة أقسامٍ: اسمُ فعل ماضٍ، نحو: «هَيْهَاتَ» و«شَتَّانَ»، بمعنى: بَعُدَ وافْتَرَقَ. واسمُ فعلٍ مضارع، كـ«وَيْ» و«أُفٍّ»، بمعنَى: أَتَعَجَّبُ وأَتَضَجَّرُ. . . . .

مجموعُ هذين الشيئين، وظاهرٌ أنَّ الأوَّلَ منهما لفظيٌّ، والثانيَ معنويٌّ. فإذا تخلَّف القيدُ المعنويُّ فقط كانت الكلمة مضارعاً نحو: «هل تفعلَنَّ؟»، ويأتي قريباً الكلام على تخلُّف القيدِ اللفظيِّ.

ودخل بقولنا: «وضعاً» ما استُعمل في غير الطلب كالإباحة، نحو: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ١٨٧]، لدلالتهما على الطلب بالصِّيغة، وخرج بقولنا: «بصيغته» المضارعُ المقرون بلام الأمر، نحو: «لِتَضْرِبْ»؛ لأنَّ معنى الطلب المفهوم منه ليس مِن صيغة المضارع، بل مِن اللام.

(وأمَّا ما يدلُّ على) أحد (معاني الأفعال) الثلاثة السابقة، وهي: الحدثُ المقترنُ بالزمن الماضي، أو بأحدِ الزمانين: الحالِ أو الاستقبالِ، أو الطلبُ، (ولا يَقبلُ علاماتِها) المذكورةَ، وهي: التَّاءان ولم والنون، (فـ)ـليس بِفِعل، وإنما هو اسمٌ (يُقال له: «اسمُ فعلٍ»، وهو) كالفعل (على ثلاثة أقسامٍ: اسمُ فعل ماضٍ، نحو: «هَيْهَاتَ» و«شَتَّانَ»)، الأول: (بمعنى: بَعُدَ)، وفيها مِن اللغات أربعون ونَيِّف، وقد تقع بعدها اللام زائدةً، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، (و) الثاني: بمعنى (افْتَرَقَ)، كذا أطلقه الجمهور، وقَيَّده الزمخشريُّ بكون الافتراق في المعاني والأحوال، كالعلم والجهل، والصحة والسقم، فلا تُستعمل في غير ذلك، فلا يُقال: «شَتَّانَ الخصمانِ عن مجلس الحُكم». ويَطلب فاعلاً دالًّا على اثنين، نحو: «شَتَّانَ الزَّيْدَانِ»، ومنع الأصمعي زيادة «ما بين» بينهما، وتبعه في ذلك جماعةٌ منهم ابنُ قتيبة في «أدب الكاتب»، والأزهري في «التهذيب»، قال ابنُ بَرِّي في حاشية «الصحاح»: وقول الأصمعيِّ: «لا أقول: شَتَّانَ ما بينهما» ليس بشيء؛ لأنَّ ذلك قد جاء في أشعار الفصحاء مِن العرب. اهـ، وأنشد عليه شواهد؛ (واسمُ فعلٍ مضارع، كـ«وَيْ» و«أُفٍّ»، بمعنَى: أَتَعَجَّبُ وأَتَضَجَّرُ) فيه نشرٌ على ترتيب اللَّف: الأوَّلُ للأوَّل، والثاني للثاني. ولم يُثبت ابنُ الحاجب هذا القِسم، وعليه فـ«وَيْ» بمعنَى: تعجَّبتُ، و«أُفٍّ» بمعنَى: تضجَّرتُ، وهكذا.

واسمُ فعلِ أمر، كـ«صَهْ» بمعنًى: اسكُتْ، و«آمِينَ» بمعنًى: استَجِبْ؛ وهو أكثرُها وجوداً.

والإنصافُ أنَّ المذهبَين محتمَلان. قاله الصبان؛ (**واسمُ فعل أمر، كـ«صَهْ» بمعنًى: اسكُتْ، و«آمِينَ» بمعنًى: استَجِبْ؛** و) هذا القسمُ أي: اسم فعل الأمر (**هو أكثرُها وجوداً**). والذي حملهم على أنْ قالوا: إنَّ هذه الكلمات وأمثالَها ليست بأفعال مع تأديتها معانِيَ الأفعال ـ زيادةً على ما ذكَره المصنف ـ أمرٌ لفظيٌّ، وهو أنَّ صِيَغَها مخالفةٌ لصِيَغِ الأفعال، وأنها لا تتصرَّف تصرُّفَها، ويَدخل اللام على بعضها، والتنوينُ في بعضٍ، وظاهرٌ كونُ بعضِها ظرفاً، وبعضِها جارًّا ومجروراً. أفاده الرضيُّ.

● **تنبيه:** إنما يكون انتفاءُ قبول التَّاء دالًّا على انتفاء كونِ الكلمة فعلاً ماضياً إذا كان هذا الانتفاء لِذات الكلمة، فإنْ كان لِعارض فلا، وذلك كما في «أَفْعَلَ» في التَّعجُّب، و«حاشَا» و«عَدَا وخَلَا» مِن «ما عَدا وما خَلا» في الاستثناء، و«حَبَّ» مِن «حَبَّذَا» في المَدح، فإنها لا تَقبل إحدى التَّاءين مع أنها أفعالٌ ماضية؛ لأنَّ عدم قبولها التَّاء عارضٌ نشأ مِن استعمالِها في التَّعجُّب والاستثناء والمَدح استعمالَ الأمثال التي تَلزم طريقةً واحدةً، بخلاف أسماء الأفعال فإنها غيرُ قابلة للتَّاء لِذاتها.

❁ ❁ ❁

التَّقسيم الثاني للفِعل

يَنقسم الفِعل إلى: صحيحٍ ومعتَلٍّ.

فـ«الصَّحيحُ»: ما خَلَتْ أصولُه مِن أحرف العِلَّة، وهي: «الألف والواو والياء»، نحو: «كَتَبَ وجَلَسَ».

ثم إنَّ حرفَ العِلَّة: إنْ سَكَنَ وانفتَح ما قبله يُسمَّى: «لِيناً»، كـ«ثَوْبٍ وسَيْفٍ».

(التَّقسيم الثاني للفِعل)

باعتبار حروفِه الأصول، واشتمالِها على حرفِ عِلَّة وعَدَمِه.

(**يَنقسم الفِعل إلى**) قِسمَين: (**صحيحٍ ومعتَلٍّ**):

[تعريف الصحيح]

(**فـ«الصَّحيحُ»**) هو: (**ما خَلَتْ أصولُه**) التي تُقابَل بالفاء والعَين واللام (**مِن أحرف العِلَّة**) الثلاثة، (**وهي: «الألف والواو والياء»، نحو: «كَتَبَ وجَلَسَ»**). وإنما سُمِّيت أحرفَ عِلَّة لأنها تتغيَّر بالحذف والقلبِ والإسكانِ، ولا تَصِحُّ ولا تَبقى على حال عند مُجاورتها لِما يخالفها مِن الحركة والحرفِ، فهي كالعَليل المنحرِفِ المزاج المتغيِّر حالاً بحال. وعند بعضهم أنَّ الهمزةَ مِن حروف العِلَّة، والجمهورُ على خلافه؛ إذ لا يَجري فيها ما يَجري في الألف والواو والياء في كثير مِن الأبواب، وبذلك خَرج المهموزُ عن حَدِّ المعتلِّ.

(**ثم إنَّ حرفَ العِلَّة إنْ سَكَنَ وانفتَح ما قبله يُسمَّى: «لِيناً»، كـ«ثَوْبٍ وسَيْفٍ**) ومَالٍ»، وهذا الكلامُ نقله عن المصنِّف كثيرٌ مِن الدَّكاترة الذين صنَّفوا في النحو أو الصرف وتعرَّضوا لتعريف حرف اللِّين، وهو صحيحٌ في اصطلاح القُرَّاء لا في اصطلاح الصَّرفِيِّين؛ فإنَّ حرف اللين عند أهل هذا الفَنِّ هو: حرفُ العِلَّة الساكنُ مطلقاً، قال الفَخْرُ الجاربرديُّ في باب التقاء

فإنْ جانسه ما قبله مِن الحركات يُسمَّى «مَدًّا»، كـ«قالَ يَقُولُ قِيلاً». فَعَلَى ذلك لا تَنْفَكُّ الألف عن كونها حرفَ عِلَّةٍ ومدٍّ ولينٍ؛ لِسكونها وفتحِ ما قبلها دائماً، بخلاف أُخْتَيها.

الساكنين مِن «شرح الشافية»: واعلم أنَّ حرف العِلَّة إذا سكن يُسمَّى حرفَ لين، ثم إذا جانسه حركةُ ما قبله فهو حرفُ مَدٍّ، فَكُلُّ حرف مدٍّ حرفُ لين، ولا يَنْعَكِس. اهـ

ومِمَّن رأيتُه قَرَّرَ هذا الكلام السَّعْدُ والسَّيِّدُ والرضيُّ والشيخ زكريا والشيخ خالد وابنُ عقيل وابنُ الحاجب وغيرُهم، ومِمَّن نَصَّ على مُغايرة اصطلاح الصرفيين لاصطلاح القُرَّاء في حروف اللِّين السجاعيُّ في باب التَّرخيم مِن حاشيته على «شرح ابن عقيل»، وعبارتُه فيها: حروف العِلَّة الثلاثة تُسمَّى حروفَ مَدٍّ إذا كانت ساكنةً وحركةُ ما قبلها مِن جِنسها، كـ«قالَ ويَقُول ويَبِيع»، وتُسمَّى حروفَ اللِّين إذا كانت ساكنةً، سواءٌ كان حركةُ ما قبلها مِن جِنسها أم لا، كـ«القَوْلِ والبَيْعِ» ... وهذا غيرُ اصطلاح القُراء؛ إذ حروفُ اللِّين عندهم واوٌ وياءٌ سَكَنَا وانفتح ما قبلهما، وحروفُ المَدِّ هي أحرف العِلَّة إذا جانسها ما قبلها. اهـ

واعلم أنَّ الذي قرَّرْتُه لك مِن معنَى حرف اللين هو الذي سار عليه المصنِّف في غيرِ هذا الموضع مِن أبواب الكتاب الآتية، كالتَّكسير والإعلال والتقاء الساكنين، فاستحضِرْ هناك ما ذكرتُه لك هنا يَنفعْك، والله الموفِّق.

بَقِي أنْ يُقالَ: سُمِّيت حروف العِلَّة إذا كانت ساكنةً حروفَ اللين لِمَا فيها مِن اللِّين لاتِّساع مَخرجها؛ لأنها تخرُج في لِينٍ مِن غير خُشونة على اللِّسان.

(**فإنْ جانسه ما قبله مِن الحركات**) فهو (**يُسمَّى**): «ليناً و(**مَدًّا**)»، لِما فيه مِن اللِّين والامتداد، (**كـ**)ألفِ (**«قالَ»**)، وواوِ (**«يَقُولُ»**)، وياءِ (**«قِيلاً»، فَعَلَى ذلك**) الذي تَقرَّر (**لا تَنْفَكُّ الألف عن كونها حرفَ عِلَّةٍ ومدٍّ ولينٍ؛ لِسكونها وفتحِ ما قبلها دائماً، بخلاف أُخْتَيها**) الواوِ والياءِ؛ فإنهما يَكونان تارةً حرفَيْ عِلَّة فقط، وتارةً حرفَيْ لِين أيضاً، وتارةً حرفَيْ مَدٍّ أيضاً. فإنْ كان حرف العِلَّة متحرِّكاً كـ«وَعَد ويَسَر» لم يُسَمَّ حرف مدٍّ ولا لينٍ لانتفائهما فيه، وهو ظاهر.

و«المعتلُّ»: ما كان أحدُ أصولِه حرفَ عِلَّة، نحو: «وَجَدَ، وقالَ، وسَعَى».
ولِكُلٍّ مِن الصَّحيح والمعتلِّ أقسام.

• **تنبيهان:**

الأوَّل: هذه الأحرف تكون أصلاً وبدلاً وزائدةً إلا الألف مِن بينها، فإنها لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكِّنة ولا في الأفعال، وإنما هي زائدةٌ أو بدلٌ مما هو أصل. وذلك لأنهم استقرَؤوا أكثرَ الأسماء والأفعال فلمْ يَجدوا الألف فيها إلا كذلك، فَقَضَوْا لها بهذا الحكم. فأمَّا الحروف التي جاءت لمعنًى فالألف فيهنَّ أصل، وذلك لأنَّ الحروف غيرُ مشتقَّة ولا متصرِّفة، ولا يُعرف لها أصلٌ غيرُ هذا الظاهر، فوجب أنْ لا يُعدل عنه إلا بدليل، فلا يُقال في ألف: «ما» و«لا» و«حتى»: إنها زائدة؛ لعدم اشتقاقٍ تُفْقَد فيه، كما نجد لألفِ «ضارب» اشتقاقاً تُفْقَدُ فيه، نحو: «ضرَب يَضرِب»، ولا يُقال: إنها بدل؛ لأنَّ البدل ضربٌ من التَّصرُّف، ولا تَصَرُّفَ للحروف. وكذلك الأسماءُ المبنيَّة التي أوْغَلَتْ في شبه الحروف، والأصواتُ المحكيَّةُ والأسماءُ الأعجميَّةُ تَجري مَجرى الحروف في أنَّ ألفاتِها أصولٌ غيرُ زوائدَ ولا منقلبة؛ لأنَّا إنما قَضَينا بذلك في الحروف لِعدم الاشتقاق، وهذا موجودٌ في هذه الأسماء. قاله ابن يعيش.

الثاني: ذهب بعضُهم ـ كالفارسيِّ ومكي ـ إلى أنَّ الهمزة من حروف العلَّة، وعليه مشى في باب مخارج الحروف من «التسهيل»، وقيل: هي حرفٌ صحيح، وقيل: هي حرف شبيهٌ بحرف العلَّة. فتحصَّل فيها ثلاثةُ مذاهبَ أصحُّها الأخير.

[تعريف المعتلّ]

(**و«المعتلُّ»**) مِن الأفعال هو: (**ما كان أحدُ أصولِه**) أي: أحدُ حروفه الأصليَّة (**حرفَ عِلَّة**، نحو: **«وَجَدَ، وقالَ، وسَعَى»**)، واحترز بالأصول من نحو: «**اغْشَوْشَب وقاتَل وتَقَيْهَق**».

فإنْ قيل: دخولُ «كان» مُفسدٌ للحدِّ لِصدقه على نحو: «**آكَّد**»؛ فإنَّ أصلَه قبل الإبدال «وكَّد»، قلنا: إمَّا أن يُجابَ بأنَّ الفِعلَ في التَّعاريف لا دَلالةَ له على الزَّمان وليس مستعمَلاً فيه، أو يُجابَ بأنَّ «كان» زائدة.

(**ولِكُلٍّ مِن الصَّحيح والمعتلِّ أقسام**):

أقسامُ الصَّحيح

ينقسم الصَّحيح إلى: سالِمٍ، ومُضَعَّفٍ، ومَهموزٍ.

فـ«السَّالم»: ما سَلِمَتْ أصولُه مِن أحرف العِلَّة، والهمزِ، والتَّضعيف، كـ«ضَرَبَ ونَصَرَ وقَعَدَ وجَلَسَ». فإذاً يكون كُلُّ سالم صحيحاً ولا عَكْسَ.

أوَّلاً:

(أقسامُ الصَّحيح)

أي: عند المصنِّف رحمه الله، ويجيء في التَّنبيه الآتي كلامٌ متعلِّق بهذه القِسمة.

(**ينقسم الصَّحيح إلى**) ثلاثة أقسامٍ: (**سالِمٍ، ومُضَعَّفٍ، ومَهموزٍ**):

(**فـ«السَّالم»: ما سَلِمَتْ**) أي: خلَتْ (**أصولُه مِن أحرف العِلَّة و**) مِن (**الهمزِ و**) مِن (**التَّضعيف**)، وإنما زِدنا لفظتي «مِن» للدَّلالة على أنَّ الكلام مِن عُموم السَّلب لا سَلبِ العُموم؛ لأنَّ المراد بالسلامة عدمُ وجود شيءٍ مِن تلك الحروف فيه، (**كـ«ضَرَبَ ونَصَرَ»**) مِن المتعدِّي، (**و«قَعَدَ وجَلَسَ»**) مِن اللازم، والفرقُ بينهما كما قال الخليل: أنَّ القعود مِن القيام، والجلوسَ من الضِّجعة ومِن السُّجود، وقيل غير ذلك. (**فإذاً يكون كُلُّ سالم صحيحاً ولا عَكْسَ**) لغويًّا، فليس كُلُّ صحيح سالِماً. وإنما نَبَّهَ هنا على أنَّ كُلَّ سالم صحيحٌ ـ وإنْ كان مفهوماً مِمَّا مَرَّ ـ لاختلاف الصَّرفيين في الصَّحيح؛ إذ هو عند بعضِهم ـ كصاحبَيْ «مراح الأرواح» و«متن البناء» ـ مُرادفٌ للسالم، أي: إنَّ الصَّحيح والسالم عند هؤلاء: ما ليس في أصوله حرفُ عِلَّة وتضعيفٌ وهمزةٌ، ولَمَّا لم يرتضِ المصنف رحمه الله هذا القولَ أشار إلى رَدِّه إشارةً لطيفةً.

واعلم أنَّ السالم عند النَّحويين غيرُه عند الصَّرفيين، فإنه عند النَّحويِّين: «ما ليس في آخِره حرفُ عِلَّة»، فنحو: «نَصَرَ» سالِمٌ عند الطائفتَين، و«غَزَا» غيرُ سالم عند الطائفتين، و«اسْلَنْقَى» سالِمٌ عند الصَّرفيين غيرُ سالم عند النَّحويين، و«باعَ» بالعكس، فَبَيْنَ السالم في الاصطلاحَين عمومٌ وخُصوصٌ مِن وَجه.

و«المضعَّفُ» ـ ويُقال له: «الأَصَمُّ» لِشِدَّتِهِ ـ يَنقسم إلى قِسمَين: مضعَّفِ الثلاثيِّ ومَزيدِه، ومضعَّفِ الرباعيِّ. فمضعَّفُ الثلاثيِّ ومَزيده ما كانت عينُه ولامُه مِن جنسٍ واحد، نحو: «فَرَّ ومَدَّ»، و«امْتَدَّ واسْتَمَدَّ». وهو مَحَلُّ نظر الصَّرْفِيِّ. ومضعَّفُ الرباعيِّ ما كانت فاؤه ولامُه الأُولى مِن جنسٍ، وعينُه ولامُه الثانية مِن جنسٍ، كـ«زَلْزَلَ وعَسْعَسَ وقَلْقَلَ».

(و«المضعَّفُ») أو المُضاعَفُ اسمي مفعول مِن التَّضعيف والمضاعَفة، وهو: أنْ يُزاد على الشيء فَيُجعل اثنين أو أكثرَ، وسُمِّي بذلك لأنه ضُوعف فيه الحرفُ؛ (ويُقال له) أيضاً: («الأَصَمُّ» لِشِدَّتِه) بالإدغام، يُقال: حجرٌ أصمُّ أي: صلبٌ، (يَنقسم إلى قِسمَين: مضعَّفِ الثلاثيِّ ومَزيدِه، ومضعَّفِ الرباعيِّ) ومَزيدِه. ولَمَّا كان المضعَّف في الثلاثيِّ غيرَه في الرُّباعيِّ لم يَجمعهما في تعريف واحد، بل قال: (فمضعَّفُ الثلاثيِّ ومَزيده) هو: (ما كانت عينُه ولامُه مِن جنسٍ واحد)، يعني: إنْ كانت العين جِيماً كانت اللام جيماً، وإنْ كانت دالاً كانت دالاً، وهكذا، وعرَّفه الرضيُّ بقوله: «ما عينه ولامه متماثلان»، ولله درُّه! فإنَّ إطلاق التماثل على نحو ذلك أقربُ من إطلاق التجانس كما لا يخفى، (نحو: «فَرَّ ومَدَّ») مِن الثلاثيِّ المجرَّد، (و«امْتَدَّ واسْتَمَدَّ») مِن المزيد فيه؛ فإنَّ أصلها: «فَرَرَ ومَدَدَ»، و«امْتَدَدَ واسْتَمْدَدَ»، فالعين واللام مِن جنس واحد كما تَرى، فَأُسكن أوَّل المِثلين وأُدغم في الثاني في الجميع، (وهو مَحَلُّ نظر الصَّرْفِيِّ) لِتعلُّق الحذف والإدغام به، بخلاف قَسِيمه الذي أشار إليه بقوله: (ومضعَّفُ الرباعيِّ) ومَزيدِه هو: (ما كانت فاؤه ولامُه الأُولى مِن جنسٍ) واحدٍ، (وعينُه ولامُه الثانية مِن جنسٍ) آخَرَ، وتَسميتُه بالأصمِّ ـ وإنْ لم يكن فيه إدغامٌ ـ للحَمل على الثلاثيِّ، ولأنَّ عِلَّة الإدغام اجتماعُ المِثلين، فإذا كان مَرَّتَيْنِ كان أدْعَى إلى الإدغام، لكنه لم يُدغم لِمانع وهو وقوعُ الفاصل بين المِثلين، فكان مِثْلَ ما امتنع فيه الإدغامُ مِن الثلاثيِّ؛ فإنه يُسمَّى بذلك حملاً على الأصل. وربما يُلتزم بأنَّ المضاعَفَ مِن الرباعيِّ لا يُسمَّى أصمَّ. ويُقال لهذا القسم أيضاً: «المطابَق» بفتح الباء، مِن المطابَقة وهي الموافَقة؛ لأنه طُوبِقَ فيه الفاءُ واللامُ الأُولى، والعينُ واللامُ الثانية، (كـ«زَلْزَلَ) الشيءَ» أي: حَرَّكَه، (و«عَسْعَسَ) الليلُ» أي: أَقْبَلَ وأَدْبَرَ، (و«قَلْقَلَ») أي: صَوَّت.

و«المهموزُ»: ما كان أحدُ أُصولِه همزةً، نحو: «أَخَذَ»، و«سَأَلَ»، و«قَرَأَ».

(و«المهموزُ»: ما كان أحدُ أُصولِه همزةً)، وهو ثلاثةُ أنواعٍ؛ لأنَّ الهمزة إمَّا فاء، ويُسمَّى: مهموزَ الفاء، أو عينٌ، ويُسمَّى: مهموز العين والوسط، أو لامٌ، ويُسمَّى: مهموز اللام والعَجُز، وأمثلتُها (نحو: «أَخَذَ»، و«سَأَلَ»، و«قَرَأَ»). قال صاحبُ «كفاية المنتهي في شرح كفاية المبتدي»: واعلم أنَّ الهمزة لا تقع في الفعل أكثرَ من واحدة لشدَّتها وثِقلها. اهـ والحقُّ أنَّ حصر أنواع المهموز في الثلاثة السابقة مَبْنِيٌّ على الغالب، وإلا فإنَّ مِن الثلاثيِّ ما فيه همزتان نحو: «أَبَأْتُه بسهم» و«أَجَأَ الرجلُ» و«أَزَأْتُ الغنمَ»، ومن الرباعيِّ ما يكون عينُه ولامُه الثانية همزتَين، نحو: «كَأْكَأَ»، و«لَأْلَأَ».

- **تنبيهات:**

الأوَّل: قَسَّمَ المصنفُ الفِعل إلى صَحيحٍ ومعتلٍّ، وسيأتي في كلامه تقسيمُ المعتلِّ إلى مثالٍ وأجوفَ وناقصٍ ولفيفٍ، ولا غُبارَ على هذين التَّقسيمَين، وأمَّا تقسيمُه الصَّحيحَ إلى مضعَّفٍ ومهموزٍ وسالمٍ ـ تبعاً لصاحب «عنوان الظرف» ـ ففيه نظر، وإنْ كان قد تَبِعه عليه أغلبُ مَن صَنَّفَ في زماننا هذا في تصريف الأفعال، وعلى رأسِهم الأستاذُ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى، وقد مكثتُ مُدَّةً طويلةً أبحث عن إمامٍ معتبَرٍ في هذا الفنِّ تعرَّض لهذه القِسمة فلم أجده، وإنما وجدتُ أشياءَ أختصِرُها لك فأقول:

اعلم أنَّ الأبنية تنقسم عند المتقدِّمين إلى قِسمَين: صحيحٍ ومعتلٍّ، فالصَّحيح: ما خلا مِن حروف العِلَّة، نحو: «نصَر وضرَب»، والمعتلُّ: بخلافه، نحو: «وعَد ويسَر»، ويَدخل فيه نحو: «وَأَدَ ووَدَّ»؛ لِحصول حرف العِلَّة فيه، ووجهُ اقتصارهم على هذين النَّوعَين: أنَّ المهموزَ والمضاعفَ اللَّذَين ليس فيهما حرفُ عِلَّةٍ داخلانِ تحت الصَّحيح؛ لأنَّ حروفَهما حروفُ الصَّحيح، فاكْتَفَوا بالقِسمة الثُّنائيَّة، وعلى هذا مشى ابنُ الحاجب في «الشافية».

نعم، رأيتُ السيوطيَّ بعد ما كتبتُ هذا ينقل في «نكته النحوية» عن اليزديِّ شارحِ «الشافية» اعتراضاً على ابن الحاجب، وعبارتُه: لم يتعرَّض لِذِكر المهموز والمضاعَف، فكأنَّهما عنده من قَبِيل الصحيح، وهو خلافُ ما عليه الجمهور. وأيضاً لا شكَّ في أنَّ لهما أحكاماً مخصوصةً،

. . . .

فلا يَجوزُ عدُّهما من الصحيح كما لا يَجوز عدُّ المعتلَّات من الصحيح؛ إذ لهما أيضاً أحكام مخصوصة. فإنْ قلتَ: الصَّحيح عنده يَنقسم إلى ثلاثة أوزان، قلتُ: يكون اصطلاحَه وحدَه، ولكلٍّ ما اصطلح عليه، ولكن يكون فيه الخلافُ المذكورُ. اهـ، قلتُ: قد علمتَ وجهَ اقتصار ابن الحاجب على القِسمة الثنائية، إلا أنَّ كلامَ اليزديِّ رحمه الله يؤيِّد ما ذكَرتُه من أنَّ إدخال المضاعف والمهموز تحت الصحيح لم يَقُل به أحدٌ من الأئمَّة.

وأمَّا مُتَأَخِّرُو أرباب الصِّناعة فالقِسمةُ عندهم رُباعيَّةٌ: صحيح، ومعتلّ، ومهموز، ومضعَّف، فالصَّحيحُ والمعتلُّ تَقَدَّمَا، والمهموزُ: ما أحد أصوله همزةٌ، والمضعَّفُ: ما كانت عينُه ولامُه مِن جنس واحد .. إلخ، قال الرَّضِيُّ في «شرح الشافية»: تَنقسم الأبنية أصولاً إلى: صَحيحٍ، ومعتلٍّ .. وتَنقسم قِسمةً أُخرى إلى: مهموزٍ، وغيرِ مهموز، فالمهموزُ قد يكون صحيحاً، كـ«أمَر وسأَل وقرَأ»، وقد يكون معتلًا، نحو: «آلَ ووَأَل ورَأى»، وكذا غيرُ المهموز، نحو: «ضرَب ووعَد». وتنقسم قِسمةً أُخرى إلى: مضاعفٍ، وغيرِ مضاعف، والمضاعفُ: إمَّا صحيحٌ كـ«مَدَّ»، أو معتلٌّ كـ«وَدَّ وحَيّ وقُوَّة»، وكذا غيرُ المضاعف، كـ«ضرَب ووَعَد»، وكذا المضاعفُ: إمَّا مهموزٌ، كـ«أزَّ»، أو غيرُه، كـ«مَدَّ»، فالمهموزُ: ما أحدُ حروفه الأصليَّة همزةٌ. اهـ

وهذا الكلام مَبْنِيٌّ على كون الصَّحيح ما ليس فيه حرفُ عِلَّة، وأمَّا مَن جعله مُرادفاً للسالم فَوَجْهُ القِسمة عنده: أنَّ الكلمةَ لا تَخلُو مِن أنْ يُوجَدَ في حروفها الأصليَّة حرفُ عِلَّةٍ، أو ملحَقُ حرف عِلَّة، أو لا يُوجَدَ شيءٌ منهما، الأوَّلُ: المعتَلُّ، والثالثُ: الصَّحيح، والثاني ـ وهو ما يوجد فيها مُلْحَقُ حرف عِلَّة ـ إنْ كان كونُه ملحَقاً لها باعتبار التَّكرُّر فهو المضاعَف، وإنْ كان باعتبار الانفراد ـ سواءٌ كان في الفاء، أو العين، أو اللام ـ فهو المهموز. قاله ابن كمال باشا. وإنما أُلحق ـ على قَوْلَي المتأخِّرين ـ المضعَّفُ والمهموزُ بالمعتلَّات لأنَّ حرف التَّضعيف يَلحقه الإبدالُ، كقولهم: «أمْلَيْتُ» بمعنَى: «أمْلَلْتُ»، وكذا الحذفُ، كقولهم: «مَسْتُ وظَلْتُ» في: «مَسِسْتُ وظَلِلْتُ»، ولأنَّ الهمزة كثيراً ما تُقلب حرفَ عِلَّة، كـ«آمَنَ»، وقد تُحذف، نحو: «يَرَى وخُذْ»، كما سيأتي.

أقسامُ المعتلّ

يَنقسم المعتلُّ إلى: مثالٍ، وأجوفَ، وناقصٍ، ولَفيفٍ.

والحاصلُ: أنَّ كُلًّا مِن المهموز والمضاعَف يُجامِع المعتَلَّ، فلا يَصِحُّ جعلُهما مِن أفراد الصَّحيح الذي هو قَسِيمٌ للمعتلِّ مُبايِنٌ له. هذا ما يُفهم مِن كلامهم في هذا الباب، والله تعالى أعلمُ بالصَّواب.

الثاني: إذا تداخلت الأقسام على ما مرَّ بيانُه في التنبيه الأول فإنه لا حرجَ في تقديم أحد الاسمين على الآخر في التعبير، فيقال في «أَزَّ»: مهموزُ الفاء مضاعفٌ أو مضاعفٌ مهموزُ الفاء، وفي «وَأَدَ»: معتلُّ الفاء مهموزُ العين أو مهموزُ العين معتلُّ الفاء، وهكذا.

الثالث: إنما قَدَّموا في الذِّكر المضعَّفَ على المهموز لزيادةِ قُربه منه إلى الصَّحيح، بسبب قِلَّة التَّغيير؛ إذ لإبدال أحد حرفي التَّضعيف وحذفِه مواضعُ قليلةٌ مخصوصةٌ.

الرابع: مِن الأفعال المضعَّفَة قسمٌ اتَّحدتْ فيه الفاءُ والعينُ واللامُ، والمسموعُ منه أربعةُ ألفاظ: «زَزَّ»، و«هَهَّ»، و«قَقَّ»، و«صَصَّ». ولك أن تَزيدَ عليها: «دَأْدَدَ»، قال الليث: إذا أرادوا اشتقاقَ الفعل من «د د د» لم يَنْقَدْ لكثرة الدالات، فيفصِلون بين حَرْفَي الصَّدر بهمزة فيقولون: «دَأْدَدَ يُدَأْدِدُ دَأْدَدَةً». ومثلُه: «بَأْبَبَ».

ثانياً:

(أقسامُ المعتلّ)

(يَنقسم) الفعل (المعتلُّ إلى) أربعةِ أقسام: (مثالٍ، وأجوفَ، وناقصٍ، ولَفيفٍ). وكانت القسمةُ العقليَّةُ تقتضي أن تكون أقسامه سبعةً؛ لأنَّ حرف العِلَّة فيه إمَّا أن يتعدَّدَ أو لا، فإنْ لم يتعدَّد فإمَّا أن يكونَ فاءً أو عيناً أو لاماً، وإنْ تعدَّدَ فإمَّا أن يكون اثنين أو ثلاثةً، وإن كانا اثنين فإمَّا أن يفترقَا أو يقترنَا، وإذا اقترنَا فإمَّا أنْ يكونَا فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً، فالمجموعُ سبعة، إلا أنه لم يأتِ من الفِعل معتلُّ الفاء والعين، ولا معتلُّ الثلاثة، بخلاف الاسم، فقد جاءت فيه الأنواع السَّبعة، وإنْ كان بعضُها قليلاً فيه.

فـ«المثالُ»: ما اعتلَّتْ فاؤه، نحو: «وَعَد ويَسَرَ»، وسُمِّيَ بذلك لأنه يُماثل الصَّحيحَ في عدم إعلالِ ماضِيه.

و«الأجوفُ»: ما اعتلَّتْ عينُه، نحو: «قالَ وباعَ»، وسُمِّيَ بذلك لِخُلُوِّ جَوْفِه ـ أي: وَسَطِه ـ مِن الحرف الصَّحيح. ويُسمَّى أيضاً: «ذا الثلاثة»؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يَصير معها على ثلاثة أحرف، كـ«قُلْتُ وبِعْتُ» في: قالَ وباعَ.

و«الناقصُ»: ما اعتلَّتْ لامُه، نحو: «غَزا ورَمَى»، وسُمِّيَ بذلك لِنقصانه بحذف آخِرِه في بعض التَّصاريف، ....

(فـ«المثالُ»: ما اعتلَّتْ فاؤه) وَحْدَها، سواءٌ كانت واواً أم ياءً، (نحو: «وَعَد ويَسَرَ» الرجلُ)، مِن الميسِر وهو القِمار، (وسُمِّيَ) هذا النوعُ (بذلك لأنه يُماثل) أي: يُشابه (الصَّحيحَ في عدم إعلالِ ماضِيه) بحذفٍ أو نحوِه، تقول: «وَعَدَ»، «وَعَدَا»، «وَعَدُوا»، كما تقول: «ضَرَبَ»، «ضَرَبَا»، «ضَرَبُوا»، بخلاف الأجوف والناقص.

(و«الأجوفُ»: ما اعتلَّتْ عينُه) وَحْدَها، سواءٌ كانت واواً أم ياءً، (نحو: «قالَ وباعَ»، وسُمِّيَ بذلك لِخُلُوِّ جَوْفِه ـ أي: وَسَطِه) ـ بفتح وسَطِه (مِن الحرف الصَّحيح)، فكأنه ليس في وسَطه حرفٌ. (ويُسمَّى أيضاً: «ذا الثلاثة»؛ لأنه عند إسناده) أي: ماضيه الثلاثيّ المجرَّد (لتاء الفاعل) متكلِّماً كان أو مخاطَباً (يَصير معها على ثلاثة أحرف): فاءِ الكلمة ولامِها والتاء، (كـ«قُلْتُ وبِعْتُ» في: قالَ وباعَ)، ويُسمَّى غيرُه مِمَّا زادت حروفُه على الثلاثة بذي الثلاثة تبعاً له. وعبارةُ أكثرهم في هذا الموضع: «ويُسمَّى: ذا الثلاثة لكون ماضِيه على ثلاثة أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسك». وإنما اعتُبِر حكاية النَّفْس لأنَّ الغالب عند التَّصريفيين الابتداءُ بها عند تصريف الماضي والمضارع.

واعلم أنَّ نحو: «بِعْتُ» وإنْ كان جملةً فعليَّةً إلا أنَّ أهل التَّصريف يُسَمُّونه: فِعْلَ الماضي للمتكلِّم؛ لِشدة اتِّصال الضمير المرفوع بالفِعل، خُصوصاً المتكلِّم، فكأنه حرفٌ مِن حُروفه.

(و«الناقصُ»: ما اعتلَّتْ لامُه) وَحْدَها، سواءٌ كانت واواً أم ياءً، (نحو: «غَزا ورَمَى»، وسُمِّيَ بذلك لِنقصانه بحذف آخِرِه) لالتقاء الساكِنَين (في بعض التَّصاريف،

. . . . كـ«غَزَتْ ورَمَتْ». ويُسمَّى أيضاً: «ذا الأربعة»؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعِل يَصير معها على أربعةِ أحرف نحو: «غَزَوْتُ ورَمَيْتُ».

و«اللَّفيفُ» قِسمانِ: «مفروقٌ»، وهو: ما اعتلَّتْ فاؤه ولامُه، نحو: «وَفَى ووَقَى»، وسُمِّيَ بذلك لِكون الحرف الصَّحيح فارقاً بين حرفَيِ العِلَّة. و«مقرونٌ»، وهو: ما

كـ«غَزَتْ ورَمَتْ»)، أو لِنقصان آخِرِه مِن بعض الحركات، كـ«يَغْزُو ويَرْمِي»، وقيل: أو لِنقصانه مِن الحرف الصَّحيح في الآخِر، (**ويُسمَّى أيضاً: «ذا الأربعة»؛ لأنه عند إسناده**) أي: ماضِيه (**لتاء الفاعِل**) أي: المتكلِّم كما مَرَّ قريباً (**يَصير معها على أربعةِ أحرف**) هي الأصولُ الثلاثة والتَّاء، (**نحو: «غَزَوْتُ ورَمَيْتُ»**). قال التَّفتازانيُّ: فإنْ قيل: هذه العِلَّة موجودة في كُلِّ ما هو على ثلاثةِ أحرف غير الأجوف مِن المجرَّدات، قلتُ: هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص، فإنَّ كونَه على ثلاثة أحرف ههنا أَوْلى منه في الأجوف؛ لِكون حرف العِلَّة في الآخِرِ الذي هو مَحَلُّ التَّغيير، فلَمَّا خالف ذلك وبقيَ على الأربعة سُمِّيَ بذلك. وأيضاً تسميةُ الشيء بالشيء لا تَقتضي اختصاصَه به. اهـ

● **تنبيه:** تعريف المصنِّف للناقص بقوله: «ما اعتلَّتْ لامه»، وتعريفُ غيرِه له بقوله: «ما كان في آخِرِه حرفُ عِلَّة»، يَرِدُ عليه ـ كما قال ابن كمال باشا ـ: اللفيفُ مقروناً كان أو مفروقاً، مثل: «طَوَى ووَفَى»؛ لأنه يصحُّ أن يقال: «ما كان في آخِره حرف عِلَّة» مع أنه لا يُقال في استعمالِهم: إنه ناقص. اهـ بل يَرِدُ أيضاً اللفيفُ المفروق على تعريف المثال، واللفيفُ المقرون على تعريف الأجوف، وقد احترَزنا من جميع ذلك بالقيدِ: «وَحْدَها» في الحدود الثلاثة السابقة.

(**و«اللَّفيفُ»**): ما اعتلَّ فيه حرفان، وهو مِن أقسام المعتلِّ؛ لأنه إذا كان اثنان مِن حروفه الأصليَّة حرفَيْ عِلَّة يَصدُق عليه أنَّ أحدَها حرفُ عِلَّة ضرورةً، وهو (**قِسمانِ**): الأوَّل: (**«مفروقٌ»، وهو: ما اعتلَّتْ فاؤه ولامُه، نحو: «وَفَى»**) من الوَفاء، (**و«وَقَى»**) من الوِقاية، (**وسُمِّيَ بذلك**) لالتفاف ـ أي: اجتماعِ ـ حرفي العِلَّة فيه، يقال للمجتَمِعِينَ مِن قبائلَ شَتَّى: «لَفِيف»، و(**لِكون الحرف الصَّحيح فارقاً بين حرفَيِ العِلَّة. و**) الثاني: (**«مقرونٌ»، وهو: ما**

اعتلَّتْ عينُه ولامُه، نحو: «طَوَى ورَوَى»، وسُمِّيَ بذلك لاقتران حرفَيِ العِلَّة ببعضهما.

وهذه التَّقاسيمُ التي جَرَتْ في الفِعل تَجري أيضاً في الاسم، نحو: «شَمْس»، و«وَجْه»، و«يُمْن»، و«قَوْل»، و«سَيْف»، و«دَلْو»، و«ظَبْي»، و«وَحْي»، و«جَوّ»، و«حَيّ»، و«أَمْر»، و«بِئْر»، و«نَبَأ»، و«جَدّ»، ....

اعتلَّتْ عينُه ولامُه، نحو: «طَوَى» مِن الطَّيِّ، (و«رَوَى») مِن الرِّواية، (وسُمِّيَ بذلك) للالتفاف المذكور، و(لاقتران حرفَيِ العِلَّة ببعضهما).

● تنبيه: قدَّم الصَّرفيُّون الصَّحيحَ على سائر الأبواب إمَّا لسهولة حِفظه عند المبتدئ، وإمَّا لكونه مقيساً عليه للمعتَلَّات، وإمَّا لِكون أبنيته تستحقُّ التَّقديمَ لِسلامتها مِن التَّغييرات الكثيرة، وإمَّا لكون مفهومِه عَدَمِيًّا ومفهوم ما سِواه وُجوديًّا. وبعضُهم قدَّم المعتلَّاتِ على الصَّحيح نظراً إلى أنَّ الوجوديَّ ـ لِشَرفه ـ مقدَّمٌ على العَدَمِيِّ، ولكلٍّ وجهة هو مُوَلِّيها.

(وهذه التَّقاسيمُ التي جَرَتْ في الفِعل) باعتبار الصِّحة والاعتلال (تَجري أيضاً في الاسم، نحو: «شَمْس») للسالم، (و«وَجْه») للمثال الواويِّ، (و«يُمْن») لليائيِّ، (و«قَوْل») للأجوف الواويِّ، (و«سَيْف») لليائيِّ، (و«دَلْو») للناقص الواويِّ، (و«ظَبْي») لليائيِّ، (و«وَحْي») للفيف المفروق، (و«جَوّ» و«حَيّ») للمقرون: الأوَّل منهما واويٌّ، والثاني يائيٌّ، ولا تضرُّ تسميتُهما مضاعفَين؛ لأنهما من اللفيف المقرون باعتبار، ومن المضاعف باعتبار. وقدَّمنا أنَّ الاسم يزيدُ في هذا الموضع على الفِعل بمجيئه معتلَّ الفاء والعين نحو: «يَوْم» و«وَيْل» و«بَيْن» اسم مكان، ولم يجئ ما يكون الفاء والعين منه واوَيْنِ لكونه في غاية الثِّقَل؛ وبمجيئه معتلَّ الثلاثة وذلك كلمتان: «واو» و«ياء» لاسمي الحرفين، قال السَّعْدُ: وتركيبُ الياء مِن ثلاث ياءات بالاتِّفاق، ويجعلون لامَه همزةً تخفيفاً، وقال الأخفشُ: إنَّ ألف الواو منقلبةٌ عن الواو، وقيل: عن الياء، والأوَّلُ أقربُ لأنَّ الواويَّ أكثرُ مِن اليائيِّ فالحملُ عليه أولى، وقُلبت العين منهما ألفاً دونَ اللام كراهةَ اجتماع حرفي عِلَّة متحرِّكين في الأوَّل. اهـ. (و) نحو: («أَمْر» و«بِئْر» و«نَبَأ») للمهموز بأنواعه الثلاثة، (و«جَدّ») لمضعَّف الثلاثيِّ، ومنه ما فاؤه وعينُه

... و«بُلْبُل».

...ثلان كـ«دَدَن»، والأول هو الكثير في الكلام، والثاني في غاية القِلَّة؛ لثقل اجتماع المثلين ...تعذر الإدغام لكونه في أوَّل الكلمة، قال الرضيُّ: أمَّا ما فاؤه ولامُه متماثلان كـ«قَلَق» فلا ...ى مُضاعفاً. اهـ، (و«بُلْبُل») لمضعَّف الرباعيّ.

■ خاتمة: يقال لمضعف الثلاثيِّ: «الأصَمُّ» ولمضعف الرباعيِّ: «المطابَق»، ولمعتل ...ين: «ذو الثلاثة»، ولمعتل اللام: «ذو الأربعة»؛ وقد تقدم ذِكر هذا مع بقية الألقاب «السالم» و«المثال» وغيرهما. ويُسمى مهموز الفاء أيضاً: «القِطْع» و«المقطوع»، ومهموزُ ...ين: «النَّبْر» و«اللِّين»، ومهموز اللام: «الهَمْز» و«المهموز»، ويقال لنحو: «قَلِقَ»: ...«...»، ولنحو: «عَوَى»: «اللفيف»، ولنحو: «وَعَى»: «المُلتوي». والله تعالى أعلم.

❊ ❊ ❊

التَّقسيم الثالث للفعل
بحسب التَّجرُّد والزِّيادة، وتقسيمُ كُلٍّ

ينقسم الفِعل إلى: مجرَّدٍ ومَزِيدٍ فيه.

فـ«المجرَّد»: ما كانتْ جميع حروفِه أصليَّةً، لا يَسقط حرفٌ منها في تصاريف الكلمة بغير عِلَّةٍ.

(التَّقسيم الثالث للفعل)
(بحسب التَّجرُّد والزِّيادة، وتقسيمُ كُلٍّ)

أي: مِن المجرَّد والمزيد.

(**ينقسم الفِعل إلى**) قِسمين: (**مجرَّدٍ**) عن الزوائد، وهو الأصلُ، (**ومَزِيدٍ فيه**)، وهو فرعُه.

(**فـ«المجرَّد»: ما كانتْ جميع حروفِه أصليَّةً**)، ومعنى كونها أصليةً أنها (**لا يَسقط حرفٌ منها في تصاريف الكلمة بغير عِلَّةٍ**)، نحو: «ضَرَبَ»، فإنك تقول في تصاريفه: «يَضْرِبُ»، و«اضْرِبْ»، و«ضارِب»، و«مَضروب»، وغير ذلك، فلا يَسقط حرفٌ مِن أحرفه الثلاثة ـ وهي الضاد والراء والباء ـ في شيءٍ مِن ذلك، فيُحكم على الثلاثة بأنها أصول.

ودخل بقوله: «بغير عِلَّة» ما سقط مِن الأصولِ لعِلَّةٍ تصريفيَّةٍ، كالواو مِن «وَعَدَ» فإنها تَسقط في نحو: «يَعِدُ»، إلا أنه يُحكم عليها بكونها أصليَّةً؛ لأنَّ سقوطها في هذا الموضع إنما هو لعِلَّة تصريفيَّةٍ يأتي ذِكرُها، فهي في حُكم الثابت.

فإن قلتَ: «المجرَّد» اسم مفعول من «التجريد» وهو التَّعرية من الشيء بعد التلبُّس به، وهذا يقتضي سبقَ وجود الزيادة قبل التجريد، مع أن الثلاثيَّ ـ مثلاً ـ ما كانت حروفه الأصلية ثلاثةً ابتداءً، فكيف يصحُّ وصفه بالمجرَّد؟

و«المزيدُ»: ما زِيد فيه حرفٌ أو أكثرُ على حُروفه الأصليَّة.

والمجرَّدُ قِسمانِ: ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ، والمزيدُ قِسمانِ: مزيدُ الثلاثيِّ، ومزيدُ الرباعيِّ.

أمَّا الثلاثيُّ المجرَّد فَلَهُ باعتبار ماضِيه فقط ثلاثةُ أبوابٍ؛ لأنه دائماً مفتوحُ الفاء،

قلتُ: إنَّ التجريد ههنا بمعنى الخلوّ، أو مبنيٌّ على تنزيل الإمكان منزلةَ الوجود، كما قيل: «ضيِّق فلانٌ فمَ البئر»، و«سُبحان الذي صغَّر جسمَ البعوض وكبَّر جسمَ الفيل». قاله صاحبُ «كفاية المنتهي»، إلا أنه صدَّر مقولتَه بتعريف التجريد بقوله: «هو أن يُنزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخرُ مماثلٌ له»، ومجيئه باصطلاح البلاغيِّين في التجريد بدلاً من بيان معناه اللغويِّ من العجائب.

(و«المزيدُ»: **ما زِيد فيه حرفٌ أو أكثرُ على حُروفه الأصليَّة**)، كـ«ضارَبَ»، المزيدِ فيه ألفٌ على أحرفه الثلاثة الأصليَّة، و«تضارَبَ»، المزيدِ فيه التاءُ والألفُ عليها، وهكذا.

(**والمجرَّدُ قِسمانِ**) بالاستقراء: (**ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ**)، ولم يُجَوِّزُوا في الفِعل خماسيًّا لكثرة تصرُّفه التي تقتضي التَّخفيفَ فيه، ولئلا يُساوِيَ الاسمَ وهو نازلٌ عنه، بدليل احتياجه إليه واشتقاقِه منه، ولأنه يَتَّصِلُ به الضميرُ المرفوع المتَّصِل ويَصير كالجزء منه، بدليل إسكان ما قبله، فيُوهم أنه كلمتان؛ إذ الأصل ـ كما سبق ذِكره ـ أن تكونَ على ثلاثة أحرف. (**والمزيدُ**) فيه (**قِسمانِ: مزيدُ الثلاثيِّ**) بإضافة الأول إلى الثاني، ويُقال له أيضاً: «الثلاثيُّ المزيد فيه»، (**ومزيدُ الرباعيِّ**) ويقال له: «الرباعيُّ المزيد فيه»: فمزيد الثلاثيِّ ما كانت أصوله ثلاثةً وزِيد عليها حرفٌ أو أكثرُ، نحو: «أَكْرَمَ»، فإنَّ أصولَه: الكاف والراء والميم، وزِيدتْ عليها الهمزةُ، ومزيدُ الرباعيِّ ما كانت أصوله أربعةً وزِيد عليها حرفٌ أو أكثرُ، نحو: «احْرَنْجَمَ»، أصولُه: الحاء والراء والجيم والميم، وزِيدتْ عليه الألفُ والنونُ.

(**أمَّا الثلاثيُّ المجرَّد فَلَهُ باعتبار ماضِيه فقط ثلاثةُ أبوابٍ**)، وإنما كانت أبنيته كذلك (**لأنه دائماً مفتوحُ الفاء**)؛ لِخفة الفتح، وامتناعِ الابتداء بالساكن، ولا يَرِدُ على هذا الحصر نحوُ: «نِعِمَ وشِهِدَ»، بكسر الفاء مع سكون العين وكسرها، لكونه مُزالاً عن الأصل لِضَرْبٍ من الخِفَّة،

وعينُه إمَّا أن تكونَ: مفتوحةً، أو مكسورةً، أو مضمومةً، . . . .

والأصلُ فيهما: «فَعِلَ». (وعينُه) لها ثلاثة أحوال؛ لأنها **(إمَّا أن تكونَ مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً)**، ولا تكون ساكنةً لئلا يلزمَ التقاءُ الساكنين عند اتصال الضَّمير المتحرِّك المرفوع؛ فإنَّ اللام تَسكن حينئذٍ لكونه كالجزء مِن الكلمة، واجتماعُ متحرِّكات أربعة فيما هو كالكلمة الواحدة مرفوضٌ. كذا قالوا في تعليله. واعترَضه دينقوز في «شرح المراح» بأنه لا يَخلو مِن دَوْرٍ، وجعلَ امتناعَ السُّكون فيه لمنع اختلاط الأبنية.

قلتُ: ووجهُ الدَّوْرِ أنَّ تسكينَ اللام مُعَلَّلٌ بتحرُّك العين، وتحريكَ العين مُعَلَّلٌ بسكون اللام في الحالة المذكورة، وهو اعتراضٌ وقع في نفسي قديماً، ويُمكن الجواب عنه بأنَّ مرادَهم أنه لو فُرِض تسكينُ العين في الفعل لالتقى ساكنان حين تُسَكَّنُ اللام طرداً لِلباب، وإنِ انتفتِ العِلَّة المذكورة، ويَشهَد لذلك تسكينُ ما قبل الضمير في نحو: «أَكْرَمْتُ وتَعَلَّمْتُ»، حملاً على «كَرُمْتُ وعَلِمْتُ» وإنْ لم تُوجَد العِلَّة، وهي اجتماع أربع حركات، فافهَمْ.

● **تنبيه:** اعتُرِض قولُهم: «لا تتوالى أربع حركات في الكلمة الواحدة» بأنَّا نجد ذلك في نحو: «شَجَرَةٍ وبَقَرَةٍ»، وأُجيب ـ كما في حواشي العَطار على «الأزهريَّة» ـ بأنَّ تاء التَّأنيث وحركتَها في نِيَّة الانفصال؛ لأنها زائدة على أصل الكلمة للتأنيث، فليس الاسمُ معها كالكلمة الواحدة. اهـ

● **فائدة:** عَلَّلَ الصبان ثِقَلَ الضمة والكسرة وخِفَّةَ الفتحة بقوله: لأنَّ الضمَّ إنما يحصل بإعمال العضلتين معاً، والكسرَ بإعمال العضلة السُّفلى، بخلاف الفتح، فإنه يَحصُل بمجرَّد فتح الفم. اهـ، ومرادُه: أنَّ الضمة إنما تحصل برفع الشَّفتين معاً وضمِّهما، والكسرة تحصُل بكسر الشَّفة السُّفلى وخَفضِها ـ أو جَرِّها ـ إلى تحت، والفتحة تحصُل بمجرَّد فتح الفم ونصبِ الشَّفتين. وأخفُّ مِن الحركات الثلاثة السكونُ الذي يَحصُل بجزمِ ـ أي: قطع ـ الصوت وتسكينِ الفم وعدمِ تحريكه. وبهذا يَظهر سببُ تسمية ألقاب البناء والإعراب الثمانية المجموعةِ في قوله:

لَقَدْ فَتَحَ الرَّحْمَنُ أَبْوَابَ فَضْلِهِ وَمَنَّ بِضَمِّ الشَّمْلِ فَانْجَبَرَ الكَسْرُ
وَمَنْ سَكَّنَ القَلْبَ انْتَصَبْتُ لِشُكْرِهِ لِجَزْمِي بِأَنَّ الرَّفْعَ قَدْ جَرَّهُ الشُّكْرُ

نحو: «نَصَرَ، وضَرَبَ، وفَتَحَ»، ونحو: «كَرُمَ»، ونحو: «فَرِحَ، وحَسِبَ»، وباعتبار الماضي مع المضارع له سِتَّةُ أبوابٍ؛ لأنَّ عين المضارع إمَّا: مضمومةٌ، أو مفتوحةٌ، أو مكسورةٌ، وثلاثةٌ في ثلاثةٍ بتسعةٍ؛ يَمتنعُ كسرُ العين في الماضِي مع ضَمِّها في المضارع، وضَمُّ العين في الماضِي مع كسرِها أو فتحِها في المضارع. فإذاً تكونُ أبواب الثلاثيِّ سِتَّةً.

وهذه الفائدة مِمَّا لا يَعرِفه كثيرٌ مِن المعلِّمين بَلْهَ المتعلِّمين.)

فالبابُ الأوَّل مِن الثلاثة وهو مفتوح العين: (**نحو: «نَصَرَ، وضَرَبَ، وفَتَحَ»**)، ومَثَّل له بثلاثة أمثلة لأنَّ مضارعه إمَّا مضمومُ العين، أو مكسورُها، أو مفتوحُها، (و) البابُ الثاني منها وهو مضموم العين: (**نحو: «كَرُمَ»**)، ومَثَّل له بمثال واحد لأنَّ مضارعه أبداً مضمومُ العين، (و) الثالثُ وهو مكسورُها: (**نحو: «فَرِحَ، وحَسِبَ»**)، ومَثَّل له بمثالين لأنَّ مضارعه إمَّا مفتوح العين أو مكسورُها، ولو قَدَّمَه على المضموم لكان أحسن؛ لِيوافق ترتيبَ ذِكرها السابق في قوله: «وعينه إمَّا أن تكون مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً»، ولِيكون الانتقال مِن أخفِّ الأبنية إلى أثقلها، وهذه عادةُ المصنِّفين كما قال الدمامينيُّ في «شرح التسهيل»: جرتِ العادةُ بأن يُبتدأ بالمفتوح العين، ويُثنَّى بالمكسورِها، ويُثلَّث بالمضمومها؛ نظراً إلى خِفَّة الزِّنَة. فيُرتَّبُ الكلامُ في الأبنية على حسَب هذا. اهـ (**وباعتبار الماضي مع المضارع له سِتَّةُ أبوابٍ**)، وهي المُشار إليها بالأمثلة. وكانت القِسمة تقتضي تسعةَ أبواب؛ (**لأنَّ عين المضارع**) كعين الماضي: (**إمَّا مضمومةٌ، أو مفتوحةٌ، أو مكسورةٌ**)، ويَمتنع إسكانها لِما يأتي، (**وثلاثةٌ**) أحوالِ الماضي (**في ثلاثةٍ**) أحوالِ المضارع (**بتسعةٍ**)، إلا أنه (**يَمتنعُ كسرُ العين في الماضِي مع ضَمِّها في المضارع**)؛ لِكراهتهم الكسرَ والضمَّ الثقيلَين في باب واحد، وأمَّا «فَضِلَ يَفْضُلُ» و«نَعِمَ يَنْعُمُ» و«حَضِرَ يَحْضُرُ» و«نَكِلَ يَنْكُلُ» و«شَمِلَ يَشْمُلُ» و«فَرِغَ يَفْرُغُ» و«دِمْتَ تَدُومُ» و«مِتَّ تَمُوتُ» ونحوُها فمِن تداخُل اللُّغات. (و) يَمتنع (**ضَمُّ العين في الماضِي مع كسرِها أو فتحِها في المضارع**)، لِما سنذكره بعد قليل مِن أنهم راعَوا المناسبة بين اللَّفظ والمعنى، (**فإذًا**) طَرَحْنَا الثلاثةَ الممتنِعة مِن التِّسعة (**تكونُ أبواب الثلاثيِّ**) المجرَّدِ (**سِتَّةً**) لا غيرُ، أشار إليها مَن قال:

«فَتْحُ ضَمٍّ» «فَتْحُ كَسْرٍ» «فَتْحَتَانْ»   «كَسْرُ فَتْحٍ» «ضَمُّ ضَمٍّ» «كَسْرَتَانْ»

....

ويجوز قراءةُ البيت بإشباع كسرة النُّونَين على أنه مِن مُصَرَّع الضَّرب الأوَّل مِن الرَّمَل، وبإسكانهما على أنه مِن مُصَرَّع الضَّرب الثاني منه.

● **تنبيهان:**

الأوَّل: اختلف أهل العلم في إمكان الابتداء بالساكن: فذهب أكثرُهم إلى أنه متعذِّر، وذهب بعضُهم كالسيد الجرجانيِّ والكافِيَجِي إلى أنه مُمكِن إلا أنه مُستثقَلٌ، قال الرضيُّ: الأكثرون على أنَّ الابتداء بالساكن متعذِّرٌ، وذهب ابنُ جني إلى أنه متعسِّر لا متعذِّر، وقال: «يجيء ذلك في الفارسيَّة نحو: شْتَر وسْطَام». والظاهر أنه مستحيل، ولا بُدَّ مِن الابتداء بمتحرِّك، ولَمَّا كان ذلك المتحرِّك في «شْتَر وسْطام» في غاية الخفاء ـ كما ذكَرنا ـ ظَنَّ أنه ابتُدِئ بالساكن، بل هو معتمِدٌ قبل ذلك الساكن على حرفٍ قريبٍ مِن الهمزة مكسورٍ، كما يُحَسُّ في نحو: «عَمْرو» وقفاً، بتحريك الساكن الأوَّل بكسرة خَفِيَّة، ولِلُطْفِ الاعتماد لا يَتَبَيَّنُ. وأمَّا الوقف على متحرِّك فليس بمستحيل. اهـ، وخالف صاحبُ «الهمع» الرضيَّ، فنسب إلى ابن جني القولَ بتعذُّر الابتداء بالساكن لا بتعسُّرِه، وهو الموافق لقوله في «المنصف»: اعلم أنَّ ألف الوصل همزةٌ تَلحق في أوَّل الكلمة تَوَصُّلاً إلى النُّطق بالساكن، وهرباً مِن الابتداء به، إذ كان ذلك غيرَ مُمكن في الطاقة، فضلاً عن القياس. اهـ، إلا أنَّ النظر يُؤَيِّدُ مذهَب مَن قال بإمكانه، وما ذكَره الرضيُّ فيه نظر لا يَحتمل المقامُ إيرادَه.

الثاني: اختلفوا أيضاً في نحو: «ضُرِبَ»، بضمِّ أوَّله وكسرِ ثانيه على قولَين: أحدهما: أنَّ هذه الصيغةَ أصلٌ برأسها، وإليه ذهب المبرِّد وابنُ الطَّراوة والكوفيون، ونقله ابن مالك في «شرح الكافية» عن سيبويه والمازنيِّ، وعلى هذا تكون أبنية الثلاثيِّ المجرَّد أربعةً. والثاني: أنها فرعٌ عن فِعل الفاعل، وإليه ذهب جمهور البصريين، ونُقل عن سيبويه.

استدلَّ الأوَّلون بأنَّ نحو: «جُنَّ» و«عُنِيَ بحاجتي» و«زُهِيَ علينا» بمعنَى: تكبَّر لم تُستعمل إلا مبنيَّةً للمفعول، ولو كان فِعل المفعول فرعاً لغيره لكان مستلزِماً وجودُه وجودَ ذلك الغير، ضرورةَ كونِ الفرع يستلزم وجودُه وجودَ أصله، واللازم باطلٌ، فالملزوم مثلُه. وأُجيب بأنَّ لنا

الباب الأوَّل: «فَعَل يَفْعُلُ»

بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع، كـ«نَصَرَ يَنْصُرُ»، و«قَعَدَ يَقْعُدُ»، و«أَخَذَ يَأْخُذُ»، و«بَرَأَ يَبْرُؤُ»، و«قالَ يَقُولُ»، و«غَزَا يَغْزُو»، و«مَرَّ يَمُرُّ».

جموعاً لم يُسمع لها واحد كـ«عَبادِيد»، والجمعُ فرع الإفراد اتِّفاقاً، فلو كان ما ذكَرتُم صحيحاً لَزِم كون الجمع أصلاً برأسه، وأنتم لا تقولون به، فما كان جوابَكم عن هذا فهو جوابُنا عن ذلك.

واستدلَّ أصحاب القول الثاني بتركِ الإدغام في نحو: «سُويِرَ»، وتركِ الإبدال في نحو: «وُورِيَ»، مع لزومِهما في نظائرهما، فكما لا تُدغم الألف مِن: «سايَرَ»، ولا تُهمز الواو مِن: «وَارَى»، فكذلك ما غُيِّرَ عنهما. وأجاب الأوَّلُون بأنَّ تركَ الإدغام في الأوَّل لئلا يَلتبس بمجهول: «فَعَّلَ»؛ لأنه إذا قيل: «سُيِّرَ» بالإدغام لم يُعلم أنه مجهولُ: «سَايَرَ» أو «سَيَّرَ»، وبأنَّ تركَ الإبدال في الثاني لكون الواو الثانية في «وُورِيَ» ليست متأصِّلةً في الواويَّة؛ لأنها منقلبةٌ عن ألف: «المُوَارَاة».

(الباب الأوَّل)

مِن أبواب الثلاثيِّ الستةِ:

(**«فَعَل يَفْعُلُ»: بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع، كـ«نَصَرَ يَنْصُرُ»**) مِن متعدِّي السالم، (**و«قَعَدَ يَقْعُدُ»**) مِن لازمه، (**و«أَخَذَ يَأْخُذُ»**) مِن مهموز الفاء، (**و«بَرَأَ»** المريضُ **«يَبْرُؤُ»**) مِن مهموز اللام، (**و«قالَ يَقُولُ»**) مِن الأجوف، (**و«غَزَا يَغْزُو»**) مِن الناقص، (**و«مَرَّ يَمُرُّ»**) مُروراً مِن المضاعف.

الباب الثاني «فَعَل يَفْعِلُ»

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«جَلَسَ يَجْلِسُ»، و«وَعَدَ يَعِدُ»، و«باعَ يَبِيعُ»، و«رَمَى يَرْمِي»، و«وَقَى يَقِي»، و«طَوَى يَطْوِي»، و«فَرَّ يَفِرُّ»، و«أَتَى يَأْتِي»، و«جاءَ يَجِيءُ»، و«أَبَرَ النخلَ يَأْبِرُهُ»، و«هَنَأَ يَهْنِئُ»، و«أَوَى يَأْوِي»، و«وَأَى يَئِي» بمعنى: وَعَدَ.

الباب الثالث: «فَعَلَ يَفْعَلُ»

بالفتح فيهما، كـ«فَتَحَ يَفْتَحُ»، و«ذَهَبَ يَذْهَبُ»، و«سَعَى يَسْعَى»، و«وَضَعَ يَضَعُ»،

(الباب الثاني)

(«فَعَل يَفْعِلُ»: بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ») مِن متعدِّي السالم، (و«جَلَسَ يَجْلِسُ») مِن لازمه، (و«وَعَدَ يَعِدُ») مِن المثال، وأصله: «يَوْعِدُ»، حُذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، (و«باعَ يَبِيعُ») مِن الأجوف، وأصله: «يَبْيِعُ»، نُقلت الكسرة للاستثقال مِن الياء إلى الحرف الصَّحيح الساكنِ قبلها وهو الباء، (و«رَمَى يَرْمِي») من الناقص، (و«وَقَى يَقِي») من المفروق، (و«طَوَى يَطْوِي») مِن المقرون، (و«فَرَّ يَفِرُّ») مِن المضاعف، (و«أَتَى يَأْتِي»، و«جاءَ يَجِيءُ»، و«أَبَرَ النخلَ يَأْبِرُهُ»): إذا أصلحه، وفيه لغة مِن باب «نصَر»، (و«هَنَأَ») لي الطعامُ (يَهْنِئُ»): إذا كان هنيئاً، وفيه لغة من باب «نصَر» أيضاً، (و«أَوَى) إلى المنزل وغيره (يَأْوِي»، و«وَأَى يَئِي» بمعنى: وَعَدَ)، وهذه الأمثلة الأخيرة لأنواع المهموز، وإنْ كان فيها تكرار وتعلُّق بها كلام سيأتي.

(الباب الثالث)

(«فَعَلَ يَفْعَلُ»: بالفتح) للعين (فيهمَا) أي: في الماضي والمضارع، (كـ«فَتَحَ يَفْتَحُ»).مِن متعدِّي السالم، (و«ذَهَبَ يَذْهَبُ») مِن لازمه، (و«سَعَى يَسْعَى») مِن الناقص، (و«وَضَعَ يَضَعُ»)

و«يَفَعَ يَيْفَعُ»، و«وَهَلَ يَوْهَلُ»، و«أَلَهَ يَأْلَهُ»، و«سَأَلَ يَسْأَلُ»، و«قَرَأَ يَقْرَأُ».

وكُلُّ ما كانتْ عينُه مفتوحةً في الماضي والمضارع فهو حَلْقِيُّ العَين، أو اللَّام، وليسَ كُلُّ ما كان حَلْقِيًّا كان مفتوحاً فيهما. وحروفُ الحَلْقِ سِتَّةٌ: «الهمزةُ، والهاءُ، والحاءُ، والخاءُ، والعينُ، والغينُ».

مِن المثال الواويِّ، (و«يَفَعَ) الغلامُ (يَيْفَعُ») مِن المثال اليائيِّ، (و«وَهَلَ) إلى الشيء (يَوْهَلُ»): إذا ذهب وَهْمُه إليه، وهذا تمثيلٌ ثانٍ للمثال الواويِّ، وكأنه أراد بصنيعه هذا بيانَ أنَّ المثال الواويَّ من هذا الباب تارةً تُحذف واوه في المضارع وتارةً لا تُحذف، (و«أَلَهَ يَأْلَهُ») إلاهةً وأُلُوهِيَّةً: عَبَدَ، وهو مِن مهموز الفاء، (و«سَأَلَ يَسْأَلُ») مِن مهموز العين، (و«قَرَأَ يَقْرَأُ») مِن مهموز اللام.

(وكُلُّ ما كانتْ عينُه مفتوحةً في الماضي والمضارع فهو) إمَّا (حَلْقِيُّ العَين، أو) حلقيُّ (اللَّام، وليسَ كُلُّ ما كان حَلْقِيًّا) عينُه أو لامُه (كان مفتوحاً فيهما) أي: في الماضي والمضارع، وذلك نحو: «دَخَلَ يَدْخُلُ»، و«رَجَعَ يَرْجِعُ». (وحروفُ الحَلْقِ سِتَّةٌ) أي: بإسقاط الألف؛ إذ هي لا تكون ههنا إلا منقلبةً عن الياء أو الواو، والغرضُ بيان حرفٍ تُفتح العين لأجله، لا بيانُ أحرف الحلق حتى يقال: إنَّ المؤلف أهمل ما هو منها مع أنه بِصَدَدِهِ. وهي على ما رَتَّبها صاحب «المفصل» وإنْ خالف ترتيبَ مخارجها: («الهمزةُ، والهاءُ، والحاءُ، والخاءُ، والعينُ، والغينُ»).

· أمثلةُ ما وقعتْ فيه عيناً: «سأَل يسأَل»، و«ذهَب يذهَب»، و«سحَبه على وجهه يسحَبه»، و«فخَر عليه يفخَر»، و«بحَث إليه يبحَث»، و«شغَله يشغَله». وأمثلةُ ما وقعت فيه لاماً: «بدَأ اللهُ الخلقَ يبدَؤه»، و«نَدَه البعيرَ ينَدَهه»: زجَره، و«نصَح له ينصَح»، و«نسَخ الكتابَ ينسَخه»، و«منَع يمنَع»، و«نزَغ الشيطانُ بينهم ينزَغ»، أي: أغْرَى وحَرَّش.

والمقصودُ: أنَّ وجود حرف الحلق في أحد الموضعين عِلَّةٌ مُجَوِّزة لفتح عينه. وإنما فتحوا في الحلقيِّ دون غيره لاستثقال الكسرة أو الضَّمة مع حرف الحلق، ومِمَّا يَدُلُّكَ على هذا المعنى

وما جاء مِن هذا الباب بدون حرفٍ حلقيٍّ فشاذٌّ، كـ«أَبَى يَأْبَى»، . . . .

أنه كُلَّما سفل الحرف وكان أقربَ إلى الصَّدر كان الفتحُ له أَلْزَمَ، فالكسرُ والضمُّ في الهمزة والهاء أقلُّ منهما في العين، لكونهما أدخلَ في الحلق، وهما فيها أقلُّ منهما في الحاء لذلك، وهكذا. وأمَّا إنْ كان حرف الحلق فاءً فإنهم لا يَفتحون في مضارعه، نحو: «أَمَرَ يَأْمُرُ»؛ لانتفاء الثقل بكون حرف الحلق ساكناً في المضارع، وكذلك لا يَفتحون في نحو: «صَحَّ يَصِحُّ»؛ لحصول التَّخفيف فيه بالإدغام.

(وما جاء) مِن الأفعال (مِن هذا الباب بدون حرفٍ حلقيٍّ) في موضع العين أو اللام (فشاذٌّ، كـ«أَبَى يَأْبَى»)، ولا يَجوز أن يُقال: إنما فُتحت عين «يَأْبَى» لأجل الألف؛ لأنَّ الألف إنما انقلبت عن الياء لأجل الفتح، فلو كان الفتحُ لأجلها لَزِم الدَّوْرُ.

فإنْ قلتَ: كيف يكون شاذًّا وهو واردٌ في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؟

قلتُ: لا منافاةَ؛ لأنَّ الشاذَّ عندهم: ما خالف القياسَ مِن غير نظر إلى قِلَّة وُجوده وكثرته، والفصيح ما كثُر استعمالُهم له وشاعَ في كلامهم من غير نظر إلى مُوافقته للقياس أو مخالفته كما تقدَّم التنبيه عليه أوَّل الكتاب، فمدارُ الفصاحة على كثرة الاستعمال وعدمها على قلَّته.

وعُلِم من هذا أنَّ مخالفة القياس التي تُنافي الفصاحةَ عند أهل البلاغة إنما هي المخالَفة التي لم تَثبت عن الواضع، وأمَّا التي ثبتتْ عنه فهي في حُكم المستثنَيات، فكأنه قيل: القياسُ كذا إلا في هذه الصُّوَر، ولذا عُدَّتْ مِن الشواذِّ المقبولة.

وما ذكَرتُه في بيان الشاذِّ هو ما قاله الجاربرديُّ، ورأيتُه في كلام جماعة، منهم السيِّد في «التعريفات» واليمنيُّ في «فتح الأقفال»، والسيوطيُّ في «الأشباه النحوية»، والكفويُّ في «الكليات». ووقع في جواب التفتازانيِّ عن السؤال الذي أوردناه كلامٌ يُخالف ما تقدَّم، وهو قولُه: كونُه شاذًّا لا يُنافي وقوعَه في كلام فصيح؛ لأنهم قالوا: الشاذُّ على ثلاثة أقسام: قسمٌ

و«هَلَكَ يَهْلَكُ» في إحدى لُغَتَيْهِ، أو مِن تَداخُلِ اللُّغاتِ كـ«رَكَن يَرْكَن». و«قَلَى يَقْلَى» غيرُ فَصيحٍ، ....

مخالف للقياس دون الاستعمال، وقسمٌ مخالف للاستعمال دون القياس، وكِلاهما مقبول، وقسمٌ مخالف للقياس والاستعمال، وهو مردودٌ. اهـ، وأقرَّ هذا التفصيلَ جماعة مِن المتأخِّرين، كزكريَّا الأنصاريِّ وشارِحَيِ «البناء»، وفيه نظرٌ لا يُسعفني انشغال البال ببيانه الساعةَ، فلعلِّي أعودُ إليه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

(و) مثلُ «أَبَى يأبَى»: (**«هَلَكَ يَهْلَكُ» في إحدى لُغَتَيْهِ**)، واللغة الأُخرى: «هَلَكَ يَهْلِكُ» كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، ذكرها المؤلِّف رحمه الله في الهامش، وهي الفُصحى. وقال في «القاموس»: هلك كـ«ضرَب ومنَع وعَلِم» هُلْكاً ... إلخ وهو غيرُ جيِّد، لأنَّ الكسرَ في ماضيه غيرُ مسموع، ولو ثبت لكان «هَلِكَ يَهْلَكُ» مِن تداخُل اللغتين، تقليلاً للشاذِّ قدرَ الإمكان. وغايةُ ما قالوه في ذلك: قد يجوز أن يكون ماضي «يَهْلَكُ» «هَلِكَ» كـ«عَطِبَ» فاستُغني عنه بـ«هَلَكَ» وبقيتْ «يَهْلَكُ» دليلاً عليها. (أو) هو (**مِن تَداخُلِ اللُّغاتِ**) أي: دخولِ لُغة على أخرى، بدخول الماضي مِن هذه على المضارع مِن تلك، أو العكس، (**كـ«رَكَن يَرْكَن»**) مِن الرُّكون بمعنى المَيْلِ، فإنه جاء مِن باب: «نَصَر يَنْصُر»، ومِن باب: «عَلِم يَعْلَم»، فأخذ الماضي مِن الأوَّل والمضارعُ مِن الثاني. ومثلُ «ركَن يركَن»: «قنَط يقنَط»: إذا يئس، و«عثَى في الأرض يعثَى»: إذا أفسد، و«غسَا الليلُ يغسَى»: إذا أظلمَ، و«جبَى المالَ يَجْباه»: إذا جَمَعه، و«سلَا الشيءَ وعنه يَسْلَاه»: إذا ذهلتْ نفسُه عنه ونَسِيَه، قال في باب تركُّب اللغات من «الخصائص»: فَمَن قال: «سَلَوْتُه» قال: «أَسْلُوه»، ومَن قال: «سَلِيتُه» قال: «أَسْلاه»، ثم تلاقى أصحابُ اللُّغتين فسمع هذا لغةَ هذا وهذا لغةَ هذا، فأخذ كُلٌّ واحد منهما مِن صاحبه ما ضَمَّه إلى لُغته، فتركَّبت هناك لغةٌ ثالثة، كأنَّ مَن يقول: «سَلا» أخذ مضارعَ مَن يقول: «سَلِيَ»، فصار في لُغته «سَلا يَسْلَى». اهـ.

(و) قولُهم: (**«قَلَى يَقْلَى»**) بمعنى: «أبْغَضَ» لغةٌ عامِرِيَّةٌ، وهو (**غيرُ فَصيحٍ**)، والفصيحُ: «قَلَى يَقْلِي»، بفتح العين في الماضي وكسرِها في المضارع، وقيل: هو مِن تداخُل اللُّغَتَين، وقيل: هو لغةٌ طائِيَّةٌ. وقد قدَّمنا الكلام على معنى قوله: «غيرُ فصيح» في الفصل الذي عقَدناه

و«بَقَى يَبْقَى» لغةُ طَيّئٍ، والأصلُ كسرُ العينِ في الماضي، ولكنَّهم قَلبوه فتحةً تخفيفاً، وهذا قياسٌ عندَهم.

للاعتراضات. (و«بَقَى يَبْقَى») ونحوُه، كـ«رَضَى يَرْضَى»، بفتح العين في الماضي والمضارع مِن غير حرف الحلق (لغةُ) قبيلة (طَيِّئٍ، والأصلُ) في مثل ذلك (كسرُ العينِ في الماضي) كما هو لغةُ غيرهم، (ولكنَّهم) استثقلوه قبل الياء، فـ(قَلبوه فتحةً تخفيفاً)، فانقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، (وهذا قياسٌ) مُطَّرِدٌ (عندَهم) في كُلِّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ مكسورِ العين ولامُه ياء، سواءٌ كانت الياء أصليَّةً أم منقلبةً عن الواو، وسواءٌ كان مبنيًّا للفاعل كما مُثِّل، أم للمفعول نحو: «دُعَا يُدْعَى»، قال ابنُ عقيل: والمنقول عنهم أنَّ ذلك جائزٌ لا واجب. اهـ، وقال النظام: ومنه قولُ شاعرهم:

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالحَضِيضِ وَنَصْـ ـطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ

أي: نُبْعِدُ سِهامَنا في الرَّمِيَّة بحيث تَصل مِن على الجبل ـ وهناك مَقَرُّنا مَعاشِرَ العُظماء ـ إلى حَضِيضه، خارجاً لِصدمتها النَّارُ مِن الأحجار، فَنَصيد بذلك نُفوساً مَبْنِيَّةً على الكَرَم، ونَقتلهم. اهـ

● **تنبيه:** عُلم مِمَّا تقدَّم أنَّ عين المضارع مِن «فَعَلَ» الحلقيِّ العين أو اللام لا يجب فيها الفتحُ، بل تَرِدُ على غيرِ ذلك، ومجموعُ حالاتها سبعةٌ: أن تَرِدَ بإحدى الحركات فقط: فالفتح نحو: «دفَع يدفَع»، والكسرُ نحو: «رجَع يرجِع»، والضمُّ نحو: «دخَل يدخُل». أو بحركتين مِن الثلاث: فالفتحُ والكسرُ نحو: «نعَب الغرابُ ينعَب وينعِب»: صاح، والفتحُ والضمُّ نحو: «طلَع يطلَع ويطلُع»، والكسرُ والضمُّ نحو: «كعَب الثَّدْيُ يكعِب ويكعُب». أو بالحركات الثلاث نحو: «نغَب رِيقَه ينغَبه وينغِبه وينغُبه»: ابتلعه.

الباب الرابع: «فَعِل يَفْعَل»

بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع، كـ«فَرِحَ يَفْرَحُ»، و«عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«وَجِلَ يَوْجَلُ»، و«يَبِسَ يَيْبَسُ»، و«خافَ يَخافُ»، و«هابَ يَهابُ»، و«غَيِدَ يَغْيَدُ»، و«عَوِرَ يَعْوَرُ»، و«رَضِيَ يَرْضَى»، و«قَوِيَ يَقْوَى»، و«وَجِيَ يَوْجَى»، و«عَضَّ يَعَضُّ»، و«أَمِنَ يَأْمَنُ»، و«سَئِمَ يَسْأَمُ»، و«صَدِئَ يَصْدَأُ».

ويأتي مِن هذا الباب الأفعالُ الدَّالَّةُ على الفَرَحِ وتوابِعِه، ....

(الباب الرابع)

(«فَعِل يَفْعَل»: بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع، كـ«فَرِحَ يَفْرَحُ») مِن لازم السالم، (و«عَلِمَ يَعْلَمُ») مِن مُتعدِّيه، (و«وَجِلَ يَوْجَلُ») أي: خاف، مِن المثال الواويِّ، (و«يَبِسَ يَيْبَسُ») في إحدى لُغتيه مِن المثال اليائيِّ، ولو ترك هذه الألفاظ المشتركة ومَثَّل لكلِّ باب بما هو نَصٌّ فيه ـ كـ«يَقِن يَيْقَن» في هذا الموضع ـ لكان أَوْلى، (و«خافَ يَخافُ»، و«هابَ يَهابُ») مِن الأجوف بنوعَيه، وأصلُهما: «خَوِفَ وهَيِبَ»، مِن الخوف والهَيبة، تحرَّك حرفُ العِلَّة فيهما وانفتح ما قبله فقُلب ألفاً، وأمَّا المضارع فأصلُه: «يَخْوَفُ ويَهْيَبُ»، نُقلت فتحة العين فيهما إلى الساكن قبلها، ثم قُلبتِ العين ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، (و«غَيِدَ يَغْيَدُ») أي: مالتْ عُنُقُه ولانتْ أعطافُه، ويقال: غَيِدت المرأة فهي غَيْداءُ: إذا تثنَّت لِيناً، (و«عَوِرَ يَعْوَرُ»)، وهذان المثالان أيضاً مِن نوعي الأجوف، إلا أنهما يُخالفان «خافَ» و«هابَ» بعدم الإعلال، (و«رَضِيَ يَرْضَى»)، و«عَمِيَ يَعْمَى»، مِن الناقص بنوعَيه، (و«قَوِيَ يَقْوَى»، و«وَجِيَ») الفرسُ («يَوْجَى») وهو: أنْ يَجد وجعاً في حافِره، وهذان المثالان لنوعي اللَّفيف، (و«عَضَّ يَعَضُّ») مِن المضاعف، (و«أَمِنَ يَأْمَنُ»، و«سَئِمَ يَسْأَمُ») أي: مَلَّ، (و«صَدِئَ») الحديدُ ونحوُه («يَصْدَأُ»): علاه الوسَخُ، والثلاثة الأخيرة أمثلةٌ لأقسام المهموز.

(ويأتي مِن هذا الباب) وهو: «فَعِلَ يَفْعَلُ» (الأفعالُ الدَّالَّةُ على الفَرَحِ وتوابِعِه) كالنَّشاط

والامتلاءِ، والخلوِّ، والألوانِ، والعُيوبِ، والخِلَقِ الظاهرة التي تُذكَر لِتَحلية الإنسان في الغَزَلِ، كفَرِحَ وطَرِبَ وبَطِرَ وأَشِرَ، وكغَضِبَ وحَزِنَ، وكشَبِعَ ورَوِيَ وسَكِرَ، وكعَطِشَ وظَمِئَ وصَدِيَ وهَيِمَ، وكحَمِرَ وسَوِدَ، وكعَوِرَ وعَمِشَ وجَهِرَ، وكغَيِدَ وهَيِفَ ولَمِيَ.

ونحوه، والحزنِ وتوابِعه، (**والامتلاءِ، والخلوِّ، والألوانِ، والعُيوبِ، والخِلَقِ الظاهرة التي تُذكَر لِتَحلية الإنسان**) أي: وصفِه ونعتِه (**في الغَزَلِ**): فالفرحُ وتوابعه: (**كفَرِحَ، وطَرِبَ**) بمعناه، (**وبَطِرَ**) أي: نشِط، (**وأَشِرَ**) أي: مرِح، (و) الحزنُ وتوابعه: (**كغَضِبَ، وحَزِنَ**، و) الامتلاء: (**كشَبِعَ، ورَوِيَ، وسَكِرَ**) من شرابٍ أو عِشق ونحوه، (و) الخُلُوُّ: (**كعَطِشَ، وظَمِئَ وصَدِيَ**) ظَمَأً وصَدًى، وهما العطش، أو أشدُّ منه، أو الثاني فقط والأوّلُ أخفُّه وأيسرُه، (و) أمَّا (**هَيِمَ**) فيعني به الهيام، وهو أيضاً مِن مراتب العطش، وقد ذكَر هذا الفعلَ السرقسطيُّ في «أفعاله»، والمشهورُ في أمّهات اللغة: «هامَ يَهِيم»، مِن باب: «ضرَب يضرِب». وفسَّر بعضُهم الفعلَ المتقدِّم بقوله: هام: خرج على وجهه في الأرض لا يَدري أين يتوجَّه، وهام بفلانة: شُغف حُبًّا بها. اهـ، وفيه غفلةٌ عظيمة عن أنَّه ليس فيما ذكَره معنى الخلو، وعن أنَّ الكلام في «هَيِمَ» المكسور لا «هامَ» المفتوح. (و) الألوانُ: (**كحَمِرَ، وسَوِدَ**) مِن الحُمْرَة والسَّواد، (و) العيوبُ: (**كعَوِرَ، وعَمِشَ، وجَهِرَ**)، والعَوَرُ: ذهاب حِسِّ إحدى العَيْنَيْنِ، والعَمَشُ: ضعف البصر مع سَيَلان الدمع في أكثر الأوقات، والجَهَرُ: عدم الإبصار في الشمس، (و) الخِلَقُ: (**كغَيِدَ**) وقد مَرَّ تفسيره، (**وهَيِفَ**) مِن الهَيَفِ، وهو: ضُمْرُ البطن ورِقَّةُ الخاصرة، (**ولَمِيَ**) مِن اللَّمَى، وهو: سُمْرة في الشَّفَة.

- **تنبيهات:**

الأوَّل: عبارةُ: «والحزنِ وتوابعه» ثابتةٌ في كتاب «الوسيلة» الذي نُقلت منه هذه الفقرة، وقوله: «كغضب» بالكاف يدلُّ على أنَّ سقوطَها سهوٌ، وعلى فرض تعمُّد إسقاطها فإنه ليس بجيِّد؛ لأن الحزنَ ليس من توابع الفرح ومقتضياتِه، ونظيرُه الخلوُّ بالنسبة للامتلاء.

الثاني: لم يذكُر أهل التصريف الامتلاء والخلوَّ في معاني «فَعِلَ»، بل قالوا: تأتي منه الألوان والعُيُوب والحِلَى، وتكثر فيه العِلَلُ والأحزان وضِدَّاهما. ويلحق بالعِلَل ما دلَّ على

. . . .

جوع أو عطش؛ ويُعبَّر عن العِلَل وما بعدها بالأعراض، وهي إمَّا سريعةُ الزَّوال أو بطيئتُه، فيدخلُ فيها ـ زيادةً على ما مرَّ ـ ما دلَّ على شِبَع ورِيٍّ.

الثالث: تمثيلُ المؤلِّف بالفِعل «حَمِرَ» يُوهم أنَّ هذا اللفظ مسموعٌ، ولم نَرَ ذلك في معاجم اللُّغة، وقد قال سيبويه: وقد يُستغنى بـ«افْعَالَّ» عن «فَعِلَ وفَعُلَ» وذلك نحو: ازْرَاقَّ واخْضَارَّ واصْفَارَّ واحْمَارَّ واشْرَابَّ وابْيَاضَّ واسْوَادَّ واسْوَدَّ وابْيَضَّ واخْضَرَّ واحْمَرَّ. اهـ وقريبٌ منه عبارة الرضيِّ في «شرح الشافية» وابن يعيش في «شرح المفصل». نعم، بعضُ ما ذَكر سيبويه أنه ممنوعٌ نصَّ غيرُه على كونه مسموعاً كـ«سَوِدَ وخَضِرَ»، فيُقدَّم قول المُثبِت على النافي في هذا المسموع فقط ولا يُتجاوَز.

فإنْ قلتَ: التمثيل بـ«حَمِرَ» مشهورٌ في كلام النُّحاة كابن هشام وابن عقيل وغيرِهما، ولا نعلَم نكيراً عليه.

قلتُ: إنما مثَّلوا به عند الكلام على فِعل التعجب أو اسم التفضيل، كقول ابن هشام في «شرح القطر»: فلا يُبنيان مِن نحو: عَمِيَ وعَرِجَ ... ولا مِن نحو: سَوِدَ وحَمِرَ ونحوِهما من أفعال الألوان. اهـ، فيحتمل أنهم تساهلوا بذِكر هذا الفعل وأمثالِه لكون فِعل التعجب وأفعل التفضيل مشتقَّين من المصدر لا الفعل، أو أنهم مِمَّن يَرَون صحَّةَ استعمال الفعل ـ وإن لم يُسمع ـ أخذاً مِن وصفه المسموع، قال ابنُ جني في «الخصائص»: إذا ثبت أمرُ المصدر الذي هو الأصلُ لم يتخالج شكٌّ في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو عليٍّ بالشام: إذا صَحَّتِ الصفة فالفعلُ في الكَفِّ. اهـ، وقال في موضع آخَر: وحكى أبو زيد: رجل مُدَرْهَمٌ. قال: ولم يقولوا منه: دُرْهِمَ، إلا أنه إذا جاء اسمُ المفعول فالفِعل نفسُه حاصلٌ في الكفِّ. ولهذا أشباهٌ. اهـ

الرابع: قد يَشرك «فَعُلَ» المضموم «فَعِلَ» المكسور في شيء من المعاني السابقة، نحو: «أَدِمَ وأَدُمَ» و«سَمِرَ وسَمُرَ» و«كَهِبَ وكَهُبَ» من الألوان، و«حَمِقَ وحَمُقَ» و«عَجِفَ وعَجُفَ» من العيوب، و«سَقِمَ وسَقُمَ» من العِلَل؛ وربما انفرد عنه نحو: «كَمُتَ» بالضم فقط.

الباب الخامس: «فَعُلَ يَفْعُلُ»

بضمّ العين فيهما، كـ«شَرُفَ يَشْرُفُ»، و«حَسُنَ يَحْسُنُ»، و«وَسُمَ يَوْسُمُ»، و«يَمُنَ يَيْمُنُ»، و«أَسُلَ يَأْسُلُ»، «ولَؤُمَ يَلْؤُمُ»، و«جَرُؤَ يَجْرُؤُ»، و«سَرُوَ يَسْرُو».

ولم يَرِدْ مِن هذا الباب يائيُّ العين إلا لفظة «هَيُؤَ»: صار ذا هَيْئَةٍ، ولا يائيُّ اللام وهو متصرِّفٌ إلا «نَهُوَ»، مِن النُّهية بمعنى العَقْل، ....

(الباب الخامس)

(«فَعُلَ يَفْعُلُ»: بضمّ العين فيهما، كـ«شَرُفَ يَشْرُفُ»، و«حَسُنَ يَحْسُنُ») مِن السالم، (و«وَسُمَ يَوْسُمُ») وَسامةً، (و«يَمُنَ يَيْمُنُ») أي: صار مُبارَكاً، وهما للمثال بِقِسْمَيْهِ، (و«أَسُلَ يَأْسُلُ»)، يُقال: رجلٌ أسِيلُ الخَدِّ أي: لَيِّنُ الخَدِّ طويلُه، وكُلُّ مُسترسِل: أسيلٌ، («ولَؤُمَ يَلْؤُمُ») مِن اللُّؤْمِ، وهو ضِدُّ الكَرَم، (و«جَرُؤَ يَجْرُؤُ») مِن الجُرْأة، وهي الشجاعة، والثلاثةُ الأخيرة أمثلةٌ لأقسام المهموز، (و«سَرُوَ يَسْرُو») مِن السَّرْوِ، وهو المروءة في شَرَفٍ، وهذا مثال للناقص الواويِّ، وما لم يُمَثِّلْ له ـ كالأجوف والناقص اليائيِّ ـ فلأنه لم يأتِ منه إلا نادراً، وإلى هذا المعنى الإشارةُ بقوله:

(ولم يَرِدْ مِن هذا الباب) فِعْلٌ (يائيُّ العين) استثقالاً للضمة على الياء، (إلا لفظة: «هَيُؤَ») بتصحيح عينه، أي: (صار ذا هَيْئَةٍ) أي: حَسَنَةٍ، وإلا فالهيئة حال الشيء وكيفيَّتُه، ولا يَخلو منها أحد، (ولا يائيُّ اللام وهو متصرِّفٌ إلا «نَهُوَ») بالنون، أصلُه: «نَهُيَ»؛ لأنه (مِن النُّهية بمعنى العَقْل)؛ لأنها تَنهى عن القبيح، قُلبتِ الياء واواً لمناسبة الضمة قبلها، وإلا «بَهُوَ» بالموحَّدة، أي: صار بَهِيًّا، أصلُه: «بَهُيَ» مِن البَهاء، فَفُعِل به ما فُعِل بـ«نَهُيَ». قال الرضيُّ: وإنما لم تُقلب الضمة كسرةً لأجل الياء كما في «التَّرامِي» بل قُلبت الياء واواً لأجل الضمَّة لأنَّ الأبنية في الأفعال مُراعاةٌ لا يُخلَط بعضُها ببعض أبداً، لأنَّ الفِعليَّة إنما حصلتْ بسبب البنية والوزن؛ إذ أصلُ الفِعل المصدرُ الذي هو اسمٌ، فطرأ الوزنُ عليه فصارَ فِعلاً. اهـ وعندي أنَّ

ولا مُضاعَفاً إلا قليلاً، كـ«شَرُرْتَ» مثلثَ الراء، و«لَبُبْتَ» بضمِّ العين وكسرِها. والمضارعُ «تَلَبُّ» بفتح العين لا غَيْرُ.

امتناع مجيء الأجوف من هذا الباب إنما هو لهذا السبب؛ إذ إنَّ تصحيحَه يُوجب الثقل، وإعلالَه يؤدِّي إلى اختلاط الأبنية.

والاحتراز بالتصرُّف مِن نحو: «قَضُوَ زيدٌ»، بمعنى: ما أقضاه؛ فإنه مطَّردٌ في باب التَّعجب كما يأتي قريباً، **(ولا مُضاعَفاً إلا قليلاً)** مَتْرُوكاً بغيره مِن الأوزان؛ لثقل الضمة والتضعيف، **(كـ«شَرُرْتَ»)** يا فلانُ **(مثلثَ الراء)**، أي: صرتَ ذا شَرٍّ، و«عَزُزَتِ الناقةُ»: ضاق إِحْلِيلُها، وجاء «عَزَّتْ تَعُزُّ»، و«دَمُمْتَ» بالتثليث دمامةً: أسأتَ، و«فَكُكْتَ» بالكسر والضمِّ فَكَّةً وهي: الحُمق في استرخاء، و«ضَبُبَتِ الأرضُ» بضمِّ العين وكسرِها: كثُرتْ ضِبابُها، **(و«لَبُبْتَ»، بضمِّ العين وكسرِها)**، أي: صرتَ لَبيباً، ووقع في بضعِ طبعات متتاليةٍ لِبعض مَن علَّق على هذا الكتاب تفسيرُه ـ نقلاً عن «اللسان» ـ بالإقامة بالمكان، وهو نقلٌ يُدرك بطلانُه بإمرار البَصر على عبارة ابن منظور، **(والمضارعُ)** منه: **(«تَلَبُّ» بفتح العين لا غَيْرُ)**، وقال في «القاموس»: وليس «فَعُل يَفْعَل» سوى «لَبُبْتَ» بالضمِّ «تَلَبُّ» بالفتح. اهـ، وحكى الزَّبِيدِيُّ في «التاج» الضمَّ في عين مضارعه عن اليَزِيدِيِّ والكسائيِّ، بل قال في «الكتاب»: وزعم يونس أنَّ مِن العرب مَن يقول: «لَبُبْتَ تَلُبُّ» كما قالوا: «ظَرُفتَ تظرُف». اهـ، كما حكى «التاج» ثلاثةَ نظائر للفِعل: «لَبُبْتَ» بالضمِّ، «تَلَبُّ» بالفتح، والظاهرُ أنَّ الأربعةَ مِمَّا تداخلتْ فيه اللغات، لا مِن الشواذِّ.

وبهذا يُعلم أنَّ ما قاله المؤلِّف ﷺ سواءٌ أراد به ما أراده صاحبُ «القاموس» أم غيرَه ـ وهو الظاهر ـ مُخالفٌ للواقع.

- **تنبيهان:**

الأول: حكى سيبويه عن بعض العرب: «كُدْتَ تَكادُ» بالضمِّ في الماضي والفتح في المضارع، قال: وهو شاذٌّ. اهـ ولا يتعيَّن كون ماضِيه مضمومَ العين، بل يحتملُ ـ كما جوَّزه الرضيُّ ـ أن يكون من مفتوحِها كـ«قالَ»، قال: وهو شاذٌّ أيضاً لأنَّ «فَعَلَ يَفْعَلُ» بفتحهما لا بُدَّ أن يكونَ حلقيَّ العين أو اللام. اهـ وحكى بعضُهم أنه من بابَي «نَصَرَ» و«عَلِمَ»، فيكون ما حكاه

وهذا البابُ للأوصافِ الخَلْقِيَّةِ، وهي التي لها مُكْثٌ، ....

سيبويه من التداخُل، وهو أولى من القول بالشُّذوذ؛ لأنه لا يُعدَل إلى القول بالشُّذوذ ما أمكن الحملُ على وجه صَحيح.

الثاني: يَنوب عن «فَعُلَ» «فَعَلَ» المفتوحُ في الأجوف والمضعَّف نحو: «طابَ يَطِيبُ» و«جادَ يَجُودُ» ونحو: «خَفَّ يَخِفُّ» و«جَلَّ يَجِلُّ»؛ و«فَعِلَ» المكسورُ في يائيِّ اللام نحو: «غَنِيَ يَغْنَى» و«فَتِيَ يَفْتَى».

(**وهذا البابُ**) موضوعٌ (**للأوصافِ الخَلْقِيَّةِ**) بفتح الخاء المعجمة نسبةً إلى «الخَلْق»، أو بكسرها نسبةً إلى «الخِلْقة»، (**وهي**) الأوصافُ المخلوقةُ (**التي**) تُلازم صاحبَها، ويُعبَّر عنها بالغرائز والسَّجايا، كالعِظَم والقِصَر والحُسْن والقُبْح والوَسامة ونحوِها؛ ويَجري غيرُ الغريزة مَجراها إذا كان صفةً (**لها مُكْثٌ**) بالفتح والضمِّ، أي: طول بقاء، كالحِلْم والكَرَم والفُحْش. ولأجل أنَّ هذا الباب مختصٌّ بما يُلازم صاحبَه اختِير للماضي والمضارع منه حركةٌ لا تَحصُل إلا بانضمام إحدى الشَّفَتين إلى الأخرى، وفي انضمامهما تلازمُهما حال النُّطق، فحصل التَّناسب بين الألفاظ ومعانيها.

فإنْ قيل: كونُ الصفات لازمةً يُنافيه الدِّلالةُ عليها بالفعل الدالِّ على تجدُّد معناه، أُجيب: بأنَّ التَّجدُّدَ لا يُنافي اللزومَ؛ لأنه يَصدُق بتعاقُب الأمثال.

وههنا شيءٌ أُحبُّ أن أنبهك إليه، وهو أنَّ المناسبة بين الألفاظ والمعاني أطبقوا عليها أو كادوا، وقد عقد لها أبو الفتح باباً في «الخصائص» وقال: هذا موضع شريف نَبَّه عليه الخليلُ وسيبويه، وتلقَّتْهُ الجماعةُ بالقبول. اهـ. إلا أني رأيتُ منذ زمن قريب واحداً مِمَّن يدَّعون السبقَ في العربية، إذا تكلَّم في درس له أو خطبة كان أغلبُ ما يقوله في تقرير هذا المذهب والانتصار له، سالكاً فيه من أبواب التَّفَيْهُق والتكلُّف والتشدُّق والتعسُّف ما لا يعلمه إلا الله تعالى، وغالبُ الطلاب ـ لعدم معرفتهم بمثل ذلك وتركهم الاشتغالَ به ـ يَستحسنون ذلك منه، ويَعُدُّون الكلامَ في مثل ذلك والإكثارَ منه غايةَ التَّدقيق والتَّحقيق في عِلم العربيَّة، ومَن تأمَّل بعين الإنصاف عَلِمَ أنه ليس كذلك لِقِلَّة الجدوى منه، قال الفاسيُّ في «الفيض»: ثم مراعاة ذلك في

ولك أنْ تُحَوِّلَ كلَّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ إلى هذا البابِ للدَّلالةِ على أنَّ معناه صارَ كالغَرِيزَةِ في صاحِبِه. ورُبَّمَا استُعملتْ أفعالُ هذا البابِ للتعجُّبِ فَتَنْسَلِخُ عن الحَدَث.

جميع الكلمات مِن العَناء العظيم الذي ثمرتُه إضاعة الوقت وإتعابُ الفِكر بغير طائل، ولهذا قال الإمام الجوينيُّ: إنَّ الاشتغال بمناسبة كُلِّ لفظ لِمعناه اشتغالٌ بما لا يُمكن وتضييعٌ للزمان، فإنِ اتَّفق أنْ وقع في الذِّهن مِن غير تفكُّر وتَعَبٍ قُبل منه، كما في الشُّدَّة والرخاوة في «قَضمَ» و«خَضمَ»، وإلَّا فلا. اهـ

(و) يَجوز (لك) قياساً وإنْ لم تسمعْه (أنْ تُحَوِّلَ كلَّ فِعْلٍ) ماضٍ (ثلاثيٍّ) صالحٍ للتعجُّب منه مِن أيِّ بابٍ كان (إلى هذا البابِ) ـ وهو: «فَعُلَ» ـ (للدَّلالةِ على أنَّ معناه صارَ) ثابتاً (كالغَرِيزَةِ في صاحِبِه) الذي أسندتَ الفعلَ إليه، وإنما قَيَّدْنَا الفعل بكونه ماضِياً لأنَّ «فَعُلَ» هذا الذي للمبالغة يَجري مَجرى: «نِعْمَ وبِئْسَ» في إفادة المدح والذَّمِّ، وفي الجمود، فتقول: «فَقُهَ زيدٌ»، و«فَهُمَ»، بصيغة الماضي، ولا يَجوز بصيغة المضارع وإنْ أوهمتْ عبارةُ المؤلِّف خلافَ هذا.

(ورُبَّمَا استُعملتْ أفعالُ هذا البابِ للتعجُّبِ)، سواءٌ كانت ضَمَّتُها أصليَّةً أو مُحَوَّلَةً عن فتحة أو كسرة، (فَتَنْسَلِخُ) أي: تَخرج حينئذٍ (عن) الدَّلالة على (الحَدَثِ)، كذا في جميع النُّسخ، ولا تخلو عبارته هذه مِن إشكال؛ لأنَّ قولك: «فَقُهَ زيدٌ» ـ وإنْ كان بمعنى: «ما أَفْقَهَهُ» ـ يدلُّ على نسبة الفِقه إليه، ولا يَخفى أنَّ الفقه الذي هو مدلولُ الفعل: «فَقُهَ» هو المسمَّى: حَدَثاً، فكيف يَصِحُّ نَفْيُهُ؟ نعم، يَصِحُّ نفيُ شيءٍ آخَرَ، وهو: الحدوث، ولعلَّ هذا هو الذي أراده المؤلِّف، ويَشهد له قولُ مرجع هذه المسألة ـ وهو كتاب «الوسيلة» ـ: ولك أن تُحَوِّلَ كُلَّ ثلاثيٍّ إلى هذا الباب، للدَّلالة على أنَّ معناه قد صار كالغريزة في صاحبه، وربَّما تعجبوا بأفعال هذا الباب، فلا تكون للإخبار عن حدوثها كما هو وضع الأفعال. اهـ ثم رأيتُ في آخِرِ «الكليات»: كثيراً ما تُجَرَّدُ الأفعالُ عن الزمان الذي هو مدلول الصورة، بخلاف المادة؛ إذ لا يَجوز التَّجرُّد عن الحَدَث في الأفعال التَّامَّة. اهـ

ومِن استعمال «فَعُلَ» للتعجُّب قولُ الأخطل الذي أنشده الرضيُّ:

. . . .

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

• **تنبيهان:**

الأول: الفارسيُّ والأكثرون على أنَّ ما حُوِّل إلى «فَعُلَ» يجري مَجرى «نِعْمَ وبِئْسَ» في إفادة المدح أو الذم وفي حكم الفاعل وحكمِ المخصوص، تقول في المدح: «فَهُمَ الرجلُ زيدٌ، وفَهُمَ رجلاً زيدٌ»، وفي الذمّ: «خَبُثَ الرجلُ عمرٌو، وخَبُثَ رجلاً عمرٌو»، والمعنى: نِعْمَ الفاهمُ زيدٌ، وبِئْسَ الخبيثُ عمرٌو. وقال الأخفش والمبرِّد: يجري «فَعُلَ» المضمومُ العين في المدح والذمِّ مَجرى «فَعُلَ» الدالِّ على التعجب؛ فلا يلزم فاعلَه «أل» أو الإضمارُ، بل لك في فاعله أن تأتيَ به اسماً ظاهراً مجرَّداً من «أل»، وأن تجرَّه بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعلِ «أَفْعِلْ» في التعجُّب، وأن تأتيَ به ضميراً مطابقاً، نحو: «فَهُمَ زيدٌ، وحَسُنَ بِزيدٍ». قال أبو حيَّان: وحكى الأخفش الاستعمالَين له في «الكبير» عن العرب. ثم قال: ويَجوز دخولُ اللام على «فَعُلَ» كان مستعملاً استعمالَ «نِعْمَ» أو مراداً به التعجُّب.

الثاني: إذا كان الفعل المحوَّل إلى «فَعُلَ» لإفادة ما سبق معتلَّ العين بقي على حاله، نحو: «قالَ زيدٌ»، و«باعَ»، ومنه «ساء» في قوله تعالى: ﴿وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، وإنْ كان ناقصاً ظهرتِ الواو في الواويِّ، وقُلبت الياء واواً في اليائيِّ، نحو: «غَزُوَ»، و«رَمُوَ»، قال الشيخ عبد الحميد عنتر: ولم نر نصًّا في تحويل اللفيف المقرون، والظاهر أنه لا يَجوز تحويلُه إلى هذا الباب؛ لأنه يجب بعد التَّحويل إدغامُ عينه في لامه، فيلزم أن يجيء المضعف مِن «فَعُلَ» المضموم، وقد عرفتَ أنه شاذٌّ، فلا يَجوز القياس عليه. اهـ وهذا الذي منعَه منصوصٌ على جوازه في «الارتشاف» وغيره، قال الشيخُ خالدٌ في «التصريح»: وحكمُ معتلِّ العين واللام إن كان من بابِ «قُوَّة» قلبُ الضمة كسرةً، فتُقلب الواو الثانية ياءً نحو: «قَوِيَ»؛ أو من بابِ «شَوَيْتُ» قلبُ الياء واواً للضمَّة قبلها، ثم يُفعل فيه ما فُعل في «قُوَّة». ويجوز فيهما الإسكان نحو: «قَوْيَ وشَوْيَ»، ولا يُدغم لعروض الإسكان. اهـ

الباب السادس: «فَعِلَ يَفْعِلُ»

بالكسر فيهما، كـ«حَسِبَ يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعِمُ». وهو قليلٌ في الصَّحيح، كثيرٌ في المُعَلِّ كما سيأتي.

• **فائدتان:**

الأُولى: ذهبتْ طائفة إلى منع استعمال «لا غَيْرُ»، ومِن هؤلاء ابنُ هشام الذي عَدَّهُ لحناً في كتابَيه: «المغني» و«شرح الشذور»، مع أنه استعمله في أربعةٍ مِن كتبه ـ ومنها الاثنان السابقان ـ بضعاً وعشرين مَرَّةً، قال في «القاموس»: قيل: وقولهم: «لا غير» لحنٌ، وهو غير جيد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر:

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتجَّ به ابنُ مالك في باب القَسَم مِن «شرح التسهيل»، وكأنَّ قولهم: «لحن» مأخوذ مِن قول السِّيرَافِيِّ: الحذفُ إنما يُستعمل إذا كانت «إلا» و«غير» بعد: ليس، ولو كان مكانَ «ليس» غيرُها مِن ألفاظ الجحد لم يَجُزِ الحذف، ولا يُتجاوز بذلك مورِد السَّماع. اهـ كلامُه، وقد سُمع. انتهى كلام صاحب «القاموس».

الثانية: ينبغي قراءة لفظِ «ثلاثي» في قول المؤلِّف: «ولك أن تحوِّل كلَّ فعل ثلاثي» بالجرِّ صفةً للمضاف إليه لا بالنصب صفةً للمضاف، وذلك أنَّ النَّعت بعد المركَّب الإضافيِّ للمضاف لأنه المقصود بالحُكم، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض التَّخصيص، فلا يكون له إلا بدليل، ما لم يكن المضاف لفظَ «كُلّ» فالنعتُ للمضاف إليه لا له؛ لأنَّ المضاف إنما جيء به لقصد التَّعميم. قاله الصبان في آخِر «باب النعت» نقلاً عن «المغني».

(الباب السادس)

(«فَعِلَ يَفْعِلُ»: بالكسر) للعين (فيهما، كـ«حَسِبَ يَحْسِبُ») أي: ظنَّ، (و«نَعِمَ يَنْعِمُ») نَعْمةً أي: تَرَفَّهَ، (وهو قليلٌ في الصَّحيح، كثيرٌ في المُعَلِّ كما سيأتي) في التَّنبيه الخامس،

• **تنبيهات:**

الأوَّلُ: كُلُّ أفعالِ هذه الأبواب تكون متعدِّيةً ولازمةً، إلا أفعالَ البابِ الخامسِ، فلا تكونُ إلا لازمةً. وأمَّا «رَحُبَتْكَ الدَّارُ»، فعلى التَّوَسُّعِ، والأصلُ: «رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ».

ومعنى كثرته في المُعَلّ أنه كثيرٌ بالنسبة إلى الصَّحيح، وإلَّا فأفعال هذا الباب أصلاً قليلةٌ، لا يَتجاوز عددُها الثلاثين، وهذا معنى قول المرصفيِّ في هذا الموضع: وهو أقلُّ الأبواب أفعالاً، ولذلك أُخِّرَ. اهـ

(تنبيهات):

التنبيه لغةً: التوقيفُ على الشيء والإيقاظُ له، واصطلاحاً: «ما ذُكر بطريق التَّفصيل بعد التعرُّض له بطريق الإجمال غالباً»، وقد يُستعمل فيما لم يُتعرَّض له قبل ذلك أصلاً، لا سِيَّما في كتب الفقه، وغالب تنبيهات المتن ـ وكذلك تنبيهات الشرح ـ مِن هذا القبيل، فالمراد بها مُطلق الإيقاظ الذي هو المعنى اللغويُّ. ودُونك التَّنبيهات:

(**الأوَّلُ: كُلُّ أفعالِ هذه الأبواب تكون متعدِّيةً ولازمةً**) مرادُه أنَّ الأبوابَ الستة السابقة يأتي منها المتعدِّي واللازم، (**إلا أفعالَ البابِ الخامسِ**)، وهو: «**فَعُلَ يَفْعُلُ**» بالضمِّ فيهما، (فـ)إنها (**لا تكونُ إلا لازمةً**)، لِما مَرَّ مِن أنه موضوع لِما جُبِل عليه الإنسان، ومِثْلُ ذلك لا يَقتضي متعلَّقاً، (**وأمَّا**) قولُهم: (**«رَحُبَتْكَ الدَّارُ»**، فـ)ليس «رَحُبَ» متعدِّياً فيه إلى المفعول به ـ وهو الكاف ـ حقيقةً، وإنما (**على التَّوَسُّعِ**) بحذف الخافض، (**والأصلُ: «رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ»**)، أو على تضمين «رَحُبَ» معنَى: «وَسِعَ»، ومثلُه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: «إنَّ بِشْراً قد طَلَعَ اليَمَنَ»، بتضمين «طَلَعَ» معنَى: «بَلَغَ».

وتخريجُهما على التَّضمين أَوْلى؛ لأنه مقيسٌ عند كثير مِن النُّحاة، بخلاف الحذفِ والإيصالِ فإنه شاذٌّ عندهم، حتى قال الرضيُّ في «شرح الشافية»: وقولُ المؤلِّف: «أي: رَحُبَتْ بِك» فيه تَعَسُّفٌ لا معنًى له.

والأبوابُ الثلاثةُ الأُولى تُسَمَّى: «دَعائِمَ الأبوابِ»، ....

• **تنبيهان:**

الأوَّل: تعبير ابن الحاجب بقوله: «وشذَّ رحبتك الدارُ» يفيد أنه سُمعت تعدية هذا الفعل في هذا التَّركيب بعينه، والذي في «المغني»: «وشذَّ رحبتكم الطاعةُ»، ومثلُه في «شرح الشذور»، قال الدسوقيُّ في حاشيته على «المغني»: سُمع مِن نَصْرِ بنِ سَيَّارٍ، ولكنَّ الذي سُمع منه: أرَحُبَكُمُ الدخولُ في طاعة الكُرَماءِ؟ اهـ

قلتُ: ولكنَّ الذي حكاه الجوهريُّ وغيره: أرحبكم الدخول في طاعة الكِرْمَانِيِّ؟ اهـ، وهو جُدَيْعُ بنُ عليٍّ الكَرمانِيُّ، نسبةً إلى كَرْمان بفتح الكاف، قال في «القاموس»: وقد يُكسر أو لحنٌ: إقليم بين فارس وسجستان. اهـ وقال الأزهريُّ في «التهذيب»: لا يَجوز: «رَحُبَكُم» عند النَّحويين، ونَصْرٌ ليس بحجة. اهـ، وهذا الاعتذار مَبْنِيٌّ على كون نَصْرٍ مِمَّن خالطوا العجمَ؛ لأنه كان أميراً على خُراسانَ، مُقيماً بِمَرْو، وإلا فهو عربِيٌّ مِن بني ربيعةَ بنِ عامر، وتُوُفِّيَ في عصر الاحتجاج، سنة ١٣١ هـ والله أعلم.

الثاني: قال في «المغني» بعد أن ذكر «رَحُب» و«طَلُع»: ولا ثالثَ لهما. اهـ، وزاد بعض المتأخِّرين عليهما ثالثاً، وهو: «بَصُرَ»، ثم أحال على «المصباح»، وفيه نظر؛ لأنَّ عبارة «المصباح» هي: بَصُرْتُ بالشيء بالضمِّ ـ والكسرُ لغةٌ ـ بَصَراً بفتحتين: عَلِمْتُ، فأنا بَصير به، يتعدَّى بالباء في اللغة الفُصحى، وقد يتعدَّى بنفسه. اهـ، والذي يتعدَّى بنفسه هو «بَصِرَ» المكسور لا المضموم، كما يُعلم بالرجوع إلى «اللسان» وغيره، وأمَّا قوله:

وَلَمْ تَبْصُرِ العَيْنُ فِيهَا كِلَابَا

فقد قال الفارسيُّ بعد إنشاده: و«فَعُلْتُ» متعدِّيةٌ في لُغة قوم. اهـ، أي: فليس تعدِّي «فَعُلَ» مخصوصاً بهذا الحرف عندهم، بل يجري في غيره أيضاً إذا كان قابلاً للتعدِّي بمعناه. ويحتمل أن يكون ضرورةً، وعلى كلٍّ فليس كلامُنا في مثل ذلك.

(والأبوابُ الثلاثةُ الأُولى) وهي باب «نَصَر» و«ضَرَب» و«فَتَح» (تُسَمَّى: «دَعائِمَ الأبوابِ»)

وهي في الكثرةِ على ذلك التَّرتيبِ.

أي: أصولَها، جمع «دِعامة» وهي عمود البيت. وفي الذي اطَّلعنا عليه مِن الكتب ـ كمتن «الترصيف» و«شرحه»، و«نزهة الطرف» للميدانيِّ، وشروحِ «البناء» و«المراح»، وبعض شروح «المفصل» و«الشافية» وحواشيها ـ خلافُ هذا؛ مِن ذلك قول الخوارزميِّ شارحِ «المفصل»: هذه الأبواب الثلاثة ـ أعني: الأوَّلَ، والثاني، والرابع ـ دعائم الأبواب، لا سِيَّمَا الباب الرابع. اهـ. ومثلُه قولُ شارح «الشافية» الشيخ نُقره كار: ثلاثةٌ منها سُمِّيَتْ: دعائمَ الأبواب وأصولَها، وهي ما كان بين أمثلتها اختلافٌ في الحركة؛ لأنه لَمَّا كان معنَى الماضي مخالفاً لمعنَى المضارع كان الأوْلى أنْ يكونَ بين بناء أمثلتهما مخالفةٌ أيضاً، وبناءُ الأمثلة هو العين؛ لأنَّ الأبنية الثلاثة للماضي والمضارع إنما تَحصُل بحركات العين، ولأنَّ الأبواب الثلاثة التي بين بناء أمثلتها اتِّفاقٌ في الحركة لا تَصلح أن تكونَ أصولاً؛ لأنَّ «فَعَل يَفْعَلُ» ثقيلٌ، لوجود حرف الحلق في موضع العين أو اللام منه، و«فَعُل يَفْعُلُ» بضمِّ العين فيهما لا يَجيء منه معانٍ كثيرةٌ، وإنما مُختصٌّ ببعض المعاني على ما عرفتَ، والأصلُ ينبغي أن يكونَ عامَّ الفائدة، كثيرَ العائدة، و«فَعِل يَفْعِلُ» بكسر العين فيهما قليلُ الوجود، فلا يَصلح أن يكونَ أصلاً. اهـ

فإنْ قيلَ: كيف غلط المؤلِّف في هذه المسألة مع اشتهارها في كُتب القوم؟ فالجواب: أنه نَقَلَها عن صاحب «المراح» الذي قال: وتُسمَّى الثلاثة الأُوَلُ: دعائم الأبواب. اهـ. غيرَ أنه ذهل عن كون صاحب «المراح» إنما عَنَى بالأبواب الثلاثة في كلامه: «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، و«عَلِمَ» الذي قَدَّمَه في الذِّكر على باب: «فَتَحَ» ـ خلافاً لِما عليه الجمهور من تقديم باب «فتح» نظراً إلى مناسبته للبابين: الأولِ والثاني في كونِ عين ماضيه مفتوحاً ـ لدخوله في الدَّعائم كما صَرَّحَ بذلك صاحبُ «الفلاح». (و) الأبوابُ الستة (هي في الكثرةِ على ذلك التَّرتيبِ)، أي: إنَّ مَوادَّ الباب الأوَّل أكثرُ مِن مَوادِّ الباب الثاني، ومَوادَّ الثاني أكثرُ مِن مَوادِّ الثالث، وهكذا. وإنما جعلتُ الضميرَ للأبواب الستة لا للأبوابِ الثلاثة التي سمَّاها دعائم فقط؛ لأنه لا يَحسن أنْ يَقصر حكماً كهذا على نصف الأبواب ويَسكت عن النِّصف الآخَر، ولأنَّ المؤلِّف ناقلٌ من صاحب «الوسيلة» الذي قال عند الكلام على أبواب الثلاثيِّ: هي مرتَّبة بحسَب الكثرة والقِلَّة، فكلُّ سابق منها أكثرُ أفراداً مِن لاحقه. اهـ. إلا أنَّ في «المراح» أنَّ الباب الأوَّل والثاني والرابع

الثاني: أنَّ «فَعَلَ» المفتوحَ العين إنْ كان أَوَّلُه همزةً أو واواً فالغالبُ أنه مِن باب: ضَرَب كأَسَر يَأْسِر، وأَتَى يَأْتِي، ووَعَد يَعِد، ووَزَن يَزِنُ، ومِنْ غير الغالِبِ أَخَذَ وأَكَلَ ووَهَلَ.

سُمِّيَتْ دعائمَ الأبواب لاختلاف حركاتهنَّ في عين الماضي والمستقبل، ولكثرتهنَّ في الاستعمال، أي: فيكون الباب الرابع أكثرَ في الاستعمال مِن الباب الثالث، وبهذا صَرَّحَ غير واحد مِن المتأخِّرين، كصاحب «تدريج الأداني».

وأمَّا ترتيب المؤلِّف لباقي الأبواب فموافِقٌ فيه لجميع مَن اطَّلعتُ على كلامهم، إلا الرضيَّ الذي ذَكَر عن بعضهم أنَّ الكسر في مضارع «فَعَلَ» أكثرُ مِن الضمِّ.

التنبيه (الثاني): اعلم (**أنَّ «فَعَلَ» المفتوحَ العين إنْ كان أَوَّلُه همزةً أو واواً فالغالبُ أنه مِن باب: ضَرَب**) يَضْرِبُ، أي: بالفتح في الماضي والكسر في المضارع؛ فالأوَّل: (**كأَسَر يَأْسِر، وأَتَى يَأْتِي**، و) الثاني نحو: (**وَعَد يَعِد، ووَزَن يَزِنُ، ومِنْ غير الغالِبِ**) مِن الأوَّل: (**أَخَذَ**) يَأْخُذُ، (**وأَكَلَ**) يَأْكُلُ، بالضمِّ فيهما، (و) مِن الثاني: (**وَهَلَ**) يَوْهَلُ بالفتح، وجاء فيه: «يَهِلُ» أيضاً.

وما قَرَّرَه في المثال الواويِّ مُسَلَّمٌ له، بل هو قياسٌ مطَّردٌ، وسببُه طلبُ الخفَّة بإسقاط واوه في المضارع لوقوعها بين عدوَّتيها؛ وأمَّا كلامُه في مهموز الفاء فمِن زياداتِه على ما كتبه الأستاذ حفني ناصف ورفاقُه، ولَمْ أعثر على ما يُؤيِّدُه في كلام غيره، اللهمَّ إلا كلاماً حكاه الأزهريُّ عن الليث في المادَّة (أ م ر) مِن «تهذيبه»، ونقله عنه صاحب «اللسان» وغيرُه. وقد تتبَّعتُ موادَّ هذا النوع في «القاموس» فأحصيتُ منها نحواً مِن مئةٍ وعشرين مثالاً ليستْ مِن المضاعف ولا مِن المعتلِّ، فكان مجموعُ ما جاء منها مِن باب: «ضَرَبَ» زائداً عن مجموع ما جاء مِن باب: «نَصَرَ» بأقلَّ مِن عشرة أمثلة، ومثلُ هذا لا يُسَمَّى غالباً كما لا يخفى، بل إني حين ضممتُ إلى الأمثلة المذكورة المضاعفَ والمعتلَّ مِن مهموز الفاء ـ مُتْبِعاً المؤلِّف في عَدِّه «أتى يأتي» مِن أفراد المهموز المذكور، وبناءً على الصَّحيح الذي قَرَّرْنَاه مِن أنَّ المهموز قد يُجامع النوعين ـ وجدتُ ما جاء منها مِن باب: «نَصَر» قد رَجَح على ما جاء مِن باب: «ضَرَب»، وعلى كُلِّ

وإنْ كان مضاعفاً فالغالب أنه مِن باب: نَصَرَ إنْ كان متعدِّياً، كمَدَّه يَمُدُّه، وصَدَّه يَصُدُّه، ومِن باب: ضَرَب إنْ كان لازماً، كخَفَّ يَخِفُّ وشَذَّ يَشِذُّ بالذال المُعْجَمة.

فالذي أراه إسقاطُ ذِكر مهموز الفاء مِن هذه المسألة، والاقتصارُ فيها على المثال الواويّ. والله تعالى أعلم.

(وإنْ كان) أي: «فَعَلَ» المفتوح (مضاعفاً فالغالب أنه مِن باب: نَصَرَ) يَنْصُرُ، أي: بالفتح في الماضي والضمّ في المضارع (إنْ كان متعدِّياً، كمَدَّه يَمُدُّه، وصَدَّه يَصُدُّه)؛ لأنهم عَلِموا أنه مع كثرته تَلحقه هاءُ المفعول المضمومةُ مع ما قبلها كالمثالَين، فَلَزِمُوا ضَمَّ عينه؛ إذ لو كسروها لَزِم الثقل بالنقل مِن الكسر إلى الضمّ مع التَّضعيف، والفتحُ غيرُ سائغ لكونه مشروطاً بحرف الحلق في العين أو اللام، لا فيهما، وهو هنا إذا وقع إنما يكون فيهما، نحو: «صَحَّ يَصِحُّ». (ومِن باب: ضَرَب) يَضْرِبُ، أي: بالفتح في الماضي والكسر في المضارع (إنْ كان لازماً، كخَفَّ يَخِفُّ): ضِدُّ ثَقُل، (وشَذَّ يَشِذُّ) أي: انفرد، وهو (بالذال المُعْجَمة) أي: المنقوطة، ويقابل الحرفَ المعجمَ الحرفُ المُهْمَلُ وهو غير المنقوط. واعلم أنَّ التَّمثيل بهذا الفعل مَبْنِيٌّ على لغة كسر الشين، وفيه لغةٌ أخرى، وهي: «شَذَّ يَشُذُّ» بالضمّ كما سيأتي، فلو مَثَّل بنحو: «فَرَّ يَفِرُّ» لكان أحسنَ.

ثم ما ذُكر مِن أنَّ الغالب في مضارع المضاعف المتعدِّي الضمُّ، وفي مضارع اللازم منه الكسرُ جعله غيرُه قياساً، ولعلَّ المؤلِّف جعل ذلك غالباً فقط ولم يجعله قياساً مطَّرداً نظراً إلى كثرة المضاعف المتعدِّي الذي جاء بالكسر، والأَوْلى جعلُ الضمّ في المتعدِّي غالباً لِما ذكَرنا، وجعلُ الكسر في اللازم قياساً؛ لِنُدْرَة ما جاء منه مضموماً.

واعلم أنه قد جمع ابنُ مالك في «اللامية» أكثرَ تلك الأفعال المضاعفة التي خرجتْ عن القاعدتَيْنِ السابقتَيْنِ، وزاد عليها اليمنيُّ في «شرحه الكبير» عليها ـ بعد تَتَبُّع موادِّها من «الصحاح» و«القاموس» ـ ما لا يَفُوتُ معه إلا القليل النادر المختلَف فيه غالباً، وأنا أَذْكُرُها هنا مشروحةً تكميلاً للفائدة، زائداً عليها ما عثرتُ عليه عند غيرهما ـ وإن لم يكن غايةَ المُمكن ـ فأقول:

. . . .

أمَّا ما خرج عن القاعدة مِن الأفعال المضاعفة المتعدِّية فَنَوْعانِ:

الأوَّل: ما جاء بالكسر فقط على خلاف القياس، وهو «حَبَّهُ يَحِبُّهُ» بمعنى: أَحَبَّه يُحِبُّه.

والثاني: ما جاء بالوجهين: الضمِّ على القياس، والكسرِ على خلاف القياس، وهو أربعة عشر فعلاً هي: «هَرَّ فلانٌ الشيءَ يَهُرُّهُ ويَهِرُّهُ»: كرِهه. و«شَدَّ متاعَه يَشُدُّهُ ويَشِدُّهُ»: أوثقه. و«عَلَّهُ الشرابَ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ»: سقاه عَلَلاً بعد نَهَلٍ، والعَلَلُ: الشرب الثاني، والنَّهَلُ: الشرب الأوَّل. و«بَتَّ الحبلَ وغيرَه يَبُتُّهُ ويَبِتُّهُ بَتًّا»: قطعه. و«نَمَّ الحديثَ يَنُمُّهُ ويَنِمُّهُ نَمًّا ونَميمةً»: حمله وأفشاه على وجه الإفساد. و«نَثَّ الخبرَ يَنُثُّهُ ويَنِثُّهُ»: أفشاه. و«بَثَّ الشيءَ والخبرَ يَبُثُّهُ ويَبِثُّهُ»: نشره وفَرَّقَه. و«شَجَّ رأسَه يَشُجُّهُ ويَشِجُّهُ». و«أَضَّهُ إلى كذا يَؤُضُّهُ ويَئِضُّهُ»: ألجأه. و«طَمَّ الرَّكِيَّةَ يَطُمُّها ويَطِمُّها»: دفنها وسَوَّاها. و«رَمَّهُ يَرُمُّهُ ويَرِمُّهُ»: أصلحه. و«هَشَّ الورقَ يَهُشُّهُ ويَهِشُّهُ»: ضربه بِعَصاً لِيتحاتَّ. و«صَرَّهُ يَصُرُّهُ ويَصِرُّهُ»: شدَّه، ومنه قراءة ابن عباس: ﴿فَصِرَّهُنَّ إليك﴾ [البقرة: ٢٦٠] بكسر الصاد وضمِّها مع شدِّ الراء المفتوحة فيهما. و«أَدَّه الأمرُ يَؤُدُّهُ ويَئِدُّهُ»: دَهاه.

وأمَّا ما خرج عن القاعدة مِن الأفعال اللازمة فضربانِ أيضاً:

الأوَّل: ما جاء بالضمِّ فقط، وهو أربعة وأربعون فعلاً، هي: «مَرَّ يَمُرُّ» مِن المرور. و«جَلَّ عن منزله ـ بالجيم ـ يَجُلُّ» بمعنى جَلا أي: رحَل. و«هَبَّت الريحُ تَهُبُّ». و«ذَرَّت الشمسُ ـ بذال مُعجَمة ـ تَذُرُّ»: طلَعتْ. و«أَجَّت النارُ تَؤُجُّ أَجِيجاً»: صَوَّتَت، و«الظَّلِيمُ يَؤُجُّ أَجًّا»: عَدا، والظَّليم: ذكَر النعام. و«كَرَّ عنه يَكُرُّ»: رجَع، وعليه: عطَف. و«هَمَّ به يَهُمُّ»: عزَم عليه. و«عَمَّ النبتُ ـ بالمُهْمَلة ـ يَعُمُّ»: طال. و«زَمَّ بأنفه ـ بالزاي ـ يَزُمُّ»: تكَبَّر. و«سَحَّ المطرُ» بمُهْمَلتين: نزَل بكثرة. و«مَلَّ»: إذا ذمَل أي: أسرع. و«شَكَّ في الأمر». و«شَدَّ شَدًّا»: عَدا. و«شَقَّ عليه الأمرُ». و«خَشَّ في الشيء»: دخَل. و«غَلَّ فيه» بالمعجمة: مِثْلُه. و«قَشَّ القَوْمُ» بقاف ومُعجَمة: حَسُنت حالُهم بعد بُؤْس. و«جَنَّ عليه الليلُ»: أَظْلَم. و«رَشَّ المزنُ»: أمطر. و«ثَلَّ الحيوانُ» بمثلَّثة: راثَ. و«طَلَّ دَمُه»: أُهْدِر. و«خَبَّ الفرسُ»: أَسْرَع، والنبتُ: طال. و«كَمَّ النخلُ»: طلَع أكمامُه. و«عَسَّت الناقةُ»: رعَت وحدَها، و«قَسَّت»: مِثْلُه. و«مَتَّ إليه بقرابة»: تَوَسَّل. و«كَفَّ بَصَرُه»:

. . . .

عَمِيَ. و«سَخَّت الجرادةُ»: غرَزتْ ذَنَبَها لتَبِيضِ. و«عَرَّ الظَّلِيمُ»: صاحَ. و«حَصَّ الحمارُ»: إذا ضرَط وضَمَّ أذنيه وعَدا. و«لَطَّت الناقةُ بذنَبِها»: ألصقته بين فخذيها. و«بَقَّ في كلامه»: أكثر. و«شَقَّ بَصَرُ الميتِ»: تبع رُوحَه. و«ثَجَّ الماءُ» بمثلَّثة فمعجَمة: سالَ. و«سَجَّ بَطْنُه» بمُهْمَلة فمعجَمة: رَقَّ الخارجُ مِنه. و«أدَّ البعيرُ»: رَدَّدَ الحنينَ في جَوفِه. و«حَدَّ عليه» بمُهْمَلتين: غضِب. و«فَكَّ الشَّيْخُ»: هرِم. و«عَكَّ اليومُ»: اشتدَّ حَرُّه، و«غَمَّ»: مِثْلُه. و«أمَّت المرأةُ»: صارَت أُمًّا. و«أحَّ الرَّجُلُ»: سعَل. و«حَزَّ عنه»: صَدَّ وأعرض. و«عَزَّتِ الشاةُ والناقةُ»: ضاق خَلِفُها ولها لبَنٌ كثيرٌ، ويحتملُ هذا الفعل أن يكون من باب «كَرُمَ» لا ممَّا نحن فيه.

والثاني: ما جاء بالضمِّ والكسر، وهو واحدٌ وثلاثون فعلاً، هي: «صَدَّ عن الشيءِ»: أعرض. و«أَثَّ الشجرُ والشَّعْرُ»: كثُر والتفَّ. و«خَرَّ الشيءُ»: سقَط، والماءُ: صَوَّت عند جَريه. و«حَدَّت المرأةُ»: تركت الزِّينةَ. و«ثَرَّت العينُ»: غزُر ماؤُها. و«جَدَّ في الأمرِ». و«تَرَّت النَّواةُ مِن تحت المِرْضاخ»: طارت. و«طَرَّت اليدُ»: طارت عِند القطعِ. و«دَرَّت الناقةُ» بمُهْمَلتين: جرى لبنُها كثيراً. و«جَمَّ الشيءُ»: كثُر. و«شَبَّ الفَرَسُ»: ارتفع على رِجليه. و«عَنَّ الشيءُ»: عرَض. و«فَحَّت الأفعى»: صَوَّتَت بِفِيها. و«شَذَّ الشيءُ شُذوذاً»: تفرَّد. و«شَحَّ شُحًّا»: بَخِل. و«شَطَّت الدَّارُ»: بَعُدتْ. و«نَسَّ الخبزُ واللَّحمُ» بنون ومُهْمَلة: يبِس. و«حَرَّ النهارُ»: حَمِيَت شمسُه. و«قَرَّ النهارُ»: برَد. و«رَزَّتِ الجرادةُ» بتقديم الراء: غرَزت ذنبَها لتَبِيض، كـ«سَخَّتْ». و«خَلَّ جِسمُه»: هزَل. و«كَعَّ عن الشيء»: جَبُن وتأخَّر. و«عَرَّت الإبلُ»: جَرِبَتْ. و«شَتَّ الشيءُ»: تَفَرَّق. و«أَزَّت القِدْرُ»: سُمِع لغليانها صوتٌ. و«أصَّت الناقةُ»: سمِنتْ. و«ألَّ السيفُ»: بَرَقَ، والرجلُ في مشيه: أسرع وجَدَّ. و«أبَّ الرجلُ»: تهيأ للذهاب وتجهَّز. و«طَشَّت السماءُ»: أمطرتْ. و«حَقَّ الشيءُ»: وجَب. و«أفَّ الرجلُ»: تأفَّف من كرب أو ضجَرٍ.

- **تنبيهان:**

الأوَّل: إذا كان المضاعف مكسورَ العين في الماضي فمضارعه بفتح العين أبداً، لازماً كان أو معدًّى كما سيأتي، ولذا لم يذكُره المؤلِّف في هذا الموضع، إلا أنه ربما اشتبه ماضِيه

. . . .

بماضي «فَعَلَ» المفتوح، لاتّحادهما بحسَب اللفظ، وإنما يَظهر الفرقُ بينهما عند إسناد الفعل إلى تاء الضمير ونحوه، نحو: ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ [البقرة: ٢٠٩]، و﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: ١٠]، ونحو: صدقتَ وبَرِرْتَ، وقَرِرْتَ بالإياب عيناً، فينبغي على الطالب مطالعةُ كتب اللغة لمعرفة الماضي المكسور العين بالنقل عن العرب، ومِمَّا جاء منه في «الشرح الصغير على اللامية»: «لَجَّ في الخصومة يَلَجُّ»: تمادى فيها. و«بَحَّ صوتُه يَبَحُّ». و«وَدَّ لو يفعل كذا يَوَدُّ»، وكذا «وَدَّهُ» بمعنى أحَبَّه. و«لَذَّ لِي الشيءُ يَلَذُّ»: صار لذيذاً. و«بَرَّ في يمينه يَبَرُّ»، وكذا «بَرَّ» بوالديه. و«قَرَّتْ عينُه تَقَرُّ». و«مَسَّهُ يَمَسُّهُ». و«بَشَّ بِهِ يَبَشُّ»: لَقِيَه بطلاقة وَجْهٍ. و«هَشَّ له يَهَشُّ»: فرِح وسُرَّ به. و«غَصَّ بالطعام يَغَصُّ»، وكذا «غَصَّ المجلسُ بأهله». و«مَصَّه بلسانه يَمَصُّهُ». و«عَضَّ عليه بأضراسه يَعَضُّ». و«شَلَّتْ يَدُه تَشَلُّ شَلَلاً». و«ظَلَّ نهارَه يفعل كذا يَظَلُّ». و«مَلَّ منه يَمَلُّ»: ضجِر. و«شَمَّ رائحتَه يَشَمُّها». و«ضَنَّ بالشيء يَضَنُّ»: بَخِل. ولا يخفى أنَّ في بعضها لغاتٍ أخرى لا يُستغنى عن معرفتها.

الثاني: قد علمتَ أنَّ أبواب الثلاثيِّ المجرَّد باعتبار الماضي فقط ثلاثةٌ: مفتوحُ العين، ومكسورُها، ومضمومُها، وقد ذكَر المؤلِّف في التَّنبيه السابق بِضعة ضوابطَ يُستعان بها على معرفة حركة العين في مضارعِ بعض الأنواع مِن «فَعَلَ» المفتوح، إلا أنه لم يُوَضِّحْ ذلك توضيحاً كافياً، ولا استوعبه استيعاباً شافياً، وأنا أختصر لك هذه المسألة على وجهٍ يُغنيك عن النَّظر في غير هذا الكتاب، فأقول:

أمَّا باب: «فتَح يفتَح» فقد تقدَّم أنه مشروطٌ بكون العين أو اللام حرفَ حلق.

وأمَّا باب: «ضرَب يضرِب» فَيَطَّردُ في أربعة أنواع:

أحدُها: واويُّ الفاء، نحو: «وَثَب يَثِبُ»، و«وَعَدَه يَعِدُه»، واشترط بعضُهم أنْ لا تكون لامُه حرفَ حلق؛ لأنَّ هذا النوع منه مفتوح العين، نحو: «يَجَأُ»، و«يَدَعُ»، و«يَلَغُ»، و«يَبَهُ»، وستأتي إشارةٌ مِن المؤلِّف إلى هذه المسألة في التَّتمة المذكورة بعد التَّقسيم السابع للفعل، فَتَرَقَّبْها مع ما أكتبه لك هناك.

. . . .

والثاني: يائيُّ العين، نحو: «جاءَ يَجِيءُ»، و«باعَه يَبِيعُه».

والثالث: يائيُّ اللام، بشرط أنْ لا تكونَ عينُه حرفَ حلق، نحو: «أَتى يَأْتِي»، و«رَماه يَرْمِيه»، بخلاف نحو: «سَعَى يَسْعَى»، و«نَهاه يَنْهاه»، وشذَّ نحو: «يَبْغِي»، و«يَنْعِي»، و«يَصْغِي»، و«يَمْحِي».

والرابع: المضاعفُ اللازمُ، نحو: «قَرَّ يَقِرُّ»، و«حَنَّ عليه يَحِنُّ».

وأمَّا باب: «نصَر ينصُر» فَيَطَّرِدُ في أربعة أنواع أيضاً:

أحدُها: واويُّ العين، نحو: «قال يَقُول».

والثاني: واويُّ اللام، نحو: «بَدا يَبْدُو»، و«غَزَاه يَغْزُوه».

والثالث: المضاعفُ المتعدِّي، نحو: «مَدَّه يَمُدُّه»، و«رَدَّه يَرُدُّه».

والرابع: ما دَلَّ على غلبة المفاخرة وليس فيه داعٍ لِكسر العين؛ مِن كون فائه واواً، أو عينِه أو لامِه ياءً، كما يأتي قريباً، نحو: «سابَقَني فَسَبَقْتُهُ، فأنَا أَسْبُقُهُ».

فتحصَّل مِن جميع ذلك أنَّ لِـ«فَعَلَ» المفتوحِ العين: داعِيَيْنِ لفتح عين مضارعه، وأربعةَ دواعٍ لِكسرها، وأربعةَ دواعٍ أيضاً لِضمِّها.

ثم إنه قد يجتمع في الفعل الواحد داعيان مختلفان، وحينئذٍ ينظر:

فإنْ كان أحدُ الدَّاعيَين للضم والآخَرُ للكسر قُدِّم داعي الكسر نحو: «شَوَى»؛ فإنَّ عينه الواويَّة تدعو إلى الضم، ولامَه اليائيَّة تدعو إلى الكسر، فيُقدَّم الكسر ويقال: «يَشْوِي». وكذلك نحو: «وَعَد» و«باعَ» و«قَلَى» في غَلَبة المفاخِر كما يأتي، واستثنى بعضُهم ما كان واويَّ الفاء مضاعفاً فإنه يغلب فيه الضم، وذلك ثلاث كلمات جمعها مَن قال:

مِنْ «وَسَّ»: أحْسَنَ الجَزَا و«وَصَّ»: رَمْ   و«وَكَّه»: دَفَعَهُ الآتِي بِضَمْ

والظاهر أن الاستثناء مبنيٌّ على إطلاق «القاموس» «الوَسَّ والوَصَّ والوَكَّ»، وهو غير كافٍ.

. . . .

وإن كان أحد الداعيَين للفتح قُدِّم على داعي الكسر في موضعَين: أحدُهما: واويُّ الفاء حلقيُّ اللام نحو: «وَضَعَ ووَجَأَ ووَبَهَ»، فيقال في مضارعها: «يَضَعُ ويَجَأُ ويَبَهُ» بالفتح؛ والثاني: يائيُّ اللام حلقيُّ العين بشرط أن لا يكون واويَّ الفاء نحو: «سَعَى ونَأَى ونَهَى»، فيقال في مضارعها: «يَسْعَى ويَنْأَى ويَنْهَى» بالفتح أيضاً؛ وشذَّ من الأول نحوُ: «يَيْبَحُ ويَلِهُ ويَبِغُهُ»، ومن الثاني نحوُ: «يَمْحِي ويَرْجِي».

ويُكفُّ داعي الفتح في ما عدا ذلك، فيُضَمُّ المضارع في نحو: «باءَ» و«دَعا» و«دَعَّه» و«شاعَرَهُ وهازَأَه» في غَلَبة المفاخر، ويُكسر في نحو: «وَعَدَ» و«باعَ» و«كَعَّ»، وكذلك في نحو: «وَأَى» لغلبة داعيَي الكسر داعيَ الفتح المنفرِد.

هذا، وذكَر بعضُهم أنَّه قد يأتي الفتحُ في حلقي العين واويِّ اللام، نحو: «يَمْحَى ويَطْهَى ويَدْحَى»، وجاء فيها أيضاً الضمُّ نحو: «يَمْحُو ويَطْهُو ويَدْحُو». والأظهرُ أن كلًّا من اللغتين قياسٌ؛ إذ هذه الأفعال يائية واويَّة؛ فالفتحُ على أنها كـ«يَسْعَى»، والضمُّ على أنها كـ«يَدْعُو».

وأمَّا ما ليس فيه داعٍ من الدَّواعي العشرة فمختلَفٌ فيه على أقوال:

أحدها: أنه إن اشتهر بالضم أو الكسر لَزِم المشهورُ، وإن لم يشتهرْ بأحدهما تُخُيِّر فيه بينهما، وهذا قولُ ابن مالك، ونقله ابنُ القطاع وابنُ دريد وغيرُهما عن أبي زيد اللغويِّ، واختاره المجد في ديباجة «القاموس»، وهو ظاهر كلام سيبويه.

ثانيها: أنَّ التخييرَ بين الضم والكسر يكون عند انتفاء النقل لا عند انتفاء الشهرة، واختاره أبو حيان، قال: قال أئمة اللغة: ما لم يُسمع له مضارعٌ بضم أو كسر إن شئتَ ضممتَ أو كسرتَ. اهـ، واعتُرض بما حاصلُه أنه ما مِن فعلٍ إلا وقد ورد عن العرب إمَّا بكسر أو بضمٍّ أو بهما، فالواردُ بأحد الأمرين لا يجوز فيه الآخَرُ، والوارد بهما مخيَّرٌ فيه سماعاً، فأين موضعُ التخيير قياساً؟ وأجاب محشِّي «القاموس» بأنَّ هذا كان في الصدر الأوَّل، وتكلَّم المخيِّرُ أوَّلاً بما اختار، فاقتفى الأخيرُ آثارَه وصار عليه المعوَّلُ.

قلتُ: إذا صحَّ هذا كان ذِكرُ المتأخِّرينَ لهذه المسألة واختلافُهم فيها فضولاً، قال

الثالثُ: مِمَّا تقدَّم مِن الأمثلة تَعْلَمُ:

أنَّ المضاعفَ يَجيء مِن ثلاثة أبوابٍ: مِن باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَرِح»، نحو: سَرَّه يَسُرُّه، وفَرَّ يَفِرُّ، وعَضَّه يَعَضُّه.

ومهموزَ الفاء يَجيء مِن خمسةِ أبوابٍ: من باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، ....

الدمامينيُّ بعد حكاية المذهبَين المتقدِّمَين: انتفاءُ النقل لا يُمكن ادِّعاؤه بخلاف الشهرة، والذين قالوا: إنه لم يُسمع، إنما أرادوا ذلك، وإلا تعذَّر العملُ بهذا على الناس، وابنُ مالك صرَّح بما أرادُوه ولم يُفصِحوا عنه. اهـ

ثالثها: إذا انتفت الجوالبُ تعيَّن الكسرُ إذا انتفى سماعُ أحد الأمرين، وهو مختارُ ابن جني، وعُمدتُه أنَّ الأفعالَ مَبناها على الاختلاف، فكما أنَّ «فَعِلَ» بالكسر قياسُ مضارعه «يفعَلُ» بالفتح، كذلك «فَعَلَ» بالفتح قياسُ مضارعه «يفعِلُ» بالكسر.

رابعها: إذا انتفتْ جاز الأمرانِ ولو اشتهر أحدُهما، فيجوز في «يضرِبُ» الضمُّ، وفي «يقتُلُ» الكسرُ، وهو مذهبُ ابن عصفور، إلا أنه اجتهادٌ في معرض النصِّ.

التنبيه (**الثالثُ: مِمَّا تقدَّم**) ذِكرُه (**مِن الأمثلة تَعْلَمُ**):

(**أنَّ المضاعفَ**) إنما (**يَجيء مِن ثلاثة أبوابٍ: مِن باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَرِح»**): فالأوَّل (**نحو: سَرَّه يَسُرُّه**، و) الثاني نحو: (**فَرَّ يَفِرُّ**، و) الثالث نحو: (**عَضَّه يَعَضُّه**)؛ وحكى يونس: «كَعَّ يَكَعُّ» مِن باب «فتَح» وبعضُهم: «بَحَّ يَبَحُّ» كذلك، والحقُّ أنهما من التداخل.

وجاء المضاعف أيضاً مِن باب: «شَرُفَ»، وذلك: «عَزُزَتِ الشاةُ» وكذا الناقةُ، و«لَبُبْتَ»، و«شَرُرْتَ»، و«دَمُمْتَ»، و«فَكُكْتَ»، و«ضَبُبَتِ الأرضُ»، وقد تقدَّم قريباً ذِكرُ معاني هذه الستة، و«حَبُبْتَ إليه»: صرتَ حبيباً له. وزاد بعضُهم «شَدُدْتَ» أي: صرتَ شديداً، وفيه كلامٌ يأتي في آخر باب اسم التفضيل. فهذه سبعة أفعالٍ مِن هذا النوع ذكَرها صاحب «القاموس»، ولَعَلَّه لم يَأْتِ غيرُها، ولأجل هذه القِلَّة لم يَعْبَأْ به المؤلِّفُ وغيرُه.

(و) أنَّ (**مهموزَ الفاء**) إنما (**يَجيء مِن خمسةِ أبوابٍ: من باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»**،

. . . . و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وأَسَرَ يَأْسِرُ، وأَهَبَ يَأْهَبُ، وأَمِنَ يَأْمَنُ، وأَسُلَ يَأْسُلُ.

ومهموزَ العين يَجيء مِن أربعةِ أبوابٍ: مِن باب: «ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»، نحو: وَأَى يَئِي، وسَأَلَ يَسْأَلُ، وسَئِمَ يَسْأَمُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ.

و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»): فالأوَّل (نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، و) الثاني نحو: (أَسَرَ يَأْسِرُ، و) الثالث نحو: (أَهَبَ يَأْهَبُ)، وهذا مثال صاحب «المراح»، قال ابن كمال باشا في بيان معناه: يُقال: تَأَهَّبَ الرجلُ: إذا استَعَدَّ. اهـ، قلتُ: لا يُفيد هذا التَّفسيرُ صاحبَ المتن؛ لأنَّ الكلام في «أَهَبَ» المجرَّد لا في «تَأَهَّبَ» المزيد، وقد تطلَّبتُ «أَهَبَ» مِن كتب اللغة فلم أظفر به، مع أنَّ صاحب «ملاح الألواح» قال: أَهَبَ يأهَب: إذا فاحَ، ومنه الإهاب. اهـ والمثالُ السالم مِن الاعتراض: «أَبَهَ له يَأْبَهُ» أي: فَطِنَ، أو: «أَلَهَ يَأْلَهُ»: إذا عَبَدَ، وهو مثال المؤلِّف فيما مضى، فالعجب منه كيف تركه هنا وراح يُقلِّد صاحب «المراح»؟! (و) الرابع نحو: (أَمِنَ يَأْمَنُ، و) الخامس نحو: (أَسُلَ يَأْسُلُ).

(و) أنَّ (مهموزَ العين) إنما (يَجيء مِن أربعةِ أبوابٍ: مِن باب: «ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»): فالأوَّل (نحو: وَأَى يَئِي، و) الثاني نحو: (سَأَلَ يَسْأَلُ، و) الثالث نحو: (سَئِمَ يَسْأَمُ، و) الرابع نحو: (لَؤُمَ يَلْؤُمُ)، وجاء في «مراح الأرواح»: والمهموزُ العين يجيء مِن ثلاثة أبواب: نحو: «رأى يرأى»، و«يئِس ييأس»، و«لؤُم يلؤُم». اهـ، ونصَّ شُرَّاحه على أنَّ مهموز العين لا يجيء مِن غير هذه الثلاثة، وقولُهم أولى مِن قول المؤلِّف هنا: «إنه يجيء مِن أربعة أبواب»؛ لأنَّ «وأى يَئِي» معتلُّ الفاء واللام، وفَرْضُ الكلام في المهموز غير المعتلِّ؛ لأنه هو المتبادر عند الإطلاق، على أنَّ جَعْلَ المؤلِّف المهموزَ مِن أقسام الصحيح الذي هو مباينٌ للمعتلِّ ـ وإنْ كان خطأً كما حقَّقناه في موضعه ـ يَمنع مِن التَّمثيل بالفعل «وَأَى» المعتلِّ كما لا يخفى على المتأمِّل. فامتنع عَدُّ هذا الفعل هنا بالاعتبارَين كِلَيْهما.

فإنْ قلتَ: هَلَّا حملتَ المهموز في كلام المؤلِّف على معناه الأعمِّ الصحيحِ، وهو الذي

ومهموزَ اللام يجيء مِن خمسة أبواب: من باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وهَنَأَ يَهْنِئُ، وقَرَأَ يَقْرَأُ، وصَدِئَ يَصْدَأُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ.

يَشمل ما أحدُ حروفه حرفُ علة؛ فإنَّ المهموز قد يجامع المعتلَّ كما قرَّرتُه هناك، نحو: «آبَ ووأَدَ ووطِئ»، وعليه فلا اعتراضَ على كلامه.

قلتُ: لا يستقيم هذا أيضاً، لأنَّ مهموز العين بهذا المعنى قد جاء مِن خمسةِ أبوابٍ لا مِن أربعة، والبابُ الخامسُ هو باب: «نَصَرَ»، ومِن ذلك قولهم: «بأى يَبْؤُو»: إذا فخَر، و«ذأى الإبلَ يذؤُوها»: إذا طردها، و«دأى الذئبُ للغزال يَدْؤُو»: إذا راوغه ليأخُذَه، و«مأى السِّنَّورُ يَمْؤُو»: إذا صاحَ.

بقي شيءٌ، وهو أنَّ دعوى عدم مجيء هذا النوع من باب «ضرَب» فيها نظرٌ؛ ففي «المحكم» و«اللسان» وغيرِهما: «نأج الثورُ يَنْئِجُ ويَنأج»: إذا صاح. اهـ وحكى سيبويه: «زأَرَ يَزْئِرُ»، و«نَأَمَ يَنْئِمُ» من الصوت؛ على أنَّ هذا شاذٌّ فلا يَصلُح لتصحيح كلام المؤلِّف.

(و) أنَّ (مهموزَ اللام) إنما (يجيء مِن خمسة أبواب: من باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»): فالأوَّل (نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ، و) الثاني نحو: (هَنَأَ يَهْنِئُ، و) الثالث نحو: (قَرَأَ يَقْرَأُ، و) الرابع نحو: (صَدِئَ يَصْدَأُ، و) الخامس نحو: (جَرُؤَ يَجْرُؤُ)، مِن الجُرْأة وهي الشجاعة، ولم يذكُر صاحب «المراح» في مهموز اللام إلا أربعةَ أبواب، مَثَّلَ لها بقوله: نحو: «هنأ يهنئ»، و«سبأ يسبأ»، و«صدئ يصدأ»، و«جرؤ يجرؤ». انتهت عبارتُه بحروفها، واضطرب كلامُ الشارحَيْنِ فيها؛ إذ جعل ابن كمال باشا الأمثلةَ الأربعة مِن أبواب: «شرُف»، و«فتَح»، و«فرِح»، و«نصَر»، على هذا التَّرتيب، ثم قال: ولا يَجيء مِن الباب السادس، ولا مِن الثاني إلا «هَنَأَ يَهْنِئُ»، وهو شاذ. اهـ، وجعلها دينقوز مِن أبواب: «ضرَب»، و«فتَح»، و«فرِح»، و«شرُف»، ثم قال: ولا يَجيء مِن غيرها. اهـ

قلتُ: أبعدَ النُّجْعَةَ الشارحُ الأوَّل حين حملها على ما ذكر، بخلاف الشارح الثاني، إلا أنَّ

والمِثالَ يجيء مِن خمسة أبواب: مِن باب: «ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»، و«حَسِب»، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَهَلَ يَوْهَلُ، ووَجِلَ يَوْجَلُ، ووَسُمَ يَوْسُمُ، ووَرِثَ يَرِثُ.

المثال الأخير في كلام المتن هو: «جرؤ يجرؤ» بالراء، لا «جزؤ يجزؤ» بالزاي كما وقع عنده؛ على أنَّ في كلام الجميع نظراً؛ إذ الصحيحُ أنه لم يَأْتِ مهموزُ اللام ـ أي: غير المعتلِّ ـ إلا مِن ثلاثة أبواب، وهي: «فتَح» و«فرِح» و«شرُف».

أمَّا «هَنَأَ يَهْنِئُ» فقد تَلَوْتُ لك كلامَ الشارح الأوَّل فيه، وقد أحببتُ التَّثبُّتَ منه فتتبَّعتُ موادَّ هذا النوع في «القاموس» فلم أظفر بنظيرٍ للمذكور، إلا قولَهم: «حَطَأَ يَحْطِئُ».

وأمَّا «بَرَأَ يَبْرُؤُ» فقد نقله الأزهريُّ في «التهذيب» عن الزَّجاج ثم نقل قولَه: ولم نجد فيما لامه همزة «فَعَلْتُ أَفْعُلُ»، وقد استقصى العلماءُ باللغةِ هذا فلم يَجِدُوا إلا في هذه الحروف، ثم ذكر: «قَرَأْتُ أَقْرُؤُ»، و«هَنَأْتُ البعيرَ أَهْنُؤُهُ». انتهت عبارتُه التي بتَرها صاحبُ «التاج» فأوهم أنه لا نظيرَ لـ«بَرَأَ» المذكور.

والحاصلُ: أنه كان ينبغي للمصنف ـ كما لِصاحب «المراح» ـ الاقتصارُ على ثلاثة أبواب، مع التَّنبيه على شذوذ: «هَنَأَ يَهْنِئُ» و«حَطَأَ يَحْطِئُ» من باب «ضرَب»، و«بَرَأَ يَبْرُؤُ» والفعلَين اللَّذَين بعده من باب «نصر»، كما فَعَلَا في الأجوف مثلاً حين لم يَحْكِيَا مجيئَه مِن باب: «شَرُفَ»، مع تنبيهِهما على انفراد: «طَالَ يَطُولُ» بمجيئه منه، وسيأتي ذلك.

بقي شيءٌ، وهو: أنَّ مهموز اللام بالمعنى الأعمِّ الذي يشمل المعتلَّ قد جاء مِن خمسة أبواب: الثلاثة المذكورة سابقاً، وبابي: «نصَر وضرَب»، فالأوَّل نحو: «ساءَ يَسُوءُ»، و«ناءَ يَنُوءُ»، و«باءَ يَبُوءُ»، والثاني نحو: «جاءَ يَجِيءُ»، و«فاءَ يَفِيءُ»، و«قاءَ يَقِيءُ».

(و) أنَّ (المِثالَ) إنما (يجيء مِن خمسة أبواب: مِن باب: «ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»، و«حَسِب»): فالأوَّل (نحو: وَعَدَ يَعِدُ، و) الثاني نحو: (وَهَلَ) إلى الشيء (يَوْهَلُ): إذا ذهب وَهْمُه إليه، (و) الثالث نحو: (وَجِلَ يَوْجَلُ، و) الرابع نحو: (وَسُمَ يَوْسُمُ، و) الخامس نحو: (وَرِثَ يَرِثُ)، ولم يتقدَّم ذِكر هذا الفعل ولا ما يُماثله عند الكلام على الباب السادس، فهذا مِمَّا يَرِدُ على قوله أوَّل التَّنبيه: «مِمَّا تقدَّم من الأمثلة تَعلم ... إلخ».

وقد وَرَدَ مِن باب: «نَصَرَ» لفظةٌ واحدةٌ في لغةٍ عامِرِيَّةٍ، وهي: «وَجَدَ يَجُدُ»، قال جَرير:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلَا

رُوِيَ بضمِّ الجيم وكسرِها. يقول لِمحبوبته: لو شِئْتِ قد رَوِيَ الفؤادُ بشربةٍ مِن رِيقِك، تتركُ الصَّواديَ ـ أي: العِطاشَ ـ لا يَجِدْنَ حرارةَ العطش.

ولم يأتِ المثال مِن باب «نَصَر» استثقالاً لياء يَلِيها ضمَّة في يائيِّه، ولأنه إذا ضُمَّ عينُه لم تُحذف الواو في واويِّه؛ لارتفاع عِلَّةِ حذفها وهي وقوعُها بين ياء مفتوحة وكسرة، ويَجوز اتصال هاء الضمير به؛ لأنَّ «فَعَلَ» يجيء متعدِّياً، فيلزم ياءٌ بعدها واوٌ بعدها ضمةٌ بعدها ضمةٌ بعدها واوٌ في نحو: «يَوْعُدُهُ»، وهو مستثقَل، ولِذا يجيء المثال مِن «فَعُل» المضموم، نحو: «وَسُمَ يَوْسُمُ»؛ لعدم جواز اتِّصال الضمائر المنصوبة به؛ لأنه لا يكون إلا لازماً، فلا يلزم ذلك التَّوالي فيه.

(**وقد وَرَدَ مِن باب: «نَصَرَ»**) يَنْصُرُ (**لفظةٌ واحدةٌ في لغةٍ عامِرِيَّةٍ، وهي: «وَجَدَ يَجُدُ»**)، قال في «المصباح»: ووجهُ سقوط الواو على هذه اللغة وقوعُها في الأصل بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم ضُمَّت الجيم بعد سقوط الواو مِن غير إعادتها؛ لعدم الاعتداد بالعارض. اهـ. (**قال جَرير**) بنُ عَطِيَّةَ بنِ حُذَيْفَةَ الخَطَفَى الشاعر:

(**لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلَا**)

(**رُوِيَ**) قولُه: «يجدن» (**بضمِّ الجيم وكسرِها. يقول لِمحبوبته**) وهي زوجُه أُمامة: (**لو شِئْتِ**) أي: إذا أردتِ (**قد رَوِيَ الفؤادُ بشربةٍ مِن رِيقِك تتركُ الصَّواديَ أي: العِطاشَ**)، وقال الجوهريُّ: هي النخيل الطِّوال، أو التي لا تشرب الماء، (**لا يَجِدْنَ حرارةَ العطش**). وفي روايةٍ: «تَدَعُ الحَوائِمَ»، وهي في الأصل: الطيور التي تَحُوم حول الماء، وأراد بها جوانحَ الفؤاد مجازاً.

هذا، وفي كلام الدمامينيِّ ما يُفيد أنَّ «الفؤاد» مفعولُ «نَقَعَ» لا فاعله، وعبارته: يُقال: نَقَعَ الماءُ العطشَ: سكَّنه، والضمير المستكن في نَقَعَ عائد على الثَّغر أو الرِّيق، وفي الكلام حذف مضاف، أي: لو نَقَعَ رِيقُكِ عطشَ الفؤاد، أي: لو سَكَّن رِيقُك عطشَ الفؤاد. اهـ

والأجوفَ يَجيءُ مِن ثلاثة أبواب: مِن باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَرِح»، نحو: قالَ يَقُولُ، وباعَ يَبِيعُ، وخافَ يَخافُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، إلا أنَّ شرطَه أن يكونَ في الباب الأوَّل واوِيًّا، وفي الثاني يائيًّا، وفي الثالث مطلقاً. . . . .

ومعنَى قول المؤلِّف: «لفظة واحدة» أنَّ بَنِي عامِرِ بنِ صَعْصَعَةَ لم تَضُمَّ العين وتحذفِ الفاءَ إلا في مضارع «وَجَدَ» فقط، وهُم في غيره كغيرهم، خلافاً لما قد تُوهِمهُ عبارةُ ابن مالك في «التسهيل». قال سيبويه: وإنما قلَّ مثلُ «يَجُدُ» لأنهم كرهوا الضمةَ بعد الياء كما كرهوا الواو بعد الياء، فكذلك ما هو منها، فكانت الكسرة مع الياء أخفَّ عليهم، كما أن الياء مع الياء أخفُّ عليهم.

ثم ما ذَكَره الشيخ مِن أنَّ البيت لجرير هو ما قاله ابنُ بَرِّي، وتبعه ابن هشام في «المغني»، والعينيُّ في «شرح الشواهد»، وغيرُهما، والذي قاله الجوهريُّ وجماعةٌ أنَّ البيت لِلَبِيدِ بنِ رَبِيعةَ العامِرِيِّ. والأوَّلُ أقوى، والله أعلم.

● **تنبيه:** نصَّ كثيرون ـ ومنهم شُرَّاح «الشافية» ـ على أنه لم يأتِ المثالُ اليائيُّ من باب «نصَر» كما لم يأتِ الواويُّ منه، لكن في «المصباح» ما نصُّه: ويَمَنَه اللهُ يَيْمُنُه يَمْناً من باب «قتَل»: إذا جعَله مُبارَكاً. اهـ وهذا لو صحَّ شاذٌّ لا تُبنى عليه قاعدةٌ، ولا يُعترض به على المطَّرد.

(و) أنَّ **(الأجوفَ)** إنما **(يَجيءُ مِن ثلاثة أبواب: مِن باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَرِح»)**، وهي الثلاثة التي سُمِّيَتْ: دعائم الأبواب كما مَرَّ، فالأوَّل **(نحو: قالَ يَقُولُ، و)** الثاني نحو: **(باعَ يَبِيعُ، و)** الثالث نحو: **(خافَ يَخافُ)**، والأصل: «خَوِفَ يَخْوَفُ»، **(و)** مِن هذا الباب أيضاً **(غَيِدَ يَغْيَدُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ)**، غيرَ أنهما صُحِّحا ولم يُعَلَّا، بخلاف الفعل قبلهما، **(إلا أنَّ شرطَه أن يكونَ في الباب الأوَّل واوِيًّا)** كما رأيتَ في المثال الأوَّل، فإنه مِن القَول، فعينه واو، **(و)** أن يكونَ **(في الثاني يائيًّا)** كما في المثال الثاني، فإنه مِن البَيع، فعينه ياء، **(و)** أمَّا **(في الثالث)** وهو باب: «فَرِح»، فلا يُشترط فيه ذلك، بل يجيء منه **(مطلقاً)** أي: واويًّا كان أو يائيًّا كما يُعلم مِن أمثلته المتقدِّمة.

وإنما لَزِمُوا الضمَّ في الأجوف الواويِّ والكسرَ في الأجوف اليائيِّ لمناسبة الضمة للواو

وجاء: «طالَ يَطُولُ» فقط مِن باب: «شَرُفَ».

والناقصَ يَجيء مِن خمسة أبواب: مِن باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»، نحو: دَعا، ورَمَى، وسَعَى، ورَضِيَ، وسَرُوَ. . . . .

والكسرةِ للياء، ولِئلا يُؤدِّيَ الكسرُ في الواويِّ إلى انقلابها ياءً، والضمُّ في اليائيِّ إلى انقلابها واواً، فتلتبس ذواتُ الواو بذوات الياء، وذواتُ الياء بذوات الواو. (وجاء): «هَيُؤَ يَهْيُؤُ» الذي مرَّ ذِكرُه و(«طالَ يَطُولُ» فقط مِن باب: «شَرُفَ» يَشْرُفُ)، قالوا: والدَّليل على ذلك مجيءُ وصفه ـ وهو «طَوِيل» ـ على زِنة «فَعِيل»؛ لأنَّ «فَعِيلاً» يجيء غالباً مِن «فَعُلَ»، فَعُلِمَ أنَّ أصله كذلك بناءً على هذا الغالب. وأيضاً الطُّولُ كضِدِّه ـ وهو القِصَرُ ـ مِن الأوصاف اللازمة، وبابُها: «فَعُل يَفْعُلُ» كما مَرَّ. هذا مذهب بعض العلماء ومنهم سيبويه، وأبى آخَرُون هذا الحكم، وقالوا: إنَّ «طالَ يَطُول» مِن باب: «نصَر ينصُر».

والذي أذهبُ إليه هو القول الثاني؛ لِما قدَّمتُه من أنهم يفرُّون ممَّا يؤدِّي إلى اختلاط الأبواب، فـ«طالَ يَطُولُ» من باب «نصَر ينصُر» كما يتبادر منه، وغايةُ ما في الأمر أنَّ «فعَل» نائبٌ عن «فعُل» في الأجوف، فيكون مضارعُه مضموماً في الواويِّ نحو: «ساءَ يَسُوءُ» فهو سَيِّئ و«هانَ يَهُونُ» فهو هَيِّن، ومكسوراً في اليائيِّ نحو: «طابَ يَطِيبُ» فهو طَيِّب؛ ومثلُ ذلك أيضاً ما ذكَرناه من نِيابة نحو: «قَلَّ وذَلَّ»، فهذا «فعَل» بلا خلاف مع مجيء وصفه على «فَعِيل» نحو: «قَلِيل وذَلِيل»، فهلَّا جُعل «طالَ» مثلَه. ثم إنَّ سيبويه الذي جعل «طالَ» من باب «فَعُلَ» ليس في عبارته ما يُفيد انفراد هذا الفعل بذلك، والعلَّة التي ذكَرها له موجودةٌ في غيره، ومِن ثَمَّ قال صاحبُ «المفصَّل» ـ مع اقتفائه آثارَ سيبويه في الغالب ـ: و«فَعُلَ يَفْعُلُ» نحو: «طالَ يَطُولُ» و«جادَ يَجُودُ»: إذا صار طويلاً وجَواداً. اهـ فالتفريقُ بين «طالَ» و«جادَ» تحكُّم، ولأجل ذلك تجنَّب ابنا يعيش والحاجب والجَنديُّ وغيرهُم التعرُّضَ له بل والكلامَ على هذه المسألة أصلاً.

(و) أنَّ (الناقصَ) إنما (يَجيء مِن خمسة أبواب: مِن باب: «نَصَر»، و«ضَرَب»، و«فَتَح»، و«فَرِح»، و«شَرُف»): فالأوَّل (نحو: دَعا) يَدْعُو، (و) الثاني نحو: (رَمَى) يَرْمِي، (و) الثالث نحو: (سَعَى) يَسْعَى، (و) الرابع نحو: (رَضِيَ) يَرْضَى، (و) الخامس نحو: (سَرُوَ)

ويُشترط في الناقص مِن البابِ الأوَّل والثاني ما اشتُرِط في الأجوف منهما.

واللفيفَ المفروقَ يَجيء مِن ثلاثةِ أبوابٍ: مِن باب: «ضَرَب»، و«فَرِح»، و«حَسِب»، نحو: وَفَى يَفِي، ووَجِيَ يَوْجَى، ووَلِيَ يَلِي.

واللَّفِيفَ المقرونَ يَجيء مِن بابَي: «ضَرَب»، و«فَرِح»، نحو: رَوَى يَرْوِي، وقَوِيَ يَقْوَى.

يَسْرُو. (**ويُشترط في الناقص**) لكي يجيءَ (**مِن البابِ الأوَّل** و) البابِ (**الثاني ما اشتُرِط في الأجوف منهما**)، وهو أن يكونَ واويًا في الأوَّل، ويائيًا في الثاني. والقولُ هنا في عِلَّةِ لُزومهم الضمَّ في الواويِّ والكسرَ في اليائيِّ كالقول في الأجوف.

(و) أنَّ (**اللفيفَ المفروقَ**) إنما (**يَجيء مِن ثلاثةِ أبوابٍ: مِن باب: «ضَرَب»، و«فَرِح»، و«حَسِب»**): فالأوَّل (**نحو: وَفَى يَفِي**)، أصلُه: «يَوْفِي»، حُذفت الواو لوقوعها بين عَدُوَّتيها، (و) الثاني نحو: (**وَجِيَ يَوْجَى**)، وتقدَّم تفسيرُه، (و) الثالث نحو: (**وَلِيَ يَلِي**)، أصلُه: «يَوْلِي»، حُذفت واوه لِما مَرَّ في: «يَفِي»، وفيه نظير ما مَرَّ في «وَرِثَ»، مِن أنه يَرِدُ على عبارته في أوَّل التَّنبيه.

ولم يَجِئ اللفيف المفروق مِن بابي: «نصَر» و«شرُف» لِما يَلزم في مضارعهما من ثُبوت فائه الواويَّة مع ضمَّةٍ وواوٍ بعدها، وذلك مرفوضٌ لزيادة ثقله، كما لم يَجِئ مِن باب: «فتَح» في الحلقيِّ؛ لأنَّ كُلًّا مِن فائه ولامه داعٍ إلى الكسر، فَغَلَبَا داعِيَ الفتح المنفرِد وهو العينِ الحلقيَّة، بخلاف داعي الكسر المنفردِ مع العين أو اللام الحلقيَّتَين، فإنه لا يَقوى عليهما غالباً، فَتُفتح عينُ المضارع، نحو: «يَسْعَى»، و«يَنْأَى»، ونحو: «يَضَعُ»، و«يَقَعُ»؛ وقد تقدَّم الكلام على هذا قريباً.

(و) أنَّ (**اللَّفِيفَ المقرونَ**) إنما (**يَجيء مِن بابَي: «ضَرَب»، و«فَرِح»**)، فالأوَّل (**نحو: رَوَى يَرْوِي**، و) الثاني نحو: (**قَوِيَ يَقْوَى**)، ولم يَجِئ مِن بابي: «نصَر وشرُف» لما يلزم في ذلك من ثِقَل ومن خلافِ لغتهم، ولا مِن باب: «فتَح» لأنه مشروطٌ بكون العين أو اللام حرفَ حلق، وهما هنا حرفَا عِلَّة، وأمَّا عدمُ مجيئه مِن باب «حَسِبَ» فلا نَعلم له عِلَّةً غيرَ السَّماع.

ولم يَرِدْ يائيَّ العين واللام إلا في كلمتَين مِن باب: «فَرِح»، هما: «عَيِيَ» و«حَيِيَ».

الرابع: الفعلُ الأجوفُ إنْ كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو

واعلم أنَّ القسمةَ العقليَّة كانت تقتضي أن يكونَ هذا النوع ـ أعني: اللفيفَ المقرون ـ أربعةَ أقسام؛ لأنَّ عينه إمَّا واوٌ أو ياءٌ، وكذلك لامُه، (و) لكنْ لم يَجِئ ما يكون عينه ياءً ولامه واواً، كما (لم يَرِدْ) هذا النوعُ (يائيَّ العين واللام) معاً (إلا في كلمتَين مِن باب: «فَرِح»، هما: «عَيِيَ») بالأمر: إذا لم يَهتدِ لوجه مُرادِه، أو عجز عنه ولم يُطِقْ إحكامَه، (و«حَيِيَ») مِن الحياة، ويُقال فيهما أيضاً: «عيَّ وحيَّ» بالإدغام، كما سيأتي في محلِّه.

فإنْ قلتَ: قولُهم: «حَيَوان» يدلُّ على أنَّ لام «حَيِيَ» واوٌ، وأنها إنما انقلبتْ ياءً للكسرة قبلها، كما قُلبتِ الواو ياءً في «رَضِيَ» وهو مِن «الرِّضْوَان».

قلتُ: أصل «حَيَوان» عند سيبويه والجمهور: «حَيَيَان» بياءين، وإنما ذهبوا إلى هذا القول ولم يَجعلوه مِن الواو على ظاهر لفظه لِعدم نظيره مِن كلامهم، فكان حملُه على الياء أَوْلى، إجراءً له على ما ثبت في كلامهم. وكان قياسُه أن يقالَ فيه: «حايَان»؛ لتحرُّك الياء وانفتاح ما قبلها، لكنْ أبقَوْهُ متحرِّكاً لِما سيأتي في باب الإعلال، مِن أنَّ اعتلال اللام مع وجود الألف بعدها مانِعانِ مِن القلب، ولِيُطابقَ مدلولَه في التَّحرُّك كـ«الجَوَلان»، ولذلك لم يُدغموا ياءَه الأُولى في الثانية، ولأنهم لو أدغموا فيه لالتبس بتثنية «حَيٍّ»، لكنْ لَمَّا كَرِهوا اجتماعَ المثلَين قلبوا الثانية واواً، ولم يَقلبوا الأُولى لأنَّ التَّغيير بالأواخِر أَوْلى.

وحاصلُ ما في هذا التنبيه على ما حقَّقناه: أنَّ المضاعَف يأتي من ثلاثة أبواب، وهي المسمَّاةُ بالدعائم، ومثلُه الأجوف. وأنَّ مهموز الفاء يأتي ممَّا عدا الباب السادس، ومثلُه الناقص. وأنَّ مهموز العين يأتي من الأبواب: الثالث والرابع والخامس، ومثلُه مهموز اللام. وأنَّ المثالَ يأتي ممَّا عدا الباب الأول. وأنَّ اللفيف المفروق يأتي من الأبواب: الثاني والرابع والسادس. وأنَّ اللفيف المقرون يأتي من البابين: الثاني والرابع.

التنبيه (**الرابع: الفعلُ الأجوفُ إنْ كان**) لفظُه (**بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو**

مِن باب: «نَصَرَ»، كقالَ يَقُولُ، ما عَدَا: طالَ يَطُولُ؛ فإنه مِن باب: «شَرُفَ». وإنْ كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع فهو مِن باب: «ضَرَبَ»، كباعَ يَبِيعُ. وإنْ كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما فهو مِن باب: «فَرِحَ»، كخافَ يَخافُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ.

والناقصُ إنْ كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو مِن باب: «نَصَرَ»، كدَعا يَدْعُو، وإنْ كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو مِن باب: «ضَرَبَ»، كرَمَى يَرْمِي؛ وإنْ كان بالألف فيهما فهو مِن باب: «فَتَحَ»، كسَعَى يَسْعَى؛ وإنْ كان بالواو فيهما فهو مِن باب: «شَرُفَ»، كسَرُوَ يَسْرُو؛ وإنْ كان بالياء فيهما فهو مِن باب: «حَسِبَ»، كوَلِيَ يَلِي؛ وإنْ كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو مِن باب: «فَرِحَ»، كرَضِيَ يَرْضَى.

مِن باب: «(نَصَرَ) يَنْصُرُ»، (كقالَ يَقُولُ)، أصلُه: «قَوَلَ يَقْوُلُ»، أُعِلَّ الماضي بالقلب، والمضارعُ بالنقل، (ما عَدَا: طالَ يَطُولُ) عند سيبويه وجماعة؛ (فإنه مِن باب: «(شَرُفَ) يَشْرُفُ» كما بيَّنَّاه قريباً.

(وإنْ كان) لفظُه (بالألف في الماضي وبالياء في المضارع فهو مِن باب: «(ضَرَبَ) يَضْرِبُ»، (كباعَ يَبِيعُ. وإنْ كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما) أي: في الماضي والمضارع، (فهو مِن باب: «(فَرِحَ) يَفْرَحُ»، (كخافَ يَخافُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ).

(و) الفعلُ (الناقصُ إنْ كان) لفظُه (بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو مِن باب: «(نَصَرَ) يَنْصُرُ»، (كدَعا يَدْعُو؛ وإنْ كان) لفظُه (بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو مِن باب: «(ضَرَبَ) يَضْرِبُ»، (كرَمَى يَرْمِي؛ وإنْ كان بالألف فيهما فهو مِن باب: «(فَتَحَ) يَفْتَحُ»، (كسَعَى يَسْعَى؛ وإنْ كان بالواو فيهما فهو مِن باب: «(شَرُفَ) يَشْرُفُ»، (كسَرُوَ يَسْرُو؛ وإنْ كان بالياء فيهما فهو مِن باب: «(حَسِبَ) يَحْسِبُ»، (كوَلِيَ يَلِي)، وقد نَصَّ المؤلِّف مِن قبلُ على أنَّ الناقصَ لا يأتي مِن باب: «حَسِبَ»، وظاهرٌ أنَّ «وَلِيَ» لفيفٌ مفروق لا ناقص، فلا يَصِحُّ ما قاله هنا. (وإنْ كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو مِن باب: «(فَرِحَ) يَفْرَحُ»، (كرَضِيَ يَرْضَى).

الخامس: لم يَرِدْ في اللُّغة ما يجب كسرُ عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثةَ عشرَ فِعْلاً، وهي: وَثِقَ به، ووَجِدَ عليه أي: حَزِن، ووَرِثَ المالَ، ووَرِعَ عن الشُّبُهات، ووَرِكَ أي: اضطجع، ووَرِمَ الجرحُ، ووَرِيَ المُخُّ أي: اكْتَنَزَ، ووَعِقَ عليه أي: عَجِل، ووَفِقَ أَمْرَه أي: صادفه مُوافِقاً، ووَقِهَ له أي: سَمِع، ووَكِمَ أي: اغتمَّ، ووَلِيَ الأمرَ، ووَمِقَ الشيءَ أي: أَحَبَّ.

التنبيه (**الخامس: لم يَرِدْ**) مِن الأفعال (**في اللُّغة**) العربية (**ما يجب كسرُ عينه في الماضي والمضارع**) جميعاً (**إلا ثلاثةَ عشرَ فِعْلاً**) كُلُّها واويَّةُ الفاء، (**وهي: وَثِقَ به**) يَثِقُ ثِقَةً: إذا ائتمنه، (**ووَجِدَ عليه**) يَجِدُ وَجْداً (**أي: حَزِن، ووَرِثَ المالَ**) يَرِثُهُ إِرْثاً ووِراثةً أي: صار إليه مِن غيره، (**ووَرِعَ عن الشُّبُهات**) يَرِعُ: إذا انكفَّ عنها، قال في «التاج»: [وَرِعَ كوَرِثَ]، هذه هي اللغة المشهورة التي اقتصر عليها الجماهير، واعتمدها الشيخ ابن مالك وغيرُه، وأقرَّه شراحه في «التسهيل»، ومشى عليه ابنُه في «شرح اللامية»، [ووَجِلَ]، وهذه عن اللحيانيِّ، [ووَضَعَ] وهذه عن سيبويه، وحكاها عن العرب على القياس، فهو مِمَّا جاء بالوجهين، وهو مستدرَك على ابن مالك. اهـ، وفي نقله شيءٌ؛ فإنَّ الذي حكاه سيبويه في «الكتاب» من اللغات - وإن كانت ثلاثتُها صحيحةً - «يَرِعُ» و«يَوْرَعُ» لا غيرُ. (**ووَرِكَ**) يَرِكُ (**أي: اضطجع**)، كأنه وضع وَرِكَه على الأرض، وهذا الفعل نقله المؤلِّف عن اليمنيِّ الذي قَلَّدَ صاحبَ «القاموس» في جعله كـ«وَرِثَ»، قال شارحه: هكذا في سائر النسخ، والصواب: كـ«وَعَدَ»، كما في «اللسان» و«الصحاح». اهـ. (**ووَرِمَ الجرحُ**) يَرِمُ: إذا انتفخ، (**ووَرِيَ المُخُّ**) يَرِي (**أي: اكْتَنَزَ**)، أي: اجتمع، وهو مِن علامات السِّمَنِ، وقَيَّدَه بالمخ احترازاً مِن «وَرِيَ الزندُ يَرِي»، فإنه مِن تداخل اللغتين، قال ابن حمدون: هذا التقييد مبنيٌّ على التحقيق مِن أنه لا شذوذَ على التداخل والاستغناء، وأمَّا على مذهب مَن لا يرى انتفاءَ الشذوذ عليهما فلا يفيد التقييد؛ لأنه كما حصل الخروج عن القياس في «ورِيَ المخُّ» حصل في «ورِيَ الزند»: أخرج نارَه، ولِذا عدَّه ابن خروف في «شرح الجمل» مِن جُملة هذه الأفعال الشاذَّة كما ذكره البرماوي. اهـ (**ووَعِقَ عليه**) يَعِقُ (**أي: عَجِل**) عليه، (**ووَفِقَ أَمْرَه**) يَفِقُهُ (**أي: صادفه مُوافِقاً**)، وهو مِن التَّوفيق، (**ووَقِهَ له**) يَقِهُ (**أي: سَمِع**) وأطاع، (**ووَكِمَ**) يَكِمُ (**أي: اغتمَّ**) واكترب، (**ووَلِيَ الأمرَ**) يَلِيه وِلايةً: تَوَلَّاه، (**ووَمِقَ الشيءَ أي: أَحَبَّ**)ـهُ.

ووَرَدَ أحدَ عشرَ فِعْلاً تُكسر عينُها في الماضي، ويَجوز الكسرُ والفتحُ في المضارع، وهي: بَئِسَ بالباء الموحدة، وحَسِبَ، ووَبِقَ أي: هَلَك، ووَجِمَتِ الحُبْلَى، ووَحِرَ صَدْرُه ووَغِرَ أي: اغتاظ فيهما، ووَلِغَ الكلبُ، ....

• **تنبيهان:**

الأول: حكى صاحب «القاموس»: «وَجِدَ يَجِدُ»: إذا بقِي مُفرَداً، قال شارحُه: قال شيخنا: ... ولم يذكُره أئمة اللغة والصرف ... ويُستدرك به على الألفاظ التي أوردها الشيخ ابن مالك في مصنَّفاته: «الكافية» و«التسهيل»، وأشار إليها في «لامية الأفعال» ثمانيةً، واستدرك الشيخ بحرق في شرحها عليه ألفاظاً مِن «القاموس»، وأغفل هذا اللفظ مع أنه أوضحُ مِمَّا استدركه عليه لو صَحَّ؛ لأنَّ تلك فيها لغات تتخرَّج على التَّداخل، وأمَّا هذا فهو مِن بابها نصًّا على ما قاله. ولو وزنه بـ«وَرِثَ» لكان أقربَ للصناعة، وأجْرَى على قواعده. اهـ

قلتُ: لعلَّ وزن صاحب «القاموس» له بـ«عَلِمَ» دون «وَرِثَ» هو سببُ ذهول الشيخ بحرق عنه، ويحتمل أن يكونَ تركه عمداً عندما رأى المجدَ مخالفاً لِما قال غيرُه ـ كصاحبي «الصحاح» و«اللسان» ـ فيه، وهذا هو الأقرب.

الثاني: جاء في «التهذيب» و«اللسان» وغيرِهما: الوَرِهة: الكثيرةُ الشَّحم، «وَرِهَتْ» فهي «تَرِهُ»، مثل: «وَرِمَتْ تَرِمُ». اهـ فَيُضافُ هذا الحرفُ إلى ما سبق من نظائره.

(**ووَرَدَ أحدَ عشرَ فِعْلاً تُكسر عينُها في الماضي، ويَجوز الكسرُ**) على الشُّذوذ (**والفتحُ**) على القياس (**في**) عين (**المضارع**) منها، (**وهي: بَئِسَ بالباء الموحدة**) يَبْئِسُ ويَبْأَسُ: إذا ساءتْ حالُه، (**وحَسِبَ**) يَحْسِبُ ويَحْسَبُ: بمعنى ظَنَّ، والكسرُ مع شذوذه أفصحُ، (**ووَبِقَ**) يَبِقُ ويَوْبَقُ (**أي: هَلَك**)، وهذا مِمَّا استدركه الشيخُ بحرق على ابن مالك، إلا أنَّ فيه لغةً كـ«وَعَدَ يَعِدُ»، فالأظهر أنَّ مجيئه بالكسر فيهما مِن التَّداخل، (**ووَجِمَتِ الحُبْلَى**) تَجِمُ وتَوْجَمُ: إذا اشتدَّتْ شهوتُها لـمأكل، (**ووَحِرَ صَدْرُه**) يَحِرُ ويَوْحَرُ، (**ووَغِرَ**) يَغِرُ ويَوْغَرُ، (**أي: اغتاظ فيهما، ووَلِغَ الكلبُ**) وغيرُه مِن السِّباع في الإناء يَلِغُ ويَوْلَغُ: إذا شرب مِمَّا فيه بأطراف لسانه،

. . . . . . ووَلِه ووَهِل أي: اضطرب فيهما، ويَئِس منه، ويَبِسَ الغُصْنُ.

أو أدخلَ لسانَه فيه فحرَّكه، **(ووَلِه)** يَلِهُ ويَوْلَهُ، **(ووَهِل)** يَهِلُ ويَوْهَلُ، **(أي: اضطرب فيهما)** وفسَّر الثانيَ في «الشرح الصغير» بقوله: وَهِلَ يَهِلُ ويوهَل وَهَلاً بالتحريك: إذا فزع، ووَهِلَ أيضاً عن الشيء: إذا نَسِيَه. اهـ، واعتُرض بأنَّ «وَهِلَ» له استعمالات؛ أحدُها: أن يكونَ لازماً وهو بمعنى ضعُف وفزِع، والثاني: أن يتعدَّى بـ«في» أو «عن»، يقال: وهل في الشيء وعنه: غلط فيه ونَسِيَه، والثالث: أن يتعدَّى بـ«إلى»، يقال: وهل إلى الشيء: ذهب وهمُه إليه. فالأول والثاني من باب «فَرِحَ»، والثالث من بابَيْ «ضَرَبَ وفَتَحَ»، فعلى هذا لا دخلَ لهذا الحرف في هذه الأفعال؛ إذ المعنى الذي جاء فيه «يَفْعَلُ» بالفتح غيرُ الذي جاء فيه «يَفْعِلُ» بالكسر، وكلامُنا فيما يتَّحد معناه ويختلف لفظُه بهذين الوجهين. **(ويَئِس منه)** يَيْئِسُ ويَيْأَسُ: قنط، **(ويَبِسَ الغُصْنُ)** يَيْبِسُ ويَيْبَسُ: كان رَطْباً فَجَفَّ.

- **تنبيهات:**

الأول: حكى المؤلِّف فيما مضى عند كلامه على الباب السادس: «نَعِمَ يَنْعِمُ» بالكسر فيهما، ولم يذكُره هنا في أيٍّ مِن البابَين، ولا يخفى أنه غفلةٌ منه. قال الجوهريُّ في «الصحاح»: «نَعِمَ يَنْعَمُ» مثل «حذِر يحذَر» ... و«نَعِمَ يَنْعِمُ» بالكسر فيهما. اهـ وبهذا تكون الأفعال التي جاء مضارعُها بالفتح والكسر اثني عشر فِعْلاً ـ وكذلك عَدَّها الشيخ بحرق ـ لا أحد عشر كما قال المؤلِّف ﷺ.

الثاني: أوصل صاحبُ «مناهل الرجال» أفعال القسم الأول إلى عشرين فعلاً، وأفعالَ القسم الثاني إلى ثلاثة عشر؛ فزاد على ما ذكَره المؤلِّف في باب «وَرِثَ»: «وَعِمَ الدِّيارَ يَعِمُها»: إذا حيَّاها وقال لها: انعمي، قال: ومنه: عِمْ صباحاً وعِمْ مساءً. و«طاحَ الرجلُ يَطِيحُ»: إذا أشرف على الهلاك. و«تاهَ يَتِيهُ»: إذا تكبَّر أو تحيَّر. و«وَطِئَ الشيءَ برجله يَطِئُه»: إذا داسَه. و«وَسِعَ المكانُ يَسِعُ سعةً»: إذا لم يكن ضيِّقاً، و«وَهِمَ في الحساب يَهِمُ»: إذا غَلِط فيه وسَها. و«آنَ يَئِينُ»: إذا حانَ وقرُب. وزاد على ما ذكَره في باب «حَسِبَ»: «وَزَعَ الرجلُ فلاناً وبِفلان يَوْزَعُ ويَزَعُ»: إذا كفَّه ومَنَعه.

....

أمَّا «وَعِمَ» فممَّن ذكَره في هذا الموضع ابنُ عصفور في «الممتع»، ونصَّ في «القاموس» على أنه من بابي: «وَعَدَ ووَرِثَ»، وكذلك قال ابن السيد في «الحُلَل»، غيرَ أنَّ الأقربَ في «عِمْ» من قولِهم: «عِمْ صباحاً» أنه مِن «انْعِمْ»، حُذفت النون تشبيهاً بالواو، قال الأزهريُّ: كأنه لمَّا كثُر هذا الحرف في كلامهم حذفوا بعضَ حروفه لمعرفة المخاطَب به.

وأمَّا «طاحَ» و«تاهَ» فقد قال فيهما سيبويه: زعم الخليل أنهما «فَعِلَ يَفْعِلُ» بمنزلة «حَسِبَ يَحْسِبُ»، وهي من الواو، ويَدُلُّك على ذلك: «طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ»، و«هو أطْوَحُ منه وأتْوَهُ منه»؛ فإنما هي «فَعِلَ يَفْعِلُ» من الواو ... ومَن قال: «طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ» فقد جاء بها على «باعَ يَبِيعُ» مستقيمةً. اهـ. والذي نراه أنهما ليسا من هذا الباب؛ لأنهم قالوا: «طاحَ يَطِيحُ ويَطُوحُ طَيْحاً وطَوْحاً»، و«تاهَ يَتِيهُ ويَتُوهُ تِيهاً وتَوْهاً»، فللفِعلَين مادَّتان، والجمعُ بين «يَطِيحُ» و«طَوَّحْتُ» وما أشبهه هو مِن تداخل اللغات كما أشار إليه في «الشافية». على أنَّ من ذهب إلى القول الأول ينبغي له أنْ يضمَّ إلى الفعلَين السابقين نحو: «ماهَتِ الرَّكِيَّةُ تَمِيهُ»: إذا ظهر ماؤُها وكثُر.

وأمَّا «وَطِئَ» و«وَسِعَ» فمضارعُهما «يَطَأُ ويَسَعُ» بفتح العين لمكان حرف الحلق كما سيأتي تفصيلُه، فهما من باب «وَرِثَ» في الأصل إلا أنهما ليسا منه بعد الفتح المذكور، فمَن عدَّهما في هذا الموضع ـ كصاحب «الممتع» ـ نظر إلى ما كانا عليه، ومَن لم يعدَّهما ـ وهم الأكثرون ـ نظر إلى ما هما عليه الآن، وهو أولى كما لا يخفى. نعم، جاء في «المحكم» وغيرِه: «وَسِعَه يَسَعُه ويَسِعُه سَعَةً»، وفيه مخالفةٌ لِما في «المناهل» من وجهين: تعدِّي الفعل المذكور، ومجيء مضارعِه بالوجهين. وفي «التاج» أنَّ: «وَسِعَه يَسِعُه» لغةٌ قليلةٌ.

وأمَّا «وَهِمَ» فأظنُّه أخذه مِن قول «القاموس»: وَهِمَ في الحساب كـ«وَجِلَ»: غلط، وفي الشيء كـ«وعَد»: ذهب وهمُه إليه. وأَوْهَمَ كذا من الحساب: أسقط؛ أو وَهِمَ كـ«وعَد ووَرِث» وأوهمَ بمعنًى. اهـ. ومرادُه ـ كما يظهر من سِياق كلامه ـ أنَّ الثلاثةَ المذكورةَ سابقاً بمعنًى، وليس واحدٌ منها من بابِ «وَرِثَ» كما علمتَ. وعلى هذا أطبقتِ المعاجمُ الأخرى. نعم، حكى

السادسُ: كونُ الثلاثيِّ على وزنٍ مُعَيَّنٍ مِن الأوزانِ السِّتَّة المتقدِّمة سَماعِيٌّ، فلا يُعتمد في معرفتِها على قاعدةٍ، غيرَ أنه يُمكن تقريبُه بِمُراعاةِ هذه الضَّوابطِ. . . . .

الرضيُّ أنَّ جماعةً قالت بمجيء: «وَهِمَ يَهِمُ» إلا أنه قال بعد أن ذكَر لُغتَيه: ويَجوز أن يكون «وَهِمْتُ أَهِمُ» بكسرهما من التَّداخُل.

وأمَّا «آنَ» فمِمَّا قاله فيه صاحب «التاج»: وقال البكريُّ رحمه الله تعالى في «شرح أمالي القالي»: آنَ يئينُ: حانَ، و«آنَ» أصلُه الواو ولكنه من باب «يَفعِل» كـ«وَلِيَ يَلِي»، وجاء المصدر بالياء ليَطَّرِدَ على فِعله. قال شيخنا رحمه الله تعالى: قولُه: كـ«وَلِيَ يَلِي» ودعوَى كونِه واويًّا فيه نظرٌ ظاهر ومخالفةٌ للقياس. اهـ، قلتُ: وقع في المطبوع من «اللآلي»: وجاء المصدر بالواو. اهـ، وهو خطأ، والصواب ما قاله الزبيديُّ، إلا أنَّ اعتراضَ شيخه غيرُ مبنيٍّ على تحقيق؛ فقد قال سيبويه: آنَ يَئِين «فَعِلَ يَفْعِلُ» من الأوان، وهو الحِين. اهـ وتَبِعه على هذا كثيرُون. وذكَر صاحبُ «القاموس» وغيرُه أنَّ «الأَيْنَ» يأتي بمعنى الحِين، ومصدراً لـ«آنَ يَئِينُ»، وحينئذٍ فالقولُ بكونه يائيًّا من باب «ضرَب» أولى.

وأمَّا «وزع» فإنَّ الذي في المعاجم ـ كـ«المحكم» و«اللسان» وغيرهما ـ أنه جاء كـ«وعَد ووضَعَ». والله تعالى أعلم.

الثالث: حكى صاحبُ «العين» وغيرُه: «وَجِعَ يَجِعُ»، إلا أنَّها لغةٌ قبيحةٌ، واللغةُ العاليةُ المشهورة: «وَجِعَ يَوْجَعُ».

الرابع: بنو تميم تقول من الضَّلال: «ضَلِلْتَ تَضِلُّ»، وهي من التداخل.

التنبيه **(السادسُ: كونُ الثلاثيِّ)** المجرَّد **(على وزنٍ مُعَيَّنٍ مِن الأوزانِ السِّتَّة المتقدِّمة)** أي: مِن بابٍ مخصوصٍ مِن الأبواب الستة السابقة **(سَماعِيٌّ)** يفتقرُ إلى النقل عن العرب، **(فلا يُعتمد في معرفتِها)** أي: الأبوابِ الستة **(على قاعدةٍ)** مُطَّردةٍ لا تتخلَّفُ، **(غيرَ أنه يُمكن تقريبُه)** أي: هذا الأمر **(بِمُراعاةِ هذه الضَّوابطِ)** التي ذُكرتْ في هذه التَّنبيهات أو قبلها. وقد تقدَّم التنبيه على كونِ بعض الأنواع قياسيًّا على الأصحِّ، ولا يقدحُ في ذلك شذوذُ النزرِ اليسيرِ من الكلمات، قال ابنُ السراج: ولو اعترض بالشاذ على القياس المطَّرِد لبطَل أكثرُ الصِّناعات

ويجبُ فيه مُراعاةُ صورةِ الماضي والمضارع معاً، لِمخالفةِ صُورة المضارع للماضِي الواحد كما رأيتَ، وفي غيره تُراعى صورةُ الماضي فقط؛ لأنَّ لِكُلِّ ماضٍ مُضارِعاً لا تَختلف صورتُه فيه.

السابعُ: ....

والعلوم. (**ويجبُ فيه**) أي: فيما نحن فيه، وهو الثلاثيُّ المجرَّد (**مُراعاةُ صورةِ الماضي و**) صورةِ (**المضارع معاً، لِـ**)أجلِ (**مخالفةِ صُورة المضارع للماضِي الواحد**)، إلا في الباب الخامس، وهو: فَعُل يَفْعُل، فإنَّ لِماضيه مضارعاً واحداً (**كما رأيتَ، وفي غيره**) ـ وهو: الثلاثيُّ المزيدُ فيه، والرباعيُّ المجرد، وكذا المزيدُ فيه ـ (**تُراعى صورةُ الماضي فقط**) دون المضارع؛ (**لأنَّ لِكُلِّ ماضٍ**) منها (**مُضارِعاً**) واحداً (**لا تَختلف صورتُه فيه**)، على أنَّ في هذا الإطلاق شيئاً؛ لأنَّ نحو: «آكَلَ وآجَرَ» لا يُعلم مِن أيِّ بابٍ هو بمجرَّد الاقتصار على ماضيه؛ إذ يَحتمل أن يكونَ مِن «الإفعال»، أو مِن «المفاعلة»، إلا أن يقال: إنَّ مثل هذا قليلٌ لا يُلتفت إليه، أو يقالَ: إنَّ معرفة الباب في مثل ما ذُكِر تحصُل بمعرفة المصدر أو الوصف، لا بمعرفة المضارع خاصَّةً.

التنبيه (**السابعُ**): قد عرفتَ أشهرَ المعاني التي يَرِدُ لها «فَعِلَ» المكسور، و«فَعُلَ» المضموم؛ وأمَّا «فَعَلَ» المفتوح فلكونه أخفَّ أبنيةِ الأفعال جاء لِمَعانٍ كثيرةٍ لا تُضبط كثرةً وسَعَةً، فَقَلَّما يُوجَد فِعْلٌ غيرُه إلا وقد استُعمل هو بمعناه. وممَّا ذكَره في «التسهيل» مِن مَعانيه ما نَظَمه صاحبُ «الطرَّة» على «اللاميَّة» بقوله:

واجْمَعْ وفَرِّقْ وأَعْطِ وامْنَعَنَّ وفُهْ ... واغْلِبْ وَدَفِّعْ وإِيذاءٌ بِهِ حَصَلا

بِهِ تَحَوَّلْ وحَوِّلْ واسْتَقِرَّ وسِرْ ... واسْتُرْ وجَرِّدْ وأَصْلِحْ وارْمِ مَنْ نَبَلا

فالجمعُ كـ«حشَد وحشَر»، والتفريقُ كـ«قسَم وفصَل»، والإعطاء كـ«منَح ووهَب»، والمنعُ كـ«حظَر وحظَل»، والتفوُّهُ كـ«صرَخ وبكى»، والغَلَبة كـ«قهَر وقسَر»، والدَّفعُ كـ«درَأ وكفَّ»، والإيذاءُ كـ«لسَع ولدَغ»، والتحوُّلُ كـ«رحَل ومضَى»، والتحويل كـ«قلَب وصرَف»، والاستقرارُ كـ«قطَن وسكَن»، وضروبُ السَّير كـ«ذمَل وجمَز»، والسَّترُ كـ«حجَب وخبَأ»، والتَّجريدُ كـ«سلَخ

ما بُنِيَ مِن الأفعالِ مُطْلَقاً للدَّلالة على الغَلَبَةِ في المُفاخَرَةِ فقياسُ مضارِعِه ضَمُّ عينِه، كـ«سَابَقَنِي زيدٌ فَسَبَقْتُه، فأنا أَسْبُقُه»، ما لم يَكُنْ واويَّ الفاء، أو يائيَّ العين أو اللام، فقياسُ مضارِعِه كسرُ عينه، كـ«واثَبْتُه فَوَثَبْتُه، فأنا أَثِبُه»، و«بايَعْتُه فَبِعْتُه، فأنا أَبِيعُه»، و«رامَيْتُه فَرَمَيْتُه، فأنا أَرْمِيه».

وكشَط» والإصلاحُ كـ«رفَأ وغزَل»، والرميُ كـ«قذَف ورجَم»، ومنه «نَبَلَ» الذي أتمَّ به البيت.

ومِمَّا يجيء له أيضاً: «بابُ المغالبة»، وهو ما يُسْنَدُ لبيان الغَلَبة إلى الغالِب بعد المُفاعَلَةِ الدَّالَّةِ على وقوع فِعْلٍ مِن كُلٍّ مِن الفاعِلَيْنِ، فإذا قلتَ: «كارَمَنِي زيدٌ»، اقتضى أن يكونَ مِن غيرِك إليك كَرَمٌ، كما كان منك إليه، ويَجوز أن لا تكونَ أكرمتَه ولا أكرمَك، ولكنْ أكْرَمْتُما غيرَكما لِتَغْلِبَه في ذلك أو لِيَغْلِبَك، فإنْ غلبتَه في الكَرَمِ وأردتَ بيانَه بَنَيْتَه على: «فَعَلْتُه» مِن الماضي، وعلى: «أَفْعُله» مِن المضارع، وهذا المراد بقوله: (**ما بُنِيَ مِن الأفعالِ مُطْلَقاً**) أي: لازمةً كانت أو متعدِّيةً، مضمومةَ العين أو غيرَها (**للدَّلالة على الغَلَبَةِ في المُفاخَرَةِ فقياسُ**) ماضيه الفتحُ، لكثرة معانيه كما مَرَّ، وقياسُ (**مضارِعِه ضَمُّ عينِه، كـ«سَابَقَنِي زيدٌ فَسَبَقْتُه، فأنا أَسْبُقُه»**) لِقُوَّةِ الضمِّ ومناسبتِه للغَلَبة، مع شُيوعه وكثرتِه، كذا في «شرح الكمال على الشافية»، وما في «شرح الجاربردي» وغيرِه مِن أنه: اختِير ضَمُّ العين لكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة مِمَّا عينُ مضارعه مضمومٌ، كالكُبْرِ والكُثْر والقُمْرِ، في الغلبة في: الكِبَرِ والكثرةِ والقِمارِ فيه نظر؛ وهذا (**ما لم يَكُنْ**) فيه داعٍ مِن دواعي الكسر، بأنْ يكونَ (**واويَّ الفاء**)، ومثلُه يائِيُّها، إلا أنه قليلٌ، فلذلك لم يذكُره، (**أو يائيَّ العين أو اللام، فقياسُ مضارِعِه**) عند بيان الغَلَبة (**كسرُ عينه**)؛ لئلا يلزمَ خلافُ لغتهم؛ إذ لم يَجِئ منها مضمومُ العين في المضارع، فلم يَقولوا في باب «وَعَدَ»: «يَوْعُدُ» مضموماً، ولا في باب «باعَ»: «يَبُوعُ»، ولا في باب «رَمَى»: «يَرْمُو»، فمِن ثَمَّ وجب الكسرُ (**كـ«واثَبْتُه فَوَثَبْتُه، فأنا أَثِبُه»**)، و«ياسَرْتُهُ فَيَسَرْتُهُ، فأنا أَيْسِرُهُ»، (**و«بايَعْتُه فَبِعْتُه، فأنا أَبِيعُه»، و«رامَيْتُه فَرَمَيْتُه، فأنا أَرْمِيه»**). وقد يُقتصر على المجرَّد لبيان الغَلَبة مِن غير سبق المفاعلة لفظاً، كما يُقال لأحد المتخاصِمَين: «خَصَمَكَ فلانٌ» أي: غلبك في الخُصومة، كأنه قيل: «خاصَمك فَخَصَمَكَ». وعلى هذا حَمَلَ الجوهريُّ قولَ جرير:

. . . .

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ   تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

والمعنى: إنَّ الشمس غالبت النجومَ والقمرَ في البكاء، فَغَلَبَتْهَا تَغْلُبُهَا، فقولُه: «نجومَ الليل والقمرَا» منصوب بـ«تبكي»، ولم يقل: «تَبْكُو» لكونه ناقصاً يائيًّا. ويَجوز أن ينتصب «نجومَ الليل» بـ«كاسفة»، أي: إنها لم تَكسفِ النجومَ والقمرَ لِقِلَّةِ ضوئِها بِبُكائها.

ثم إنهم اختلفوا في قياسيَّةِ هذا الباب: فقال الرضيُّ في «شرح الشافية»: واعلم أنه ليس باب المغالبة قياساً، بحيث يَجوز لك نقلُ كُلِّ لغة أردتَ إلى هذا الباب، لهذا المعنى قال سيبويه: وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول: «نازَعَنِي فَنَزَعْتُه أَنْزُعُه»؟ استُغني عنه بـ«غلبتُه»، وكذا غيرُه، بل نقول: هذا البابُ مسموع كثير. اهـ، وفي «شرح المفصل» لابن الحاجب: وما ذَكَرَه سيبويه في ذلك لا يُخرجه عن أن يكونَ قياساً، كما أنه لم يَخرج باب التَّعجب عن القياس لامتناعهم في: «ما أَقْيَلَهُ»، وإنما قام دليل خاصٌّ في هذه المواضع، والدليلُ الخاصُّ هو أنه كَثُر استعمالهم هذا المعنى، ولم يَرِدْ عنهم فيه مثلُ ذلك، وإنما وَرَد عنهم في موضعه «غَلَبْتُهُ»، فدلَّ ذلك على أنه في هذا الموضع الخاصِّ مُطَّرَحٌ. اهـ

• **تنبيه:** استثنى الكسائيُّ مِن هذا النوع ما فيه حرفُ حلق، سواءٌ كان عيناً نحو: «شاعَرْتُهُ فشَعَرْتُهُ، أَشْعَرُهُ» بالفتح، أو لاماً نحو: «هازأته فهَزَأْتُه فأنا أَهْزَؤُه» بالفتح أيضاً ـ خلافاً لِما يُفيده كلامُ جماعة كابن عصفور والشيخ زكريًّا والمجدِ في المادة (خ ص م) مِن أنه إنما يقال ذلك في حلقيِّ العين فقط ـ قياساً على ما فيه داعي الكسر، لاستثقال حرفِ الحلق، ولأنه قد سُمع الفتحُ في أفعالٍ منه، كقولهم: «واضَأْتُه فوَضَأْتُه أَضَؤُه»، و«فاخَرْتُه ففَخَرْتُه أفْخَرُه»، ومذهبُ الجمهور أنه لا أَثَرَ لحرف الحلق في ذلك، وحَملوا ما سُمع مفتوحاً على الشُّذوذ. قال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: واستثناءُ الكسائيِّ غير مستقيم، لا في النَّقل ولا في المعنى: أمَّا النقلُ فقد نقل الثقات [قلتُ: ومنهم أبو زيد]: «فَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ»، وهو عينُ ما خالف فيه، وأمَّا في المَعنى فإنَّ ما فيه أحد حروف الحلق لم يَلزم في قياس كلامهم الفتحَ دون الضمِّ حتى يكون

. . . .

الضمُّ مُخرِجاً له عن قياس لغتهم، بل استُعمل فيه الضم والفتح جميعاً، ألا تراهم يقولون: «دَخَلَ يَدْخُلُ»، و«نَحَتَ يَنْحَتُ»؟ فهو مماثلٌ لِباب: «فَعَلَ» الذي ليس فيه حرفُ حلق في كونهم يقولون: «يَفعُلَ ويَفعِلُ» بالضم والكسر، فإذا اسْتَعْمَلُوا الضمَّ فإنما استعملوا أحدَ البناءين اللَّذَين هما قياسه، فكذلك إذا استعملوا «يَفْعُلُ» مما فيه حرف حلق، فإنما استعملوا أحدَ الأبنية التي هي قياسه، فَوَضَحَ أنه مِن حيث المعنى ليس كبابِ: «وَعَدَ ورَمَى» في امتناع «يَفْعُلُ» فيه. اهـ

بقي شيء، وهو أنه قد ذكَر البجائيُّ اختلافاً بين البصريين في النقل عن الكسائي، فمنهم مَن قال: «إنه يُوجب الفتحَ»، وتقدَّم ما فيه، ومنهم مَن قال: «يُجيزه»، وعليه فلا يَرِدُ ما تقدَّم عن أبي زيد.

● **تتمة:** ما تقرَّر من أنَّ لماضي الثلاثيِّ المجرَّد ثلاثةَ أبنية إنما هو باعتبار الصِّيَغ الأصليَّة، وبعضُ العرب ربَّما غيَّر صيغةً من تلك الصِّيَغ إلى أخرى فرعيَّة لأجل التَّخفيف، وهذا بيانٌ بالتفريعات:

يجوز في «فَعِلَ» المكسور تسكينُ عينه؛ سواءٌ كانت حلقيَّةً كـ«شَهِدَ» أم غيرَ حلقيَّة كـ«عَلِمَ»، فيقال: «شَهْدَ وعَلْمَ»، وهي لغةُ بكر بن وائل وأُناسٍ كثير من تميم. ومن هذا التفريع قولُهم: «لَيْسَ» كما سيأتي، ومنه «ضَجْرَ» و«دَبْرَتْ» في قول الأخطل:

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَما ضَجْرَ بازِلٌ ... مِنَ الإِبْلِ دَبْرَتْ صَفْحَتاهُ وَكاهِلُهْ

وقُرِئ في الشواذ: ﴿لَعَلْمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنهُم﴾ [النساء: ٨٣]، ﴿فَمَا وَهْنُوا لِمَا أَصَابَهُم﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَسْعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ويَجوز في «فَعِلَ» المكسور أيضاً نقلُ حركة عينه إلى فائه بعد سَلب حركتها، بشرط أن يكون حلقيَّ العين، نحو: «شَهِدَ ولَعِبَ»، فيقال فيهما: «شِهْدَ ولِعْبَ»، قال الرضيُّ: ولم يُسمع في غير الحلقيِّ من الفِعل نحو: «عِلْمَ» في «عَلِمَ» في المبنيِّ للفاعل. اهـ، وقال سيبويه: سمعناهم يُنشدون هذا البيت للأخطل هكذا:

....

إذا غابَ عَنّا غابَ عَنّا فُراتُنا وَإنْ شِهْدَ أجْدَى فَضْلُهُ وَجَداوِلُهْ

قال: ومثلُ ذلك: «نِعْمَ وبِئْسَ»، إنما هما «فَعِلَ»، وهو أصلُهما. ومثلُ ذلك: «فِبِها ونِعْمَتْ»، إنما أصلُها: «فبِها ونَعِمَتْ». اهـ قال الرضيُّ: والأكثر في هذَين الفعلَين خاصَّةً كسرُ الفاء وإسكانُ العين إذا قُصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم، قال سيبويه: كأنَّ عامَّةَ العرب اتَّفقوا على لُغة تَميم. اهـ ومِن استعمال «نَعِمَ» على الأصل قولُ طرفةَ:

نَعِمَ السّاعُونَ في الأمْرِ المُبَرْ

ويَجوز في «فَعِلَ» الحلقيِّ أيضاً إتباعُ الفاء للعين، فيقال في شَهِدَ: «شِهِدَ» بالإتباع ليحصلَ نوعٌ من التخفيف فيما فيه حرفُ الحلق الثقيل بالخروج من كسرة إلى كسرة؛ لأنَّ اللسان يَعمل في جهة واحدة. ومن هذا التفريع «نِعِمَ» في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

فهذه هي التفريعات الثلاثة الجائزة في «فَعِلَ» المكسور.

وأمّا «فَعُلَ» المضمومُ فيجوز فيه على لغة تميم تسكينُ عينه للتخفيف، فيقال في كَرُمَ: «كَرْمَ». قال عمران بن حطان:

مِنَ الأزْدِ إنَّ الأزْدَ أكْرَمُ أُسْرَةٍ يَمانِيَةٍ قَرْبُوا إذا نُسِبَ البَشَرْ

وقُرِئ في الشواذِّ ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحْبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩]، ﴿كَبْرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِم﴾ [الكهف: ٥].

ويجوز في «فَعُلَ» المضموم الذي فيه معنى المدح والتعجُّب أن تُنقلَ ضمَّة عينه إلى فائه فيصيرَ على وزن «فُعْلَ»، فيقال في حَسُنَ: «حُسْنَ»، وهي لغةٌ لبعض بني قيس، قال الجوهريُّ: تقول: «قد حَسُنَ الشيءُ»، وإن شئتَ خفَّفتَ الضمَّة فقلتَ: «حَسْنَ الشيءُ»، ولا يجوز أن تنقلَ الضمَّة إلى الحاء لأنه خبر، وإنما يجوز النقل إذا كان بمعنى المدح أو الذمِّ؛ لأنه يُشَبَّه في جواز

. . . .

النقل بـ«نِعْمَ وبِئْسَ»، وذلك أنَّ الأصلَ فيهما «نَعِمَ وبَئِسَ»، فسُكِّنَ ثانيهما ونُقلت حركته إلى ما قبلَه. فكذلك كلُّ ما كان في معناهما، قال سهمُ بن حنظلةَ الغنويُّ:

لَمْ يَمْنَعِ النَّاسُ مِنِّي ما أَرَدْتُ وَلا ... أُعْطِيْتُهُمْ ما أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا

أراد: «حَسُنَ هذا أدباً»، فخفَّفَ ونَقل. اهـ ومنه أيضاً قولُ الأخطل:

فَقُلْتُ: اقْتُلُوها عَنْكُمُ بِمِزاجِها ... وَحُبَّ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وقولُ امرئ القيس:

قَعَدْتُ لَهُ مَعْ صُحْبَتِي بَيْنَ ضارِجٍ ... وَبَيْنَ العُذَيْبِ بُعْدَ ما مُتَأَمَّلِي

وقُرئ في الشواذِّ: ﴿طُوبَى لَهُم وَحُسْنَ مَآبٌ﴾ [الرعد: ٢٩] بفتح نون «حسن» ورفعِ «مآب».

وأمَّا «فَعَلَ» المفتوح فلا تفريعَ فيه، قال سيبويه: وأمَّا ما توالتْ فيه الفتحاتُ فإنهم لا يُسكنون منه؛ لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم من الضم والكسر، كما أنَّ الألف أخفُّ من الواو والياء. اهـ، وأمَّا قولُ الأخطل:

وَما كُلُّ مَغْبُونٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ ... بِـراجِـعِ مـا قَـدْ فـاتَـهُ بِـرِدَادِ

وقولُه:

وَقالُوا: تُرَابِيٌّ فَقُلْتُ: صَدَقْتُمُ ... أَبِـي مِـنْ تُـرابٍ خَـلْـقَـهُ اللهُ آدَمَـا

فضرورةٌ، وقال في «البحر» عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]: قرأ أبو السمال «فِيمَا شَجْرَ» بسكون الجيم، وكأنه فرَّ من توالي الحركات، وليس بقويٍّ؛ لخفة الفتحة، بخلاف الضمة والكسرة؛ فإنَّ السكون بدلهما مطَّردٌ على لغة تَميم. اهـ

فإنْ قلتَ: أليس نحو: «ضَرِبَ» مفرَّعاً من «ضَرَبَ» على قول الجمهور؟ قلتُ: التفريعُ المراد هنا هو التفريع الذي المقصودُ منه التخفيفُ في اللفظ فقط دون تغييرٍ في المعنى.

أوزانُ الرُّباعيِّ المجرَّدِ ومُلحقاتِه

للرُّباعيِّ المجرَّد وزنٌ واحدٌ، وهو: «فَعْلَلَ»، كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، ودَرْبَخَ يُدَرْبِخُ.

هذا حاصلُ الكلام على التفريعات في المبنيِّ للفاعل، وأمَّا صيغةُ «فُعِلَ» فيجوز فيها تسكينُ العين، فيقال في ضُرِبَ: «ضُرْبَ»، قال سيبويه: كرهوا الكسرةَ بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء. اهـ، ومنه قولُ أبي النجم:

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ

ومِن أمثال العرب: «لم يُحرَمْ مَن فُصْدَ له»، وقُرِئ شاذًّا: ﴿وَلُعْنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿جَزَاءً لِمَن كَانَ كُفْرَ﴾ [القمر: ١٤].

وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى لُغة طيء في نحو: «بَقِيَ» و«بُنِيَ»، وسيأتي ذكرُ ما يجوز في نحو: «رُدَّ» في التقسيم السادس، والله تعالى أعلم.

(أوزانُ) الفِعل (الرُّباعيِّ المجرَّدِ و) أوزانُ (مُلحقاتِه)

وستَعرف معنى الإلحاق قريباً إن شاء الله تعالى. على أنه لو قُدِّمَ تعريفُه إلى هذا الموضع لكان أحسنَ في الوضع.

(للرُّباعيِّ المجرَّد) مِن الزوائد (وزنٌ واحدٌ) فقط، (وهو: «فَعْلَلَ»)؛ لالتزامهم فيه الفتحةَ، لزيادة ثِقله على الثلاثيِّ بزيادة حروفه، وبإسكانِ ثانيه لئلَّا يلزمَ توالي أربع حركات في كلمَة واحدة، وخُصَّ الإسكان بالثاني لتعذُّره في غيره؛ أمَّا الأوَّل فلتعذُّر الابتداء بالساكن أو رفضِه كما مَرَّ، وأمَّا الثالثُ فلئلَّا يلزمَ التقاء الساكنين على غير حَدِّه عند اتِّصال الضمير المتحرِّك المرفوعِ به، وأمَّا الرابع فلأنَّ الماضيَ مبنيٌّ على الفتح، ولأنَّ الوزن لا يَحصل بحركة الآخِرِ وسكونه.

و«فَعْلَلَ» إمَّا مُتعَدٍّ ـ وهو الأكثر ـ (كدَحْرَجَ) الشيءَ (يُدَحْرِجُـ)ـهُ، (و) إمَّا لازمٌ كـ(دَرْبَخَ) الرجلُ (يُدَرْبِخُ) أي: طأطأ رأسَه وبسط ظهرَه. وفي نحو: «دُحْرِجَ» بالضمِّ الخلافُ السابق في

ومنه أفعالٌ نَحَتَتْها العربُ مِن مُرَكَّباتٍ، فتُحفظ ولا يُقاس عليها، كـ«بَسْمَلَ»: إذا قال: «باسم الله»، و«حَوْقَلَ»: إذا قال: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله»، و«طَلْبَقَ»: إذا قال: «أطالَ الله بقاءَك»، و«دَمْعَزَ»: إذا قال: «أدامَ الله عِزَّكَ»، ....

يفعل المفعول مِن الثلاثيِّ المجرَّد، وزاد ابنُ مالك ﷺ على ذلك فقال: كان يَنبغي إذا عُدَّتْ صِيَغُ الفِعل المجرَّد مِن الزيادة أنْ يُذكَر للرباعيِّ ثلاثُ صِيَغ: صيغةٌ للماضي المَصُوغِ للفاعل كـ«دَحْرَجَ»، وصيغةٌ له مَصُوغاً للمفعول كـ«دُحْرِجَ»، وصيغةٌ للأمر كـ«دَحْرِجْ»، إلا أنهم استغنَوا بالماضي الرباعيِّ المصوغِ للفاعل عن الآخرَيْنِ لجريانها على سَنَنٍ مُطَّرِد، ولا يَلزم مِن ذلك انتفاءُ أصالتهما، كما لا يَلزم مِن الاستدلال على المصادر المطَّرِدة بأفعالها انتفاءُ أصالتها. اهـ

(ومنه) أي: مِن هذا الباب، وهو: «فَعْلَلَ» (أفعالٌ نَحَتَتْها العربُ مِن مُرَكَّباتٍ) لاختصار حكايتها، (فتُحفظ ولا يُقاس عليها) على أرجح القولَين، والعربُ تفعل ذلك إذا كثر استعمالهم للكلمتَين، يَضُمُّون بعضَ حروف إحداهما إلى بعض حروف الأخرى، (كـ«بَسْمَلَ»: إذا قال: «باسم الله») أو كتَب: «باسم الله»، كما في «التهذيب» وغيرِه، ومِن الأوَّل قولُ عمرَ بن أبي رَبِيعةَ المخزُوميِّ:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا ... فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ

واعلم أنه قد كُتبت كلمة «باسم» مِن قول المؤلِّف: «إذا قال: باسم الله» في جميع الطبعات السابقة دون الألف، وسيأتي عند الكلام على زيادة همزة الوصل ذِكر سبب كتابتي لهذه الكلمة بالألف هنا، وهذا الموضعُ لِدِقَّتِه قد يَخفى على الذكيِّ الفَطِنِ، ومِن ثَمَّ كان عُذر مَن لم يتنبَّه له ـ كالمؤلِّف ومَن علَّق على كتابه ـ مقبولاً. (و) مثلُ «بَسْمَلَ» المذكور («حَوْقَلَ»: إذا قال: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله»)، ويقال فيها: «حَوْلَقَ»، بتقديم اللام على القاف، وعليها اقتصر الجوهريُّ، وزاد ابنُ دِحية: ولا تَقُلْ: «حَوْقَلَ» بتقديم القاف؛ فإنَّ الحَوْقَلَة مِشيةُ الشيخ الضعيف. اهـ، ولم يُسَلِّمْ له أهل العلم هذا المنعَ؛ لأنَّ مجيء اللفظ لمعنًى ما لا يَمنع مجيئَه لِمعنًى آخرَ غيرِه. (و) حكى الثعالبيُّ في «فقه اللغة»: («طَلْبَقَ»: إذا قال: «أطالَ الله بقاءَك»، و«دَمْعَزَ»: إذا قال: «أدامَ الله عِزَّكَ»)، قال البكريُّ في «شرح أمالي القالي» بعد أن حكاهما أيضاً: وهاتان مُحدَثتان. اهـ، ويُؤيِّده عدم وجود اللفظتين في المعاجم، وعليه فتمثيل المؤلِّف

. . . . . . و«جَعْفَلَ»: إذا قال: «جعلني الله فداءَك».

بهما ـ تقليداً للمرصفيِّ ـ بعد تصريحه ـ تبعاً له أيضاً ـ بكون الباب سماعيًا غيرُ جيِّد. (و) مثلُ «بَسْمَلَ» أيضاً («جَعْفَلَ»: إذا قال: «جعلني الله فداءَك»)، وعبَّر عنه في «فقه اللغة» بـ«الجَعْلَفَة» بتقديم اللام على الفاء.

وسُمِّيَ هذا النوع بـ«النَّحت» لأنَّ الكلمة تُؤخذ مِن كلمتين أو أكثرَ كما يَنحت النجار خشبتين ويجعلُهما واحدةً، قال الخضريُّ: ولا يُشترط فيه حفظُ الكلمة الأُولى بتمامها بالاستقراء؛ خلافاً لبعضهم، ولا الأخذُ من كلِّ الكلمات، ولا موافقةُ الحركات والسكنات كما يُعلم مِن شواهده. نعم، كلامُهم يُفهِم اعتبارَ ترتيب الحروف، ولِذا عُدَّ ما وقع للشِّهاب الخفاجيِّ في «شفاء الغليل» مِن «طَبْلَقَ» بتقديم الباء على اللام إذا قال: «أطال الله بقاءَه» سبقَ قلم، والقياسُ: «طَلْبَقَ». اهـ، وما ذكَره ظاهرٌ في الأمثلة السابقة أيضاً ما عدا «جَعْفَلَ»، فإنه مشكلٌ على هذا وإنْ كان مشهوراً قد ذكَره غيرُ واحد مِن أهل العِلم، اللهمَّ إلا أن يقال: إنه اختصارٌ لقولهم: «جعلني الله فداءَ لك». وقد مكثتُ زمناً طويلاً متوقِّفاً فيه إلى أنْ رأيتُ السيوطيَّ ناقلاً في النوع الرابع والثلاثين مِن «المزهر» عن ابن السكيت أنه «جَعْفَدَ» بالدال، وكذلك حكاه البكريُّ، وزاد السيوطيُّ عن ابن دِحية أنَّ قولهم: «الجَعْفَلَةُ» باللام خطأ، ونقل كلامَ ابن دحية الزَّبيديُّ عن شيخه الفاسيِّ، ولم يتعقَّبْه الاثنان بشيء وَهُمَا مَن هُما في كثرة الاطِّلاع على مفردات اللغة، والله أعلم بالصواب.

● **تنبيه:** اختصارُ حكاية المركَّب هو أحد المعاني التي جاء لها «فَعْلَلَ» المجرَّد، وذكَر في «التسهيل» زيادةً عليه أنه: قد يُصاغ مِن اسم رباعيٍّ لعمل مُسَمَّاه، أو لمحاكاته، أو لجعله في شيء، أو لإصابته، أو لإصابةٍ به، أو لإظهاره. اهـ. فالأوَّل نحو: «قَرْمَصَ» أي: عَمِل قُرْمُوصاً، وهي: حفرة صغيرة يَسْتَكِنُّ فيها الإنسان مِن البَرْدِ؛ والثاني نحو: «عَقربتُ الشيءَ»: إذا لويتُه كالعقرب؛ والثالث نحو: «نَرْجَسَ دواءَه وكَزْبَرَ طعامَه»: إذا وضع النَّرْجِسَ في الأوَّل والكُزْبَرَةَ في الثاني؛ والرابع نحو: «غَلْصَمَه وعَقْرَبَه»: إذا أصاب غَلْصَمَتَه وعُرْقُوبَه؛ والخامس نحو: «عَرْفَصَه»: إذا ضربه بالعِرْفَاصِ وهو السَّوْط، و«قَحْزَنَه»: إذا ضربه بالقَحْزَنَةِ وهي العصا؛ والسادس نحو: «بَرْعَمَتِ الشجرةُ وعَسْلَجَتْ»: إذا أظهرتِ البُرْعُمَةَ والعُسْلُوجَ.

ومُلحقاتُه سبعةٌ:

الأوّل: «فَعْلَلَ»، كجَلْبَبَهُ أي: ألبسه الجِلْبابَ.

الثاني: «فَوْعَلَ»، كجَوْرَبَهُ أي: ألبسه الجَوْرَبَ.

الثالث: «فَعْوَلَ»، كرَهْوَكَ في مِشْيَتِه أي: أَسْرَع.

الرابع: «فَيْعَلَ»، كبَيْطَرَ أي: أَصْلَح الدَّوابَّ.

الخامس: «فَعْيَلَ»، كشَرْيَفَ الزرعَ: قَطَعَ شِرْيَافَه.

(ومُلحقاتُه) أي: ملحقاتُ «فَعْلَلَ» (سبعةٌ):

(الأوّل: «فَعْلَلَ»)، بتكرير اللام، (كجَلْبَبَهُ أي: ألبسه الجِلْبابَ)، وهو القميص مطلقاً، أو المشتمِل على البدن كُلِّه.

(الثاني: «فَوْعَلَ»)، بزيادة الواو بين الفاء والعين، (كجَوْرَبَهُ أي: ألبسه الجَوْرَبَ)، وهو لِفافة الرِّجْلِ.

(الثالث: «فَعْوَلَ»)، بزيادة الواو بين العين واللام، (كرَهْوَكَ في مِشْيَتِه أي: أَسْرَع). والذي في كتب اللغة أن الرَّهْوَكَةَ: مشيُ الذي كأنه يَموج في مشيته، وفي «القاموس» وشرحِه ما هو صريحٌ في أنَّ معناها: استرخاء المفاصل والضعف في المشي، ففي عبارة المؤلِّف نظر، ولو مثَّل بِـ«هَرْوَلَ» ـ وهو بمعنى أسرع ـ لَسَلِم منه.

(الرابع: «فَيْعَلَ»)، بزيادة الياء بين الفاء والعين، (كبَيْطَرَ أي: أَصْلَح الدَّوابَّ)، مِن «بَطَرْتُ الشيءَ» أي: شققتُه.

(الخامس: «فَعْيَلَ»)، بزيادة الياء بين العين واللام، (كشَرْيَفَ الزرعَ) أي: (قَطَعَ شِرْيَافَه) أي: ورقه إذا طال وكَثُرَ بحيث يُخاف فسادُه. وأغفل ابنُ الحاجب وغيرُه مِن المحقِّقين هذا الباب ـ وهو «فَعْيَلَ» ـ وفاقاً لسيبويه.

السادس: «فَعْلَى»، كسَلْقَى: إذا اسْتَلْقَى على ظهره.

السابع: «فَعْنَلَ»، كقَلْنَسَه: ألبسه القَلَنْسُوَةَ.

(السادس: «فَعْلَى»)، بزيادة الألف بعد اللام، (كسَلْقَى: إذا اسْتَلْقَى على ظهره)، والذي في كتب القوم: «سَلْقَاهُ»: إذا ألقاه على قَفاه، فهو متعدٍّ، ولم أجد مَن قال بلزومه.

(السابع: «فَعْنَلَ») بزيادة النون بين العين واللام، (كقَلْنَسَه: ألبسه القَلَنْسُوَةَ)، وهي: ما يُلبس في الرأس.

● **تنبيهات:**

الأوَّل: جعلُ المؤلِّف «جَوْرَبَ» مثالاً لـ«فَوْعَلَ» صريحٌ في أنَّ واوَ الجورب زائدةٌ، قال بعضُهم: وهذا لا إشكالَ فيه إن كان الجورب عربيًّا، وفي «المحكم» وغيرِه أنه مُعرَّب «كَوْرَب» الفارسيّ، قيل: وحينئذٍ يُبحث فيه بأنَّ الإلحاق فرعٌ عن زيادة الواو فيه، والعِلم بزيادتها فرعٌ عن الاشتقاق، والاشتقاق يختصُّ بالعربية، ويجاب بأنه لَمَّا استعملتْه العربُ على سنَدِ لغتهم أعطتْه حكمَ نظيره مِن «جَوْهَر» و«كَوْثَر» ونحوِهما مِمَّا زِيدت فيه الواو، فكأنه مِن (ج ر ب). اهـ بتغيير يسير.

والذي أراه في هذه المسألة هو أنَّه يصحُّ أن يُقالَ بزيادة الواو في «جَوْرَبَ» وبأصالتها؛ فيكون من باب «فَوْعَلَ» على القول بعربيَّته، ومِن باب «فَعْلَلَ» على القول بعجميَّته، ولا أعني بهذا التردُّدَ في الجزم بعربيَّته أو عدمِها، وإنما أعني أنه عربيٌّ باعتبار وعجميٌّ باعتبار آخَرَ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله تعالى بعد أن حكى القول بوقوع الأعجميِّ في القرآن عن الفقهاء والقولَ بالمنع عن أهل العربية: والصوابُ عندي فيه تصديقُ القولَين جميعاً، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعتْ للعرب فعرَّبتها بألسنتها وحوَّلَتْها عن ألفاظ العَجَم إلى ألفاظها فصارتْ عربيةً، ثم نزل القرآن وقد اختلطتْ هذه الحروف بكلام العرب، فمَن قال: إنها عربية فهو صادقٌ، ومن قال: عجميةٌ فصادقٌ. اهـ ومالَ إلى هذا القول الجواليقيُّ وابنُ الجوزي وآخرون.

. . . .

الثاني: اختُلف في ألف «سَلْقَى»، فقيل: إنها للإلحاق، وقيل: إنَّ الألف لا تكون للإلحاق أصلاً، وأصلُها في نحو: «سَلْقَى» ياء قُلبتْ ألفاً، قال ابن مالك في «شرح الكافية»: فإذا وُصلت بتاء الضمير سَلمت الياء فقيل: «سَلْقَيْتُ»، ولو كانت الألف غيرَ بدل من الياء لقيل: «سَلْقَاتُ»؛ لأنَّ هذا موضعُ سكون، والألف أمكنُ في السكون من غيرها ... هذا هو مذهب المحقِّقين من البصريِّين. اهـ وإنما لم يُدغم نحو: «جَلْبَبَ» مع اجتماع المثلين المتحركَين فيه، وأُعِلَّ نحو: «سَلْقَى» بقلب يائه ألفاً؛ لأنَّ الإدغام مُبْطِلٌ للإلحاق، لانكسار وزن الملحَق بالإدغام، بخلاف القلب في الآخِر؛ فإنه لا ينكسر وزن الملحَق به؛ لأنَّ حركة الآخِر وسكونَه لا يُعتبران في الوزن.

الثالث: عدَّ صاحبُ «الكفاية» ملحقاتِ «دَحْرَجَ» ثمانيةً، فزاد على السبعة المتقدِّمة «فَعْفَلَ» نحو: «زَلْزَلَ»، قال: وهذا الباب مختصٌّ بالمضاعف. اهـ قال شارحُه: هذا على مذهب الكوفيين، اختاره لظهور الاشتقاق؛ لأنهم جوَّزوا تكرارَ الفاء وحده، وقالوا: إنَّ «زَلْزَلَ» من «زَلَّ» و«صَرْصَرَ» من «صَرَّ» و«دَمْدَمَ» من «دَمَّ» لأنَّ معناهما متَّحدان ... إلخ كلامه. ولو مثَّل صاحبُ «الكفاية» بنحو: «كَبْكَبَ» لأصاب؛ لأنَّه لم يَرِدْ «زَلَّ» بمعنى «زَلْزَلَ» خلافاً لِما في كلام الشارح. وعلى كلٍّ ففي المسألة مذاهبُ نذكُرها أولَ الجزء الثالث إن شاء الله تعالى.

الرابع: قال الرضيُّ في «شرح الشافية»: وقد جاء مِن الملحَقات بـ«دَحْرَجَ»: «فَعْأَلَ»، نحو: «بَرْأَلَ الديكُ»: إذا نفش بُرَائِله، و«فَنْعَل»، نحو: «دَنْقَعَ الرجلُ» أي: افتقر ولَزِق بالدقعاء وهي الأرض، وكذا: «فَعْلَنَ»، و«فَمْعَلَ»، و«فَعْمَلَ»، و«فَعْلَمَ»، وغير ذلك، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها، وكونِها مِن الشواذِّ، وكذا جاء: «تَهَفْعَلَ»، و«افْعَنْمَلَ»، ونحو ذلك مِن النوادر. اهـ وفي «لامية الأفعال» كثيرٌ مِن هذا، كـ«رَهْمَسَ»، و«تَرْمَسَ»، و«هَلْقَمَ»، و«خَلْبَسَ»، و«كَلْتَبَ»، و«سَنْبَسَ»، وأوزانُها على التَّرتيب: «فَهْعَلَ»، و«تَفْعَلَ»، و«هَفْعَلَ»، و«فَعْلَسَ»، و«فَعْتَلَ»، و«سَفْعَلَ»، ولا تَخلو بعض أمثلةِ هذا النوع مِن مَقال.

ولمَّا فرغ المؤلِّف كَلَّلهُ من بيان ملحقات «فَعْلَلَ» بيَّن معنى الإلحاق ـ على ما في ذلك ـ فقال:

والإلحاقُ: أنْ تَزِيدَ في البناءِ زيادةً لِتُلْحِقَه بآخرَ أكثرَ منه، فَيَتَصَرَّفَ تَصَرُّفَه.

(والإلحاقُ: أنْ تَزِيدَ في البناءِ زيادةً) مِن حرف أو أكثرَ (لِتُلْحِقَه بـ)بناءٍ (آخرَ أكثرَ منه) حرفاً، (فَيَتَصَرَّفَ تَصَرُّفَه) في جميع تصاريفه، ويكونُ ذلك في الفعل كما هو المراد هنا، كأنْ يُجعلَ «شَمَلَ» مُساوياً لـ«دَحْرَجَ» بزيادة حرفٍ وهو اللام، فيصير: «شَمْلَلَ»، فيعامل معاملةَ «دَحْرَجَ» في جميع تصرُّفاته، مِن الماضي والمضارع وغيرهما، فيقال: «شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً»، كما يقال: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً»، فالمثال الأوّل الملحَق، والثاني الملحَق به؛ وفي الاسم، كأنْ يُبنى من «ق ر د» اسمٌ مُساوٍ لِـ«جَعْفَرٍ» بزيادة حرفٍ وهو الدال، فيصير: «قَرْدَداً»، وهو المكان الغليظ، فيعامل معاملةَ «جَعْفَرٍ» في التَّصغير والتكسير وغيرهما، فيقال: «قَرْدَدٌ وقُرَيْدِدٌ وقَرَادِدُ»، كما يُقال: «جَعْفَرٌ وجُعَيْفِرٌ وجَعَافِرُ».

وهذه مسائلُ متعلِّقة بالإلحاق:

الأُولى: مِن أمارات الإلحاق:

ألا تطَّرِدَ زيادة الحرف في إفادة معنًى زائدٍ على معنى الملحَق به، نحو: «عَمَلَّس» و«جَحَنْفَل». وألا يُدْغَم الحرفان المتماثِلان مع مُوجِب الإدغام، نحو: «قَرْدَد».

الثانية: قال الرضيُّ: وفائدةُ الإلحاق أنه ربما يُحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التَّركيب، في شِعر أو سَجع. اهـ

الثالثة: الأصلُ الذي يُلحَق به غيرُه إمَّا رباعيٌّ، أو خماسيٌّ، وليس في الأسماء المتمكِّنة والأفعال ثُنائيٌّ بالأصالة حتى يُرادَ إلحاقُه بالثلاثيِّ بزيادة الحرف.

الرابعة: قال في «الهمع»: لا إلحاقَ إلا بسماع من العرب، إلا أن يكونَ على جهة التدرُّب والامتحان، كالأمثلة التي يتكلَّم بها النحويُّون متضمنةً لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب، يَقصدون بذلك تمرينَ المشتغل بهذا الفن وإجادةَ فكره ونظره. وهذا الحكمُ جارٍ في كُلِّ ما أردتَ أن تبنيَ من كلمة نظيرَ كلمة أخرى وإن لم يكن إلحاقاً، فإنَّ ذلك لا يجوز إلا أن يكونَ على وجه التدرُّب والامتحان. هذا أصحُّ المذاهب في المسألتين؛ لأنه إحداث لفظ لم تتكلَّم به العرب.

....

والثاني: يجوز مطلقاً لأن العرب قد أدخلتْ في كلامها الألفاظَ الأعجميَّة كثيراً، سواءٌ كانت على بناء كلامها أم لم تكن، فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وإن لم تكن منه قياساً على الأعجمية، وعليه الفارسيُّ، قال: لو شاء شاعرٌ أو متَّسع أن يبنيَ بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً أو صفةً لجاز ذلك له، وكان من كلام العرب وذلك قولك: خَرْجَجٌ أحسنُ من دَخْلَلٍ وضَرْبَبَ زيدٌ ومررتُ برجل كَرْمَمٍ وضَرْبَبٍ؛ قال ابن جني: فقلتُ له: أترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس هذا ارتجالاً لكنه مقيس على كلامهم، ألا ترى أنك تقول: «طاب الخُشْكنان» فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمتْ به، فبرفعك إياه ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم. اهـ ورُدَّ بأن اللفظ الأعجميَّ لا يَصير بإدخال العرب له في كلامها عربيًّا، بل تكون قد تكلَّمتْ به بلغة غيرها، وإذا تكلَّمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كُنَّا قد تكلَّمنا بما لا يَرجع إلى لغة من اللُّغات.

والمذهب الثالث: التفصيلُ بين ما تكون العرب قد فعلتْ مثلَه في كلامها كثيراً واطَّرد فيجوز لنا إحداثُ نظيره، وإلا فلا؛ فإذا قيل: ابْنِ من الضرب مثلَ: «جعفر» قُلنا: «ضَرْبَبٌ»، فهذا مُلحَقٌ بكلام العرب لأنَّ الرباعيَّ قد أُلحق به كثيراً الثلاثيُّ؛ بالتضعيف نحو: «مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ»، وبغير التضعيف نحو: «شَأْمَلٍ ورَعْشَنٍ». ولا فرقَ بين قياس اللَّفظ على اللفظ والحُكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب. اهـ وفي جعل أبي علي من أصحاب المذهب الثاني نظر؛ فإنَّ الذي حكاه عنه ابن جني في «الخصائص» و«المنصف» يُفيد أنه يذهبُ إلى القول الثالث، وهو الظاهرُ من كلام «الهمع» المتقدِّم. والله أعلم.

❁❁❁

أوزانُ الثُّلاثيِّ المزيد فيه

الفعلُ الثُّلاثيُّ المزيدُ فيه ثلاثةُ أقسامٍ: ما زِيد فيه حرفٌ واحدٌ، وما زِيد فيه حرفانِ، وما زِيد فيه ثلاثةُ أحرف. فغايةُ ما يَبْلُغُ الفعلُ بالزيادة ستةٌ، بخلاف الاسم؛ فإنه يبلغُ بالزيادة سبعةً ـ لِثقل الفِعل وخِفَّةِ الاسم ـ كما سيأتي.

فالذي زِيد فيه حرفٌ واحدٌ يأتي على ثلاثةِ أوزانٍ:

الأوَّلُ: «أَفْعَلَ» كأَكْرَمَ، وأَوْلَى، وأَعْطَى، وأَقَامَ، وآتى، وآمَنَ، وأَقَرَّ.

(أوزانُ) الفِعل (الثُّلاثيِّ المزيد فيه)

(الفعلُ الثُّلاثيُّ المزيدُ فيه) حرفٌ أو أكثرُ على حروفه الأصليَّة (ثلاثةُ أقسامٍ): الأوَّل: (ما زِيد فيه حرفٌ واحدٌ) فقط، (و) الثاني: (ما زِيد فيه حرفانِ، و) الثالث: (ما زِيد فيه ثلاثةُ أحرف، فغايةُ ما يَبْلُغُ الفعلُ بالزيادة ستةٌ) أحرف، ولا يَرِدُ على ذلك أنه قد يتجاوز الستة بحرف التَّنفيس، أو نونِ التَّوكيد، أو تاءِ التَّأنيث؛ لأنَّ هذه في تقدير الانفصال. (بخلاف الاسم؛ فإنه يبلغُ بالزيادة سبعةً) أحرف، (لثقل الفِعل وخِفَّةِ الاسم كما سيأتي) أي: في قوله في التَّقسيم الأوَّل للاسم: «ولا يتجاوز بالزيادة سبعةَ أحرف». لا يقال: أراد بقوله: «كما سيأتي» المتبادِرَ منه وهو مسألة ثِقَل الفعل وخِفَّةِ الاسم؛ لأنه تقدَّم عند الكلام على أقسام الكلمة أنَّ مدلولَ الفعل شيئان: الحَدَث، والزَّمَن، بخلاف الاسم فإنه يدلُّ على شيء واحد، وليس فيما يأتي مِن كلامه ذِكرٌ لهذا الأمر، فكان حملُ كلامه على الوجه الأوَّل أولى مِن الحكم بسهوه.

(فـ)الثلاثيُّ (الذي زِيد فيه حرفٌ واحدٌ) فقط (يأتي على ثلاثةِ أوزانٍ):

(الأوَّلُ: «أَفْعَلَ»)، بزيادة همزة القطع في أوَّله، (كأَكْرَمَ، وأَوْلَى، وأَعْطَى، وأَقَامَ)، وأصله: «أَقْوَمَ»، فأُعِلَّ بالنقل ثم القلب، (وآتى، وآمَنَ)، وأصلهما: «أَأْتَيَ وأَأْمَنَ»، تحرَّك حرف العِلَّة في الأوَّل وانفتح ما قبله فَقُلِبَ ألفاً، وأبدلت الهمزة الواقعة فاءً في الكلمتين ألفاً لوقوعها ساكنةً بعد همزة مفتوحة، (وأَقَرَّ)، وأصله: «أَقْرَرَ» فأُدغم لاجتماع المتماثلَين.

الثاني: «فَاعَل» كقَاتَلَ، وآخَذَ، ووَالَى.

الثالثُ: «فَعَّلَ» بالتَّضعيف، كفَرَّحَ، وزَكَّى، ووَلَّى، وبَرَّأ.

(الثاني: «فَاعَل»)، بزيادة ألف بين الفاء والعين، (كقَاتَلَ، وآخَذَ) بالذنب أي: عاقَب، (ووَالَى) أي: تابَعَ.

فإنْ قلتَ: كيف جَعل وزنَ آمَنَ: «أَفْعَلَ»، ووزن آخَذَ: «فَاعَلَ»، ولم يُسَوِّ بينهما مع أنَّ كِلا الفعلَين مهموزُ الفاء؟

قلتُ: يظهر الفرق بين الفعلَين بتصريفهما؛ إذ تقول في الأوَّل: «آمَنَ يُؤْمِنُ إيماناً»، فتَعلم أنه مِن باب: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ إكْراماً»، وتقول في الثاني: «آخَذَ يُؤَاخِذُ مُؤاخَذَةً»، فتَعلم أنه مِن باب: «قاتَلَ يُقاتِلُ مُقاتَلَةً»، فهُما ـ وإنْ كانت صورتهما واحدةً ـ مِن بابَين مختلِفَين؛ لأنَّ الألفَ في «آمَنَ» منقلبةٌ عن الهمزة الأصليَّة التي هي فاء الكلمة، لسكونها إثرَ الهمزة المفتوحة المزيدة، وفي «آخَذَ» زائدةٌ بعد فاء الكلمة، فتنبَّه.

● **تذييل:** جاء في المادَّة (أ ل ف) مِن «القاموس»: والإيلافُ في التنزيل: العهد ... وكان هاشمٌ يُؤَلِّفُ إلى الشام. اهـ، وجاء في هامشه: قولُه: «يؤلف إلى الشام»، كذا في نسخ الطبع بتشديد اللام، وكتب الشيخ نصر: صوابه «يؤالف» بتخفيفها ومد الهمزة قبلها من «آلف» بوزن «أكرم» وهو الموافق ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾. اهـ، ولا يخفى عليك بعد الذي قدَّمتُه لك أنَّ صوابَه هذا غيرُ صواب، وإنْ لم يتنبَّه له مَن نظر في ذلك الكتاب.

وتأمَّلِ المادة (١٤) مِن «معجم الأخطاء الشائعة» لترى كيف اضطرب كلامُ العدنانيِّ فيها حينَ تكلَّم على الفِعل «آجَرَ» ولم يُفرِّق بين «أَفْعَلَ» و«فاعَلَ».

(الثالثُ: «فَعَّلَ»، بالتَّضعيف) للعين، (كفَرَّحَ، وزَكَّى، ووَلَّى، وبَرَّأ)، ونصَّ على موضع الزيادة فيه دون سابِقَيه ولَواحِقِه خوفاً مِن أنْ يَلتبسَ عند المبتدئ بـ«فَعَلَ» المخفَّف العين.

قال الدمامينيُّ: واختُلف في الزائد منه؛ فالخليل وسيبويه على أنه الأوَّل؛ لأنه في مُقابَلة الياء مِن «بَيْطَرَ»، وقال آخَرُون: الزائد هو الثاني؛ لأنه في مقابلة الواو من «جَهْوَرَ»، وكِلا

والذي زِيد فيه حرفانِ يأتي على خمسةِ أوزانٍ:

الأوَّلُ: «انْفَعَلَ» كانْكَسَرَ، وانْشَقَّ، وانْقَادَ، وانْمَحَى.

الثاني: «افْتَعَلَ» كاجْتَمَعَ، واشْتَقَّ، واخْتَارَ، وادَّعَى، واتَّصَلَ، واتَّقَى، واصْطَبَرَ، واضْطَرَبَ.

الوجهين حسنٌ، قيل: وكذا الخلاف في الزائد مِن كُلِّ مكرَّر، وهكذا ذكَره ابن جني في «المنصف»، ثم قال: وكِلا الوجهين صوابٌ، والأخير هو القياس. اهـ

قلتُ: اختار ابنَا عصفور ومالك في «فَعَّلَ» القولَ بزيادة الأوَّل؛ لأنَّ الحكم بزيادة الساكن أوْلى مِن المتحرِّك، واختار الفارسيُّ وابن الحاجب وغيرُهما قولَ يونس بزيادة الثاني؛ لأنَّ الزيادة بالآخِر أوْلى، والوجهان محتمَلان عند سيبويه؛ لِتكافُئِ الدَّلِيلَين.

● **تنبيه:** إنما حكموا بأنَّ «جَلْبَبَ» ملحَق بـ«دَحْرَجَ» دونَ «أَكْرَمَ» وأَخَوَيْهِ ـ وإنْ كانت موازنةً مثلَه ـ لاختلاف المصادر؛ إذ قالوا: «جَلْبَبَ جَلْبَبَةً»، كما قالوا: «دَحْرَجَ دَحْرَجَةً»، ولم يقولوا في الثلاثة ذلك، ولاطِّراد الزيادات الثلاثة ـ وهي الهمزة والألف والتضعيف ـ في إفادة معانٍ سيأتي تفصيلُها، ولوجود الإدغام في بعض أمثلتها نحو: «أَمَدَّ ووَادَّ»، ولو كانت ملحَقةً لوجب الفَكُّ.

(و) الثلاثيُّ (**الذي زِيد فيه حرفانِ يأتي على خمسةِ أوزانٍ**):

(**الأوَّلُ: «انْفَعَلَ»**)، بزيادة همزة الوصل والنون، (**كانْكَسَرَ، وانْشَقَّ**)، أصله: «انْشَقَقَ» فَأُدغم، (**وانْقَادَ، وانْمَحَى**)، مطاوعي: قُدْتُهُ، ومَحَوْتُهُ أو مَحَيْتُهُ، وسيأتي في باب الإدغام أنه يقال أيضاً في الثاني: «امَّحَى»، وهو الأكثرُ دوراناً في الأسفار.

(**الثاني: «افْتَعَلَ»**)، بزيادة همزة الوصل وتاءِ الافتعال، (**كاجْتَمَعَ، واشْتَقَّ، واخْتَارَ، وادَّعَى**)، أصله: «ادْتَعَى»، أُبدلت التَّاء المهموسة دالاً لِتُوافق فاءَ الكلمة في الجهر، ثم أُدغم. (**واتَّصَلَ، واتَّقَى**)، أصلهما: «اوْتَصَلَ واوْتَقَى» مِن الوَصْلِ والوِقاية، أُبدلت الواو فيهما تاءً، ثم أُدغمت في تاء الافتعال. (**واصْطَبَرَ، واضْطَرَبَ**)، أصلهما: «اصْتَبَرَ واضْتَرَبَ»، أُبدلت التَّاء طاءً لِتُوافق ما قبلها في صفة الإطباق وغيرِها.

الثالثُ: «افْعَلَّ» كاحْمَرَّ، واصْفَرَّ، واعْوَرَّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعُيُوبِ، وندر في غيرهما، نحو: ارْفَضَّ عَرَقاً، واخْضَلَّ الرَّوْضُ. ومنه: ارْعَوَى.

(**الثالثُ: «افْعَلَّ»**)، بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام، (**كاحْمَرَّ، واصْفَرَّ، واعْوَرَّ**)، وأصله: «افْعَلَلَ» فأُدغم، بدليل وجوب استعماله مفتوحاً مع تاء الضمير ونحوها، كـ«احْمَرَرْتَ»، (**وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعُيُوبِ**) الحِسِّيَّة، (**وندر**) استعمالُه (**في غيرهما**) من المعاني، (**نحو: ارْفَضَّ عَرَقاً**) أي: جرى عرقُه وسال، (**واخْضَلَّ الرَّوْضُ**)، في «الصحاح» و«اللسان» وغيرهما: اخْضَلَّتِ الشجرةُ: إذا كثرتْ أغصانها وأوراقها. اهـ وسيذكُر المؤلِّف ما يَجيء له «افْعَلَّ» ـ وهو قُوَّة اللون أو العيب ـ عند الكلام على معاني صيغ الزيادة، فلو أسقط الزيادةَ التي هنا واكتفى بما هناك لكان أنسبَ. (**ومنه: ارْعَوَى**)، فإنَّ وزنه: «افْعَلَّ»، كما قال ابن جني وابن عصفور وغيرُهما، والمقصود الوزنُ الذي يستحِقُّه هذا البناء لولا مانعُ الإدغام وهو السكون، وإذا أردتَ زنةَ اللفظ بما له قلتَ: «افْعَلَلَ»، وعلى ذلك جرى بعضُهم، ونقل أبو حيان في «شرح التسهيل» عن ابن الخياط قولَه: أقمتُ سنينَ أسألُ عن وزنِ «ارْعَوَى» فلم أجد مَن يَعرفُه، ووزنُه له فرعٌ وأصلٌ، فجائزٌ أن يُقال: وزنُه «افْعَلَلَ» نظراً إلى الأصل، ولو قال قائلٌ: «افْعَلَى» نظراً إلى الفرع لكان وجهاً؛ والأولُ أقيسُ.

وإنما قُدِّمَ في مثل هذا الإعلالُ على الإدغام فقالوا: «ارْعَوَى» ولم يقولوا: «ارْعَوَّ»؛ لأنَّ سببَ الإعلال مُوجِبٌ له، وسبب الإدغام ليس موجباً له، بل مُجَوِّزٌ، ويدلُّ عليه امتناع التصحيح في: «رَضِيَ»، وجواز الفك في: «حَيَّ»، ولأجل أنَّ الإعلال مُقَدَّمٌ على الإدغام أيضاً قالوا: «يَحْيَا»، و«يَقْوَى»، ولم يقولوا: «يَحَيُّ»، و«يَقَوُّ». وأسهلُ من هذا أن يُقال: قُدِّم الإعلال لأنَّ تغيير الآخِر أولى وأسبق، ولمَّا حصل الإعلال لم يبقَ مجالٌ للإدغام لانتفاء المثلين.

● تنبيه: مثلُ «ارْعَوَى» في الوزن «احْوَوَى» من الحُوَّة، وحكى صاحب «القاموس» وقبلَه صاحبُ «المحكم»: «احْوَوَّى» بالتشديد، قال ابنُ بري: وهو غلط، قال: وقد أجمعوا على أنه لم يجئ في كلامهم فعلٌ في آخِره ثلاثة أحرف مِن جنس واحد إلا حرفٌ واحد وهو «ابْيَضَضَّ»، وأنشدوا:

الرابعُ: «تَفَعَّلَ» كتَعَلَّمَ، وتَزَكَّى، ومنه: اذَّكَّرَ، واطَّهَّرَ.

الخامسُ: «تَفَاعَلَ» كتَباعَدَ، وتَشاوَرَ، ومنه: تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وكذا: اثَّاقَلَ، وادَّارَكَ.

فَالْزَمِي الحُصَّ واخْفِضِي تَبْيَضِضِّي

(الرابعُ: «تَفَعَّلَ»)، بزيادة التاء والتضعيفِ للعين، (كتَعَلَّمَ، وتَزَكَّى، ومنه: اذَّكَّرَ، واطَّهَّرَ) وما أشبههما؛ فإنَّ الأصل: «تَذَكَّرَ وتَطَهَّرَ»، أُدغمتْ تاء الأوّل في الذال، وتاءُ الثاني في الطاء، وأُتي بهمزة الوصل لامتناع الابتداء بالساكن.

(الخامسُ: «تَفَاعَلَ»)، بزيادة التاء والألف، (كتَباعَدَ، وتَشاوَرَ، ومنه) الفِعلانِ: (تَبَارَكَ وَتَعَالَى)، وكونُهما منه ظاهر لا يَحتاج إلى تنصيص عليه، إلا أنهما يُوصف بهما الله عزَّ وجلَّ، وما كان كذلك لا يقال: لِم أوْرَدَه؟ (وكذا) منه: (اثَّاقَلَ، وادَّارَكَ)، والأصل: «تَثَاقَلَ وتَدَارَكَ»، فَفُعِل بهما نظيرُ ما مَرَّ في: «اذَّكَّرَ واطَّهَّرَ».

واعلم أنَّ إدغام هذه التَّاء جائزٌ في بابَي: «تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ» فيما تُدغم فيه التَّاء، وهو: ثمانية أحرف غير التاء، مخارجها طرف اللسان وشيءٌ مِن الثَّنايا كالتاء، وهي: «الثاء المثلثة»، و«الدال»، و«الذال»، و«الزاي»، و«السين والصاد المُهْمَلتان»، و«الطاء»، و«الظاء»، فَتُدغم فيها التاء وصلاً وابتداءً. وقد يُضاف إلى هذه الأحرف «الضاد»؛ لِما يأتي مِن أنها باستطالتها قَرُبَتْ مِن حروف طرَف اللسان، نحو: «اضَّارَبوا» في: «تَضَارَبوا»، وكذا «الشينُ والجيم»، نحو: «اشَّاجَرُوا»، و«اجَّارَؤُوا»، في: «تَشَاجَرُوا»، و«تَجَارَؤُوا»، وإنْ كانتا بعيدتَين عن ذلك.

وهذا الإدغام مُطَّرِدٌ في الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسمَي الفاعل والمفعول.

● تنبيه: ذهب الزمخشريُّ في «المفصل» ـ وتبعه ابن الحاجب في «الشافية» ـ إلى أنَّ نحو: «تَغافَلَ» و«تَكَلَّمَ» مُلحقانِ بـ«تَدَحْرَجَ»، وغرَّهما في ذلك موافقةُ البناءَين لـ«تَدَحْرَجَ» في تصاريفه، وردَّه شُرَّاح الكتابَين بما حاصله أنَّ الإدغام في نحو: «تمادَّ» دليلٌ على عدم الإلحاق، وأنَّ الألف والتضعيف في «تَفاعَلَ» و«تَفَعَّلَ» مطردَين في إفادة معانٍ، فلا يصحُّ جعلُهما

والذي زِيد فيه ثلاثةُ أحرفٍ يأتي على أربعةِ أوزانٍ:

الأوَّلُ: «اسْتَفْعَلَ» كاسْتَخْرَجَ، واسْتَقَامَ.

الثاني: «افْعَوْعَلَ» كاغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ: إذا طال، واعْشَوْشَبَ المكانُ: إذا كَثُرَ عُشبه.

الثالث: «افْعَالَّ» كاحْمَارَّ، واشْهَابَّ: قَوِيَتْ حُمْرَتُه، وشُهْبَتُه.

الرابع: «افْعَوَّلَ» كاجْلَوَّذَ: إذا أَسْرَع، واعْلَوَّطَ أي: تَعَلَّقَ بِعُنُقِ البعيرِ فَرَكِبَه.

للإلحاق. ونقل السيوطيُّ في «النُّكت» قولَ اليزديِّ على «الشافية»: هذا واردٌ على المؤلِّف، وأمَّا على الزمخشريِّ فلا يردُ شيءٌ من هذا؛ لأنه لا يقول بعدم إفادة حرفِ الإلحاق، بل يقول: الإلحاق لاتِّحاد المصدرَين، فلا تعرُّض للإفادة ولا لِعَدمها. اهـ، فإنْ أراد أنَّ قولَ الزمخشريِّ ضعيفٌ لكن لا من الوجه المذكور فمسلَّمٌ، وإن أراد أنَّ قول الزمخشريِّ بالإلحاق المذكور سالمٌ من أيِّ اعتراض فليس بصحيح، قال ابن مالك في «شرح الكافية»: وقد غلط الزمخشريُّ في جعله ألفَ «تَفاعَلَ» مزيدةً للإلحاق بـ«تَفَعْلَلَ» مع اعترافه بأنَّ ألفَ «فاعَلَ» ليستْ للإلحاق، وألفُ «تَفاعَلَ» هي ألف «فاعَلَ»؛ لأنَّ نسبة «تَفاعَلَ» من «فاعَلَ» كنسبة «تَفَعَّلَ» من «فَعَّلَ»؛ لأنَّ ذا التاء من القبيلَين مطاوع المجرَّد من التاء. اهـ

(و) الثلاثيُّ (**الذي زِيد فيه ثلاثةُ أحرفٍ يأتي على أربعةِ أوزانٍ**):

(**الأوَّلُ: «اسْتَفْعَلَ»**)، بزيادة همزة الوصل والسين والتاء، (**كاسْتَخْرَجَ، واسْتَقَامَ**)، أصله: «اسْتَقْوَمَ»، أُعِلَّ بالنقل والقلب كما يأتي تفصيله.

(**الثاني: «افْعَوْعَلَ»**)، بزيادة همزة الوصل، وتَكرار العين المفصولة بالواو الزائدة، (**كاغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ: إذا طال، واعْشَوْشَبَ المكانُ: إذا كَثُرَ عُشبه**) وهو الكلأ الرَّطْب.

(**الثالث: «افْعَالَّ»**)، بزيادة همزة الوصل، وألفٍ بين العين واللام مع تضعيف اللام، (**كاحْمَارَّ، واشْهَابَّ**): إذا (**قَوِيَتْ حُمْرَتُه، وشُهْبَتُه**) بضمِّ الشين، وهي: بياض يُخالطه سوادٌ.

(**الرابع: «افْعَوَّلَ»**)، بزيادة همزة الوصل، وواوٍ مشدَّدة بين العين واللام، (**كاجْلَوَّذَ**) الرجلُ: (**إذا أَسْرَع، واعْلَوَّطَ أي: تَعَلَّقَ بِعُنُقِ البعيرِ فَرَكِبَه**).

أوزان الرباعيِّ المزيد فيه وملحقاته

ينقسم الرباعيُّ المزيد فيه إلى قسمين: ما زِيد فيه حرفٌ واحدٌ، وما زِيد فيه حرفانِ.

فالذي زِيد فيه حرفٌ واحدٌ وزنٌ واحدٌ، وهو: «تَفَعْلَلَ»، كتَدَحْرَجَ.

والذي زِيد فيه حرفانِ وَزْنانِ:

الأوَّلُ: «افْعَنْلَلَ» كاحْرَنْجَمَ.

والثاني: «افْعَلَلَّ» كاقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ.

(أوزان) الفعل (الرباعيِّ المزيد فيه و) أوزانُ (ملحقاته)

(ينقسم الرباعيُّ المزيد فيه إلى قسمين: ما زِيد فيه حرفٌ واحدٌ) فقط، (وما زِيد فيه حرفانِ):

(فـ)الرباعيُّ (الذي زِيد فيه حرفٌ واحدٌ) فقط (وزنٌ واحدٌ) لا غيرُ، (وهو: «تَفَعْلَلَ»)، بزيادة التاء في أوَّل «فَعْلَلَ» الرباعيِّ، (كتَدَحْرَجَ) مطاوع دَحْرَجَه.

(و) الرباعيُّ (الذي زِيد فيه حرفانِ وَزْنانِ):

(الأوَّلُ: «افْعَنْلَلَ»)، بزيادة همزة الوصل، والنونِ بين العين واللام الأُولى، (كاحْرَنْجَمَ) أي: اجتمع، يقال: «حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَتْ»: إذا رَدَدْتُها فارْتَدَّ بعضُها على بعضٍ، واجتمعتْ.

(والثاني: «افْعَلَلَّ»)، بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية، (كاقْشَعَرَّ) جِلْدُه أي: ارْتَعَدَ، (واطْمَأَنَّ) أي: سَكَن.

واختُلف في هذا البناء: فقيل: هو بناء مُقْتَضَبٌ، وعليه مشى المؤلِّف، ومعنى الاقتضاب على ما قالوه: «كونُ الكلمة على مثالٍ لم يُسبق بآخَرَ هو أصلٌ له، أو كالأصل، مع خُلُوِّهِ مِن حرفٍ مزيدٍ لمعنًى، أو إلحاقٍ».

. . . .

فقولُهم: «لم يُسبق بآخر هو أصل له» احتراز من نحو: «جَلْبَبَ»، فإنه ملحَق بـ«دَحْرَجَ»، وقولُهم: «أو كالأصل» احتراز عن نحو: «اقْعَنْسَسَ»، فإنه ملحَق بـ«احْرَنْجَمَ»، وهو مزيد فيه، فلمَّا أُلحق به صار كالأصل له، وقولُهم: «مع خلوه من حرف مزيد لمعنًى» احتراز من نحو: «أعْلَمَ وعَلَّمَ»، فإنَّ الهمزة والتضعيف للتَّعدية، وقولُهم: «أو لإلحاق» احتراز من نحو: «جَهْوَرَ»، فإنَّ المزيد للإلحاق بـ«دَحْرَجَ».

وقيل: هو ملحَق بـ«احْرَنْجَمَ»؛ لِمجيء مصدره كمصدره، ورُدَّ بوجهين: أحدُهما: وُجود الإدغام فيه.

● **تنبيه:** القولُ بأنَّ وزن «اطمأنَّ»: «افْعَلَلَّ» هو قول سيبويه، وهو الذي رأيتُه في جميع كتب النحو والصرف التي اطَّلعتُ عليها على كثرتها، وفي النفس مِن هذا القول شيء؛ لأنَّ جميع كتب اللغة تجعله ضمنَ المادة (ط م ن) لوجود الثلاثيِّ المجرَّد منها، وهو بمعنى «اطمأنَّ» المذكور، قال في «القاموس»: الطَّمْنُ بالفتح: الساكن المطمئن. اهـ، وقال الأزهريُّ في «التهذيب»: ويقال: طامَنَ ظهرَه: إذا حَنَاه، بغير همز؛ لأنَّ الهمزة التي حَلَّتْ في اطمأنَّ إنما حَلَّتْ فيها حذارَ الجمع بين الساكنين. اهـ، وقد اتَّفَقَ النُّحاة على أنَّ أَوْلى ما يُعرف به الزائد: الاشتقاقُ، ومِمَّا قاله سيبويه في ذلك: وكُلُّ حرف من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهبَ في اشتقاقٍ في ذلك المعنى مِن ذاك اللفظ فاجعلْها زائدةً، وكذلك ما هو بمنزلةِ الاشتقاق، فإنْ لم تفعلْ هذا لم تجعلْ نونَ «سِرْحان» وهمزةَ «جُرائض» وميمَ «سُتْهُم» زائدةً. اهـ وقد تتبَّعتُ هذه الصيغة في «أفعال ابن القطاع» وغيره فرأيتُ أغلب ما جاء منه قد ورد معه الثلاثيُّ المجرَّد بمعناه، فالذي أراه ـ وهو الظاهر ـ أنَّ وزنَ اطْمَأَنَّ: «افْعَأَلَّ»، فهو مِن مزيد الثلاثيِّ لا مزيدِ الرباعيِّ، وله نظائرُ اعترف فيها النُّحاة بكونها مِن مزيد الثلاثيِّ، كـ«اجْفَأَظَّ» الذي نَصَّ ابن مالك في «اللامية» على أنه «افْعَأَلَّ»، و«اكْلأَزَّ» الذي نَصَّ أبو حيان في «الارتشاف» على أنه «افْعَأَلَّ» أيضاً، فعلى مَن يدَّعي الفرقَ بين «اطْمَأَنَّ اطْمِئْناناً وطُمَأْنِينَةً»، وبين «اجْفَأَظَّ اجْفِئْظاظاً وجُفَأْظَظَةً» أنْ يُثبتَ لنا الفرقَ.

والملحَق بما زِيد فيه حرفٌ واحدٌ يأتي على ستةِ أوزانٍ:

الأوّلُ: «تَفَعْلَلَ» كتَجَلْبَبَ.

الثاني: «تَفَعْوَلَ» كتَرَهْوَكَ.

الثالثُ: «تَفَيْعَلَ» كتَشَيْطَنَ.

هذا، ولم يَسلَمْ بعضُ مَن تأمَّل هذا الفعل ثم قلَّد قولَ سيبويه وغيرِه مِن التَّناقض، كصاحب «تدريج الأداني» الذي قال: اطْمَأَنَّ مِن مزيد الثلاثيِّ ملحَقٌ بمزيد الرباعيِّ وهو الاقْشِعْرار، ووزنُه في الأصل: «افْعَأَلَّ»، فبعد الإلحاق: «افْعَلَلَّ». اهـ، فهذا الذي قاله خطأٌ؛ لأنه لو صَحَّ لكان وزنُ «هَرْوَلَ وشَرْيَفَ» ونحوِهما بعد الإلحاق: «فَعْلَلَ»، لا «فَعْوَلَ وفَعْيَلَ»، وهذا لا يَقوله أحدٌ.

بقي شيءٌ، وهو أني طالعتُ منذ أيام كتاباً في الصَّرف يُصَرِّحُ بكون اطمأنَّ: «افْعَأَلَّ»، وهو كتابُ: «الكفاية في الصرف» للإمام زين الدين البركوي، صاحبِ «إظهار الأسرار»، والمتنُ المذكورُ وصاحبُه مشهوران في تركيا وغيرها من بلاد العجم على ما حدَّثني به لاحقاً مَن أثق به.

نعم، اطَّلعتُ بعد ذلك على شرح «الكفاية» المسمَّى «كفاية المنتهي في شرح كفاية المبتدي» لسليمان سري الرومي، وقد حاول فيه الاعتراض على قول البركوي: إنَّ «اطْمَأَنَّ» من باب «افْعَأَلَّ»، إلا أن كلامَه في ذلك مضطربٌ وليس فيه شيءٌ يَستحقُّ أن يُسطَّر. والله تعالى أعلم.

(والملحَق بما زِيد فيه حرفٌ واحدٌ) أي: بـ«تفعلل» (يأتي على ستةِ أوزانٍ):

(الأوّلُ: «تَفَعْلَلَ»)، بزيادة التاء واللام، (كتَجَلْبَبَ) أي: لبس الجلباب.

(الثاني: «تَفَعْوَلَ»)، بزيادة التاء، والواو بعد العين، (كتَرَهْوَكَ) في مشيه: إذا تموَّج فيه متبختراً.

(الثالثُ: «تَفَيْعَلَ»)، بزيادة التاء، والياء بين الفاء والعين، (كتَشَيْطَنَ) أي: صار

الرابعُ: «تَفَوْعَلَ» كتَجَوْرَبَ.

الخامسُ: «تَمَفْعَلَ» كتَمَسْكَنَ.

السادسُ: «تَفَعْلَى» كتَسَلْقَى.

كالشيطان. وتمثيلُه مبنيٌّ على أنَّ شيطاناً «فَيْعَالٌ» مِن الشُّطون وهو البُعد، أي: البعد عن الخير، وقيل: هو «فَعْلَان» مِن شاط يَشِيطُ: إذا هلك، أو مِن استشاط غضباً: إذا احتدَّ في غضبه والتهبَ، والأوَّل ـ وهو قولُ سيبويه ـ أصحُّ لأمور منها قولُ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصلت يذكُر سليمانَ عليه الصلاة والسلام:

أيُّـمـا شـاطِـنٍ عَـصَـاهُ عَـكَـاهُ

وأمَّا ورودُ شيطانٍ مصروفاً في مثل قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] فليس فيه دليلٌ للقول الراجح؛ لأنَّ منعَ صرف الصِّفة المختومة بالألف والنون الزائدتَين مشروطٌ بانتفاء «فَعْلانَة»، وقيل: بوجودِ «فَعْلَى»، وعلى كِلا القولين فشيطان مصروف وإنْ قيل: إنَّ وزنَه: «فَعْلانُ».

(الرابعُ: «تَفَوْعَلَ»)، بزيادة التاء، والواو بعد الفاء، (كتَجَوْرَبَ) أي: لبس الجَوْرَبَ.

(الخامسُ: «تَمَفْعَلَ»)، بزيادة التاء والميم بعدها، (كتَمَسْكَنَ) أي: أظهر المَسْكَنَةَ، أصلُها مِن السُّكون. ولأهل العلم كلامٌ متعلِّق بالفعل «تمسكن» يُطلب من المطوَّلات، ويكفيك الآنَ أن تعلمَ أنَّ بناء «تَمَفْعَلَ» سماعيٌّ، وأنَّ قولَهم: «تَمَحْوَرَ وتَمَرْكَزَ وتَمَدْرَسَ» ونحو ذلك غيرُ عربيٍّ.

(السادسُ: «تَفَعْلَى»)، بزيادة التاء، والألف آخِرَه، (كتَسَلْقَى)، ذكَره ابن مالك في «لامية الأفعال»، وفسَّره الشيخ بحرق بأنه مطاوع «سَلْقاه» أي: ألقاه على قَفاه، ولم أجده في غير «اللامية» و«المخصص». وأمَّا مطاوع سَلْقاهُ فهو: «اسْلَنْقَى» و«اسْتَلْقَى»، ووزنُ الأول: «افْعَنْلَى»، ووزنُ الثاني: «افْتَعْلَى»، ووَهِم الزمخشريُّ والجوهريُّ والمجدُ وغيرُهم حين جعلوا اسْتَلْقَى من بابِ «اسْتَفْعَلَ». نعم، رأيتُ في بعض حواشي «متن البناء» المخطوطة ما نَصُّه: يقال: «سَلْقه بالكلام» أي: آذاه به، فـ«تسلقى» أي: فتأذَّى. اهـ، ولو صحَّ أنَّ معنى «تَسَلْقَى»: تأذَّى لكان

والملحَقُ بِما زِيد فيه حرفانِ وَزْنانِ:

الأول: «افْعَنْلَلَ» كاقْعَنْسَسَ.

الثاني: «افْعَنْلَى» كاسْلَنْقَى.

مطاوَعُه «سَلْقاه» لا «سَلْقَه»، وقد أكثرتُ مِن مطالعة كُتب هؤلاء العَجَم المتأخِّرين فرأيتُهم يَتساهلون في استعمال ألفاظ على خلاف ما تستعملها العرب، بل وإيراد كلمات لا وُجودَ لها في كُتب اللغة، ومِن ثَمَّ أرى أنه لا يُعتمد على ما يَنفردون به، وسأُوقفك على أشياءَ من ذلك قريباً إن شاء الله.

هذا حاصلُ القول في «تَسَلْقَى»، والمشهور مِن كلام القومِ: «تَقَلْسَى»: إذا لبس القَلَنْسُوَة، و«تَجَعْبَى» مطاوع «جَعْبَيْتُهُ»: إذا صرعتُه.

● **تنبيه:** ليس إلحاق نحو: «تَجَلْبَبَ» بـ«تَدَحْرَجَ» بواسطة تصديره بالتاء، بأن يقال: أُلحق «جَلْبَبَ» بتكرير اللام بـ«دَحْرَجَ»، ثم أُلحق بـ«تَدَحْرَجَ» بزيادة التاء في أوَّله، وإنما هو ملحقٌ بـ«دَحْرَجَ»، ثم يُزاد عليه ما زِيد على «دَحْرَجَ» ـ وهو التاء ـ لتحقيق معنى المطاوعة، فيقال: «تَجَلْبَبَ» كـ«تَدَحْرَجَ». وإنما لم تكن التاء للإلحاق لأنَّ زيادتها مطردةٌ في إفادة معنًى المطاوَعة.

(والملحَقُ بِما زِيد فيه حرفانِ وَزْنانِ):

(الأول: «افْعَنْلَلَ»)، بزيادة همزة الوصل، والنونِ بين العين واللام، وإحدى اللامين، (كاقْعَنْسَسَ) أي: تأخَّر ورجع إلى خلف، مِن القَعَسِ، وهو: خروج الصدر ودخول الظهر، ضد الحَدَبِ.

(الثاني: «افْعَنْلَى»)، بزيادة همزة الوصل والنون والألف، (كاسْلَنْقَى) الرجلُ على قفاه أي: استَلْقَى.

ثم لَمَّا حصل اللبسُ بين «اقْعَنْسَسَ» و«احْرَنْجَمَ» باتِّحاد الزِّنة وهي «افْعَنْلَلَ» ـ فإنَّ الاتِّحادَ يُوهم عدمَ الفرق مع وُجوده بخلافِ «اسْلَنْقَى» و«احْرَنْجَمَ» فإنه لا اتِّحاد بينهما بحسَب الوزن ـ احتاج المؤلِّف رحمه الله إلى بيان الفرق والتعرُّض له فقال:

. والفرقُ بين وزنَي: احْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ: أنَّ اقْعَنْسَسَ إحدى لامَيْهِ زائدةٌ للإلحاق، بخلاف احْرَنْجَمَ؛ فإنهما فيه أصليَّتان.

● تنبيهان:

الأوَّلُ: ظهَر لك مِمَّا تقدَّم أنَّ الفعلَ باعتبار مادَّتِه أربعةُ أقسام: ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ، وخماسيٌّ، وسداسيٌّ، وباعتبار هيئته الحاصلةِ مِن الحركاتِ والسكناتِ سبعةٌ وثلاثونَ باباً.

(والفرقُ بين وزنَي: احْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ) مع اتِّفاقهما في اللفظ ـ أعني: «افْعَنْلَلَ» ـ (أنَّ اقْعَنْسَسَ إحدى لامَيْهِ) وهي السين الثانية على المختار (زائدةٌ للإلحاق)، بدليل عدم الإدغام، (بخلاف احْرَنْجَمَ؛ فإنهما) أي: لامَيْهِ، وهما: الجيم والميم (فيه أصليَّتان). ومثلُ هذا يُقال في الفرق بين «فَعْلَلَ» كدَحْرَجَ، و«فَعْلَلَ» كجَلْبَبَ.

فإنْ قيل: لِم ألحقوا بـ«احْرَنْجَمَ» «اقْعَنْسَسَ»، ولم يُلحقوا به «اسْتَخْرَجَ» مع أنه على صُورته في جميع تصاريفه؟ فالجواب: أنَّ «احْرَنْجَمَ» مزيدٌ فيه، وكُلُّ ثلاثيٍّ يُلحق بمزيد الرباعيِّ يجب أن يكونَ فيه مِن الزيادة مثلُ ما في الملحَق به وفي مُقابلتها، فيجب أن يكونَ في «اسْتَخْرَجَ» نونٌ زائدةٌ مكانَ نون: «احْرَنْجَمَ». وأيضاً؛ لأنَّ الزوائد في نحو: «اسْتَخْرَجَ» مطردةٌ زيادتُها لإفادة مَعانٍ، وقد علمتَ أنَّ الغرض مِن الإلحاق لفظيٌّ، فلا يَجوز حملُ هذه الزوائد على الغرض اللفظيِّ مع ظهور إمكان حملِها على الغرض المعنويِّ.

● تنبيه: يُزاد على الملحَق بِما زِيد فيه حرفانِ وزنٌ ثالثٌ، وهو: «افْعَأَلَّ»، نحو: اشْرَأَبَّ، فإنه مُلحَق بـ«افْعَلَلَّ» نحو: اقْشَعَرَّ، كما حَقَّقْنَاه قريباً.

(تنبيهان):

(الأوَّلُ: ظهَر لك مِمَّا تقدَّم أنَّ الفعلَ باعتبار مادَّتِه) أي: عدد حروفه (أربعةُ أقسام: ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ، وخماسيٌّ، وسداسيٌّ، وباعتبار هيئته الحاصلةِ مِن) ترتيب الحروف و(الحركاتِ والسكناتِ سبعةٌ وثلاثونَ باباً)، كذا في كتاب «الوسيلة» للشيخ المرصفيِّ، وبعده قولُه: ستةُ أبوابٍ للثلاثيِّ، وعشرةٌ للرباعيِّ، وثلاثةَ عشر للخماسيِّ، وثمانية للسداسيِّ. اهـ.

الثاني: لا يَلزم في كُلِّ مجرَّدٍ أنْ يُستعملَ له مزيدٌ، ولا في كُلِّ مزيدٍ أنْ يُستعمل له مجرَّدٌ، ....

وتفصيلُه هذا موافق لِما ذكَره في كتابه، وأمَّا الذي ذكَره المؤلِّف هنا فمخالفٌ له في موضعَين، ولو شاء التَّصريح بتفصيل هذه الأبواب ـ على غِرار شيخه ـ لقال: ستةُ أبواب للثلاثيِّ، وأحدَ عشر للرباعيِّ، واثنا عشر للخماسيِّ، وثمانيةٌ للسداسيِّ.

ثم إنَّ هذه الطريقة هي طريقةُ النُّحاة لا التَّصريفيِّين، قال السجاعيُّ في حاشيته على «شرح القطر»: الرباعيُّ عند النُّحاة ما كانت حروفه أربعةً، سواءٌ كانت كُلُّها أصولاً كـ«دَحْرَجَ»، أو لا كـ«أكْرَمَ»، وأمَّا عند أهل الصرف فهو ما كانت حروفُه الأصول أربعةً. اهـ، ونَصَّ على هذا أيضاً العدويُّ في حاشيته على «شرح الشذور»، وعليه يكون المؤلِّف قد مشى على اصطلاح النُّحاة لا الصرفيِّين في غير ما موضعٍ مِن كتابه، والسِّرُّ في ذلك أنَّ أكثر ما نقَله إنما كان عن كتب النحو، مثل «التوضيح» و«المفصَّل» وغيرِهما، وقد وافقناه على ذلك في الشرح تيسيراً على الطلاب.

فإنْ قلتَ: فما هو تفصيل الأبواب السبعة والثلاثين على طريقة أهل الصرف؟

قلتُ: جوابُه يُؤخذ مِن ترتيب المؤلِّف لها، فيقال: ستةٌ منها للثلاثيِّ المجرَّد، واثنا عشر لمنشعبة الثلاثيِّ، وواحدٌ للرباعيِّ المجرَّد، وثلاثةٌ لمنشعبة الرباعيِّ، وسبعةٌ لملحَق «دَحْرَجَ»، وستةٌ لملحَق «تَدَحْرَجَ»، واثنان لملحَق «احْرَنْجَمَ». وإذا شئتَ زيادةَ بابِ «اطمأنَّ» الملحَق بـ«اقشعرَّ» تصير الأبواب ثمانيةً وثلاثين.

والفرقُ بين المنشعِب والملحَق أنَّ زيادةَ الحرف في المنشعِب لقصد زيادة معنًى، وفي الملحَق لقصد موافقةِ لفظٍ للفظٍ آخَرَ، لِيُعاملَ معاملتَه، لا لزيادة معنًى.

التَّنبيه (**الثاني: لا يَلزم في كُلِّ**) فعلٍ (**مجرَّدٍ**) ثلاثيًّا كان أو رباعيًّا (**أنْ يُستعملَ له مزيدٌ، ولا في كُلِّ**) فعلٍ (**مزيدٍ أنْ يُستعمل له مجرَّدٌ**)، بل يجوز أن يأتِيَ المجرَّد دون المزيد فيه، نحو: «أنَتَ» أي: أنَّ، فإنه لم يُستعمل إلا مجرَّداً، وكذلك يجوز أن يأتِيَ المزيد فيه دونَ مجرَّده، نحو: «تَكَلَّمَ»، فإنه لم يُستعمل المجرَّد في معناه. هذا، ولكنَّ الغالبَ أنه لا يأتي

.... ولا فيما استُعمل فيه بعضُ المزيدات أنْ يُستعمل فيه البعضُ الآخَرُ، بل المَدارُ في كُلِّ ذلك على السَّماع، ويُستثنى مِن ذلك الثلاثيُّ اللازمُ، فَتَطَّرِدُ زيادةُ الهمزة في أوَّله للتَّعدية، فيقال في ذَهَبَ: «أَذْهَبَ»، وفي خَرَجَ: «أَخْرَجَ».

المجرَّدُ إلا ويأتي منه المزيد، وبالعكس. (ولا) يَلزم (فيما استُعمل فيه بعضُ المزيدات أنْ يُستعمل فيه البعضُ الآخَرُ، بل المَدارُ في كُلِّ ذلك على السَّماع، ويُستثنى مِن ذلك) نوعٌ واحدٌ مِن الأفعال المجرَّدة، وهو: (الثلاثيُّ اللازمُ) مِن أيِّ باب كان، (فَتَطَّرِدُ) أي: تنقاس (زيادةُ الهمزة في أوَّله للتَّعدية) إلى مفعولٍ واحدٍ، (فيقال في ذَهَبَ: «أَذْهَبَ»، وفي خَرَجَ: «أَخْرَجَ»)، وفي عَطِشَ: «أَعْطَشَ»، وفي كَرُمَ: «أَكْرَمَ»، وهو ظاهرُ مذهب سيبويه، قال الدمامينيُّ: وهو الحقُّ. وسيختار المؤلِّف عند الكلام على تقسيم الفِعل إلى المتعدِّي واللازم أنَّ تعديةَ الفِعل مطلقاً سماعية، مُخالفاً لاختياره هنا، فتأمَّل.

❁❁❁

فَصْلٌ في معاني صِيَغِ الزَّوائِد

....

(فَصْلٌ في معاني صِيَغِ الزَّوائِد)

أي: في معاني الصِّيَغِ المشتمِلة على الحروف الزَّوائد. وأراد بالمعاني الغالبةَ فيها، وما يُمكن ضبطه؛ إذ قد يجيء كلٌّ واحد من تلك الصِّيَغ لمعانٍ أُخَرَ كثيرة لا تُضبط.

وقولُه: «فصل» أقربُ الوجوه وأحسنُها في إعرابه: أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هذا فصلٌ ... إلخ. والفصل في اللغة: الحجز بين الشيئين، وفي الاصطلاح: اسمٌ للألفاظ المخصوصة الدالَّةِ على المعاني المخصوصة، وقد تقدَّمتِ الإشارةُ إليه في شرح الخطبة، قال في «تاج العروس»: والمصنِّفون يُترجمون به أثناءَ الأبواب، إمَّا لأنه نوعٌ مِن المسائل مفصولٌ عن غيره، أو لأنه ترجمةٌ فاصلةٌ بينه وبين غيره، فهو بمعنى مفعولٍ، أو فاعِلٍ. اهـ

واعلم أنَّ أغلب هذا الفصل قد أخذه المؤلِّف مِن كتاب «الوسيلة» لشيخه المرصفيِّ، والظاهر أنَّ المرصفيَّ ﷫ قد وضع أكثر الأمثلة الآتية مِن عنده، دونَ الرجوع إلى كتب اللغة والتصريف، فأخطأ في بضعة عشر مثالاً، وتبعه الحملاويُّ رحمه الله تعالى ثقةً منه فيه، فأخطأ مثلَه. لا يُقال في بعض ذلك: «لعلَّه قاس مثالاً لم يُسمع على آخَرَ مسموع»؛ لأنَّ اللغة لا تَثْبُتُ بالقياس، ولذلك اعترضوا على التَّفتازانيِّ في تمثيله لـ«أَفْعَلَ» الدالِّ على زيادة المعنىٰ بـ«أَشْغَلْتُهُ»؛ والمؤلِّف مُقِرٌّ بهذا الأمر هنا، ألا ترى ما قَدَّمَه في التَّنبيه الثاني قبل هذا الفصل مِن أنَّ المدار في كُلِّ ذلك على السَّماع؟ وكذلك ما سيذكره في التَّقسيم الخامس للفعل، مِن أنَّ الحقَّ أنَّ تعديةَ الفعل سماعِيَّةٌ.

فإنْ قلتَ: قد علِمنا أنَّ أخطاء الشيخ في هذا الفصل سببُها شيخُه المرصفيُّ، فما هو سبب خطأ شيخه المذكور؟

قلتُ: المرصفيُّ ﷫ كان مِمَّن يقولون بعدم التَّدقيق والتَّحقيق في علوم العربيَّة ونحوِها

«أَفْعَل»: تأتي لِعِدَّة مَعانٍ:

لِضيق العمر عن تحصيل جميع العلوم المقصودة، وقد نقل في كتابه «الوسيلة» كلاماً مطوَّلاً لابن خلدون كَلَّهُ في بيان هذا المعنى، ومِمَّا قاله فيه: وأمَّا العلوم التي هي آلاتٌ لِغيرها مثلُ العربية والمنطق وأمثالهما فلا يَنبغي أن يُنظر فيها إلا مِن حيث هي آلةٌ لذلك الغير فقط، ولا يُوَسَّعُ فيها الكلام، ولا تُفَرَّعُ فيها المسائل؛ فإنَّ ذلك مخرجٌ لها عن المقصود؛ إذ المقصود منها ما هي آلةٌ له لا غير، فكلَّما أُخرجت عن ذلك خرجتْ عن المقصود، وصار الاشتغالُ بها لغواً. اهـ، وما ذكَره ابن خلدون كَلَّهُ ـ وإنْ كان فيه شيءٌ مِن الصواب ـ لم يقصد به ما فَهِمه المرصفيُّ مِن إهمال التحقيق في العلوم، أو التَّصدِّي للتدريس والتأليف في مسائلَ لم تُتقن على ما يجب؛ إذ لا يخفى عليك أنَّ مَن يُعَلِّمُكَ في سنةٍ مثلاً مئةَ مسألة صحيحة في علمٍ مِن العلوم أَوْلى بالتَّقديم ممن يُعَلِّمُكَ المسائلَ نفسَها على غير الوجه الصَّحيح في ثلاثة أشهر أو نحوِ ذلك؛ لأنك لا تحتاج مع الأوَّل إلى مراجعةٍ أو بحث، وأمَّا مع الثاني فإنك تصير متحيِّراً شاكًّا في جميع المسائل؛ لِعلمك أنَّ فيها ما هو سقيمٌ دون أنْ تعلَمَ موضعَه، فتحتاج إلى بذل عِدَّة أشهر أو سنوات لِتمحيص تلك المسائل، فترجع إلى ذلك المحذور الذي رُمْتَ الهَرَبَ منه.

وقد حدث هذا معي في مجموعة مِن الكتب؛ منها هذا الكتاب، ومنها «ميزان الذهب» في العروض والقوافي، فإنَّ فيه أموراً كثيرةً جدًّا تُعَوِّقُ الطالبَ عن التَّحصيل الصَّحيح، وتدلُّ على أنَّ مصنفه كَلَّهُ لم يُحسن ذلك الفَنَّ وإن كان قد أحسنَ أو أجادَ النحوَ وغيرَه مِن العلوم، ولعلَّ الله عزَّ وجلَّ يُيَسِّر لنا ـ بعد أن أتينا على أشهر ما أُلِّف في علم العروض المهجور من مُتونٍ وشُروح وحَواشٍ ـ تهذيبَه وتحقيقَه قريباً، فقد آن الأوانُ لذلك، كما آنَ للرجوع إلى ما كُنَّا فيه.

قال المصنِّف رحمه الله تعالى:

[معاني «أَفْعَلَ»]

صيغةُ («أَفْعَل»: تأتي لِعِدَّة مَعانٍ)، أوصلها بعضهم إلى خمسة وعشرين، واقتصر هنا على ما رآه مشتهراً منها وهو نحوُ النصفِ من ذلك فقال:

الأوَّلُ: التَّعْدِيَةُ، وهي: تصييرُ الفاعل بالهمزة مفعولاً، كـ«أَقَمْتُ زيداً»، و«أَقْعَدْتُه»، و«أَقْرَأْتُه»، الأصلُ: قامَ زيدٌ، وقَعَدَ، وقَرَأَ، فَلَمَّا دخلتْ عليه الهمزةُ، صار زيدٌ مُقاماً، مُقْعَداً، مُقرَأً.

فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدِّياً لواحدٍ، وإذا كان متعدِّياً لِواحد صار بها متعدِّياً لاثنين، وإذا كان متعدِّياً لاثنين صار بها متعدِّياً لثلاثة. ولم يُوجَدْ في اللغة ما هو مُتَعَدٍّ لاثنين وصار بالهمزة متعدِّياً لثلاثة إلا «رَأى»، و«عَلِم»، كرَأَى وعَلِم زيدٌ بكراً قائماً، تقول: «أَرَيْتُ أو أَعْلَمْتُ زيداً بكراً قائماً».

(**الأوَّلُ: التَّعْدِيَةُ**)، وهذا المعنى هو الأصلُ والأكثرُ في استعمالهم فكان أولى بالتقديم، وكذا يُقال في تقديم الأول من المعاني المذكورة للصِّيَغ الآتية إلا «افْتَعَلَ». (و) التعديةُ (**هي**): إيصال معنَى الفعل إلى مفعولٍ لا يَصل إليه الفعلُ دونَ الحرف المُعَدِّي، فمعناها هنا: (**تصييرُ الفاعل**) للفعل المجرَّد (بـ)سبب (**الهمزة مفعولاً**) لـ«أَفْعَلَ»، (**كـ«أَقَمْتُ زيداً»**، و«**أَقْعَدْتُه**»، و«**أَقْرَأْتُه**) الكتابَ»، (**الأصلُ**) في الثلاثة: (**قامَ زيدٌ، وقَعَدَ، وقَرَأَ**) الكتابَ، بإسناد الأفعالِ الثلاثة إلى زيدٍ الذي هو فاعلُها، (**فَلَمَّا دخلتْ عليه**) أي: على الكلام (**الهمزةُ، صار زيدٌ**) مفعولاً به، أي: (**مُقاماً، مُقْعَداً، مُقرَأً**).

(**فإذا كان الفعل**) الأصلُ (**لازماً صار بها**) أي: بالهمزة (**متعدِّياً لـ**)مفعول (**واحدٍ**)، كالمثالين الأوَّلَين، (**وإذا كان**) الأصلُ (**متعدِّياً لِواحد صار بها متعدِّياً لاثنين**): أوَّلُهما: مفعول التَّصيير، والثاني: مفعولُ أصلِ الفعل، كالمثال الثالث السابق، وكـ«لَبِس زيدٌ جُبَّةً وأَلْبَسْتُه إيَّاها». (**وإذا كان متعدِّياً لاثنين صار بها متعدِّياً لثلاثة**) أوَّلُها: مفعولُ التَّصيير. (**ولم يُوجَدْ في اللغة**) مِن الأفعال (**ما هو مُتَعَدٍّ لاثنين**) في الأصل (**وصار بالهمزة متعدِّياً لثلاثة إلا**) فِعْلان، هما: (**«رَأَى»، و«عَلِم»، كرَأَى وعَلِم زيدٌ بكراً قائماً، تقول**) منهما عند تعديتهما بالهمزة: (**«أَرَيْتُ أو أَعْلَمْتُ زيداً بكراً قائماً»**).

ومِمَّا جاء في القرآن مِن «أَفْعَلَ» الذي للتَّعدية قولُه تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]، وقولُه: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠].

الثاني: صَيْرُورَةُ شيءٍ ذَا شيءٍ، كـ«أَلْبَنَ الرَّجُلُ»، و«أَتْمَرَ»، و«أَفْلَسَ»: صار ذا لَبَنٍ، وتَمْرٍ، وفُلُوس.

الثالثُ: الدخولُ في شيءٍ؛ مكاناً كان أو زماناً، كـ«أَشْأَمَ»، و«أَعْرَقَ»، و«أَصْبَحَ»، و«أَمْسَى»، أي: دخل في الشأم، والعراقِ، والصباح، والمساء.

الرابعُ: السَّلْبُ والإزالةُ، كـ«أَقْذَيْتُ عينَ فُلان»، و«أَعْجَمْتُ الكتابَ»، أي: أَزَلْتُ القَذَى عن عينه، وأَزَلْتُ عُجْمَةَ الكتاب بِنَقْطِه.

المعنى (الثاني: صَيْرُورَةُ شيءٍ) ـ وهو فاعلُ «أَفْعَلَ» ـ (ذَا شيءٍ) وهو ما اشْتُقَّ منه، وهذا المعنى على ضربَيْنِ: ضربٍ يَصير فيه الفاعلُ صاحبَ ما اشْتُقَّ منه «أَفْعَلَ»، وضربٍ يَصير فيه صاحبَ شيء هو صاحبُ ما اشْتُقَّ منه. فالأوّل: (كـ«أَلْبَنَ الرَّجُلُ»، و«أَتْمَرَ»، و«أَفْلَسَ»: صار ذا لَبَنٍ، وتَمْرٍ، وفُلُوس) بعد أنْ كان ذا دراهمَ، والثاني: نحو: أَجْرَبَ الرجلُ: إذا صار ذا إبلٍ ذاتِ جَرَبٍ.

المعنى (الثالثُ: الدخولُ في شيءٍ، مكاناً كان) ذلك الشيء (أو زماناً، كـ«أَشْأَمَ»، و«أَعْرَقَ»، و«أَصْبَحَ»، و«أَمْسَى»، أي: دخل في الشأم) أي: الشام، سُميت بذلك لوقوعها عن مَشأمة القِبلة، (والعراقِ، والصباح، والمساء).

ومنه في القرآن قولُه تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، مِن أصعد، أي: دخل في الصَّعيد وذهب فيه، فالمعنى: إذ تَذهبون في الأرض. وقولُه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]، أي: داخلون في الظلام. وقولُه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، أي: داخلين في وقت الشُّروق، ويحتمله أيضاً قولُه تعالى: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠]، وقال أبو عبيدة: فاتَّبعوهم نحو الشرق، وقيل: مشرقين أي: في ضِياء، وكان فرعونُ وقومُه في ضباب وظلمة تحيَّروا فيها حتى جاوز بنو إسرائيلَ البحرَ، وعلى هذا يكون «مشرقين» حالاً من المفعول.

المعنى (الرابعُ: السَّلْبُ والإزالةُ)، أي: سلبُ فاعله أصلَ الفعل عن مفعوله، (كـ«أَقْذَيْتُ عينَ فُلان»، و«أَعْجَمْتُ الكتابَ»، أي: أَزَلْتُ القَذَى) ـ وهو ما يقع في العين ـ (عن عينه، وأَزَلْتُ عُجْمَةَ الكتاب) أي: خَفاءَه وإبهامه (بِنَقْطِه)، أي: بنقط ما يُنقط، وإهمال ما يُهمل. أو

الخامسُ: مصادفةُ الشيءِ على صفة، كـ«أَحْمَدْتُ زيداً»، و«أَكْرَمْتُه»، و«أَبْخَلْتُهُ»، أي: صادفتُه محموداً، أو كريماً، أو بخيلاً.

سلبُ أصلِ الفِعلِ عن الفاعل، كأَقْسَطَ الرجلُ: إذا سلب عن نفسه القَسْطَ، أي: الجَوْرَ. ثم إنَّ تمثيل المؤلِّف ﷺ بـ«أقذيتُ العينَ» إنما يصحُّ على قول أبي زيد أنه بمعنى: أخرجتُ منها القذى، والجمهور على أنه بمعنى: ألقيتُه فيها، قال الأزهريُّ في «التهذيب» نقلاً عن شمر: وهذا أشبَهُ عندنا بالصواب مما قال أبو زيد. اهـ

ومِمَّا يحتمل معنى السَّلب مِن القرآن قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، أي: أُزيل عنها خفاءَها.

ومِن عجيب ما قرأتُ هذه الأيام قولُ بعضهم مُمَثِّلاً لهذا المعنى في كتابٍ له جعَلَه كالشَّرح على «اللامية»: أَشْفَى المريضَ، أي: أزال عنه المَرَضَ. اهـ، وهذا يدلُّ على أنَّ النظر في المطوَّلات واجبٌ قبل التَّأليف، وأمَّا أن تقرأ كتاباً مختصَراً ـ كهذا الذي نشرحه ـ ثم تتصدَّى للتأليف أو التَّدريس فلا.

المعنى (**الخامسُ: مصادفةُ الشيءِ على صفةٍ**) هي ما اشْتُقَّ الفِعل منه، (**كـ«أَحْمَدْتُ زيداً»، و«أَكْرَمْتُه»، و«أَبْخَلْتُهُ»، أي: صادفتُه محموداً، أو كريماً، أو بخيلاً**). ومنه قولُ أعشى باهلةَ:

لا يُصْعِبُ الأَمْرَ إلَّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ

أي: لا يُوافقه صعباً إلَّا قدرَ ما يركبُه.

وقد بان لك مِن أمثلة المتن أنَّ تلك الصِّفة في معنى الفاعل إنْ كان أصل الفعل لازماً كـ«أَبْخَلْتُه»، وفي معنى المفعول إنْ كان متعدِّياً كـ«أَحْمَدْتُه».

هذا، وفي عبارة المؤلِّف هنا إشكالٌ؛ لأنه عطَف أفراد المفسَّر بـ«الواو» وأفرادَ المفسِّر بـ«أو»، ولا يخفى أنه لا يَجوز أن تقول: رأيتُ زيداً وعمراً أي: أباك أو أخاك؛ لأنَّ «الواو» تُفيد التَّشريك، و«أو» تَنفيه، فيُناقض آخِرُ الكلام أوَّلَه.

السادسُ: الاستحقاقُ، كـ«أَحْصَدَ الزرعُ»، و«أَزْوَجَتْ هندُ»، أي: اسْتَحَقَّ الزرعُ الحصادَ، وهندُ الزواجَ.

السابعُ: التَّعريض، كـ«أَرْهَنْتُ المتاعَ» و«أَبَعْتُهُ»، أي: عَرَّضْتُه للرَّهْنِ والبَيْع.

الثامنُ: أن يكون بمعنى «اسْتَفْعَلَ»، كـ«أَعْظَمْتُهُ» أي: استعظمتُه.

التاسعُ: أن يكون مُطاوِعاً لـ«فَعَّلَ» بالتَّشديد، نحو: «فَطَّرتُه فأَفْطَرَ»، و«بَشَّرْتُهُ فأَبْشَرَ».

ومِمَّا ورد مِن معنى المُصادفة في القرآن قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾ [يوسف: ٣١] أي: وجدنه وصادفنه كبيراً. وجعَل ابنُ جني والزمخشريُّ وغيرُهما مِن معنى المصادفة قولَه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨] أي: مَن وجدناه غافلاً عنه، قال صاحب «البحر المحيط»: وهذا على مذهب المعتزلة ... وأمَّا أهل السُّنَّة فيقولون: إنَّ الله تعالى أغفله حقيقةً، وهو خالق الضَّلال فيه والغفلة. اهـ

المعنى **(السادسُ: الاستحقاقُ)** لأصل الفعل، **(كـ«أَحْصَدَ الزرعُ»، و«أَزْوَجَتْ هندُ»، أي: اسْتَحَقَّ الزرعُ الحصادَ)** أي: قَطْعَه بالمِنْجَل، (و) استحقَّتْ **(هندُ الزواجَ)**، وقد يُسمَّى هذا النوع بالحينونة. هذا، وقد فتشتُ كتبَ اللغة طلباً للفعل «أَزْوَجَ» بالمعنى الذي ذكَره المؤلِّف فلم أجده، والذي يُمثِّل به المصنفون غالباً: «أَقْطَعَ النخلُ وأَصْرَمَ»: إذا حان قِطاعُه وصِرامُه.

المعنى **(السابعُ: التَّعريض)**، وهو أن يُجعَل المفعول مُعَرَّضاً لأصل الفعل، **(كـ«أَرْهَنْتُ المتاعَ» و«أَبَعْتُهُ»، أي: عَرَّضْتُه للرَّهْنِ والبَيْع)**، ومنه قولُه:

فَرَضِيتُ آلاءَ الكُمَيْتِ فَمَنْ يَبِعْ فَرَساً فَلَيْسَ جَوادُنَا بِمُبَاعِ

فإن أردتَ الشيءَ الذي قد بِيع قلتَ: «مَبِيع» لا «مُباعٌ» كما يقول كثيرون، ولا سيَّما المصنفين في الفقه.

المعنى **(الثامنُ: أن يكون بمعنى «اسْتَفْعَلَ»)** الذي بمعنى عَدِّ الشيء مُتَّصِفاً بالفعل، **(كـ«أَعْظَمْتُهُ» أي: استعظمتُه)** أي: عدَدتُه عظيماً.

المعنى **(التاسعُ: أن يكون مُطاوِعاً لـ«فَعَّلَ» بالتَّشديد)** للعين، **(نحو: «فَطَّرتُه فأَفْطَرَ»، «بَشَّرْتُهُ فأَبْشَرَ»)**، قال سيبويه: وهذا النحو قليلٌ. اهـ أي: لأنَّ مطاوعَ «فعَّل» هو «تفعَّل».

العاشرُ: التَّمكين، كـ«أَحْفَرْتُهُ النهرَ»، أي: مَكَّنْتُه مِن حَفْرِه.

وربما جاء المهموز كأصله، كـ«سَرَى وأَسْرَى»، أو أَغْنَى عن أصله لِعدم وُرودِه، كـ«أَفْلَحَ»، أي: فاز.

المعنى (العاشرُ: التَّمكين) لأصل الفعل، (كـ«أَحْفَرْتُهُ النهرَ»، أي: مَكَّنْتُه مِن حَفْرِه). هكذا قال دده خليفة، وسمَّى الميدانيُّ أيضاً هذا المعنى بالتمكين، وعبَّر عنه الأكثرون بالإعانة، فمعنى «أحفرتُه بئراً»: أعنتُه على حفرِها؛ ومثلُه: «أَحْلَبْتُه» و«أَرْعَيْتُه»، أي: أعنتُه على الحَلْب والرَّعْي.

(وربما جاء المهموز) أي: «أَفْعَلَ» (كأصله) المفتوحِ أو المكسورِ، (كـ«سَرَى وأَسْرَى»): إذا سار ليلاً، و«سَقاه الماءَ وغيرَه وأَسقاه»، و«وعَى الشيءَ وأَوْعاه»: إذا حفِظه، وكـ«ظَلِمَ الليلُ وأَظْلَم»، و«ذَعِنَ له وأَذْعَنَ»: إذا خَضَع وانقاد، (أو) ربما (أَغْنَى عن أصله) الثلاثيِّ (لِعدم وُرودِه) وَلِذا لم يُبَيِّنْ هذا الأصلَ مِن أيِّ بابٍ هو، (كـ«أَفْلَحَ»، أي: فاز)، و«أَقْسَمَ» أي: حلَف، و«أَلْفَى» أي: وجد، و«أَذْنَبَ» أي: صار ذا ذَنْب. وعُلم بما ذكَره المؤلِّف هنا أنَّ تسمية ابن علان ﷺ لشرحه على «رياض الصالحين»: «دليل الفالحين» غيرُ سَديد، وكان الصَّواب «دليل المفلِحين»؛ إلا أن يقال: إنه تعمَّد التعبير بـ«الفالحين» من الفِلاحة بقرينة قوله: «لِطُرق رِياض الصالحين»، شبَّه طالبَ الآخرة عن طريق التعبُّد في الدنيا بالفلَّاح الذي يشقُّ الأرضَ حتى يجعل منها الرياضَ والبساتين، فكلاهُما زارعٌ طلباً للحصاد، ولابن علان المذكور كتاب «حُسن العِناية في شرح الكِفاية» أي: «كفاية البركوي» في التصريف.

وَوقع في كلام صاحب «الطُّرَّة على اللاميَّة» وغيرِه التَّمثيلُ لهذا المعنى ـ وهو الإغناء عن المجرَّد ـ بـ«أَنابَ»، وليس بجيِّد؛ لأنه قد سُمع «نابَ» بمعناه، وزعم بعضُهم أنَّ الإغناء كما يكون عن الثلاثيِّ الذي لم يُسمع يكون عن الثلاثيِّ النادرِ الاستعمال، ومن هذا الثاني «أَنابَ»، وفي كلامه نظرٌ.

● **تنبيه:** تصديرُ المؤلِّف للمعنيَين الأخيرَين بقوله: «وربما» المفيد للتقليل سببُه تقليد صاحب «الوسيلة»، وهذا غيرُ جيِّد؛ لأنَّ بعضَ المعاني التي قدَّمها ـ كمطاوعة «فَعَّلَ» ـ أولى بالحكم عليه بالقلَّة من هذين الاثنَين.

وندر مجيءُ الفِعل متعدِّياً بلا همزة ولازماً بها، كـ«نَسَلْتُ رِيشَ الطائر» و«أَنْسَل الريشُ»، و«عَرَضْتُ الشيءَ»: أظهرتُه، و«أَعْرَضَ الشيءُ»: ظهَر، و«كَبَبْتُ زيداً على وجهه» و«أَكَبَّ زيدٌ على وجهه»، و«قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحابَ» و«أَقْشَعَ السحابُ»، قال الشاعر:

كَما أَبْرَقَتْ قَوْماً عِطاشاً غَمَامَةٌ   فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ

(وندر مجيءُ الفِعل متعدِّياً) إلى مفعول واحد (بلا همزة) أي: حالَ كونه على زِنة: «فعَل»، (ولازماً بها) أي: على زنة: «أفعَل»، (كـ«نَسَلْتُ رِيشَ الطائر) ووَبَرَ البعير»: أسقَطْتُه، (و«أَنْسَل الريشُ) والوَبَرُ»: سَقَط، (و«عَرَضْتُ الشيءَ»: أظهرتُه، و«أَعْرَضَ الشيءُ»: ظهَر) بنفسه، (و«كَبَبْتُ زيداً على وجهه») أي: ألقيتُه على وجهه، (و«أَكَبَّ زيدٌ على وجهه»)، ومِن الأوَّل قولُه تعالى: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، ومِن الثاني قولُه: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [الملك: ٢٢]، واقتصر بعضُ أهلِ العِلم على هذين الفِعلين الأخيرَين أعني: «أعرَض وأكبَّ»، وزعم أنه لا ثالثَ لهما، ونقله غيرُ واحد عن الزوزنيِّ، وعليه جرى الشمسُ النُّواجيُّ حينَ أجاب عن لغز شيخِه الدمامينيِّ القائل:

يا بَلِيغاً قَدْ أَعْرَبَتْ عَنْ عُلاهُ   سُحُبُ أَفْكارِهِ الغَوادِي السَّواجِمْ

أَيُّ فِعْلٍ بِنَفْسِهِ قَدْ تَعَدَّى   وَهْوَ عَكْسُ الأَفْعالِ بِالهَمْزِ لازِمْ؟

بقوله:

يا إِماماً أَبْدَى بَدِيعَ مَعانٍ   بِبَيانٍ يَقْفُو لَهُ كُلُّ كاظِمْ

جاءَ مِنْ نَحْوِكُمْ إِلى العَبْدِ لُغْزٌ   فِيهِ فِعْلانِ حَيَّرا كُلَّ عالِمْ

«كَبَّهُ فَأَكَبَّ» مَعْناهُ أَلْقا   هُ على الوَجْهِ مِنْهُ وَالأَنْفُ راغِمْ

و«عَرَضْتُ الأَسَى فَأَعْرَضَ» أَظْهَرْ   تُ أَسًى كانَ لِلضُّلُوعِ مُلازِمْ

وقد علمتَ أنَّ الصواب عدمُ انحصار ذلك في فِعلَين. (و) ممَّا جاء من ذلك أيضاً قولُهم: («قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحابَ») أي: كشفَتْهُ، (و«أَقْشَعَ السحابُ»): انكشف، (قال الشاعر) وهو كُثَيِّر:

(كَما أَبْرَقَتْ قَوْماً عِطاشاً غَمَامَةٌ   فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ)

....

«الإبراق»: المجيء بالبَرق، و«الغمامة»: واحدة الغَمام، وهو السَّحاب أو الأبيض منه، وسُمِّيَ غماماً لأنه يغم السَّماء، أي: يَسترُها، قال في «معاهد التَّنصيص»: والمعنى: أبرقت الغمامةُ للقوم، فَحَذف الجارَّ وأَوْصَل الفعلَ، ومعنى أقشعت وتجلَّت: تفرَّقتْ وانكشفتْ. اهـ ووقع في الطبعة الثالثة وبعضِ النسخ المطبوعة بعدها: «سحابة» بدلَ لفظ غمامة، والصَّواب ما أثبتناه.

فإنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يُصرِّح المؤلِّف بكون «أَفْعَلَ» هذا مُطاوِعاً لِـ«فَعَلَ» الذي هو مأخوذ منه، فيقول مثلاً: «ونَدر مجيء الفعل المطاوع بالهمزة ومطاوَعه دونها»، أو يَصوغ أمثلتَه على هذا المعنى، فيقول فيها: «كنسلتُ ريش الطائر فأنسلَ ... إلخ»؟

فالجوابُ: أنَّ بعضَهم قد منع هذا، وممَّا قاله صاحبُ «الكشاف» في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا...﴾ الآية [الملك: ٢٢]: يجعل أكبَّ مطاوع كَبَّه، يُقال: كَبَبْتُه فأكبَّ مِن الغرائب والشواذِّ، ونحوُه: قشعتِ الريحُ السحابَ فأقشعَ، وما هو كذلك، ولا شيء مِن بناء أَفْعَلَ مطاوعاً، ولا يُتقن نحوَ هذا إلا حملةُ «كتاب سيبويه»، وإنما أكبَّ مِن باب: أَنْفَضَ وأَلأَمَ، ومعناه: دخل في الكبِّ، وصار ذا كبٍّ، وكذلك أقشع السحاب: دخل في القَشْع، ومطاوع كبَّ وقشَع: انكبَّ وانْقَشَعَ. اهـ، وقولُه: «أَنْفَضَ» هو بفاء ومُعْجَمة، يقال: «أَنْفَضَ القَوْمُ»: إذا هلكتْ أموالُهم وفَنِيَ زادُهم، أي: صاروا ذَوِي نَفْضٍ للجِراب، ويقال: «أَلَامَ الرجلُ»: إذا أتى بما يُلام عليه، أي: صار ذا لائمة. هكذا فُسِّر في حواشي الجاربرديِّ نقلاً عن الطيبيِّ، والذي يُفيده كلامُ غيره أنَّ «ألأم» في كلام الزمخشريِّ من المهموز لا من الأجوف، ومعناه: صار ذا لُؤم، والظاهرُ أنَّ الضبطَين محتمَلان. وفي الحواشي المذكورة: ومِمَّن جعل «أَفْعَلَ» مطاوعاً لِـ«فَعَلَ»: ابنُ جني في «الخصائص»، وابنُ مالك في «التسهيل». اهـ، وليس في «الخصائص» ما يُفهِم المطاوعة كما قال، بل عبارةُ ابن جني هناك قريبةٌ مِن عبارة المؤلِّف هنا.

هذا، وقد رجَّح بعضُهم كلام صاحب «الكشاف»، ووجهُه على ما في بعض شروح

. . . .

«اللامية»: أنَّ الأصل في باب «أَفْعَلَ» عدمُ المطاوعة، فإنْ أمكن إخراجُ ما أوهمها عنها بالمحمل الصَّحيح لم يُجعَل منها؛ موافقةً للأصل، ولا دليلَ فيما طارقه الاحتمالُ.

• تنبيه: قال المؤلِّف في الهامش: قال دده خليفة: ترتقي هذه الأفعال إلى ثلاثة عشر فعلاً، وعدَّ منها غيرَ التي في الأصل: «أنقض البعيرُ» بالقاف والضاد المعجمة، و«ألأم»، و«أظأرت الناقة»، و«أنزفت البئر»، و«أمرت الناقة»، و«أسبق البعير» بالسين المهملة والباء الموحدة، و«قلعه الله فأقلع»، و«حجمه فأحجم». اهـ قلتُ: يقال: «أَنْزَفَتِ البئرُ»: إذا ذهب ماؤها، و«نَزَفْتُها أنا». و«أَمْرَتِ الناقةُ»: إذا درَّ لبنُها، و«مَرَيْتُها أنا»: إذا استدررتُها بالمسح، و«أَشْنَقَ البعيرُ»: إذا رفع رأسَه، و«شَنَقْتُه أنا»: مَدَدْتُه بالزِّمام حتى رفع رأسَه. و«أَحْجَمَ عن الشيء»: كفَّ، و«حَجَمْتُه عنه»: كففتُه، وأمَّا «أظأرت وأقلع» ففيهما نظرٌ، وكذلك الفعلان الأوَّلان؛ فإنَّ الظاهرَ أنَّ المرادَ بهما: «أنفض وألأم»، وقد علمتَ ممَّا نقلناه عن «الكشاف» أنهما ليسا من هذا الباب. وبهذا يُعلمُ ما في كلامِ المؤلِّف من التصحيف.

وممَّا زاده في «المخصَّص» على ما ذُكِر: «أَجْلَى الشيءُ»: انكشَفَ، و«جَلَوْتُه». و«أَجْفَلَ الظَّلِيمُ»: أسرع في مَشيه، و«جَفَلْتُه أنا». وخالفَ صاحبُ «الخصائص» فلم يذكُر في هذا الباب «أَلْوَتِ الناقةُ بذنَبِها» و«أَصَرَّ الفرسُ بأذنه»، و«أَعْلَيْتُ عن الوسادة» لأنها ليستْ منه. وذكَر الفيوميُّ الفعلَ «جفَلَ» إلا أنه قال: و«جَفَلْتُ الطَّائرَ»: نفَّرتُه «فأَجْفَلَ هو». وزاد في خاتمة «المصباح»: «أَنْقَعَ العطشُ»: سكن، و«نَقَعَه الماءُ»: سكَّنه. و«أَخاضَ النهرُ»، و«خُضْتُه». و«أَصْرَمَ النخلُ والزرعُ» و«صَرَمْتُه»: قطعتُه. و«أَمْخَضَ اللَّبَنُ»، و«مخضتُه». و«أَثْلَثُوا»: إذا صارُوا بأنفسهم ثلاثةً، و«ثَلَثْتُهُمْ»: صرتُ ثالثَهم، وكذلك إلى العشرةِ. و«أَبْشَرَ الرجلُ بمولود»: سُرَّ به، و«بشَرتُه». اهـ قال الزبيديُّ بعد أن أشار إلى ما ذكَره الفيوميُّ: وهذه الألفاظ لا يجري بعضُها على القاعدة كما يظهرُ بالتأمُّل. اهـ، وزاد في بعض موادِّ «التاج»: «أَحْنَجَ الرجلُ»: مالَ، و«حَنَجْتُه»: أملتُه، وذكَر ابنُ حمدون أنَّ الفاسيَّ أنهى هذه الألفاظَ إلى ثلاثينَ. والله أعلم.

و«فَاعَلَ»: يكثُر استعمالُه في معنيَين:

أحدُهما: التَّشارك بين اثنين فأكثرَ، وهو: أن يفعلَ أحدُهما بصاحبه فعلاً، فيُقابله الآخرُ بمثلِه، وحينئذٍ فيُنسب للبادئ نسبةُ الفاعليَّة، وللمقابِل نسبةُ المفعوليَّة. فإذا كان أصلُ الفعل لازماً صار بهذه الصِّيغة متعدِّياً، نحو: «ماشَيْتُه»، والأصل: مَشَيْتُ ومَشَى.

[معاني «فاعَلَ»]

(و) بناء («فَاعَلَ»: يكثُر استعمالُه في معنيَين):

(أحدُهما: التَّشارك بين اثنين فأكثرَ) في معنًى، (وهو: أن يفعلَ أحدُهما بصاحبه فعلاً، فيُقابله الآخرُ بمثلِ) فعلِ(ـه، وحينئذٍ) يَقتسمان الفاعِليَّةَ والمفعوليَّةَ بحسَب اللفظ: (فيُنسب للبادئ) بالفعل (نسبةُ الفاعليَّة، وللمقابِل) له وهو شريكُه (نسبةُ المفعوليَّة)، فزيدٌ وعمرٌو مِن: «ضاربَ زيدٌ عمراً» قد اقتسمَا الفاعليَّة والمفعوليَّة بحسَب اللفظ، واشتركا فيهما بحسَب المعنى؛ إذ كُلٌّ منهما ضاربٌ لصاحبه ومضروبٌ له؛ وعُلم من جعل «زيدٍ» فاعلاً أنه هو البادئ بالضرب، بخلاف قولك: «تَضارَبَ زيدٌ وعمرٌو»؛ فإنه يُفيد الاشتراك في الضرب دون تعرُّض للبادئ به. هذا هو المشهور، واعترضه الرضيُّ كما سيأتي في «تَفاعَلَ». (فإذا كان أصلُ الفعل لازماً صار بهذه الصِّيغة متعدِّياً) إلى مفعول واحد، (نحو: «ماشَيْتُه»، والأصل: مَشَيْتُ ومَشَى)، وإذا كان الأصل متعدِّياً إلى واحد مُغايِرٍ للفاعل ـ بأنْ لم يَصلُح لمشاركته له في الفعل ـ صار بهذه الصيغة متعدِّياً إلى اثنين، نحو: «جاذَبْتُه الثوبَ»؛ إذ ثلاثيُّه متعدٍّ إلى واحد غيرِ صالح للمشاركة، فَزِيدَ مفعولٌ آخَرُ يَصلُح لها، بخلاف نحو: «شاتَمْتُه»؛ إذ ثلاثيُّه مُتعدٍّ إلى واحد صالح للمشاركة، فلا حاجةَ لزيادة مفعول آخَرَ.

ومِمَّا ورد منه في القرآن قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وفي هذه الصِّيغة معنى المُغالَبَة، ويُدَلُّ على غلبة أحدهما بِصِيغة: «فَعَل» مِن باب: «نَصَرَ»، ما لم يكنْ واويَّ الفاء، أو يائيَّ العين أو اللامِ؛ فإنه يُدَلُّ على الغَلَبَة مِن باب: «ضَرَبَ» كما تقدَّم.

ومتى كان «فَعَلَ» للدِّلالة على الغَلَبَة كان متعدِّياً وإنْ كان أصلُه لازماً، وكان مِن بابِ: «نَصَر»، أو «ضَرَب» ـ على ما تقدَّم ـ مِن أيِّ بابٍ كان.

(وفي هذه الصِّيغة) أي: «فاعَل» (معنى المُغالَبَة) وهو الاشتراك، والمقصود بالمغالبة كما مَرَّ: ما يُذكر بعد المفاعلة مُسنَداً إلى الغالب، (ويُدَلُّ على غلبة أحدهما بِصِيغة: «فَعَل» مِن باب: «نَصَرَ»، ما لم يكنْ) معتلَّ الأوَّل، بأنْ كان (واويَّ الفاء) كـ«وَعَد»، أو يائيَّها كـ«يَسَر»، (أو) يكن (يائيَّ العين) كـ«باعَ»، (أو) يائيَّ (اللامِ) كـ«رَمَى»؛ (فإنه) في هذه الأحوال الأربعة (يُدَلُّ على الغَلَبَة) منه (مِن باب: «ضَرَبَ») أي: بالفتح في الماضي والكسر في المضارع، (كما تقدَّم) التَّنبيه عليه في مَحلِّه، وشذَّ: «خاصَمْتُ فلاناً فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ» بالكسر، وقياسُه الضم، ومنه قراءةُ حمزة: ﴿وَهُم يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، والمعنى: يَخْصِم بعضُهم بعضاً، فالمفعول محذوف.

(ومتى كان «فَعَلَ») أي: هذه الصيغةُ، أو المرادُ: متى ثبَتَ فِعْلٌ مِن الأفعال (للدِّلالة على الغَلَبَة كان متعدِّياً) إلى مفعولٍ واحد (وإنْ كان أصلُه لازماً)، كأنْ تقولَ مِن «طال زيدٌ»: «طاوَلْتُهُ فَطُلْتُهُ»، ومنه قولُه:

إنَّ الفَـرَزْدَقَ صَـخْـرَةٌ عَـادِيَّـةٌ ... طَـالَـتْ فَلَيْـسَ تَـنَـالُـهَـا الأَجْـبَـالَا

يُريد: طالتِ الأجبالَ ـ أي: الجِبالَ ـ وعَلَتْ، فليس تنالُها. ويُروى: «فليس تنالها الأَوْعالا»، (وكان مِن) أحد بابين: (بابِ: «نَصَر»، أو) بابِ: («ضَرَب»، على ما تقدَّم) بيانُه، وذلك (مِن أيِّ بابٍ) مِن أبواب الثلاثيِّ (كان) هذا الفعل، وقد مَرَّت الإشارة إلى مخالفة الكسائيِّ في هذا الموضع.

وثانيهما: الموالاة، فيكون بمعنى «أَفْعَلَ» المتعدِّي، كـ«والَيْتُ الصومَ» و«تابَعْتُهُ»، بمعنى: أَوْلَيْتُ وأَتْبَعْتُ بعضَه بعضاً.

وربما كان بمعنى «فَعَّلَ» المضعَّف للتكثير، كـ«ضَاعَفْتُ الشيءَ» وضَعَّفْتُهُ، . . . . . .

(وثانيهما) على ما قاله الشيخ المرصفيُّ: تصييرُ الشيء ذا صفةٍ. ولعلَّ المؤلِّفَ استشعر انفرادَ شيخه بذكر هذا المعنى فعدَل عن عبارته تلك إلى قوله: (**الموالاةُ**) أي: متابعةُ الشيء، (**فيكون**) «فاعَلَ» (**بمعنى: «أَفْعَلَ» المتعدِّي**) السابق، (**كـ«والَيْتُ الصومَ» و«تابَعْتُهُ»، بمعنى: أَوْلَيْتُ وأَتْبَعْتُ بعضَه بعضاً**). وممَّن ذكَر معنى الموالاة هذا صاحبُ «المغني في تصريف الأفعال» غيرَ أنه ـ على خلاف عادَتِه ـ لم يُحِلْ لبيان هذا المعنى على كُتب المتقدِّمين، بل اكتفى بقوله: وعبَّر عن هذا المعنى شارحُ «اللامية» بقوله: ويكون لموافقة «أَفْعَلَ» كـ«تابعتُ الصومَ» و«واليتُه»، بمعنَى: أوليتُ بعضَه بعضاً وأتبعتُه. اهـ، وعبارةُ الشيخ بحرق في «الشرح الصغير» بحروفها: «ويَكون لموافقة «أَفْعَلَ» السابق كـ«تابعتُ الصومَ» ... إلخ»، ويعني بـ«أَفْعَلَ» السابقِ «أَفْعَلَ» ذي التَّعديَة، فيدخلُ فيه نحو: «باعدتُه وأبعدتُه»، و«ناولتُه وأنلتُه»، و«عاطيتُه وأعطيتُه»، ونحوُ ذلك مما يوافقُ فيه «فاعَلَ» «أَفْعَلَ» المتعدِّي وليس من باب الموالاة، فبين معنَيي العبارتين بونٌ بعيدٌ؛ ولعلَّ المؤلِّف أخذ لفظ الموالاة من قول الشيخ بحرق بعد العبارة السابقة: ومثالُ النَّظم [ويعني به «والى»] يحتمل الموالاةَ من المناصرة فيكون للاشتراك، والموالاةَ من مُتابعة الشيء فيكون بمعنى «أَفْعَلَ».

(**وربما كان**) «فاعَلَ» (**بمعنى «فَعَّلَ» المضعَّف**) العينِ (**للتكثير**)، وقيَّده بذلك دفعاً للإيهام؛ لأنَّ لـ«فَعَّلَ» معانيَ كثيرة، (**كـ«ضَاعَفْتُ الشيءَ» وضَعَّفْتُهُ**) وهذا في الواقع أحدُ المواضع المشكلة في كُتب التصريف؛ فإنَّ سيبويه نصَّ على أنَّ «فاعَلَ» قد يُبنى عليها الفعل، وهو ما يُعبِّر عنه المؤلِّف وغيرُه بقولهم: الإغناء عن الثلاثيِّ، قال سيبويه: وذلك قولهم: «ناولتُه»، و«عاقبتُه»، و«عافاه الله»، و«سافرتُ»، و«ظاهرتُ عليه»، و«ناعمته»، ثم قال: ونحو ذلك: «ضاعفتُ وضعَّفتُ»، مثل: «ناعمْتُ ونعَّمتُ»، فجاؤوا به على مثال: «عاقبتُه». اهـ، ثم تصرَّف المتقدِّمون ـ كأصحابِ «المفصل» و«الصاحبي» و«أدب الكتاب» ـ في تلك العبارة،

. . . . وبمعنى «فَعَلَ»، كـ«دَافَعَ ودَفَعَ»، و«سَافَرَ وسَفَرَ». وربما كانتِ المفاعَلَة بِتنزيل غيرِ الفِعل منزلتَه، كـ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]، جُعِلَتْ معاملتُهم لله بما انطوتْ عليه نفوسُهم مِن إخفاء الكُفر وإظهارِ الإسلام ومجازاتُه لهم مخادَعةً.

فقالوا: تأتي «فاعلْتُ» و«فعَّلتُ» بمعنًى واحد، ومثَّلوا بضاعَفْتُ وضَعَّفْتُ وناعَمْتُ ونَعَّمْتُ وباعَدْتُ وبَعَّدْتُ وصاعَرَ المتكبِّرُ خدَّه وصَعَّرَهُ وعاطَيْتُ وعَطَّيْتُ: أي: خدمتُ؛ ثم جاء الرضيُّ ومَن تبعه كشُرَّاح «الشافية» والسعد وغيرهم فقيَّدوا «فعَّل» بالتكثير، وفيه نظرٌ يُعلم وجهُه مما سنذكُره عند الكلام على «استَهتر». (و) يأتي «فاعَلَ» (بمعنى «فَعَلَ») المخفَّف، (كـ«دَافَعَ ودَفَعَ»، و«سَافَرَ وسَفَرَ»)، ومِمَّن نقل هذا الفعلَ «الصحاح»، لكن في «القاموس» ما يَرُدُّ هذا النقلَ؛ إذ قال: والسافِرُ: المسافر، لا فِعلَ له. اهـ، فكان الأحسن التَّمثيل بِـ«جاوَزَ» و«آخَذَه بذنبه» ونحوهما.

ويأتي «فاعَلَ» أيضاً مغنياً عن المجرَّد نحو: «عاقبتُ اللصَّ»، و«عافاه الله». (وربما كانتِ المفاعَلَة بِتنزيل غيرِ الفِعل) أي: غيرِ الحدث الذي تدلُّ عليه صيغة «فاعَلَ» (منزلتَه) أي: منزلةَ ما تدلُّ عليه، (كـ)قوله تعالى حكايةً لفعل المنافقين: (﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾)؛ إذ ليس المقصود هنا أنهم يَخدعون الله تعالى فينخدعُ بذلك كما يَخدع الرجلُ غيرَه؛ لأنه عزَّ وجلَّ لا تخفى عليه خافيةٌ، وإنما (جُعِلَتْ معاملتُهم لله بما انطوتْ عليه نفوسُهم مِن إخفاء الكُفر وإظهارِ الإسلام ومجازاتُه لهم) أي: بإجراء أحكام المسلمين عليهم وعدمِ معاجلتِهم بالعقاب مِن قتلٍ ونحوِه (مخادَعةً)، قال ابن كثير رحمه الله في «تفسيره»: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي: بإظهارهم ما أظهروه من الإيمان مع إسرارهم الكفرَ، يعتقدون بجهلهم أنهم يَخدعون الله بذلك وأنَّ ذاك نافِعُهم عنده، وأنه يَروج عليه كما قد يَروج على بعض المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، ولهذا قابلهم على اعتقادهم ذلك بقوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] يقول: وما يَغُرُّون بصَنيعهم هذا ولا يخدعون إلا أنفسَهم وما يَشعرون بذلك مِن أنفسهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]. اهـ

و«فَعَّلَ»: يَكثُر استعمالُها في ثمانية مَعانٍ، تُشارك «أَفْعَلَ» في اثنين منها، وهما: التَّعدية، كـ«قَوَّمْتُ زيداً» و«قَعَّدْتُهُ»، والإزالةُ كـ«جَرَّبْتُ البعيرَ»، و«قَشَّرْتُ الفاكهةَ»، أي: أَزَلْتُ جَرَبَهُ، وأَزَلْتُ قِشْرَها. ....

[معاني «فَعَّلَ»]

(و) صيغة («فَعَّلَ»: يَكثُر استعمالُها في ثمانية مَعانٍ، تُشارك) صيغةَ («أَفْعَلَ» في اثنين منها، وهما: التَّعدية، كـ«قَوَّمْتُ زيداً» و«قَعَّدْتُهُ»)، والظاهر مِن سياق العبارة أنهما بمعنى: صيَّرتُه قائماً وقاعداً، وليس كذلك؛ لأنَّ معنى «قَوَّمْتُه»: عَدَّلْتُه، ويقال: «قَوَّمَ السلعةَ تقويماً»: إذا ثَمَّنَها، والعامَّة تقول: «قَيَّمَها تَقييماً»، وهو لحنٌ؛ لأنَّ المادة واويَّة. ومعنى «قَعَّدْتُه»: خَدَمْتُه، ويقال: «قَعَّدَ الرجلُ أباه»: إذا كفَاه الكسبَ وأعانه، وهما وإنْ كان معنى القُعود ملحوظاً منهما إلا أنه لا يَصِحُّ تفسيرُهما به كما لا يخفى، فالأَوْلى التَّمثيلُ بما اشتهر في الكتب نحو: «فَرَّحْتُ زيداً» و«خَوَّفْتُه عمراً».

ومِمَّا جاء منه في القرآن الكريم قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقولُه تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠]، قال أبو حيان: وأصلُه: طاعَ له قتلُ أخيه، أي: انقاد له وسهُل، ثم عُدِّيَ بالتَّضعيف فصار الفاعل مفعولاً، والمعنى: أنَّ القتل في نفسه مُستصعَبٌ عظيم على النفوس، فَرَدَّتْه هذه النفسُ اللَّحوح الأمارة بالسوء طائعاً منقاداً، حتى أوقعه صاحبُ هذه النفس. اهـ. (و) المعنى الثاني الذي تُشارِك فيه «فَعَّل» «أَفْعَل» هو (الإزالةُ) أي: السَّلْب، (كـ«جَرَّبْتُ البعيرَ»، و«قَشَّرْتُ الفاكهةَ») ونحوَها، (أي: أَزَلْتُ جَرَبَهُ، وأَزَلْتُ قِشْرَها)، ووقع في بعض النُّسَخ المطبوعة «قِشره» بضمير المذكَّر، وهو وإنْ صَحَّ على تأويل الفاكهة بالثَّمَر فالأصحُّ ما قدَّمتُه لكونه المثبَت في الطبعة الثالثة.

والمثالان المذكوران هما مثالا صاحب «الوسيلة»، ولم أجد الفِعل «جَرَّبَ» بمعنى الإزالة، والمشهورُ مِن هذا في كتب التَّصريف: «قَرَّدْتُ البعيرَ»: إذا أَزَلْتُ قُرادَهُ، و«جَلَّدْتُهُ»: إذا أَزَلْتُ جِلْدَهُ، قال في «الصحاح»: وتجليدُ الجَزُور مثلُ سَلْخ الشاة، يقال: «جلَّد جَزُورَه»، وقَلَّمَا يقال: «سلَخ». اهـ

.... وتنفرد بستة:

أوَّلُها: التَّكثير في الفِعْلِ، كـ«جَوَّلَ» و«طَوَّفَ»: أكثر الجَوَلانَ والطَّوَفانَ، أو في المفعول كـ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣]، أو في الفاعِلِ، كـ«مَوَّتَتِ الإبِلُ» و«بَرَّكَتْ».

ثم إنَّ «قَشَّرَ» ذاك وإن كان مسموعاً ليس من الإزالة في شيء؛ لأنَّ معنى الإزالة موجودٌ في «قَشَرَ» المخفَّف، والتضعيفُ إنما أفاد المبالغة ليس إلا.

هذا، ومِمَّا ورد مِن هذا المعنى في القرآن الكريم قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: أُزيل عنها الفزع.

واعلم أنَّ السَّلب في هذا الباب كثيرٌ في الأعيان قليلٌ في المعاني، وفي باب «الإفعال» بالعكس. قاله كمالُ الدين شارحُ «الشافية».

(وتنفرد) «فَعَّلَ» عن «أَفْعَلَ» (بستة) معانٍ:

(**أوَّلُها: التَّكثير**) وهو: إمَّا أن يكونَ (**في الفِعْلِ**) أي: في نفسِه مع قطع النَّظَر عن كثرة الفاعل وقِلَّتِه، (**كـ«جَوَّلَ»** زيدٌ» (**و«طَوَّفَ»**): إذا (**أكثر الجَوَلانَ والطَّوَفانَ**) بالتَّحريك؛ (**أو في المفعول، كـ**)قوله تعالى: (﴿**وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ**﴾)، قيل: كانت الأبواب سبعةً، وقيل: كانت الأبواب أقلَّ مِن ذلك، والتَّشديدُ إنما هو للتكثير في الفعل، أي: للمبالغة في الإيثاق والإحكام؛ (**أو في الفاعِلِ، كـ«مَوَّتَتِ الإبِلُ» و«بَرَّكَتْ»**) أي: كثُر الميتُ منها والبارك، ولأجل ذلك لا يقال: «مَوَّتَت الشاةُ»؛ لأنه لا يُتصوَّر فيه التَّكثير بوجهٍ مِن الوجوه المذكورة؛ لأنه لا يستقيم تكثيرُها وهي واحدة، ولا تكثيرَ في الفعل حتى يُشدَّد، وليس له مفعول حتى يكون التَّكثيرُ له. وظاهرٌ أنَّ التَّكثير في الفاعل أو المفعول يستلزم التَّكثيرَ في الفِعل ولا عكسَ.

وبقي بعد هذا النظرُ في سبب تقديم المؤلِّف لذِكر التكثير في المفعول على التكثير في الفاعل، ولعلَّه كثرةُ الأوَّل في كلامهم دونَ الثاني.

وثانِيها : صيرورةُ شيء شبهَ شيء، كـ«قَوَّسَ زيدٌ» و«حَجَّرَ الطينُ»، أي: صار شبهَ القَوْسِ في الانحناء، والحَجَر في الجمودِ.

وثالثُها : نسبةُ الشيء إلى أصل الفِعْلِ، كـ«فَسَّقْتُ زيداً» أو« كَفَّرْتُه»: نَسَبْتُهُ إلى الفِسْقِ أو الكُفْرِ.

ورابعُها : التَّوجُّه إلى الشيء، كـ«شَرَّقْتُ» أو «غَرَّبْتُ»: توجَّهتُ إلى الشَّرْقِ أو الغَرْبِ.

(وثانِيها : صيرورةُ شيء شبهَ شيء، كـ«قَوَّسَ زيدٌ») من الكِبَر، (و«حَجَّرَ الطينُ»، أي: صار) زيدٌ (شبهَ القَوْسِ في الانحناء، و) الطينُ شبهَ (الحَجَر في الجمودِ)، بل في الصلابة كما عَبَّرَ ابن يعيش عند كلامه على «استحجر»؛ لأنَّ الجمود ضد الذَّوَبانِ وهو للسَّوائل خاصَّةً. وعلى كُلٍّ فإني لم أظفر أيضاً بالفعل «حَجَّرَ» بهذا المعنى، وإنما الذي ذكَره «الأساس» ونقله عنه «التاج»: «تَحَجَّرَ الطينُ» أي: صَلُبَ كالحجر.

(وثالثُها : نسبةُ الشيء إلى أصل الفِعْلِ) أي: إلى ما اشْتُقَّ منه، (كـ«فَسَّقْتُ زيداً» أو «كَفَّرْتُه»: نَسَبْتُهُ إلى الفِسْقِ أو الكُفْرِ)، وجَعَلَ ابن الحاجب نحوَ: «فَسَّقْتُه» مِن التَّعدية فقال: و«فَعَّل» لِلتَّعدية، نحو: «فرَّحته»، ومنه: «فسَّقته». اهـ، فجعل معناه راجعاً إلى التَّعدية أي: جعلتُه فاسقاً بأنْ نسبتُه إلى الفسق، وهو محتمل؛ لأنَّ الجعل لا يختصُّ بالفعل، بل يكون به وبالقول وبالاعتقاد.

(ورابعُها : التَّوجُّه إلى الشيء، كـ«شَرَّقْتُ» أو «غَرَّبْتُ»: توجَّهتُ إلى) جهة (الشَّرْقِ أو) جهة (الغَرْبِ)، ومنه قولُه:

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتُ مُغَرِّباً شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

وخامسُها: اختصارُ حكاية الشيء، كـ«هَلَّلَ»، و«سَبَّحَ»، و«لَبّى»، و«أَمَّنَ»: إذا قال: «لا إلهَ إلا الله»، و«سبحان الله»، و«لَبَّيكَ» و«آمين».

وسادسُها: قَبولُ الشيء، كـ«شَفَّعْتُ زيداً»: قَبِلْتُ شفاعَتَه.

ورُبَّما ورد بمعنى أصلِه، أو بمعنى: «تَفَعَّلَ»، كـ«وَلَّى وتَوَلَّى»، و«فَكَّرَ وتَفَكَّرَ».

وربما أغنى عن أصلِه لِعدم وُروده، كـ«عَيَّرَهُ»: إذا عابَهُ، و«عَجَّزَتِ المرأةُ»: بَلَغَتِ السِّنَّ العاليةَ.

(وخامسُها: اختصارُ حكاية الشيء، كـ«هَلَّلَ»، و«سَبَّحَ»، و«لَبّى»، و«أَمَّنَ»: إذا قال: «لا إلهَ إلا الله»، و«سبحان الله»، و«لَبَّيْكَ») بمعنى: إقامةً على إجابتك بعد إقامة، (و«آمين») أي: استَجِبْ.

(وسادسُها: قَبولُ الشيء، كـ«شَفَّعْتُ زيداً»: قَبِلْتُ شفاعَتَه)، ومنه في حديث الشفاعة: «اشفَعْ تُشَفَّعْ».

(ورُبَّما ورد بمعنى أصلِه)، ولم يمثِّل له الشيخ، وهو عجيبٌ منه، ومن أمثلته: «مازَ الشيءَ ومَيَّزَهُ»: إذا عزَلَه وفرَزه، و«بَشَرَهُ بالأمر وبَشَّرَهُ به» مِن البُشرى، لكن في «مَيَّزَه وبَشَّرَه» مبالغة؛ لأنه لا بُدَّ للزيادة مِن فائدة وإنْ لم تكن إلا التَّأكيد والمبالغة، (أو بمعنى: «تَفَعَّلَ»، كـ«وَلَّى وتَوَلَّى») أي: أدبر، (و«فَكَّرَ وتَفَكَّرَ»)، وممَّن مثَّل بـ«وَلَّى» أبو حيان وشارحُ «اللاميَّة» وفيه نظر.

(وربما أغنى عن أصلِه لِعدم وُروده، كـ«عَيَّرَهُ» الشيءَ)، وقد يقال: «عَيَّرَهُ به»: (إذا عابَهُ)، و«عوَّل عليه»: إذا اتَّكلَ واعتمد، (و«عَجَّزَتِ المرأةُ»): إذا (بَلَغَتِ السِّنَّ العاليةَ) فصارت عَجُوزاً، وهذا الفعل جعله التصريفيُّون مثالاً للصيرورة لا للإغناء، وقد جاء في «القاموس» وغيره: «عَجَزَت المرأةُ عُجوزاً»: صارت عَجُوزاً. اهـ. فما قاله المؤلِّف في هذا الفِعل تبعاً لشيخه المرصفيِّ مُجانِبٌ للصَّواب.

● تنبيه: موافقةُ المجرَّد والإغناءُ عنه من المعاني التي تُشارِكُ فيها «فعَّل» «أفعل»، إلا أن المؤلِّف لم يلتفتْ إلى ذلك بناءً على ما ذهب إليه من قلَّة هذين المعنيَين في الصيغتَين، وقد علِمْتَ ما في ذلك.

و«انْفَعَلَ»: يأتي لمعنًى واحدٍ، وهو: المطاوَعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً. ولا يكون إلا في الأفْعال العِلاجِيَّة. ويأتي لمطاوعة الثلاثيِّ كثيراً، كـ«قَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ»، و«كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ»، ولِمُطاوَعَة غيرِه قليلاً، كـ«أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ»، و«عَدَّلْتُهُ» بالتضعيفِ

[معاني «انْفَعَلَ»]

(و) بناء («انْفَعَلَ»: يأتي) في الأغلب (لمعنًى واحدٍ وهو المطاوَعة) للمتعدِّي إلى واحد، (ولهذا لا يكون إلا لازماً)، بخلاف مطاوع المتعدِّي إلى أكثرَ مِن واحد؛ فإنه مُتَعَدٍّ كما سنذكُره، فاحذرْ مِن إطلاقات المؤلِّف، (ولا يكون إلا في الأفْعال العِلاجِيَّة)، وهي التي يُحتاج في حدوثها إلى تحريك العُضو، كالضرب والكسر، كأنهم لَمَّا خَصُّوه بالمطاوعة التزمُوا أن يكون مِن أفعال الجوارح لتكون مطاوعتُه جَلِيَّةً واضحةً، بخلاف ما لو كان مِن المعاني، فإنَّ مطاوعته قد تَخفى. (ويأتي لمطاوعة الثلاثيِّ) المجرَّد (كثيراً، كـ«قَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ»، و«كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ»)، ومنه في القرآن قولُه تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وقولُه: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقولُه: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]. قال سيبويه: ربما استُغني عن الفعل في هذا الباب فلم يُستعمل، وذلك قولُهم: «طَرَدْتُه فذهَب»، ولا يقولون: «فانْطَرَدَ»، ولا «فاطَّرَدَ»، استَغنَوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه. وقال الصبان نقلاً عن الدماميني: واستغنَوا عن «انْفَعَل» بـ«افْتَعَل» فيما فاؤه لام، كـ«لَوَيْتُه فَالْتَوَى ولَفَفْتُه فَالْتَفَّ»، أو راء، كـ«رَفَعْتُه فارْتَفَع ورَدَعْتُه فارْتَدَع»، أو واو، كـ«وَصَلْتُه فاتَّصَل ووَضَعْتُه فاتَّضَع»، أو نون، كـ«نَقَلْتُه فانْتَقَل ونَفَيْتُه فانْتَفَى»، وكذا الميم غالباً، كـ«مَلأْتُه فامْتَلأ ومَدَدْتُه فامْتَدَّ»، وسُمع: «مَحَوْتُه فَامَّحَى ومِزْتُه فَامَّازَ»، وقد يستغنُون عنه به في غير ذلك، كـ«اسْتَتَرَ»، وقد يَتشاركان في غير ذلك، كـ«حَجَبْتُ الشيءَ فانْحَجَبَ واحْتَجَبَ»، و«شَوَيْتُ اللحمَ فانْشَوَى واشْتَوَى». اهـ باختصار وزيادة، قال الرضيُّ: ويجمع تلك الحروف قولُك: «لم نَرْوِ»، وسِرُّ الإغناء المذكور أنَّ هذه الأحرف مِمَّا تُدغَم فيها النون الساكنة، ونونُ «انْفَعَلَ» علامةُ المطاوَعة فَكُرِهَ طمسُها. (و) يأتي (لِمُطاوَعَة غيرِه قليلاً) أي: شذوذاً، (كـ«أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ»)، و«أَزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ»، و«أَفْرَدْتُه فانفَرَدَ»، (و«عَدَّلْتُهُ» بالتضعيفِ) لِلعين

«فانْعَدَلَ». ولِكونه مختصًا بالعلاجيات لا يقال: «عَلِمْتُهُ فانْعَلَمَ»، ولا: «فَهِمْتُهُ فانْفَهَمَ».

(«فانْعَدَلَ»)، كذا قال المرصفي في «الوسيلة»، والذي في كتب اللغة كـ«المحكم» و«اللسان» وغيرهما: «عَدَلَ الفَحْلَ عَنِ الضِّرابِ فَانْعَدَلَ»: نَحّاهُ فَتَنَحّى. اهـ، ولم أر مَن قال: إنَّ «انْعَدَلَ» مطاوع «عَدَّلَ»، بل لو ثبت أنَّ معنى «انْعَدَلَ» الاستواء لكان حملُه على أنه مطاوع «عَدَلْتُه» المخفف ـ أي: سَوَّيْتُه ـ أَوْلى. نعم، جاء في «الصحاح»: وتعديلُ الشيء: تقويمه، يقال: «عَدَّلْتُهُ فَاعْتَدَلَ»، أي: قَوَّمْتُهُ فاسْتَقَام. اهـ، وعلى فرض صِحَّة هذا النقل فإنه لا ينفع المؤلِّف؛ لأنَّ الكلام في «انْفَعَلَ» لا «افْتَعَلَ». (ولِكونه) أي: بناء «انْفَعَل» (مختصًا بالعلاجيات) التي لها تأثير محسوس (لا يقال: «عَلِمْتُهُ فانْعَلَمَ»، ولا: «فَهِمْتُهُ فانْفَهَمَ»)، ولا: «عَرَفْتُهُ فانْعَرَفَ»، ولأجل ذلك أيضاً قيل: «انْعَدَمَ» خطأ؛ لأنه ليس في «عَدِمْتُهُ» إحداثُ فِعل بالجوارح، ولأنه بمنزلة «لم أجده» في أنَّ المعنى انتفاء الوجود، فيَعود إلى قولك: فاتَ، وليس له مطاوع.

ويُشكل على ما تقرَّر قولُ النحاة في التَّمييز: «هو اسم مفسِّرٌ لِما انبهم مِن الذَّوات» فإنَّ «انْبَهَمَ» مطاوعُ «أَبْهَمَ»، وقياسُ الباب يأباه، قال الزَّبيديُّ: قال شيخُنا: والنحاة يقولون في أبواب الحال والتمييز: «المفسِّر لِما انْبَهَمَ»، ولم يُسمع في كلام العرب «انْبَهَم»، بل الصواب: «اسْتَبْهَمَ»، وتوقفتُ مدةً لاشتهاره في جميع مصنفات النحو: أمهاتِها وشروحِها، ثم رأيتُ الراغبَ تعرَّض له، ونقله عن شيخه العلّامة أبي الحسن علي بن سمعان الغرناطيِّ وقال: إنَّ «انبهم» غيرُ مسموع، وإنَّ الصواب: «استبهم» كما قلتُ. اهـ

قال الدماميني: فإن قيل: قد يُقال: «فلانٌ منقطع إلى الله تعالى»، و«انكشفت لي حقيقةُ المسألة»، مشاراً إلى المعنى والباطن، ومنه الخبر: «أنا عند المنكسرة قلوبُهم مِن أجلي»، ولا شكَّ أنَّ مثل ذلك مِن الأمور المعنوية، والجواب عن ذلك من وجهين: الأول: أنا لا نُسلِّم أنَّ مثل ذلك حقيقة، بل هو مِن باب التَّجوُّز، وليس الكلام فيها، إنما الكلام فيما وُضع له البابُ بطريق الحقيقة، والثاني: أنَّا نُسلِّم كونَه حقيقةً، ولكن لا نُسلِّم كونَه مطاوعاً، كما تقول: «انطلق زيدٌ، وانكمش، وانجرَد، وانسلَّ»، قال سيبويه عقبَ هذه الألفاظ: وهذا موضعٌ قد يُستعمل فيه «انفعل» وليس مما طاوع «فعَل» نحو: «كسَرته فانكسر»، ولكنه بمنزلة: «ذَهَبَ ومَضَى». اهـ

والمُطاوَعَةُ هي: قَبول تأثير الغير.

فالحاصل أنَّ مطاوعته بدون الأثر الحسيِّ غيرُ جائزة، فلهذا مَنَعْنا مثلَ: «انعلَم وانظَرَّ»، ولكنَّ وروده غيرَ مطاوِع لـ«فَعَلتُ» غيرُ ممتنع، فما اعترضتَ به يَجوز أن يكون مِن هذا القبيل. هكذا في بعض شروح «الشافية». اهـ

بقي أن تَعلم أنه كما يَمتنع النطقُ بنحو: «انعلَم وانظرَّ»، يَمتنع النطقُ بمصادرها، كـ«الانعلام» ونحوه، وبه تُدرك أنَّ تعبير الصبان بلفظ «الانفهام» في مواضعَ مِن «حاشيته» ـ كأبواب الموصول والاشتغال والتعجب ـ غلطٌ كان ينبغي له الاحتراز منه.

هذا، وقد مَرَّ ذِكرُ المطاوعة في هذا الكتاب عند الكلام على «أَفْعَلَ»، إلا أنه لَمَّا كان «انفعل» يكاد لا يتعدَّاها إلى غيرها مِن المعاني، أرجأ المؤلِّف ﷺ تعريفَها إلى هذا الموضع فقال: (**والمُطاوَعَةُ**) كما عرَّفها الرضيُّ (**هي**): التأثُّرُ و(**قَبول تأثير الغير**) أي: هي التَّأثُّر بأثره، سواءٌ كان التَّأثر متعدِّياً، نحو: «عَلَّمْتُه الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ»، أي: قَبِل التَّعليمَ؛ فالتعليمُ تأثير، والتعلُّمُ تأثُّرٌ وقبولٌ لذلك الأثر، وهو مُتَعَدٍّ كما ترى؛ أو كان لازماً، نحو: «كَسَرْتُه فانْكَسَر»، أي: تأثَّر بالكَسْرِ؛ فالكسرُ تأثير، والانكسارُ تأثُّرٌ وقبولٌ لذلك الأثر، وهو لازم. وعليه فالمطاوِع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً؛ لأنه الذي قَبِل الأثرَ مِن الفاعل وطاوَعه ولم يَمتنع عليه، إلا أنه سُمِّيَ الفعلُ الذي صار المفعول به فاعلاً له مطاوِعاً مجازاً.

ثم إنَّ تعريف المؤلِّف للمطاوَعة أقربُ إلى اللغة منه إلى الاصطلاح، وأَوْلى منه وأوضحُ قولُ مَن قال: «هي قَبول فاعل فعلٍ أثرَ فاعلِ فعلٍ آخَرَ يُلاقيه اشتقاقاً»، والقيدُ الأخير لإخراج نحوِ: «ضربتُه فتألَّمَ».

وهذه مسائلُ متعلِّقةٌ بالمطاوعة:

إحداها: أنَّ عطف المطاوِع على المطاوَع إنما يكون بالفاء دون غيرها، وذلك أنه كان يكون على هذا الأولُ عِلَّةً للثاني، والثاني مُسَبَّباً عن الأول ومطاوعاً له، كقولك: أعطيته فأخذ، وسألته فبذل، لَمَّا كان الأخذُ مسبَّباً عن العَطِيَّة والبذلُ مسبَّباً عن السؤال، وهذا مِن

. . . .

مواضع الفاء لا الواو، ألا ترى أنك إنما تقول: «جذبتُه فانْجَذَبَ» ولا تقول: «وانْجَذَبَ» إذا جعلتَ الثاني مسبَّباً عن الأول؟ وتقول: «كسَرته فانكسر» و«استخبرتُه فأخبَرَ»، كُلُّه بالفاء. أفاده في «الخصائص».

الثانية: أنه لا يَجوز عند الجمهور أن يكون الفعلُ ومطاوِعه لازمَين معاً، أو متعدِّيَين معاً، إلى مفعول أو مفعولَين، وزعم أبو عليٍّ أنهما جاءا لازمَيْنِ، سُمع في شعرهم: «مُنْهَوِي» و«مُنْغَوِي»، مِن: «هَوَى» و«غَوَى»، وهما لازمان، ورُدَّ بأنهما ضرورة، وقيل: هما مطاوِعان لـ«أهويتُه» و«أغويتُه»، وضُعِّفَ بأنَّ مطاوعةَ «انْفَعَلَ» لـ«أَفْعَلَ» شاذَّةٌ، وفي «الصحاح» وغيرِه أنَّ «هَوَى» و«انْهَوَى» بمعنًى، فلا حاجةَ لِجعله للمطاوعة، وفي «القاموس» وغيرِه: «غَوَاه»: إذا أَضَلَّه. اهـ، فيكون «انْغَوَى» مطاوِعاً له على القياس.

وزعم ابنُ بَرِّي أنَّ الفعل ومطاوِعه يَقعانِ متعديَين إلى اثنين، نحو: «استعطيتُه دِرهماً فأعطانِي دِرهماً»، وإلى واحد، نحو: «استنصحتُه فنصحنِي»، ورُدَّ بأنَّ هذا ليس مِن باب المطاوعة، بل مِن باب الطلب والإجابة كما في «مغني اللَّبيب».

الثالثة: أنه يُشترط في المطاوعة اختلافُ فاعِلَيِ الفِعلين كما رأيتَ، قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾ [المائدة: ٢٧]: وقال الزمخشري: يقال: «قَرَّبَ صدقةً» و«تقرَّب بها»؛ لأنَّ «تقرَّب» مطاوِع «قرَّب». اهـ، وليس «تقرَّب بِصدقة» مطاوِعَ «قرَّب صدقةً» لاتِّحاد فاعِل الفِعلَيْنِ، والمطاوعةُ يَختلف فيها الفاعل، فيكون مِن أحدهما فعلٌ ومِن الآخَرِ انفعالٌ، نحو: «كسَرته فانكسرَ»، و«فلَقته فانفلقَ»، وليس «قرَّبتُ صدقةً» و«تقرَّبتُ بها» مِن هذا الباب، فهو غلطٌ فاحشٌ. اهـ

قال الشارح عفا الله عنه: بقيةُ كلام صاحب «الكشاف» تدلُّ على أنه لم يُرد معنى المطاوعة التي نحن بصدَدِها، فلعلَّه أراد أنَّ «تقرَّب» موافقٌ لـ«قرَّب»، فأطلق لفظَ المطاوِع وأراد به معناه اللغويَّ وهو: الموافقُ، قال الجوهريُّ في «الصّحاح»: والمُطاوعةُ: الموافقةُ، والنَّحويُّون ربما سَمَّوا الفعلَ اللازمَ مُطاوِعاً. اهـ، قلتُ: وعليه جرى الزمخشريُّ نفسُه في تفسير قوله تعالى:

. . . .

﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ. . .﴾ الآية [البقرة: ٢٠٣] حينَ قال: «تعجَّلَ» و«استعجلَ» يجيئان مُطاوعَين بمعنى «عَجِلَ»، يُقال: «تعجَّل في الأمر» و«استعجل»، ومتعدِّيين، يُقال: «تعجَّلَ الذهابَ» و«استعجلَهُ». والمطاوعةُ أوفقُ لِقوله: ﴿وَمَن تَأَخَّرَ﴾ ... إلخ. ويحتمل كلامُه في «تقرَّب» هذا المعنى، بل إنه هو الظاهرُ، ففي ردِّ أبي حيان عليه شيء مِن التَّحامُل، وإن كان قد وصَفه صاحبُ «المغني في تصريف الأفعال» بأنه أبلغ ردٍّ.

وعلى كلٍّ فمِثلُ هذه المسائل يجب الاعتناءُ به أشَدَّ الاعتناء، ولا سيَّما لِمن أراد التَّخصُّصَ في هذه اللغة المبارَكة والتأليفَ فيها؛ إذ لا ينبغي له ـ وهو يَعرِض عقلَه على القُرَّاء ـ أن يَحقِر مِن هذه القواعد أصغرَها بلهَ أكبرِها، ألا ترى كيف زَلَّ قلم الدكتور العدناني في كتابه «معجم الأخطاء الشائعة» حين صحَّح لفظة «تَجَوَّلَ» بناءً على أنها مطاوع «جَوَّلْتُ البلدَ» أو «جَوَّلْتُ فيه»، ثم لم يَجد مَن يُحسن تنبيهَه على هذا الخطأ، فأعاده في مُعجمه الآخَر في الأغلاط اللغوية، وبين الكتابين نحوٌ مِن عشر سنين؟ ثم زَلَّ قلم دكتور آخَرَ وهو إميل يعقوب الذي صحَّح ـ في معجمٍ له عن الخطأ والصواب ـ اللفظةَ المذكورة تقليداً للدكتور الأول، ولو فَهِم واحدٌ منهما معنَى المطاوعة على ما ذكرتُه لك لَمَا وقع في هذا الغلط الفاحش. والله المستعان.

الرابعة: المطاوع قِسمان: قسمٌ يجوز تخلُّفه وهذا فيما يتخلَّله الاختيار، تقول: علَّمتُه فما تعلَّم. وقسمٌ لا يجوز تخلُّفه وهذا فيما لا يتخلَّله الاختيار، فلا يقال: كسرتُ الزجاجَ فلم ينكسر، قال بعضُهم: إلا مجازاً على معنًى: أردتُ كسرَه فلم ينكسر. اهـ وبحث الصبان في هذا التفريق، ورجَّح أنَّ معنى علَّمتُه فما تعلَّم: عالجتُ تعليمَه فما تعلَّم، وهو من باب المجاز، فيكون من قَبِيل: كسرتُ الزجاجَ فما انكسر. والذي يظهرُ لي أنَّ القولَ الأولَ هو الصحيح، والاعتراضُ بنحو: «كسرتُه فما انكسر» لا يتمُّ إلا بعد القول بجوازه عربيَّةً، وهو بعيدٌ.

الخامسة: قال ابنُ الحاجب في «الإيضاح»: قد يُتكلَّم بالمطاوِع وإن لم يكن معه ما هو مطاوَعٌ له، كقولك: انكسر الإناء، ولا يلزمُ ذكرُ ما هو مطاوع له معه، وإنما يلزم ما ذكرناه، وهو أن يكون له فعلٌ متعدٍّ المطاوِعُ أثرُه. اهـ

و«افْتَعَل»: اشتهر في ستة معانٍ:

أحدُها: الاتِّخاذُ، كـ«اخْتَتَمَ زيدٌ» و«اخْتَدَمَ»: اتَّخذ له خاتماً وخادماً.

وثانِيها: الاجتهادُ والطَّلَبُ، كـ«اكْتَسَبَ» و«اكْتَتَبَ» أي: اجتهد وطلب الكَسْبَ والكِتابة.

السادسة: قال صاحب «الجاسوس»: أورَد الإمامُ الليثُ المطاوَعةَ من الفعل المجهول في قولِه: «هُتِشَ الكلبُ فاهْتَتَشَ» وبه اقتدى المؤلِّف، وهو خلافُ الصَّواب؛ فإنَّ الفعلَ المعلوم متقدِّمٌ على الفعلِ المجهول طبعاً ووضعاً، فهو أصلٌ له فلا ينبغي العدولُ عنه، فيقال إذاً: «هَتَشَ الكلبَ فاهْتَتَشَ»، وبه عبَّر ابنُ دُريد وابن سِيده وصاحبُ «اللسان». اهـ. قلتُ: إلا أن يكونَ المبنيُّ للمجهول أشهرَ وأكثرَ استعمالاً من المبنيِّ للمعلوم، فيجوز تعليقُ المطاوِع عليه. وسيأتي التَّنبيه على ما لازمَ البناءَ للمجهول من الأفعال وإنكارِ صاحب «الجاسوس» لها.

[معاني «افْتَعَلَ»]

(و) وزنُ («افْتَعَل»: اشتهر في ستة معانٍ):

(أحدُها: الاتِّخاذُ) أي: اتخاذ فاعلِه شيئاً، (كـ«اخْتَتَمَ زيدٌ» و«اخْتَدَمَ») أي: (اتَّخذ له خاتماً) بكسر التاء وفتحِها (وخادماً)، كذا مَثَّل المرصفي، والذي في «اللسان»: «تخدَّمتُ خادماً» أي: اتخذتُه، و«تختَّمتُ»: إذا لبستُ الخاتم، ولم أجد «اختدم» ولا «اختتم» بالمعنى الذي ذكره المؤلِّف، والمشهور في تمثيلهم: «اطَّبَخَ واشْتَوَى»، أي: اتَّخذ طَبِيخاً وشِواءً.

(وثانِيها: الاجتهادُ والطَّلَبُ) في تحصيل الفِعل وتهيئة أسبابه، (كـ«اكْتَسَبَ» و«اكْتَتَبَ» أي: اجتهد وطلب الكَسْبَ والكِتابة) بأنْ زاول أسبابَهما، بخلاف: «كَسَبَ وكَتَبَ»، فإنه تحصيلٌ للأمرين على أيِّ وجهٍ كان، ومن الثاني قول الذين كفروا في القرآن: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان: ٥]، أي: تطلَّب كتابتها له. وقال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ لأنَّ الحسنات مما تُكسب دون تكلُّف؛ إذ كاسِبُها على جادَّة أمر الله ورَسْمِ شَرْعِه وفِطرته، والسيئاتُ تُكتسب بتكلُّف؛ لأنَّ كاسبَها يتكلَّف في أمرها خرقَ حجاب

وثالثُها: التَّشاركُ، كـ«اخْتَصَمَ زيدٌ وعَمْرٌو»، و«اخْتَلَفَا».

ورابعُها: الإظهار، كـ«اعْتَذَرَ» و«اعْتَظَمَ»، أي: أَظْهَرَ العُذْرَ والعظمةَ.

وخامسُها: المبالغة في معنى الفِعْل، كـ«اقْتَدَرَ» و«ارْتَدَّ» أي: بالغ في القُدْرَة والرِّدَّة.

الله تعالى ويتجاوز إليها، فَحَسُنَ في الآية مجيءُ التَّصريفَين تحصيلاً لهذا المعنى. وقيل: إنما جاء ذلك تنبيهاً على أنَّ الثواب إنما يُرجى على أيِّ فعلٍ حَسَن كان وإنْ صدر عنه على سبيل الاتفاق، والعقاب لا يكون إلا على مَنْهِيٍّ بُولغ في ارتكابه، وانسدَّ طريقُ الاعتذار عنه. وقيل في الآية غيرُ ذلك، والله أعلم.

(**وثالثُها: التَّشاركُ**)، وهو معنى «تَفَاعَلَ»، (**كـ«اخْتَصَمَ زيدٌ وعَمْرٌو»، و«اخْتَلَفَا»**)، بمعنى: تَخاصَما، وتَخالَفا، ووقع في الطبعات التي عندي «اختلفا» دون الواو على أنه تفسيرٌ للجملة قبله، وكان في نفسي منها شيء؛ لأنَّ المؤلِّف قد مَثَّلَ لجميع المعاني بمثالَين، ولأنَّ «اختصم» لا يحتاج إلى تفسير كما لا يخفى، فزدتُ الواو اجتهاداً، ثم رأيتُها في الطبعة الثالثة كذلك، فلله الحمد.

ومن هذا المعنى في القرآن قولُه تعالى: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ [يوسف: ١٧] أي: نتسابق.

(**ورابعُها: الإظهار، كـ«اعْتَذَرَ» و«اعْتَظَمَ»، أي: أَظْهَرَ العُذْرَ والعظمةَ**)، هكذا قال صاحب «الوسيلة»، ولم أرَ مَن ذكر هذا المعنى في معاني «افتعل»، وما مَثَّل به فيه نظر: أمَّا الثاني فلأنه ليس في دواوين اللغة، فلا يصحُّ التَّمثيل به. وأمَّا الأول فإنه وإنْ صحَّ تفسيرُه بإظهار العذر كما قالا، إلا أنه يُمكن أن يُحمل على معنًى آخر، كأن يقال: «افْتَعَلَ» هنا بمعنى «أَفْعَلَ» الذي بمعنى: صار ذا كذا؛ لأنه يقال: «اعتذر» و«أَعْذَر»، بمعنًى: صار ذا عُذر. على أنَّ كلام المؤلِّف في المعاني المشهورة لـ«افتعل» فلا يلزمُنا تخريج هذا الفعل على إحدى هذه المعاني، بل يكفي أن يقال: لا يصلح «اعتذر» للتَّمثيل؛ لأنَّ معناه مِن المعاني غير المشهورة، وهي كثيرةٌ، وليس كلامُنا فيها.

(**وخامسُها: المبالغة في معنى الفِعْل**)، وعَبَّرَ عنها المرصفي بقوله: القوة، (**كـ«اقْتَدَرَ» و«ارْتَدَّ» أي: بالغ في القُدْرَة والرِّدَّة**)، أمَّا «اقتدر» فقد جعله جماعة بمعنى «قَدَر»، فهو مِن

. . . .

«افتعل» الموافق لِـ«فعَل»، وقد يقال: إنه للمبالغة كما قال المؤلِّف، إلا أنَّ ههنا مسألةً ينبغي توضيحُها، وهي: أنَّ «اقتدر» أبلغ من «قدَر» كما أن «تفكَّر» أبلغ من «فكَّر»، و«ميَّز» أبلغ من «مازَ»، و«دافع» أبلغ من «دفَع»، ونحو ذلك، وقد تقدَّم أنَّ كلَّ فعل من هذه الأفعال بمعنى صاحبه، إلا أننا أشرنا من قبلُ إلى أنه لا بدَّ من زيادة المعنى عند زيادة الحروف وإن لم يكن إلا المبالغة والتوكيد. وعلى هذا مشى المؤلِّف في مواضع مما تقدَّم ومما سيأتي، وهذا النوع من المبالغة في هذه الأفعال هو المبالغة العامَّة، ولم ينظُر إليها سيبويه وجماعةٌ، فأطلقوا أنَّ المزيد يكون بمعنى المجرَّد، ولا سيَّما إذا استُعملا استعمالاً واحداً، وممَّا كتبه اللقانيُّ على قول السَّعد: «ويكون افتعلَ بمعنى فعَل نحو: جذَب واجتَذب»: وإنما لم يَجعلوا «اجتذب» للمبالغة مثل «اكتسب» لجواز وقوعه في جميع مواقع «جذب» وبالعكس، بدليل قول الجوهريِّ: الجذب: المدُّ، وجبَذه على القلب، واجتَذبه أيضاً. اهـ، وأمَّا المبالغة الأخرى التي تكلَّم عليها سيبويه فهي التكثيرُ الذي في «فعَّل»، والاجتهاد والتصرُّف الذي في «افتعل»، وتقدَّم التمثيلُ للثاني بـ«اكتسب» و«اكتتب»، وعبَّر الزمخشريُّ عن هذا النوع بقوله: وللزيادة في معناه. اهـ وقال قومٌ: لا فرقَ بين «كسب» و«اكتسبَ» لِورود القرآن بالكسب والاكتساب في مورد واحد، فكأنَّ أصحابَ هذا القولَ لا يُثبتون معنى تلك المبالغة الخاصة التي سمّاها سيبويه بالتصرُّف.

إذا فهمتَ هذا الذي ذكَرتُه لك علمتَ أنَّ في إثبات المؤلِّف ﷺ للمبالغة العامَّة لصيغة «افتعل» وبعضِ الصيغ الآتية ـ كـ«افْعالَّ وافْعَوْعَلَ» ـ دونَ إثباتها لنحو: «أفعل وفاعَلَ» مخالفةً لما عليه غيرُه، والله أعلم.

وأمَّا «ارتدَّ» فإنه إمَّا أن يكون مطاوعاً لـ«ردَّ»، تقول: «ردَدتُه فارتدَّ»، وإمَّا أن يكون بمعنى الفِعل في النفس، كـ«اغتسل» ونحوِه مما يأتي، وعلى كِلا الحالين لا يصلُح مِثالاً لِما ذكره المؤلِّف. نعم، جعَله أبو حيان في «البحر» بمعنى التعمُّل والتكسُّب، إلا أنَّ فيه نظراً؛ لأنَّ «ارتدَّ» لازمٌ، و«رَدَّ» متعدٍّ، وهُم لا يقولون بالمبالغة إلا إذا وُجِد المجرَّد وكان بمعنى المزيد فيه، والله أعلم.

وسادسُها : مطاوعةُ الثُّلاثيِّ كثيراً، كـ«عَدَلْتُه فاعْتَدَلَ»، و«جَمَعْتُهُ فاجْتَمَعَ».

وربما أتى مطاوعاً للمضعَّف ومهموزِ الثلاثيِّ، كـ«قَرَّبْتُهُ فاقْتَرَبَ»، و«أَنْصَفْتُهُ فانْتَصَفَ».

وقد يجيء بمعنى أصلِه ....

(وسادسُها : مطاوعةُ الثُّلاثيِّ) المجرَّد (كثيراً)، علاجاً كان أو لا ، فالأوَّل: (كـ«عَدَلْتُه فاعْتَدَلَ»)، أي: سوَّيتُه فاستوى، ومنه قولُ الشاعر:

وَعَـدَلْـنَـا مَـيْـلَ بَـدْرٍ فَـاعْـتَـدَلْ

(و«جَمَعْتُهُ فاجْتَمَعَ»)، والثاني: كـ«غَمَمْتُهُ» ـ أي: أحدثتُ فيه الغمَّ ـ «فاغْتَمَّ».

(وربما أتى) «افتعل» (مطاوعاً للمضعَّف) أي: «فعَّل»، (ومهموزِ الثلاثيِّ) أي: «أَفْعَلَ»، ولو عَبَّرَ بهما لكان أحسن، فالأوَّل: (كـ«قَرَّبْتُهُ فاقْتَرَبَ»)، وقد يُنازَع في هذا؛ لأنَّ مطاوع «قرَّبَهُ» إنما هو: «تقرَّبَ»، ومُوهِمُ خلاف هذا ـ لو ورَد ـ يُؤوَّل، كما قالوا في قول الشاعر:

أَنَـا شَـمَـاطِـيـطُ الَّـذِي حُـدِّثْـتَ بِـهْ مَـتَـى أُنَـبَّـهْ لِـلْـغَـدَاءِ أَنْـتَـبِـهْ

«وكان حُكمه أن يقولَ: «أَتَنَبَّه»؛ لأنه قال: «أُنَبَّه»، ومطاوع «فَعَّلَ» إنما هو «تَفَعَّلَ»، لكن لَمَّا كان «أُنَبَّه» في معنى «أُنْبَه» جاء بالمطاوِع عليه»، والظاهر أنَّ «اقتربَ» كـ«اكتسبَ واكتتبَ» في الدِّلالة على الاجتهاد في تحصيل الفِعل، وهو ما نقله الزَّبيديُّ عن شيخه عن ابن عرفة. (و) الثاني نحو: («أَنْصَفْتُهُ») مِن الإنصاف، وهو العدل («فانْتَصَفَ»)، وأظهرُ منه في معنى المطاوعة: «أحسيتُ زيداً المرَقَ فاحْتَسَاهُ»، و«أوضحتُ الأمرَ فاتَّضح»، و«ألهبتُ النار وأضرمتُها فالتهبتْ واضطرمتْ». وليس منه «ألحقْتُه فالتحقَ» لقول «التاج»: وقولُهم: «التحقَ به» ـ أي: لَحِق ـ مُولَّدة، قال الصَّاغاني: لم أجده فيما دُوِّن مِن كتب اللغة فَلْيُجتنب ذلك.

(وقد يجيء بمعنى أصلِه)، قال السيوطيُّ في «النكت» معلِّقاً على قول «الشافية»: «إنه يأتي فاعَلَ بمعنى فعَلَ»: اعلم أنهم يَذكرون في معاني الأبنية ما هو بمعنَى «فَعَلَ» مثلاً، وما هو للإغناء عن «فَعَلَ»، وقد جمع بينهما في «التسهيل» كثيراً، والمراد بالأول أن يكونَ «فَعَلَ»

.... لِعدمِ وُروده، كـ«ارْتَجَلَ الخُطبةَ» و«اشْتَمَلَ الثوبَ».

موجوداً ويأتي «فاعَلَ» مُوافقاً له في معناه، والمراد بالثاني أن لا يكونَ «فَعَلَ» موجوداً، ولكن جاء «فاعَلَ» بمعناه. اهـ إذا فهمتَ هذا علمتَ أنَّ قولَ المؤلِّف: «(لِعدم وُروده)» بعد قوله: «وقد يجيء بمعنى أصلِه» فاسدٌ، وأنَّ الصوابَ: وقد يجيء مُغْنِياً عن أصله لِعدم وُرُوده، (كـ«ارْتَجَلَ الخُطبةَ»): إذا أتى بها مِن غير رَوِيَّةٍ ولا فِكْرٍ، (و«اشْتَمَلَ الثوبَ»): إذا أداره على جسده كُلِّه حتى لا تَخرج منه يده، كذا في «القاموس»، إلا أنه قال: «اشتمل بالثوب» فعدَّاه بالباء لا بنفسه، وكذا فعَل غيرُه.

واعلم أنَّ هذا المعنى الأخيرَ لـ«افتعل» من زيادات المؤلِّف ﷺ على ما في «الوسيلة»، ومِن ثَمَّ أخطأ في التعبير عنه.

وبقي مِن معاني «افْتَعَلَ» المشهورة: فِعْلُ الفاعل بنفسه؛ كـ«ادَّهَنَ»، و«اكْتَحَلَ»، و«امْتَشَطَ»، و«اغْتَسَلَ»؛ والتَّخيُّرُ، كـ«انْتَخَلَهُ»، و«اصْطَفاه»، و«انْتَقاه»، و«اجْتَباه»، قال أطفيش: ولا يقال: إنَّ الاختيار في الأمثلة مستفادٌ من أصولها وموادِّها؛ لأنَّا نقول: المستفادُ من أصولِها وموادِّها كونُ الشيء في نفسه حسناً، واستُفيد من هيئة «افتعل» في تلك الأمثلة اختيارُ غيره له، والاطِّلاعُ على حُسنه. اهـ

● **تنبيهان:**

الأوَّل: مِمَّا قاله أطفيش أيضاً عند الكلام على هذه الصيغة: ومِن معاني «افْتَعَل» معنى «اسْتَفْعَلَ»، كـ«ارْتاح واعْتَصَم واخْتَفَى واحْتَمَى»، أي: طَلَبَ الرَّاحةَ والعِصْمَةَ والخَفاءَ والحِمَى. اهـ، وفي أمثلته كلامٌ: أمَّا «احتمى» فلا يصحُّ عدُّه هنا لأنه لم يُسمع «استحمى» حتى يُجعلَ ذاك موافقاً له. وأمَّا «اختفى» فيحتمل مع ما ذكَره أن يكونَ لمطاوعة «أخفاه»، أو لمطاوعة «خَفاه»، أو لموافقة «خَفِيَ»، أو للزيادة في معناه، وذلك جميعُه أَوْلى مِمَّا قاله. وأمَّا «اعتصم» فَمِن أمثلة أبي حيَّان، وفيه كلامٌ يأتي في «استفعل». وأمَّا «ارْتاحَ» فليس معناه اسْتَراح، بل معنى «ارتاح للشيء»: نَشِط وسُرَّ به. نعم، جعله أبو حيان بمعنى استراح، وتَبِعه عليه ابنُ عقيل في «المساعد»، لكن لا عبرةَ بذلك لمخالفته قولَ جميع أهل اللُّغة كما نبَّه عليه «الجاسوس».

و«افْعَلَّ»: يأتي غالباً لِمعنًى واحدٍ، وهو: قُوَّةُ اللَّون أو العَيْبِ، ولا يكون إلا لازماً، كـ«احْمَرَّ»، و«ابْيَضَّ»، و«اعْوَرَّ»، و«اعْمَشَّ»: قَوِيَتْ حُمرتُه، وبَياضُه، وعَوَرُه، وعَمَشُه.

الثاني: مِن معاني «افْتَعَلَ» عند سيبويه وغيرِه: الخَطْف، كـ«اسْتَلَبَه» أي: أخذه بسرعة، قال «الجاسوس»: هذا المعنى في «سَلَبَ»، إلا أن يقال: إنَّ زيادة المبنى زيادةٌ في المعنى كما تقدَّم، فيرجع إلى «قَدَرَ واقْتَدَرَ». اهـ، وهذا الذي ذكَره هو ما أراه؛ لأنَّ معنى الأخذ موجودٌ في نحو: «سَرَق وخَطَف ونَزَع وسَلَب»، وما في «اسْتَرَق واخْتَطَف وانْتَزَع واسْتَلَب» إنما هو المبالغةُ في ذلك الأخذ، وهذه المبالغةُ تجلَّت في السُّرعة، كما تجلَّتْ في نحو: «اقْتَرَبَ وابْتَعَدَ» في المسافة.

[بناء «افْعَلَّ»]

(و) بناء («افْعَلَّ»: يأتي غالباً لِمعنًى واحدٍ، وهو: قُوَّةُ اللَّون أو) قوةُ (العَيْبِ) الحِسِّيِّ، قال في «تدريج الأداني»: وشرطُ ما يُصاغ منه أن لا يكون مضاعف العين، ولا معتلَّ اللام، فشذَّ قولهم: «ارْعَوَى» ـ مطاوع رَعَوْتُه، بمعنى: كفَفْتُه ـ مِن أوجه ثلاثة، والوجه الثالث: كونُه مُطاوِعاً، والمطاوَعة في هذا النوع نادرة. ذكَره الدده جنكي. اهـ قلتُ: لا يخفى أنَّ «ارْعَوَى» غيرُ مضاعف، فجعلُه شاذًّا من تلك الأوجُه الثلاثة سهوٌ، والصوابُ أنه شاذ من وجهين، كـ«احْوَوَى» الشاذِّ من جهة كونِه مضاعفاً ومعتلَّ اللام. إلا أن يكونَ مرادُه بالوجه الثالث ما في «شرح التسهيل» لابن مالك من أنه ليس بلونٍ ولا عيب، وفيه بُعد. (ولا يكون) أي: «افْعَلَّ» (إلا لازماً)، لِعدم مجاوزة معناه فاعلَه، (كـ«احْمَرَّ»، و«ابْيَضَّ»، و«اعْوَرَّ»، و«اعْمَشَّ»)، أي: (قَوِيَتْ حُمرتُه، وبَياضُه، وعَوَرُه، وعَمَشُه). ومِن غير الغالب مجيئُه لغير ذلك، كـ«ارْقَدَّ» أي: أسرع، و«ازْوَرَّت الشمسُ»، أي: مالتْ وانحرفتْ، وقُرِئ: ﴿تَزْوَرُّ﴾ [الكهف: ١٧].

ومِثلُ «افْعَلَّ» فيما ذُكر مِن المبالغة واللُّزوم والاختصاص: «افْعالَّ»، فاللون: كـ«احْمارَّ»، والعيب: كـ«اعْوارَّ»، وغير ذلك: كـ«ابْهارَّ الليلُ»: إذا انتصف، مأخوذ مِن «بُهْرة الشيء»، وهي: وسطه، و«امْلاسَّ الشيءُ»: مِن المَلاسة ضدّ الخشونة.

و«تَفَعَّلَ»: تأتي لخمسة مَعانٍ:

أحدُها: مُطاوعةُ «فَعَّلَ» مضعفِ العين، كـ«نَبَّهْتُه فَتَنَبَّه»، و«كَسَّرْتُه فَتَكَسَّر».

• تنبيهان:

الأول: سيأتي عن المؤلِّف في آخِرِ هذا الفصل أنَّ الصِّيَغ الباقية التي لم تُذكر معانِيها هنا بالتفصيل تدلُّ على القُوَّة، ومِمَّا عَدَّه منها هناك: «افْعَالَّ»، فكان الأحسن أن يؤخِّرَ ذكرَ «افْعَلَّ» إلى ذلك الموضع لاستوائه و«افْعالَّ» في الدِّلالة على المبالغة والقُوَّة، أو يُقدِّمَ ذِكرَ «افْعالَّ» إلى هذا الموضع لا لِبيان معناهما فإنه سيأتي، وإنما لبيان أنهما غالِبَين في اللَّون والعَيب، فتأمَّلْ.

الثاني: قال الدماميني في «شرح التسهيل» في بَيان الفرق بين «افْعَلَّ» و«افْعَالَّ»: قال المصنف: الأكثر أن يُقصد عروض المعنى إذا جيء بالألف ولزومُه إذا لم يُجأ بها، وقد يكون الأمر بالعكس، فمِن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قولُه تعالى في وصف الجنتين: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، ومِن قَصْد العُروض مع سقوط الألف قولهم: «احْمَرَّ وجهُه خجلاً واصْفَرَّ وجلاً»، ومنه قراءةُ ابن عامر: ﴿تَزْوَرُّ عن كهفهم﴾ [الكهف: ١٧]، وقال ابن عصفور: «افْعَلَّ مقصور مِن افْعالَّ ومعناهما واحد، بدليل أنه ما شيءٌ يقال فيه: «افْعالَّ» إلا ويقال فيه: «افْعَلَّ»، ولكن قد يكثُر أحدهما ويقلُّ الآخَرُ ...» ومنهم مَن يفرِّق بأنَّ «افْعَلَّ» لِما يأتي مرة واحدة، و«افْعالَّ» لِما يتجدَّد شيئاً فشيئاً. اهـ باختصار.

[معاني «تَفَعَّلَ»]

(و) صيغةُ («تَفَعَّلَ»: تأتي لخمسة مَعانٍ):

(أحدُها: مُطاوعةُ «فَعَّلَ» مضعفِ العين، كـ«نَبَّهْتُه فَتَنَبَّه»، و«كَسَّرْتُه فَتَكَسَّر»)، ومنه في القرآن: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠].

وثانِيها: الاتِّخاذُ، كـ«تَوَسَّدَ ثَوْبَه»: اتَّخذَه وِسادةً.

وثالثُها: التَّكَلُّفُ، كـ«تَصَبَّرَ وتَحَلَّمَ»: تَكَلَّفَ الصبرَ والحِلْمَ.

ورابعُها: التَّجَنُّبُ، كـ«تَحَرَّجَ» و«تَهَجَّدَ»: تَجَنَّبَ الحَرَجَ والهُجُودَ، أي: النوم.

وخامسُها: التَّدريجُ، كـ«تَجَرَّعْتُ الماءَ»، و«تَحَفَّظْتُ العلمَ»، أي: شَرِبتُ الماءَ جُرْعَةً بعد أخرى، وحَفِظْتُ العلمَ مسألةً بعد أخرى.

(وثانِيها: الاتِّخاذُ، كـ«تَوَسَّدَ ثَوْبَه»: اتَّخذَه وِسادةً)، ومنه: «تَبنَّاه»: إذا اتخذه ابناً، واستعمالُهم التَّبنيَ في الرأي والقول قبيحٌ. ومن معنى الاتخاذ في القرآن: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩] أي: اتخذ وِقاية.

(وثالثُها: التَّكَلُّفُ) أي: معاناة الفاعلِ الفعلَ كي يَحْصُلَ، (كـ«تَصَبَّرَ» و«تَحَلَّمَ»)، أي: (تكَلَّفَ الصبرَ والحِلْمَ)، أنشد سيبويه لحاتم:

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ ... فَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

ويحتمل هذا المعنى قولُه تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٦-١٧].

(ورابعُها: التَّجَنُّبُ)، أي: ترك الفاعلِ أصلَ الفعل، (كـ«تَحَرَّجَ» و«تَهَجَّدَ»)، أي: (تَجَنَّبَ الحَرَجَ والهُجُودَ، أي: النوم) ليلاً، ويُطلق التهجد أيضاً على النوم كما قال الجوهريُّ، وعليه فهو مِن الأضداد. ومن معنى التجنُّب «تأثَّم»، قال الشاعر:

تَجَنَّبْتُ إِتْيانَ الحَبِيبِ تَأَثُّماً ... أَلَا إِنَّ هِجْرانَ الحَبِيبِ هُوَ الإِثْمُ

(وخامسُها: التَّدريجُ)، أي: حصولُ أصلِ الفعلِ مرةً بعد مرةٍ، وعبَّر عنه في «التسهيل» بقوله: مواصلةُ العمل في مُهلة، (كـ«تَجَرَّعْتُ الماءَ»، و«تَحَفَّظْتُ العلمَ»، أي: شَرِبتُ الماءَ جُرْعَةً) بالضم (بعد) جُرعةٍ (أخرى، وحَفِظْتُ العلمَ مسألةً بعد أخرى)، ويحتمل هذا المعنى قولُه تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧].

وربما أَغْنَتْ هذه الصيغةُ عن الثلاثيِّ لِعَدَم وُروده، كـ«تكَلَّمَ» و«تَصَدَّى».

و«تَفَاعَلَ»: اشتهرتْ في أربعة مَعانٍ:

أحدُها: التَّشريك بين اثنين فأكثرَ، فيكونُ كُلٌّ منهما فاعِلاً في اللفظ مفعولاً في المعنى، بخلاف «فاعَلَ» المتقدم، ولذلك إذا كان فاعَلَ المتقدِّمُ متعدياً لاثنين صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، كـ«جاذَبَ زيدٌ عمراً ثوباً»، و«تَجاذَبَ زيدٌ وعمرٌو ثوباً»، وإذا كان متعدياً لواحدٍ صار بها لازماً، كـ«خاصَمَ زيدٌ عمراً»، و«تَخاصَمَ زيدٌ وعمرٌو».

(وربما أَغْنَتْ هذه الصيغةُ) وهي «تفعَّل» (عن الثلاثيِّ) المجرَّد (لِعَدَم وُروده، كـ«تكَلَّمَ») أي: تَحَدَّث، (و«تَصَدَّى) له» أي: تَعَرَّض. ويأتي «تَفَعَّل» أيضاً موافقاً للمجرَّد نحو: «تعدَّى الأمرَ وعَدَاه»، و«تبسَّم وبَسَمَ»، و«تعجَّب وعَجِبَ»، و«تَبَرَّأَ وبَرِئَ». ومن معانيه المشهورة أيضاً الطلبُ نحو: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦] ونحو: ﴿ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٨].

[معاني «تَفاعَلَ»]

(و) صيغة («تَفَاعَلَ»: اشتهرتْ في أربعة مَعانٍ):

(أحدُها: التَّشريك بين اثنين فأكثرَ) في أصله المشتقِّ منه، (فيكونُ كُلٌّ منهما فاعِلاً في اللفظ) والمعنى، (مفعولاً في المعنى) فقط دون اللفظ، (بخلاف) التشريك في («فاعَلَ» المتقدم)؛ فإنَّ معمولَيه أحدُهما فاعل والآخر مفعول في اللفظ، وكلٌّ من الاثنين فاعل ومفعول في المعنى، (ولذلك إذا كان «فاعَلَ» المتقدِّمُ متعدياً لاثنين) مِن المفاعيل، (صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد) فقط، (كـ«جاذَبَ زيدٌ عمراً ثوباً»، و«تَجاذَبَ زيدٌ وعمرٌو ثوباً»، وإذا كان) «فاعَلَ» (متعدياً لواحدٍ) فقط (صار بها) أي: بهذه الصيغة (لازماً، كـ«خاصَمَ زيدٌ عمراً»، و«تَخاصَمَ زيدٌ وعمرٌو»). قال الرضيُّ: وليس صحيحاً ما يُتوهَّم من أنَّ المرفوع في باب «فاعَلَ» هو السابق بالشروع في أصل الفعل بخلاف باب «تَفاعَلَ»، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رَضِيَ اللهُ تعالى عنهما لبعض مَن خاصَمَه: «سفيهٌ لم يجد مُسافِهاً»؟ فإنه ﷺ سمَّى المقابلَ له

وثانِيها: التَّظاهرُ بالفِعْل دون حقيقته، كـ«تَناوَمَ» و«تَغافَلَ» و«تَعامَى»، أي: أَظْهَرَ النومَ والغَفْلةَ والعَمَى وهي منتفيةٌ عنه، قال الشاعر:

في السفاهة مسافِهاً وإن كانت سفاهتُه لو وُجدت بعد سفاهة الأول، وتقول: «إنْ شتمتَني فما أُشاتِمُك»، ونحو ذلك، فلا فرقَ من حيث المغزى والمقصد الحقيقيِّ بين البابَين، بل الفرقُ بينهما من حيث التعبيرُ عن ذلك المقصود، وذلك أنه قد يُعبَّر عن معنًى واحد بعبارتَين تُخالف مفرداتُ إحداهما مفرداتِ الأخرى. اهـ باختصار

ومما ورد من معنى الاشتراك في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩]، وقيل: «تفاعل» هنا بمعنى «افتعل»، أي: لا يمتنعون عن مُنكر. ومن معنى التشريك: «تَساءَلَ القَوْمُ»، أي: سأل بعضُهم بعضاً، ولا يُقال: «تَساءَلَ الرجلُ»، كما لا يُقال: «تَقاتَلَ الرجلُ».

● **فائدة:** قال الشيخ علي بن عثمان في شرحه على «البناء»: مما ينبغي أن يُنبَّه عليه أنَّ «عمراً» الواقع مفعولاً هنا لم يُكتب بالواو؛ لأنَّ الواو الواقعة فيه للفرق بين «عُمَرَ» و«عَمْرٍو»، والفرقُ بينهما واضحٌ حين كونهما مفعولاً؛ لأنَّ «عمراً» إذا كان منصوباً ومفعولاً يُكتب بالألف مُنوَّناً، لكونه اسماً مفرداً منصرفاً، و«عُمَرَ» يُكتب بلا ألف ولا تنوين، لكونه غيرَ منصرِف للعدل التقديريِّ والعَلَمِيَّة، فلا يُحتاج في الفرق بينهما إلى الواو الفارقة، وكثيرٌ مِن المحصِّلين لم يَفهموه، ويَكتبونه بالواو في الأحوال الثلاث. اهـ فإنْ قيل: لِمَ اختصَّتِ الواو بالزيادة دونَ الألف والياء؟ قيل: إنما زِيدت الواو دون الألف لئلَّا يلتبس بالمنصوب، ودُون الياء لئلَّا يلتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم.

(**وثانِيها**) أي: ثاني المعاني الأربعة المشتهرة لـ«تفاعَل»: (**التَّظاهرُ بالفِعْل**) الذي اشتُقَّ منه «تَفاعَل» (**دون حقيقته**)، وسماه ابن عُصْفُور: «الإيهام»، قال: وهو أن يُرِيَك أنه في حال ليس فيها، (**كـ«تَناوَمَ» و«تَغافَلَ» و«تَعامَى»، أي: أَظْهَرَ النومَ والغَفْلةَ والعَمَى وهي منتفيةٌ عنه، قال الشاعر**) أبو تمام:

لَيْسَ الْغَبِيُّ بِسَيِّدٍ في قَوْمِهِ ... لَكِنَّ سَيِّدَ قَوْمِهِ الْمُتَغَابِي

وقال الحريريُّ:

وَلَمَّا تَعامَى الدَّهْرُ وَهْوَ أَبُو الوَرَى ... عَنِ الرُّشْدِ في أَنحائِهِ وَمَقاصِدِهْ

تَعامَيْتُ حَتَّى قِيلَ: إِنِّي أَخُو عَمًى ... وَلَا غَرْوَ أَنْ يَحْذُوْ الفَتَى حَذْوَ والِدِهْ

(لَيْسَ الْغَبِيُّ بِسَيِّدٍ في قَوْمِهِ ... لَكِنَّ سَيِّدَ قَوْمِهِ الْمُتَغَابِي)

(وقال) القاسم بن علي (الحريريُّ) في المقامة البَرْقَعِيدِيَّة، وهي سابع مقاماته الخمسين ـ قال الخفاجي: وهذا مِن مشهور شعره ـ:

(وَلَمَّا تَعامَى الدَّهْرُ وَهْوَ أَبُو الوَرَى ... عَنِ الرُّشْدِ في أَنحائِهِ وَمَقاصِدِهْ)

(تَعامَيْتُ حَتَّى قِيلَ: إِنِّي أَخُو عَمًى ... وَلَا غَرْوَ أَنْ يَحْذُوْ الفَتَى حَذْوَ والِدِهْ)

«الورى»: الخَلْق، وقيل للدهر: «أبو الورى» لأنَّ الناس بزمانهم أشبهُ منهم بآبائهم. و«الأنحاء»: الأغراض والطرق. و«الغَرْوُ»: العجب. و«الحذو»: الاقتداء، كالاحتذاء. و«أنْ» في قوله: «أنْ يَحْذُوْ» هي الناصبة، أهملت حملاً على أختها «ما» المصدرية، كما قيل في قراءة بعضهم: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. هذا قول البصريين، وزعم الكوفيون أنَّ «أنْ» هذه هي المخفَّفة من الثقيلة، شذَّ اتصالُها بالفعل.

وينبغي أن يُتنبَّه إلى الفرق بين «تفاعل» هذا و«تفعَّل» الذي للتكلُّف، مع اشتراك الفِعلَين في أنَّ أصلهما ليس حاصلاً لفاعلِهما وأنَّ فاعلهما يُظهِر حصولَه له؛ فإنَّ الفاعلَ هناك يَطلب الفِعل ويتكلَّفه ليحصُلَ له، بخلافه هنا، ألا ترى أنَّك تقول: «تحالمتُ» إذا أظهرتَ الحِلمَ ولستَ كذلك، وتقولُ: «تحلَّمتُ» إذا التمستَ أن تصيرَ حليماً؟

هذا، وقد بنى الأستاذُ محمد محيي الدين عبد الحميد الفرقَ بين الصيغتين على المحبَّة وعدمِها، ثم فرَّع عليه ضابطاً وهو قولُه في التكملة التي وضعها على «شرح ابن عقيل»: ومِن هنا تَعلَمُ أنه لا يَجوز لك أن تبنيَ مِن الصفات المحمودة على مثال «تفاعَلَ» لمعنى التكلُّف، فلا تقول: «تكارَمَ» ولا «تشاجَعَ»، كما أنه لا يجوز لك أن تبنيَ مِن الصفات المذمومة على مثالِ «تفعَّل» لمعنى التكلُّف، فلا تقول: «تجهَّل» ولا «تكسَّل». اهـ، وذكَر نحواً من هذا الكلام في

. . . .

كتابه «دروس التصريف»، ويَرُدُّ الشطرَ الأوّلَ مِن تفصيله قولُهم: «تَجالَدَ» و«تَعاقَلَ» و«تحالَمَ»: إذا أظهر الجَلَدَ والعقل والحِلم وليس كذلك، والشطرَ الثاني منه قولُهم: «تَعَطَّشَ» و«تَبَلَّدَ» و«تَكَذَّبَ»: إذا تكَلَّف العطَشَ والبَلادةَ والكذبَ.

واعلم أنه ليس مرادُ المصنِّف مِن إيراد الأبيات الثلاثة السابقةِ الاستشهادَ على هذا المعنى لـ«تفاعَلَ» بها؛ لأنها مِن شعر المحدَثين لا مِن كلام العرب المحتَجِّ بهم، بل مراده الاستئناس والتمثيل، ولو شاءَ الاستشهادَ لأنشد ما أنشده سيبويه وهو قولُ الراجز:

إذَا تَـخَـازَرْتُ وَمَـا بِـي مِـنْ خَـزَرْ

قال: فقولُه: «وما بي من خزر» يَدُلُّك على ما ذكرنا. اهـ

والفرقُ بين «المثال» و«الشاهد» أنَّ المثال جُزئيٌّ يُذكر لإيضاح القاعدة الكلية وإيصالِها إلى فهم المستفيد، والشاهدَ جُزئيٌّ يُذكَر لإثبات القاعدة الكلية مع الإيضاح، ويُشترط فيه أن يكون مِن القرآن أو الحديثِ أو مِن كلام مَن يُوثَقُ بعربيته، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلَق، فالشاهد أخصُّ مطلقاً لكونه مشروطاً بالشرط المذكور. أفاده في «المطوَّل».

فإنْ قلتَ: قد رأينا أهلَ البلاغة يستشهدون بكلام بشَّار وأبي العلاء والحريريِّ ومَن هو مثلهم أو دونهم مِن المُوَلَّدِين والمحدَثين، ولا نعلم أحداً أنكر عليهم ذلك، فما الفرقُ؟

قلتُ: أجاب عنه الأندلسيُّ في «شرح بديعية ابن جابر» فقال: علومُ الأدب ستة: اللغة، والصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والثلاثة الأُوَلُ لا يُستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة، فإنه يُستشهد فيها بكلام غيرِهم من المولَّدِين؛ لأنها راجعةٌ إلى المعاني، ولا فرقَ في ذلك بين العرب وغيرِهم؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قُبِل من أهل هذا الفَنِّ الاستشهادُ بكلام البحتريِّ، وأبي تَمَّام، وأبي الطيب، وهلم جرًّا. اهـ نقَله البغداديُّ في «الخزانة»، وفيها أيضاً: استشهد الزمخشريُّ في تفسير أوائل البقرة مِن «الكشاف»

وثالثُها: حُصول الشيء تدريجاً، كـ«تَزَايَدَ النيلُ»، و«تَوارَدَتِ الإبلُ»، أي: حَصَلَت الزيادة والوُرود بالتَّدريج شيئاً فشيئاً.

ببيت مِن شعر أبي تَمَّام، وقال: «وهو وإنْ كان محدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة فهو مِن علماء العربية، فأجعلُ ما يقوله بمنزلة ما يَرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليلُ عليه بيتُ «الحماسة»؟ فيقنعون بذلك لِوثوقهم بروايته وإتقانه». واعتُرض عليه بأنَّ قَبول الرواية مَبْنِيٌّ على الضبط والوُثوق، واعتبارَ القول مَبْنِيٌّ على معرفة أوضاع اللغة العربيَّة والإحاطةِ بقوانينها، ومِن البَيِّنِ أنَّ إتقانَ الرِّواية لا يَستلزم إتقانَ الدِّراية. اهـ

هذا، وفي قول الأندلسيِّ: «قُبِلَ مِن أهلِ هذا الفن» بناءُ الفعلِ للمفعول مع ذكر فاعله صريحاً، وهو كقول الناس في أيامنا هذه: «فُعِل كذا مِن طرف فلان»، وقد سمعتُ من نحو عشر سنين شيخَنا أبا جابر عبد الحليم توميات حفظه الله ونفَع به يقول بمنع ذلك، قال: لأنَّ العرب لا تحذف الفاعل وتبني الفعلَ للمفعول إلا لغرض، فلو أنَّك ذكرتَ الفاعل بعد أن بنيتَ الفعل للمفعول لكنتَ ناقضاً للغرض. ثم رأيتُ الغلايينيَّ رحمه الله ذاكراً هذه المسألة في «جامعه».

● **تنبيه:** «تفاعَلَ» الذي للإيهام لازمٌ أبداً، كما يظهر مِن أمثلة المتن السابقة وغيرِها، وأمَّا «تجاهلتُ الشيءَ» فغلطٌ، والصواب استعماله لازماً، كما استعمله المعريُّ في قوله:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الجَهْلَ في النَّاسِ فَاشِياً ... تَجاهَلْتُ حَتَّى ظُنَّ أَنِّيَ جاهِلُ

وتقول العامَّة في مقابلةِ تَجاهَلَ الرجلُ: «تَعالَمَ»، أي: أظهر العلمَ وهو مُنتفٍ عنه، وهذا ـ وإنْ كان سالماً مِمَّا تقدَّم ـ غيرُ صحيح أيضاً؛ لأنَّ العرب استعملتْ «تعالَمَ» بمعنَى «عَلِمَ» لا بمعنَى الإيهام المعروفِ اليومَ، قال الجوهريُّ: وتَعالَمَهُ الجميعُ: عَلِمُوه. اهـ، وعلى هذا اقتصر غيرُه.

وقريبٌ مِن «تَعالَمَ» المذكورِ الفعلُ «تَواجَدَ»، يقال: «تَواجَدَ فلانٌ»: إذا أظهر مِن نفسه الوَجْدَ، وقولُ العامَّة: «يجب التَّواجُدُ في مكانِ كذا في الساعةِ كذا» بالمعنى المشهورِ اليومَ لم نجده.

(**وثالثُها: حُصول الشيء تدريجاً، كـ«تَزَايَدَ النيلُ»، و«تَوارَدَتِ الإبلُ»، أي: حَصَلَت الزيادة**) للماء (و) حصل (**الوُرود**) للإبل (**بالتَّدريج شيئاً فشيئاً**)، غير أنَّ الذي في «الصحاح»

ورابعُها: مطاوَعةُ «فاعَلَ»، كـ«بَاعَدْتُه فَتَبَاعَدَ».

وغيرِه: «تَوَرَّدَت الخيلُ البلدةَ» أي: دخلتْها قليلاً قليلاً، قطعةً قطعةً. اهـ، ولم أجد «توارد» بالمعنى السابق في كلامهم، كما لم أجد بهذا المعنى: «تَزايَدَ»، و«تَناقَصَ»، و«تَنامَى»، و«تَطاوَلَ»، و«تَكاثَر»، و«تَدارَك»، و«تَلافى»، و«تَفانى»، و«تَلاشى»، و«تَآكَل». وهذا المعنى لـ«تَفاعَلَ» إنما ذكَره المؤلِّف تقليداً لشيخه المرصفيِّ، وقد علمتَ أنه لا يُعتمد عليه في مثل هذه المواضع، ولأجل هذا كان إثبات معنى التدريج لـ«تفاعَلَ» محتاجاً إلى بحث.

فإنْ قلتَ: مثَّل المرصفيُّ لهذا المعنى بمثالَين أحدهما: «تزايد»، والثاني: «تكاثف الغَمامُ»، وقال: أي: حصلتْ كثافةُ الغَمام شيئاً فشيئاً. اهـ، ومعنى التدريج ظاهرٌ في مثاله الثاني.

قلتُ: الذي في «الصحاح» و«اللسان» وغيرِهما أنَّ: «تكاثَفَ الشيءُ» بمعنى «كَثُفَ».

فإنْ قلتَ: قد رأينا العربَ تقول: «تَساقط المطرُ»، فهل معنى «تساقَطَ» إلا التَّدريج؟

قلتُ: ليس هو مِن التدريج في شيء؛ لأنه لو كان الأمرُ على ما ذكَرتَ لجاز أن يُقال: «تَساقَطَ الرجلُ ونحوُه»: إذا تدرَّج في سُقوطه، كما قالوا: «تَرَقَّى فلانٌ»: إذا رَقِيَ درجةً درجةً، و«تَدَخَّلَ الشيءُ»: إذا دخل قليلاً قليلاً، ولا يَخفى أنَّ ذلك مِمَّا لا تتكلَّم به العربُ، وإنما كلامُها: «تساقط المطرُ»، أو «ورقُ الشجر»، أو غيرُ ذلك مِمَّا هو أجزاءٌ يَتبع بعضُها بعضاً في السُّقوط؛ فنظرُهم في هذا الفعل إنما هو للتَّابُع لا للتَّدريج.

ويَنبني عليه عندي جوازُ إثبات معنى التَّتابع لصيغة «تَفاعَلَ»؛ لكثرة ما سُمع منه، كـ«التَّناجُح»، و«التَّواتُر»، و«التَّساقُط»، و«التَّقاطُر»، و«التَّلاحُق»، و«التَّطارُق»، و«التَّساوُق». هذا ما ظهر لي، فافْهَمْه.

(ورابعُها: مطاوَعةُ «فاعَلَ»، كـ«بَاعَدْتُه فَتَبَاعَدَ»)، ومِن هذا المعنى في القرآن قولُه تعالى: ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ [القمر: ٢٩]، قال في «البحر»: هو مطاوع: «عاطَى»، وكأنَّ هذه الفعلة تدافعها الناس وعاطاها بعضُهم بعضاً، فتعاطاها قدار بن سالف، وتناول العقرَ بِيده. اهـ

وجاء «تَفاعَلَ» موافقاً لأصله، ومُغنياً عنه؛ فالموافقُ نحو: «تجاوز» بمعنى: جاز، و«تَوانَى

و«اسْتَفْعَلَ»: كَثُرَ استعمالُها في ستَّةِ معانٍ:

أحدُها: الطَّلَب؛ حقيقةً كـ«اسْتَغْفَرْتُ اللهَ»، أي: طلبتُ مَغْفِرَتَه، أو مجازاً، كـ«اسْتَخْرَجْتُ الذهبَ مِن المعدن»، سُميتِ الممارسة في إخراجه والاجتهادُ في الحصول عليه طَلَباً، حيث لا يمكن الطلبُ الحقيقيُّ.

وثانيها: الصيرورة؛ حقيقةً، كـ«اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، و«اسْتَحْصَنَ المُهْرُ»، أي: صارَ حَجَراً، وحِصاناً، ....

في الأمر» بمعنى: وَنَى فيه، و«تَعالى» بمعنى: عَلا، ولذا أُكِّدَ بمصدره في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]؛ والمُغني نحو: «تثاءبَ» و«تَمارَى».

[معاني «اسْتَفْعَلَ»]

(و) صيغة («اسْتَفْعَلَ»: كَثُرَ استعمالُها في ستَّةِ معانٍ):

(أحدُها: الطَّلَب؛ حقيقةً) كان (كـ«اسْتَغْفَرْتُ اللهَ»، أي: طلبتُ مَغْفِرَتَه، أو مجازاً، كـ«اسْتَخْرَجْتُ الذهبَ مِن المعدن») أي: مِن مكان وجوده، سُمي بذلك لأنَّ الذهب يَعدِن ـ أي: يَثبت ـ فيه، (سُميتِ الممارسة) والتَّحَيُّل (في إخراجه والاجتهادُ في الحصول عليه طَلَباً، حيث لا يمكن الطلبُ الحقيقيُّ). ومِمَّا ورَد مِن هذا المعنى في القرآن قولُه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: طلب السُّقيا، وقولُه: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧]، أي: يطلبون الفَتوى. ومِن «اسْتَفْعَلَ» التي للطلب قولُهم: «اسْتَرَدَّ فلانٌ الشيءَ»، و«اسْتَعَادَهُ»، أي: طَلَبَ رَدَّه، وعَوْدَه، وكذا: «اسْتَقَالَ» أي: طَلَبَ الإقالَةَ، وأكثرُ الناس يَلحنون في الثلاثة، فيُجْرونها على غير مَعانيها تلك.

(وثانيها: الصيرورة)، أي: التَّحَوُّلُ مِن حال إلى حال؛ (حقيقةً، كـ«اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، و«اسْتَحْصَنَ المُهْرُ»، أي: صارَ) الطينُ (حَجَراً، و) المهر (حِصاناً)، ولم أظفر بمن ذكر الفعلَ «استحصَن»، والمعروفُ المنقولُ عنهم في ذلك زيادةً على المثال الأول هو: «اسْتَضْرَبَ العسَلُ»: إذا ابْيَضَّ وغَلُظَ وصار ضَرَباً، واستبدالُ المؤلِّف ﷺ هذه الأمثلةَ بالأمثلة الصحيحة

أو مجازاً، كَما في المثل: «إنَّ البغاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»، أي: يَصير كالنَّسْرِ في القُوَّة. والبغاثُ: طائر ضعيفُ الطيران، ومعناه: إنَّ الضعيف بأرضِنا يَصير قويًّا لاستعانته بِنا.

وثالثُها: اعتقادُ صفة الشيء، كـ«اسْتَحْسَنْتُ كذا» و«اسْتَصْوَبْتُهُ»، أي: اعتقدتُ حُسْنَه وصَوابَه.

الثابتة تساهلٌ عجيبٌ لا مُسَوِّغَ له، ولا يَليق في هذا الموضع الذي يجب أن يكون موقوفاً على النَّقل؛ لأنَّ اللغة لا تثبُت بالقياس كما تقدَّم، (**أو مجازاً، كما في المثل: «إنَّ البغاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»، أي: يَصير كالنَّسْرِ في القُوَّة**)، ومن أمثالهم أيضاً: «كان حماراً فاسْتأتَنَ»، أي: صار في ضعفِه كالأتان، يُضرب لِمَن ذلَّ بعد عِزَّة. (**والبغاثُ**) بتثليث الباء: (**طائر ضعيفُ الطيران، و**) القول السابق (**معناه: إنَّ الضعيف بأرضِنا يَصير قويًّا لاستعانته بِنا**) والتجائه إلينا، فيكون مدحاً لهم، أو المعنى: إنه يَصير قويًّا لكوننا ضعفاءَ لا قُوَّةَ لنا، وكُلُّ ضعيف ـ وإنْ كان أضعفَ الناس ـ يتسلَّط في أرضِنا علينا، ويَصير قويًّا بالنسبة إلينا، فيكون ذمًّا لهم، والظاهرُ أن القائل أراد المعنى الأوَّلَ. أفاده الدمامينيُّ.

والمَثَلُ المذكور يُوافق شطرَ بيت من الكامل، لا مِن الرَّجَز كما زعم بعضُهم في تعليقه على هذا الموضع، قال البغداديُّ: ولم أقف على تَتِمَّتِه بعد التتبُّع وبذل الجهد. اهـ، وفي شرح كمال الدين على «الشافية» أنه صدرٌ عَجُزُه:

وَالأُتْـنَ فـي أَسْـوَاقِـنَـا تَـسْـتَـحْـمِـرُ

وفي «شرح النظام» أنه عجزٌ صدرُه:

يَـمْـشِـي يَـجُـرُّ رِدَاءَهُ مُـتَـرَفِّـلاً

ولا أدري أمِن النظام نفسِه هذه الزيادة أم مِن المحقِّق؟ والظاهر الثاني؛ لأنه جعلها بين معقوفَين، ولم أظفر بواحدة مِن الزيادتين عند غيرهما.

(**وثالثُها: اعتقادُ صفة الشيء**) أي: اعتقاد الفاعلِ كونَ المفعول موصوفاً بصفة مشتقَّة من أصل ذلك الفعل، (**كـ«اسْتَحْسَنْتُ كذا» و«اسْتَصْوَبْتُهُ»**) ويُقال فيه أيضاً: «اسْتَصَبْتُهُ» بالإعلال، (**أي: اعتقدتُ حُسْنَه وصَوابَه**).

ورابعُها: اختصارُ حكاية الشيء، كـ«اسْتَرْجَعَ»: إذا قال: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

وخامسُها: القُوَّةُ، كـ«اسْتُهْتِرَ» و«اسْتَكْبَرَ»: قَوِيَ هِتْرُه وكِبْرُه.

(ورابعُها: اختصارُ حكاية الشيء، كـ«اسْتَرْجَعَ»: إذا قال: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾) وكتب بعضُهم على هذا الموضع: ومثل ذلك «استغفر» إذا قال: أستغفر الله، و«اسْتَعاذ» إذا قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. اهـ، وكذلك رأيتُ التمثيل لهذا المعنى بـ«استعاذ» في كتابٍ في تصريف الأفعال لبعضهم، ولا يخفى على اللَّبيب أنَّ معنى «استغفر»: طَلَبَ المغفرةَ، كما ذكَره المؤلِّف قريباً، وكذلك معنَى «استعاذ»: طَلَبَ العَوَذَ أي: الملجأ، فَهُما من باب الطَّلَب، ولا تعلُّقَ لهما باختصار الحكاية الذي نحن فيه.

هذا، وقد رأيتُ مَن يعدُّ مِن معاني «استفعل» ـ استناداً إلى وُرود «استرجع» ـ التَّسليمَ، قال: لأنه تسليمُ النفس إلى الله تعالى والانقياد لأمرِه. اهـ، ولو صحَّ هذا الذي ذكَره لوجب مثلاً إثباتُ معاني التَّعظيم والتَّنزيه والتَّوحيد والاستجابة لـ«فعَّل»؛ لِورود «كبَّر وسبَّح وهلَّل ولبَّى»، وفسادُ ذلك ظاهرٌ لا يخفى على مثلِك.

بقي شيءٌ، وهو أنه لم يَعُدَّ التصريفيُّون في معاني «استفعل» اختصارَ الحكاية، وإنما عَدُّوا منها الإغناءَ عن «فَعَّل»، ومثَّلوا لذلك بـ«استرجَعَ» المذكور؛ لأنَّ الأصل في اختصار الحكاية «فَعَّلَ»، كـ«أمَّنَ وسَبَّحَ وكَبَّرَ وهَلَّلَ»، وكان الصواب أن يُمثِّلوا به لموافقة «فَعَّلَ» لا للإغناء عنه؛ لأنه قد سُمع «رَجَّعَ» بمعنى: «قال: إنا لله وإنا إليه راجعون». وهذا المعنى ـ أعني اختصار الحكاية ـ نادرٌ في «استفعل»، لعلَّه لم يأتِ منه إلا لفظُ «استرجَعَ» المذكور، فكيف يزعُم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أنه مِن المعاني التي كَثُرَ استعمال صيغة «استفعل» فيها؟ وهل هذا إلا مِن سَقطاته التي سبَّبُها صاحبُ «الوسيلة»؟

(وخامسُها: القُوَّةُ، كـ«اسْتُهْتِرَ» فلانٌ) ـ مُحَوَّل الصيغة، والعامَّة تقول: «اسْتَهْتَرَ» على الأصل، وهو لحنٌ ـ (و«اسْتَكْبَرَ»): إذا (قَوِيَ هِتْرُه) أي: باطِلُه، (وكِبْرُه)، ووقع في الطبعتين: الثالثة والرابعة ـ وقد طُبعتا في حياة المؤلِّف ـ وبعضِ الطبعات المتأخرة: «هِتاره» بالألف، وهو

. . . .

الذي في «الوسيلة»، غير أنَّ الصحيح ما أثبتُّه. وقد تقدَّم عند الكلام على «افْتَعَلَ» أنه لا يقال في المزيد بالمبالغة والقُوَّة في معناه إلا إذا وُجد الثلاثيُّ بمعناه، ومِن ثَمَّ أقول: إنَّ في مثالَيِ المؤلِّف نظراً.

ومِمَّا قاله ابنُ هشام في «شرح بانت سعاد» عند كلامه على قولِ كعبٍ ﷺ:

وَلا تُمَسِّكُ بِالوَعْدِ الذِي زَعَمَتْ ... إِلَّا كَمَا يُمْسِكُ المَاءَ الغَرَابِيلُ

يُقال: «مَسَّك بالشيء» و«تَمَسَّك به» و«أَمْسَك» و«اسْتَمْسَك» بمعنًى ... قيل: في التَّشديد معنَى التكثير، وهذا وهمٌ، وإنما يُفيد التَّشديدُ معنى التكثير إذا لم يكن الفِعلُ موضوعاً عليه كما في «حَدَّثَ وخَبَّرَ» .. إلخ كلامه. وقال ابن سِيده في «المخصَّص»: قال أبو عليٍّ: اعلمْ أنَّ اللفظ الذي يُدلُّ به على التكثير هو تشديدُ عينِ الفعلِ في الفعلِ، وإنْ كان قد يَقَع التشديدُ لغير التكثير، كقولنا: «حَرَّكتُه»، ولا تُريد تكثيراً. اهـ، قلتُ: أي: لِما ذكَرناه من أنَّ وضعَ هذا الفعل وأمثالِه على التَّشديد.

ومثلُ التكثير في ذلك المبالغةُ، ومَن لم يتنبَّه لهذه النُّكتة مِن المتأخِّرين خالف النُّحاةَ فعدَّ في معاني بعض الصِّيَغ المقتضَبة المبالغةَ، كما فعَل الشيخُ محمد محيي الدين عبد الحميد ﷺ حينَ قال: ويجيء بناءُ «افْعَلَلَّ» للدَّلالة على المبالغة، نحو: «اشْمَعَلَّ في مَشيه، واشْمَأَزَّ، واطْمَأَنَّ، واقْشَعَرَّ». اهـ

فإنْ قلتَ: فأين تذهب مِن قول الجاربرديِّ: وفي «شرح الهادي» أنَّ «افْعَوَّلَ» للمبالغة كـ«افْعَوْعَلَ»؛ نحو: «اخْرَوَّطَ بهم السَّيْرُ» أي: امتدَّ، و«اجْلَوَّذَ بهم السيرُ» أي: دامَ مع السُّرعة، و«اعْلَوَّطَ» أي: لَزِمَ. اهـ فإنه أثبت معنَى المبالغة لـ«افْعَوَّلَ» مع نصِّ سيبويه وغيرِه ـ كصاحب «التسهيل» ـ على أنَّ هذا البناء مقتضبٌ؟

قلتُ: تحتاج ليتمَّ لك الاعتراضُ إلى أن تنقل النصَّ على أنَّ «افْعَوَّلَ» مقتضَبٌ عن الجاربرديِّ والزنجانيِّ لا عن سيبويه ومَن معه، ولو تأملتَ كلام متأخِّري أئمة الصرف من

. . . .

العَجَم لرأيتَ فيه ما يُخالف كلام الأئمة المتقدِّمين كسيبويه وغيرِه، وانظر في هذه المسألة مثلاً قولَ الدنقزي في «متن البناء»: «اجْلَوَّذَ» ... وبناؤه أيضاً لمبالغة اللازم لأنه يقال: «جَلَذَ الإبلُ»: إذا سار سيراً سُرعةً في الجُملة، ويُقال: «اجْلَوَّذَ الإبلُ»: إذا سار سيراً بزيادةِ سُرعة. اهـ وعُجمته ظاهرة في هذه العبارة كما ترى، ومثلُ ذلك قولُه: «اقْشَعَرَّ» .. وبناؤه لمبالغة اللازم لأنه يقال: «قَشَعَرَ جِلدُ الرجل»: إذا انتشر شَعرُ جِلده في الجُملة، ويقال: «اقْشَعَرَّ جِلدُ الرَّجل»: إذا انتشر شعرُ جِلده مبالغةً. اهـ، ولا أدري أين وجد «جَلَذَ وقَشْعَرَ»؟ وعلى كلٍّ فمقصودُنا من النَّقْلَين ما قد علمتَ، ولعلَّ في نقل الجاربرديِّ كلامَ «شرح الهادي» المتضمِّن إثباتَ معنى المبالغة لـ«افْعَوَّلَ» إيماءً إلى تضعيفِ القول بكونه مُقتضَباً، والله أعلم.

واعلم أنه قد جعل الزمخشريُّ مِن هذا المعنى الذي ذكَره المؤلِّف قولَه تعالى حكايةً عن امرأة العزيز: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢] فقال في «الكشاف»: الاستعصام بناءُ مبالغة يدلُّ على الامتناع البليغ والتحفُّظ الشَّديد، كأنه في عِصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه: «اسْتَمْسَكَ»، و«اسْتَوْسَعَ الفَتْقُ»، و«اسْتَجْمَعَ الرأيُ»، و«اسْتَفْحَلَ الخَطْبُ». اهـ وجعل بعضُهم السين في «استعصم» للطَّلب كما هو الغالب فيها، قال أبو حيان في «البحر» بعد أن حكى القولَين: والذي ذكَر التصريفيُّون في «اسْتَعْصَمَ» أنه موافق لـ«اعْتَصَمَ»، فـ«استفعل» فيه موافقٌ لـ«افْتَعَلَ»، وهذا أجودُ مِن جعل «استفعل» فيه للطلب؛ لأنَّ اعتصم يدلُّ على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدلُّ على حصولها. وأمَّا أنه بناءُ مبالغة يدلُّ على الاجتهاد في الاستزادة مِن العصمة، فلم يذكُرِ التَّصريفيُّون هذا المعنى لـ«استفعل». وأمَّا «اسْتَمْسَكَ» و«اسْتَوْسَعَ» و«اسْتَجْمَعَ الرأي» فـ«استفعل» فيه موافقةٌ لـ«افْتَعَلَ»، والمعنى: «امْتَسَكَ»، و«اتَّسَعَ»، و«اجْتَمَعَ الرأيُ». وأمَّا «استفحل الخطبُ» فـ«استفعل» فيه موافقةٌ لِـ«تَفَعَّلَ»، أي: تَفَحَّلَ الخطبُ، نحو: «استكبر» و«تكبَّرَ». اهـ، أقول: الظاهر مِن آخِر عبارته أنَّ «استفعل» يأتي موافقاً لـ«تَفَعَّلَ»، وقد نَصَّ على هذا في مواضعَ مِن تفسيره، كما عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ومَثَّلَ بـ«استكبر» الموافق لـ«تكبَّرَ»، ونَصَّ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] على أنَّ مِن معاني «تَفَعَّلَ» موافقتَه لـ«استفعل»،

. . . .

ومَثَّلَ أيضاً بـ«تكبَّر» الموافق لـ«استكبر»، وذكَر هذه المسألة بعينها في «الارتشاف»، وفيما فعَله نظرٌ؛ لأنَّ الظاهر أنَّ «تكبَّر» هو الموافق لـ«استكبر» كما قال ابنُ الحاجب في «الشافية»، لا العكس كما ذكر أبو حيان.

فإنْ قلتَ: ما دام الفِعلان بمعنًى واحد فلا فرقَ بينَ التعبير بموافقة الأوَّل للثاني، والتعبيرِ بموافقة الثاني للأوَّل.

قلتُ: ليس الأمر على ما توهَّمْتَه، بل إنَّ ههنا ضابطاً مُهِمًّا، وهو أنه: متى اتَّفَقَ فِعْلان مزيدان مختلفَا الصِّيغة في معنًى غالبٍ في إحدى الصيغتَين دون الأخرى، حُمِلت الصِّيغةُ التي لم يَطَّرِدْ فيها ذلك المعنى على الصيغة الأخرى التي اطَّرَدَ فيها. مثال ذلك: «تَبَيَّنْتُ الشيءَ» و«اسْتَبَنْتُهُ» بمعنى: طلبتُ بَيانَه، و«تَثَبَّتُّ في الأمر» و«اسْتَثْبَتُّ فيه» بمعنى: طلبتُ إثباتَه، وقد علمتَ مما مضى أنَّ الطلب مِن المعاني المشهورة لـ«استفعل» دون «تفعَّل»، فَيُحمل لأجل ذلك «تفعَّل» في المثالَين على «استفعل» دون العكس؛ وكذلك قولك: «استكبر زيدٌ» و«تكبَّرَ»، فإنَّ معنى الفعلين واحدٌ، وهو: طَلَبَ مِن نفسه أنْ يكون كبيراً، فيكون حَمْلُ «تكبَّرَ» على «استكبر» أَوْلى مِن العكس. نعم، جعل سيبويه «تكبَّرَ» كـ«تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ وتَجَلَّدَ»، أي: معناه: أراد أنْ يُدخل نفسه في الكِبْرِ حتى يُضافَ إليه ويكونَ مِن أهله، وعلى هذا يَصِحُّ أن يُجعل «استكبر» هو الموافق لـ«تكبَّرَ» دون العكس.

والمقصودُ: أنَّك إمَّا أن تنظرَ إلى معنى «اسْتَفْعَلَ» فَتُلْحِقَ به «تَفَعَّلَ»، أو إلى معنى «تَفَعَّلَ» فَتُلْحِقَ به «اسْتَفْعَلَ»، ومما وقع في كلام أطفيَّش حين تعرَّض لمعاني «افْتَعَلَ»: ومِن مَعانيه التَّقَحُّم والتَّوَلُّج، كادَّخَلُوا واتَّلَجُوا .. قال صاحب «التحقيق»: وهذا المعنى في «تَفَعَّلَ» أمكنُ مِن غيره، ولِذا يُعبَّر عنه بموافقة «تَفَعَّلَ». اهـ وأراد بصاحب «التحقيق» أبا عبد الله التلمسانيَّ الذي تقدَّم ذكرُه عند الكلام على «ناءَ يَناءُ». ومما قاله الرضيُّ عند كلامِه على معاني «تفعَّل»: «تفعَّل» يكون بمعنى «اسْتَفعل» في معنيَين مختصَّين بـ«استفعلَ»، أحدُهما: الطلبُ ... إلخ

. . . .

كلامه، وممَّا جاء في «الممتع»: «افتعل» للمطاوَعة، فتكون إذ ذاك بمعنى «انفعل». اهـ، أي: لأنَّ «انفعل» هي الأصلُ في المطاوَعة فيكون «افتعلَ» فرعاً محمولاً عليه، لا العكسُ.

ثم إني عثرتُ ـ بعد أن كتبتُ هذه المسألةَ ـ على قول الرضيِّ في آخر كلامه على معاني «تفاعل» من «شرح الشافية»: وقولُهم: «بمعنى أفعل نحو: تَخاطَأ بمعنى: أَخطَأ» مما لا جدوى له؛ لأنه إنما يُقال: «هذا الباب بمعنى ذلك الباب» إذا كان البابُ المُحالُ عليه مختصًّا بمعنًى عامٍّ مضبوط بضابط فيتطفَّلُ الباب الآخَرُ عليه في ذلك المعنى، أمَّا إذا لم يكن كذا فلا فائدةَ فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: «تَعاهَدَ بمعنى تَعَهَّدَ»، وغير ذلك كقولهم: «تَعَهَّدَ بمعنى تَعاهَدَ». اهـ وهذا كلامٌ بديعٌ ـ لا أدري كيف غفلتُ عنه فيما مضى؟ ـ يؤيِّد ما قرَّرتُه لك من وجوب اعتبار الضابط المذكور.

وأمَّا ما فعَله أبو حيان ﵀ ففيه نظر؛ لأنه جعل هذا بمعنى ذاك وذاك بمعنى هذا، ولا يُعرف ذلك إلا في كلام مَن جاء بعده وقلَّده، كتلميذَيه: السَّمين الحلبي في «الدر المصون»، وابن عقيل في «شرح التسهيل»، وكصاحب «المغني في تصريف الأفعال» مِن المُعاصِرِين.

فإن قلتَ: لعلَّه يرى أنَّ معنى «تَحَلَّمَ زيدٌ»: طلب أنْ يكونَ حليماً، وكذلك «تَصَبَّرَ وتَجَلَّدَ» ونحو ذلك، وحينئذٍ يَتَّفِقُ «استفعل» و«تفعَّل» في معنى الطلب، فَيَصِحُّ حملُ كُلٍّ منهما على الآخَرِ.

قلتُ: لا يَصِحُّ هذا؛ لأنَّ أبا حيان يُفَرِّقُ بين «تَحَلَّمَ» و«استخرجَ»، فيُسمِّي الأولَ: تَكَلُّفاً، والثانِيَ: طلباً، ولئن سَلَّمْنَا باتحاد المعنيَين عنده، فإنَّ عادتهم في مثل ذلك إثباتُ المعنى المشترَك بين الصيغتَين لهما جميعاً، ألا ترى أنهم يقولون بإثبات معنى السَّلْبِ لِكُلٍّ مِن «أَفعَلَ» و«فَعَّلَ»، ولم يَجعلوا إحداهما محمولةً على الأخرى في ذلك؟ كيف وأكثرُ أمثلتهما غيرُ مشترَكة بينهما؟

ثم إنه لو صَحَّ ما ذكَره لَجازَ أن يُقال في نحو: «أَمَّ الشيءَ» و«ائتَمَّه» و«أَمَّمَه» و«تَأَمَّمَه»: إنَّ

....

«فَعَلَ» جاء بمعنى: «افْتَعَلَ وفَعَّلَ وتَفَعَّلَ»، و«افتعل» جاء بمعنى: «فعَّل وتفعَّل وفعَل»، و«فعَّل» جاء بمعنى: «تفعَّل وافتعل وفعَل»، وهكذا، ولا أظنُّ أحداً غيرَ أبي حيان يقول مثلَ هذا الكلام، وأمَّا هو فقد قاله صريحاً في مواضعَ مِن كُتبه، انظر مثلاً إلى قوله في أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: .. ويكون «استفعل» أيضاً لموافقة: «تَفاعَلَ وفَعَلَ»، حكى أبو الحسن بن سيده في «المحكم»: تماسَكْتُ بالشيء، ومَسَكْتُ به، واستَمْسَكْتُ به بمعنًى واحد، أي: احتبستُ به، قال: ويقال: مَسَكْتُ بالشيء وأمْسَكْتُ وتَمَسَّكْتُ: احتبستُ. اهـ فتكون معاني «استفعل» حينئذٍ أربعةَ عشرَ، لزيادة موافقة: «تفاعَلَ وتفعَّل». اهـ، فهذا كلام مَن لم يُحكم هذا الباب، ولم يَفهم حقيقة قول الأئمَّة فيه.

ومثلُ هذا الذي تقدَّم عنه جعلُه «استمسك» بمعنى «امتسك»، فإنَّ فيه نظراً أيضاً؛ لأنه لا مَزِيَّةَ لـ«امتسك» حتى يُلحق به «استمسك»، وإنما الوجه أنْ يقال: «امتسك» و«استمسك» كلاهما بمعنى الثلاثيِّ وهو «مسَك». وأحسنُ من هذا أن يُجعل «استمسك» للمبالغة أو بمعنى تحرِّي الإمساك وطلبِه كما في «مفردات الراغب»، ولأجل هذا الفرق قال أبو تمام:

أَمْسِكْ بَلِ اسْتَمْسِكْ لِوَقْعِ هِياجِي ... فَلْتَشْأَمَنَّ عُنُوبَتِي وَأُجاجِي

وحينئذٍ فإن وُجد هذا المعنى في «امتسك» صحَّ إلحاقُه بـ«استمسك»، وإلَّا فلا.

ومثلُ هذا الكلام يُقال في «استفحل الخطبُ»؛ فإنَّ الظاهرَ أنَّه بمعنى طلب من نفسه أن يكونَ فحلاً، كما قال سيبويه في «استعجل»: «ومرَّ مستعجِلاً» أي: مرَّ طالباً ذاك من نفسِه متكلِّفاً إيَّاه. اهـ، وعبارةُ أبي حيان تُفيد أنه يقال أيضاً: «تفحَّل الخطبُ»، وفيه نظرٌ.

وأمَّا «استجمع» و«استوسع» فيُمكن حملهما على «اجتمع» و«اتَّسع» المطاوِعَين إذا ظهر فيهما هذا المعنى، وإلا حُملا على معنًى آخَرَ، كموافقة الثلاثيِّ في «استوسع»، أو الطلب مجازاً فيهما، أو نحو ذلك.

هذا ما يُفهم مِن كلام القَوم في هذا المقام، وقد ذكرتُه لك وإنْ كان فيه إطالةٌ خشيةَ أن لا تراه مسطوراً على هذا النَّحو في غير هذا الكتاب. والله الموفِّق للصواب.

وسادسُها: المصادفة، كـ«اسْتَكْرَمْتُ زيداً»، أو «اسْتَبْخَلْتُه»، أي: صادفتُه كريماً، أو بخيلاً.

وربَّما كان بمعنى «أَفْعَل»، كـ«أجابَ واسْتَجابَ»، ولمطاوَعته، كـ«أَحْكَمْتُه فاسْتَحْكَم»، و«أَقَمْتُه فاسْتَقام».

(**وسادسُها: المصادفة**) أي: مصادفةُ مفعولِه على صفةٍ هي أصلُ الفعل، (**كـ«اسْتَكْرَمْتُ زيداً»، أو «اسْتَبْخَلْتُه»، أي: صادفتُه كريماً، أو بخيلاً**)، وفي الثاني نظرٌ؛ لأنه ليس في كتب اللغة: «استبخل»، لا بالمعنى السابق ولا بغيره، وإنما المذكور فيها: «أَبْخَلَهُ»: وجده بخيلاً، كـ«أَحْمَدَهُ»: وجده محموداً، ومنه قولُ عمرو بن معديكرب: يا بَنِي سُليم لقد سَألناكُم فما أبخلناكم. اهـ ولا يَجوز أن يقال: إنه قاسَه على «استكرمتُه» ونحوِه، لِمَا قدَّمناه أول الفصل. ومِن معنى المصادفة في القرآن قولُه تعالى حكايةً لقول هارون ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي: وجدوني ضعيفاً.

واعلم أنَّ الفرق بين هذا المعنى والمعنى الثالث المتقدِّم ـ أعني معنى الاعتقاد ـ أنَّ المصادفةَ يُشترط فيها مطابقة الواقع بخلاف الاعتقاد، فإذا قلتَ: «استعظمتُ الشيءَ» فمعنى ذلك أنَّك وجدتَه على صفة متحقِّقة فيه وهي العَظَمة، بخلاف نحو: «استحسنتُه»؛ فإنَّ معنى ذلك أنَّك اعتقدتَ فيه الحسنَ وإن لم يكن كذلك في واقع الأمر. وقد خلط بعضُهم بين أمثلة المعنيَين حين لم يظهرْ له هذا الفرقُ.

(**وربَّما كان**) أي: «استفعل» (**بمعنى «أَفْعَل»، كـ**) «أحْصَدَ واسْتَحصَد»، وأمَّا (**«أجابَ واسْتَجابَ»**) ففيه نظرٌ لما مرَّ آنفاً. وممّا يحتمل هذا المعنى في القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ﴾ [الأعراف: ١١٦]، أي: أرهبوهم، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [آل عمران: ١٥٥] أي: أزلَّهم، (**ولمطاوَعته، كـ«أَحْكَمْتُه فاسْتَحْكَم»، و«أَقَمْتُه فاسْتَقام»**)، ومنه «أَرَحْتُه فاسْتَراح»، ولا يقال: «ارتاح» بهذا المعنى كما تقدَّم التنبيهُ عليه.

ثم إنَّ باقِيَ الصِّيَغِ تدلُّ على قوة المعنى زيادةً عن أصله، مثلاً «اعْشَوْشَبَ المكانُ» يَدُلُّ على زيادة عُشبه أكثرَ مِن: «عشب»، و«اخْشَوْشَنَ» يَدُلُّ على قُوَّة الخشونة أكثر مِن: «خَشُنَ»، واحْمَارَّ يَدُلُّ على قُوَّة اللَّون أكثرَ من: «حَمِرَ واحْمَرَّ»، وهكذا.

ومن معاني «استفعل» التي ذكرها سيبويه وغيرُه: موافقة المجرَّد، نحو: قرَّ في مكانه و«استقرَّ»، وعلا قرنَه و«استعلاه»، وبانَ الشيءُ و«استبانَ». ومِن معانيه المشهورة أيضاً: الاتخاذ، نحو: «استلأم»: إذا اتَّخذ اللأمة ولبِسها، و«استعبد» فلاناً: اتَّخذه عبداً، وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦] أي: اتَّخِذْه أجيراً.

فهذه أشهر معاني الأبنية الثمانية السابقة، أعني: «أَفْعَلَ»، و«فاعَلَ»، و«فَعَّلَ»، و«انْفَعَلَ»، و«افْتَعَلَ»، و«تَفَعَّلَ»، و«تَفاعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ». ولَمَّا لم يكن في باقي الأبنية معنًى زائدٌ على أصله إلا المبالغة، أشار إليها إجمالاً بقوله:

(**ثم إنَّ باقِيَ الصِّيَغِ**) لا معنى له زائداً على أصولها، إلا أنها (**تدلُّ على قوة المعنى زيادةً عن أصله**)، فلا حاجةَ إلى تَعدادها، (**مثلاً «اعْشَوْشَبَ المكانُ» يَدُلُّ على زيادة عُشبه أكثرَ مِن: «عشب»**)، كذا في النسخ، والذي في «المفصَّل» وشرح الشيخ زكريا على «الشافية» وغيرهما: «أعشب» بالألف؛ لعدم ثُبوت «عشب» عندهم، ولذا قالوا في «عاشِب»: إنه مِن «أَعْشَبَ» شذوذاً كما سيأتي، لا مِن «عشب» واستُغني به عن «مُعْشِب». إلا أنَّ صاحب «المصباح» قد حكى «عَشِبَ» الثلاثيَّ، وعلى فرض عدم صحَّته يُمكن حمل كلام المؤلِّف على أنَّ «اعشوشب» أبلغُ من «عشَّب» المضعَّف العين، أو حملُه على أنَّ «اعشوشب» يكون أبلغَ مِن «عشب» المخفَّف لو نُطق به على ما هو القياس، فلا إشكالَ على الحالتين، (**و«اخْشَوْشَنَ» يَدُلُّ على قُوَّة الخشونة أكثر مِن: «خَشُنَ»**) قال سيبويه: قالوا: «خَشُنَ»، وقالوا: «اخْشَوْشَنَ»، وسألتُ الخليلَ فقال: كأنَّهم أرادوا المبالغةَ والتوكيدَ، كما أنه إذا قال: «اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ» فإنما يُريد أن يَجعلَ ذلك كثيراً عامًّا قد بالَغَ. اهـ. (**و«احْمَارَّ» يَدُلُّ على قُوَّة اللَّون**) الأحْمَر (**أكثرَ من: «حَمِرَ واحْمَرَّ»، وهكذا**) باقي الصِّيَغ التي ليس أوَّلها تاء، وأمَّا هي فأغلبُها جاء

. . . .

للمطاوَعة، نحو: «تَدَحْرَجَ»، و«تَجَلْبَبَ»، و«تَجَوْرَبَ»، و«تَقَلْسَى»، فكان يَنبغي استثناؤه وإنْ غفل عنه الجاربرديُّ وغيرُه.

● **تنبيه:** قول المؤلف: «تدلُّ» خبر «إنَّ»، واسمُها هو «باقي»، وهو مذكر، فكان ينبغي أن يأتيَ بالمسند مذكراً فيقول: «يدلُّ» بالياء، إلا أنه سها عن ذلك، وهذا من المواضع التي يكثر ويَشيع فيها خطأ المصنفين وغيرهم. لا يُقال: هذا على حدِّ قول الشاعر:

مَرُّ اللَّيالي أسرعتْ في نَقْضِي أَخَذْنَ بَعْضِي وتَرَكْنَ بَعْضي

لأن شرط اكتساب التأنيث من المضاف إليه صلاحيةُ الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه، ولا يصحُّ ذلك هنا؛ لعدم صحة قولك: إن الصيغَ تدلُّ على قوة المعنى... إلخ.

● **خاتمة:** قال الدمامينيُّ: وتلخَّصَ أنَّ أبنيةَ المزيد ثلاثةٌ: منها ما صِيغ على وزنه الخاصِّ لِيفاد بذلك الوزن معنًى، ومنها ما صِيغ لِيفاد بذلك الوزن المصوغ أمرٌ لفظيٌّ وهو الإلحاق، ومنها ما صِيغ لمجرَّد التوسُّع في اللغة مِن غير أن يُلاحَظ بوزنه ذلك تحصيلُ أمرٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، بل صِيغته كصيغة الأسماء الجامدة ذواتِ الزيادة التي في أصل الوضع. اهـ والله تعالى أعلم.



يَنقسم الفعلُ إلى: جامِدٍ ومُتصرِّفٍ.

فـ«الجامِدُ»: ما لازمَ صورةً واحدةً، وهو: إمَّا أن يكون ملازماً للمُضِيِّ، كـ«ليس» مِن أخوات «كانَ»، ....

(التقسيم الرابع للفعل)
(بحسب الجُمود والتصرف)

(يَنقسم الفعلُ إلى) قسمَين: (جامِدٍ ومُتصرِّفٍ).

[الجامد وأقسامه]

(فـ«الجامِدُ»: ما لازمَ صورةً واحدةً)، فلم يَختلف بناؤه لاختلاف الأزمنة، (وهو) ألفاظ معدودة، وينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنه إمَّا أن يكون ملازماً للمضارعية، وتجاوَزه المؤلِّف لِندرة أمثلتِه، أو لِعدم ثبوته عنده، وأصحُّ ما ورد منه لفظُ «يَهِيطُ» في قولهم: «ما زال يَهِيطُ مَرَّةً ويَمِيطُ أخرى»، والهِياط: الدُّنُوُّ، والمِياط: التباعُد.

وعَدَّ منه جماعةٌ الفعلَ «ينبغي»، قال أبو حيان في «البحر»: و«ينبغي» ليس من الأفعال التي لا تتصرَّف، بل سُمع لها الماضي، قالوا: «انْبَغَى»، وقد عدَّها ابن مالك في «التسهيل» مِن الأفعال التي لا تتصرَّف وهو غلطٌ. اهـ، ومِمَّن نقل ماضِيَها الخطابيُّ عن الكسائيِّ، والواحديُّ عن الزَّجَّاج، واستعمله الإمام الشافعيُّ رحمه الله في كلامه. قاله محشِّي «الشرح الصغير على اللامية». و(إمَّا أن يكون ملازماً للمُضِيِّ، كـ«ليس» مِن أخوات «كانَ») أي: نظائرها في العمل. وإنما كانت «كان» أُمَّ الباب لأنَّ الكَوْنَ يَعُمُّ جميعَ مدلولات أخواتها.

وأصل «لَيْسَ» عند الجمهور: «لَيِسَ» بكسر العين، فَخُفِّفَ بالسكون لِثقل الكسرة على

.... و«كَرِبَ» مِن أَفْعال المقاربة، و«عَسَى» و«حَرَى» و«اخْلَوْلَقَ» مِن أَفْعال الرَّجاء، و«أَنْشَأَ» و«طَفِقَ» و«أَخَذَ» و«جَعَلَ» و«عَلِقَ» من أَفْعال الشُّرُوع، و«نِعْمَ» و«حَبَّذَا» في المدح، و«بِئْسَ» و«ساءَ» في الذَّم، ....

الياء، ولم تُقلب الياء ألفاً لأنه جامد، فكرهوا فيه القلبَ دون التخفيف؛ لأنه أسهلُ مِن القلب. قاله الصبان، وزاد بعدَه نقلاً مِن «الهمع»: ولو كانت بالفتح لم تُسكَّن لخفة الفتح، بل كان يلزم القلبُ، ولو كانت بالضمِّ لقيل فيها: «لُسْتُ» بضمِّ اللام. اهـ، وهذا التعليل الأخير لا أسلِّمه له؛ لأنه كما كان يجب أن يقال فيها: «لُسْتُ» بالضمِّ لو كانت «فَعُلَ»، كان يجب أن يقال فيها: «لِسْتُ» بالكسر لو كانت «فَعِلَ»، وما يُجيب به يصحُّ أن يكون جواباً لخصمه، فالصوابُ التعليل بما في «المنصف» و«المغني» وغيرِهما مِن أنها لم تُقدَّر مِن باب «فَعُلَ» المضموم لأنه لا يُوجد في يائيِّ العين إلا في «هَيُؤَ» كما مرَّ.

قال الدسوقيُّ: فإنْ قلتَ: لو كان مخفَّفاً مِن «فَعِلَ» كـ«صَيْدَ» في «صَيِدَ» لعادت حركةُ الياء عند اتِّصال الضمير كما في «صِدْتُ»، قلتُ: أجابوا بما تقدَّم مِن أنه فُعل ذلك لمخالفته لأخواته في عدم التصرُّف. (و«كَرِبَ») بفتح الراء وكسرها (**مِن أَفْعال المقاربة**) أي: الدالَّة على قُرب معنى الخبر مِن مُسَمَّى الاسم، (و«عَسَى» و«حَرَى» و«اخْلَوْلَقَ» **مِن أَفْعال الرَّجاء**)، أي: الدالَّة على رجاء الخبر، أي: الطَّمَع فيه محبوباً والإشفاقِ ـ أي: الخوفِ ـ منه مَكروهاً، ففي كلامه إطلاقُ الرجاء على الطمع والإشفاق، وهو تغليبٌ، (و«أَنْشَأَ» و«طَفِقَ») بكسر الفاء وفتحها، (و«أَخَذَ» و«جَعَلَ» و«عَلِقَ» **من أَفْعال الشُّرُوع**) أي: التلبُّس بأوَّل أجزاء الفعل، واحترز به من نحو: «أنشأه الله»: خَلَقَه، و«طفِق بمراده»: ظَفِر به، و«أخذ الشيءَ»: تناوله، و«جَعَل القبيحَ حسناً»: صَيَّره، و«عَلِق امرأةً»: هَوِيَها؛ فإنَّ مثلَ ذلك متصرِّفٌ.

وحكى الأخفش: «طَفَقَ يَطْفِق» كـ«جلَس يجلِس»، و«طَفِق يَطْفَق» كـ«فرِح يفرَح»، وحكى الكسائيُّ: «إنَّ البعيرَ لَيَهْرَمُ حتى يَجْعَلُ إذا شرِب الماءَ مَجَّهُ»، (و«نِعْمَ» و«حَبَّذَا») المستعملَيْنِ (**في المدح**، و«بِئْسَ» و«ساءَ») المستعمَلَيْن (**في الذَّم**)، والاحتراز بهذين القَيْدَيْن من «ساءَ» المتصرِّف، يقال: «ساءَ يَسُوءُ» كـ«قالَ يقول» فهو سَيِّئٌ أي: قَبِيح، وأمَّا «ساءَ» الجامد فَمِن باب «كرُم»؛ وعن «نِعْمَ وبِئْسَ» المتصرفَيْنِ، وقد تقدَّم ذكرُهما عند الكلام على «حَسِب» ونظائره، ولا

.... و«خَلَا» و«عَدَا» و«حَاشَا» في الاستثناء، على خِلافٍ في بعضِها. وإمَّا أن يكون ملازماً للأمريَّة، كـ«هَبْ» و«تَعَلَّمْ»، ولا ثالثَ لَهُما.

يُشكل عليه تغيُّرُ صيغتهما لِمَا مَرَّ مِن أنه يَجوز في «فَعِلَ» الحلقيِّ أربعُ لغات، وما هنا إحداهنَّ.

وأمَّا «حَبَّذَا» فلم يُستعمل إلا جامداً لإنشاء المدح، إلا أنهم اختلفوا فيه بعد ذلك: فقيل: إنَّ «حَبَّ» رُكب مع «ذا» وغُلِّبت الفعلية لِتقدُّم الفعل فصار الجميع فِعْلاً، وما بعده فاعِل؛ وقيل: غُلِّبت الاسميَّة بعد التركيب المذكور لِشرف الاسم، فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبر، وقال سيبويه: إنَّ «حَبَّ» فعلٌ و«ذا» فاعلها، والجملة خبر المبتدأ بعدها. وهو القولُ المختار، وعليه ففي عبارة المؤلِّف مُسامحة؛ لأنَّ الفِعل الجامد هو «حَبَّ» فقط لا «حَبَّذَا».

والمقصودُ أنَّ هذه الأفعال الأربعة جامدةٌ ملازمةٌ للمُضِيِّ وسبب ذلك لزومُها إنشاءَ المدح والذمِّ، والإنشاءُ من معاني الحروف وهي لا تتصرَّف فكذا ما أشبهها، (و) كـ(**«خَلَا» و«عَدَا» و«حَاشَا» في الاستثناء على خِلافٍ في بعضِها**) أي: في بعض الثلاثة الأخيرة وهو «حَاشَا»؛ فإن مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف دائماً بمنزلة «إلا»، ومذهب الأخفش والمازني والمبرِّد وجماعة أنها تُستعمل كثيراً حرفاً جارًّا، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمُّنه معنَى «إلا»، وهو الحَقُّ؛ وأمَّا «خَلَا وعَدَا» فَفِعلان إذا انتصب ما بعدهما اتِّفاقاً، وهُما جامدان لِما مَرَّ في «حاشا»؛ أو في بعض المذكورات جميعِها، كقول بعض البصريِّين كالفارسيِّ باسميَّة «لَيْسَ» قياساً على «ما» النافية، وقولِ الكوفيين باسميَّة «نِعْمَ وبِئْسَ» بدليل: «ما هي بِنِعْمَ الولد»، و«نِعْمَ السيرُ على بِئْس العير»، وغيرِ ذلك من الأقوال. (**وإمَّا أن يكون ملازماً للأمريَّة كـ«هَبْ»**) بمعنى «ظُنَّ»، لا من الهِبَة أو الهَيْبَة، (**و«تَعَلَّمْ»**) بمعنى «اعْلَمْ» لا مِن التَّعَلُّمِ، ومِن الأوَّل قولُه:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

ومِن الثاني قولُه:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ

والفعلان المذكوران مِن أخوات «ظَنَّ» الناسخة، فَلَوْ نَصَّ على ذلك كما فَعَل فيما سبق لكان أحسن، (**ولا ثالثَ لَهُما**) وقد يُتوقَّف في هذا الحصر، ومِمَّا يَحضُرُني الساعةَ «هَلُمَّ» على لغة التميميِّين، وأمَّا «هاتِ» فلا يصلُح مثالاً هنا، قال أبو حيان: هو أمرٌ وفِعله متصرِّف، تقول:

و«المتصرِّف»: ما لا يُلازم صُورةً واحدةً، وهو: إمَّا أن يكون تامَّ التصرُّف، وهو ما يَأتي منه الماضِي والمضارع والأمرُ، كـ«نَصَرَ» و«دَحْرَجَ»؛ أو ناقصَه، وهو ما يَأتي منه الماضي والمضارعُ فقط، كـ«زَالَ يَزَالُ» و«بَرِحَ يَبْرَحُ» و«فَتِئَ يَفْتَأُ» و«انفَكَّ يَنفَكُّ»، و«كادَ يَكَادُ» و«أَوْشَكَ يُوشِكُ».

«هاتَى يُهاتِي مُهاتاةً»، وليس مِن الأفعال التي أُميت تصريفُ لفظه إلا الأمر منه، خلافاً لِمَن زعم ذلك. اهـ . هذا، وفي إدخال المؤلِّف «الكاف» في كلامه مع استيفاء فردَيِ النوع المذكور شيءٌ.

[المتصرف وأقسامه]

(و«المتصرِّف») من الأفعال: (ما لا يُلازم صُورةً واحدةً)، فتختلف أبنيتُه لاختلاف زَمانه، (وهو) كثيرٌ في الكلام، ويَنقسم إلى قسمين؛ لأنه (**إمَّا أن يكون تامَّ التصرُّف، وهو ما يَأتي منه**) الأقسامُ الثلاثة وهي (**الماضِي والمضارع والأمرُ**)، وهو الكثير، (**كـ«نَصَرَ» و«دَحْرَجَ»**) تقول منهما: «نَصَرَ يَنْصُرُ انْصُرْ»، و«دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرِجْ»، (**أو ناقصَه وهو**) باعتبار القسمة العقلية ثلاثة أقسام، أحدُها: (**ما يَأتي منه الماضي والمضارعُ فقط**) أي: دون الأمر، (**كـ«زَالَ يَزَالُ» و«بَرِحَ يَبْرَحُ» و«فَتِئَ يَفْتَأُ»**) والثلاثةُ مِن باب «عَلِمَ يَعْلَمُ» (**و«انفَكَّ يَنفَكُّ»**)، والأربعةُ مِن أخوات «كانَ» الناسخة، ولو قَيَّدَه بهذا لكان أحسن لِمناسبة ما مَرَّ، وأيضاً للاحتراز من نحو: «بَرِحَ مكانَه»: زال عنه، و«فَتِئَ عن الشيء»: نَسِيَه، و«انْفَكَّ الشيءُ»: انفصل وخلُص، (و) كـ(**«كادَ يَكَادُ» و«أَوْشَكَ يُوشِكُ»**) مِن أفعال المقاربة، ومضارعُ الثاني أكثرُ استعمالاً مِن ماضِيه حتى أنكر الأصمعيُّ وأبو عَلِيٍّ مجيءَ «أَوْشَكَ»، وهُما محجوجان بالسَّماع كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

والقِسم الثاني: ما يأتي منه الماضي والأمرُ فقط، وليس بثابت في كلام العرب. والقِسم الثالث: ما يأتي منه المضارع والأمر فقط، ومَثَّل له النُّحاة بقولهم: «يَذَرُ وذَرْ»، و«يَدَعُ ودَعْ»، ولم يوافقهم أكثرُ اللغويِّين على الثاني لِما جاء فيه مِن الشَّواهد نظماً ونثراً، قال صاحبُ «المصباح» بعد أن أشار إلى شيء من ذلك: وما هذه سبيلُه فيَجوز القولُ بقِلَّة الاستعمال، ولا يَجوز القولُ بالإماتة. اهـ

فصلٌ في تصريف الأفعال بعضها من بعض

كيفيَّةُ تصريفِ المضارع من الماضِي: أنْ يُزادَ في أوَّله أحدُ أحرف المضارعة، مضموماً في الرباعيِّ كـ«يُدَحْرِجُ»، مفتوحاً في غيره كـ«يَكْتُبُ ويَنْطَلِقُ ويَسْتَغْفِرُ». ثم إنْ كان الماضي ثلاثيًّا سُكِّنَتْ فاؤه وحُرِّكَتْ عينُه بضمة أو فتحة أو كسرة حَسْبَما يَقتضيه نَصُّ اللغة،

(**فصلٌ في تصريف الأفعال**) الثلاثة أي: صوغ (**بعضها من بعض**) وبنائه

[تصريف المضارع]

(**كيفيَّةُ تصريفِ المضارع من الماضِي: أنْ يُزادَ في أوَّله أحدُ أحرف المضارعة**) الأربعة المجموعة في «أنَيْتُ»، وذلك لأنَّ معنى الماضي يُغايِر معنى المستقبل، وتغايُرُ المعنى يقتضي تغايرَ اللفظ، وإنما لم يُنقص من الماضي شيءٌ لئلا تخرج الكلمة عن أعدل الأبنية وهو الثلاثيُّ. وقد تقدَّم ذِكرُ عِلَّة تخصيص الزيادة بالمضارع دونَ الماضي.

ثم حرف المضارعة الزائدُ يكون (**مضموماً في الرباعيِّ**)، سواءٌ كان مجرَّداً (**كـ«يُدَحْرِجُ»**) أمْ مِن مزيد الثلاثيِّ كـ«يُعَلِّم ويُوَالِي»، وإنما ضُمَّ لأنَّ الكسرَ يُلبس بلغة الذين يكسرون حرف المضارعة، ولأنه لو فُتح في نحو: «يُنْزِلُ» لم يُعْلَمْ أمضارع المزيد هو أم مضارعُ المجرَّد؟ ثم حُمل عليه الباقي، و(**مفتوحاً في غيره**) مِن الثلاثيِّ والخماسيِّ والسداسيِّ للخِفَّة (**كـ«يَكْتُبُ ويَنْطَلِقُ ويَسْتَغْفِرُ»**). وحكى قومٌ الضمَّ في الخماسيِّ والسداسيِّ، وهذا شاذٌّ لا يُؤخذ بمثله. قاله الثمانيني. (**ثم إنْ كان الماضي ثلاثيًّا**) مجرَّداً (**سُكِّنَتْ فاؤه**) لئلَّا يتوالى أربع حركات فيما هو في حُكم كلمة واحدة؛ لأنَّ حروف المضارعة لَمَّا امتزجتْ بحروف الفعل امتزاجاً تامًّا صار بمنزلة كلمة واحدة. وخُصَّ الإسكانُ بالفاء لتعذُّر إسكان غيره: أمَّا حرف المضارعة فلامتناع الابتداء بالساكن، وأمَّا عينُه فلأنَّ أبنية الفعل إنما تحصُل بحركتها، وأمَّا لامُه فلأنها محلُّ الإعراب، (**وحُرِّكَتْ عينُه بضمة أو فتحة أو كسرة حَسْبَما يَقتضيه نَصُّ اللغة**) في تلك المادَّة،

كـ«يَنْصُرُ»، و«يَفْتَحُ»، و«يَضْرِبُ»، كما تقدَّم. وإنْ كان غيرَ ثلاثيٍّ بَقِيَ على حاله إنْ كان مبدوءاً بتاء زائدة، كـ«يَتَشارَكُ، ويَتَعَلَّمُ، ويَتَدَحْرَجُ»؛ وإلا كُسِر ما قبل آخِره، كـ«يُعَظِّمُ، ويُقَاتِلُ»، وحُذِفَتِ الهمزةُ الزائدةُ في أوَّله إنْ كانت، كـ«يُكْرِمُ» و«يَسْتَخْرِجُ».

وكيفيَّةُ تصريفِ الأمرِ مِن المضارع: أن يُحذفَ حرفُ المضارعة كـ«عَظِّمْ وتَشارَكْ وتَعَلَّمْ»، فإنْ كان أوَّلُ الباقِي ساكناً زِيدَ في أوَّله همزةٌ ....

(كـ«يَنْصُرُ»، و«يَفْتَحُ»، و«يَضْرِبُ»، كما تقدَّم. وإنْ كان) الماضي (غيرَ ثلاثيٍّ بَقِيَ على حاله) مِن فتح ما قبل آخِره (إنْ كان مبدوءاً بتاء زائدة، كـ«يَتَشارَكُ، ويَتَعَلَّمُ، ويَتَدَحْرَجُ»)؛ لأنه لو كُسِر ما قبل الآخِر منها لالتبس أمرُ مخاطَبِ «تَشارَكْ» بمضارعِ «شارَكَ»، وأمرُ مخاطَبِ «تَعَلَّمْ» بمضارعِ «عَلَّمَ»، وأمرُ مخاطَبِ «تَدَحْرَجْ» بمضارعِ «دَحْرَجَ»؛ إذ لا فارقَ بينها حينئذٍ إلا التاء وهي قد لا تَرفع اللبسَ لاحتمال الذُّهول عنها؛ ولم يُجَوِّزُوا فيه الضمَّ للاستثقال باجتماع ضَمَّتَين، أو للفرقِ بينها وبين مصادرها. وخرج بالزائدة الأصليَّةُ نحو: «تَبَّرَ وتَرْجَمَ». (وإلا) يكن مبدوءاً بتاء زائدة (كُسِر ما قبل آخِره، كـ«يُعَظِّمُ، ويُقَاتِلُ»)، ولم يَقُلْ: «ما قبل اللام» لأنَّ هذا لا يشمل نحوَ: «يَسْلَنْقِي ويُقَلْسِي»؛ لأنَّ الكسرَ فيهما في اللام لا فيما قبلها، (وحُذِفَتِ الهمزةُ الزائدةُ في أوَّله إنْ كانت) أي: وُجِدتْ، سواءٌ كانت الهمزة الزائدة همزةَ قطع وذلك في «أفْعَلَ» (كـ«يُكْرِمُ»)، أم همزةَ وصل وذلك في الخماسيِّ والسداسيِّ كـ«يَنْتَخِبُ» (و«يَسْتَخْرِجُ»)، إلا أنَّ الحذفَ في مضارع «أفْعَلَ» للاستثقال، وفي مضارع غيرِه للاستغناء عن الهمزة. وخرج بالزائدة الأصليَّةُ نحو: «أكَلَ وأدَّبَ وآخَى»، فلا تُحذف مِن المضارع لِعدم مقتضِي الحذف.

[تصريفُ الأمر]

(وكيفيَّةُ تصريفِ الأمرِ مِن المضارع: أن يُحذفَ حرفُ المضارعة) الذي في أوَّل الفعل للاستغناء عنه، وتُحذف علامةُ الإعراب التي في آخِره مِن حركة أو حرف، (كـ«عَظِّمْ وتَشارَكْ وتَعَلَّمْ»، فإنْ كان أوَّلُ الباقِي) بعد الحذف ـ وهو الحرف الذي كان تالياً حرفَ المضارعة ـ (ساكناً زِيدَ) على الباقي (في أوَّله همزةٌ) وصل للتوصُّل إلى النطق بالساكن، ويكونُ ذلك في

. . . . كـ«انْصُرْ وافْتَحْ واضْرِبْ»، و«أَكْرِمْ» و«انْطَلِقْ»، و«اسْتَغْفِرْ».

الثلاثيّ والخماسيّ والسداسيّ، وتُحرَّك الهمزة في الثلاثيّ المضمومِ العين بالضم، وفي غيره ـ مِن الثلاثيّ المفتوح العين أو المكسورِها والخماسيّ والسداسيّ ـ بالكسر لِما سيأتي. وأمَّا الرباعيُّ فثاني مضارعه متحرِّكٌ إلا في «أَفْعَلَ» فإنه يُحذف للاستثقال كما سيأتي في باب الحذف، فيصير ثالثُ المضارع الساكنُ هو أوّل الباقي، فَيُرَدُّ إليه ما سقط منه وهو همزةُ القطع لأنه أَوْلى مِن جلب همزة الوصل، فالثلاثيُّ (كـ«انْصُرْ وافْتَحْ واضْرِبْ»، و) الرباعيُّ الذي على «أَفْعَلَ» نحو: («أَكْرِمْ») بِرَدِّ همزته، (و) الخماسيُّ نحو: («انْطَلِقْ»، و) السداسيُّ نحو: («اسْتَغْفِرْ»)، وقد بانَ لك بهذا أنَّ التعبير بقوله: «زِيْد في أوّله همزة» غير مُحَرَّرٍ. ثم ظهر لي أنَّ سبب ذلك محاولةُ اختصار كلام حفني ناصف وأصحابه.

فإنْ كان أَوَّلُ الباقي بعد الحذف متحرِّكاً لم يُزَدْ عليه شيءٌ، نحو: «قُمْ ودَحْرِجْ وتَعَلَّمْ»، ولعلَّه سكت عنه لِوضوحه.

● **خاتمة**: ما ذكَره المؤلِّف مِن التزام ضَمِّ حرف المضارعة في الرباعيِّ وفتحِه في غيره مِن الثلاثيِّ والخماسيِّ والسداسيِّ هو لغةُ أهل الحجاز، وبلغتهم نزل القرآن، وأمَّا غيرُهم مِن تميم وقيس وربيعةَ فإنهم يُوافقون أهلَ الحجاز في لُزوم ضَمِّ أوَّلِ مضارع الرباعيِّ، وفتحِ أوَّل مضارع «فَعُلَ» المضمومِ و«فَعَلَ» المفتوحِ بجميع أنواعه، وأمَّا «فَعِلَ» المكسورُ والخماسيُّ والسداسيُّ فلا يَلتزمون فتحَ حروف المضارعة فيها، بل لهم في ذلك تفصيلٌ على حالتين:

حاصلُ الأولى: أنهم يُجَوِّزُونَ كسرَ «الهمزة» و«النون» و«التاء» الفوقانيَّة دونَ «الياء» التحتانيَّة في مضارع «فَعِلَ» والخماسيِّ والسداسيِّ، فيقولون: «أنا إِفْرَحُ» و«إِنْطَلِقُ» و«إِسْتَخْرِجُ» و«إِتَزَكَّى»، و«أنتَ تِفْرَحُ» و«تِنْطَلِقُ» و«تِسْتَخْرِجُ» و«تِتَزَكَّى»، و«نحن نِفْرَحُ» و«نِنْطَلِقُ» و«نِسْتَخْرِجُ» و«نِتَزَكَّى»، بالكسر فيها جوازاً، والفتحُ أفصحُ. ولم يكسروا الياءَ لِما في ذلك من الاستثقال. ومِمَّا قُرِئَ مِن ذلك في الشَّواذِّ: ﴿أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُم﴾ [يس: ٦٠]، ﴿وَلَا تِرْكَنُوا إِلى الَّذين ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٣]، ﴿وَإِيَّاكَ نِسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. وقد اشتهر هذا الكسر في لفظ: «إِخَالُ»، حتى لا يَكادُ العرب تقوله بالفتح، وما زعمه

. . . .

العدنانيُّ في مقدِّمة كتابه «معجم الأخطاء الشائعة» مِن أنَّ كسر حرف المضارعة في «إخال» مِن الأخطاء التي جاءت على لسان الأعراب الأُمِّيِّين، إنما يدلُّ على أنه مِمَّن تصدَّى لتخطئة الألفاظ وتصويبِها قبل الإحاطة بما لا يَسَعُه جهلُه مِن مسائل الصرف والنحو والبلاغة وغيرِها.

وحاصلُ الحالة الثانية: أنهم يُجَوِّزُونَ كسرَ جميع حروفِ المضارعة، وذلك في لفظ «يَأْبَى» مضارع «أَبَى»، وفي المثال الواويِّ مِن باب «فَعِلَ» المكسور كـ«وَجِلَ» و«وَجِعَ»، فيقولون: «أَبى يِأْبى ويِئْبَى»، و«أَبَيْتُ آبَى وإِيبَى»، و«أَبَيْنَا نَأْبَى ونِئْبَى»، و«أنتَ تَأْبَى وتِئْبَى»، قال الرضيُّ: ولا يمتنع أن يُقالَ: إنَّ أصلَ ماضي «يأبى» كان كسرَ العين، لكنه اتُّفق فيه جميعُ العرب على لغة طيئ في فتحه، ثم جُوِّزَ كسرُ حروف المضارعة دلالةً على أصلِ «أَبَى». اهـ، وكذا يقولون: «وَجِلَ يَوْجَلُ ويِيجَلُ»، بالكسر هنا ـ خلافاً للحالة الأولى ـ لتخفَّ الكلمة بانقلاب الواو ياءً، و«وَجِلْتُ أَوْجَلُ وإِيجَلُ»، و«وَجِلْنَا نَوْجَلُ ونِيجَلُ»، و«أنتَ تَوْجَلُ وتِيجَلُ»، بخلاف «وَعَدَ يَعِدُ» و«وَفَرَ المالُ يَوْفُرُ»، فيلتزمون فيهما الفتحَ وإنْ كان فاؤهما واواً. ومِمَّا جاء مِن هذا القِسم قولُ الشاعر:

قَعِيدَكِ أنْ لا تُسْمِعِينِي مَلامَةً وَلا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا

قال اللبليُّ في كتابه «بغية الآمال في حكم مستقبلات الأفعال»: إنَّ سيبويه قال: لا يُكسر أوَّلُ أيِّ فعل إذا كان ثانيه مفتوحاً، ولا يُستثنى إلا فعلٌ واحد هو «أبيت تِئبى»، قال: لم أرَ أحداً استثنى شيئاً سواه مع طُول بحثي عن ذلك، ووجدتُ أنا حرفاً آخَرَ هو: «حبَبْتُ الرجلَ إحبُّه» بكسر الهمزة. حكاه أبو عبد الله محمد بن أبان بن سعيد القرطبيُّ في كتابه المسمَّى بـ«السماء والعالم». اهـ والظاهرُ أنه أطال البحث في غير «كتاب سيبويه»، ولو نظر فيه جيِّداً لوجده يقول قبل الكلام على شذوذِ «أبى يِئبى» بصفحة واحدة: وقالوا في حرف شاذٍّ: «إِحِبُّ ونِحِبُّ ويِحِبُّ»، شبَّهوه بقولهم: «مِنْتِنٌ»، وإنما جاءت على «فَعَل» وإن لم يقولوا: «حَبَبْتُ». وقالوا: «يِحِبُّ» كما قالوا: «يِئْبَى». اهـ وهذه من المسائل التي تشهَد لما ذكَره الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمة «فهارس كتاب سيبويه» من أن بعضَ ما في «كتاب سيبويه» قد خفي على كثير من الأئمة الأعلام، قال: وما ذاك إلا لِصعوبة الرجوع إلى الكتاب. والله تعالى أعلم.



ينقسم الفِعل إلى: مُتَعَدٍّ، ويُسَمَّى: «مُجاوِزاً»، وإلى لازمٍ، ويُسَمَّى: «قاصِراً».

فـ«المتعدِّي» عند الإطلاق: ما يتجاوَزُ الفاعلَ إلى المفعول به بنفسِه، نحو: «حَفِظَ محمدٌ الدرسَ».

(التقسيمُ الخامسُ للفعلِ)

(مِن حيثُ التعدِّي واللزومُ)

(**ينقسم الفِعل إلى**) قسمين: إلى فِعل (**مُتَعَدٍّ**) وسُمي بذلك لتعدِّيه فاعلَه إلى المفعول به، (**ويُسَمَّى**) أيضاً: «واقعاً»، لِوقوعه على المفعول به، و(«**مُجاوِزاً**»)، لِمجاوزته الفاعلَ، (**وإلى**) فعل (**لازمٍ**) وسُمي بذلك للزومه فاعلَه، (**ويُسَمَّى**) أيضاً: «مُطاوعاً» كما تقدَّم عند الكلام على المطاوعة، و(«**قاصِراً**»)، لِقصوره على الفاعل، و«غيرَ واقع» و«غيرَ مجاوز» لِذلك. قالوا: والدليلُ على انحصار الفعل في المتعدِّي واللازم أنَّ الفعلَ لا يَخلو مِن أن يكونَ فهمُ معناه متوقِّفاً على ذِكر المتعلَّق أو لا، الأوَّل: المتعدِّي، والثاني: اللازم.

ولمَّا كان تعريفُ المتعدِّي بأمرٍ إيجابيٍّ وتعريفُ غيرِه بأمر سلبيٍّ وكان الإيجابُ أشرفَ مِن السَّلب، قدَّم المؤلِّف تعريفَ الأشرفِ فقال:

[حدُّ المتعدي وعلامتُه]

(**فـ**)الفعلُ («**المتعدِّي**» **عند الإطلاق**) في عبارات النُّحاة: (**ما يتجاوَزُ**) مدلولُه الذي هو الحَدَثُ (**الفاعلَ إلى المفعول به بنفسِه، نحو: «حَفِظَ محمدٌ الدرسَ»**)، والاحتراز بقوله: «إلى المفعول به» مِن المصدر والظرف ونحو ذلك، فإنه يعمل فيها المتعدِّي واللازمُ، وبقوله: «بنفسه» عن الفعل اللازم الذي يتجاوز مدلولُه الفاعلَ بحرف الجرِّ أو بإسقاطه، فإنَّ مثلَ ذلك قد يُسمَّى: «متعدِّياً» لكن مقيَّداً بحرف الجر أو بإسقاط الخافض، لا مطلقاً كما سيأتي. وقولُه:

وعلامَتُه أن تَتَّصل به هاء تَعود على غير المصدر، نحو: «زيدٌ ضربَهُ عمرٌو»، وأنْ يُصاغَ منه اسمُ مفعول تامٌّ، أي: غيرُ مقترِنٍ بحرف جرٍّ أو ظرفٍ، نحو: «مَضْرُوب».

وهو على ثلاثةِ أقسام: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، وهو كثيرٌ نحو: «حَفِظَ محمدٌ الدرسَ وفَهِمَ المسألةَ»، وما يتعدَّى إلى مفعولين: إمَّا أن يكون أصلُهما المبتدأ والخبر، وهو «ظَنَّ»

«عند الإطلاق» غيرُ مُثبَت في طبعات الكتاب الأولى، فكأنَّ المؤلِّف تفطَّن إلى أنَّ اللازمَ قد يُسمَّى متعدِّياً كما ذكَرْنا، فأضافه لِيَسْلَمَ له الحَدُّ.

(**وعلامَتُه**) أي: المتعدِّي أمرانِ: الأوَّل صِحَّةُ (**أن تَتَّصل به هاء**) ضمير (**تَعود على غير المصدر، نحو: «زيدٌ ضربَهُ عمرٌو»**)، فخرج اللازمُ الذي اتصلت به هذه الهاء نحو: «القيامُ قُمْتُه»، و«الخروجُ خَرَجَهُ زيدٌ»؛ كما خرج بقولنا: «هاء ضمير» هاء السَّكت فإنها تتَّصل بالقسمين، نحو: «أَعْطِهْ وامْشِهْ»، أمرَين مِن «أَعْطَى ومَشَى». والمرادُ أنْ تَتَّصِلَ هاء الضمير مِن غير توسُّعٍ بحذف الجارِّ كما هو المتبادِرُ، فلا يَرِدُ على طَرْدِ التعريف: «الليلةُ قمتُها»، و«النهارُ صمتُه»، و«الدَّارُ دخلتُها». (و) الثاني: صِحَّةُ (**أنْ يُصاغَ منه اسمُ مفعول تامٌّ، أي: غيرُ مقترِنٍ بحرف جرٍّ أو ظرفٍ، نحو: «مَضْرُوب»**)، بخلاف نحو: «خَرَجَ»، فإنه لا يقال منه: «زيدٌ مخروجٌ»، بل «هو مخروجٌ به، أو إليه»، فلا يَتِمُّ إلا بالحرف. ومثلُ حرف الجرِّ في ذلك الظرفُ نحو: «زيدٌ مجلوسٌ عنده»، ولعلَّه لم يذكُرْه في «التسهيل» و«الكافيَة» لكونه معلوماً من كلامهم على نيابة الظرف مع الفعل اللازم كما سيأتي.

ثم إنَّ المرادَ بالصحَّة المذكورة صِحَّةُ صوغِ ذلك باطِّرادٍ، فخرج نحو: «تَمُرُّونَ الدِّيَارَ»؛ لأنه يصحُّ أن يُصاغ منه اسمُ مفعول تامٌّ فيقال: «الدارُ ممرورَةٌ»، لكن لا باطِّرادٍ.

[أقسام المتعدِّي]

(وهو) أي: الفعل المتعدِّي (**على ثلاثةِ أقسام**): القِسم الأوَّلُ: (**ما يتعدَّى إلى مفعول واحد**) فقط، (**وهو**) أي: هذا القسم (**كثيرٌ**) في كلامهم، (**نحو: «حَفِظَ محمدٌ الدرسَ، وفَهِمَ المسألةَ»، و**) القِسم الثاني: (**ما يتعدَّى إلى مفعولين**)، وهو قِسمان؛ لأنَّ هذين المفعولَين (**إمَّا أن يكون أصلُهما المبتدأ والخبر، و**) القسم المتعدِّي إلى هذَيْنِ (**هو**) باب (**«ظَنَّ»**

وأخواتها، وإمَّا لا، وهو «أَعْطَى» وأخواتها، وما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ، وهو باب «أَعْلَمَ وأَرَى».

و«اللازِمُ»: ما لم يَتجاوز الفاعلَ إلى المفعولِ به، كـ«قَعَدَ محمدٌ، وخرَجَ عليٌّ».

وأخواتها)، وهي: «رَأَى»، و«خَالَ»، و«عَلِمَ»، و«وَجَدَ»، و«حَسِبَ»، و«زَعَمَ»، و«حَجَا»، و«دَرَى»، و«جَعَلَ»، و«هَبْ»، و«تَعَلَّمْ» مِن أفعال القلوب، و«اتَّخَذَ»، و«تَخِذَ»، و«تَرَكَ»، و«رَدَّ»، ونحوها مِن أفعال التحويل، (وإمَّا لا، و) القسم المتعدِّي إليهما حينئذٍ (هو) باب («أَعْطَى» وأخواتها)، كـ«مَنَحَ» و«سَأَلَ» ... إلخ، (و) القِسم الثالث مِن أقسام المتعدِّي هو: (ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ)، الثاني والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر، (وهو باب «أَعْلَمَ وأَرَى»).

- **تنبيهان:**

الأول: قال الصبان عند قول الأشموني: «أن يُصاغ منه اسم مفعول تامّ» ما نَصُّه: أي: صِحَّة أن يُصاغ من مصدره لِيوافقَ مذهبَ البصريين. اهـ، والظاهرُ أنه لا حاجةَ إلى هذا التأويل؛ لأنَّ الكلام في الصَّوْغِ لا في الاشتقاق. قال أطفَيِّش: ثم إنه قد جرتْ عادةُ المصنِّفين بالتعبير بما يُوهم الاشتقاق من الماضي ولو كان مذهبُهم الاشتقاقَ من المصدر؛ لحكمةٍ هي التنبيهُ على الحروف المعتبَرة في الاشتقاق؛ إذ بعضُ المصادر كـ«الخُروج والقَبول» قد يشتمل على حروفٍ لا تُعتبر فيه. اهـ وأصل هذا الكلام للسيد الشريف في «حواشي الكشاف».

الثاني: قد يُذكر اسم المفعول غير التام دون الجارّ، كقولهم: «المشترَك» بفتح الراء، والأصلُ: «المشترَك فيه»، وهذا من باب الحذف والإيصال، وعليه يُحمل قولنا: «المشروع»، فإنَّ الأصلَ: «المشروع فيه»، من «شرَع في الشيء»: إذا أخذ فيه.

[حدُّ اللازم]

(و) الفعلُ («اللازِمُ») كما تقدَّم هو: (ما لم يَتجاوز) مدلولُه (الفاعلَ إلى المفعولِ به، كـ«قَعَدَ محمدٌ، وخرَجَ عليٌّ»)، وهذا واضحٌ.

. . . .

● **تنبيهان:**

الأول: مُراد المؤلِّف بالتجاوز إلى المفعول وعدم التجاوز إليه هو مراد مَن عبَّر بافتقار وجود المتعدِّي إلى محلٍّ غير الفاعل، وعدم افتقار اللازم إلى ذلك؛ فإنَّه إذا قيل: «قعد زيدٌ» فُهم منه أنَّ القعودَ ثابتٌ لزيدٍ في الزمان الماضي، والحدثُ الذي هو القعود قائمٌ به ولا يحتاج إلى شيء في إثبات تحقُّق القعود، بخلاف المتعدِّي؛ فإنه إذا قُلنا: «ضرَب زيدٌ عمراً» لا يتمُّ فهمُ الضرب بمجرَّد إسناده إلى «زيد»؛ لأنه لا يتحقَّق إلا بإيقاعه على «عمرو»، وإذا لم يتعلَّق بـ«عمرو» لم يوجَد الضرب؛ فإنه حدثٌ يؤثِّرُ، وتأثيرُه إنما يُشاهَد في «عمرٍو» ونحوِه.

الثاني: اقتصر المؤلِّف على هذين القِسمَين ـ أعني المتعدِّيَ واللازمَ ـ لأنهما الأشهر والأغلب، وإلَّا فالقسمةُ رُباعيَّةٌ: هذان، وما لا يُوصف بتعدٍّ ولا لُزوم عند الجمهور، وهو الأفعال الناقصة: «كان وكادَ» وأخواتُهما، وما يُوصف بالتعدِّي واللُّزوم معاً لاستعماله بالوجهين، كـ«شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له»، و«نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له»، و«كِلْتُه وكِلْتُ له»، و«وَزَنْتُه ووَزَنْتُ له»؛ فإنه لَمَّا تساوى فيه الاستعمالان صار قِسماً برأسه؛ ومنهم مَن أنكره وقال: أصلُه أن يُستعملَ بحرف الجرِّ، وكَثُرَ فيه الأصل والفرع، وصَحَّحَه ابنُ عصفور؛ ومنهم مَن قال: الأصلُ فيه تَعَدِّيه بنفسه، وحرفُ الجَرِّ زائدٌ. قاله الرضيُّ والشاطبيُّ، واختاره التفتازانِيُّ في «شرح العزي»، مستدِلًا بأنَّ معنَى الفِعل المذكور مع «اللام» هو المعنى دونَها، وهو في الحالَين مُجاوزٌ للفاعل إلى المفعول، والتعدِّيَ واللُّزومُ يكونان بحسَب المعنى لا بحسَب اللفظ. قال الصبان: ولا يَرِدُ ما تعدَّى ولَزِمَ مع اختلاف المعنى، كـ«فَغَرَ فاهُ» بمعنى: فتحَه و«فَغَرَ فُوهُ» بمعنى: انفتح، وكـ«زادَ ونقَص»؛ لأنه لا يَخرُج عن القِسمين.

ولَمَّا كان بعضُ الأفعال ربما ورَدَ في الأصل لازماً وعَرَضَ له ما يَجعله متعدِّياً، أو ورَد في الأصل متعدِّياً وعرَض لزومُه، نبَّهَ على ذلك جميعه مبتدِئاً منه بالنوع الأوَّل فقال:

وأسبابُ تعدِّي الفعل اللازم أصالةً ثمانيةٌ:

الأولُ: الهمزةُ، كـ«أَكْرَمَ زيدٌ عمراً».

الثاني: التضعيفُ، كـ«فَرَّحْتُ زيداً».

الثالثُ: زيادة ألفِ «المفاعَلة»، نحو: «جالَسَ زيدٌ العلماءَ»، وقد تقدَّمتْ.

[معدِّيات الفعل اللازم]

(**وأسبابُ تعدِّي الفعل اللازم أصالةً**) تعدِّياً حقيقيًّا أو حكميًّا (**ثمانيةٌ**):

السبب (**الأولُ**): أن تُزاد (**الهمزةُ**) المُسمَّاة: همزة النقل أو التعدية، (**كـ«أَكْرَمَ زيدٌ عمراً»**) أصلُه لازمٌ وهو «كَرُمَ»، ومنه: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧].

السبب (**الثاني: التضعيفُ**) أي: للعين، وذلك (**كـ«فَرَّحْتُ زيداً»**)، ومنه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]. وقد اجتمعت التَّعديةُ بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣ ـ ٤]. قال الزمخشريُّ والسهيليُّ وغيرُهما: التضعيف يقتضي التَّكرارَ والتمهُّلَ بخلاف الهمزة، وقيل: لا يقتضي ذلك، بل هو كالهمزة بدليل ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، قال الصبان: والظاهر الأول، وأنَّ محلَّه حيث لا قرينةَ، و﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ قرينة، فهو محلُّ وِفاق.

ثم المرادُ بالعين المضعَّفة هنا غيرُ الهمزة نحو: «نَأَى»؛ فإنه يمتنع تضعيفُها لِئلَّا يؤدِّيَ إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها، ويقلُّ التضعيفُ في غيرها مِن باقي حروف الحلق، كـ«دَهَّنَهُ وبَعَّدَهُ».

السبب (**الثالثُ: زيادة ألفِ «المفاعَلة»، نحو: «جالَسَ زيدٌ العلماءَ»، وقد تقدَّمت**) الثلاثة عند الكلام على معاني الصِّيَغ المزيد فيها.

الرابعُ: زيادة حرفِ الجَرِّ، نحو: «ذهبتُ بِعَلِيٍّ».

السبب (**الرابعُ: زيادة حرفِ الجَرِّ**)، ونَقَل بعضُهم أنَّ الحروف التي يُعَدَّى بها ستة: «الباء»، (**نحو: «ذهبتُ بِعَلِيٍّ»**)، وهي الأصل، ولذا اقتصر عليها المؤلِّف، والخمسة الباقية هي: «اللام»، و«في»، و«مِن»، و«عن»، و«على».

وهذا السبب زائدٌ على ما في «مغني اللبيب» وغيرِه، والصوابُ إسقاطه؛ لأنَّ المراد بالتعدية هنا: إيصالُ الفعل إلى مفعوله بنفسه كما تقدَّم في تعريف المتعدِّي، لا بواسطة. ثم إنَّ حرف الجر إذا تعلَّق بالفعل اللازم فلا يخلو مِن حالتين: الأولى: أن لا يُجاوز به معنَى الفعل فاعلَه إلى المفعول، نحو: «مررتُ بزيدٍ»، فإنَّ المُرور لم يقع على المفعول ـ بأنْ صارَ مارًّا ـ وإنما لاصَقَه فقط. والثانية: أن يُجاوز به معنَى الفعل فاعلَه، فيصير المفعول فاعلاً لأصل الفعل الوضعيِّ، وهذا كمثال المؤلِّف، وهو: «ذهبتُ بِعَلِيٍّ»، فإنَّ الفعل «ذَهَبَ» في ذلك قد تعدَّى معناه؛ لأنه بمنزلة: «صَيَّرْتُ عَلِيًّا ذاهِباً».

أمَّا في الحالة الأولى فلا يصحُّ عَدُّ حرف الجر مِن المُعَدِّيَات، قال ابن الحاجب: لأنه يصحُّ أن يُقال في كُلِّ جارٍّ ومجرورٍ: إنَّ الفعل مُتَعَدٍّ فيه، كما نقول: يتعدَّى إلى الظرف وغيرِه، ولَسْنَا نعني هذا التَّعَدِّيَ. اهـ. وقال الرضيُّ: ألا ترى أنه لا خِلافَ عندهم أنَّ بابَ: «فَعُلَ» كُلَّه لازم مع أنَّ نحو: «قَرُبَ وبَعُدَ» منه، وهو يتعدَّى إلى المفعول بحرف الجر؟ اهـ. ومِمَّا يزيدك توضيحاً لهذا المعنى استشهادُ المؤلِّف ـ كما سيأتي ـ بقول جرير: «تمرون الديار» على صيرورة «تمرون» متعدِّياً بإسقاط الخافض، ومعنى هذا أنَّ الشاعرَ لو قال: «تمرون بالديار» بإثبات الجارِّ لما كان الفِعلُ متعدِّياً، بل يكون حينئذ لازماً، وهو ما نُريد.

وأمَّا في الحالة الثانية فإنما يصحُّ عَدُّ حرف الجر من المُعَدِّيَات لِمَن عَرَّف الفعلَ المتعديَ بأنه: «ما تجاوز معناه إلى المفعول» فقط، كما عرَّفه التفتازانيُّ وغيرُه، وأمَّا على تعريف المؤلِّف السابق فلا يستقيم؛ لأنه لم يتعدَّ بنفسه، كما لا يستقيم بالنظر إلى العلامَتَين اللَّتين ذكَرهما المؤلِّف له؛ لأنك لا تقول: «ذَهَبْتُه» ولا «مَذهُوب» كما تقول: «ضَرَبْتُه» و«مَضروب». والله الموفق.

الخامسُ: زيادةُ الهمزة والسين والتاء، نحو: «استخرجَ زيدٌ المالَ».

السادسُ: التَّضمينُ النَّحْوِيُّ، وهو: أن تُشْرَبَ كلمةٌ لازمةٌ معنَى كلمةٍ متعديةٍ لتتعدَّى تعديتَها، نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا ....

السبب (الخامسُ: زيادةُ الهمزة والسين والتاء) للطلب، (نحو: «استخرجَ زيدٌ المالَ»)، أو لِلنسبة، نحو: «استحسنتُ زيداً»، والاحترازُ بذلك من نحو: «اسْتَفْعَلَ» للصَّيرورة، كـ«استحجرَ الطِّينُ».

وممَّا ينبغي أن تَعلمَه أنه رُبَّما عبَّر بعضُهم عن هٰذا الموضع بقوله: «زيادة السين»، وكذلك يَفعل إذا عَدَّ معانِيَ باب «استفعل»؛ فإنه يقول: «سين الطلب» و«سين الصيرورة» ونحو ذلك، مسنِداً معانِيَ الباب إلى «السِّين» فقط مجازاً، لا إلى الأحرف الثلاثة ـ وإنْ كان لكلٍّ مِن «الهمزة» و«التاء» مدخلٌ في حُصول الباب ـ لأنَّ الامتياز عن غيره إنما حصل بـ«السِّين». فاحْفَظْ هذه النُّكتة.

السبب (السادسُ: التَّضمينُ النَّحْوِيُّ) ـ بتسكين الحاء نسبةً إلى النَّحْوِ، وتحريكُها في نحو قولِهم: «الدُّروس النَّحَوِيَّة» لحنٌ ـ وهو: «إشرابُ اللفظ معنَى لفظٍ آخرَ وإعطاؤه حكمَه ليؤديَ المعنيين جميعاً»، ففائدةُ التَّضمين: أن تدلَّ الكلمة الواحدة على معنَى كلمَتَين، واعتُرض بأنه يلزمُ منه الجمعُ بين الحقيقة والمجاز المختلَفُ فيه، واختار ابنُ كمال باشا في رسالته في التضمين أنَّ المقصود بإرادة معنيَين من لفظٍ واحد كونُ كلٍّ منهما بعضَ المراد، أي: فيكون اللفظُ مستعملاً في مجموع المعنيَين مرتبطاً أحدُهما بالآخر، فيكونُ مجازاً لا في كلٍّ منهما على حِدته حتَّى يلزمَ الجمعُ المذكورُ، قال الصبان: والأقربُ عندي أنه مستعمَلٌ في كلٍّ من المعنيَين على حدته وإنْ لزم عليه الجمعُ المذكور، فتختلفُ العلاقةُ باختلاف المعنيَين؛ فتكون تارةً المشابهة بينهما وتارةً تكونُ غيرَها. ويُؤيِّدُه ما نُقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيرُه أنه مستعمَلٌ في حقيقتِه ومجازِه. اهـ، وعرَّفه المؤلِّف باعتبارِ هذا الموضع فقط فقال: (وهو أن تُشْرَبَ كلمةٌ لازمةٌ معنَى كلمةٍ متعديةٍ لتتعدَّى تعديتَها)، وفي عبارته تَجَوُّزٌ؛ لأنَّ المقصود مِن التَّضمين حُصولُ المعنيَين كما تقدَّم، لا حصولُ التَّعدي أو اللزوم، (نحو) قوله تعالى: (﴿وَلَا تَعْزِمُوا

﴿عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ضُمِّنَ «تَعْزِمُوا» معنى «تَنْوُوا» فَعُدِّيَ تعديتَه.

السابعُ: حذفُ حرف الجرِّ توسُّعاً، كقوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

﴿عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾، ضُمِّنَ) الفعلُ («تَعْزِمُوا» معنى «تَنْوُوا» فَعُدِّيَ تعديتَه) إلى مفعول واحد، قال الأشموني: لأنَّ «عزم» لا يتعدَّى إلا بـ«على»، تقول: «عزمتُ على كذا»، لا: «عزمتُ كذا». اهـ. وكلامُ «المحكَم» وغيرِه على أنه يقال ذلك أيضاً، إلا أنَّ الأول أظهر. والاحتراز بالنحويِّ مِن التضمين البيانيِّ وسيأتي.

واعلم أنَّ التضمينَ يجري في الأسماء كما يجري في الأفعال، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فيضمَّن «حقيق» معنى «حريص» ليفيدَ أنه محقوقٌ بقول الحقِّ وحريصٌ عليه، قال الشيخ يس: وقولُ «المغني»: «إشراب لفظ» يشملُها، فاقتصارُ السعد والسيد على بيانه في الأفعال جارٍ مَجرى التمثيل لا التقييد، ودعوى أصالته في الأفعال مجرَّدةٌ عن الدليل. اهـ.

السبب (السابعُ: حذفُ حرف الجرِّ توسُّعاً) في الكلام، (كقوله) أي: جرير:

(تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ)

الأصلُ: «تمرُّون بالدِّيار»، فلمَّا حُذفت الباءُ انتصب ما بعدها، وهذا ما يُسمَّى بالنَّصب عند نزع الخافِض. وقولُه: «تَعُوجُوا» مضارعُ «عاج»: إذا مال وعطَف.

ومِن حذفِ الجارِّ في القرآن: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، أي: عن أمرِه، ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، أي: عليه. وكان الأَوْلى أن يُمَثِّلَ بهما كما فعل صاحب «المغني»، لا بالبيت فقط، لِئلا يقالَ: كيف فرَّق بين إسقاط حرف الجر هنا وزيادتِه فيما يأتي، فجعل الثانيَ ضرورةً دون الأوَّل، مع أنه استشهد لكلِّ مسألة منهما ببيتٍ شعريٍّ؟

ثم إنَّ في رواية البيت المذكور إشكالاً، قال الشيخ سعيد الأفغاني رحمه الله في كتابه «في أصول

....

النحو»: وهناك رواية النُّحاة الكوفيين لبيت جرير شاهداً على النَّصب بنزع الخافض كالشمس شهرةً:

تمرون الديار .... البيت

وهي روايةٌ خاطئة كان يجب أن يُنَبِّهَهم إلى خطئها اختلافُ الزمن الذي أفسد المعنى «تمرُّون» و«لم تَعوجوا»، والذي قال جريرٌ:

مررتم بالديار ولم تَعوجوا

أمَّا القاعدة فصحيحةٌ، ولها شواهدُ غير هذا. اهـ

قلتُ: أمَّا تحريف الرِّواية فقد تكلَّم عليه الأخفش الصغير فيما كتبه على «كامل» المبرِّد، قال بعد كلامٍ له: فأمَّا قولُ الشاعر ـ وهو جَرير ـ وإنشادُ أهل الكوفة له وهو قولُه:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ

وروايةُ بعضهم له: «أتَمْضُونَ الدِّيارَ» فليس بشيءٍ لِمَا ذكَرتُ لك، و السَّماعُ الصَّحيح والقياس المطَّرد لا تَعترِضُ عليه الرِّواية الشاذَّةُ. أخبرنا أبو العباس محمَّدُ بنُ يَزيد قال: قرأتُ على عمارةَ بنِ عقيل بنِ بِلالِ بنِ جَريرٍ:

مَرَرْتُمْ بِالدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا

فهذا يدلُّك على أنَّ الرِّواية مُغيَّرةٌ. اهـ وأمَّا فساد المعنى باختلاف زمن الفعلَين فلا أعلم أحداً مِمَّن تكلَّم على البيت المذكور مِن النحاة أو غيرِهم تعرَّض له، وهذا من جُملة الاعتراضات التي تُوهم استدراكاً وتعقُّباً على المتقدِّمين، وهو مِن آفات هذا الزمان، فإنَّ كثيراً مِن المشتغلين بالعِلم في هذه الأعصار يَعمدون إلى أشياء اشتهرت وأُقيم عليها الأدلَّة في كلام المتقدِّمين فينسفونها بكلمة أو كلمتين، ويَحسِب مَن لم يطَّلع على حقائق المسائل أنَّ ذلك غاية التَّحقيق، وليس كذلك، وانظر مثلاً إلى كلام أرباب المعاني في قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي

ويَطَّرِدُ حذفُه مع «أنَّ» و«أنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣].

لِتُدرِكَ أنَّ مثلَ هذه الأشياء الظاهرة لا تخفى عليهم، بل هذا إمامُ النُّحاة يقول في «الكتاب» قبل أن يُنشدَ هذا البيت الذي أنشدناه: وقد تقع «نَفْعَلُ» في موضعِ «فَعَلْنَا» في بعض المواضع. اهـ، على أنَّ هذا الاستعمالَ واردٌ في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، فأيُّ فساد بقي بعد هذا؟

هذا، ولَمَّا كان إسقاطُ الجارِّ مما يَجوز ارتكابُه قياساً في بعض المواضع، استطرد في كلامه للتنبيه على ذلك تعميماً لِلفائدة فقال:

(ويَطَّرِدُ) أي: يَنقاس (حذفُه) أي: حرف الجر مطلقاً (مع «أنَّ» و«أنْ») المصدريَّتَين لِطولهما بالصِّلة، لكنْ بشرط أَمْنِ اللبس، (نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾) أي: «بأنَّه»، وقوله تعالى: (﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾) أي: «مِن أنْ جاءكم». فإنْ خِيف اللبس امتنع الحذفُ، كما في: «رَغِبْتُ في أنْ تَفْعَلَ»، أو «عنْ أنْ تَفْعَلَ»؛ لإشكال المُراد بعد الحذف. وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فيَجوز أن يكون الحذفُ فيه لقرينة كانتْ، أو إنَّ الحذف لأجل الإبهام، ليرتدعَ مَن يرغب فيهنَّ لجمالهنَّ، ومَن يرغب عنهنَّ لدمامتهنَّ وفقرهنَّ، وقد أجاز بعضُ المفسِّرين التقديرَيْن.

قال في «المغني»: ومِمَّا يحتملهما قولُه:

وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِيَ المَعالِيَ خالِدٌ ... وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الألائِمِ

أنشده ابنُ السِّيد، فإنْ قُدِّرَ «في» أولاً و«عن» ثانياً فمدحٌ، وإنْ عُكس فذمٌّ، ولا يجوز أن يُقدَّر فيهما معاً «في» أو «عن» للتناقض.

وقال أيضاً: وأهمل النحويون هنا ذكر «كَيْ» مع تجويزهم في نحو: «جئتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكونَ «كي» مصدريةً و«اللام» مقدرةً، والمعنى: «لكي تكرمني»، وأجازُوا أيضاً كونها تعليليَّةً

الثامنُ: تحويلُ اللازم إلى باب: «نَصَر» لِقصد المغالبة، نحو: «قاعَدتُه فقَعَدتُه، فأنا أَقْعُدُه»، كما تقدَّم.

و«أنْ» مضمرةً بعدها، ولا يُحذف مع «كي» إلا لامُ العِلَّة؛ لأنها لا يَدخل عليها جارٌّ غيرُها بخلاف أُخْتَيْها. اهـ

● تذييل: قدَّمنا عند الكلام على معاني «فَعَّل» أنه يقال: عيَّرتُ زيداً الأمرَ وعيَّرتُه به، وعلى الثاني قولُ عديٍّ بن زيد:

أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعَيِّرُ بِالدَّهْـ ـرِ أَأَنْتَ الْمُبَرَّأُ الْمَوْفُورُ؟

ومنَعه في «درة الغواص»، ومِمَّا قاله في ذلك: ويقولون: «عَيَّرتُه بالكذب»، والأفصح أن يقال: «عَيَّرْتُه الكذبَ»، بحذف الباء كما قال أبو ذُؤيب:

وَعَيَّرَنِي الوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

وتَبِعه عليه الصفديُّ في «تصحيح التصحيف»، ولا يخفى عليك بَعد الذي قرَّره المؤلِّف قريباً بُطلانُ استشهاد الحريريِّ للغة الأولى ببيتِ أبي ذُؤيب؛ لاحتمال كونِه أراد: «عَيَّرني الواشُون بأنِّي أُحِبُّها»، فحَذف الجارَّ على حَدِّ حذفِه في الآية التي استشهد بها المؤلِّف، وإذا ورَد الاحتمالُ بطَل الاستدلال، فلو أنشد بدلَه ما أنشدَه الجوهريُّ وغيرُه وهو قولُ النابغةِ:

وَعَيَّرَتْنِي بَنُو ذُبْيَانَ رَهْبَتَهُ وَهَلْ عَلَيَّ بِأَنْ أَخْشَاكَ مِنْ عَارِ؟

لأصاب.

ثم إني اطَّلعتُ على حواشي الشيخ أبي محمد بن بري على «درة الغواص» فرأيتُه قد ردَّ الاستشهادَ بالبيت المذكور، واستشهد على نصب «عيَّر» لمفعولَين بأربعة أبيات أحدُها بيتُ النابغة السابقُ.

هذا، وإنما أستطرد بِذِكر هذه الأشياءِ ونظائرِها تدريباً للطالب وتمريناً له للاستفادة مِمَّا عَلِمه مِن القواعد، والله تعالى الموفِّق.

السبب (**الثامنُ: تحويلُ اللازم إلى باب: «نَصَر»**)، أي: أو إلى باب: «ضَرَب» على التفصيل السابق، (**لِقصد المغالبة، نحو: «قاعَدتُه فقَعَدتُه، فأنا أَقْعُدُه»**) في المضموم، و«واقَفْتُه فوَقَفْتُه، فأنا أَقِفُه» في المكسور، (**كما تقدَّم**) ذلك مفصلاً في «باب المجرد والمزيد».

. . . .

• **تنبيهان:**

الأول: قال في «المغني» بعد أن ذكَر المعدِّيات السبعة: وهُنا مُعدٌّ ثامن ذكَره الكوفيُّون، وهو تحويلُ حركة العين، يُقال: «كَسِيَ زيدٌ» بوزن «فرِح»، فيكون قاصراً، قال:

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الجَوارِيْ ... فَتَنْبُو العَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجافِ

فإذا فُتحت السِّين صار بمعنى ستَر وغطَّى، وتعدَّى إلى واحد، كقوله:

وَأَرْكَبُ فِي الرَّوعِ خَيْفانَةً ... كَسا وَجْهَها سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

أو بمعنى أعطى كسوةً ـ وهو الغالبُ ـ فيتعدَّى إلى اثنين، نحو: «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً»، قالوا: وكذلك «شَتِرَتْ عَيْنُهُ» بكسر التاء قاصرٌ بمعنى: انقلب جَفْنُها، و«شَتَرَ اللهُ عَيْنَه» بفتحها متعدٍّ بمعنى: قلَبها. وهذا عندنا من بابِ المطاوعة، يُقال: «شَتَرَه فشَتِرَ» كما يُقال: «ثَرَمَه فَثَرِمَ» و«ثَلَمَه فثَلِمَ»، ومنه: «كَسَوْتُه الثوبَ فكَسِيَه»، ومنه البيت، ولكن حُذف فيه المفعول. اهـ

الثاني: جاء في كلام صاحبِ «المقصود» في فصل الفوائد عند حديثه على ما يُصيِّرُ اللازمَ متعدِّياً: وبحذف التاء من «تَفَعْلَلَ» مكرَّرة اللام، و«تَفَعَّلَ» مشدَّدة العين. اهـ، وأراد بالأوَّل نحو: «تجلبب وجلببتُه»، وبالثاني نحو: «تمزَّق ومزَّقتُه»؛ قال محمد عليش المالكيُّ في كتابه المسمَّى: «حَلُّ المعقود من نظم المقصود» بعد أن تكلَّم على المعدِّيات المذكورة في المنظومة: ومنها حذفُ التاء من «تَفَعْلَلَ» مكرَّر اللام و«تَفَعَّلَ» مشدَّد العين. كذا في الأصل، وأورد عليه في «المطلوب» أنَّ الأوَّل بعد التجريد مشترَكٌ بين اللازم والمتعدِّي، وأجاب بأنه نظر للغالب، وأنَّ الثانيَ قبل التجريد مشترَك بينهما وبعده كذلك، وأجاب بأنه نظر للغالب أيضاً. اهـ قلتُ: ما ذكَره صاحبُ «المقصود» غيرُ صحيح وإن تكلَّف صاحبُ «المطلوب» في تصحيحه وسكت عنه الشيخ عليش؛ لأنَّه سيأتي عن المؤلِّف قريباً أنَّ مما يَصير به المتعدِّي لازماً المطاوعَة، فـ«مزَّق» مثلاً متعدٍّ، فإذا صُغتَ منه مطاوِعَه قلتَ: «تمزَّق» وهو فعلٌ لازم؛ لأنَّ المطاوِعَ ينقصُ عن المطاوَع مفعولاً واحداً كما تقدَّم، فالانتقالُ ههنا إنما هو مِن «مَزَّقَ» المتعدِّي إلى «تَمَزَّقَ» اللازم كما يُنتقل من «خَرَجَ» الثلاثيِّ إلى «أَخْرَجَ» الرباعيِّ فيُقال: إنَّ الهمزة للتعدية، أي: لأنها

. . . .

هي الطارئة على الصِّيغة الأصلية، فيجب أن يُعلَّق الرباعيُّ على الثلاثيِّ لا العكسُ؛ فإنه مخالفٌ لوضع اللغة كما صرَّح به في «الجاسوس»، ومِن ثمَّ يقال: «خرج زيد وأخرجتُه» ولا يُقالُ: «أخرجتُ زيداً فخرج».

فإن قيل: فقد قال سيبويه عند كلامه على مطاوعة «انْفَعَلَ وافْتَعَلَ» لـ«فَعَلَ»: ونظيرُ «فَعَلْتُه فانْفَعَلَ وافْتَعَلَ»: «أَفْعَلْتُه ففَعَلَ»، نحو: أدخلتُه فدخَل، وأخرجتُه فخرَج، ونحو ذلك. اهـ

قلتُ: نعم، قد يُحتاج إلى التعبير بنحو قولك: «أخرجتُه فخرَج» إذا كان خروجُه مسبَّباً عن إخراجك، حتى ترجم ابنُ قتيبة باباً في «أدب الكاتب» بعنوان: «باب أفعلتُه ففعَل»، إلا أنَّ المطاوعَة في مثل هذا عارضةٌ، والاعتبارُ إنما هو بأصل الوضع، ولا يخفى عليك أنه ليس في نحو: «دخَل وخرَج وقامَ وقعَد» معنى التأثُّرِ والانفعالِ الذي في نحو: «انكسَر وتمزَّق» حتى يتساوى البابان في معنى المطاوعة وأصالتِها.

ومِمَّن ألمح إلى المقصود مِن كلام سيبويه ذاكَ المبرِّدُ، وعبارتُه في «المقتضب»: وإن كان الفِعل على «أَفْعَلَ» فبابُه «أَفْعَلْتُهُ نَفَعَلَ». ويكون «فَعَلَ» متعدِّياً وغير متعدٍّ. وذلك «أَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ»؛ لأنك كنتَ تقول: «خرَج زيدٌ». فإذا فَعل به ذلك غيرُه قلتَ: «أخرجه عبد الله»، أي: جعله يَخرج. وكذلك: «أدخلتُه الدار فدخَلها»؛ أي: جعلتُه يَدخُلُها. فإنما «أَفْعَلْتُه» داخلةٌ على «فَعَلَ». تقول: «عَطا يَعْطُو»: إذا تَناول، و«أعطيْتُه أنا»: ناوَلْتُه، فالأصل ذا، وما كان مِن سِواه فداخلٌ عليه. تقول: «أَلبَسْتُه فلَبِسَ»، و«أطعمْتُه فطَعِمَ». اهـ، فبيَّن أنَّ الثلاثيَّ هو الأصلُ، وأنَّ الرباعيَّ عارضٌ في هذا الموضع داخلٌ عليه، قال: و«استفعلَ» يَكون المطاوِع فيه على مِثاله قبل أن تَلحقه الزيادةُ إذا كان المطلوبُ مِن فِعله، وذلك: «اسْتَنْطَقْتُه فَنَطَقَ»، و«اسْتَكْتَمْتُه فكَتَمَ»، و«اسْتَخْرَجْتُه فخَرَجَ». اهـ، ونبَّه على هذه المسألة أيضاً صاحبُ «المخَصَّص».

هكذا ينبغي تقريرُ هذا الموضع، وبه يُعلم سببُ عدم عدِّهم لمعنى المطاوعة في معاني «فَعَلَ»، والعجبُ مِن صاحب «المغني في تصريف الأفعال» فإنه نقل عن الكتب الثلاثة السابقة

والحقُّ: أنَّ تعديةَ الفعل سماعيَّةٌ، فما سُمعتْ تعديتُه بحرفٍ لا يَجوز تعديتُه بغيرِه، وما لم تُسمع تعديتُه لا يَجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. . . . .

ـ أعني: «الكتاب» و«المقتضب» و«المخصَّص» ـ مجيءَ «فعَل وفَعِل» مطاوعَين لـ«أفعَل»، ومجيءَ «فعَل» مطاوعاً لـ«استفعل»، إلا أنَّه ما ألمَّ بالمعنى الذي ذكرتُه لك ولا قاربَه.

ولَمَّا ذكر المؤلِّف تلك المعدِّيات استشعر سؤالاً، وهو: هل التعدية بهذه الأمور أو ببعضِها سماعيةٌ أو قياسيَّةٌ؟ فقال:

(**والحقُّ: أنَّ تعديةَ الفعل**) مِن أيِّ بابٍ كان (**سماعيَّةٌ**) لا قياسيَّةٌ، (**فما سُمعتْ تعديتُه**) إلى مفعول أو أكثرَ بنفسِه كـ«ضرَب وظنَّ» عُدِّيَ إليها على حسَب ذلك، وما سُمعت تعديتُه إلى مفعولٍ غيرِ صريح (**بحرفٍ**) مِن حروف الجرِّ كـ«برئ منه ولاذَ به» (**لا يَجوز تعديتُه بغيرِه**) من الحروف أو بنفسِه، (**وما لم تُسمع تعديتُه**) كـ«نامَ ولمَع» (**لا يَجوز أن يُعَدَّى بـ**)سببٍ مِن (**هذه الأسباب**) التي قدَّمناها، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس «أظَنَّ وأحْسَبَ وأخَالَ» على: «أعْلَمَ وأرَى»، ولهذا أيضاً نَعترض على مَن أجرى «اعْتَبَرَ» مُجرى «ظَنَّ» وأخواتِها، فنصب بها مفعولَين أصلُهما مبتدأ وخبر، كقول المؤلِّف عند الكلام على أدلَّة الزيادة: «لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتَها أصلاً»، فإنَّ المسموع مِن العرب في «اعْتَبَرَ» لزومُها وتعديتُها إلى مفعولٍ واحد، وهي في الحالَين ليست بمعنى «ظنَّ».

والمقصود كما قال الرضيُّ أنه: يُحتاج في كلِّ باب إلى سماعِ استعمال اللفظ المعَيَّن، وكذا استعمالُه في المعنى المعَيَّن، فكما أنَّ لفظ «أذْهَبَ» و«أدْخَلَ» يُحتاج فيه إلى السَّماع، فكذا معناه الذي هو النَّقْلُ مَثَلاً، فليس لك أن تستعملَ «أذْهَبَ» بمعنى أزالَ الذهابَ أو عَرَّض للذهاب أو نحوِ ذلك. اهـ

فإن قلتَ: تَتبُّعهم لمعاني الصِّيَغ يدلُّ على جواز القياس عليها، وإلا لم يكن لِفعلهم ذاك معنًى.

قلتُ: هذا هو اعتراض صاحب «النحو الوافي» بِعَينه، وهو غيرُ صحيح؛ لأنه ليس كلُّ ما يُذكر إنما يُذكر ليقاس عليه، بل قد يُذكر الشيءُ لغير ذلك ولا يخلو مِن فائدة، قال ابن حمدون محشِّي «الشرح الصغير»: المعاني المذكورة لأبنية الأفعال مزيدةً كانت أو مجردةً مقصورةٌ على

وبعضُهم جعل زيادةَ الهمزة في الثلاثيِّ اللازمِ لِقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدَّم.

وأسبابُ لُزوم الفِعل المتعدِّي أصالةً خمسةٌ:

الأوَّلُ: التَّضمينُ، وهو: أن تُشْرَبَ كلمةٌ متعديةٌ معنَى كلمةٍ لازمةٍ لِتصيرَ مثلَها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، ضُمِّنَ «يخالف» معنى «يَخرج» فصار لازماً مثلَه.

السماع، ويمثِّلون لذلك ليُحفظ كما تُحفظ حروف اللغة، ولذلك قال أبو عليٍّ: وقد عَمِل أهلُ اللغة في هذا الفَنِّ ـ أعني: معاني أبنية الأفعال ـ كتباً. اهـ، ومَن نظر في كتب التفسير ونحوِها عَلِم أنَّ أعظمَ فائدة لِذِكر هذه المعاني هو رَدُّ الفعل الذي خَفِيَ معناه إلى أحد تلك المعاني التي تأتي لها صيغتُه، ولو تريَّث المعترِض المذكور وتأمَّل هذا الموضع حقَّ التأمُّل لظهر له هذا المعنى الذي ظهر لنا. (**وبعضُهم**) كابن هشام في «المغني» (**جعل زيادةَ الهمزة**) التي للتعدية (**في**) أول (**الثلاثيِّ اللازمِ لِقصد تعديتِه**) إلى مفعول واحد (**قياساً مطرداً كما تقدَّم**).

● **فائدة:** قال الصبان نقلاً عن الشيخ بهاء الدين السبكيِّ في «شرح المختصر»: حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربيَّة فإنما يُعنى بالنسبة إلى اللغة، ولا يَلزم مِن التكلُّم بما لا يَجوز لغةً الإثمُ الشرعيُّ، فَمَن لحن في غير التنزيل والحديث ـ كأنْ نصب الفاعلَ ورفع المفعولَ ـ لا نقول: إنه يأثم، إلا أن يقصدَ إيقاعَ السامع في غلطٍ يُؤدِّي إلى نوعِ ضررٍ، فعليه حينئذٍ إثمُ هذا القصد المحرَّم. اهـ

[ما يَصير به اللازم متعدِّياً]

(**وأسبابُ لُزوم الفِعل المتعدِّي أصالةً**)، لزوماً حقيقيًا أو حُكميًا (**خمسةٌ**):

السبب (**الأوَّلُ: التَّضمينُ**)، وتقدَّم تعريفُه، (**وهو**) هنا لا مطلقاً: (**أن تُشْرَبَ كلمةٌ متعديةٌ معنَى كلمةٍ لازمةٍ لِتصيرَ مثلَها**)، أي: لِتؤدِّيَ معناها ومعنَى الكلمة الأخرى كما مرَّ، (**كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، ضُمِّنَ**) الفعلُ (**«يخالف» معنى**) الفعل (**«يَخرج» فصار**) في الحكم (**لازماً مثلَه**)، والمعنى على هذا: فليحذر الذين يخالفون بالخروج ... إلخ.

الثاني: تحويلُ الفعل المتعدِّي إلى «فَعُلَ» بضمِّ العين، لِقصد التعجُّب والمبالغةِ، نحو: «ضَرُبَ زيدٌ»، أي: «ما أَضْرَبَهُ!».

هذا، والتضمين كثير جدًا، حتَّى قال ابنُ جني في كتاب «التمام»: أحسب لو جُمع ما جاء منه لجاء منه كتابٌ يكون مئينَ أوراقاً. اهـ نقله صاحب «المغني». وقال ابن عقيل: وتضمين القاصر معنى المتعدِّي كثيرٌ، وعكسُه قليل. اهـ قال الصبان: وفي كون التضمين مَقيساً خلافٌ، ونقل أبو حيان في «ارتشافه» عن الأكثرين أنه ينقاس. اهـ. قلتُ: ذكَر ذلك في باب عطف النسق، وقال في فصل اللازم والمتعدِّي: إذا أشربتَ اللازمَ معنى فعل متعدٍّ فأكثرُ ما يكون فيما يتعدَّى بحرف الجر، فيصيرُ يتعدَّى بنفسه، فمِن النحاة مَن قاس ذلك لكثرته، ومنهم مَن قصره على السماع. اهـ، ومِن هؤلاء أبو حيان نفسُه على ما نسبه إليه في «الهمع»، وقد صرَّح في بضعة مواضع من تفسيره «البحر المحيط» بذلك، وذكَر في بعض تلك المواضع أنه مذهب البصريين، فيبعُد أن يكونَ القولُ بقياسيَّته مذهبَ الأكثرين. ثم بدا لي من تأمل عبارة «الارتشاف» أن التضمين المقيس عند الأكثرين هو الذي في نحو: «علفتُها تبناً وماءً بارداً» لا التضمين مطلقاً.

وعلى كلٍّ فالأقربُ كونُ التضمين سماعيًا؛ لأنَّ التوسُّع فيه يؤدِّي إلى عدم حِفظ معاني الأفعال، وإليه ذهب الدمامينيُّ والشهابُ الخفاجيُّ وغيرُهما، قال صاحب «الكليات»: والتضمين سماعيٌّ لا قياسيٌّ، وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أمَّا إذا أمكن إجراء اللَّفظ على مدلوله فإنه يكون أولى، وكذا الحذفُ والإيصالُ، لكنْ لشيوعهما صارًا كالقياس حتى كثُر للعلماء التصرُّف والقولُ بهما فيما لا سماعَ فيه. ونظيرُه ما ذكَره الفقهاءُ من أنَّ ما ثبت على خلاف القياس إذا كان مشهوراً يكونُ كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه. اهـ

السبب (الثاني: **تحويلُ الفعل**) الماضي (**المتعدِّي**) ـ سواءٌ كان مفتوحَ العين أم مكسورَها ـ (**إلى «فَعُلَ» بضمِّ العين، لِقصد التعجُّب والمبالغةِ، نحو: «ضَرُبَ زيدٌ» أي: «ما أَضْرَبَهُ!»**) و«عَلُمَ عمرو» أي: «ما أعْلَمَهُ». وقوله: «لقصد التعجُّب والمبالغة» قيدٌ لإخراج التحويل إلى «فَعُلَ» بالضم لا لهذا القصد، بل لنقل ضمة العين إلى الفاء في نحو: «قُلْتُهُ» على قول سيبويه؛ فإنَّ هذا التحويلَ لا يقضي باللُّزوم، أمَّا على قول ابن الحاجب: «إنَّ الصحيحَ أنَّ الضم لبيان بنات الواو لا للنقل» فالقيدُ لبيان الواقع.

الثالثُ: صيرورتُه مطاوِعاً، كـ«كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ» كما تقدَّم.

الرابعُ: ضُعف العامل بتأخيرِه، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

الخامسُ: الضرورةُ، كقوله:

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ في المَنَامِ خَرِيدَةٌ ... تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

أي: تَسقيه ريقاً بارداً.

السبب (**الثالثُ: صيرورتُه مطاوِعاً**) أي: لِلمتعدِّي إلى واحد، (**كـ«كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ»**)، و«أزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ»، (**كما تقدَّم**) عند الكلام على معاني: «انفعل»، وأمَّا مطاوع المتعدِّي إلى أكثرَ مِن واحدٍ فليس بلازمٍ، نحو: «عَلَّمْتُهُ المسألةَ فَتَعَلَّمَهَا».

السبب (**الرابعُ: ضُعف العامل**) عن العمل (**بـ**)سببِ (**تأخيرِه**) عن معموله، (**كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾**)، والمقصود بالعامل هنا الفعل؛ لأنَّ كلامَنا فيه، فلو عَبَّرَ به لكان أحسن.

السبب (**الخامسُ: الضرورةُ**) الشعريَّة، وسيأتي تعريفُها، (**كقوله**) وهو حسان ﷺ:

(**تَبَلَتْ فُؤَادَكَ في المَنَامِ خَرِيدَةٌ ... تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ**)

والشاهد في قوله: «ببارد»، فإن حَقَّ الفعل «سَقَى» أن يتعدَّى إليه بنفسه، فيقول: «تسقي الضجيع بارداً»، (**أي: تَسقيه ريقاً بارداً**)، إلا أنَّ الشاعر جعله لازماً بالنسبة إليه للضرورة، قال الصبان: ويحتمل عندي أنه ضمَّنه معنى «تَشْفِي» فعدَّاه بالباء، وجَوَّز الدمامينيُّ أن يكون المرادُ: «تَسقي الضجيعَ ريقَها بِفَمٍ باردٍ ريقُه»، فيكون المفعول محذوفاً والباء للاستعانة. اهـ

وقوله: «تبلت» بالفوقية فالموحَّدة أي: أصابت، ويُقال: «أتبل» بالهمزة، و«الخريدة»: المرأة الحسناء، و«الضَّجيع»: بمعنى المُضاجِع، وقوله: «بسَّام» صفةٌ للرِّيق، أي: بسَّام محلُّه.

. . . .

• **تنبيهات:**

الأوَّل: التَّضمينُ المذكور في القِسمَين السابقَين هو المسمَّى بالتَّضمين النَّحْويّ، وقد تقدَّم الكلام عليه، وكلامُ المؤلِّف يُوهِم أنَّ النحويَّ هو الأوَّل دونَ الثاني، وليس كذلك. قال الصبان: وأمَّا التضمينُ البيانيُّ فهو: تقديرُ حالٍ يُناسبها المعمول بعدها، لكونها تتعدَّى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ولا تُناسب العامل قبلها، لِكونه لا يتعدَّى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور. اهـ، قلتُ: قال بعضُهم: وضابطُ هذا التضمين أن يكون هناك فعلٌ مذكور لا يُناسب الحرفَ المذكور، فيؤتى باسم فاعلٍ مِن فعلٍ محذوف يُناسب الحرفَ المذكورَ، ويُجعل اسمُ الفاعل حالاً مِن فاعِل الفعل المذكور. اهـ، وهذا الضابطُ غيرُ جامع؛ لأنه قصر المعمولَ الذي بعد الحال على حرف الجرِّ مع أنه قد يكون مفعولاً صريحاً بعد فعلٍ لازم. قال الصبان: وهو قياسيٌّ اتفاقاً؛ لِكونه مِن حذف العامل لِدليلٍ. هذا ما دَرَج عليه السَّعْدُ ومُتابعوه، وقال ابن كمال باشا: الحقُّ أنَّ التضمين البيانيَّ هو التضمين النحويُّ، وإنما جاء الوهم لِلسَّعد مِن عبارة «الكشاف»، حيث قَدَّر: «خارجين عن أمره»، فتوهَّم أنه تقديرٌ لعاملٍ آخَرَ، وليس كذلك، بل هو تفسيرٌ للفِعل المضمَّن. اهـ كلام الصبان.

الثاني: ذكر بعضُ مَن حقَّق هذا الكتاب أنَّ هذه الأسباب الخمسة عكس ما تقدَّم، قال: وقد ذكَرها ابنُ هشام في «المغني» عشرين سبباً في: باب الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً. اهـ، وما ذكَره غير صحيح؛ لأنَّ كلامَ المؤلِّف في الفعل المتعدِّي كيف يَصير لازماً؟ وكلام «المغني» في الأمور التي يختصُّ بها اللازم أصالةً، ولِذا فَرَّقَ الأشمونيُّ بين المسألتَين، فذكَر ما جاء في «المغني» عند قول ابن مالك في باب تعدِّي الفعل ولزومِه:

.... وحُـتِـمْ   لـزومُ أفـعـال الـسَّـجـايـا ... إلـخ

وذكَر ما جاء هنا في خاتمة الباب المذكور.

وحاصلُ تلك المسألة في «المغني» وغيرِه: أنَّ من الأفعال اللازمة ما يُستدلُّ على لُزومه

. . . .

بمعناه، ومنه ما يُستدلُّ عليه بمجرَّد وزنِه ومَبناه؛ فمِن الأوَّل أن يكونَ الفعلُ سجيَّةً كـ«شَجُعَ وجَبُنَ وحَسُنَ وقَبُحَ»، أو دالًا على نظافة أو دنسٍ أو لونٍ، كـ«طَهَرَ ووَضُؤَ»، وكـ«دَنِسَ وقَذَرَ»، وكـ«أَدِمَ واخضَرَّ»، أو مطاوِعاً لمتعدٍّ إلى واحد كـ«انكسَرَ وتقطَّعَ»؛ ومِن القسم الثاني أن يكونَ الفعلُ على وزن «فَعُلَ» بضم العين كـ«عَذُبَ وجَنُبَ»، أو على وزن «انْفَعَلَ» كـ«انكسَرَ وانطَلَقَ»، أو «افْعَلَلَّ» كـ«اقشعرَّ واشْرَخَفَّ»، أو «افْعَنْلَلَ» كـ«احرنجمَ وابْرَنْقَشَ».

الثالث: لم يَزِدْ صاحبُ «منهج السالك» وغيرُه على هذه الأسباب الخمسة التي يَصيرُ بها المتعدِّي لازماً شيئاً، ويظهرُ لي أنها ناقصةٌ؛ إذ منها مثلاً: بناءُ المتعدِّي على «تَفاعَلَ» للاشتراك، نحو: «تَضارَبَ زيدٌ وعمرٌو» مِن «ضرَبه»، و«تَشاتَمَا» مِن «شتَمه»، و«تَناصَرا» مِن «نصَره» وغير ذلك. وإغفالُهم لمثل هذا بعد تعرُّضهم لنحو: «جالس» -وهما نَظيران في كثرة الدوران على ألسنتهم ـ غريبٌ.

● **فائدة:** قال الدمنهوري في «حاشيته الكبرى» على متن «الكافي في العروض والقوافي»: فإنْ قلتَ: ما تعريف الضرورة؟ قلتُ: قال الجمهور: الضرورة ما وقع في الشعر مِمَّا لم يقعْ مثلُه في الكلام ـ أي: النثر ـ سواءٌ اضطر إليه الشاعر أم لا، وقال ابن مالك: هي ما يَضطرُّ إليه الشاعر ولم يَجد عنه مندوحةً أي: مَخلصاً. اهـ مِن «التصريح على التوضيح»، وإنْ شئتَ قلتَ: الضرورة عند ابن مالك ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ، لكن ضُعِّفَ مذهبه في تفسير الضرورة بأنه يكاد يَسُدُّ بابَ الضرورة؛ إذ كُلُّ ما يُدَّعى أنه ضرورة يُمكن أن يُدَّعى تمكُّن الشاعر مِن تغييره بنظمِ تركيبٍ آخَرَ، قال «سم»: وقد يُقال: مُراد ابن مالك بما ليس للشاعر عنه مندوحة ما هو كذلك بحسَب العبارات المتبادِرة التي يَسهُل استحضارُها في العادَة، فلا يُرَدُّ به عليه اهـ، فتأمل ... قال الصبان: وهو جوابٌ حسنٌ كان يخطر كثيراً ببالي. اهـ

أقول: أوَّلُ مُعترِض على تفسير ابن مالكٍ للضرورة أبو حيان في شرحه على «التسهيل»، وعبارتُه في هذا الشرح نَصُّها: لم يَفهم ابنُ مالك قولَ النَّحويين في ضرورة الشعر، فقال في غيرِ

. . . .

موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأنَّ قائله مُتمكِّنٌ مِن أن يقول كذا، فَهِمَ أنَّ الضَّرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال: إنهم لا يَلجؤون إلى ذلك؛ إذ يُمكن أن يقول كذا، فعلَى زعمه لا توجد ضرورةٌ أصلاً؛ لأنه ما مِن ضرورة إلا ويُمكن إزالتُها بنظم تركيبٍ آخَرَ غير ذلك التركيب، وإنما يَعنون بالضرورة أنَّ ذلك مِن تراكيبهم الواقعةِ في الشعر المختصَّة به فلا تقع في كلامهم النثرِ، ولا يَستعملون ذلك إلا في الشعر خاصَّةً دون الكلام، ولا يَعني النَّحويُّون بالضرورة أنه لا مندوحةَ عن النُّطق بهذا اللفظ، وإنما يَعنون ما ذكَرناه، وإلا لم توجد ضرورة لأنه ما مِن لفظ إلا ويُمكن الشاعر أن يُغيِّرَه. انتهت رحمه الله تعالى، وكذا قال الدمامينيُّ في شرحه على «التسهيل»، وقد علمتَ جوابَ «سم» عن هذا الاعتراض على ابن مالك، وإنْ كان بعيداً عن كلامه، فلا تَغفل. اهـ كلام الدمنهوري رحمه الله تعالى. و«سم» الذي في كلامه إشارة إلى الشهاب أحمد بن قاسم العباديِّ الأزهريِّ رحمةُ الله عليه.

❊ ❊ ❊

التقسيم السادس للفعل
مِن حيثُ بناؤه للفاعل أو المفعول

ينقسم الفِعل إلى: مَبْنِيٍّ للفاعِلِ، ويُسَمَّى: مَعْلُوماً، وهو: ما ذُكِر معه فاعلُه، نحو: «حَفِظَ محمدٌ الدرسَ». وإلى: مَبْنِيٍّ للمفعول، ويُسَمَّى: مَجْهُولاً، وهو: ما حُذف فاعلُه وأُنيب عنه غيرُه، نحو: «حُفِظَ الدرسُ». وفي هذه الحالة يَجب أن تُغَيَّرَ صورةُ الفعل عن أصلِها.

(التقسيم السادس للفعل)
(مِن حيثُ بناؤه للفاعل أو المفعول)

(**ينقسم الفِعل**) باعتبار ما أُسند إليه (**إلى مَبْنِيٍّ للفاعِلِ، ويُسَمَّى: مَعْلُوماً**) أي: مبنيًا للمعلوم، (**وهو: ما ذُكِر معه فاعلُه، نحو: «حَفِظَ محمدٌ الدرسَ». وإلى مَبْنِيٍّ للمفعول، ويُسَمَّى: مَجْهُولاً**) أي: مبنيًا للمجهول؛ لأنَّ مِن نِكات حذف فاعله كونُه مجهولاً، بل هو الكثير الغالبُ، فلذلك اعتُبر في التسمية. لكنْ كَثُر استعمالُ لفظ: «المجهول» بين أهل الصرف، واستعمالُ لفظ: «المفعول» بين أهل النحو. ويُقال لهذا القسم أيضاً: فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: فعلُ المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، (**وهو: ما حُذف فاعلُه**) لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ، (**وأُنيب عنه**) في وجوب الرفعِ والعمدية والتأخُرِ وشبهِ ذلك (**غيرُه**)، مِن مفعول به أو نحوِه مما ذُكر في النحو ويأتي بعضُه، (**نحو**) قولِك من المثال السابق: (**«حُفِظَ الدرسُ»**). وإنما حُذف فاعله لِمَا ذكرناه، وإنما أُقيم المفعول مُقامَ الفاعل لِئلا يخلوَ الفعل عن المسند إليه، وإنما رُفع المفعول لأنه قائمٌ مَقام الفاعل، أو هو فاعِلٌ على مذهب بعض النحويين كالزمخشريِّ، فلا بُدَّ مِن رفعِه. (**وفي هذه الحالة**) وهي حالةُ البناء للمجهول (**يَجب أن تُغَيَّرَ صورةُ الفعل عن أصلِها**) إلى صيغةٍ تُؤْذِنُ بالنِّيابة. وقوله: «عن أصلها» جرى فيه على قول الجمهور: إنَّ المبنيَّ للمفعول فرعُ المبنيِّ للفاعل، وقيل: كلٌّ أصل، كما مَرَّ في محلِّه.

فإنْ كان ماضياً غيرَ مبدوء بهمزةِ وصلٍ ولا تاءٍ زائدةٍ وليستْ عينُه ألفاً، ضُمَّ أَوَّلُه وكُسر ما قبل آخِرِه ولو تقديراً، نحو: «ضُرِبَ عَلِيٌّ»، و«رُدَّ المبيعُ».

ثم إنَّ هذا التغييرَ في الفعل المبني للمجهول مجموعٌ في سبعة أحكام: ضمُّ أوَّلِه إن كان صحيحَ العين، وكسرُه إن كان معتلَّها، وكسرُ ما قبل الآخِر في الماضي، وفتحُه في المضارع، وضمُّ ثالثه أيضاً إن بُدئ بهمز الوصل صحيحَ العين، وضمُّ ثانيه إن بُدئ بتاء مزيدة، وكسرُ ثالثه إن كان مبتدأً بهمز الوصل معتلَّ العين، وقد أشار إلى جميع ذلك بقوله:

[بناء الماضي للمجهول]

(فإنْ كان) الفعلُ الذي تَبْنِيه للمجهول (ماضياً غيرَ مبدوء بهمزةِ وصلٍ ولا تاءٍ زائدةٍ) زيادةً مُعْتادةً، (وليستْ عينُه) منقلبةً (ألفاً، ضُمَّ أَوَّلُه وكُسر ما قبل آخِرِه ولو تقديراً)، فالمكسور حقيقةً (نحو: «ضُرِبَ عَلِيٌّ»، و) المكسور تقديراً نحو: («رُدَّ المبيعُ»). وطَلَبُ كسره ظاهر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل، فإنْ كان مكسوراً في الأصل فإمّا أن يقالَ: يُقَدَّرُ أنَّ الكسر الأصليَّ ذهبَ وأُتِيَ بكسر بَدَلَه، أو يقالَ: المرادُ أنه يُكسر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل، قيل: وهذا أحسن؛ لِمَا يَلزم على القول الأول مِن تحصيل الحاصِل وتكريرِ العمل بِلا فائدة.

والكسرُ هو الكثير في لسان العرب، ومنهم مَن يُسكِّنه تخفيفاً كقوله:

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ

قال الخضراويُّ: وهي لغةُ بكر بن وائل، وكثيرٍ من بني تميم. اهـ ومِنهم مَن يفتحه في معتلِّ اللامِ، ويَقلب الياءَ ألفاً، فيقول في «رُؤِيَ زيدٌ»: «رُؤَى» بفتح الهمزة وقلبِ الياء ألفاً. فتحصَّل في الماضي المعتلِّ اللام ثلاثُ لغاتٍ. وإنما أعدنا هذه المسألةَ مع تقدُّمها بأبسطَ مما هنا في التتمة المعقودة للتفريعات لكونها من مُهِمَّات الأمور، وإعادةُ ما يُهِمُّ تحقيقُه ليس بها محذور.

والسِّرُّ في ضَمِّ الأوَّل وكسرِ ما قبل الآخِر أنه لا بُدَّ مِن تغيير الصِّيغة لِيُفصلَ بين المبنيِّ للمعلوم والمبنيِّ للمجهول، والأصلُ الثلاثيُّ المجرَّد، فَغَيَّرُوه إلى «فُعِلَ» بضمِّ الأوَّل وكسرِ

فإنْ كان مبدوءاً بتاء زائدة ضُمَّ الثاني مع الأوَّل، نحو: «تُعُلِّمَ الحسابُ، وتُقُوتِلَ مع زيد».

الثاني دونَ سائر الأوزان لِيَبْعُدَ عن أوزان الاسم، ولو كُسِر الأولُ وضُمَّ الثاني لَحصل هذا الغرضُ، لكنَّ الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى مِن العكس؛ لأنه طلبُ خِفَّة بعد الثقل وهو كالانحدار، بخلاف الخروج مِن الكسرة إلى الضمة فإنه طلبُ ثقل بعد الخفة وهو كالصعود، ولا شُبهةَ في أنَّ الانحدارَ أسهلُ من الصعود، ثم حُمل غيرُ الثلاثيِّ المجرَّد عليه في ضَمِّ الأوَّل وكسرِ ما قبل الآخِر.

هذا، واستثناءُ المؤلِّف مِن ضمِّ الأول المبدوءَ بهمزة الوصل والمبدوءَ بالتاءِ الزائدة لا وجهَ له؛ لأنَّ أوَّلَ الفِعل المبنيِّ للمجهول يُضَمُّ مطلقاً إلا في معتلِّ العين، وغايةُ ما هنالك أنَّ في النوعَين المذكورَين زيادةَ عملٍ أشار إليها بقوله:

(**فإنْ كان مبدوءاً بتاء زائدة**) زيادةً معتادةً، سواءٌ أكانت للمطاوعة أم لا (**ضُمَّ**) الحرفُ (**الثاني مع**) الحرف (**الأوَّل**) الذي هو التاءُ لِئلَّا يلتبسَ بالمضارع المسنَد إلى الفاعل المبدوءِ بالتاء (**نحو: «تُعُلِّمَ الحسابُ وتُقُوتِلَ مع زيد»**). وقيَّدْنا الزيادةَ بالمعتادة لِتَخرجَ التاءُ مِن قولهم: «تَرْمَسَ الشيءَ» بمعنى: «رَمَسَه» أي: دَفَنَهُ، فلا يُضمُّ ثاني الفعل معها إذا بُني للمجهول. وإنما كانت غيرَ مُعتادة لأنَّ الأصل في التَّوَصُّلِ إلى الساكن المُصَدَّرِ به الكلمةُ أنْ يكون بالهمزة. قاله الصبان، وفيه شيئان، الأول: أنَّه يقال: «تَرْمَسَ الرجلُ»: إذا استتر وتغيَّب عن حرب أو أمر مُهِمّ، من «رَمَسَ الشيءَ»: دفَنه، و«رَمَسَ الكلامَ»: كتَمه وأخفاه، وأمَّا «تَرْمَسَه» فغيرُ معروف. الثاني: أنَّ التاء في «تَرْمَسَ» للإلحاق بـ«دحرج»، و«تَفْعَلَ» بناءٌ نادر، فهذا هو معنى كون زيادة التاء فيه غيرَ معتادة، لا ذاك الذي ذكَره الصبان، وأشار إليه مَن قال:

أيَا عالِماً حازَ اللُّغاتِ بِأَسْرِها ... وَتَرْمَسَ عِلْمَ النَّحْوِ طُرًّا بِصَدْرِهِ

أَبِنْ حَرْفَ وَصْلٍ غَيْرَ هَمْزٍ لِسائِلٍ ... وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَدْرِي جَوابِيَ فَادْرِهِ

• **تنبيه**: إذا بنيتَ نحو «غَزا» للمجهول قلتَ فيه: «غُزِيَ» والأصلُ «غُزِوَ» لأنه من الغزو، قُلبتِ الواو ياءً لتطرُّفِها بعد كسرة كما سيأتي في باب الإعلال، فإنْ سكَّنتَ العينَ تخفيفاً قلتَ:

وإنْ كان مبدوءاً بهمزة وصلٍ ضُمَّ الثالثُ مع الأوَّل، نحو: «انْطُلِقَ بزيد، واسْتُخْرِجَ المَعْدِنُ».

وإن كانتْ عينُه ألفاً قُلبتْ ياءً، وكُسر أوَّلُه؛ بإخلاصِ الكسر، أو إشمامِه الضَّمَّ، كما في: «قالَ وباعَ واخْتارَ وانْقادَ»، تقول: «بِيعَ الثوبُ، وقِيلَ القولُ، واخْتِيرَ هذا، وانْقِيدَ له».

«غُزْيَ» بإبقاء الياء لأنَّ التسكين عارضٌ، وأيضاً لأنَّ الفعل إذا لزم فيه الإعلال في بعض المواضع حُملت سائرُ المواضع على ذلك وإن لم يكن فيها موجِبٌ نحو: «أغزيتُ»، قُلبت فيه الواو ياءً حملاً على «يُغْزِي» وإن لم يكنْ في «أغزيتُ» ما في «يُغْزِي» من انكسار ما قبل الواو المتطرِّفة. ونظيرُ ذلك أنك تقول في تخفيف «قَضُوَ الرجلُ»: «قَضْوَ» بإبقاء الواو لِما ذُكر، قال في «الممتع»: والدَّليلُ على أنَّ الفعلَ بعد التخفيف يَبقى على حُكمه قبل التخفيف قولُه:

تَـهْـزَأُ مِـنِّـي أُخْـتُ آلِ طَـيْـسَـلَـهْ ... قـالَـتْ: أراهُ دالِـفـاً قَـدْ دُنْـيَ لَـهْ

يُريد: «قد دُنِيَ له»، وهو من «دَنَوْتُ»، فأسكن النون وأقرَّ الياءَ بحالها. اهـ

(وإنْ كان) الماضي (مبدوءاً بهمزة وصلٍ) ـ وهو الخماسيُّ والسداسيُّ ـ (ضُمَّ) الحرفُ (الثالثُ مع) الحرف (الأوَّل) الذي هو الهمزةُ؛ لأنَّ علامة بنائه للمجهول ـ وهي همزةُ الوصل المضمومةُ ـ تَسقط في الدرج، فاحتِيج فيه إلى علامة أخرى تُمَيِّزُه لدفع اللبس، (نحو: «انْطُلِقَ بزيد، واسْتُخْرِجَ المَعْدِنُ») بكسر الدال، وقد تقدَّم أنه اسمٌ لمكان الذهب والفِضَّة ونحوِهما مِن الجواهر، وجَعَلَه المؤلِّف هنا اسماً للجوهر نفسِه، وهو ما عليه العامَّةُ، كما أنَّ فتح دالِه كذلك.

(وإن كانتْ عينُه ألفاً) ـ وذلك في الثلاثيِّ، وفي الخماسيِّ الذي على وزن «افْتَعَل» أو «انْفَعَل» ـ (قُلبتْ ياءً وكُسر أوَّلُه) بل: ما قبل العين لِمَا سيأتي، (بإخلاصِ الكسر) وهو لغة قريش ومَن جاوَرَهُم، (أو إشمامِه الضَّمَّ) وهو لغة كَثيرٍ مِن قَيْسٍ وأكثرِ بني أَسَدٍ، (كما في: «قالَ وباعَ واخْتارَ وانْقادَ»، تقول: «بِيعَ الثوبُ، وقِيلَ القولُ، واخْتِيرَ هذا، وانْقِيدَ له») بكسر أوَّل: «بِيعَ وقِيلَ»، وثالثِ: «اخْتِيرَ وانْقِيدَ»، كسراً خالصاً أو كسراً مُشَمَّاً الضمَّ. وقد قُرِئ بالإشمام في المتواتر.

....

وأصلُ الأوَّل ـ وهو «قِيلَ» ـ على ما قال الجزوليُّ وغيرُه: «قُوِلَ» على قياس الصَّحيح، فأرادوا إعلالَه حملاً على ما سُمِّيَ فاعلُه، ولأنهم يستثقلون الكسرة على الواو والياء، فنقلوا كسرةَ الواو إلى القاف بعد إسكانِها؛ لأنَّ الكسرةَ أخفُّ من حركة ما قبلها، وقصدُهم التخفيفُ ما أمكنَ، ثم قَلبوا الواوَ لسكونها وانكسار ما قبلها ياءً، فصار اللفظُ بها: «قِيلَ» بكسرة خالصةٍ وياءٍ خالصةٍ، فاستوى فيه ذواتُ الواو والياء. وتقول في اللغة الثانية: «قيل» بإشمام القاف شيئاً مِن الضمة حِرصاً على بيان الأصل.

وأصل الثاني ـ وهو «بِيعَ» ـ: «بُيِعَ»، نُقلت الكَسرة من الياء إلى الباء مِن غير قلب. وتقول في اللغة الثانية: «بيع» بإشمام الياء شيئاً مِن الضمة لِمَا ذُكر.

وقال ابن الحاجب: أصلُ «قِيلَ وبِيعَ»: «قُوِلَ وبُيِعَ»، استُثقلت الكسرة على حرف العِلَّة فَحُذفت، ولم تُنقل إلى ما قبلها لأنَّ النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي: «قُوْلَ وبُيْعَ»، فَقُلبت الضمة كسرةً في اليائيِّ؛ لأنَّ تغيير الحركة أقلُّ من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخفُّ مِن «بُوعَ»، ثم حُمل عليه «قُوْلَ» لأنه معتلُّ العين مثلُه، فَكُسرتْ فاؤه، فانقلبت الواو الساكنة ياءً. قال الرضيُّ في «شرح الكافية» بعد حكاية المذهبَين: وقولُ الجزوليِّ أقربُ؛ لأنَّ إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى مِن حملها في العلَّة على غيرها، والمصنفُ إنما اختار حذفَ الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرِّك، ولا بُعد فيه على ما بيَّنَّا. اهـ والقولُ في: «اخْتِيرَ وانْقِيدَ» كالقولِ في: «قِيلَ وبِيعَ» على المذهبَين.

ثم المراد بالإشمام هنا على ما قاله الشاطبيُّ: ضمُّ الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتُها بين حركتي الضمِّ والكسر، قال: هذا هو المعروف المشهور المقروء به. ثم ذكَر مذهبين آخرَين في الإشمام. والذي حقَّقه بعضُ المتأخرين ـ واختاره المراديُّ وغيرُه ـ أنه: الإتيانُ على الحرف بحركة بين الضم والكسر، بأنْ يُؤتى بجزء من الضمة قليلٍ سابقٍ، وجزءٍ من الكسرة كثيرٍ لاحقٍ، ومِن ثَمَّ تَمَحَّضَت الياءُ. وعلى كلٍّ فهذا الإشمام غيرُ الإشمام المذكور في الوقف؛ لأنه هناك ضَمُّ الشفتين بعد إسكان الحرف بِلا تصويتٍ، وهنا ضَمُّهُما مع التصويت كما عُرِف.

وبعضُهم يُبقي الضَّمَّ ويَقلب الألفَ واواً، كما في قوله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقوله:

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشَاكُ

رُوِيَا بإخلاصِ الكسر، وبِهِ مع إشمامِ الضمِّ، وبالضمِّ الخالصِ. وتُنْسَبُ اللغةُ الأخيرة لِبَنِي فَقْعَسٍ ودُبَيْرٍ، وادَّعَى بعضُهم امتناعَها في «انْفَعَل» و«افْتَعَل».

(وبعضُهم) أي: بعض العرب (يُبقي الضَّمَّ) على ما قبل العين حِرصاً على بناء الكلمة، (ويَقلب الألفَ) المنقلبةَ عن واوٍ أو ياءٍ في المبنيِّ للفاعل (واواً) لمجانسة الضمة قبلها، فَتستوي ذواتُ الواو والياء، (كما في قوله):

(لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ)

(وقوله):

(حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشَاكُ)

(رُوِيَا بإخلاصِ الكسر، وبِهِ) أي: بالكسر (مع إشمامِ الضمِّ، وبالضمِّ الخالصِ). وفي هذا النقل شيءٌ؛ لأن كُتب النحو تستشهد بهذين البيتَين على لغة الضم الخالص فقط، وأنشد ابن عقيل في شرح «الألفية» ثانيَهما شاهداً على لغة الكسر الخالص لا الضمِّ، فانظرْ هل تَظْفِرُ بباقي الرِّوايات التي ذكَرها المؤلِّف؟

ومعنى قوله: «حُوكت»: نُسِجَتْ، والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث. و«النِّيرُ»: عَلَمُ الثوب ولحمته، فإذا نُسج على نِيرين كان أصفقَ وأبقى، ولصفاقتها تختبط الشوكَ ولا يُؤَثِّر فيها شيئاً. ويُروى: «على نَوْلين» والنَّوْلُ: الخشب الذي يَلُفُّ عليه الحائكُ الثوبَ، ويُقال له: «المِنْوَال» أيضاً، ومنه قولُهم: «لم يُنسجْ على مِنْواله»، والعامَّة تَظُنُّ المنوالَ الطريقة.

(وتُنْسَبُ اللغةُ الأخيرة) وهي الضم الخالص (لِبَنِي فَقْعَسٍ و) بَنِي (دُبَيْرٍ) بالتصغير، وَهما مِن فصحاء بني أَسَدٍ، (و) هذه اللغة ـ وهي الضمُّ الخالص ـ (ادَّعَى بعضُهم) كأبي الحكم الحسنِ ابنِ عذرةَ الخضراويِّ وطائفةٍ مِن متأخِّري المغاربة (امتناعَها في «انْفَعَل») كـ«انقاد»، (و«افْتَعَل»)

هذا إذا أُمن اللبسُ، فإنْ لم يُؤمن كُسر أوَّلُ الأجوف الواويِّ إنْ كان مُضارِعُه على «يَفْعُلُ» بضمِّ العين، كقول العَبْدِ: «سِمْتُ» أي: سامَنِي المشترِي، ولا تَضُمُّه لإيهامه أنه فاعلُ السَّوْمِ مع أنَّ فاعلَه غيرُه، وضُمَّ أول الأجوف اليائيِّ، وكذا الواويُّ إن كان مضارعُه على «يَفْعَلُ» بفتح العين، نحو: «بُعْتُ» أي: باعني سَيِّدي، ولا يُكسر لإيهامه أنه

كـ«اختار»، فلا يُقال: «اخْتُورَ ولا انْقُودَ»؛ ومنَع خطاب الماردِيُّ أن يَجريَ في هذين البناءين غيرُ اللغة الأولى وهي القلبُ ياءً.

واعلم أنَّ حركة الهمزة في «افْتَعَل وانْفَعَل» مبنيَّين للمفعول تابعةٌ لحركة الحرف الثالث، سواءٌ كانت ضمةً أم كسرةً أم إشماماً، وعبارةُ المؤلِّف غيرُ وافيةٍ بذلك، بل ليس في كلامه أصلاً ما يُؤخذ منه حُكم الحرف الثالث في نحو: «اخْتار وانْقادَ» مبنيَّين للمجهول؛ لأنه نصَّ على أنَّ ما عينُه ألف تُقلب ألفُه ياءً ويُكسَرُ أوَّلُه أو يُضَمُّ أو يُشَمُّ، فعُلم مِن ذلك جريانُ الأوجه الثلاثة في فاء الثلاثيِّ المجرَّد كـ«قِيل» وفي همزة الوصل في «افْتَعَلَ وانْفَعَلَ» دونَ أن يُعلمَ حركةُ ما قبلَ عينِه، ولِذا علَّقنا الحكمَ فيما مضى بما قبل العين لا بالأوَّل؛ على أنَّه ليس في كلامه أيضاً ما يُفيد بأنَّ الأوجه الثلاثةَ مخصوصةٌ بوزنَي «انْفَعَلَ وافْتَعَلَ»؛ لأنَّ قولَه: «وإن كانتْ عينُه ألفاً» يصدُق على نحو: «أقامَ واسْتَقامَ» مع كونهما غيرَ مرادَين بذلك الحكم اتِّفاقاً، فيا ليتَ شعري ما الذي دفع المؤلِّف إلى مخالفة عبارة «التوضيح» في هذا الباب حتى جاء بهذه الغرائب؟!

و(**هذا**) الذي قرَّرْناه مِن ضم الأوَّل أو كسرِه إنما يكونُ (**إذا أُمن اللبسُ، فإنْ لم يُؤمن**) اللبسُ ـ وذلك في الفعل الثلاثيِّ المعتلِّ العين المسندِ إلى ضميرٍ متكلِّم أو مخاطَب أو نونِ إناثٍ ـ (**كُسر أوَّلُ الأجوف الواويِّ**) عند بنائه للمفعول (**إنْ كان مُضارِعُه على «يَفْعُلُ» بضمِّ العين، كقول العَبْدِ**) المملوكِ: (**«سِمْتُ»**) بكسر السين (**أي: سامَنِي المشترِي**) نفسي، أي: طلب شرائي، (**ولا تَضُمُّه**) فتقول: «سُمْتُ» (**لإيهامه أنه**) فِعْلٌ وفاعِلٌ، أي: أن العبدَ (**فاعلُ السَّوْمِ مع أنَّ فاعلَه غيرُه**) وهو المشتري، (**وضُمَّ أول الأجوف اليائيِّ**) مطلقاً، (**وكذا**) الأجوفُ (**الواويُّ إن كان مضارعُه على «يَفْعَلُ» بفتح العين، نحو**) قول المملوك أيضاً: (**«بُعْتُ»**) بضمِّ الباء (**أي: باعني سَيِّدي، ولا يُكسَر**) أوَّلُه فيقال: «بِعتُ» (**لإيهامه أنه**

فاعلُ البيع مع أنَّ فاعله غيره، وكذا «خُفْتُ» بضمِّ الخاء أي: أخافني الغَيْرُ.

وأَوْجَبَ الجمهورُ ضَمَّ فاء الثلاثيِّ المضعَّفِ، نحو: «شُدَّ ومُدَّ»، والكوفِيُّون أجازُوا الكسرَ، وهي لغة بَنِي ضَبَّةَ، وقد قُرِئ: ....

فاعلُ البيع مع أنَّ فاعله غيره) وهو السيِّد، (وكذا) تقول: («خُفْتُ» بضمِّ الخاء أي: أخافني الغَيْرُ) كذا في جميع النُّسخ، وما كان ينبغي للمصنف أن يَخاف وقد ضبَط فعلَه بأقوى الحركات وهو الضمة، بل كان الصواب أن يقول: «خافني الغيرُ»، فتأمَّلْ سهوَ المؤلِّف هذا الذي تفطَّن له بعضُ طلابنا وخَفِيَ على مَن علَّق على هذا الكتاب.

ثم إنه يَجوز في المسألتين ـ أعني: في «سِمْتُ» وفي «بُعْتُ وخُفْتُ» ـ العدولُ إلى الإشمام فإنه رافعٌ للبس المذكور.

وقولُ المؤلِّف: «ولا تضمه»، ثم قوله: «ولا يُكسر» يفيد أنَّ اجتنابَ اللبس فيما ذُكر واجب، وهذا مذهبُ ابن مالك، وأجاز سيبويه الأوجهَ الثلاثة مطلقاً، ولم يَلتفت للإلباس المذكور لِحصوله في نحو: «مُخْتار وتُضَارُّ»؛ إذ الأوَّلُ يحتمل كونَه اسمَ فاعل فتكون ألفُه منقلبةً عن ياء مكسورة، واسمَ مفعول فتكون منقلبةً عن ياء مفتوحة، والثاني يحتمل البناءَ للفاعل فتكون الراء الأُولى قبل الإدغام مكسورةً، والبناءَ للمفعول فتكون مفتوحة، ورُدَّ بأنهما مِن باب الإجمال لا مِن باب اللبس الذي كلامُنا فيه.

والفرقُ بين الإجمال والإلباس أنَّ اللفظ في الأوَّل يحتمل المعانِيَ على السَّواء، وفي الثاني يَتبادر منه خلافُ المُراد.

(وأَوْجَبَ الجمهورُ ضَمَّ فاء الثلاثيِّ المضعَّفِ) وهو ما عينُه ولامُه مِن جنس واحد، (نحو: «شُدَّ ومُدَّ»، والكوفِيُّون) وهم: الإمامُ الكسائي ومَن تَبِعه كالفراء وثعلب وغيرهما، والمراد هنا بعضُ الكوفيين لا جميعُهم (أجازُوا الكسرَ)، لكن الأفصحُ هنا الضمُّ، حتى قال بعضُهم: لا يَجوز غيرُه، والصحيحُ الجوازُ، (وهي لغة بَنِي ضَبَّةَ)، بضاد مُعْجَمة مفتوحة فمُوَحَّدة مشدَّدة فهاء تأنيث، أو: «ضِنَّة»، بكسر الضاد المُعْجَمة وتشديد النون، (وقد قُرِئ)

﴿هٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء بعد تَوَهُّمِ سلب حركتها. وجَوَّزَ ابنُ مالك الإشمامَ في المضعَّف أيضاً، حيث قال:

وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: «حَبْ»

ـ والقارئ علقمةُ وغيرُه ـ: (﴿هٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾، ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾، بالكسر فيهما) حملاً للمضعَّفِ على المعتلِّ، (وذلك بنقل حركة العين) ـ وهي الكسرة؛ لأنَّ الأصل: «رُدِدَتْ ورُدِدُوا» ـ (إلى الفاء بعد تَوَهُّمِ سلب حركتها) التي هي الضمةُ، وقد قال سيبويه في «الكتاب»: واعلم أنَّ لغةً للعرب مطَّردةً يجري فيها «فُعِلَ» مِن رَدَدْتُ مَجرى «فُعِلَ» مِن قُلْتُ، وذلك قولُهم: «قد رِدَّ وهِدَّ»، و«رَحُبتْ بلادُك وظِلَّتْ»، لَمَّا أسكنوا العين ألقَوا حركتَها على الفاء كما فُعل في «جِئتُ وبِعتُ». ولم يفعلوا ذلك في «فَعِلَ» نحو: «عَضَّ وصَبَّ» كراهيةَ الالتباس .. ثم قال: وقد قال قومٌ: «قد ردَّ» فأمالُوا الفاء لِيُعلموا أنَّ بعد الراء كسرةً قد ذهبتْ كما قالوا للمرأة: «اغزِي» فأشمُّوا الزايَ ليُعلموا أنَّ هذه الزايَ أصلُها الضمُّ. اهـ

وفي هذا النقل ثلاث مسائلَ؛ أُولاها: أنَّ إيجاب الجمهور للضمِّ في نحو: «رُدَّ وشُدَّ» سببُه ـ كما هو ظاهرٌ ـ عدمُ اطِّلاعهم على كلام إمامهم سيبويه.

والثانيةُ: أنَّ مَن جعل الكسرَ في ذلك جائزاً على الصَّحيح ـ كالموضِّح والمصرِّح والأشمونيِّ ـ لم يتعرَّض لاستثناء مكسور العين نحو: «عَضَّ»، فانظُر الوقوفُ على ما لم يَقِفْ عليه سيبويه سببُ ذلك، أم الغفلةُ عن شرط هذه المسألة؟

والثالثةُ: أنَّ في فاء المضعَّف لغةً ثالثةً وهي الإشمام، وكأنَّ الموضِّحَ حَسِبها مِن تفرُّدات ابن مالك واجتهاداتِه فحكاها عنه لِيَخرُجَ مِن العُهدة، وتَبِعه المؤلِّف هنا فقال: (وجَوَّزَ ابنُ مالك) في بعض كتبه كـ«الألفية» و«التسهيل» (الإشمامَ في) فاء (المضعَّف أيضاً، حيث قال) في «الألفية»:

(وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: «حَبْ»)

وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوَّلُه وفُتح ما قبل آخِرِه ولو تقديراً، نحو: «يُضْرَبُ عَلِيٌّ، ويُرَدُّ المبيعُ».

فإنْ كان ما قبل آخِرِ المضارع مدًّا كـ«يَقُول ويَبِيع» قُلِبَ ألفاً كـ«يُقال ويُباع».

أي: وما لِـ«باع» ونحوِه مِن جواز الضمِّ والكسرِ والإشمامِ قد يُرى لنحو: «حَبَّ»، مِن كُلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ مضعَّفٍ مدغَمٍ. قال المهاباذي: مَن أشمَّ في «قِيلَ وبِيعَ» أشمَّ في «رُدَّ».

● **تنبيه:** نقل الصبان عن بعضهم أنَّ مسألةَ اللبس المتقدِّمةَ تجري في هذا الموضع أيضاً، فيُجتنب الشكل الملبسُ في المضاعَف كالضمِّ في «رُدَّ» لإلباسه بالأمر، فيُعدل إلى الكسر أو الإشمام، وإنما لم يُعدل إلى أحدهما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ﴾ [الأنعام: ٢٨] لأنَّ وقوعه بعد لو قرينةٌ تدفع اللبسَ بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط. ثم قال: ولا يخفى ما في كون المترتِّب على الضمِّ في «رُدَّ» إلباساً؛ لأنه إجمالٌ، فافهم. اهـ

[بناء المضارع للمجهول]

(**وإن كان**) الفعلُ الذي تَبنيه للمفعول (**مضارعاً ضُمَّ أوَّلُه**) أيضاً حملاً على الماضي، (**وفُتح ما قبل آخِرِه ولو تقديراً**)؛ لِتعدلَ ضمة الأوَّل بالفتحة في المضارع الذي هو أثقلُ مِن الماضي، (**نحو: «يُضْرَبُ عَلِيٌّ، ويُرَدُّ المبيعُ»**)، وفي مفتوحِ الأصلِ هنا ما مَرَّ في مكسورِ الأصل مِن الماضي. (**فإنْ كان ما قبل آخِرِ المضارع مدًّا كـ«يَقُول ويَبِيع» قُلِبَ ألفاً**) بعد نقل فتحته إلى الحرف الذي قبلَه، (**كـ«يُقال ويُباع»**)، أصلُهما: «يُقْوَلُ ويُبْيَعُ»، جُعل ما قبل الواو والياء في حُكم المفتوح، أو نُقلت الفتحةُ منهما إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما، فصارَا: «يُقَوْلُ ويُبَيْعُ»، وجُعلتَا في حُكم المتحرِّكة لأنهما في الأصل كانتَا متحرِّكتين، فقُلبتا ألفاً.

● **تنبيه:** إذا كان الفعل على وزن «فاعَلَ» وكانت عينُه مدغَمةً في لامِه طابقتْ صيغةُ مضارعه المبنيِّ للفاعل صيغةَ المبنيِّ للمفعول؛ لأنَّ أولَ المضارع يُضَمُّ فيهما، وحركةَ العين التي يَظهر بها الفرقُ بين الصيغتَين ساقطةٌ هنا لأجل الإدغام، ولِذا اختلفوا في إعراب لفظ «والدة» مِن قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ...﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣]؛ إذ يحتمل أن يكون الفعل

ولا يُبنى الفعلُ اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدرِ المتصرِّفَيْنِ المختصَّيْنِ، أو المجرور الذي لم يَلزم الجارُّ له طريقةً واحدةً، نحو: «سِيرَ يومُ الجمعة»، و«وُقِفَ أمامُ الأمير»، و«جُلِسَ جُلوسٌ حَسَنٌ»، و«فُرِحَ بقدوم محمدٍ»، بخلاف اللازمِ حالةً واحدةً، نحو: «عِنْدَ» و«إذا» و«سُبْحَانَ» و«مَعَاذَ».

مبنيًّا للفاعل، ويحتمل أن يكون مبنيًّا للمفعول، ويكون ارتفاعُ: «والدة» و«مولود» على الفاعليّة إنْ قُدِّرَ الفعلُ مبنيًّا للفاعل، وعلى المفعوليَّة إنْ قُدِّرَ مبنيًّا للمفعول، فإذا قدَّرناه مبنيًّا للفاعل فالمفعول محذوفٌ تقديرُه: لا تضارِرْ والدةٌ زوجَها بأنْ تُطالبَه بما لا يَقدر عليه مِن رزق وكسوة وغيرِ ذلك مِن وُجوه الضَّرر، ولا يضارِرْ مولودٌ له زَوجتَه بمنعها ما وجب لها مِن رزق وكسوة، وأخذِ ولدها مع إيثارِها إرضاعَه، وغيرِ ذلك مِن وُجوه الضَّرر. كذا في «البحر».

(**ولا يُبنى الفعلُ اللازم للمجهول**)؛ إذ المسنَدُ لا بُدَّ له مِن المسنَد إليه، فلا يُقال: «ذُهِبَ وخُرِجَ» (**إلا مع الظرف**) زمانيًّا كان أو مكانيًّا، (**أو المصدرِ المتصرِّفَيْنِ المختصَّيْنِ**)، والمتصرِّفُ مِن الظروف: ما يُفارق النصبَ على الظرفية والجرَّ بـ«مِن»، ومِن المصادر: ما يُفارق النصبَ على المصدرية؛ والمختصُّ مِن الظروف: ما خُصِّصَ بشيء مِن أنواع الاختصاص، كالإضافة والصِّفة والعَلَمِيَّة، ومِن المصادر: ما يكون لِغير مجرَّد التوكيد، كتحديد العدد أو النوع. (أو) مع الاسمِ (**المجرور الذي لم يَلزم**) الحرفُ (**الجارُّ له طريقةً واحدةً**) في الاستعمال، وإنما قال: «المجرور» ولم يقل: «الجار والمجرور» كما عبَّر به بعضُهم لأنَّ النائب هو المجرورُ فقط لأنه المفعول حقيقةً، والجارُّ إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم. فالظرفُ الزمانِيُّ (**نحو: «سِيرَ يومُ الجمعة»**، و) المكانِيُّ نحو: (**«وُقِفَ أمامُ الأمير»**، و) المصدرُ نحو: (**«جُلِسَ جُلوسٌ حَسَنٌ»**، و) المجرورُ نحو: (**«فُرِحَ بقدوم محمدٍ»، بخلاف**) غير المتصرف منهما أي: (**اللازمِ حالةً واحدةً نحو: «عِنْدَ» و«إذا»**) مِن الظروف، (**و«سُبْحَانَ» و«مَعَاذَ»**) مِن المصادر، فلا يَنُوبان عن الفاعل لامتناع رفعِهما، وبعضُ النُّحاة لا يشترط التصرف في الظرف مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، وتفصيلُ هذه المباحث في كتب النحو؛ وبخلاف المبهَم منهما، نحو: «زمان ومكان»، فلا يقال: «صِيمَ

• تنبيه: ورد في اللغة عِدَّةُ أَفْعال على صُورة المبنِيِّ للمجهول، منها: «عُنِيَ فلانٌ بحاجتك» أي: اهْتَمَّ، و«زُهِيَ علينا» أي: تَكَبَّر، و«فُلِجَ»: أصابه الفالِجُ، و«حُمَّ»: استحر بدنُه مِن الحُمَّى، و«سُلَّ»: أصابه السُّلُّ، و«جُنَّ عقلُه»: استتر، ....

زمانٌ» و«جُلِسَ مكانٌ»، لِعدم الفائدة؛ وبخلاف نحو: «مُذْ ورُبَّ وحروفِ القسم والاستثناء»؛ إذ «مُذْ» مختصَّة بجرِّ الزمان، و«رُبَّ» بالنكرات، و«حروفُ القسم» بالمقسَم به، و«حروفُ الاستثناء» بالمستثنى.

[الأفعال المبنية للمجهول لزوماً أو غلبةً]

(تنبيه: **ورد في اللغة عِدَّةُ أَفْعال على**) صِيغة ما لم يُسمَّ فاعلُه، وعقد لها سيبويه فصلاً مختصَراً ذكَر فيه أربعةَ أفعال، ونصَّ غيرُه على أنَّ هذه الأفعال ضربان: الأول: أفعالٌ جاءت على (**صُورة المبنِيِّ للمجهول**) لزوماً، و(**منها: «عُنِيَ فلانٌ بحاجتك» أي: اهْتَمَّ**) بها، وحكى صاحب «القاموس» وغيره بناءه للفاعل، فالصواب جعله مِن القسم الثاني الآتي، (**و«زُهِيَ**) فلانٌ (**علينا» أي: تَكَبَّر**)، وأصلُه من قولهم: «زَهَتِ الرِّيحُ الغصنَ»: إذا حرَّكتْه. وسيذكر المؤلِّف في باب اسم التفضيل أنه قيل فيه: «زَهَا يَزْهُو»، فيكون كالذي قبلَه، (**و«فُلِجَ»**) أي: (**أصابه الفالِجُ**) وهو استرخاءُ أحدِ شِقَّيِ البدن لانصبابِ خلط بلغميٍّ تنسدُّ منه مسالكُ الروح. كذا في «القاموس»، وأصلُه من «الفَلْجِ» وهو القسمةُ، كأنه يقسم جسدَه قسمَين. وحكى ابنُ القَطَّاع والسَّرقسطيُّ وغيرُهما: «فَلِجَ» بالكسر كـ«عَلِمَ»، فيكون كاللَّذَين قبلَه، (**و«حُمَّ**) الرجلُ»: (**استحر بدنُه مِن الحُمَّى**) كأنَّ الشيخ يذهب إلى أنَّ لفظَ «استحر» مأخوذٌ مِن الحرارة، والمعروف أنَّ «استحر» إنما هو بمعنى اشتدَّ وكثُر، ومنه قولُ عمرَ في حادثة جمع القرآن: «إنَّ القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس»، ولعلَّ المؤلِّف أراد «استعر» بالعَين فتصحَّف اللفظُ، وهو تصحيفٌ قريب، (**و«سُلَّ»: أصابه السُّلُّ**) بالكسر والضم، وهو قرحةٌ تحدث في الرئة، ويقال فيه: «السُّلال» على «فُعَال»؛ لأنه مِن الأدواء، قال ابن بري: ولم يُصِبِ الحريريُّ في إنكاره السّلَ في كتابه «درة الغواص»؛ لكثرة ما جاء في أشعار الفُصحاء. (**و«جُنَّ عقلُه»: استتر**،

و«غُمَّ الهلالُ»: احتجب، والخبرُ: استعجم، و«أُغْمِيَ عليه»: غُشِيَ، والخبرُ: استعجم، و«شُدِهَ» دُهِشَ وتحيَّر، و«امْتُقِعَ» أو «انْتُقِعَ لَونُه»: تغيَّر.

وهذه الأفعال لا تنفكُّ عن صورةِ المبنيِّ للمجهول ما دامتْ لازمةً، والوصفُ منها على «مَفعول» كما يُفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبقَ صورةُ الفِعل على الوصف، فأتَوْا به على «فُعِلَ» بالضمِّ، وجعلُوا المرفوعَ بعده فاعلاً.

و«غُمَّ» علينا (الهلالُ»: احتجب) بِغَيْم رقيق، فلا يُدرى أهلَّ أم لم يَهِلَّ؟ (و) «غُمَّ (الخبرُ»: استعجم) أي: استبهم، (و«أُغْمِيَ عليه»: غُشِيَ) عليه فلم يعقِلْ، (و) «أُغْمِيَ (الخبرُ»: استعجم) كـ«غُمَّ» المتقدِّم، وأصلُهما من التَّغطية، وقد «غَمَمْتُ الشيءَ»: إذا سترتُه، ومنه «الغَمُّ»؛ لأنه يستر القلبَ. (و«شُدِهَ) الرجلُ»: (دُهِشَ) مِن بابي فرِح وعُني (وتحيَّر) وشُغِل، (و«امْتُقِعَ» أو «انْتُقِعَ») أو «ابْتُقِعَ (لَونُه») ثلاثتُها بمعنى: (تغيَّر) مِن هَمٍّ أو فزعٍ.

(وهذه الأفعال لا تنفكُّ عن صورةِ) الفعل (المبنيِّ للمجهول ما دامتْ لازمةً)، فإنِ استُعمل منها المتعدِّي جاء على البناء للفاعل على الأصل نحو: «أَجَنَّه اللهُ»، (والوصفُ منها على «مَفعول» كما يُفهم من عباراتهم)، بل كما هو صريحُ عباراتهم في دواوين اللغة وغيرها، (وكأنهم) أي: العرب المتكلِّمون به أوَّلاً (لاحظوا فيها وفي نظائرها) التي لم نذكُرها هنا (أن تنطبقَ صورةُ الفِعل على الوصف) أي: فكما أنَّ صورة الفعل صورةُ المبنيِّ للمفعول كذلك صورةُ وَصفِه صورةُ اسم المفعول، وإن لم يكن في الحقيقة مفعولاً كما أشار إليه بقوله: (فأتَوْا به) أي: بالفِعل (على) هذه الصيغة وهي («فُعِلَ» بالضمِّ) في الثلاثيِّ، و«أُفْعِل» ونظائرها فيما زاد عليه، (وجعلُوا) أي: جعل النحاةُ (المرفوعَ) المذكورَ (بعده فاعلاً) لا نائباً عنه، صَرَّحَ بذلك جماعةٌ منهم السجاعيُّ والخضريُّ كِلاهما فيما كتبه على باب المصدر من «شرح ابن عقيل على الألفية»، وأطفيش فيما كتبه على باب المصدر من «اللامية» وفي مواضع من تفسيره.
وجعل بعضُهم ما بعد هذه الأفعال نائباً عن الفاعل لا فاعلاً، وهو الذي يُفهم مِن كلام الرضيِّ الذي قال: وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال على ما لم يُسَمَّ فاعلُه ولم يُستعمل منه المبنيُّ

ووَرَدَتْ أيضاً عِدَّةُ أَفْعالٍ مبنيةٍ للمفعول في الاستعمال الفَصيح، وللفاعل نادراً أو شذوذاً، وهذه مرفوعُها يكون بحسَب البِنية. فمن ذلك: «بُهِتَ الخصمُ» و«بَهِتَ» كفَرِح وكَرُم، ....

للفاعل، والأغلبُ في ذلك الأدواء، ولم يُستعمل فاعلها لأنه مِن المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فَحُذف للعلم به كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: ٤٤] وتلك الأفعال نحو: «جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ ووُرِدَ وحُمَّ وفُئِدَ ووُعِكَ». اهـ وذهب آخَرُون إلى مذهب ثالث، فجعلوا يُعربون ما بعد هذه الأفعال فاعلاً على المعنى ونائباً عنه على اللفظ.

والذي تَقتضيه الصناعة ـ من حيث كونها لفظيَّةً ـ أن يُعرب نائباً عن الفاعل وإنْ كان هذا المرفوع هو الفاعلَ في المعنى، ونظيرُه أنَّ جماعةً أجازتْ حذفَ الفاعل في الاستثناء المفرَّغ، فكان مِمَّا قاله الصبان: وفيه نظر؛ لأنَّ الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد «إلا» وهو مذكور، وكونُ الأصل: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ» هو بالنظر إلى المعنى، ونظرُ النُّحاة إلى الألفاظ. اهـ

فأمَّا الضربُ الثاني من تلك الأفعال فإليه الإشارةُ بقوله: (**ووَرَدَتْ أيضاً عِدَّةُ أَفْعالٍ مبنيةٍ للمفعول في الاستعمال الفَصيح**) أي: الغالب، (و) مبنية (**للفاعل نادراً**)، ويُغني هذا القيد عن قوله: «(**أو شذوذاً**)»؛ لأنَّ المرادَ بشذوذها شذوذُ الاستعمال، وهذا هو نفسُه معنى النُّدْرَة. إلا أن يريد بالشُّذوذ شدَّةَ النُّدور. (**وهذه**) الأفعال (**مرفوعُها**) المذكورُ بعدها (**يكون بحسَب البِنية**): فإنْ كانت على صيغة: «فَعَلَ» فمرفوعُها فاعل، وإنْ كانت على صيغة: «فُعِل» فمرفوعُها نائبٌ عنه، وكذلك يكون الوصفُ منها، أعني أنه يكون على «فاعِلٍ» ونحوِه ـ كـ«فَعِيل» مثلاً ـ إن كانت مبنيةً للفاعل، وعلى «مفعولٍ» إنْ كانت مبنيةً للمفعول. وما قيل في الثلاثيِّ المجرَّد مِن ذلك يُقال في غيره. (**فمن ذلك: «بُهِتَ الخصمُ» و«بَهَتَ»** كـ) نصَر و(**فَرِح وكَرُم**): إذا تحيَّر، والوصفُ من اللغة الأولى: «مَبهوت»، ومِن الثانية والثالثة: «باهِت وبَهِيت»، وهما مسموعان كما جاء في «التاج»، خلافاً لصاحب «القاموس» وغيره.

ومثلُ «بهت» فيما ذُكر: «نَهِمَ زيدٌ فهو نَهِمٌ»، و«نُهِمَ فهو مَنهوم»، ولا أدري كيف خَفِيَ هذا

.... و«هُزِلَ» و«هَزَلَه المرضُ»، و«نُخِيَ» و«نَخَاه» مِن النَّخْوة، و«زُكِمَ» و«زَكَمَه اللهُ»، و«وُعِكَ» و«وَعَكَه»، و«طُلَّ دمُه» و«طَلَّه»، و«رُهِصَتِ الدابةُ» و«رَهَصَها الحجرُ»، و«نُتِجَت الناقةُ» و«نَتَجَها أهلها»، إلى آخِر ما جاء مِن ذلك، وعَدَّه اللغويون من باب: «عُنِيَ». وعلاقةُ هذا المبحث باللغة أكثرُ منها بالصرف.

المعنى على الصبان الذي استشكل في باب تعدِّي الفعل ولزومه بِناءَهم «منهوماً» مِن اللازم مع أنه اطَّلع على لُغتَيه؟ (و) مِن هذه الأفعال أيضاً: («هُزِلَ»): نقيض سمن، (و«هَزَلَه المرضُ») كنَصَر، وقولُهم: «هَزَلَتْ» بالضمِّ غير جيِّد، (و«نُخِيَ» و«نَخَاه») كذا في النُّسخ، والذي في المعاجم: «نخا» لازماً (مِن النَّخْوة) وهي الافتخار، (و«زُكِمَ»): أصابه الزُّكام (و«زَكَمَه اللهُ») كنَصَر، (و«وُعِكَ») أي: حُمَّ (و«وَعَكَه) المرضُ»، (و«طُلَّ دمُه»): لم يُثْأَر به (و«طَلَّه) الرجلُ»، (و«رُهِصَتِ الدابةُ»): أصابتها الرهصة وهي وقرة تُصِيبُ باطنَ حافِرها (و«رَهَصَها الحجرُ»، و«نُتِجَت الناقةُ»): وَلَدَت (و«نَتَجَها أهلها») من باب ضَرَب: إذا حضروها عند الولادة ووَلَّوا نَتاجَها، (إلى آخِر ما جاء مِن ذلك، وعَدَّه اللغويون) في مصنَّفاتهم (من باب: «عُنِيَ». وعلاقةُ هذا المَبحث باللغة أكثرُ منها بالصرف)، ومِن ثَمَّ لم يتوسَّع النحاة في ذكرها كما توسَّعَ اللغويُّون، ومنهم ابن سِيده في «المخصَّص».

هذا، وقد أفرد تلك الأفعالَ برسالة ابنُ علان الصديقيُّ، وسمَّاها: «إتحافُ الفاضِل بالفعل المبنيِّ لغير الفاعل».

• **تنبيهات:**

الأوَّل: اعترض صاحبُ «الجاسوس» على ذِكر «القاموس» و«الصحاح» وغيرهما لنحو: «نُتِجَتِ الناقةُ» و«نَتَجها أهلُها»، وعدَّ ذلك مِن أوهام ثعلب في «الفصيح»، فقال في أثناء النقد الرابع: إيرادُ الفِعل المجهول بعد الفِعل المعلوم لغوٌ؛ لأنه حيثما وُجد المعلوم المتعدِّي وُجد المجهول، وهذا الأسلوب عندي بدعةٌ، والمصنف احتذاه في مواضعَ كثيرةٍ مِن كتابه .. ومِن

. . . .

ذلك قولُه: «نُتجت الناقة وقد نَتَجَها أهلُها» .. و«شُغل كعُنِيَ» بعد قوله: «شَغَلَ»، و«هَزَلَ» بعد قوله: «هُزِلَ» .. وله نظائرُ كثيرة، وما أراه إلا لغواً، وإلا لَزِم أن يقال: «حُمد الله»، و«قُضِيَ الأمر»، و«رُفعت السماء»، و«دُحِيَتِ الأرض»، و«دُكَّ الجبل»، إلى ما لا نهاية له. اهـ، وقد علمتَ مِن كلام المؤلِّف أنَّ النُّكتة في إيراد أصحاب المعاجم لِمثل تلك الأفعال الإشارةُ إلى غلبة استعمالها مبنيةً للمجهول، وندرةِ استعمالها مبنيةً للمعلوم، فلا يَلزمهم ما قيل في هذا الاعتراض. وفي باب نقض العادة من «الخصائص» إيماءٌ إلى هذا الجواب الذي ذكَرناه، فما أرى الشدياقَ هذه المَرَّة إلا مخطئاً في تجسُّسِه.

الثاني: في خاتمة رسالة ابن علان المذكورة: قال ثعلب في «الفَصيح»: إذا أَمَرْتَ مِن هذا الباب كُلِّه كان باللام، كقولِك: «لِتُعْنَ بحاجتي»، و«لِتُوضَعْ في تجارتك»، و«لِتُزْهَ علينا يا رجلُ»، ونحو ذلك، فقِسْ على هذا الباب. اهـ

الثالث: أنكر صاحب «النحو الوافي» وجودَ أفعال مُلازمة للبناء للمجهول فقال: وأنكر بعضُ المحقِّقين كابن بري ما قاله ثعلبٌ وغيرُه مِن اللغويِّين والنُّحاة، وحُجَّةُ ابن بري في الإنكار أنَّ ثعلباً ومَن معه لم يَعلموا ما سَجَّلَه ابنُ درستويه ورَدَّدَه، ونَصُّه: عامَّة أهل اللغة يزعمون أنَّ هذا الباب لا يكون إلا مضمومَ الأول، ولم يَقولوا: إنه إذا سُمِّيَ فاعلُه جاز بغير ضَمٍّ، وهذا غلطٌ منهم؛ لأنَّ هذه الأفعال كلَّها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يُسَمَّ فاعلُها فهي كلُّها مضمومة الأوائل، ولم نَخُصّ بذلك بعضَها دونَ بعض، وقد بَيَّنَّا ذلك بِعِلَّتِه وقياسِه، فيَجوز «عُنِيتُ بأمرك» و«عَنَانِي أمرُك»، و«شُغِلْتُ بأمرك» و«شَغَلَني أمرُك»، و«شُدِهْتُ بأمرك» و«شَدَهَني أمرُك» ... اهـ، هذا ما نقله ابنُ بري، وخَتَمَه بقوله: وفي ذلك كِفايةٌ تُغني عن زيادة إيضاحٍ وبيان. اهـ

....

قال الشارح عفا الله عنه: هذا الكلام ذكره ابنُ بري رحمه الله في أثناء دِفاعه عن الحريري صاحب «المقامات»، فإنَّ ابن الخشاب خطَّأه حين قُرِئتْ عليه ببغداد في مواضع منها، كقوله في المقامة السادسة: «وإنْ بَدَهَ شَدَهَ، ومتى اخترَع خَرَعَ»، ومما قاله رحمه الله في ذلك: «شده» من الأفعال التي جاءت في كلامهم مقصورةً على بناء الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، كقوله: «شُدِهْتُ وأنا مَشْدُوهٌ»، أي: شغلت، وهو يُقارب «دهش»، ولا يكادون يقولون: «شَدَهَنِي كذا»، ولا: «شَدَهْتُ زيداً» في كلامٍ فصيح، وقد بيَّنُوا ذلك في المختصرات مِن كتب اللغة فضلاً عن غيرها. اهـ، فردَّ عليه ابنُ بري رحمه الله بما تقدَّم نقلُه انتصاراً للحريريِّ.

والذي أراه أنه قد كان في غنًى عن هذا الردِّ؛ لأنَّ الحريريَّ ممن يقولون بوجود هذه الأفعال، نصَّ على ذلك في «درة الغواص»، ومَثَّل بـ«سُقط في يَدِه»، ومِن الغريب أنه أخطأ في استعمال الفعل «سُقِطَ» عينِه في المقامة السابعة والثلاثين، فاعترضه ابنُ الخشاب مرةً أخرى، وحاول ابن بري الدفاع عنه كذلك، بخلاف الشهاب الذي قال في «شرح الدرة»: وقد ناقضَ هو نفسَه ووقع فيما فرَّ منه حيث قال في «مقاماته»: فسقط الفتى في يَده. اهـ

والمقصود: أنَّ ابن بري رحمه الله لم يأتِ في كلامه السابق بشيء أصلاً حتى يكونَ فيه كفاية، فإنَّ غاية ما ذكَره أنَّ جمهور أهل العلم يُثبتون هذا النوع من الأفعال، وأنَّ ابنَ درستويه خالفهم، ولا أظنُّ اثنَين يختلفان في أنَّ ابن درستويه رحمه الله ليس ممن يُرَدُّ بكلامه كلامُ العلماء قبله وبعده، وما ذكَره مِن أنه بيَّنَ ذلك بعِلَّتِه وقِياسه شَبِيهٌ بقولِه حينَ أنكرَ القلبَ: وقد بيَّنَّا الحُجَّةَ في ذلك في كتابِ إبطال القَلب. اهـ، وقولِه حين أنكر الأضدادَ: وقد أوضحنا الحُجَّةَ عليهم في ذلك في كتابِنا في إبطال الأضداد. اهـ، ومثلُ هذا مجرَّدُ دعوى، لا يصحُّ ترجيحها على دعوى النُّحاة حتى يُنظر فيهما جميعاً، إلا أنَّ بعض المتأخِّرين - ومنهم صاحب «النحو الوافي» - مولعٌ بمخالفة النُّحاة والطعن في أقوالهم، وإنْ كانت مخالفتُه مبنيةً على ما لا يصحُّ أن يكون حجةً، كما في هذا الموضع وغيرِه مما سيأتي ذِكرُ بعضِه.

. . . .

● **خاتمة:** الأفعال ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لا يَجوز بناؤه للمجهول باتِّفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرَّف نحو: «نِعم وبِئس»؛ وقسمٌ لا خلافَ في جواز بنائه للمجهول، وهو الأفعال التامَّةُ المتصرِّفةُ؛ وقِسمٌ فيه خلافٌ، وهو الأفعالُ الناقصةُ المتصرِّفةُ: «كان وكاد» وأخواتُهما؛ فجَوَّزَ بناءَها له سيبويه والسيرافيُّ والكوفيون، ومنعه الفارسيُّ، قال أبو حيان: والذي نختاره مذهبُ الفارسيِّ؛ لأنه لم يُسمع، والقياسُ يأباه. اهـ، وقيل: إنَّ أبا الفتح سأل أبا عليٍّ عن قول سيبويه: «مَكُون فيه»، فقال: ما كُلُّ داء يُعالجه الطبيب. اهـ والله تعالى أعلم.



التَّقسيم السابع للفِعل
مِن حيث كونه مؤكَّداً أو غير مؤكَّد

يَنقسم الفعل إلى: مؤكَّد وغير مؤكَّد.

فـ «المؤكَّد»: ما لَحِقَتْهُ نونُ التوكيد، ثقيلةً كانت أو خفيفةً، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

و«غيرُ المؤكَّد»: ما لم تَلحقه، نحو: «يُسْجَنُ، ويَكونُ».

(التَّقسيم السابع للفِعل)
(مِن حيث كونُه مؤكَّداً أو غير مؤكَّد)

يقال: وكَّدتُ الشيءَ وأكَّدتُه، فهو مُوَكَّدٌ ومُؤَكَّدٌ بالواو والهمزة جميعاً. وهو بالواو أفصحُ.

(يَنقسم الفعل إلى) قسمين: (مؤكَّد وغير مؤكَّد، فالمؤكَّد: ما لَحِقَتْهُ نونُ التوكيد، ثقيلةً كانت) هذه النون، (أو خفيفةً، نحو) قوله تعالى: (﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾)، فالأوَّل مِن الفِعلين مؤكَّدٌ بالثقيلة، والثاني منهما مؤكَّدٌ بالخفيفة، (وغيرُ المؤكَّد: ما لم تَلحقه) النون بِنَوعيها، (نحو: «يُسْجَنُ، ويَكونُ»).

واختُلف في الأصل مِن النُّونين، فقال البصريون: كلٌّ أصل لِتخالُف بعض أحكامهما، كإبدال الخفيفة ألفاً وقفاً في نحو: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] وهو ممتنِع في الثقيلة، وكوقوع الثقيلة بعد الألف وهو ممتنِع في الخفيفة. وعُورض التَّعليلُ بأنَّ الفرع قد يختصُّ بأحكام ليست في الأصل، كما في «أنَّ» المفتوحة؛ فإنها فرع المكسورة ولها أحكامٌ تخصُّها. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخفيفة فرعُ الثقيلة لاختصارِها منها، ولأنَّ التأكيد في الثقيلة أبلغُ. وقيل بالعكس، ويؤيِّده أنَّ الخفيفة بسيطة والثقيلةَ مركَّبة، فالخفيفة أحقُّ بالأصالة، والثقيلة أحقُّ بالفرعيَّة.

● تنبيه: ذكَر الخليلُ أنَّ التوكيدَ بالثقيلة أشدُّ مِن الخفيفة، ويؤيِّده أنَّ زيادة البناء تدلُّ على

فالماضي لا يؤكَّد مطلقاً، وأمَّا قوله:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

فضرورةٌ شاذَّةٌ، سَهَّلَها ما في الفِعل مِن معنى الطَّلَبِ، فَعُومِلَ مُعاملةَ الأمر.

كما شذَّ توكيدُ الاسم في قولِهِ:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

زيادة المعنى، وقولُه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، فإنَّ امرأة العزيز كانت أشدَّ حرصاً على سجنه مِن كونه صاغراً؛ لأنها كانت تتوقَّع حبسَه في بيتها، فتقرُب منه وتراه كُلَّمَا أرادت. كذا قيل.

[توكيد الماضي]

(فالماضي لا يؤكَّد مطلقاً) أي: وإنْ كان بمعنى المستقبَل. أمَّا امتناع التوكيد فيما معناه ماضٍ فلأنَّ النون تُخَلِّصُ مدخولَها للاستقبال، وذلك يُنافي المُضِيَّ، وأمَّا امتناعُه فيما معناه مستقبلٌ فطرداً للباب. (وأمَّا قوله):

(دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا)

(فضرورةٌ شاذَّةٌ) أي: ليس للمولَّدِين ارتكابُها في شِعرهم، (سَهَّلَها) كما قال الدمامينيُّ: (ما في الفِعل) «دامَ» (مِن معنى الطَّلَبِ، فَعُومِلَ مُعاملةَ الأمر)، وقيل: سَهَّلَها كونُه بمعنى الاستقبال؛ لأنَّ الدوام إنما يتحقَّق في الاستقبال.

والخطابُ في البيت لامرأة، وقولُه: «مُتَيَّماً» مِن تَيَّمَه الحُبُّ أي: استعبده وذَلَّلَه، ومنه: «تَيْم الله» أي: عبدُ الله. و«الصبابةُ»: رِقَّة الشوق. و«الجانح»: المائل. (كما شذَّ توكيدُ الاسم) للضرورة (في قوله) ـ ووقع في بعض الطبعات: في قول رؤبة بن العجاج ـ:

(أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا)

والذي سَهَّلَ هذا الشذوذَ مشابهةُ اسم الفاعل للمضارع لفظاً ومعنًى. قال الشيخ ياسين في

والأمرُ يَجُوز توكيدُه مُطلقاً، نحو: «اكْتُبَنَّ واجْتَهِدَنَّ».

وأمَّا المضارعُ فله سِتُّ حالات: ....

أثناء كلامه على الشاهد: وأورده ابن الدَّهان في «الغرة» بلفظ: «أقائلن أحضري الشهودا». اهـ، وقال البغداديُّ في «الخزانة» [ش: ٩٥٠]: وهذا من رَجَز أورده السكريُّ في «أشعار هذيل» لرجل منهم بلفظ: «أقائلون»، وكذا أورده ابنُ دُريد عن أبي عُبيدةَ لأَمَةٍ رجل مِن العرب، وعلى هذا لم تَلحق النونُ اسمَ الفاعل، فلا ضرورةَ فيه، وعلى رواية النون فقوله: «أقائلن» جمع، وأصله: «أقائلون»، كما ورد به الرِّواية، وصَرَّحَ به ابنُ جني. اهـ باختصار، ثم قال بعد أن نَصَّ على أنَّ رواية البيت: «أحضري»: ورواه العيني: «أحضروا» بواو الجمع، ولا وجهَ له، كما لا وجهَ لنسبة الشعر إلى رؤبة بن العجاج. اهـ

[توكيد الأمر]

(**والأمرُ يَجُوز توكيدُه مُطلقاً**) مِن غير تقييد بشرط لأنه مستقبَل دائماً، (**نحو: «اكْتُبَنَّ**) يا زيدُ (**واجْتَهِدَنَّ»**)، ويدخلُ في ذلك الدُّعاءُ نحو قوله:

وَأَنْـزِلَـنْ سَـكِـيـنَـةً عَـلَـيْـنَـا

واستثنى بعضُهم من الأمر «أَفْعِلْ» في التعجُّب، قال: لأنَّ معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذَّ قولُه:

فَـأَحْـرِ بِـهِ بِـطُـولِ فَـقْـرٍ وَأَحْـرِيَـا!

انتهى، وهذا إنما يتَّجه على مذهب الكوفيِّين من أنَّ «أفعِل» المذكور فعلُ أمر، وأمَّا على مذهب البصريِّين من أنه فعلٌ ماضٍ جيء به على صُورة الأمر فلا معنى للاستثناء، إلا أن يقالَ: الاستثناءُ من صِيَغ الأمر باعتبار الصُّورة.

[توكيد المضارع]

(**وأمَّا المضارعُ فله سِتُّ حالات**): منها واحدة للوجوب، وأخرى للامتناع، وأربعة بينَهما.

الأولى: أنْ يكونَ توكيدُه واجباً. الثانية: أنْ يكونَ قريباً مِن الواجب. الثالثة: أنْ يكون كثيراً. الرابعة: أنْ يكونَ قليلاً. الخامسة: أنْ يكونَ أقلَّ. السادسة: أنْ يكونَ ممتنعاً.

١ ـ فيَجب تأكيدُه إذا كان مُثْبَتاً مستقبلاً في جواب قَسَم غيرَ مفصول من لامه بِفاصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وحينئذٍ يجب توكيدُه باللام والنون عند البصريِّين، وخُلُوُّه مِن أحدهما شاذٌّ أو ضرورةٌ.

فالحالةُ (**الأولى: أنْ يكونَ توكيدُه**) بهما (**واجباً**) في الكلام.

و(**الثانية: أنْ يكونَ** توكيدُه (**قريباً مِن الواجب**).

و(**الثالثة: أنْ يكون**) توكيدُه (**كثيراً**).

و(**الرابعة: أنْ يكونَ**) توكيدُه (**قليلاً**).

و(**الخامسة: أنْ يكونَ**) توكيدُه (**أقلَّ**) من القليل.

و(**السادسة: أنْ يكونَ**) توكيدُه (**ممتنعاً**) غيرَ جائز.

(**فيَجب تأكيدُه إذا كان مُثْبَتاً مستقبلاً في جواب قَسَم غيرَ مفصول من لامه**) أي: لامِ القَسَم (**بِفاصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾**) فـ«أكِيدَنَّ» فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو «تالله»، وليس مفصولاً مِن لام القسم بفاصل. وإنما وجب التوكيد في مثل ذلك لأنهم كَرِهوا أنْ يؤكَّد الفعل المضارع بأمر منفصل ـ وهو القَسَم ـ مِن غير أنْ يؤكِّدُوه بما يتَّصل به ـ وهو النون ـ بعد صلاحيَّته له، (**وحينئذٍ يجب توكيدُه باللام**) في أوَّله (**والنون**) في آخِره (**عند البصريِّين**) وهم الإمام الخليل وسيبويه ويونس والأخفش ومَن تَبِعهم، (**وخُلُوُّه مِن أحدهما شاذٌّ**) لا يُقاسُ عليه، (**أو ضرورةٌ**) خاصَّةٌ بالنظم، ومِن الأوَّل ما حكاه سيبويه مِن قولهم: «واللهِ لأَضْرِبُهُ».

فإنْ خلا الفعلُ مِن اللام والنون معاً ـ مع استجماعه الشروطَ السابقةَ ـ قُدِّر قبله حرفُ النفي، فإذا قلتَ: «واللهِ يَقُومُ زيدٌ» كان المعنى نفي القيام عنه، قال الصبان: وبه أخَذ الحنفيَّةُ

٢ ـ ويَكُونُ قريباً مِن الواجب إذا كان شرطاً لـ«إن» المؤكَّدةِ بـ«مَا» الزائدةِ، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]. ومِنْ ترك توكيده قولُه:

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي

وهو قليلٌ في النَّثر، وقيل: يختصُّ بالضَّرورة.

٣ ـ ويَكونُ كثيراً إذا وقع بعد أداة طَلَب: أَمْرٍ، أو نَهْيٍ، أو دُعاءٍ، أو عَرْضٍ،

فقالوا: إذا قال الشخص: «واللهِ أصوم» حَنِثَ بالصوم؛ والذي يَقتضيه بناءُ الأيمان على العُرف الحِنْثُ بعدم الصوم كما هو مذهبُ غيرهم. اهـ. وفي «روح المعاني» عند تفسير آية يوسف الآتية قريباً زيادةُ إيضاح لهذه المسألة. وأجاز الكوفيون تعاقبَ اللام والنون والاكتفاءَ بأحدهما، فيَجوز عندهم: «واللهِ لَأَضرِبُه»، و: «وَاللهِ أَضرِبَنَّه».

(ويَكُونُ) توكيدُ المضارع (قريباً مِن الواجب إذا كان) المضارعُ (شرطاً لـ«إن») الشرطية (المؤكَّدةِ بـ«مَا» الزائدةِ، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾)، فأُكِّدتِ الأفعال الثلاثة بالنون الثقيلة، وليس بلازمٍ عند سيبويه ولكنه أحسنُ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك، وإليه ذهب أكثرُ المتأخِّرين، وقد كثُر في الشعر مجيئُه غيرَ مؤكَّد، (ومِنْ ترك توكيده قولُه):

(يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي)

أراد: «يا صاحب» فرخَّمه، و«الجدة» بكسر الجيم: السعة في المال والاستغناء، و«الخلان»: جمع خليل، و«الشِّيَم»: جمع شِيمة، وهو الخلق والطبيعة، (وهو) أي: ترك التوكيد بعد «إمَّا» (قليلٌ في النَّثر، وقيل: يختصُّ بالضَّرورة)، وأمَّا في غيرها فتلزَم النُّونُ، قال ذلك الزَّجَّاج وشيخُه المبرِّد.

(ويَكونُ) التوكيدُ (كثيراً إذا وقع) المضارعُ (بعد أداة طَلَب: أَمْرٍ) وهو في الاصطلاح: صيغةٌ يُطلب بها الفعل من الفاعل، (أو نَهْيٍ) معلوماً كان أو مجهولاً، (أو دُعاءٍ، أو عَرْضٍ)

أو تَمَنٍّ، أو استفهام، نحو: «لِيَقُومَنَّ زيدٌ»، وقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقولِه:

لَا يَبْعَدَاً قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ

ومعناه الحثُّ على الفعل، (أو تَمَنٍّ) وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة، (أو استفهام) ومعناه طلبُ حصول صورة الشيء في الذهن أو السؤالُ عن حصول الفعل. فالأوَّل (نحو: «لِيَقُومَنَّ زيدٌ»، و) الثاني: نحو (قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، و) الثالث: نحو (قوله) أي: الشخص، وهي أختُ طرفة لأمه ـ وقيل: عمَّتُه ـ خِرْنِق بنت هِفَّان ـ ومنهم مَن قال: هي خِرْنِق بنتُ بَدْرِ بنِ هفَّان ـ ترثي زوجها ومَن قُتل معه من بَنِيه وقَومه:

(لَا يَبْعَدَاً قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ)

فأكَّدَتْ «يَبْعَد» بالنون الخفيفة بعد حرف الدُّعاء. والبيت دعاءٌ لِقومها خَرَجَ مَخرجَ النهي، قال في «التصريح» نقلاً عن ابن السيد في «شرح أبيات الجمل»: إن قلتَ: كيف دعتْ لقومها بأن لا يَهلكوا وهم قد هلكوا؟ أجيبَ: بأنَّ العرب قد جرتْ عادتها باستعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان: أحدهما: أنهم يريدون بذلك استعظامَ موت الرجل الجليل وكأنهم لا يُصدِّقون بموته، الثاني: أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذِكرُه ولا يذهب؛ لأنَّ بقاء ذِكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته. اهـ. و«يَبْعَدُ» مضارع «بَعِدَ» ـ مِن باب «فَرِحَ» ـ أي: لا يَهلكاً، وأمَّا الذي هو ضِدُّ القُرب فهو: «بَعُدَ يَبْعُدُ»، بضمِّ العين فيهما، ومصدره: «البُعْدُ»، وقد يُستعمل في الهلاك أيضاً لِتداخل معنييهما، وفي التنزيل: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]. و«السُّمُّ» معروف، وسينُه مُثلَّثة. و«العُدَاة» بضمِّ العين: جمع «عادٍ»، كـ«قُضاة» جمع «قاضٍ». و«الآفَة»: العِلَّة. و«الجُزْر» بضمٍّ فسكون: جمع «جَزُور»، وهي الناقة التي تُنْحَرُ، والأصل بضمتين كـ«رَسول ورُسُل»، فسكن الثاني تخفيفاً، وإنما لم نجعل الرواية «والجُزُرِ» بضمتين كما فعل الصبان وغيرُه لأجل بقية الأبيات التي ذكرها صاحب «الخزانة»، فهي مِن النوع الخامس مِن الكامل، أعني ذي الضَّرْبِ الأحذِّ المُضْمَرِ، ووزنُه: «فَعْلُنْ».

وقوله:

هَلَّا تَمُنُنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ　　　كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

وقوله:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي　　　لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

(و) الرابع: نحو (قوله):

(هَلَّا تَمُنُنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ　　　كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ)

فأكَّدَ «تَمُنُنْ» بالنون الخفيفة بعد حرف التَّحضيض، وأصلُه: «تَمُنِّينَ»، فلمَّا أُكِّدَ بالنون حُذفت نونُ الرفع تخفيفاً، فالتقى ساكنانِ: الياءُ والنونُ فَحُذفت الياء. وقولُه: «غيرَ مخلفةٍ» حالٌ مِن الياء المحذوفة. و«ذو سَلَم»: موضع بالحجاز، قال العينيُّ: فكأنها قد وافَتْه في الأيام التي كانوا مُرْبِعِينَ في ذي سَلَم، ثم شرَعتْ تُخلف، فلذلك خاطبها بهذا الخِطاب.

واعلم أنَّ المصنف ذكَر أنَّ التوكيد يكون كثيراً بعد أداة العرض، ثم إنه استشهد بالبيت الذي فيه أداةُ تحضيض لا أداةُ عرض، فَيُحمل قولُه: «أو عرض» على ما يشمَل التَّحضيضَ؛ إذ كُلٌّ منهما طلبٌ للشيء، وإنْ كان الأوَّل طلباً بِلِينٍ والثاني طلباً بِحَثٍّ، والخَطْبُ في هذا سهلٌ.

فإنْ أردتَ مثالاً للعرض فذلك نحو: «ألا تنزلَنَّ تُصِبْ خيراً»، فالهمزةُ فيه للاستفهام دخلتْ على الفِعل المنفيِّ، وامتنع حملُها على حقيقة الاستفهام لأنَّ المخاطِب يَعرف عدمَ النزول مثلاً، فالاستفهامُ عنه يكون طلباً للحاصل، فيتولَّد منه بقرينة الحال عرضُ النزول على المخاطَب وطَلَبُه منه. وهو قريبٌ من التمنِّي لأنك إذا عرضتَ على المخاطَب النزولَ فقد حَثَثْتَه عليه، ولن تَحُثَّه إلَّا على ما تتمنَّاه.

(و) الخامس نحو (قوله):

(فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي　　　لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ)

فأكَّدَ «تَرَيِنَّنِي» بالنون الثقيلة بعد حرف التَّمني. وقولُه: «يوم الملتقى» هو يومُ الحرب، ومِن عادتهم أنَّ الواجدَ منهم ينشط له نشاطاً تامًّا بذكر محبوبته. و«الهائمُ»: المتحيِّرُ في العشق.

وقوله:

أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا؟

٤ ـ ويَكونُ قليلاً إذا كان بعد «لا» النافيةِ، أو «ما» الزائدةِ التي لم تُسبق بـ«إن» الشرطيةِ، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. وإنما أُكِّدَ مع النافي لأنه يُشبه أداةَ النَّهْيِ صورةً، وقوله:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

(و) السادس نحو (قوله):

(أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا)؟

«كِنْدَةُ» بكسر الكاف وسكون النون: اسم قبيلة مِن اليَمَن، و«قَبيلاً» قال المصرِّحُ: ترخيم «قَبِيلة» للضرورة. اهـ، وقال الشيخ زكريا: «قَبِيلاً» أي: جماعةً، ثلاثة فأكثر. اهـ، وقال الأعلم: و«القَبِيلُ»: الجماعة مِن قومٍ مختلفين، و«القبيلةُ»: بنو أبٍ واحد، وأراد بالقبيل هنا القبيلةَ لِتقارُب المعنى فيهما. اهـ. اهـ، قيل: وهو أَوْلى؛ لأنه لا يلزم عليه ارتكابُ ضرورة. والشاهد في «تمدحنَّ»؛ إذ أكَّده بالنون الثقيلة بعد حرف الاستفهام.

(ويَكونُ) التوكيدُ (قليلاً إذا كان) الفعلُ المضارعُ واقعاً (بعد «لا» النافيةِ، أو) بعد («ما» الزائدةِ التي لم تُسبق بـ«إن» الشرطيةِ)، فالأول: (كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾) فأكَّد «تُصيبنَّ» بالنون الثقيلة، (وإنما أُكِّدَ) المضارعُ (مع النافي) الذي هو «لا» خاصَّةً (لأنه يُشبه أداةَ النَّهْيِ) أي: «لا» (صورةً، و) الثاني: نحو (قوله):

(إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا)

فأكَّد «يَنْبُتَنَّ» بعد «ما» الزائدة. وهذا مثلٌ يُضرب لِمَن كان أصلاً يُنزع منه ما يُشبهه، والمعنى ههنا: إذا ماتَ الأب يسرِقُ الولدُ صفاتِ والده فيصيرُ كأنه هو. ويُروى: «مَيِّتٌ» بدل قوله: «سَيِّدٌ». قال في «الخزانة» [ش: ٢٥١]: وقولُه: «سرق ابنه» اختُلف في ضبطه، فالجمهور على أنَّه بالبناء للمفعول بتقدير: سُرِق منه، وضبَطَه الخطيبُ التَّبريزيُّ بالبناء للفاعل على تقدير: سرَق

وكقول حاتم:

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ … إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

و«ما» زائدةٌ في الجميع. وشمل الواقعةَ بعد «رُبَّ»، كقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ … تَرْفَعاً ثَوبِي شَمَالَاتُ

وبعضُهم مَنَعَها بعدها؛ لِمُضِيِّ الفعل بعد «رُبَّ» معنًى، وخَصَّه بعضُهم بالضَّرورة.

ابنُه صورتَه وشمائلَه. وضَبَطَه بعضُهم: «شَرُفَ ابنُه»، بالمعجمة والفاء والبناءِ للمعلوم مِن الشَّرَفِ وهو المَجْدُ، ولا يخفى ركاكتُه. اهـ، و«العِضَة»: وَاحدةُ العِضاهِ، وأصلُها: «عِضَهَة» فَحُذف منها الهاء، وهو كُلُّ شجرٍ عظيمٍ شوكُه. و«الشَّكِيرُ»: ما يَنْبُت حولَ الشجر.

(**وكقول حاتم**) الطائيِّ:

(**قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ … إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا**)

أي: حمداً قليلاً، وضميرُ «به» للمال في بيتٍ قبله، و«المَغْنَم»: الغنيمة. (**و«ما» زائدةٌ في الجميع**) عبارةُ المصرِّح: «وما زائدة في الأماكن الخمسة»، وعدل عنها المؤلِّف لأنه لم يذكُر من تلك الأمثلةِ إلا اثنَين، ولو قال: «وما زائدة في الموضعين» لكان حسناً كما لا يخفى. هذا، وقد نازع الدمامينيُّ في دعوى زيادةِ «ما» في البيتين، وأجاب عنه الشُّمُنِّيُّ كما أشار إليه الشيخ ياسين في حاشية «التصريح».

(**وشمل**) قولُنا: «بعد ما الزائدة التي لم تُسبق بإن الشرطية» «ما» (**الواقعةَ بعد «رُبَّ»، كقوله**) وهو جَذِيمَة الأَبْرَش:

(**رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ … تَرْفَعاً ثَوبِي شَمَالَاتُ**)

(**وبعضُهم**) كابن مالك في «الكافية» (**مَنَعَها**) أي: نونَ التوكيد (**بعدها**)، أي: بعد «ما» الواقعةِ بعد «رُبَّ»؛ (**لِمُضِيِّ الفعل بعد «رُبَّ» معنًى**)، وجَعَل ما وَرَد منه شاذًّا؛ (**وخَصَّه بعضُهم بالضَّرورة**).

٥ ـ ويَكونُ أقلَّ إذا كان بعد «لَمْ»، وبعد أداةِ جزاءٍ غيرِ «إمَّا»، شرطاً كان المؤكَّدُ أو جزاءً، كقولِه في وصف جَبَل:

و«أوفيتُ» في البيت بمعنى: أَشْرَفْتُ. و«العَلَمُ»: الجبل. و«في» بمعنى: على. و«الشمالات»: جمع شَمالٍ، وهي: الريح التي تَهُبُّ مِن ناحية القُطْبِ. والمعنى: إنه يَصعد على موضعٍ عالٍ يَرْقُبُ أصحابَه ويَنظر مَن يأتيهم، والعربُ تفخر بهذا؛ لأنه دالٌّ على شهامة النفس وحِدَّةِ النَّظَر، وإنما خَصَّ الشمالَ لأنها تَهُبُّ بِشِدَّة في أحوالها.

ثم إنَّ في هذا البيت شيئاً ينبغي الوقوفُ عنده، وهو أنَّ «ترفعاً» الذي هو محلُّ الشاهد لم يَلِ «ربما»، بل فُصل بينه وبينها بقوله: «أوفيتُ في علم»، وقد تفطَّن لذلك جماعةٌ منهم البغداديُّ الذي جعل الشاهدَ فيه توكيدَ «ترفع» بالنون الخفيفة ضرورةً، قال [ش: ٩٤٨]: وإنما حسَّن التوكيدَ زيادةُ «ما» في «رُبَّ»، ووقوعُ «ترفع» في حَيِّز «ربما»، قال سيبويه بعد إنشاد البيت للضرورة: وزعم يونس أنهم يقولون: «ربما تقولن ذاك»، و«أكثر ما تقولن ذاك». اهـ والمقصودُ أنَّ التوكيدَ بعد «ربما» لا يختصُّ بالضرورة لِما نقله سيبويه عن يونس، وهو قليلٌ لِدخوله تحت مسألة التوكيد بعد «ما» الزائدة، وأمَّا ما في البيت فليس من هذا الباب، وإنْ كان ابنُ مالك قد خلَط بينَ الموضعَين وتبعه الأشمونيُّ ثم المؤلِّف على ذلك، بل الصوابُ أنه ضرورة؛ لِدخولِ النون في غير مواطنها كما قال المعرِّيُّ في «رسالة الصاهل والشاحج»، سهَّله: زيادةُ «ما» في «رب» ووقوعُ «ترفع» في حيِّزها. كما نقله البغداديُّ عن الرضيِّ، أو كونُ «ربما» للقلة، والقلة تُناسبُ النفيَ والعدم، والنفيُ شبيهٌ بالنهي. كما نقله المصرِّح عن التفتازانيِّ. والله أعلم.

● **تنبيه**: ما ذكَره المؤلِّف مِن جواز التوكيد بعد «لا» النافية على قِلَّةٍ، وأنَّ «لا» التي في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً...﴾ الآية [الأنفال: ٢٥] نافيةٌ هو اختيارُ ابن جني وابنِ مالك؛ والجمهورُ على منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية إلا في الضرورة، ولهم في الآية تأويلاتٌ، انظرها في «المغني» أو في كلامِ الأشموني إن شئتَ.

(**ويَكونُ**) التوكيدُ (**أقلَّ**) أي: نادراً (**إذا كان**) المضارعُ واقعاً (**بعد «لَم»**) الجازمةِ، (**وبعد أداةِ جزاءٍ غيرِ «إمَّا»، شرطاً كان المؤكَّدُ أو جزاءً**): فالأول (**كقولِه**) وهو أبو حيان الفَقْعَسِيُّ (**في وصف جَبَل**) كما قال الأعلم والعينيُّ، وقال السيوطيُّ في «شرح شواهد المغني»: وقال

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي: يعلمنْ، وكقوله:

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ أَبَداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

وقوله:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

أي: «تَمْنَعَنْ».

ابن هشام اللخميُّ: ليس كذلك، وإنما شَبَّه اللبَن في القعب ـ لِمَا عليه مِن الرغوة حتى امتلأ ـ بشيخ مُعَمَّمٍ فوق كُرْسِيٍّ، وما قبله من الأبيات يدلُّ على ذلك. اهـ

(يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا)

(أي): يحسَبه ما لم (يعلمنْ) بالنون الخفيفة، غيرَ أنها أُبدلتْ في الوقف ألفاً. وندر التَّوكيدُ في هذا النوع؛ لِكون الفعل بعد «لم» ماضِيَ المعنى، ومِن ثَمَّ نَصَّ سيبويه على أنه ضرورة.

(و) الثاني: (كقوله) ـ وهي: بِنْتُ مُرَّةَ بنِ عاهانَ الحارِثِيِّ ـ:

(مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ أَبَداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي)

فَأكَّدَتْ «تَثْقَفاً» بنون التوكيد الخفيفة بعد «مَن» الشرطية. و«تثقفاً» بتاء الخطاب مبنيًّا للفاعل بمعنى: تَجِدُ، يقال: ثَقِفْتُه ـ مِن باب علِم ـ أي: وجدتُه، ويُروى: «تَثْقَفاً» بالنون، و«يُثْقَفاً» بالياء مبنيًّا للمجهول، و«الآيب»: الراجع، و«بنو قُتيبة»: من باهلةَ، وكانوا قد قتلوا أباها.

(وقوله) وهو الكُميت بن ثعلبة جَدُّ الكميت بن معروف:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ (وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا)

(أي: «تَمْنَعَنْ») بالنون الخفيفة إلا أنها انقلبت ألفاً للوقف. و«فَزارة» بفتح الفاء قبيلة في غَطَفان. هذا، وقد نسب سيبويه البيتَ لابن الخرع، قال البغداديُّ [ش: ٩٤٥]: والبيتُ غير موجود في ديوان ابن الخرع، وإنما هو مِن قصيدة للكُميت بن ثعلبة أوردها أبو محمد الأعرابِيُّ في «ضالة الأديب». اهـ

٦ ـ ويكون ممتنعاً إذا انتفتْ شروط الواجب ولم يكن مِمَّا سبق، بأنْ كان في جواب قسمٍ منفيٍّ ولو كان النافي مقدَّراً، نحو: «تالله لا يذهب العُرف بين الله والناس»، ونحو

● **تنبيه:** اختلفتْ نُسخ «الشذا» في ضبط اسم فاعلِ «آبَ» الوارد في البيت السابق، فكُتب في بعضها «آيِب» بالياء، وفي بعضها «آئب» بالهمزة، وكذلك اختلف ضبطُ هذا الحرف في كُتب الأدب واللغة والنحو وغيرِها، وفي الحديث المتَّفَق عليه: «آيبون عابدون تائبون ساجدون»، قال في «تحفة الأحوذي»: آئِبُون: بهمزة مَمدودة بعدها همزة مكسورة، اسمُ فاعل من: آبَ يَؤُوبُ: إذا رجَع. اهـ، وفي «التسهيل» ما يؤيِّده، وهو قولُه: ولا تأثيرَ لاجتماعِ همزتين بفصلٍ، ولا يُقاس على «ذَوائِبَ» إلَّا مثلُه جمعاً وإفراداً. اهـ، لكن قال ابن عنترة في «الحلية» عند كلامِه على تصريف «آسَ يَؤُوسُ»: اسم الفاعل: «آيِس»، وأصلُه: «آوِس»، فَأُعلَّتِ الواو بقلبها ياءً مِن أجل إعلال الماضي والمضارع، كما أُعلَّتْ في «قائِل» بإبدالها همزةً لإعلال الماضي والمضارع، وكما أُعلَّتْ في «قائم» وما أشبه ذلك. ولم تُعَلَّ هذه الواو في «آيِس» بإبدالها همزةً كما أُعلَّتْ في «قائم» ونحوِه بإبدالها همزةً لاستثقال همزتين لم يَحُلْ بينهما إلا ساكنٌ، والساكنُ غيرُ قويٍّ، فلهذا لم تُبدل همزةً، ولم تُترك الواوُ فيه على أصلها لإعلال الماضي والمضارع، فسَبيلها أن تعلَّ لإعلالهما، ولم يكن بُدٌّ من إبدالها ياءً كما ذكرتُ. ونظيرُ «آيِس»: «آيِبٌ»، قال الشاعر:

كِـلِـيـنِـي لِـهَـمٍّ يـا أُمَـيْـمَـةَ نـاصِـبِ ... وَلَـيْـلٍ أُقـاسِـيـهِ بَـطِـيءِ الـكَـواكِـبِ

تَـطاوَلَ حَـتَّـى قُـلْـتُ: لَـيْـسَ بِـمُـنْـقَـضٍ ... وَلَـيْـسَ الـذِي يَـرْعَـى الـنُّـجُـومَ بِـآيِـبِ

وتقول: «آبَ يَؤُوبُ» كما تقول: «آسَ يَؤُوسُ»، وعِلَّتُهما واحدةٌ، ووزنهما واحدٌ، وتصريفهما واحدٌ. اهـ وليس بمستنكَر ـ بعد أن تلوتُ عليك هذه النقولَ ـ أن يُجوِّزَ الوجهان، كما قالت العرب: «إِرثاء» و«إِرياء»، بالهمز وبالياء.

(ويكون) توكيد المضارع (ممتنعاً إذا انتفتْ شروط) التوكيد (الواجب) المذكورة في الحالة الأُولى، (ولم يكن مِمَّا سبق) ذِكرُه من الحالات الأربعة الأخرى، (بأنْ كان) واقعاً (في جواب قسمٍ منفيٍّ ولو كان النافي مقدَّراً)، فالأوَّلُ ـ وهو ما كان فيه النافي ملفوظاً به ـ (نحو: «تالله لا يذهب العُرف بين الله والناس»، و) الثاني: وهو ما كان فيه النافي مقدَّراً (نحو

قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: «لا تفتأ». أو كان حالاً، كقراءة ابن كثير: ﴿لَأُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، وقول الشاعر:

يَمِيناً لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ ... يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلَا يَفْعَلُ

أو كان مفصولاً مِن اللّام، نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ونحو: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾، أي: «لا تفتأ»؛ لأنَّ «فتئ» لا يُستعمل إلا في النَّفي أو شبهِه، وجاء في «القاموس»: «أي: ما تفتأ»، قال شارحه: كذا في سائر النسخ، والصَّواب: «لا تفتأ» كما قدَّره جميعُ النُّحاة والمفسرين، ولا اعتبارَ بما قدَّره المصنف ـ وإنْ تبع فيه كثيراً مِن اللغويين ـ لأنه غفلة. قاله شيخُنا. اهـ، أي: لِنصِّهم على أنَّ انقياس الحذف في ذلك مشروطٌ بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعاً، وكونه جوابَ قسم، وكون النافي «لا»، (**أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: ﴿لَأُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾**)، فإنَّ «أقسم» جوابُ قَسم مضارعٌ مثبتٌ غيرُ مفصول عن اللام بفاصل إلا أنهُ لم يؤكَّد لكونه بمعنى الحال لا الاستقبال. كذا قال الكوفيون، وأمَّا البصريون فإنهم يمنعون الإقسام على فعل الحال، فلا يجوز عندهم نحو: «والله لَيفعل زيدٌ الآنَ» استغناءً عنه بالجملة الاسمية المصدَّرة بالمؤكِّد كقولك: «والله إنَّ زيداً لَيفعل الآنَ»، ويُؤوِّلونَ الآيةَ على إضمار مبتدأ، أي: لأنا أُقسم. وقال الزمخشريُّ: اللام في ذلك لامُ ابتداء دخلتْ على مبتدأ محذوف. وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لمجرَّد التوكيد، (و) ما ذُكر مِن الأقوال هنا يأتي أيضاً في (**قول الشاعر**):

(**يَمِيناً لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ ... يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلَا يَفْعَلُ**)

أي: أُقسم يميناً، و«لأبغض» جواب القسم، وفيه الشاهد، قال الصبان: هو مضارع من باب «نَصَرَ»، وأمَّا «أَبْغَضَ يُبْغِضُ» بالضمِّ فلغةٌ رَديئة، ذكَره شيخُنا السيد. اهـ، والذي في دواوين اللغة أنَّ «بَغَضَه يَبْغُضُه» هي الرَّديئة، وقد انفرد ثعلبٌ بِذكرها، فخطأ الصبان في هذا الموضع سببُه التَّساهل الذي كثيراً ما كان يَرمي به شيوخَه، رحمةُ الله على الجميع.

(**أو كان مفصولاً مِن اللَّام**) بمعموله أو بحرف تنفيس، فالأوَّل (**نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾**، و) الثاني (**نحو: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾**).

. . . .

• **فائدة:** قال ابنُ هشام: اعلم أنهم يستعملون: «غالباً»، و«كثيراً»، و«نادراً»، و«قليلاً»، و«مطَّرداً».

فـ«المطَّرِدُ»: لا يتخلَّف، و«الغالب»: أكثرُ الأشياء ولكنه يتخلَّف، و«الكثيرُ»: دونَه، و«القليلُ»: دونَ الكثير، و«النادرُ»: أقلُّ مِن القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثةٍ وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالب، والثلاثةُ قليل، والواحد نادر، فَعُلِم بهذا مراتبُ ما يُقال فيه ذلك. اهـ

• **تنبيه:** إذا فهمتَ ما ذُكر في هذه الفائدة فاعلم أنَّ صاحب «المغني في تصريف الأفعال» قد اعترض على إحدى مسائل التوكيد المذكورة هنا، قال في مقدمة طبعته الثالثة: يذكر النحويُّون أنَّ توكيد أفعال الطلب كثيرٌ، وقد رجعتُ إلى أسلوب القرآن الكريم فوجدتُ أنَّ توكيدَ الطلب فيه قليل، فأفعال الأمر تجاوزتْ مواضعُها ١٨٤٠ موضع في القرآن، وخلتْ كلُّها من التوكيد بالنون في القراءات السبعيَّة والعشريَّة. اهـ، وكرَّر ذلك في باب «توكيد الفعل» ثم قال: وهذه ظاهرةٌ لغوية جديرةٌ بالتسجيل، كذلك الفعل المضارعُ الذي دخلتْ عليه «لامُ الأمر» خلا من التأكيد بالنون، ومثلُه المضارع بعد أداتي العرض والتحضيض، وكذلك المضارع بعد أداتي الترجي والتمني، أما المضارع الواقعُ بعد أدوات الاستفهام فلم يؤكَّد في غير قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]، مع كثرة أدوات الاستفهام ووقوع المضارع بعدها. والمضارع بعد «لا» الناهية جاء مؤكَّداً في بضع وأربعين موضعاً، وخلا من التوكيد في مواضع تجاوزتْ أربع مئة. اهـ

قلتُ: أمَّا إحصاءُ مواضع الأمر في القرآن فلا حاجةَ له؛ لأنَّ كلامَ النحاة إنما هو في المضارع الطلبي، وما فهمه الأستاذُ مِن دخول فعل الأمر تحت قولهم: «التوكيد بعد الطلب كثير» خطأ، بل الذي ذكَره سيبويه وغيرُه أنَّ الأمرَ جائزٌ توكيدُه، ولم يتعرَّضوا لكثرة ذلك وقلَّته، ولا يخفى أنَّ أحكامَ العربية كما أُخذتْ من القرآن أُخذت من غيره، فيَكفي لصدق الجواز

حكمُ آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد

إذا لحقت النونُ الفعلَ؛ فإنْ كان مسنداً إلى اسم ظاهر أو إلى ضميرِ الواحد المذكَّر، فُتح آخِرُه لمباشرة النُّون له، ولم يُحذف منه شيءٌ، سواءٌ كان صحيحاً أو معتلًّا، نحو: «لَيَنْصُرَنَّ زيدٌ»، و«لَيَقْضِيَنَّ، ولَيَغْزُوَنَّ، ولَيَسْعَيَنَّ»، بِرَدِّ لامِ الفعل إلى أصلِها.

المذكور ورودُ فعل الأمر مؤكَّداً في كلام العرب وإن لم يردْ كذلك في القرآن، ومن ذلك الوارد ما أنشده سيبويه لزهير:

تَعَلَّمَنْ ها لَعمرُ اللهِ ذَا قَسَماً ... فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وأمَّا باقي كلامه في توكيد أنواع المضارع المختلفة فقد يُجابُ عنه بأنَّ أفعالَ هذا النَّوع المؤكَّدة كثيرةٌ في نفسِها وإن كانت قليلةً بالنسبة إلى ما لم يؤكَّد من ذلك، ولا تنافيَ بين الأمرين، فالحكمُ عليها بالكثرة باعتبار، وبالقِلَّة باعتبار آخَرَ، وتأمَّلْ كلامَ الأشموني على قول «الخلاصة»:

وَقَـلَّ بَـعْـدَ «مَـا» ....

مرادُ الناظم أن التوكيد بعد «ما» المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدَّم، لا قليل مطلقاً، فإنه كثيرٌ كما صرَّح به في غير هذا الكتاب، بل ظاهر كلامه اطِّرادُه. اهـ

فصلٌ:
(حكمُ آخر الفعل المؤكد بنونِ التوكيد)

(إذا لحقت النونُ) المؤكِّدةُ (الفعلَ) المضارعَ جوازاً أو وجوباً: (فإنْ كان مسنداً إلى اسم ظاهر أو إلى ضميرِ الواحد المذكَّر فُتح آخِرُه) فتحةَ بناء، (لمباشرة النُّون له)، فهو مركَّب معها تركيبَ «خمسةَ عشرَ»، (ولم يُحذف منه شيءٌ، سواءٌ كان) هذا الآخِرُ حرفاً (صحيحاً أو) حرفاً (معتلًّا)، فالأوَّلُ (نحو: «لَيَنْصُرَنَّ زيدٌ»)، وألحق اللام ليصيرَ «ينصر» محلًّا لدخول نون التأكيد كما علمتَ، ومثلُ هذا الكلام يُقال فيما يأتي من نظائره، (و) الثاني نحو: («لَيَقْضِيَنَّ، ولَيَغْزُوَنَّ، ولَيَسْعَيَنَّ»، بِرَدِّ لامِ الفعل إلى أصلِها) أي: في الثالث؛ لأنَّ الألف من «يَسعى»

وإنْ كان مسنداً إلى ضميرِ الاثنين لم يُحذف أيضاً مِن الفِعل شيءٌ، وحُذفتْ نونُ الرفع فقط لِتوالي الأمثال، وكُسرتْ نُونُ التَّوكيد تشبيهاً لها بنون الرَّفع، نحو: «لَتَنْصُرَانِّ يا زيدان، ولَتَقْضِيَانِّ، ولَتَغْزُوَانِّ، ولَتَسْعَيَانِّ».

منقلبةٌ عن ياء السَّعي. وفي عبارتِه الأخيرة بحثٌ؛ لأنَّ القاعدةَ التي ذكَرها ـ وهي ردُّ اللام إلى أصلها ـ غيرُ صحيحة على إطلاقها؛ إذ إنَّ نحو: «لَيَرْضَيَنَّ» تُرَدُّ فيه اللام إلى الياء مع أنها ليست أصلَها لأنه واويٌّ من الرضوان؛ فالصوابُ أن يقولَ: بردِّ لام الفعل إلى الياء في مفتوح العين. نعم، لقائلٍ أن يقول: إنَّ أصل «يَرْضَى» الأولَ «يَرْضَوُ» بالواو، وأصلَه الثانيَ «يَرْضَيُ» بالياء، فلعلَّه أراد بقوله: «إلى أصلِها» أصلَ الألف القريبَ وهو الياء. غيرَ أنَّ هذا التفصيلَ مما لا يَليق بالكتب التعليميَّة كهذا.

ثم إنَّ هذا الذي ذُكر هو لغة جميع العرب سوى فزارة؛ فإنها تحذف آخِرَ الفعل إذا كان ياءً تلي كسرةً نحو: «تَرْمِيَنَّ»، فتقول: «هل تَرْمِنَّ يا زيدُ»، ومنه قوله:

وَلَا تُقَاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ وَالجَزَعَا

(**وإنْ كان**) الفعلُ المؤكَّد (**مسنداً إلى ضميرِ الاثنين لم يُحذف أيضاً مِن الفِعل شيءٌ، وحُذفتْ نونُ الرفع فقط لِتوالي الأمثال**) أي: الزوائد، فلا يَرِدُ نحو: النسوة «يُجْنِنَّ ويُجْنَنَّ»، وهكذا يُقال فيما بعده؛ وإنما لم يحذفوا نونَ التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها لِعدم ما يدلُّ عليها، بخلاف نون الرفع؛ فإنها وإن أُتي بها لمعنًى مقصود لكن لا يَفوت بحذفها لوجود الدَّليل عليها، وهو أنَّ الفعل مُعرب لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ، فيُعلم حينئذٍ بأنَّ نون الرفع مقدَّرة، (**وكُسرتْ نُونُ التَّوكيد تشبيهاً لها بنون الرَّفع**) أي: الواقعة زائدةً آخِراً بعد ألف، لا مُطلق نون الرفع فإنها تكون مفتوحةً بعد الواو والياء، ولو قال: «تشبيهاً لها بنون المثنَّى» لسَلِم مِن هذا، ولَوافق تعليلَ سيبويه وغيرِه، بل قد نَصُّوا على أنَّ نونَ نحو: «يُسْلِمانِ» إنما كُسرت لِشبهها بنونِ نحو: «مُسْلِمانِ»، فيرجعُ التشبيهُ إلى النُّونِ الأُولى التي هي الأصلُ، لا كما قال الشيخُ، (**نحو: «لَتَنْصُرَانِّ يا زيدان، ولَتَقْضِيَانِّ، ولَتَغْزُوَانِّ، ولَتَسْعَيَانِّ»**)، أصلُ الأوَّل: «لَتَنْصُرَانِنَّ»، فحذفت نون الرفع لِما ذُكر، ولم تُحذف الألف مع ملاقاتها لنون التوكيد الساكنة

وإنْ كان مُسْنَداً إلى واو الجمع: فإنْ كان صحيحاً حُذفتْ نُون الرَّفع لِتوالي الأمثال، وواوُ الجمع لالتقاء الساكنَين، نحو: «لَتَنْصُرُنَّ يا قَوْمُ»، وإنْ كان ناقصاً وكانتْ عينُ الفِعل مضمومةً أو مكسورةً، حُذفتْ أيضاً لامُ الفِعل زيادةً على ما تقدَّم، نحو: «لَتَغْزُنَّ ولَتَقْضُنَّ يا قَوْمُ»، بضمِّ ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة للدَّلالة على المحذوف. . . . . . .

لخفَّتِها، ولِئلا يلتبسَ بفعل الواحد، ولم تُحرَّك لأنها لا تقبل الحركةَ، وكُسرت نون التوكيد لشبهها بنون المثنَّى. ومثلُ هذا يُقال في الأمثلة الثلاثة الأُخرى.

(وإنْ كان) الفعلُ المؤكَّد (**مُسْنَداً إلى واو الجمع: فإنْ كان صحيحاً**) آخِرُه (**حُذفتْ نُون الرَّفع لِتوالي الأمثال**) أي: الزوائد كما تقدَّم، علىَ أنَّ ما ذكَره لا يتأتَّى مع الخفيفة مع أنَّ نون الرفع تُحذف معها أيضاً فيما ذُكر، إلا أن يُقال: حُذفت مع الخفيفة حملاً على حذفِها مع الثقيلة، أو تخفيفاً، (و) حُذفت (**واوُ الجمع لالتقاء الساكنَين**) لأنه ليس على حَدِّه الجائز؛ إذ شرطُه أن يكون الساكنان في كلمةٍ، وهنا ليس كذلك، بل النونُ كالكلمة المنفصلة. كذا قال بعضُهم، والصَّحيحُ عدمُ اشتراط كونهما في كلمةٍ بدليل نحو: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، وعِلَّةُ الحذف عند مَن لا يشترط ذلك استثقالُ الكلمة واستطالتُها لو أُبقيَ المضمَرُ. هذا مع النون الثقيلة، أمَّا مع الخفيفة فالتقاءُ الساكنين على غير حَدِّه اتفاقاً؛ لِعدم إدغام الساكن الثاني، (**نحو: «لَتَنْصُرُنَّ يا قَوْمُ»**)، والأصل: «لَتَنْصُرُونَنَّ»، فَحُذفت نونُ الرفع لكثرة الأمثال، فصار: «لَتَنْصُرُونَّ»، فَحُذفت الواوُ لالتقاء الساكنين أو للاستثقال كما تقدَّم. (**وإنْ كان ناقصاً وكانتْ عينُ الفِعل مضمومةً أو مكسورةً**) أي: كان آخرُه واواً أو ياءً، (**حُذفتْ أيضاً لامُ الفِعل زيادةً على ما تقدَّم**)، أي: زيادةً على حذف نون الرفع وواوِ الجمع، (**نحو: «لَتَغْزُنَّ ولَتَقْضُنَّ يا قَوْمُ»، بضمِّ ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة**) أي: مِثالِ الصَّحيح ومثالَي الناقص؛ (**للدَّلالة على**) الضمير (**المحذوف**)، وأصلُ «لَتَغْزُنَّ» قبل التوكيد بالنون: «تَغْزُوُونَ»، استُثقلت الضمة على الواو الأُولى فَحُذفت الضمة، ثم الواوُ لالتقاء الساكنين، ثم أُكِّدَ بالنون فَحُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم الواوُ لالتقاء الساكنين مع كونِ الضمة قبلها دليلاً عليها. وأصلُ «لَتَقْضُنَّ» قبل التوكيد بالنون: «تَقْضِيُونَ»، استُثقلت الضمة على الياء فَنُقلت إلى ما قبلها بعد سَلْب حركته، ثم

فإنْ كانت العين مفتوحةً حُذفتْ لام الفِعل فقط، وبقيَ فتحُ ما قبلها، وحُركتْ واوُ الجمع بالضَّمة، نحو: «لَتَخْشَوُنَّ ولَتَسْعَوُنَّ»، وسيأتي الكلامُ على ذلك في «الحذف لالتقاء الساكنين» إن شاء الله تعالى.

وإنْ كان مسنداً إلى ياء المخاطبة حُذفتِ الياء والنونُ، نحو: «لَتَنْصُرِنَّ يا دَعْدُ»، و«لَتَغْزِنَّ ولَتَرْمِنَّ»، بكسر ما قبل النُّون، إلا ....

حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم أُكِّدَ بالنون .. إلى آخِرِ ما تقدَّم. وإن شئتَ قلتَ: استُثقلت الضمة على الياء فَحُذفت الضمة، ثم الياءُ لالتقاء الساكنين، ثم قُلبتْ كسرةُ الضاد ضَمَّةً لِتُناسبَ الواوَ، ثم أُكِّدَ بالنون .. إلى آخِرِ ما تقدَّم. (فإنْ كانت العين مفتوحةً) أي: كان آخرُ الفعل ألفاً (حُذفتْ لام الفِعل) التي هي ألفٌ (فقط) أي: دون الواو، لا النون فإنها محذوفةٌ على كُلِّ حالٍ، (وبقيَ فتحُ ما قبلها) دليلاً عليها، (وحُركتْ واوُ الجمع بالضَّمة) المجانسةِ لها، (نحو: «لَتَخْشَوُنَّ ولَتَسْعَوُنَّ»)، أصلُهما قبل التوكيد: «تَخْشَيُونَ وتَسْعَيُونَ»، قُلبتِ الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لِملاقاتها واوَ الجماعة الساكنةَ، ثم أُكِّدَا بالنون، فَحُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم حُركت الواو بالضمة فصار: «لَتَخْشَوُنَّ ولَتَسْعَوُنَّ». وقيل: حُذفت ضمة الياء مِن «تَخْشَيُونَ وتَسْعَيُونَ» للاستثقال، ثم حُذفت الياء لِمُلاقاتها ما بعدها ساكنةً، ثم أُكِّدا بالنون ... إلى آخِرِ ما تقدَّم، قال التفتازانيُّ: والأوَّل أَوْلى. اهـ، أي: لجريه على قانونهم المطَّرد، ولإغنائه عن اعتبار الحذف لأجل الثقل، ولأنَّ القلبَ تغييرٌ إلى بدل فهو أولى مِن التغيير دون بدل وهو الحذفُ. وإنما احتِيج إلى تحريك الواو ـ على القولين ـ لِدفع التقاء الساكنين، ولم تُحذف لأنَّ قبلها حركةً غيرَ مجانسة، أعني: فتحةَ ما قبل الألف المحذوفة، فلو حُذفت لم يَبْقَ ما يدلُّ عليها. (وسيأتي الكلامُ على ذلك في «الحذف لالتقاء الساكنين» إن شاء الله تعالى).

(وإنْ كان) الفعلُ المؤكَّد (مسنداً إلى ياء المخاطبة) فإن كان آخرُه صحيحاً (حُذفتِ الياء) لالتقاء الساكنين، (و) ذلك بعد أن تُحذف (النونُ) لتوالي الأمثال الزائدة، (نحو: «لَتَنْصُرِنَّ يا دَعْدُ»، و) إن كان ناقصاً ولامُه واو أو ياء حُذفت لامُه زيادةً على ما تقدَّم وجُعلت الحركة المجانسة ـ وهي الكسرة ـ على ما قبل الآخِرِ نحو: («لَتَغْزِنَّ ولَتَرْمِنَّ»، بكسر ما قبل النُّون، إلا)

. . . . إذا كان الفعلُ ناقصاً وكانتْ عينُه مفتوحةً، فتبقى ياءُ المخاطبة محرَّكةً بالكسر مع فتحِ ما قبلها، نحو: «لَتَسْعَيِنَّ ولَتَخْشَيِنَّ يا دَعْدُ».

وإن كان مُسْنَداً إلى نُون الإناث زِيدتْ ألفٌ بينها وبين نون التَّوكيد، . . . .

أنه (إذا كان الفعلُ) المسنَد إلى الياء (ناقصاً وكانتْ عينُه مفتوحةً فـ)ـإنه تُحذف منه النون واللام فقط، و(تبقى ياءُ المخاطبة محرَّكةً بالكسر) المناسبِ لها، (مع فتحِ ما قبلها) للدَّلالة على الألف المحذوفةِ، (نحو: «لَتَسْعَيِنَّ ولَتَخْشَيِنَّ يا دَعْدُ»)، الأصل قبل التوكيد: «تَسْعَيِينَ» و«تَخْشَيِينَ»، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين فصار: «تَسْعَيْنَ» و«تَخْشَيْنَ»، فَلَمَّا أُكِّدَا بالنون حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان هما: ياءُ المخاطبة ونونُ التوكيد، فَحُركت الياء بالحركة المجانسة وهي الكسرةُ، ولم تُحذف لِمَا ذكَرناه في الواو مِن عدمِ ما يدلُّ عليها.

● تنبيه: مِن أمثلة هذا النوع «تَرَيِنَّ» في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا. . .﴾ الآية [مريم: ٢٦]، قال الصبان: أصلُه قبل نون التوكيد: «تَرْأَيِينَ» قُلبت حركةُ الهمزة إلى الراء ثم حُذفت الهمزة فصار: «تَرَيِينَ»، فقُلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين فصار: «تَرَيْنَ»، فلمَّا أُكِّد بالنون حُذفت نونُ الرفع لتوالي الأمثال، وكُسرت الياء للتخلُّص مِن الساكنين، ولم تُحذف لِعدم ما يدلُّ عليها، فلمَّا أُتي بياء المتكلِّم لَحقتْ نونُ الوقاية فصار: «تَرَيِنَّنِي». اهـ، وتفصيلُه هذا جيِّدٌ إلا جعله علَّةَ حذفِ نون الرفع توالي الأمثال، فإنَّ الصوابَ أنَّ حذفَ النون إنما هو لدخول الجازم؛ لأنَّ نون التأكيد لا تلحق «تَرَيْنَ» قبل دُخول «إمَّا»؛ لِما تقدَّم مِن أنها لا تدخلُ إلا على ما فيه طلبٌ أو على ما يُشبهه، و«تَرَيْنَ» قبل دخول «إمَّا» ليس بطلَب ولا مُشابه له، وأمَّا بعده فهو شبيهٌ بالقَسَم في أنَّ «إمَّا» للتوكيد، ومِن ثَمَّ قال التفتازانيُّ: وقد أخطأ مَن قال: حُذفت النون لأجل نون التوكيد. اهـ، وعليك باستحضار هذا الذي ذكَرناه إذا ورَد عليك ما يُشبهه نحو: «لا تَخْشَوُنَّ» و«لا تَخْشَيِنَّ».

(وإن كان) الفعلُ المؤكَّد (مُسْنَداً إلى نُون الإناث زِيدتْ ألفٌ بينها وبين نون التَّوكيد) الثقيلةِ لِدفع توالي الأمثال الزائدة؛ إذ لا يُمكن حذف نون الجمع لأنه ضميرُ الفاعل، ولا يدلُّ

.... وكُسرتْ نونُ التوكيد لوقوعِها بعد الألف، نحو: «لَتَنْصُرْنَانِّ يا نسوةُ، ولَتَسْعَيْنَانِّ، ولَتَغْزُونَانِّ، ولَتَرْمِينَانِّ».

والأمرُ مثلُ المضارع في جميع ذلك، نحو: «اضْرِبَنَّ يا زيدُ، واغْزُوَنَّ، وارْمِيَنَّ، واسْعَيَنَّ»، ونحو: «اضْرِبَانِّ يا زيدانِ، واغْزُوَانِّ، وارْمِيَانِّ، واسْعَيَانِّ»، ونحو: «اضْرِبُنَّ يا زيدونَ، واغْزُنَّ، واقْضُنَّ»، ونحو: «اخْشَوُنَّ، واسْعَوُنَّ».. إلخ.

وتَختصُّ النونُ الخفيفة بأحكامٍ أربعةٍ:

حركةُ ما قبله عليه، ولا حذفُ نون التوكيد للزوم بُطلان الغرض، فتعيَّن الفصلُ بشيءٍ، واختصَّ بالألف للخِفَّة، (وكُسرتْ نونُ التوكيد لـ)شبهِها بنون المثنَّى في (وقوعِها) زائدةً (بعد الألف، نحو: «لَتَنْصُرْنَانِّ يا نسوةُ، ولَتَسْعَيْنَانِّ، ولَتَغْزُونَانِّ، ولَتَرْمِينَانِّ»).

[حكم فعل الأمر]

(والأمرُ) بالصيغة حكمُه (مثلُ) حُكم الفعل (المضارع في جميع ذلك) الذي ذُكر، (نحو: «اضْرِبَنَّ يا زيدُ») بفتح آخره مِن غير حذفِ لشيءٍ، (و«اغْزُوَنَّ وارْمِيَنَّ») كذلك، (و«اسْعَيَنَّ») كذلك مع قلب لامِه ياءً؛ (ونحو: «اضْرِبَانِّ يا زيدانِ») بحذف نون الرفع فقط وكسرِ نونِ التوكيد، (و«اغْزُوَانِّ وارْمِيَانِّ واسْعَيَانِّ») كذلك؛ (ونحو: «اضْرِبُنَّ يا زيدونَ») بحذف نون الرفع وواوِ الجمع، (و«اغْزُنَّ واقْضُنَّ») كذلك مع حذفِ لام الفعل وضمِّ ما قبل النون؛ (ونحو: «اخْشَوُنَّ واسْعَوُنَّ») بحذف نون الرفع ولامِ الفعل وإبقاءِ واو الجمع محرَّكةً بالضم. (إلخ) الأمثلة التي يتصرَّف إليها الأمر، وهي نحو: «اضْرِبِنَّ يا هندُ واغْزِنَّ وارْمِنَّ واسْعَيِنَّ»، ونحو: «اضْرِبْنَانِّ يا نِسوةُ واغْزُونَانِّ وارْمِيْنَانِّ واسْعَيْنَانِّ».

● مسألة: حُكمُ النون الخفيفة في حركات ما قبلها وحذفِ الضميرِ وحذفِ نون الإعراب معها كحُكم الثقيلة، (و) لكن (تَختصُّ النونُ الخفيفة) عن النونِ الثقيلة (بأحكامٍ أربعةٍ):

الأوَّلُ: أنها لا تقع بعد الألف الفارقةِ بينها وبين نون الإناث؛ لالتقاء الساكنَيْنِ على غير حَدِّهِ، فلا تقول: «اخْشَيْنَانْ».

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: «لا تَضْرِبَانْ يا زيدانِ»؛ لِما تقدَّم. ونَقَلَ الفارسيُّ عن يونس إجازتَه فيهما، ونَظَّرَ له بقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء بعد الألف.

الحكم (**الأوَّلُ: أنها لا تقع بعد الألف الفارقةِ بينها وبين نون الإناث لالتقاء الساكنَيْنِ**) وهما النونُ الخفيفة والألفُ (**على غير حَدِّهِ**) أي: غيرِ طريقه الجائزِ؛ لأنَّ الساكن الثانِيَ غيرُ مدغم، (**فلا تقول: «اخْشَيْنَانْ»**)، قال السَّعدُ: ولو حذفتَ الألف من جماعة النساء لأدَّى إلى حذف ما زِيد لغرض. اهـ ويَعني بالغرض الفصلَ بين النونات، ثم اعترضَ ذلك فقال: هكذا ذكَروه، ولِقائل أن يقول: لا نُسلِّم أنه يَلزم من دخولِها في فعل جماعة النساء التقاءُ الساكنين، وهو ظاهرٌ؛ لأنك تقول: «اضْرِبْنَ»، فلو أدخلتَها وقلتَ: «اضْرِبْنَنْ» لا يكون من التقاء الساكنَين في شيء. اهـ ثم نقل كلاماً لابن الحاجب فيه إشارةٌ إلى الجواب عن ذلك وضعَّفه بأمور اعترضَها بعد ذلك دينقوز في «شرح المراح».

الحكم (**الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: «لا تَضْرِبَانْ يا زيدانِ»؛ لِما تقدَّم**) مِن أنه يلزم منه التقاءُ الساكنين على غير حَدِّه، ويمتنع تحريكُ النون لأنَّ فيه إخراجاً لها عن وضعِها؛ لأنها لا تقبل الحركةَ بدليل ما يأتي في الحكم الثالث، قال السيِّد وغيرُه: ولا يَجوز حذفُ الألف لأنه يلتبس المثنَّى بالمفرَد. (**ونَقَلَ**) أبو عليٍّ (**الفارسيُّ**) في كتابه «الحجة» (**عن**) شيخ سيبويه (**يونس**) بن حبيب (**إجازتَه فيهما**) مع إبقاء النون ساكنةً؛ لأنَّ في الألف زيادةَ مَدٍّ والمدُّ يقوم مقام الحركة، وهذا هو مذهب الكوفيين، (**ونَظَّرَ له**) يونس (**بقراءة نافع**: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ﴾ **بسكون الياء بعد الألف**) ووجهُها الوصل بنية الوقف. وما نقله الفارسيُّ عن يونس هو ظاهرُ ما حكاه سيبويه عنه، وذكَر ابن مالك في «شرح التسهيل» أنَّ يونسَ يَكسر النون، وحَمل على ذلك قراءةَ بعضهم: ﴿فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيراً﴾ [الفرقان: ٣٦] وقراءةَ ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون.

الثالثُ: أنها تُحذف إذا وَلِيَها ساكنٌ، كقول الأَضْبَطِ بْنِ قُرَيْعٍ السَّعْدِيِّ:

نَصِلْ حِبَالَ البَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْـ ... ـحَبْلَ وَأَقْصِ القَرِيبَ إِنْ قَطَعَهْ

وَلَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي: «لا تُهِينَنْ».

• **تنبيهان:**

الأوَّل: هل يَجوز لحاق النون الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تُدغم فيه على مذهب البصريين نحو: «اضرِبَانْ نُعْمان»؟ صَرَّحَ سيبويه بمنع ذلك، قال أبو حيان: ويمكن أن يُقال: يَجوز.

الثاني: قال ابن يعيش: إذا وُقف على هذه النون على قياس قولِ يونس قالوا: «اضرِبُنَا»، و«هل تَضرِبُنَا»؟ فتَمُدُّ مقدارَ أَلِفَيْنِ: ألفِ الفصل، والألفِ المبدلة مِن النون التي على حَدِّ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، وكان الزَّجَّاجُ يُنكر ذلك، ويقول: لو مَدَّ مهما مَدَّ لم يكن إلا ألفاً واحدة. والقولُ ما قاله يونس؛ لأنه يَجوز أن يتفاوتَ المدُّ، فيكون مَدٌّ بإزاء ألفٍ واحدة، ومَدٌّ بإزاء أَلِفَيْنِ. اهـ

الحكم (**الثالثُ: أنها تُحذف إذا وَلِيَها ساكنٌ**)، سواءٌ تَلَتْ ضمةً كـ«اضْرِبُ الرجلَ يا قَوْمُ»، أو كسرةً كـ«اضرِبِ الرجلَ يا هندُ»، أو فتحةً (**كقول الأَضْبَطِ بْنِ قُرَيْعٍ السَّعْدِيِّ**):

(فَصِلْ حِبَالَ البَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْـ ... ـحَبْلَ وَأَقْصِ القَرِيبَ إِنْ قَطَعَهْ

وَلَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ).

أصله: «لا تُهِنْ» بحذف الياء لالتقاء الساكنين، فلَمَّا أكد الفعل رُدَّتْ لزوال الالتقاء، فصار بنونين بعدَ الياء، (أي: «لا تُهِينَنْ»)، ثم حُذفت نون التوكيد الخفيفة وهي الثانيةُ لِمُلاقاتها اللامَ الساكنةَ مِن لفظ «الفقير». وقوله: «علَّك» أي: لعلَّك، وحَمَل «لَعَلَّ» على «عَسَى» فَقَرن خبرَها بـ«أنْ»، وهو قليل، وأراد بالركوع انحطاطَ الرُّتبة. وقد تقدَّم أوَّل الكتاب الكلامُ على سبب إنشاد المؤلِّف للبيتَين مع أنَّ موضعَ الشاهد في أحدهما فقط.

الرابعُ: أنها تُعطى في الوقف حُكْمَ التنوين؛ فإنْ وَقعتْ بعد فتحة قُلبتْ ألفاً، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، ونحو:

وَإِيَّاكَ وَالـمَـيْـتَـاتِ لَا تَـقْـرَبَـنَّـهَـا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

وإنْ وَقعتْ بعد ضَمَّة أو كسرة حُذفتْ، وَرُدَّ ما حُذف في الوصل . . . .

وإنما لم تُحرَّك النون الخفيفة عند مُلاقاتها ساكناً كما يُحَرَّكُ التنوين عند مُلاقاته ساكناً في الأكثر لِنقصها عنه في الفَضْلِ، بكونها في الفعل وهو في الاسم، فَقَصدوا بحذفها وإبقائِه مُحَرَّكاً إظهارَ شرف الاسم بتشريف ما يَختصُّ به على ما يَختصُّ بالفعل الذي هو دُونَه.

الحكم (**الرابعُ: أنها تُعطى في الوقف حُكْمَ التنوين**) إذا وُقف على الكلمة التي هو منها: (**فإنْ وَقعتْ بعد فتحة قُلبتْ ألفاً، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾، ﴿وَلَيَكُونًا﴾، ونحو**) قولِ الأعْشَى مَيْمُونٍ من قصيدة مدح بها رسول الله ﷺ حينَ عزم على الإسلام، ثم غلبتْ عليه شقوتُه فمات على كفره:

(**وَإِيَّاكَ وَالـمَـيْـتَـاتِ لَا تَـقْـرَبَـنَّـهَـا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا**)

ولأجل الوقف عليها بالألف تُكتب بالألف إن أُمن اللبس كما في نحو: «النسفعاً»، بخلاف نحو: «اضربنْ زيداً ولا تضربنْ زيداً» فإنه لا يُكتب بالألف ـ على ما جزم به أبو حيان وغيرُه ـ لئلَّا يلتبس بفعل الاثنين خطًّا. وإنما لم يُنظر إلى هذا في الوقف لِعُروضه، بخلاف الخطِّ فإنه لازم.

فإنْ قلتَ: هذا منقوضٌ بنحو: ﴿وَلَيَكُونًا﴾، فإنها كُتبت فيه بالألف مع حُصول اللبس المذكور بذلك.

قلتُ: مذهبُ الأكثرين كتابةُ نحو: «اضرباً» بالألف وإن أدّى إلى لبس، ولا إشكالَ على هذا القول، وأمّا على المذهب الذي قدَّمناه فالجوابُ عمَّا في الآية الكريمة قولُ ابن دُرستويه: خَطَّان لا يُقاس عليهما: خَطُّ المصحف، وخطُّ العَروض.

(**وإنْ وَقعتْ**) أي: النونُ الخفيفة (**بعد ضَمَّة أو كسرة حُذفتْ، وَرُدَّ ما حُذف في الوصل**

. . . لأجلها، تقول في الوصل: «اضْرِبُنْ يا قَوْمُ، واضْرِبِنْ يا هندُ»، والأصلُ: «اضْرِبُونْ واضْرِبِينْ»، فإذَا وَقَفْتَ عليها حَذفتَ النونَ لِشبهها بالتَّنوين، فترجِعُ الواوُ والياءُ لِزَوال الساكنَين، فتقول: «اضْرِبُوا واضْرِبِي».

لأجلها) مِن واو أو ياء أو نون، **(تقول في الوصل: «اضْرِبُنْ يا قَوْمُ، واضْرِبِنْ يا هندُ»)** بضمِّ الباء في الأول، وكسرِها في الثاني، **(والأصلُ: «اضْرِبُونْ واضْرِبِينْ»)** بسكون النون فيهما، فَحُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، **(فإذَا وَقَفْتَ عليها حَذفتَ النونَ لِشبهها بالتَّنوين)** الواقعِ بعد ضمة أو كسرة في نحو: «جاء زيدٌ»، و«مررتُ بزيدٍ»، **(فترجِعُ الواوُ)** في المثال الأول، **(والياءُ)** في المثال الثاني، **(لِزَوال)** التقاء **(الساكنَين)** بحذف النون، **(فتقول: «اضْرِبُوا واضْرِبِي»)**، قال الصبان: والذي يَظهر لي أنَّه إذا ورَد عليك فِعلٌ مُؤكَّد سابقاً بالنُّون الخفيفة ـ لِكونه في حالِ توكيده بها وُصل بما بعدَه ـ واتَّفق لكَ الوقفُ عليه فاحذفْ منه النُّونَ بعد توكيده بها وارْدُدْ ما كان حُذف لأجلها، وليس المرادُ أنه إذا صدَر منك فِعلٌ تُريد توكيدَه والوقفَ عليه فاحذِفْ منه النونَ بعد توكيده بها وارْدُدْ ما كان حُذف لأجلها حتَّى يَرِدَ قولُ أبي حيَّان ما معناه: الذي يَظهر لي أنَّ توكيد الفِعل الموقوفِ عليه بالنون الخفيفة خطأٌ؛ لأنها تُحذف في الوقف مِن غير دليل عليها، فلا يَظهر للإتيان بها ثم حذفِها بلا دَليلٍ فائدةٌ. اهـ، وتقول في: «هل تَضْرِبُنْ يا قَوْمُ»؟ و«هل تَضْرِبِنْ يا هندُ»؟ إذا وقفتَ عليهما: «هل تَضْرِبُونْ»؟ و«هل تَضْرِبِينْ»؟ بِرَدِّ الواو والياء ونونِ الرفع، لِزوال سبب الحذف أيضاً.

فإنْ قِيلَ: لِمَ أجزتُم «تضربونْ» بالتقاء الساكنَين هنا ولَم تُجيزوه فيما مضى، بل أوجبتُم أن يُقال: «لتضرِبُنْ»؟

قلنا: لأنَّ كلامَنا الآنَ في «تضربونْ» الموقوفِ عليه، والتقاءُ الساكِنَين جائزٌ في الوقف مطلقاً.

- **تنبيهات:**

الأوَّل: ندر حذفُ النون الخفيفة لغير ساكنٍ ولا وقفٍ كقولِه:

كَمَا قِيلَ قَبْلَ اليَوْمِ: خالِفْ تُذْكَرَا

الثاني: كان قياسُ «اضْرِبُنْ» أن يُكتب بواو وألف؛ لأنك إذا وقفتَ عليه أسقطتَ نونَ

تتمةٌ في حُكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوِها

التأكيد وقلتَ: «اضرِبُوا» كما علمتَ، وكان قياس «اضرِبِنْ» و«هل تَضرِبُنْ» و«هل تَضرِبِنْ» أن تُكتب هكذا: «اضرِبِي» و«هل تَضرِبُون» و«هل تَضرِبِين»؛ ولكنهم كتبوه على لفظه لأنَّ تبيُّن الأصل لا يعرفه إلا حاذقٌ بهذا الفنِّ، أو لأنه لو كُتبت على الأصل لم يعرف الحاذق بهذا الفن أيضاً أنَّ القصدَ إلى النون؛ لأنَّ هذه الألفاظ بغير نون التوكيد أيضاً تكون كذلك.

الثالث: لم يجتمع مِن شواهد الكتاب في موضعٍ واحدٍ ما اجتمع منها ههنا، وهو غريب؛ لأنَّ أغلبها كان في مراتب توكيد الفعل مِن وجوبٍ وكثرةٍ وقِلَّةٍ ونحوِها، وهي مسألةٌ مَحَلُّها علمُ النحو لا الصرف، ولِذا لم يَذكرها الزنجانيُّ وغيرُه مِمَّن صَنَّف في تصريف الأفعال.

(تتمة)

هي اسم لبقية الشيء، أي: ما يَتِمُّ به، وقد «تَمَّ يَتِمُّ تَماماً»: إذا كمل. ووقع في بعض الحواشي ـ نقلاً عن البرماويِّ ـ أنها بكسر التاءين، وهو ضبطٌ غيرُ صحيح. وهذه التَّتِمَّة جُعلتْ كالخاتمة للكلام على تصريف الفعل، وهي:

(في حُكم الأفعال) السبعة (عند إسنادها إلى الضمائر) كتاء الفاعل (ونحوِها)

ويدخُل فيه تاءُ التأنيث؛ فإنها مِن المُراد هنا كما سيأتي في حُكم الناقص، إلا أنها خرجتْ بقوله: «عند إسنادها»؛ لأنَّ الفِعل معها مسنَدٌ إلى المؤنَّث بعدها لا إليها، فلو عَبَّرَ بالاتِّصال بدلَ الإسناد كما سيعبِّر به قريباً لأصابَ.

واعلم أنَّ المؤلِّف ﷺ قد ترك الكلام على شيء من أحكام بعض تلك الأفعال ـ كقلب العين في «قال» واللام في «غزا» ـ اكتفاءً بما سيأتي في باب الإعلال ونحوه، وقد نبَّهتُ على أهمِّ ذلك على سبيل الإجمال في هذا الموضع، حتى يأخذ الطالبُ بطرَف صالح منه توطئةً للدخول في التفصيل الذي سيأتي في محلِّه بإذن الله تعالى.

١ ـ حُكم الصَّحيح السالم: أنه لا يدخُله تغييرٌ عند اتِّصال الضمائر ونحوِها به، نحو: «كَتَبْتُ، وكَتَبُوا، وكَتَبَتْ».

٢ ـ وحُكم المهموز: كحُكم السالم، ....

[السالم]

(حُكم الصَّحيح السالم: أنه لا يدخُله تغييرٌ) مِن حذفٍ أو قلبٍ أو نحوِهما (عند اتِّصال الضمائر) متحركةً كانت كتاء الفاعل، أو ساكنةً كواو الجماعة، (ونحوِها) كتاء التأنيث (به)، سواءٌ كان ماضياً (نحو: «كَتَبْتُ وكَتَبُوا وكَتَبَتْ»)، أم مضارعاً نحو: «أَكْتُبُ وتَكْتُبُونَ»، أم أمراً نحو: «اكْتُبْ واكْتُبِي». ولا يَرِدُ على كلامِه إسكانُ اللام في «كَتَبْتُ» وضمُّها في «كَتَبُوا» ونحوُ ذلك لأنه من مباحث النَّحو لا الصرف.

[المهموز]

(وحُكم المهموز) وهو الذي أحدُ حروفه الأصول همزةٌ (كحُكم السالم) في أنه لا يدخُله تغيير، فتقول: «أَمَلْتُ وأَمَلُوا وأَمَلَتْ» كما قلتَ: «كَتَبْتُ وكَتَبُوا وكَتَبَتْ»؛ لأنَّ الهمزة حرفٌ صحيح، لكنها قد تُخفَّف إذا وقعتْ غيرَ مبتدأ بها؛ لأنها حرفٌ شديد مِن أقصى الحلق.

وإنما جُعل المهموز مِن غير السالم لِما فيه مِن التغييرات التي ليست في السالم، وأيضاً كثيراً ما تُقلب الهمزة حرفَ عِلَّة، ولهذا عُدَّتْ شبيهةً بحرف العلَّة كما أشرنا إليه سابقاً.

واعلم أنَّ المقصودَ بالمهموز في قولِ المصنف: «وحُكم المهموز كحُكم السالم» المهموزُ الخالي مِن التَّضعيف وحروفِ العِلَّة؛ فإنَّ لفظ المهموز إذا أُطلق يُفهَمُ منه الخالي مِن التضعيف وحروفِ العِلَّة، وإلا فيقال: المضاعَف المهموز والمثالُ المهموز ونحوُ ذلك، والأَوْلى أن يقال: حُكم المهموز في التَّصاريف حُكمُ مماثِله مِن غير المهموز؛ إنْ مضاعَفاً فمضاعَفٌ، وإنْ مثالاً فمثالٌ، إلى غير ذلك. قاله التفتازانيُّ، ثم رأيتُه في كلام السيوطيِّ على قول «الكافِيَة»:

وَذُو هَـمْـزٍ يُـحَـاكِـي كُـلَّ نَـوْعٍ ... مَضَى فَاقْنَعْ بِأَحْكَامِ المُحَاكَى

إلا أنَّ الأمرَ مِن «أَخَذَ» و«أَكَلَ» تُحذف همزتُه مطلقاً، نحو: «خُذ» و«كُل»، ومِن «أَمَر» و«سأل» في الابتداء، نحو: «مُرُوا بالمعروف وانْهَوا عن المنكر»، ونحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، ويَجوز الحذفُ وعدمُه إذا سُبقا بشيءٍ، نحو: «قلتُ له: مُر»، أو: «اؤمُر»، و«قلتُ له: سَلْ»، أو: «اسْأَل».

(**إلا أنَّ الأمرَ**) أي: فعلَ الأمر المصوغَ (**مِن «أَخَذَ» و«أَكَلَ» تُحذف همزتُه**) الأصليَّة على غير القياس لكثرة الاستعمال، ثم همزةُ الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن، وهذا الحذف واجبٌ فيهما في الاستعمال المشهور (**مطلقاً**) أي: في الابتداء وغيرِه، (**نحو: «خُذ»**) مِن قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، (**و«كُل»**) مِن قولِه ﷺ: «يا غلام سَمِّ الله وكُلْ بيمينك»، وإنما قلنا: «في الاستعمال المشهور» لأنَّ سيبويه قد نصَّ في «باب عدة ما يكون عليه الكَلِم» على أنَّ بعض العرب يقول: «اؤكُلْ»، وحكى الفارسيُّ وأبو الفتح: «اؤخُذْ واؤكُلْ»، وقالا: إلا أنَّ ذلك في غاية الشُّذوذ استعمالاً. اهـ. (**و**) المصوغَ (**مِن «أَمَر» و«سأل»**) تُحذف همزتُه غالباً (**في الابتداء، نحو**) قوله ﷺ: (**«مُرُوا بالمعروف وانْهَوا عن المنكر**) قبل أن تَدْعُوا فلا يُستجاب لكم». أخرجه ابنُ ماجه (٤٠٠٤) من حديث عائشة ؓ، (**ونحو**) قولِه تعالى: (**﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ويَجوز**) في هذين الفِعلين (**الحذفُ**) للهمزة (**وعدمُه إذا سُبقا بشيءٍ**)؛ حرفَ عطف كان نحو: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]، أو غيرَه (**نحو: «قلتُ له: مُر»، أو**): «قلتُ له: (**اؤمُر»، و«قلتُ له: سَلْ»، أو**): «قلتُ له: (**اسْأَل»**)، وفي حديث «السُّنَن» الذي صحَّحه الترمذيُّ وابنُ حبان: «فَمُرْ برأس التمثال»، «ومُرْ بالستر»، «ومُرْ بالكلب». وعدمُ الحذف في ذلك أفصحُ؛ لأنَّ همزة الوصل سقطت في الدَّرج فلم يبقَ للثانية ثِقَلٌ، بخلافه في الابتداء؛ فإنَّ همزة الوصل باقيةٌ، واجتماعُ همزتين ثقيل، فناسب التَّخفيف بالحذف.

وإنما جاز الوجهان في ذلك لأنَّه جرى ما كثُر على التخفيف المذكور، وما لم يكثُر على القياس المذكور، وما توسَّط بينهما على الوجهين جميعاً؛ لِقُربه من البابَين جميعاً. أفاده في «الإيضاح».

وكذا تُحذف همزةُ «رأى» أي: عينُ الفعل مِن المضارع والأمرِ، كـ«يَرَى» و«رَهْ»، الأصل: «يَرْأَى»، نُقلتْ حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، ثم حُذفتْ لالتقائها ساكنةً مع ما بعدها، والأمرُ محمولٌ على المضارع.

ثم صريحُ كلام المؤلِّف ﷺ أنَّ قولهم: «سَلْ» إنما هو مِن «سأل» المهموز، قال في «التاج»: يُقال على التخفيف البَدَلِيِّ: «سالَ يَسالُ» كـ«خاف يَخافُ»، وهي لغة هُذيل، والعين مِن هذه اللغة واوٌ لِما حكاه أبو زيد مِن قولهم: «هما يَتساوَلان»، كقولك: يتقاوَمان ويتقاوَلان، وبه قرأ أبو جعفر ونافعٌ وابن عامر: ﴿سالَ سائلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ﴾ [المعارج: ١]. اهـ، فلا يَبعد أن يُقال: إنَّ «سل» أمرٌ مِن «سالَ» المخفَّف، التزمَتْهُ العربُ قاطبةً كما التزمُوا الكسرَ في «إخالُ» وإنْ كان لغةً لبعضهم فقط، وعليه فلا حاجةَ إلى ذِكره في هذا الفصل، ولعلَّ هذا سببُ ترك كثير مِن المصنِّفين لهذا الفعل، وعدمِ ذِكره مع «خُذْ ومُرْ وكُلْ».

● **تنبيهان:**

الأوَّل: أجاز المؤلِّف الحذفَ وعدمَه في «مُرْ» إذا سُبق بشيء مطلقاً، وقَيَّد صاحبُ «التسهيل» هذا الشيءَ بكونه واواً أو فاءً، وهذا ما ذكَره صاحب «التهذيب» نقلاً عن الليث، فما في المتن لا يَخلو مِن نظر.

الثاني: في «التسهيل» وشرحِه: [ولا يُقاس على هذه الأمثلة غيرُها إلا في الضَّرُورة] كقوله:

تِ لِيِ آلَ زَيْدٍ وَانْدُهُمْ لِي جَماعَةً وَسَلْ آلَ زَيْدٍ: أَيُّ شَيْءٍ يَضِيرُهَا؟

ولا يقال في «أَتَى» مثلاً: «تِ» إلا في الضَّرُورة.

(**وكذا تُحذف**) غالباً (**همزةُ «رأى»**) رُؤْيةً ورَأْياً ورُؤْيَا، (**أي**): تُحذف (**عينُ الفعل مِن**) صيغتيِ (**المضارع والأمرِ كـ«يَرَى» و«رَهْ»**) وذلك لكثرة الاستعمال، (**الأصل**) في الأوَّل: (**«يَرْأَى»**) كـ«يَنْأَى»، (**نُقلتْ حركةُ الهمزة إلى ما قبلها**) وهو الراء، (**ثم حُذفتْ لالتقائها ساكنةً مع ما**) أي: الساكنِ (**بعدها**) وهو الألفُ المنقلبة عن لام الكلمة؛ (**والأمرُ محمولٌ**) في حذف الهمزة (**على المضارع**) وإلَّا لم تُحذف لعدم الساكن بعدها. ويتَّفق في خطاب المؤنَّث لفظُ

. . . .

الواحدة والجمع؛ لأنك تقول: «تَرَيْنَ يا امرأةُ» و«تَرَيْنَ يا نسوةُ»، لكن وزن الواحدة «تَفَيْنَ» بحذف اللام والعين لأنَّ أصلَه «تَرْأَيِينَ»، ووزن الجمع «تَفَلْنَ» بحذف العين فقط لأن أصله «تَرْأَيْنَ».

وخرج بقولنا: «غالباً» لغةُ تَيم الرِّباب ـ وقيل: تيم اللات ـ، فإنهم لا ينقلون، بل يقولون: «يَرْأى» و«ارْأَ يا زيدُ»، قال شاعرُهم:

أُرِي عَـيْـنَـيَّ مَـا لَـمْ تَـرْأَيَـاهُ　　　كِـلَانَـا عَـالِـمٌ بِـالـتُّـرَّهَـاتِ

وقيل: هو ضرورة لا لُغة.

وعُلِم مِن تخصيص الحذف بالمضارع والأمر أنه لا حذفَ في غير ذلك، وهو كذلك، نحو: «مَرْأى ومَرْئِيٌّ ومِرْآةٍ وأَرْأى منه وما أرْآهُ وأرْءِ به»، غيرَ أنَّ ههنا أمرين:

أحدهما: أنه ربَّما جاء ماضي «يَرَى» بلا همز، قال:

صاحِ هَلْ رَيْتَ أو سَمِعْتَ بِرَاعٍ　　　رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَرَى في الحِلَابِ؟

وكذلك قالوا في «أرَأَيْتَ وأَرَأَيْتَكَ»: «أَرَيْتَ وأَرَيْتَكَ» بلا همز، قال ابنُ سيده: والكلامُ العالي في ذلك الهمزُ.

والثاني: أنَّ مفادَ كلام المؤلِّف أنَّ الحذف في المضارع والأمر سواءٌ، وليس كذلك؛ قال ابن سيده أيضاً: إذا جئتَ إلى الأفعال المستقبلة التي في أوائلها الياء والتاء والنون والألف اجتمعتِ العربُ الذين يَهمزون والذين لا يَهمزون على ترك الهمز كقولك: «يَرَى وتَرَى ونَرَى وأَرَى»، قال: وبها نزل القرآن ... إلا تَيمَ الرِّباب فإنهم يهمزون مع حروف المضارعة ... فإذا جِئتَ إلى الأمر فإنَّ أهل الحجاز يَتركون الهمز فيقولون: «رَه ذلك»، وللاثنين: «رَيَا ذلك»، وللجماعة: «رَوْا ذلك»، وللمرأة: «رَيْ ذلك»، وللاثنتين كالرجلين، وللجمع: «رَيْنَ ذاكُنَّ»، وبنو تميم يَهمزون جميع ذلك فيقولون: «ارْأَ ذلك» و«ارْأَيا» ولجماعة النساء: «ارْأَيْنَ».

وتُحذف همزة «أَرَى» أي: عينُه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو: «أَرَى» و«يُرِي» و«أَرِهْ».

وإذا اجتمعتْ همزتان في أوّل الكلمة وسكنتْ ثانيتُهما أُبدلت مدًّا مِن جنسِ حركةِ ما قبلها، كما سيأتي.

(وتُحذف همزة «أَرَى») المبدوءِ بهمزة التّعدية، (أي): تُحذف (عينُه أيضاً في جميع تصاريفه) مِن ماضٍ ومضارع وأمرٍ واسمَيْ فاعل ومفعول، (نحو: «أَرَى» و«يُرِي» و«أَرِهْ») و«مُرٍ» و«مُرًى»، والأصل: «أَرْأَى» و«يُرْئِي» و«أَرْئِه» و«مُرْءٍ» و«مُرْأًى»، كـ«أَنْأَى» ـ أي: أَبْعَدَ ـ و«يُنْئِي» و«أَنْئِه» و«مُنْءٍ» و«مُنْأًى».

● تنبيه: «الرُّؤْيةُ» و«الرَّأْيُ» و«الرُّؤْيَا» مصادرُ لـ«رَأَى»، والأوّل للإبصار في اليقظة، والثاني للاعتقاد، والثالث للإبصار المناميّ، ويكون الرَّأْيُ أيضاً مصدرَ «رأيتُه» بمعنَى: أصبتُ رِئَتَه، وحينئذٍ لا يكون شيءٌ مِن فُروعه منقولاً، بل تُهمَز جميعُها، تقول: «أنا أرْآه»، و«ارْأَه» بالهمز لِقِلَّة استعماله في كلامهم، وإنما يَحذفون عند كثرة الاستعمال لِتخفيف الكلمة.

(وإذا اجتمعتْ همزتان في أوّل الكلمة) اسماً كانت أو فعلاً (وسكنتْ ثانيتُهما أُبدلت) وجوباً الهمزة الثانية (مدًّا مِن جنسِ حركةِ ما قبلها) رَوْماً للتخفيف؛ إذ لا يخفى ثقلُ ذلك. فإنْ كانت حركة ما قبلها فتحةً قُلبتْ ألفاً نحو: «آمَنَ»، وإنْ كانت ضمةً قُلبتْ واواً نحو: «أُومِنُ»، وإنْ كانت كسرةً قُلبتْ ياءً نحو: «إيماناً». وإنما اشتُرط اجتماعهما لأنَّ الهمزة الساكنة التي قبلها حرفٌ غير همزة لا يجب قلبُها بجنس حركة ما قبلها، بل يَجوز، نحو: «رَأْسٍ» و«بُؤْسٍ» و«ذِئْبٍ»، كما اشتُرط كونهما في كلمة واحدة لأنهما لو كانتا في كلمتَين لا يجب أيضاً ذلك، بل يَجوز، نحو: «يا قارِئُ ائْتِمِرْ» بتحقيق الهمزتين أو التَّخفيف لهما أو لِواحدة منهما؛ لِجواز انفكاك الهمزتَين بانفكاك إحدى الكلمتين عن الأخرى.

وأمّا اشتراطُ المؤلِّف كونَهما في أوّل الكلمة فقد تبع فيه صاحبَ «الوسيلة»، ونصَّ على هذا القيد أيضاً العينيُّ في «ملاح الألواح»، ولم يُقيِّد الأكثرون الإبدال المذكور بهذا القيد، بل أطلقوه (كما سيأتي) إن شاء الله تعالى في «باب الإعلال».

٣ ـ حُكم المضعَّف الثلاثيِّ ومزيدِه: يجبُ في ماضِيه الإدغامُ، نحو: «مَدَّ» و«اسْتَمَدَّ» و«مَدُّوا» و«اسْتَمَدُّوا»، ما لم يتَّصل به ضميرُ رفعٍ متحرِّك، فيجب الفَكُّ، نحو: «مَدَدْتُ» و«النِّسوةُ مَدَدْنَ»، و«اسْتَمْدَدْتُ» و«النِّسوةُ اسْتَمْدَدْنَ».

ويجبُ في مضارعه الإدغامُ أيضاً، نحو: «يَرُدُّ ويَسْتَرِدُّ ويَرُدُّون ويَسْتَرِدُّونَ»، ما لم يكن

● تنبيه: إذا كان الفعل المهموز اللام على «فَعَلَ» وأسند لضمير الرَّفع المتحرِّك، فعامَّة العرب على تحقيق الهمزة، نحو: «قَرَأْتُ وبَدَأْتُ»، وحكى سيبويه عن أبي زيد أنَّ مِن العرب مَن يُخفِّفُ الهمزةَ فيقول: «قَرَيْتُ وبَدَيْتُ ومَلَيْتُ الإناءَ وخَبَيْتُ المتاعَ»، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: «أَقْرَا وأَبْدَا» بالتَّخفيف أيضاً، فعلى هذا لو دخل على المضارع جازمٌ: فإنْ كان التَّخفيفُ بعد دخول الجازم فهو قياسيٌّ لسكون الهمزة، ولا تُحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّه قبل التَّخفيف، تقول: «لم أَقْرَا ولم أَبْدَا»، وإنْ كان التَّخفيفُ قبل دخول الجازم فهو شاذٌّ، ومع هذا لا يلزمُك أن تحذفَ هذه الألفَ عند دخول الجازم كما تصنَعُ في الناقص، بل يَجوز حذفُها وإبقاؤها فتقول: «لم أَقْرَ ولم أَبْدَ» وتقول: «لم أَقْرَا ولم أَبْدَا»، وهو الأكثرُ.

[المضعف]

(حُكم المضعَّف الثلاثيِّ) كـ«مَدَّ» (ومزيدِه) كـ«اسْتَمَدَّ» أنه (يجبُ في ماضِيه الإدغامُ) لعينه في لامه (نحو: «مَدَّ» و«اسْتَمَدَّ» و«مَدُّوا» و«اسْتَمَدُّوا»، ما لم يتَّصل به ضميرُ رفعٍ متحرِّك) ـ وهو: تاء المتكلِّم و«نا» المتكلِّمين وتاءُ المخاطَب ونونُ الإناث ـ (فيجب الفَكُّ) لوجوب تسكين ما قبل هذا الضمير وهو ثاني المثلَين، فيمتنع الإدغامُ بفوات شرط تحرُّكه، (نحو: «مَدَدْتُ») و«مَدَدْنَا» و«مَدَدْتَ» .. إلى: «مَدَدْتُنَّ»، (و«النِّسوةُ مَدَدْنَ»، و) مثلُه: («اسْتَمْدَدْتُ») و«اسْتَمْدَدْنَا» و«اسْتَمْدَدْتَ» .. إلى: «اسْتَمْدَدْتُنَّ»، (و«النِّسوةُ اسْتَمْدَدْنَ»)، وقولُ العامَّة: «اسْتَرَدَّيْنا الشيءَ واسْتَقَلَّيْنا» ونحو ذلك لحنٌ قبيح.

(ويجبُ في مضارعه الإدغامُ أيضاً، نحو: «يَرُدُّ ويَسْتَرِدُّ ويَرُدُّون ويَسْتَرِدُّونَ»، ما لم يكن

مجزوماً بالسُّكون، فيَجوز الأمرانِ، نحو: «لم يَرُدَّ ولم يَرْدُدْ»، و«لم يَسْتَرِدَّ ولم يَسْتَرْدِدْ»، وما لم تتَّصلْ به نون النسوة فيجبُ الفكُّ، نحو: «يَرْدُدْنَ ويَسْتَرْدِدْنَ»، بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول: «لم يَرُدُّوا ولم يَسْتَرِدُّوا».

والأمرُ كالمضارع المجزومِ في جميع ذلك، نحو: «رُدَّ يا زيدُ، وارْدُدْ»، و«اسْتَرِدَّ، واسْتَرْدِدْ»، و«ارْدُدْنَ واسْتَرْدِدْنَ يا نسوةُ»، و«رُدُّوا واسْتَرِدُّوا».

مجزوماً بالسُّكون فيَجوز الأمرانِ): الإدغامُ نظراً إلى أنَّ السكون عارضٌ لا اعتدادَ به، والفكُّ نظراً إلى انتفاء شرط الإدغام وهو تحرُّكُ ثاني المِثلين، (نحو: «لم يَرُدَّ ولم يَرْدُدْ»، و«لم يَسْتَرِدَّ ولم يَسْتَرْدِدْ»)، والفكُّ لغة الحجازيِّين، والإدغامُ لغة التَّميميِّين، والأوَّلُ أقرب إلى القياس؛ لموافقته الأصلَ، وتقديماً لأقوى الطالِبَين وهو العاملُ، وحملاً على ما أُجمع على إظهاره مِن نحو: «رَدَدْتُ» لِشبهه به في الجُملة، ولانتفاء الثقل بسكون أحد الحرفين. (وما لم تتَّصلْ به نون النسوة فيجبُ) فيه (الفكُّ) كما وجب في الماضي، (نحو): النِّسوةُ («يَرْدُدْنَ ويَسْتَرْدِدْنَ»، بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون) أي: بحذفِ النون، (فإنه كغير المجزوم) في وجوب الإدغام، (تقول: «لم يَرُدُّوا ولم يَسْتَرِدُّوا»)، و«لم تَرُدِّي» و«لم تَرُدَّا»، وهكذا.

(والأمرُ) بالصيغة (كالمضارعِ المجزومِ في جميع ذلك) المذكور، فيَجوز الإدغامُ وعدمُه في أمر الواحد (نحو: «رُدَّ يا زيدُ، وارْدُدْ»، و«اسْتَرِدَّ، واسْتَرْدِدْ»، و) يجب الفكُّ في أمر الإناث نحو: («ارْدُدْنَ واسْتَرْدِدْنَ يا نسوةُ»، و) يجب الإدغامُ فيما عدَا ذلك نحو: («رُدُّوا واسْتَرِدُّوا»)، و«رُدَّا، واسْتَرِدَّا»، و«رُدِّي، واسْتَرِدِّي».

- **تنبيهات:**

الأوَّل: قولُ العَرب: «قَطِطَ شعرُه» و«ضَبِبَ البلدُ» بفكِّ الإدغام شاذٌّ جيءَ به لِبيان الأصل، و«ضَنِنُوا» في قول الشاعر:

مَهْلاً أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

محمولٌ على الضرورة. وأمَّا قول العامَّة: «تَصامَمَ عن الشيء» و«سارَرَه به» و«حاجَجَه» ونحو ذلك فليس مِن البابَين المذكورَين فاحذَرْه.

. . . .

الثاني: الأبواب التي تجري عليها أحكامُ الإدغام السابقة هي: «مَدَّ» و«أَعَدَّ» و«اعْتَدَّ» و«انْقَدَّ» و«اسْتَعَدَّ» و«مادَّ» و«تَمَادَّ»، ومِن غير المضاعف: «اسْوَدَّ» و«اسْوَادَّ» و«اقْشَعَرَّ» ونحوه كـ«اطْمَأَنَّ»، وما بَقي فبعضُه لم يجئ منه المضاعفُ، وبعضُه جاء ولكن ليس للإدغام إليه سبيلٌ نحو: «مَدَّدَ» و«تَمَدَّدَ» في «التَّفْعِيل» و«التَّفَعُّل»؛ لأنَّ العين فيه متحرِّك أبداً لإدغام حرف اخر فيه، فهو لا يُدغَم في حرف آخَرَ لامتناع إسكانه.

واعلم أنه كما يجب الإدغام فيما مضى مبنيًّا للمعلوم يجب فيه مبنيًّا للمجهول.

الثالث: المرادُ بجواز الأمرَين في كلام المؤلِّف جوازُ الإدغام والفكُّ عندنا أخذاً بإحدى اللُّغتين، وإلا فالإدغامُ واجبٌ عند بني تميم، ممتنعٌ عند الحجازيِّين.

الرابع: ترَكَ المؤلِّف الكلامَ على مضعَّف الرباعيِّ ومزيدِه كـ«زَلْزَلَ وتَزَلْزَلَ» لأنه لا مجالَ للإدغام فيه أصلاً؛ لحلول الفاصل بين حرفَي التَّضعيف، ولو أشار إلى هذا المعنى استيفاءً للأقسام لكان أحسنَ.

الخامس: لم يتعرَّض المؤلِّف هنا لحركة المدغَم فيه في نحو: «مُدَّ» اكتفاءً بذِكره في باب الإدغام الآتي وإن كان الأحسن تقديمه في هذا الموضع؛ لأنَّ حركة آخِرِ المضاعف حُكْمٌ من الأحكام المترجَمِ لها هنا بخلافها هناك، فإنها تذييلٌ لأحكام الإدغام العامَّة، ولذا فصَلها بتنبيه مستقِلٍّ.

السادس: من أحكام المضاعف حذفُ العين الآتي تفصيلُه في المسألة الثالثة من «فصل الإعلال بالحذف».

ولَمَّا فرغ مِن حُكم السَّالم وما أشبهه ـ وهو المهموزُ والمضعَّفُ ـ شرَع في بيان حُكم المعتلِّ، وقدَّم ما يكون حرف العِلَّة فيه غيرَ متعدِّد لكثرة بُحوثه واستعماله، وقدَّم منه معتلَّ الفاء لتقدُّم الفاء على العين واللام، فقال:

٤ ـ حُكمُ المثال: قد تقدَّم أنه إمَّا يائيُّ الفاء أو واويُّها، فاليائيُّ لا يُحذف منه في المضارع شيءٌ، إلا في لفظتَين حكاهما سيبويه، وهما: «يَسَرَ البعيرُ يَسِرُ» كوَعَدَ يَعِدُ، مِن «اليَسْرِ» كالضَّرْبِ، أي: اللِّينِ والانقيادِ؛ و«يَئِسَ يَئِسُ» في لغةٍ.

[المثال]

(حُكمُ المثال: قد تقدَّم أنه إمَّا يائيُّ الفاء أو واويُّها)، ولا يُمكن أن تكون فاؤه ألفاً لسكونه. (فاليائيُّ) منه (لا يُحذف منه في المضارع) ولا في الأمر ولا في غيرهما (شيءٌ) مطلقاً، سواءٌ كان مفتوحَ العين أم مكسورَها أم مضمومَها، (إلا في لفظتَين حكاهما سيبويه وهما: «يَسَرَ البعيرُ يَسِرُ» كوَعَدَ يَعِدُ، مِن «اليَسْرِ» كالضَّرْبِ أي): في كونِه بالفتح وهو بمعنى (اللِّينِ والانقيادِ) ولو قال: كالوَعْدِ ـ لِيوافق قولَه: كوَعَدَ يَعِدُ ـ لكان أَولى؛ (و«يَئِسَ يَئِسُ») بحذف الياء (في لغةٍ) لاستثقال ياءين وهمزة. وههنا أمورٌ أَوَدُّ تنبيهَك عليها:

أحدُها: أنَّ قول المؤلِّف: «إلا في لفظتين حكاهما سيبويه .. إلخ» مأخوذٌ مِن كلام الرضيِّ على «الشافية»، وعبارتُه فيها: وحكى سيبويه حذفَ الياء في لفظين: «يَسَر البعيرَ يَسِرُه» مِن اليَسْرِ، و«يئِس يئِس»، وهما شاذَّان. اهـ، وأحسبك فطنتَ إلى كون «يَسَرَ» في كلام الرضيِّ متعدياً وفي كلام المؤلِّف لازماً، وما ذكَره المؤلِّف أوثقُ لأنه ناقلٌ عن «القاموس».

ثانيها: أنَّ في إسناد الرضيِّ حكايةَ اللفظتين إلى سيبويه نظراً؛ فإنَّ عبارة سيبويه في «الكتاب»: وأمَّا ما كان مِن الياء فإنه لا يُحذف منه، وذلك قولُك: «يئِس ييئَس»، و«يسَر ييسِر»، و«يَمَن يَيمِن»، وذلك أنَّ الياء أخفُّ عليهم ... وزعموا أنَّ بعض العرب يقول: «يئِس يئِسُ»، فاعلم. اهـ، فلم يَحْكِ: «يَسَرَ يَسِرُ»، ولا رأيتُ مَن حكاه عنه غير الرضيِّ، ولو قاله سيبويه لاشتهر في كتب اللغة والتصريف كما لا يخفى، هذا وقد كتب محمد محيي الدين عبد الحميد ومُساعداه على عبارة الرضيِّ السابقةِ في أثناء تحقيقهم لكتابه: قد بحثنا طويلاً عن استعمال هذا الفعل محذوفَ الفاء في المضارع متعدياً فلم نعثر على نَصٍّ يُفيد ذلك. اهـ

والواويُّ تُحذف فاؤه مِن المضارع إذا كان على وزن «يَفْعِلُ» بكسر العين، وكذا مِن الأمر؛ لأنه فرعُه، نحو: «وَعَدَ يَعِدُ عِدْ»، و«وَزَنَ يَزِنُ زِنْ».

وأما إذا كان يائيًّا كـ«يَنَعَ يَيْنِعُ»، أو كان واويًّا وكان مضارعُه على وزن «يَفْعُلُ» بضمِّ العين، نحو: «وَجُهَ يَوْجُهُ»، أو على وزن «يَفْعَلُ» بفتحها، نحو: «وَجِلَ يَوْجَلُ»،

ثالثُها: أنه قد انفرد «شرحُ الأشموني» مِن بين كتب النحو والصرف التي اطَّلعتُ عليها بنقل الحذفِ في مضارع «يَسَرَ»، غير أنه لم يُفسِّر «اليَسْرَ» بشيءٍ فقال الصبان: قولُه: «يَسَرَ يَسِرُ» ـ كـ«وَعَدَ يَعِدُ» ـ أي: لعِبَ القمارَ كما في «المصباح». اهـ، ولم أر في غير «المصباح» أنه تُحذف الياء مِن مضارع «يَسَرَ»، إلا أنَّ في «المصباح» زيادةَ عِلم ينبغي قبولُها، كما أنه ينبغي تقديم قولِه في تفسير «اليَسْرِ» المذكورِ على قولي الرضيِّ والمؤلِّف لأنه أَوْلى باللغة منهما.

رابعُها: أنه حكى جماعةٌ مِن أهل العلم الحذفَ في لفظ آخَرَ هو: «يَبِسَ يَبِسُ»، وممن ذكَره ابنُ عصفور في «الممتع»، والسيوطيُّ في «الهمع»، والصبانُ عن أحد شُرَّاح «التسهيل». والله تعالى أعلم.

(والواويُّ) منه **(تُحذف فاؤه)** وهي الواو **(مِن المضارع إذا كان على وزن «يَفْعِلُ» بكسر العين)**؛ لوقوعها بين عدوَّتيها وهما الياء والكسرة، وحُملت على الياء أخواتُها، أعني: التاء والنون والهمزة، **(وكذا)** تُحذف الواو **(مِن الأمر)** وإن انتفى منه شطر العِلَّة وهو الياء **(لأنه فرعُه)** أي: مشتقٌّ منه حقيقةً كما يقول الكوفيون وبعضُهم، وبمعنى أنه: جارٍ على لفظ المضارع عند مَن يَقول باشتقاقه من المصدر ابتداءً، **(نحو: «وَعَدَ يَعِدُ عِدْ» و«وَزَنَ يَزِنُ زِنْ»)**. وفُهم مِن تخصيص المضارع والأمر بالحذف أن الواو لا تُحذف في باقي التصاريف كالماضي واسمي الفاعل والمفعول وهو كذلك. **(وأما إذا كان)** المثال **(يائيًّا كـ«يَنَعَ يَيْنِعُ»، أو كان واويًّا وكان مضارعُه على وزن «يَفْعُلُ»** بضمِّ العين نحو: **«وَجُهَ يَوْجُهُ»)** مِن الوَجاهة، **(أو على وزن «يَفْعَلُ»** بفتحها نحو: **«وَجِلَ يَوْجَلُ»)** مِن الوَجَلِ وهو الخوف، أو على «يُفْعِلُ» أو «يُفْعَلُ» بضمِّ

.... فلا يُحذف منه شيءٌ. وسُمِع: «يَاجَلُ» و«يِيجَلُ».

وشذَّ «يَدَعُ» و«يَزَعُ» و«يَذَرُ» و«يَضَعُ» و«يَقَعُ» و«يَلَعُ» و«يَلَغُ» و«يَهَبُ» بفتح عينِها، وقيل: لا شذوذ؛ إذْ أصلُها على وزن «يَفْعِلُ» بكسر العين، وإنما فُتحت لمناسبة حرف الحَلْق، وحُمل «يَذَرُ» على «يَدَعُ». ....

الياء وكسر العين أو فتحها نحو: «يُوعِدُ ويُوعَدُ» (فلا يُحذف منه شيءٌ)، ولا يخفى عليك أنَّ حُكمَ اليائيِّ قد تقدَّم، والكلامُ الآنَ في الواويِّ، فكان الأولى إسقاطُ قوله: «وأما إذا كان يائيًّا كينع يينع»؛ إذ هو تقسيمٌ للمثال كما أشرنا إليه لا تقسيمٌ للواويِّ الذي فرضُ الكلام فيه، فهو محضُ تَكرار. (وسُمِع) في مضارع الفعل السابق ـ أعني «وَجِلَ» ـ ثلاثُ لغات، بل أربعٌ، أفصحُهنَّ السابقةُ، وبها ورَد القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ﴾ [الحجر: ٥٣]، والثانية: «يَيْجَلُ» بقلب الواو ياءً؛ لأنها أخفُّ مِن الواو، والثالثة: («يَاجَلُ») بقلب الواو ألفاً لأجل الفتحة، (و) الرابعة: («يِيجَلُ») بقلب الواو ياءً للكسرة قبلها. وظاهر كلام أبي عليٍّ أنَّ هذه الأربعة قياسٌ على قِلَّة في كُلِّ ما كان معتلَّ الفاء على «فَعِلَ يَفْعَلُ» بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع. (وشذَّ) حذفُ واو المثال مع عدم كسر عين المضارع في أفعالٍ، منها: («يَدَعُ» و«يَزَعُ») الرجلَ» أي: يَكُفُّه، (و«يَذَرُ») أي: يترك كـ«يَدَعُ» (و«يَضَعُ» و«يَقَعُ» و«يَلَعُ») بالمهملة أي: يستخفُّ ويكذب (و«يَلَغُ») السبعُ» بالمعجمة أي: يشرب بطرف لسانه (و«يَهَبُ» بفتح عينِها)، وكان قياسُها عدم حذف الواو كما في «يَوْجَلُ» لانتفاء علة الحذف، (وقيل: لا شذوذَ) في الأفعالِ المذكورة ونحوِها؛ (إذْ أصلُها على وزن «يَفْعِلُ» بكسر العين) لأنَّ ماضيَها «فَعَلَ» بالفتح، (وإنما فُتحت) العين تخفيفاً (لمناسبة) ثِقل (حرف الحَلْق)، وتركوا الكسرَ في الذي حرفُ الحلق فيه حاءٌ، نحو: «يَفِحُ الأمرُ» أي: يَبِين، و«يَلِحُ البعيرَ»: يُحمِّلُه ما لا يُطيق، و«يَطِحُهُ»: يدفعه بيدَيه عنيفاً، و«يَكِحُه برِجله»: يطؤه بشدَّة، و«يَقِحُ الحافرُ»: يَصلُب؛ لِكون الحاء أضعفَ حروف الحلق. كذا قال بعضُهم، وكأنه أراد بضعفِها ما اجتمع فيها من صفات الضعف كالهمس والاستفال والانفتاح والرَّخاوة والترقيق. (وحُمل) ما لا حرفَ حلق فيه وهو («يَذَرُ» على) بعضِ ما فيه ذلك وهو («يَدَعُ») لِكونه بمعناه، والعربُ كثيراً ما تحمل الشيء على

أمَّا الحذف في «يَطَأُ ويَسَعُ» فشاذٌّ اتِّفاقاً؛ إذ ماضِيهما مكسورُ العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

نظيره وقد تحمله على نقيضه، ولم يُعيدوا الواوَ المحذوفة في جميع ذلك لأنَّ الفتح عارضٌ بسبب حرف الحلق، والأصلُ إنما هو الكسر، فاعتَبَروا الأصلَ وألغَوا الفتحةَ العارضةَ. و(**أمَّا الحذف**) للواو (**في «يَطَأُ ويَسَعُ»**) مضارعَيْ «وَطِئَ ووَسِعَ» (**فشاذٌّ اتِّفاقاً**) ووجهُه ـ كما ذكَر بعض العصريِّين في كتابٍ له في تصريف الأفعال ـ أنه لا يُمكن ادِّعاء الكسر في «يَطَأُ ويَسَعُ»؛ (**إذ ماضِيهما مكسورُ العين**) كما ذكَرنا، (**والقياس في عين مضارعه الفتح**)، فيكون حذفُ الواو فيهما خارجاً عن القياس؛ لفوات الكسرة، بخلاف نحو: «يَضَعُ ويَقَعُ». وهذا الذي ذكَره المؤلِّف وادَّعى الاتِّفاقَ عليه عجيبٌ، ولا أرى سببَه إلا عدم الرُّجوع إلى ما قاله الأئمة، ومنهم سيبويه الذي قال: وأمَّا «وَطِئْتُ ووَطِئَ يَطَأُ» و«وَسِعَ يَسَعُ» فمثل: «ورِم يَرِم» و«ومِق يَمِق»، ولكنهم فتحوا «يَفْعَل» وأصله الكسر. اهـ. وابنُ مالك الذي قال: وأمَّا «وسِع يَسَع» فكان في الأصل من باب «حَسِب يحسِب»، فَفُتحت عينه أيضاً ونُوِيَ كسرها، فلذلك حُذفت واوها، ولولا ذلك لقيل: «يَوْسَعُ»، كما قيل: «يَوْجَلُ». اهـ ونصَّ على هذا الأمر جميعُ من اطَّلعنا على كلامهم كالأشمونيِّ وشُرَّاح «الشافية» و«تصريف الزنجاني» وأصحابِ المعاجم كالزَّبيديِّ وغيرِه، بل لا يبعد أن يكون هذا مجمَعاً عليه، فكيف يستقيم القول بأنه لا يمكن ادِّعاء الكسر في الفِعلَين؟

نعم، التوجيهُ الذي ذكَرناه يُفيد أنَّ أصل «يَطَأُ ويَسَع» أنهما مِن الباب السادس، وهو بابٌ شاذٌّ كما علِمتَ ممَّا مضى، ولعلَّ شذوذَ الكسر هو الذي أراده الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وغيرُه مِمَّن قال: «أمَّا يَطَأُ ويَسَعُ فهما شاذَّانِ إجماعاً»، وهو صحيحٌ كما يُعلم من الرُّجوع إلى «الممتِع» وغيرِه مِن المطوَّلات، ولولا إسنادُ المؤلِّف الشُّذوذَ إلى حذف الواو لحملتُ كلامَه على هذا المعنى؛ فِراراً مِن تخطئته.

هذا، وإنما أُطيل في مثل هذه المواضع لأني رأيتُ مِن العصريين مَن يُخطئ في مسائلَ اغترَّ فيها بعباراتٍ وقعتْ للمصنِّف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب المتداوَل مِن دون تَحَرٍّ، وهذه إحداهنَّ كما رأيتَ.

وأمَّا مصدرُ نحو: «وَعَدَ ووَزَنَ»، فيَجوز فيه الحذفُ وعدمُه، فتقول: «وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ووَعْداً»، و«وَزَنَ يَزِنُ زِنَةً ووَزْناً». وإذا حُذفت الواو مِن المصدر عُوِّضَتْ عنها تاءٌ في آخِرِه، كما رأيتَ، ....

ثم ظاهرُ تمثيل المؤلِّف بالفِعل «يَهَبُ» مع الأمثلة التي قبلَه أنَّ الفتح المذكورَ يأتي في حلقيِّ العين وحلقيِّ اللام على السَّواء، وهو مذهب أبي حيان، وليس كذلك؛ لأنَّ الفتح مخصوصٌ بحلقيِّ اللام، و«يَهَبُ» شاذٌّ كما حَقَّقَه صاحبُ «فتح الأقفال» وغيرُه؛ على أنه كان ينبغي استثناءُ «وَهَلَ يَوْهَلُ» أيضاً؛ فإنه مما أثَّرت فيه العينُ الحلقيَّة فجاء مضارعُه بالفتح على خلاف نظائره وإن لم تُحذف الواوُ منه.

(**وأمَّا مصدرُ نحو: «وَعَدَ ووَزَنَ»**) مما هو معتلُّ الفاء بالواو، (**فيَجوز فيه الحذفُ**) للواو (**وعدمُه، فتقول: «وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً»**) بالحذف، (**و«وَعْداً»**) دون الحذف، (**و«وَزَنَ يَزِنُ زِنَةً ووَزْناً»**)، بالحذف وعدمِه أيضاً. وأصل عِدَة وزِنَة: «وِعْدٌ ووِزْنٌ»، بكسر الفاء وسكونِ العين، حُذفت الفاء حملاً على المضارع، وحُركت العين بحركة الفاء ـ وهي الكسرة ـ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، (**وإذا حُذفت الواو مِن المصدر**) لِما ذكرنا (**عُوِّضَتْ عنها**) لزوماً (**تاءٌ في آخِرِه كما رأيتَ**)، وليكون التاء للتعويض لا تَجتمع هي والمعوَّضُ منه، وهو الواو. وذهب بعضُهم إلى أنَّ أصل «عِدَة»: «وِعْدة» بالتاء ابتداءً، فَحُذفت الواو ولم يُعَوَّضْ عنها، وفي النفس مِن القولين شيء؛ إذ لا نعلمهم قالوا: «وعَد وِعْداً أو وِعْدَةً»، ولا «وزَن وِزْناً أو وِزْنَةً»، بل قالوا: «وعَد وَعْداً» و«وزَن وَزْناً»، كما قالوا في الصحيح: «ضرَب ضَرْباً»، و«نصَر نَصْراً»، ونحو ذلك، فالظاهر عندي أنَّ أصل «عِدَةٍ» إنما هو المصدر المعروف المطَّرد، وهو: «وَعْدٌ» بالفتح، حُذفت واوه لِما مَرَّ، وعُوِّض منها تاءُ التأنيث، ثم حُركت العين لإمكان الابتداء، واختير الكسر لأنه هو الأصل في التخلُّص من السُّكون، إلا أنه إنْ كانت العين حلقيَّةً عُدل إلى الفتح تخفيفاً كـ«ضَعَة وسَعَة».

فإن قلتَ: يدلُّ على ما ذكَروه قولُ العرب: «وتَره وِتراً ووِتْرةً» بكسر الواو.

قلتُ: ويدلُّ على ما ذكرتُه قولُهم: «وهَبه وَهْباً»، و«وعَده وَعْداً»، و«وخَزه وَخْزاً»،

وقد تُحذف شذوذاً، كقولِه:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا

و«وقَصه وَقْصاً»، و«وعَظه وَعْظاً»، و«وصَفه وَصْفاً»، و«وَمِقه وَمْقاً»، و«وصَله وَصْلاً»، و«وسَمه وَسْماً»، وغير ذلك، ولا يخفى أنَّ جعل الكثير أصلاً وبناءَ القاعدة عليه هو الوجهُ دونَ عكسه.

فإنْ قلتَ: لو كان المصدر على «فَعْلٍ» بالفتح كما تقول لَمَا خُفِّفَ بحذف الواو، لانتفاء الثقل حينئذٍ.

قلتُ: لا أُسَلِّم أنَّ الحذفَ للثقل، وإنما حذف الواو في المصدر حملاً على حذفها في المضارع كما تقدَّم.

فإنْ قلتَ: قد حكى الجرميُّ أنَّ مِن العرب مَن يخرج نحو: «عِدَةٍ» على الأصل فيقول: «وِعْدة ووِثْبة» بالكسر.

قلتُ: لا يَرِدُ هذا على ما قرَّرتُه؛ لأنَّ غاية ما هنالك أنهم أعادُوا الواو المحذوفة -فجمعوا بين المعوَّض والمعوَّض منه ولهذا نظائر- وحرَّكوها بحركة العين وهي الكسرة، ويدلُّ عليه أنهم لما قالوا في الصِّلَةِ: «صُلَة» بالضم شذوذاً وأعادُوا الواوَ أعادوها محرَّكةً بضمةِ العين، فقالوا: «وُصْلَة»، وادِّعاءُ كون ما حكاه الجرميُّ تخريجاً على الأصل يحتاج إلى دليل.

هذا ما كان قد ظهَر لي في هذا المقام عند بداية الطَّلب، وكنتُ أظنني انفردتُ به، إلى أن رأيتُ الرضيَّ يذهب في «شرح الكافية» إلى ما اخترتُه، إلا أنه لم يَذْكر شيئاً من التفصيل الذي ذكرتُه، والله أعلم. (وقد تُحذف) التاءُ التي جُعلتْ عوضاً على القول الأوَّل مع الإضافة (شذوذاً، كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب:

(إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا)

يعني: عِدَةَ الأمر. وخرَّجَه بعضُهم على أن «عِداً» جمع «عِدْوَة» وهي الناحية، أي: وأخلفوك نَواحِيَ الأمر الذي وعدوا. و«الخليط»: صاحب الرجل الذي يُخالطه في جميع أموره، ويستوي فيه الواحد والجمع، و«البين»: الفراق، و«الانجراد»: الاندفاع، ويُروى: «فانصرموا» أي: انقطعوا عَنَّا بِبُعدهم. ويُروى أيضاً: «فانفرَدُوا».

وشذَّ حذفُ الفاء في نحو: «رِقَةٍ» للفضة، و«حِشَةٍ» بالمُهْمَلة للأرض المُوحِشة، و«جِهَةٍ» للمكان المُتَّجَه إليه؛ لانتفاء المصدرية عنها.

(**وشذَّ حذفُ الفاء في نحو: «رِقَةٍ» للفضة**) المضروبة، (**و«حِشَةٍ» بـ**)ـالحاء (**المُهْمَلة**) والشين المعجمة (**للأرض المُوحِشة**) أي: الخاليةِ التي لا أنيس بها، (**و«جِهَةٍ» للمكان المُتَّجَه إليه؛ لانتفاء المصدريَّة عنها**)؛ أمَّا «رِقَة وحِشَة» فباتِّفاق، وأمَّا «جهة»: فقال المازني والمبرِّد والفارسيُّ: إنه اسم للمكان المتوجَّه إليه كـ«الوجهة»، وعليه فحذفُ واوه شاذٌّ وإثباتها في «وجهة» قياسٌ لأنه ليس بمصدر. وذهب قومٌ إلى أن «وجهة» مصدر، وهو الذي يَظهر من كلام سيبويه، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذٌّ وحذفها من «جِهَة» قياسٌ، وسَوَّغ الإثباتَ في الأول فَقْدُ مضارعه؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفها إلا حملُه على مضارعه ولا مضارعَ، ورَجَّحَ الشَّلَوْبِين القولَ بأنه مصدر، قال: لأن «وِجْهَة» و«جِهَة» بمعنى واحد ولا يمكن أن يقال في «جِهَة»: إنها اسم للمكان؛ إذ لا يبقى للحذف وجهٌ.

● **تنبيهان:**

الأوَّل: إذا كان مضارع المثال الواويِّ مفتوحَ العين ثبتت واوُه نحو: «يَوْجَلُ ويَوْهَلُ»، وقد تقدَّم ذِكرُه، فإذا صِيغ من مثل ذلك فعلُ الأمر جِئت بهمزة وصل مكسورة، وحينئذٍ تُقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فتقول: «ايجَلْ»، ومثلُه: «ايهَلْ»، وكان ينبغي للمصنِّف ﷺ أن يذكُرَ هذا الحكمَ. قال التفتازانيُّ: فإن انضمَّ ما قبل الياء المنقلبة عن الواو عادت الواو لزوال عِلَّة القلب، أعني كسر ما قبل الواو، تقول: «يا زيدُ ايجل» تلفظ بالواو لزوال الكسرة لسقوط الهمزة في الدرج، وتُكتب بالياء؛ لأنَّ الأصل في كُلِّ كلمة أن تُكتبَ بصورة لفظِها بتقدير الابتداءِ بها والوقفِ عليها، فالابتداءُ فيه بالياء نحو: «ايجل»، فتُكتب بالياء، فلو كُتبت في الكتب التعليميَّة بالواو فلا بأسَ به؛ فإنه لتوضيحه وتفهيمِه للمستفيدين. اهـ باختصار.

الثاني: إذا بنيتَ صيغة «افْتَعَلَ» مِن المثال الواويِّ أو اليائيِّ لَزِم قلب الفاء تاءً، ثم إدغامُها في تاءِ «افْتَعَلَ» نحو: «اتَّصَل واتَّسَر»، وسيأتي تفصيلُ هذا في الفصل المعقودِ له آخِرَ «باب الإبدال».

٥ ـ حُكم الأجوف: إن أُعِلَّتْ عينُه وتحرَّكتْ لامُه ثَبتت العين، وإنْ سَكنت

[الأجوف]

(حُكم الأجوف): هو إمَّا مجرَّد أو مَزيدٌ؛ فالمجرَّدُ إنْ كان ماضياً اعتلَّ بقلب عينِه ألفاً سواءٌ كانت واواً أم ياءً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها نحو: «صانَ وباعَ»، والأصلُ: «صَوَنَ وبَيَعَ»، قُلبت الواوُ والياء ألفاً تخفيفاً.

وإنْ كان مضارعاً اعتلَّ بالنقل إن كان مضموماً أو مكسوراً، وبالنقل والقلبِ إن كان مفتوحاً، فالأوَّلُ نحو: «يَصُون ويَبِيعُ»، أصلُهما: «يَصْوُنُ ويَبْيِعُ»، نُقلت ضمة الواو وكسرةُ الياء إلى ما قبلَهما. والثاني نحو: «يَخافُ ويَهابُ»، أصلُهما: «يَخْوَفُ ويَهْيَبُ»، نُقلت حركتا الواو والياء إلى ما قبلهما، ثم قُلبت الواو والياء ألفاً لتحرُّكهما في الأصل وانفتاحِ ما قبلهما الآنَ؛ حملاً للمضارع على الماضي.

ويُستثنى مِمَّا تقدَّم «فَعِلَ يَفْعَلُ» الذي وصفُه على «أفْعَلَ» نحو: «عَوِرَ يَعْوَرُ» كما سيأتي تفصيلُه في مباحث الإعلال.

والمزيدُ لا يعتلُّ منه إلا أربعة أبنية وهي: «أَفْعَلَ» نحو: «أجابَ يُجِيبُ»، و«انْفَعَلَ» نحو: «انْقادَ يَنْقادُ»، و«افْتَعَلَ» ـ بشرط يأتي ـ نحو: «اخْتارَ يَخْتارُ»، و«اسْتَفْعَلَ» نحو: «اسْتَقامَ يَسْتَقِيمُ»، ولا يخفى عليك أنَّ أصلَها: «أَجْوَبَ يُجْوِبُ»، و«انْقَوَدَ يَنْقَوِدُ»، و«اخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ»، و«اسْتَقْوَمَ يَسْتَقْوِمُ». وسلَكَ بعضُ المصنِّفين غيرَ هذه الطريقة فقالَ: تُعَلُّ عينُ الأجوف المزيد إلَّا إنْ كان على «فاعَلَ» أو «تَفاعَلَ» أو «فَعَّلَ» أو «تَفَعَّلَ» أو «افْعَلَّ» .. إلخ، وما ذكرناه تبعاً للزنجانيِّ أخصرُ كما هو ظاهرٌ.

ثم إنَّ الأجوفَ (إن أُعِلَّتْ عينُه) التي هي واو أو ياء بالقلب ألفاً في الماضي (وتحرَّكتْ لامُه) حركةَ بناءٍ أو إعرابٍ أو غيرِهما في الماضي أو في غيره (ثَبتت العين)؛ لأنَّ ثبوتَها هو الأصلُ ولا مانعَ منه، نحو: «قالَ» و«قالتْ» و«يَقُولُ» و«لم يَقُولَا» و«قُولَا» و«قُولَنَّ». (وإنْ سَكنتِ) اللامُ

بالجزم نحو: «لم يَقُلْ»، أو بالبناء في الأمر نحو: «قُلْ»، أو لاتِّصاله بضميرٍ رفعٍ متحرِّك، حُذفتْ عينُه. وذلك في الماضي بعد تحويل «فَعَلَ» بفتح العين إلى «فَعُلَ» بضمِّها إنْ كان أصلُ العين واواً، كـ«قال»، وإلى «فَعِلَ» بالكسر إنْ كان أصلُها ياءً، كـ«باع»، وتُنقل حركةُ العين إلى الفاء فيهما، لتكونَ حركةُ الفاء دالَّةً على أن العين واوٌ في الأوَّل، وياء في الثاني، تقول: «قُلْتُ» و«بِعْتُ»، بالضمِّ في الأوَّل والكسرِ في الثاني، بخلاف مضمومِ العين ومكسورِها، كـ«طَالَ» و«خَافَ»، فلا تحويلَ فيهما، وإنما تُنقل حركةَ العين إلى الفاء

(**بالجزم**) في المضارع (**نحو: «لم يَقُلْ»، أو بالبناء في الأمر نحو: «قُلْ»، أو لاتِّصاله**) أي: الفعل (**بضميرٍ رفعٍ متحرِّك**) في الماضي، (**حُذفتْ عينُه**) لالتقاء الساكنَين، وهما: عينُ الفعل، واللامُ الساكنة لِمَا ذُكر.

والاحترازُ بقولِه: «إنْ أُعلَّتْ عينُه» من الأجوف المجرَّد الذي صَحَّتْ عينُه ولم تُعَلَّ؛ فإنه يُعامَلُ معاملةَ السالم، فلا تُحذف عينُه وإن سكنتِ اللام؛ لعدم التقاء الساكنَين، نحو: «عَوِرْتَ» و«لم يَعْوَرْ» و«اعْوَرْ». (**و**) لا يَحصل (**ذلك**) الحذفُ المذكورُ (**في**) الفعل (**الماضي**) إلا (**بعد تحويل**) صيغة (**«فَعَلَ» بفتح العين إلى**) صيغة (**«فَعُلَ» بضمِّها إنْ كان أصلُ العين**) قبل انقلابها ألفاً (**واواً، كـ«قال»**)، فإنَّ أصله: «قَوَلَ» بفتح العين التي هي واو؛ (**وإلى**) صيغة (**«فَعِلَ» بالكسر**) للعين (**إنْ كان أصلُها**) قبل الانقلاب (**ياءً، كـ«باع»**)، فإن أصلَه: «بَيَعَ» بفتح عينه وهي ياء، (**وتُنقل حركةُ العين**) بعد التحويل المذكور (**إلى الفاء**) قَبْلَها بعد سَلْب حركتها (**فيهما**) أي: في النوعين، (**لتكونَ حركةُ الفاء**) المنقولةُ إليها (**دالَّةً على**) جِنس العين المحذوفة لالتقاء الساكنين، فتكون الضمة دالَّةً على (**أن العين**) المحذوفة (**واوٌ في الأوَّل**) وهو «فَعُلَ»، (**و**) تكون الكسرة دالَّةً على أنها (**ياء في الثاني**) وهو «فَعِلَ»، (**تقول: «قُلْتُ» و«بِعْتُ»، بالضمِّ في الأوَّل والكسرِ في الثاني، بخلاف مضمومِ العين ومكسورِها**) أصالةً (**كـ«طَالَ» و«خَافَ»**)، أصلهما: «طَوُلَ» بضمِّ العين، و«خَوِفَ» بكسرها، (**فلا تحويلَ فيهما**)؛ لأنه تَحصيلُ حاصِلٍ، ولأنك تُحَوِّلُ مفتوحَ العين إليهما، فيلزمُك إبقاؤهما بالطريق الأولى. (**وإنما تَنقل**) فيهما (**حركةَ العين**) الأصليَّةَ مِن ضمة أو كسرة (**إلى الفاء**) بعد حذف حركتها،

للدَّلالة على البنية، تقول: «طُلْتُ» و«خِفْتُ»، بالضمِّ في الأوَّل والكسرِ في الثاني.

هذا في المجرَّد، والمزيدُ مثلُه في حذف عينِه إنْ سَكنتْ لامُه وأُعِلَّتْ عينُه بالقلب، كـ«أَقَمْتُ، واسْتَقَمْتُ، واخْتَرْتُ، وانْقَدْتُ»، وإنْ لم تُعَلّ العين لم تُحذف، كـ«قاوَمْتُ»، و«قَوَّمْتُ».

(**للدَّلالة على البنية**) أي: الزِّنَة، (**تقول: «طُلْتُ» و«خِفْتُ»، بالضمِّ في الأوَّل والكسرِ في الثاني**)، والتباسُ «خِفْتُ» بنحو: «بِعْتُ» يَدفعه فتحُ عين المضارع، نحو: «يَخافُ».

و(**هذا**) الذي ذكَرناه مِن الحذف والقلبِ حاصلٌ (**في**) الأجوف الثلاثيِّ (**المجرَّد**، و) أمَّا الأجوفُ (**المزيدُ**) فيه فإنه (**مثلُه في حذف عينِه**) لالتقاء الساكنين (**إنْ سَكنتْ لامُه**) لأجل اتِّصال ضميرِ الرفع المتحرِّك ونحوِه به (**وأُعِلَّتْ عينُه بالقلب**) ألفاً، وذلك في أربعة أبنية، وهي: «أَفْعَل»، و«اسْتَفْعَل»، و«افْتَعَل»، و«انْفَعَل»، (**كـ«أَقَمْتُ، واسْتَقَمْتُ، واخْتَرْتُ، وانْقَدْتُ»، وإنْ لم تُعَلّ العين**) بقلبها ألفاً (**لم تُحذف**)، لانتفاء عِلَّةِ الحذف كما مَرَّ، وذلك في غيرِ الأبنية الأربعة السابقة، (**كـ«قاوَمْتُ»، و«قَوَّمْتُ»**)، و«تَزَيَّنْتَ»، و«تَحايَلْتَ»، ونحوِ ذلك.

● **تنبيه:** ما ذكَره المؤلِّف من أن الضمَّ في باب: «قُلْتُ» والكسرَ في باب: «بِعْتُ» للنقل من باب إلى آخَرَ هو مذهب سيبويه والجمهور، ولم يَرتضه ابنُ الحاجب وغيرُه من المحقِّقين، بل قالوا: إنه غيرُ صحيح؛ لأنه لم يُعهد في لغتهم تحويلُ بابٍ إلى بابٍ مِن غير عُروض تَغَيُّرٍ في المعنى. والصحيحُ كما في «الشافية»: أن الضمَّ في نحو: «قُلْتُ» والكسرَ في نحو: «بِعْتُ» لِبيان بَنات الواو وبَنات الياء لا للنقل، وذلك لأن أصلهما: «قَوَلْتُ» و«بَيَعْتُ» بفتح الواو والياء، ثم قُلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي: «قَلْتُ وبَعْتُ» بفتح أولهما، فَضُمت الفاء في الأول ليكون دليلاً على أنه واويٌّ، وكُسرت في الثاني لِيَدُلَّ على أنه يائيٌّ. وأمَّا الكسرُ في باب: «خِفْتُ وهِبْتُ»، والضمُّ في: «طُلْتُ»، فَلِمَا مَرَّ عن المؤلِّف مِن أنه لِبيان الزِّنَة لا لبيان الواويِّ واليائيِّ؛ لأن بيان البنية أهمُّ مِن بيان الواويِّ واليائيِّ، لِتعلُّق الأول بالمعنى والثاني باللفظ. ولله درُّ ابن مالكٍ الذي أشار إلى مسألة النقل هذه بقوله في «لاميَّته» البديعة:

وانْقُلْ لِفاءِ الثُّلاثِيْ شَكْلَ عَيْنٍ اذَا اعْـ ... ـتَلَّتْ وكانَ بِـ«تا» الإِضْمارِ مُتَّصِلَا
أو «نُونِهِ» وإِذَا فَتْحاً يَكُونُ فَمِنْـ ... ـهُ اعْتَضْ مُجانِسَ تِلْكَ العَيْنِ مُنْتَقِلَا

٦ ـ حُكمُ الناقص: إذا كان الفعل الناقص ماضياً وأُسند لواو الجماعة، حُذف منه حرفُ العِلّة، وبَقِيَ فتحُ ما قبله إن كان ....

[الناقص]

(حُكمُ الناقص): أمّا المجرَّدُ منه فتُقلب لامُه ألفاً إذا تحرَّكتْ وانفتح ما قبلها، واواً كانت أو ياءً، نحو: «غَزَا» و«رَمَى»، والأصلُ: «غَزَوَ» و«رَمَيَ». وتُكتب الألفُ المنقلبةُ عن الياء بصورة الياء فرقاً بينها وبين المنقلبة عن الواو.

فإن كانت عينُ المجرَّد متحرِّكةً بغير الفتح؛ فإن كانت مكسورةً سَلِمَتْ لامُه إن كانت ياءً نحو: «بَقِيَ»، وقُلبت ياءً إن كانت واواً لتطرُّفها إثْرَ كسرة، نحو: «رَضِيَ» من الرِّضوان.

وإن كانت عينُه مضمومةً سَلِمَتْ لامُه إن كانت واواً نحو: «سَرُوَ»، وقُلبت واواً إن كانت ياءً لتطرُّفها إثْرَ ضمَّة، نحو: «نَهُوَ» من النُّهْيَة كما تقدَّم.

وأمّا ما زاد على الثلاثيِّ منه فيجب قلبُ لامِه ألفاً؛ سواءٌ كانت في الأصل واواً أم ياءً؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، نحو: «أَعْطى»، و«اشْتَرَى»، و«اسْتَقْصَى»، أصلُها: «أَعْطَوَ» و«اشْتَرَيَ» و«اسْتَقْصَوَ»، قُلبت الواو من «أَعْطَوَ واسْتَقْصَوَ» ياءً لِوقوعِها رابعةً فصاعداً كما سوف يأتي في باب الإعلال، ثم قُلبت الياءُ من الجميع ألفاً، فالواو إنما تُقلب ألفاً بمرتبتَين. ولِما ذكَرنا من أنَّ الألفَ في الجميع مُنقلبةٌ عن الياء يكتبونَها بصورة الياء.

ثم إنه (إذا كان الفعل الناقص ماضياً وأُسند لواو الجماعة حُذف منه حرفُ العِلّة) وهو لامُ الفعل مطلقاً، أي: سواءٌ كان ما قبل اللام مفتوحاً أم مكسوراً أم مضموماً، واواً كان اللام أو ياءً، مجرداً كان الفعل أو مزيداً فيه؛ لأن اللام وما قبلَه متحركان في هذا المثال ألبتةَ، وحركة اللام الضمةُ لأجل مُناسبة الواو كـ«نَصَرُوا وضَرَبُوا»، فإذا كانت حركةُ ما قبل اللام ضمةً أو كسرةً سَقطتْ ضمة اللام أو نُقلتْ لِثقلها على اللام، فَتَسقط اللامُ لالتقاء الساكنين؛ وإذا كانت الحركة فتحةً قُلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فَتُحذف أيضاً لالتقاء الساكنين. فَحَذْفُ اللام واجبٌ على كل حال، (وبَقِيَ فتحُ ما قبله) أي: ما قبل حرف العِلّة (إن كان) حرفُ

.... المحذوف ألفاً، ويُضَمُّ إنْ كان واواً أو ياءً، فتقول في نحو: سَعَى: «سَعَوْا»، وفي سَرُوَ ورَضِيَ: «سَرُوا ورَضُوا».

وإذا أُسند لغير الواو مِن الضمائر البارِزة لم يُحذف حرف العِلَّة، بل يَبقى على أصلِه، وتُقلب الألفُ واواً أو ياءً تبعاً لأصلِها إن كانتْ ثالثة، فتقولُ في نحو: سَرُوَ: «سَرُونَا»، وفي رَضِيَ: «رَضِينَا»، وفي غَزَا ورَمَى: «غَزَوْنَا ورَمَيْنَا، وغَزَوَا ورَمَيَا». ....

العِلَّة (المحذوف ألفاً)؛ إذ الأصل إبقاءُ الشيء على ما كان عليه، ولا مانعَ منه هنا، (ويُضَمُّ) ما قبل حرف العِلَّة (إنْ كان) حرفُ العِلَّة المحذوف (واواً أو ياءً)، والمقصود بالضم مع الواو بقاؤه على حاله إنْ لم نَقُلْ بِنَقْل الحركة، بخلافه مع الياء فهو ضَمٌّ مُجتلَب بدلَ الكسرة على الوجهَين، (فتقول في نحو: سَعَى: «سَعَوْا») والأصل: «سَعَيُوا» على وزن «ضَرَبُوا»، قُلبت الياء ألفاً، ثم حُذفت لِما ذُكر، وبقي فتح ما قبلها على حاله، (و) تقول (في سَرُوَ ورَضِيَ: «سَرُوا ورَضُوا») وأصلهما: «سَرُوُوا» على وزن «كَرُمُوا»، و«رَضِيُوا» على وزن «عَلِمُوا»، استُثقلت الضمة على الواو في الأول والياءِ في الثاني، فَحُذفتْ على الوجه الأول، أو نُقلت ضمة الواو والياء لِما قبلهما بعد سَلب حركته على الوجه الثاني، فالتقى في الحالتَين ساكنانِ، فَحُذفت الواو والياء تخلُّصاً منه، وضُمَّ ما قبل الياء المحذوفة لِمناسبة واو الضمير على الوجه الأوَّل.

(وإذا أُسند) الفعل الناقص الماضي (لغير الواو مِن الضمائر البارِزة) كتاء المتكلِّم وألف الاثنين (لم يُحذف حرف العِلَّة) الذي في آخِره، (بل يَبقى على أصلِه) إن كان واواً أو ياءً، والمرادُ بالأصل هنا الحالةُ التي هو عليها المنطوقُ بها، ولو عبَّر بذلك لكان أولى، (وتُقلب الألفُ) المنقلبة عن الواو أو الياء (واواً أو ياءً تبعاً لأصلِها إن كانتْ ثالثة، فتقولُ في نحو: سَرُوَ: «سَرُونَا»، وفي رَضِيَ: «رَضِينَا») بإبقاء الواو والياء على أصلهما، أي: حالتِهما وإن كانت الياء في «رَضِيَ» منقلبةً عن الواو كما قد علمتَ، (وفي غَزَا ورَمَى: «غَزَوْنَا ورَمَيْنَا وغَزَوَا ورَمَيَا»)، بقلب ألف «غَزَا» واواً، وألف «رَمَى» ياءً؛ لأنهما من «الغَزو والرَّمي» وألفهما ثالثة.

.... فإنْ زادت عن ثلاثةٍ قُلبتْ ياءً مُطلقاً، كـ«أعطيتُ، واستعطيتُ».

وإذا لحقتْ تاءُ التأنيث ما آخره ألفٌ حُذفت مُطلقاً، كـ«رَمَتْ، وأَعْطَتْ، واسْتَعْطَتْ»، بخلافِ ما آخِرُه واوٌ أو ياءٌ، فلا يُحذف منه شيءٌ.

وأمَّا إذا كان مضارعاً ....

(فإنْ زادت) الألف (عن ثلاثةٍ) بأنْ وقعت رابعةً فصاعداً (قُلبتْ ياءً مُطلقاً)، سواءٌ كان أصلُها الياء أم الواو؛ لأنَّ الياء أخفُّ عندهم من الواو (كـ«أعطيتُ، واستعطيتُ») والأصل: «أعطوتُ»، و«استعطوتُ»، مِن «العَطْوِ» وهو التناوُل.

(وإذا لحقتْ تاءُ التأنيث ما آخره ألفٌ حُذفت) الألفُ لالتقاء الساكنين (مُطلقاً) أي: ثالثةً كانت أو أكثرَ (كـ«رَمَتْ، وأَعْطَتْ، واسْتَعْطَتْ»)، ومثلُه: «رَمَتَا وأَعْطَتَا واسْتَعْطَتَا»، إلا أنَّ التقاء الساكنين في مثل هذا تقديريٌّ؛ لأنَّ التاء ساكنة تقديراً؛ لأنَّ المتحركة مِن خواصِّ الاسم، فعرضتِ الحركة للتاء هنا في فِعل الاثنين لأجل ألف التثنية، فلا عبرةَ بها؛ ومنهم مَن لا يلمح هذا ويقول: «رَمَاتَا وأَعْطَاتَا»، وليس بالوجه، (بخلافِ) ما إذا لحقتْ تاء التأنيث (ما آخِرُه واوٌ أو ياءٌ، فلا يُحذف منه شيءٌ) لعدم مُوجِب الحذف، كـ«سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ، وسَرُوَتَا، ورَضِيَتَا».

(وأمَّا إذا كان) الفعلُ الناقص (مضارعاً) فإنه تُسكن واوه وياؤه في الرفع؛ تخفيفاً لثقل الضمة عليهما، نحو: «يَغْزُو ويَرْمِي»، وتُفتحان في النَّصب لخفة الفتحة، نحو: «لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ»، وتَثبت الألف بحالها؛ لأنها لا تقبل الحركة ولا مُوجِب لحذفها، نحو: «يَسْعَى ولن يَسْعَى»، وتُحذف الثلاثة في الجزم؛ لأنَّ المضارع المذكور لَمَّا لم يكن في آخِرِه حركةٌ وكان حرف العِلَّة جارياً مَجرى الحركات حَذَفَه الجازمُ كما يحذفها، وشذَّ قولُه:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

حينَ أثبت الواوَ. وقولُه:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

حينَ أثبت الياءَ. وقولُه:

. . . . وأُسند لواو الجماعة أو ياءِ المخاطَبة، فَيُحذف حرفُ العِلَّة، ويُفتح ما قبله إنْ كان المحذوف ألفاً كما في الماضي، ويُؤتى بحركة مُجانِسة لواو الجماعة أو ياءِ المخاطَبة إنْ كان المحذوف واواً أو ياءً، فتقول في نحو: يَسْعَى الرجالُ: «يَسْعَوْنَ»، و«تَسْعَيْنَ يا هندُ»، وفي نحو: يَغْزُو ويَرْمِي الرجالُ: «يَغْزُونَ ويَرْمُونَ»، و«تَغْزِينَ وتَرْمِينَ يا هندُ».

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

حينَ أثبت الألفَ. وفيه توجيهٌ آخرُ يأتي في باب النَّسب.

هذا جميعُه إذا كان الناقصُ مُعرباً بالحركات، (و) أمّا إذا (**أُسند لواو الجماعة**) المخاطَبِين أو الغائبِين (**أو ياءِ المخاطَبة فَـ**)إنه (**يُحذف**) منه (**حرفُ العِلَّة**) بعد حذف حركته أو نقلها إلى ما قبله للثقل، (**ويُفتح ما قبله إنْ كان المحذوف ألفاً**) مرادُه أنّه يبقى فتحُ ما قبلَ المحذوف على حالِه إنْ كان هذا المحذوف ألفاً (**كما**) بَقِيَ (**في الماضي، ويُؤتى بحركة مُجانِسة لواو الجماعة**) وهي الضمة (**أو ياءِ المخاطَبة**) وهي الكسرة (**إنْ كان المحذوف واواً أو ياءً، فتقول في نحو: يَسْعَى الرجالُ: «يَسْعَوْنَ»**)، والأصل: «يَسْعَيُونَ»، حُذفت حركة اللام للثقل فالتقى ساكنانِ: لامُ الفعل، وواو الضمير، فحُذفت اللام وبقيَ فتح ما قبلها. ولك أن تقولَ فيه: قُلبت اللام ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصار: «يَسْعاوْنَ»، فحُذفت الألفُ لالتقاء الساكنَين أيضاً، وبقيَ ما قبلها. وهذا القولُ هو الأولى كما نبَّهنا عليه فيما مرَّ، وهو الموافق لِما ذكَره المؤلِّف من أنَّ المحذوفَ في ذلك هو الألفُ، وأمّا على القول الأوّل فالمحذوفُ الياءُ دون قلبها ألفاً. (و) تقول: أنتِ (**«تَسْعَيْنَ يا هندُ»**)، والأصل: «تَسْعَيِينَ»، حُذفت الحركة ثم اللام، على التفصيل المذكور في «يَسْعَوْنَ» .(و) تقول (**في نحو: يَغْزُو ويَرْمِي الرجالُ: «يَغْزُونَ ويَرْمُونَ»**)، والأصل: «يَغْزُوُونَ ويَرْمِيُونَ»، كما يقال في الصحيح: «يَنْصُرُونَ ويَضْرِبُونَ»، استُثقلت الحركة ـ وهي الضمة ـ على لام الفعل فَحُذفت، فالتقى ساكنان، فَحُذفت لام الفعل، فصار الثاني: «يَرْمِوْنَ» بكسرةٍ قبل الواو الساكنة، فَضُمَّتِ الميم لتبقى واوُ الضمير؛ لأنَّ انكسار ما قبلها يقتضي قلبها ياءً، فأُبدلت الضمة مِن الكسرة. وإنْ شئتَ قلتَ: نُقلت حركة اللام في «يَغْزُوُونَ ويَرْمِيُونَ» إلى ما قبلها بعد سلبِ حركته، ثم حُذفت اللام لالتقاء الساكنَين، فصارا: «يَغْزُونَ ويَرْمُونَ». وكلامُ المؤلِّف يَحتمل كِلا الوجهَين. (و) تقول: أنتِ (**«تَغْزِينَ وتَرْمِينَ يا هندُ»**)،

وإذا أُسند لِنُون النّسوة لم يُحذفْ حرفُ العِلّة، بل يَبقى على أصله، غيرَ أنَّ الألف تُقلبُ ياءً، فتقول في نحو: يَغزُو ويَرْمِي: «النساءُ يَغْزُونَ ويَرْمِينَ»، وفي نحو: يَسْعَى: «النساءُ يَسْعَيْنَ».

والأصل: «تَغْزُوِينَ وتَرْمِيِينَ»، كما تقول في الصحيح: «تَنْصُرِينَ وتَضْرِبِينَ»، استُثقلت الحركة ـ وهي الكسرة ـ على لام الفعل فحُذفت، ثم حُذفت اللام لالتقاء الساكنَين، فصار الأوّلُ: «تَغْزُيْنَ» بضمةٍ قبل الياء الساكنة، فَكُسرت الزايُ لتبقى ياء الضمير ولا تنقلب واواً. ويجوز فيهما القولُ بنقل حركة اللام إلى ما قبلها، كما تقدّم في: «يَغْزُونَ ويَرْمِينَ».

● تنبيه: حركةُ اللام في نحو: «يَسْعَوْنَ» ـ على الوجه الأول ـ محذوفة، ولا يصحُّ القول بنقلها إلى العين قبلها، فكان ينبغي أن تكون الحركة محذوفةً أيضاً لا منقولةً في نحو: «يَغْزُونَ ويَرْمُونَ»، طرداً للباب. هذا ما ظهر لي، وليس يَحضُرني جوابٌ عنه.

(وإذا أُسند) المضارع الناقصُ (لِنُون النِّسوة لم يُحذفْ حرفُ العِلَّة) لعدم مقتضي الحذف، (بل يَبقى على أصله، غيرَ أنَّ الألف) التي انقلبتْ عن الواو أو الياء في الماضي (تُقلبُ ياءً)؛ لأنَّ أصل الألف في ذلك الياء، وهي هنا ليست متحرِّكةً، بل ساكنة لاتِّصالها بنون الإناث، فلا مُوجِبَ لقلبها ألفاً، (فتقول في نحو: يَغْزُو ويَرْمِي) مِمَّا آخِرُه واو وياء: («النساءُ يَغْزُونَ ويَرْمِينَ»، وفي نحو: يَسْعَى) مِمَّا آخِرُه ألف: («النساءُ يَسْعَيْنَ»).

● تنبيه: يَستوي في مضارعِ نحو: «غَزَا» لفظُ جماعة الذُّكور وجماعةِ الإناث في الخِطاب والغَيبة جميعاً: أمَّا في الخطاب فلأنَّك تقول: أنتم يا زَيدون «تَغْزُونَ»، وأنتنَّ يا هنداتُ «تَغْزُونَ»، بالتاء الفوقانيَّة فيهما، وأمَّا في الغَيبة فلأنَّك تقول: الرِّجالُ «يَغْزُونَ» والنِّساء «يَغْزُونَ»، بالياء التحتانيَّة فيهما، لكنَّ التقدير والاعتبار فيهما مختلِفٌ: فوزنُ جمع الذُّكور: «يَفْعُونَ» في الغَيبة، و«تَفْعُونَ» في الخطاب، بحذف اللام فيهما، لِما ذُكر مِن أنَّ الأصل: «تَغْزُوُونَ»، حُذفت اللام، والواو ضميرٌ؛ ووزنُ جمع المؤنث: «يَفْعُلْنَ» في الغَيبة، و«تَفْعُلْنَ» في الخطاب، لِما تقدَّم مِن أنَّ اللام تثبُت في فعلِ جماعة الإناث.

وإذا أُسند لألفِ الاثنَين لم يُحذفْ منه شيءٌ أيضاً، وتُقلبُ الألف ياءً، نحو: «الزيدان يَغْزُوَانِ، ويَرْمِيَانِ، ويَسْعَيَانِ».

والأمرُ كالمضارعِ المجزومِ، فتقول: «اغْزُ، وارْمِ، واسْعَ»، و«اغْزُوَا»، ....

ومثلُ ما ذُكر نحو: أنتِ «تَقْضِينَ» و«تَسْعَيْنَ» و«تَهْتَدِينَ» و«تَتَصابَيْنَ» مع نحو: أنتنَّ «تَقْضِينَ» و«تَسْعَيْنَ» و«تَهْتَدِينَ» و«تَتَصابَيْنَ»، وغيرُ ذلك من الصُّوَر التي يُعرف الفرق بينهما بالسِّياق والقرائن.

(**وإذا أُسند**) المضارع الناقصُ (**لألفِ الاثنَين لم يُحذفْ منه شيءٌ أيضاً**)، بل تَثبت لامُ الفعل متحرِّكةً بالفتح لمناسبة ألف الاثنين، واواً كانت أو ياءً، (**وتُقلبُ الألف ياءً**) وإن كانت في الأصل واواً، (**نحو: «الزيدان يَغْزُوَانِ، ويَرْمِيَانِ، ويَسْعَيَانِ»**). أمَّا عدم الحذف في «يَغْزُوان ويَرْمِيان» فَلِعدم مُوجِبه، وذلك لوجوب انضمام ما قبل الواو وانكسارِ ما قبل الياء، فلا تُقلبان ولا تُحذفان، وأمَّا عدمُ الحذف وقلبُ الألف ياءً في «يَسْعَيان» فلأنَّ ألفَ التثنية تَقتضي فتحَ ما قبلها، ولو قُلبت الياء مِن «يَسْعَيان» ألفاً وحُذفت لالتقاء الساكنين لأدَّى إلى الالتباس بفِعل المذكَّر الواحدِ حالَ النصب؛ لأن الناصبَ يُسقط النونَ التي بها يَحصل الفَرْقُ. ومثالُ ما تُقلب ألفُه التي أصلها واوٌ ياءً: «تَرْضَيَانِ»؛ فإنه من الرضوان، وقُلبت واوُه ياءً لوقوعها رابعةً متطرِّفة بعد فتح كما سيأتي في الإعلال.

(**والأمرُ كالمضارعِ المجزومِ**) مُطلقاً، أي: سواءٌ كان جزمُه بحذف حرف العلة، أم بحذف النون. فتُحذف اللام مِن المفرد المذكَّر، وتُحذف اللامُ والنونُ مِن المخاطَبة والمثنَّى وجمع المذكر، وتَثبت اللامُ والنونُ في جمع المؤنَّث، (**فتقول**) في أمر الواحد: (**«اغْزُ، وارْمِ، واسْعَ»**)، بحذف حروف العِلَّة الثلاثة منها كما تَحذفها في المضارع المجزوم، وقد علمتَ أنه لم يتقدَّمْ في كلامه إشارةٌ إلى حكم المضارع المجزوم، ففي عبارته إحالةٌ على مجهول. وقد يقال: جزمُ نحوِ: «يَغْزُو» بحذف حرف العلة مسطورٌ في أوائل كتب النَّحو، ومثلُه مِن المباحث المشهورة قد يُستغنى عن التَّصريح به والتَّنصيص عليه. (**و**) تقول في أمر الاثنين: (**«اغْزُوَا**،

. . . . . . وارْمِيَا، واسْعَيَا»، و«اغْزُوا، وارْمُوا، واسْعَوْا».

٧ ـ حُكم اللَّفيف: إنْ كان مفروقاً فَحُكْمُ فائه مُطلقاً حُكْمُ فاءِ المِثال، وحُكْمُ لامِه حكمُ لام الناقصِ، كوَقَى، تقول: «وَقَى يَقِي قِه».

وارْمِيَا، واسْعَيَا») بلا حذفٍ في الثلاثة إلا لِنون الرفع، ويقلب الألف ياءً في الثالث كما تَفعل في المضارع المجزوم، (و) تقول في أمرِ جماعة الذُّكور: («اغْزُوا، وارْمُوا، واسْعَوْا»)، بحذف النون وحرفِ العِلَّة في الثلاثة، ويفتحِ ما قبل الواو مِمَّا حُذف منه الألف، وضَمِّه مِمَّا حُذف منه الواو أو الياءُ. ومِثْلُ ما ذُكر أمرُ الواحدة نحو: «اغْزِي وارْمِي واسْعَيْ». وتقول في أمرِ جماعة الإناث: «اغْزُونَ وارْمِينَ واسْعَيْنَ» بلا حذفٍ، وبِقلبِ الألف ياءً في الثالث فقط.

[اللفيف]

(**حُكم اللَّفيف: إنْ كان مفروقاً**) وهو الذي فاؤه ولامُه حرفَا عِلَّة (**فَحُكْمُ فائه مُطلقاً**) أي: واواً كانت ـ وهو الغالبُ ـ أو ياءً ـ وليس ذلك إلا في «يَدِيَ» ونحوِه مما اشتُقَّ من «اليَدِ» ـ (**حُكْمُ فاءِ المِثال**) نحو: «وَعَدَ ويَنَعَ»، (**وحُكْمُ لامِه**) ـ ولا تكون إلا ياءً ـ (**حكمُ لام الناقصِ**) نحو: «رَمَى»، (**كوَقَى**) أي: صانَ، (**تقول**) فيه: (**«وَقَى يَقِي قِه»**) تُعامِل فاءَه معاملةَ فاءِ المثال في ثُبوتها في الماضِي وسقوطِها في المضارع للكسرة بعدها، وكذا في الأمر، ولامَه معاملةَ لام الناقص في قلبها ألفاً في الماضي لِلفتحة قبلها، وسقوطِها في الأمر بسبب الجزمِ، إلَّا أن «قِهْ» هُنا تلزمُه هاء السَّكت بخلاف الناقص؛ لِئلَّا يلزمَ الابتداء بالساكن إن سكنتَ الحرفَ الواحد للوَقف، أو الوقفُ على المتحرِّك إن لم تُسكن، وكِلاهما مرفوضٌ. وأمَّا حالَ الوصل فتقول: «قِ يا رجلُ»، ولكن تُكتب أيضاً بالهاء؛ لأنَّ الوقفَ عليه بهاء، وقد عرفتَ أنَّ الأصل في كُلِّ كلمة أن تُكتب بصورة لفظِها على تقديرِ الابتداء بها والوقفِ عليها، ولا تنسَ ما تقدَّم.

هذا، ولبعضهم أبياتٌ لطيفةٌ أشار فيها إلى تصريف «وَقَى» وما اشتهر من نظائره في حال الأمر، مضيفاً إليها الفعلَ «رأى» لشبهه بها في البقاء على حرف واحد عند أمر المخاطَب المذكَّر المفرَد، وإن كان الباقي في «قِه» ونحوِه العين وفي «رَه» الفاء، فلا بأسَ بإيراد أبياته تلك وهي قولُه:

وإن كان مقروناً فحُكمُه حكمُ الناقصِ، كـ«طَوَى يَطْوِي اطْوِ» .. إلى آخِرِه.

إنِّي أقُولُ لِمَنْ تُرْجَى شَفاعَتُهُ:	قِهْ المُسْتَجِيرَ قِيَاهُ قُوهُ قِي قِينَ
وَإنْ صَرَفْتَ لِوَالٍ شُغْلَ آخَرَ قُلْ:	لِهْ شُغْلَ هَذا لِيَاهُ لُوهُ لِي لِينَ
وَإنْ وَشَى ثَوْبَ غَيْرِي قُلْتُ فِي ضَجَرٍ:	شِهْ الثَّوْبَ وَيْكَ شِيَاهُ شُوهُ شِي شِينَ
وَقُلْ لِقَاتِلِ إنْسَانٍ عَلَى خَطَأ:	دِهْ مَنْ قَتَلْتَ دِيَاهُ دُوهُ دِي دِينَ.
وَإنْ هُمُ لَمْ يَرَوْا رَأْيِي أَقُلْ لَهُمُ:	رَهْ الرَّأْيَ وَيْكَ رَيَاهُ رَوْهُ رَيْ رَيْنَ
وَإنْ هُمُ لَمْ يَعُوا قَوْلِي أَقُلْ لَهُمُ:	عِهْ القَوْلَ مِنِّي عِيَاهُ عُوهُ عِي عِينَ
وَإنْ أَمَرْتَ بِوَأْيٍ لِلْمُحِبِّ فَقُلْ:	إهْ مَنْ تُحِبُّ إيَاهُ أُوهُ إي إينَ
وَإنْ أَرَدْتَ الوَنَى وَهْوَ الفُتُورُ فَقُلْ:	نِهْ يَا خَلِيلِي نِيَاهُ نُوهُ نِي نِينَ
وَإنْ أَبَى أَنْ يَفِيْ بِالعَهْدِ قُلْتُ لَهُ:	فِهْ يَا فُلانُ فِيَاهُ فُوهُ فِي فِينَ
وَقُلْ لِسَاكِنِ قَلْبِي إنْ سِوَاكَ بِهِ:	جِهْ القَلْبَ مِنِّي جِيَاهُ جُوهُ جِي جِينَ

(وإن كان) اللَّفيف (مقروناً) وهو الذي عينُه ولامُه حرفًا عِلَّةٍ (فحُكمُه حكمُ الناقصِ): فإنْ وُجد ما يقتضي قلبَ لامه ألفاً قُلبتْ ألفاً، (كـ«طَوَى»)، وإن وُجد ما يقتضي قلبَها ياءً قُلبت ياءً كـ«قَوِيَ»، أصلُها: «قَوِوَ» من القُوَّة، وإنْ وُجد ما يقتضي سلبَ حركتها فقط سُلبتْ نحو: («يَطْوِي»)، وإنْ وُجد ما يقتضي حذفَها حُذفتْ، نحو: («اطْوِ») و«طَوَوْا وطَوَتْ» واستمِرَّ في التصريف (إلى آخِرِه) المذكور في المنقوص. واقتُصر في هذا النوع على إعلال اللام دون العين - وإنْ وُجد فيها سببٌ مقتضٍ لذلك - لأنه يمتنع إعلالها مع إعلال العين؛ لِما يلزم عليه مِن اجتماع إعلالَين في حرفين متجاوِرَين في الكلمة الواحدة، فاختاروا إعلالَ اللام على إعلال العين لكون أواخِرِ الكلمات أوْلى بالتغيير والتصرُّف فيها.

● تنبيه: التزم العربُ فيما عينُه ولامُه واوان أن يكونَ من باب: «عَلِمَ» حتى تخفَّ الكلمةُ بقلب اللام ياءً نحو: «قَوِيَ»، ووهِم صاحبُ «القاموس» في «بَوَى وحَوَى وزَوَى وعَوَى وغَوَى» فجعل اللامَ واويةً.

• **تنبيه: يتصرَّف الماضي باعتبار اتِّصال ضميرِ الرَّفع به إلى ثلاثةَ عشرَ وجهاً: اثنان للمتكلِّم: نحو: «نَصَرْتُ»، «نَصَرْنَا». وخمسةٌ للمخاطَب: نحو: «نَصَرْتَ»، «نَصَرْتِ»، «نَصَرْتُمَا»، «نَصَرْتُمْ»، «نَصَرْتُنَّ». وستةٌ للغائب: نحو: «نَصَرَ»، «نَصَرَا»، «نَصَرُوا»، «نَصَرَتْ»، «نَصَرَتَا»، «نَصَرْنَ».**

(**تنبيه: يتصرَّف الماضي**) المبنيُّ للمعلوم (**باعتبار اتِّصال ضميرِ الرَّفع به إلى ثلاثةَ عشرَ وجهاً**) أي: صيغةً وصورةً: (**اثنان**) منها (**للمتكلِّم: نحو: «نَصَرْتُ»**) للمتكلِّم وَحْدَه، (**«نَصَرْنَا»**) للمتكلِّم ومعه غيرُه أو المعظِّمِ نفسَه، (**وخمسةٌ للمخاطَب: نحو: «نَصَرْتَ»**) للمخاطَب الواحد، (**«نَصَرْتِ»**) للمخاطَبة الواحدة، (**«نَصَرْتُمَا»**) لمثنَّاهما، فهذه الصِّيغة مشترَكة للتثنيتَين لِقِلَّة استعمال التَّثنية، فلم يُبالوا بالالتباس فيما قَلَّ استعمالُه، وبعضُهم ـ كصاحب «المراح» ـ عدَّ هذه الصيغةَ مرَّتين، فكانت وجوهُ الماضي عنده أربعةَ عشر وجهاً، والحقُّ أنهما صيغةٌ واحدةٌ كما جنَح إليه المصنف. (**«نَصَرْتُمْ»**) لجمع المخاطَب، وهل يقال للواحد المعظَّم: «فعلتُم»؟ منَعه الرضيُّ وقال: لم يجئ ذلك في الكلام القديم المعتَدِّ به، وإنما هو استعمالُ المولَّدين. اهـ، وأجازه غيرُه، قال الآلوسيُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَۖ لَا تَقۡتُلُوهُ﴾ [القصص: ٩]: وكونُه لا يُوجد في كلام العرب الموثوق بهم إلا في ضميرِ المتكلِّم كـ«فَعَلْنَا» ممَّا تفرَّد به الرضِيُّ وقلَّده فيه مَن قلَّده، وهو لا أصلَ له روايةً ودرايةً، قال أبو علي الفارسيُّ في «فقه اللغة»: مِن سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، فيُقال للرجل العظيم: انْظُرُوا في أمري، وهكذا في «سر الأدب» و«خصائص» ابن جني، وهو مجازٌ بليغٌ. اهـ، والكتاب الثاني هو «سر الأدب في مجاري كلام العرب» من تصنيف الثعالبي، وأمَّا الأول فالظاهر أنه أراد به «الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس لا للفارسيِّ، والنصُّ المذكورُ مُثبَتٌ فيه. والوجهُ الخامسُ: (**«نَصَرْتُنَّ»**) لجمع المخاطَبة، (**وستةٌ للغائب: نحو: «نَصَرَ»**) للغائب المفرد، (**«نَصَرَا»**) لمثناه، (**«نَصَرُوا»**) لجمعه، وفي إطلاقه على المعظَّم الخلافُ المتقدِّمُ للرضيِّ، إلا أنَّ منعَه في هذا الموضع قويٌّ لأنهم ردُّوا عليه بشواهدَ فيها إطلاقُ الجمع على الواحد المخاطَب لا الغائب. والوجهُ الرابعُ: (**«نَصَرَتْ»**) للغائبة المفردة، (**«نَصَرَتَا»**) لمثناها، (**«نَصَرْنَ»**) لجمعها، ويدخل في قولِنا: «نَصَرْتُ للمتكلِّم وحدَه» المتكلِّمةُ

وكذا المضارعُ نحو: «أَنْصُرُ»، «نَنْصُرُ»، «تَنْصُرُ يا زيدُ»، «تَنْصُرَانِ يا زيدانِ أو يا هندانِ»، «تَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرِينَ»، «تَنْصُرْنَ»، «يَنْصُرُ»، «يَنْصُرَانِ»، «يَنْصُرُونَ»، «هندُ تَنْصُرُ»، «الهندانِ تَنْصُرَانِ»، «النسوةُ يَنْصُرْنَ».

ومثلُه المبنيُّ للمجهول.

وَحْدَهَا، فهو صيغةٌ واحدة لِمعنيَين، وفي قولنا: «نَصَرْنَا للمتكلِّم ومعه غيره» المثنى والمجموعُ مُذَكَّرَيْنِ كانا أو مُؤنثَيْنِ، فهو صيغةٌ واحدة لأربعة مَعانٍ، وذلك لأنَّ المتكلم يُرَى في أكثر الأحوال، أو يُعلَم بصوته أنه مذكرٌ أو مؤنثٌ، ويُعلَم أيضاً أنه اثنان أو جمعٌ في أكثر الأحوال، فلا حاجةَ إلى كثرة الأمثلة لِقِلَّة الالتباس. فتكونُ المعاني ثمانيةَ عشرَ، والموضوعُ لها ثلاثَ عشرةَ صيغةً.

(**وكذا المضارعُ**) فإنَّ معانيَه ثمانيةَ عشرَ، وصِيَغَه ثلاثَ عشرةَ: (**نحو: «أَنْصُرُ»**) للمتكلِّم وَحْدَه، (**«نَنْصُرُ»**) للمتكلِّم ومعه غيرُه أو المعظِّمِ نفسَه، (**«تَنْصُرُ»**) للواحد المخاطَب، وقَيَّدَه بقوله: «(يا زيدُ)» احترازاً من نحو: «هندُ تَنْصُرُ» وسيأتي، (**«تَنْصُرَانِ»**) لمثنى المخاطَب أو المخاطَبة، وقوله: «(يا زيدانِ أو يا هندانِ)» للاحتراز من نحو: «الهندانِ تَنْصُرانِ»، وسيأتي أيضاً، (**«تَنْصُرُونَ»**) لجمع المخاطَب، (**«تَنْصُرِينَ»**) للمخاطَبة، (**«تَنْصُرْنَ»**) لجمعها، (**«يَنْصُرُ»**) للواحد الغائب، (**«يَنْصُرَانِ»**) لمثناه، (**«يَنْصُرُونَ»**) لجمعه، (**«هندُ تَنْصُرُ»**) فهو للواحدة الغائبة، (**«الهندانِ تَنْصُرَانِ»**) فهو لمثناها، (**«النسوةُ يَنْصُرْنَ»**) فهو لجمعها، وتقييده بالنسوة لئلَّا يُتوهمَ أنه خبرٌ ثانٍ عن «الهندانِ».

(**ومثلُ**) هذا الذي ذكَرنا(ه) في وُجوه تصرُّفه الفعلُ (**المبنيُّ للمجهول**)، ماضياً كان أو مضارعاً، فالماضي نحو: «نُصِرْتُ»، «نُصِرْنا»، «نُصِرْتَ»، «نُصِرْتِ»، «نُصِرْتُما»، «نُصِرْتُمْ»، «نُصِرْتُنَّ»، «نُصِرَ»، «نُصِرا»، «نُصِرُوا»، «نُصِرَتْ»، «نُصِرَتا»، «نُصِرْنَ». والمضارعُ نحو: «أُنْصَرُ»، «نُنْصَرُ»، «تُنْصَرُ يا زيد»، «تُنْصَرانِ يا زيدان» أو «يا هندان»، «تُنْصَرُونَ»، «تُنْصَرِينَ»،

ويتصرَّف الأمرُ إلى خمسةٍ: «انْصُرْ»، «انْصُرَا»، «انْصُرُوا»، «انْصُرِي»، «انْصُرْنَ».

«تُنْصَرْنَ»، «يُنْصَرُ»، «يُنْصَرانِ»، «يُنْصَرُونَ»، «هند تُنْصَرُ»، «الهندان تُنْصَرانِ»، «النسوة يُنْصَرْنَ».

● **تنبيه:** إنما بَدأ في الأمثلة بالمتكلِّم نظراً إلى أنه الأصل، ومَن بدأ بالغائب ـ كالزَّنْجانِيِّ وابنِ مَسعودٍ ـ نَظر إلى عدم الزِّيادة فيه.

(**ويتصرَّف الأمرُ**) مع الضمائر (**إلى خمسةٍ**) أوجهٍ كُلُّها للمخاطَب، قال في «الإيضاح»: لأنهم لو جعلوها للمتكلِّم والغائب مع المخاطَب لأدَّى إلى اللبس، فلم يُعرف هل المأمور مخاطَب أو غائب أو متكلِّم؟ فإنْ قيل: فَلِمَ خَصُّوها بالمخاطَب دونَ الغائب والمتكلِّم؟ قلتُ: لأنهم لو جعلوها للغائب والمتكلِّم لَقَلَّ استعمالُها؛ لأنَّ المأمور المخاطَبَ هو الواقعُ كثيراً، وأمَّا الغائب والمتكلِّم فقلَّ أن يقع له أمرٌ. اهـ، وهذه الأوجُهُ هي: («انْصُرْ») للمفرَد المذكَّر، («انْصُرَا») للاثنين أو الاثنتَين، («انْصُرُوا») لجماعة الذُّكور، («انْصُرِي») للمؤنَّثة الواحدة، («انْصُرْنَ») لجماعة الإناث.

● **تنبيه:** قال في «الإيضاح» أيضاً: إذا قصدتَ إلى أمرِ مَن ليس بفاعل ولا مخاطَب، أو إلى فاعل وليس بمخاطَب، أو مخاطَب وليس بفاعل زدتَ لامَ الأمر داخلةً على المضارع وهو على صِيغته، كقولك في الأوَّل: «لِيُضْرَبْ زيدٌ»، و«لِأُضْرَبْ أنا» وفي الثاني: «لِيَضْرِبْ زيدٌ» و«لِأَضْرِبْ أنا»، وفي الثالث: «لِتُضْرَبْ أنتَ». وقد جاء قليلاً أن يُؤمَرَ الفاعلُ المخاطَبُ باللام. اهـ قلت: ومنه قراءة أبيّ وغيره ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] وقوله ﷺ: «لتأخذوا مَصافَّكم»، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

....

● **خاتمة:** قال الشارح عفا الله تعالى عنه:

الحمدُ للهِ حمداً طيِّباً أبداً
مُباركاً فِيه يُرضِي اللهَ مُتَّكَلِي

ثُمَّ الصَّلاةُ على المُختارِ أحْمَدَ ما
تَزَيَّنَ النَّاسُ بِالباهِي مِنَ الحُلَلِ

وَبَعْدُ فَالصَّرْفُ عِلْمٌ إنْ تَحُزْهُ تَجِدْ
سِواهُ نَحْوَكَ مُنْقاداً على عَجَلِ

يَزِيدُ مِنْ حِذْقِ ذِي الحِذْقِ اللَّبِيبِ وقدْ
تَراهُ يَعْصِمُ نُطْقَ المَرْءِ مِنْ خَطَلِ

لِذَا عَكَفْتُ عَلَيْهِ حِينَ مُنْصَرَفِي
مِنَ الجَزائِرِ مَشْغُوفاً بِلا مَلَلِ

أشَمُّ حِيناً شَذَا عَرْفٍ زَكَا وأُرَى
طَوْراً أُمَتِّعُ في رَوْضاتِهِ مُقَلِي

فَنِلْتُ مِنْهُ بِحَمْدِ اللهِ ما طَلَبَتْ
نَفْسِي وَلَكِنْ بِلا شَيْخٍ فَلا تَسَلِ

فَقُلْتُ لِلْقَوْمِ: إنَّ الصَّرْفَ قَدْ دَرَسَتْ
آياتُهُ اليَوْمَ حَتَّى عادَ كالطَّلَلِ

وَكَمْ سُؤالٍ إلى رَهْطٍ دَكاتِرَةٍ
ألْقَيْتُهُ فَغَدَوْا بُكْماً بِلا عِلَلِ

وقدْ وَضَعْتُ كِتاباً فِيه مُعْتَبَراً
أُرَى مَسائِلَهُ أحْلَى مِنَ العَسَلِ

جَمَّعْتُ فيه شَتاتَ الفَنِّ مُنْتَقِياً
خَيْرَ العِباراتِ مَعْ صَوْنٍ عَنِ الخَلَلِ

وَزِنْتُهُ بِبُحُوثٍ قَلَّما دُرِسَتْ
مِنْ قَبْلُ تَهْدِي الحَيارى أوْضَحَ السُّبُلِ

وَيَعْلَمُ اللهُ ما عانَيْتُ فِيهِ وَما
قَدْ كانَ أهْلِي لَقُوا مِنْهُ وَلَمْ يَزَلِ

قالُوا: وَمَنْ أنتَ حَتَّى تَدَّعِيْ عَبَثاً
تأليفَ شَيْءٍ بِلا خَوْفٍ ولا خَجَلٍ؟!

ألَسْتَ تَدْرُسُ في قِسْمِ التَّخَصُّصِ؟ أمْ
بِكَ الجُنُونُ، فَأَقْصِرْ لَسْتَ بِالرَّجُلِ

فَقُلْتُ: تَاللهِ إنَّ العِلْمَ مَوْهِبَةٌ
مِنْ رَبِّنا لَيْسَ يُعْطاهُ أخُو الكَسَلِ

أمَّا شَهادَتُكُمْ فَهْيَ الرَّخِيصَةُ إذْ
قَدْ حازَها جاهِلٌ بِالمالِ وَالحِيَلِ

وَلَسْتُ أتْرُكُها بَلْ سَوْفَ أبْلُغُها
بِإذْنِ رَبِّي إذا ما مَدَّ في أجَلِي

....

يا مَنْ يَرُومُ لِعِلْمِ الصَّرْفِ مَعْرِفَةً	دَعْ عَنْكَ عَذْلِي أَخِي وَانْظُرْ إِلى عَمَلِي
فَقَدْ حَوَى دُرَراً لا لَبْسَ يَجْحَدُها	إِلَّا حَسُودٌ سَيَقْضِي مِنْهُ فِي مَهَلِ
أَسْتَغْفِرُ اللهَ ما شَأْنِي وَشَأْنُهُمُ؟	فِي وَعْظِ نَفْسِيَ ما يَكْفِي مِنَ الشُّغُلِ
ما ذا النَّظيمُ سِوَى تحدُّثٍ عَجِلٍ	بِفضلِ رَبِّي وذا مِن عادَةِ الأُوَلِ
خَتَمتُ سِفْرِي به كَيْما أُؤَرِّخَهُ:	«فَأَمْتِعِ الطَّرْفَ وَاسْأَلْ عَفْوَ رَبِّكَ لِي»

١٤٢٧هـ

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت،

نستغفرك ونتوب إليك

فهرس المسائل المذكورة في الشرح[١]

المسألة	الصفحة

(١) أُرجئت فهارس الآيات والأحاديث والأشعار إلى آخر الجزء الثالث إن شاء الله تعالى.

المسألة	الصفحة

المسألة	الصفحة
ـ «طلبق» و«دمعز» محدَثتان، وذِكر المؤلِّف لهما في كتابه معترَضٌ	١٨٨
ـ اختصار حكاية «جعلني الله فداك» هو «الجعفدة» لا ما قال جماعةٌ منهم المؤلِّف	١٨٩
ـ من الملحقات بدحرج «فَعْأَلَ» و«فَنْعَلَ» و«فَعْلَنَ» ونحوها مما لم يُعدَّ لغرابته	١٩٢
ـ معنى الإلحاق، وذِكرُ مسائل متعلِّقة به	١٩٣
ـ زَلَّة صرفية للشيخ نصر الهوريني لم يتنبه لها مُصححو «القاموس»	١٩٦
ـ اختلفوا في الزائد في «فعَّل» المضعَّف العين على قولين	١٩٦
ـ الكلام على وزن «ازْعَوَى»، وسبب تقديم الإعلال فيه على الإدغام	١٩٨
ـ إدغام التاء جائز في بابَيْ «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» فيما تُدغم فيه التاء	١٩٩
ـ معنى البناء المقتضَب	٢٠١
ـ وزن اطمأنَّ «افعألَّ»، وعلى المخالِف إبداءُ دليل دَعواه	٢٠٢
ـ الرباعي عند الصرفيين غيرُه عند النُّحاة	٢٠٧
ـ تفصيل أبواب الثلاثي على طريقتَي الصرفيين والنُّحاة، والفرقُ بين المنشعِب والملحَق	٢٠٧
ـ كثرةُ أخطاء المؤلِّف في معاني الصِّيَغ سببُها وثوقُه بشيخه المرصفي المتساهلِ في علوم العربية	٢٠٩
ـ جعلُ «أغفل» بمعنى الوجدان من اعتزاليَّات ابن جني والزمخشري، وإن وافقهما صاحب «المغني في تصريف الأفعال»	٢١٤
ـ تعبير النحاة بـ «انبهم» يأباه ما قرَّره التصريفيون	٢٢٨
ـ بضع مسائل في المطاوعة، ومنها أنَّ تصحيح بعض الدكاترة لاستعمال «تحوَّل» سببُه عدم فهم حقيقة هذا الباب	٢٢٩
ـ معنى كسب واكتسب في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	٢٣٢
ـ يقال: «قرَّبته فتقرَّب»، وقول المؤلِّف: «فاقترب» لا يخلو من نظر	٢٣٥
ـ خطأ العامَّة في استعمالهم «تجاهل وتعالم وتواجد»	٢٤٤
ـ معنى استغفر واستعاذ هو الطلب، لا الحكايةُ كما يزعم بعضهم	٢٤٨

المسألة | الصفحة

المسألة	الصفحة

المسألة	الصفحة

فهرس المواضيع